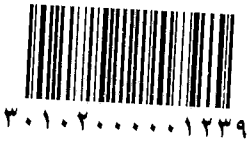


جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة



محمد الطائي
محمد الطائي

محمد الطائي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

لأبن مالك
جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي البجلي الأندلسي (٦٧٢ هـ)

السفر الأول
تحقيق ودراسة

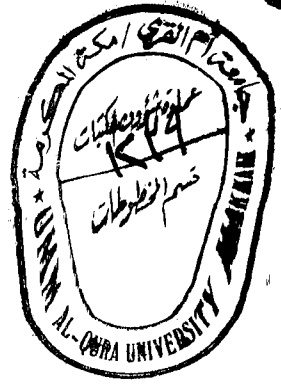
رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

تقديم الطالب
عبدان خليف قبيد

١٠٠٣٢٣٠

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد الطائي



١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

«المجلد الأول»

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة
=====

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على رسوله محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فابن مالك إمام زمانه في العربية ، ولم يكن أحد يجري مجراه في
غزارة علمه ووفور فضله (١) ، وشهرة الرجل تغني عن الإطناب في مدحه .

وكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من أشهر وأخطر مصنفاته
في النحو العربي ، وتأتي أهميته من أمرين :

أولهما : أنه كتاب جامع لأبواب النحو والصرف .

وثانيهما : أنه يشتمل على اجتهادات كثيرة في هذا العلم .

وقد دلت المصنف على هذين الأمرين بقوله في مقدمة التسهيل : ((هذا

كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله

فسميته لذلك (تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد) . . .

وإذا كانت العلوم منحا إلهية وموهاب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخنر

لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين (((٢)

ومما يؤكد أهمية هذا الكتاب في الدراسات النحوية ، ما ذكره كبار النحويين

من إطلاء له ، من هؤلاء أبو حيان الذي يقول في مقدمة التذييل : ((. . . أبدع

كتاب في فنه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنّف . . . قلما قرأه أحد على

مؤلفه ، ولا تجاسر على إقراءه نحوي بعد موت مصنّفه)) (٣) . وذكر أن أبا حيان التزم

(١) غاية النهاية ١ / ١٨٠ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ .

(٢) التسهيل ص ٢ .

(٣) التذييل ج ١ لوحة ٢ .

ألا يُقرىء أحداً إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته .^(١) كما نُقل عنه
((أنه قطَّ مانظر موضعاً من كتب النحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين على كثرة
مانظر، إلا والتسهيل في ذلك الموضوع أكثر نحواً أو لغة منه))^(٢) .
ومعلوم أنَّ أبا حيان كان كثير المعارضة لابن مالك ، خاصَّة في كتابه
(التذييل) ، ومع ذلك لم يهضمه حقاً .

و (التسهيل) في رأي البدر الدماميني كتاب ، (جمع الفوائد جمع كثرة ،
وأفصحت كلماته التي غلَّت قيمتها ، فكان كلُّ كلمة منه درة)^(٣) .

وقال عنه صاحب كشف الظنون : ((وهو كتاب جامع لمسائل النحو ، بحيث
لا يفوته مسألة من مسائله وقواعده))^(٤) .
ومَّا يدلُّ على أهميته أيضاً ، تناقض العلماء في شرحه ، كما سيأتي توضيحه
قريباً .

فإذا كان (تسهيل الفوائد) بهذه المثابة وهو لم يخل من خفاء في مسائله
فما بالك إن بشرحه على يد مؤلِّفه ، الذي كشف عن ذلك الخفاء في أحسن
توضيح ، يقول ابن مالك في مقدمته لشرح التسهيل : ((فإن بعض الفضلاء
سألني أن أشفع كتابي المسمَّى بـ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) بكتاب
يشتمل على تفسير ماخفي من مسائله وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يُظفر
معه بأمّ البيان . . .)^(٥) .

وقد اهتم ابن مالك بشرحه على التسهيل اهتماماً جعله يحرص على إحالة
القارئ عليه في موضع يحتاج إلى التوسع فيه ، قال في (شرح الكافية الشافية)
: ((. . . اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل
زائدة ، وهي عند الخليل همزة قطع . . . وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط
الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فلينظر

(٤) كشف الظنون ٢٨٤/١
(٥) شرح تسهيل الفوائد ص ٢/١ .

(١) بغية الوعاة ٢٨١/١ .
(٢) طبقات ابن شعبة ص ١٣٤ .
(٣) تعليق الفرائد ١٨/١ .

(١)
فيه هناك) .

ومن اهتمامه به أيضا ، الإحالة عليه مع وصفه (بالكبير) وذلك في كتابه
الهام (شرح الكافية الشافية) حيث بقول : (وأما الخبر فرافعه المبتدأ
وحدّه ، أو الإبتداء وحدّه . . والأول قول سيبويه ، وهو الصحيح ، والاستدلال
على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط ، وهو أليق بشرح كتابي الكبير ، فمن
أحبّ الوقوف عليه فليُسارع إليه) . (٢)

ومّا يزيد في قيمته أيضا أنه الف في آخر مرحلة من حياة مصنفه حيث إنه
جاء ثمرة جهود طويلة في علم النحو .

لهذا كله يمكن القول : إن (شرح التسهيل) أهم مصنفات ابن مالك
في علم النحو على الإطلاق .

وعلى الرغم من كل ذلك ، لم يلق هذا المصنف من الاهتمام ما يستحقه ، حيث
إنه ظل مهملًا من قبل المحققين والناشرين ، ولعل لهم عذرا في ذلك يتمثل في
أمرين :

أولهما : عدم معرفتهم بوجود نسخ خطية كافية لإخراجه ، وهذا ما حال
بين الدكتور عبد الرحمن السيد وبين الاستمرار في محاولة تحقيقه ، حيث إنه نشر
منه نحو أربع وأربعين ورقة تقريبا ، معتمدا على نسخة خطية واحدة منه ، وسيأتي
وصف لهذا الجزء المطبوع في الفصل الثاني من الباب الثاني — يقول الدكتور
عبد الرحمن في مقدمته ص ٢٢ : (هذه نسخة وحيدة بدار الكتب . . وقد
حاولت العثور على نسخة أخرى فلم أوفق ، فليس لها مقابل في مكتبات مصر ، ولم
تذكر في فهرس من فهرس المكتبات الخارجية المعروفة) . وقال في ص ٣١ (هذه
نسخة وحيدة كما ذكرت ، وقد بحثت كثيرا عن نسخة أخرى تكون عونًا في التحقيق
ومساعدة على إيضاح ما قد يكون غامضا أو مطموسا أو في حاجة إلى مزيد من
التأمل والتفكير ، فلم أجد) .

(١) شرح الكافية الشافية (ص ٣١٩)

(٢) شرح الكافية الشافية (ص ٣٣٤)

وهذا الأمر نفسه الذي ثنأ الدكتور محمد كامل بركات عن الشروع في تحقيق هذا السفر المهم ، فقد ذكر أنه عزم عن اختياره للتحقيق ، لأنه لم يعثر على نسخة أخرى تساعد على ذلك . (١)

الأمر الثاني : النقص الموجود في الكتاب ، وهو ما ذكره الدكتور بركات أيضاً . (٢)

وإذا كان الافتقار إلى نسخ خطية للكتاب مانعاً من إخراجه ، فليست أرى النقص الذي في نهايته مانعاً من ذلك أبداً ، وذلك لأن هذا النقص إنما وقع في الثلث الأخير منه ، لأن ما تم شرحه يبلغ سبعة وخمسين باباً من ثمانين ، أي بنسبة مئوية مقدارها ٧١٪ . وإذا ما أُضيف إلى هذا تكلمة ولده ومقدارها ثلاثة أبواب ، ارتفعت نسبة المشرح إلى ٧٥٪ من الكتاب ، وهذه نسبة كبيرة تستحق النشر . ولا أبالغ إذا قلت : لو أن المشرح لم يتجاوز ثلاثة أبواب من التسهيل لكان جديراً بالنشر ، لما احتواه هذا الشرح من فوائد جمّة .

والنقص في الكتب - وبخاصة الأصول منها - لا ينبغي أن يكون مانعاً من نشرها والإفادة منها . وهذا كتاب ((المجموع شرح المهذب)) للإمام النووي لم يمنع النقص الموجود به من نشره وانتفاع طلبة العلم به .

وهذا كتاب ((البسيط ، شرح جمل الزجاجي)) لابن^{أبي} الربيع . لا يعرف منه إلى الآن إلا الجزء الأول فقط ، ولم يكن ذلك مانعاً الدكتور عياد الثبتي من التقدم به للحصول على درجة الدكتوراه من هذه الجامعة المباركة .

وكذلك لم يعرف من كتاب ((غريب الحديث)) للإمام الحربي إلا المجلدة الخامسة فقط ، وقد أقدم على تحقيقها الدكتور سليمان العايد ، وحصل بها على درجة الدكتوراه من جامعتنا أيضاً .

(١) مقدمة تحقيق المساعد ص (ب) .

(٢) السابق .

والان وبعد أن توفرت عدة نسخ خطية من الكتاب أصبح من الضروري أن يخرج هذا الكتاب إلى النور ، ويصح في متناول الباحثين والدارسين بعد هذه الغيبة الطويلة .

لهذا كله رأيت أن أجعل من تحقيق هذا الكتاب موضوعا لرسالتي لدرجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، فتم لي ما أردت والحمد لله ، وأخذت على عاتقي تحقيق السفر الأول منه والذي ينتهي بباب الاستثناء ، وأما السفر الثاني فقد سجله أخي علاء الدين حمويه مع تكملة ابن الناظم موضوعا لرسالة الدكتوراه في هذه الجامعة أيضا .

أما خطوات البحث فقد اشتملت على /ثلاثة أبواب :

الباب الأول : وفيه فصلان :

الفصل الأول : ويشتمل على ترجمة موجزة لابن مالك .

الفصل الثاني : ويشتمل على الحديث عن (شرح المصنف للتسهيل

وبيان منهجه فيه ، ومقارنة بينه وبين بعض الشراح الآخرين .

الباب الثاني : وفيه فصلان :

الفصل الأول : وهو لوصف نسخ التحقيق .

الفصل الثاني : وهو لوصف الجزء المطبوع .

الباب الثالث : وهو تحقيق الكتاب وفق المنهج المتعارف عليه .

هذا وقد بذلت في تحقيق الكتاب ما وسعني من جهد وأعطيته ما يستحق من

وقت ، وينتابني شعور بالتقصير - مع ذلك - تجاه هذا السفر الجليل ، أسأل

الله تعالى لمصنفه الرحمة والغفران .

واعترافا بالجميل اتقدم بالشكر والامتنان الى أستاذي الفاضل الدكتور محمود

محمد الطناحي ، المشرف على هذا العمل ، على ما أولاني من اهتمام وما أسداه

إليّ من توجيهات كان لها الأثر الطيب في تمهيد الطريق أمامي وتجاوز ما صادفني

من مصاعب في التحقيق . فجزاه الله عنا وعن طلبة العلم خير الجزاء .

كما أشكر العاملين المخلصين في كلية اللغة العربية خصوصا وفي جامعة

أم القرى عموما ، على ما يقدمونه من خدمات جليلة لطلبة العلم ، فجزاهم الله عنا

خير الجزاء . والحمد لله رب العالمين .

الباب الأول

=====

الفصل الأول :

(١) ترجمة موجزة لابن مالك

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، أبو عبد الله ، جمال الدين

الطائي الجياني الأندلسي الشافعي .

هكذا وردت نسبته في أغلب كتب التراجم وفواتح مصنفاته : كشرح الكافية

الشافعية ، وإكمال الاعلام ، وشواهد التوضيح .

وزاد ابن قاضي شهبة في طبقاته اسم (محمد) على أنه جد أبيه .

ونقل عن ابن طولون أنه كرر اسم (عبد الله) ثلاثاً ، ولم يرد ما يؤيد

ذلك .

(و الطائي) نسبة إلى قبيلة (طيء) العربية التي استوطنت في الأندلس

في أثناء الفتح الإسلامي لها .

(٢) (الجياني) نسبة إلى بلدة (جيان) إحدى مدن الأندلس .

ولد ابن مالك سنة (٥٩٨ هـ) أو سنة (٦٠٠ هـ) أو سنة (٦٠١ هـ)

ثلاثة أقوال ، وأغلب الرواة على أنه ولد سنة (٦٠٠ هـ)

نشأ ابن مالك في بلدة (جيان) وفيها تلقى علوم الدين واللغة ، حيث

أخذ القراءات والنحو عن الشيخ ثابت بن خيار الكلاعي (ت ٦٢٨ هـ) ، ثم

(١) لخصت ترجمته من المصادر التالية :

ذيل مرآة الزمان ٧٦/٣ والعبير ٣٠٠/٥ وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ والوفائي

بالوفيات ٣٥٩/٣ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ والبداية والنهاية

٢٦٧/١٣ والبلغة ص ٢٢٩ وغاية النهاية ١٨٠/١ وطبقات النحاة

واللغويين ص ٣٣ والنجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ والدليل الشافي ٦٤٢/٢ ،

وبغية الوعاة ١٣٠/١ ومفتاح السعادة ١٣٦/١ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ ،

وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، وروضات الجنات ص ٧١٠ وهدية العارفين

١٣٠/٦ والأعلام ٢٣٤/٦ ومعجم المؤلفين ٢٣٤/١٠ .

(٢) مقدمة تحقيق التسهيل ص ١٠. نقل على القلائد الجوهريّة قسم ٢ .

(٣) معجم البلدان ٤٩٥/٢ .

(٤) له ترجمة في بغية الوعاة ٤٨٢/١ والبلغة ص ٤٦ .

تتلمذ أيضا على الشيخ أبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) (١) .

ونظرا لما كان يسود بلاد الأندلس من فتن واضطرابات نتجت عن اعتداءات

الصليبيين على المسلمين ، رحل ابن مالك كما رحل غيره من العلماء إلى بلاد الشام
لما كانت تتمتع به من أمن واستقرار حيث إنها كانت مركزا للخلافة الإسلامية الأيوبيّة (٢) ،

فقدم دمشق ومكث بها مدة وكانت تعجّ بالعلماء الذين رحلوا إليها من الشرق من
جراة الفارات التترية المهجيرة على العراق . وقد بذل العلماء في ذلك الوقت
جهودا متفانية في البحث والتصنيف للتعويض عما خسرت الأمة من المصنفات التي
أُتلفها التتار في أثناء غزوهم للبلاد الإسلامية الشرقية .

وتتلمذ ابن مالك في دمشق على مجموعة من العلماء منهم :

(٣)
أبو الحسن علي السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) .

(٤)
وأبو الفضل مكرم بن أبي الصقر (ت ٦٣٥ هـ) .

(٥)
وأبو الحسن بن صباح (ت ٦٣٢ هـ) .

(٦)
ومحمد بن أبي الفضل المزسي (ت ٦٥٥ هـ) .

(٧)
ثم توجه بعد ذلك إلى حلب وفيها أخذ النحو على ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)

(٨)
كما حضر عند تلميذه ابن عمرو (ت ٦٤٩ هـ) . وبعد أن أتم دراسته في حلب
اشتغل بالتدريس فيها ، وأم بالسلطانية .

ثم انتقل بعد ذلك إلى حماة وتصدر فيها للتدريس مدة ، ثم عاد أخيرا إلى

دمشق ليستوطن فيها . وتصدر للإقراء والتصنيف وولي مشيخة العادلية الكبرى .

وظل ابن مالك يشتغل ويصنف في دمشق إلى أن توفي فيها سنة (٦٧٢ هـ)

وقد نيف على السبعين . ودُفن بسفح قاسيون . رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن

الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) له ترجمة في بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، والبلغة ص ١٧٢ .

(٢) مقدمة تحقيق إكمال الإعلام ص ١٨ عن مستفاد الراحلة والجناب ص ٤٥٤ .

(٣) له ترجمة في طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٢٩٧ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٩٢ .

(٤) له ترجمة في العبر ٥ / ١٤٦ .

(٥) = = = ١٢٨ / ٥ ، شذرات الذهب ٥ / ١٤٨

(٦) = = = ٢٢٤ / ٥ ، = = = ٢٦٩ / ٥

(٧) = = = ١٨١ / ٥ ، = = = ٢٢٨ / ٥

صفاته ومنزلته :
=====

اتفقت أقوال الرواة على أن ابن مالك كان يمتاز بصفات عدة منها الحفظ
والذكاء والورع والديانة وحسن السمات والتحري لما ينقله ، وكان حريصا على العلم
حتى أنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد . وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى
بلغ فيه الغاية وأرى على المتقدمين ، وكان إماما في القراءات وعلما . وصار
يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب . (١)

تلاميذه :

تتلمذ على ابن مالك جمع كبير من العلماء ومن أشهرهم : (٢)

شرف الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) . ولده : بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)

شرف الدين اليونيني (ت ٧٠١ هـ) القاضي بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)

مؤلفاته :
+++++

امتازت مؤلفات ابن مالك بالكثرة والاشتهار حتى أنه عرف بصاحب التصانيف
السائرة مسير الشمس (٣) . وقد اهتم بجمعها والتعريف بها محققا (التسهيل)
(شرح عمدة الحافظ) (٤) وتتميما للفائدة ساذكرها دون تعليق ومن أراد
المزيد فعليه بالرجوع إليهما : -

(١) انظر اطراء العلماء له في ذيل مرآة الزمان ٧٦/٣ وغاية النهاية ١٨١/٢

وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ ونفح الطيب ٢٢٨/٢ .

(٢) أثبت ترجمة هؤلاء التلاميذ ^{سعد} الغامدي في مقدمة تحقيق الاكمال ص ٣٧ .

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ .

(٤) مقدمة تحقيق التسهيل ص ١٨ ، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ ص ٤٣ .

أولا : المؤلفات النحويّة :
=====

- التسهيل وشرحه .
- الكافية الشافية وشرحه .
- عمدة الحافظ وشرحه .
- الألفية (الخلاصة) .
- المؤصّل في نظم المفصل .
- سبك المنظوم وفكّ المختوم .
- إكمال العمدة ، وشرحه .
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح .
- المقدمة الأسديّة .
- شرح الجزوليّة .
- نكت نحويه على مقدمة ابن الحاجب .
- الفوائد المحويّة في المقاصد النحوية .

ثانيا : المؤلفات اللغويّة :
=====

- نظم الفرائد .
- الإعلام بمثلث الكلام .
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام .
- ثلاثيّات الأفعال .
- لامية الأفعال ، وشرحه .
- تحفة المودود في المقصور والمدود ، وشرحه .
- الاعتضار في الفرق بين الظاء والضاد ، وشرحه .
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
- النظم الأوجز فيما يهمز ولا يهمز ، وشرحه .

- الوفاق في الإبدال .
- قصيدة في الظاء والضاد .
- أرجوزة في الطاء والصاد .
- الألفاظ المختلفة .
- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .
- فتاوى في العريضة .
- منظومة في ماورد من الأفعال بالواو والياء .
- كتيب لبيان ما فيه ثلاث لغات فأكثر .

ثالثا : المؤلفات الصرفية :

=====

- إيجاز التعريف في علم التصريف .
- (يضاف إليه ماجاء في الالفية والكافية وغيرهما من أبواب صرفية) .

رابعا : القراءات :

=====

- المالكية في القراءات .
- اللامية في القراءات .

الفصل الثاني :

=====

((شرح المصنف للتسهيل))

تسمية كتاب (التسهيل) :

الاسم الكامل للكتاب هو (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) هكذا سماه مصنفه في مقدمة الكتاب وفي مقدمة شرحه . ويسميه أكثر النحاة والمترجمين (التسهيل) اختصارا .

وذكر بعض الرواة أنه سُمي بـ (التسهيل) لأنه اختصار أو تسهيل لكتاب أو كتابين للمصنف غير معروفين اسمهما (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية) (١) . وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب المذكور لم يعد مجهولا الآن ، وهو كتاب مقتضب جدا تصعب الإفادة منه . على أن محققه تعرضت لهذه المسألة وأيدت أن يكون تسهيل الفوائد تسهيفا لذلك الكتاب . (٢)

شرح التسهيل :



اهتم النحويون اهتماما كبيرا بكتاب التسهيل فتناقصوا في شرحه على مر العصور ، وقد نقلت لنا كتب التراجم والفهارس أسماء كثير من هذه الشروح . وفيما يلي قائمة بشروح التسهيل ، لم أتعرض فيها للتفصيل ومن أراد معرفة مخطوطاتها وأماكن وجودها فعليه بالرجوع إلى مقدمة تحقيق كتاب شفاء العليل ، وكتاب التسهيل ، حيث اعتنى محققاها بذكر هذه الأشياء : -

- ١- شرح المصنف وتكميله لولده بدر الدين ، وسيأتي الحديث عنه قريبا .
- ٢- شرح لمحمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي (ت ٧٣٣ هـ) .
- ٣- شرح لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي (ت ٧٤٤ هـ) .
- ٤- شرح لأثير الدين أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) وهو الموسوم بـ (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) .

(١) تعليق الفوائد ٣١/١ ، ونفح الطيب ٢٢٤/٢ ، كشف الظنون ٤٠٥/١ .
(٢) مقدمة تحقيق (الفوائد المحوية في المقاصد النحوية لابن مالك) . رسالة

==

- ثم اختصره بكتاب سماه (ارتشاف الضرب) .
- كما لخص شرح المصنف بكتاب سماه (التنخيل الملخص من شرح التسهيل) .
- ٥- شرح لحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم بدر الدين (ت ٧٤٩ هـ) .
- ٦- شرح لأحمد بن سعد بن محمد بن أبي العباس العسكري الأندلسي (ت ٧٥٠ هـ) .
- ٧- شرح لمحمد بن محمد المالقي ، ويعرف بابن أبي الجيش (ت ٧٥٠ هـ)
- ٨- شرح لمحمد بن علي بن أحمد الأربلي الموصلي أبي المعالي (ت ٧٥٥ هـ)
- ٩- شرح لعلي بن الحسين بن القاسم ، المعروف بابن شيخ العوينة (ت ٧٥٥ هـ)
- ١٠- شرح لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمن الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)
- ١١- شرح لمحمد بن أحمد بن محمد ، أبي عبد الله الخشني الفرناطي (ت ٧٦٠ هـ) ، والموسوم بـ (تقييد الجليل على التسهيل) .
- ١٢- شرح لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦٣ هـ) .
- ١٣- شرح لأحد تلامذة أبي حيان . فرغ منه (عام ٧٦٦ هـ) ، وسماه (التحصيل والتمثيل لأحكام كتاب التسهيل) .
- ١٤- شرح لمؤلف مجهول ، سماه (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) .
- ١٥- شرح لمحمد بن علي عبد الواحد ، ويعرف بابن النقاش (ت ٧٦٣ هـ) .
- ١٦- شرح لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) واسمه (المساعد على تسهيل الفوائد) .
- ١٧- شرح لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠ هـ) .
- ١٨- شرح لمحمد بن الحسن بن محمد المالقي (ت ٧٧١ هـ) .
- ١٩- شرح لإسماعيل بن محمد اللخمي الفرناطي سري الدين (ت ٧٧١ هـ) .
- ٢٠- شرح لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري جمال الدين (ت ٧٧٦ هـ)
- = ماجستير ، تقديم الطالبة واداد يحيى لال من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ

٢١- شرح لأحمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي شهاب الدين

أبي العباس (ت ٧٧٦ هـ)

٢٢- شرح لمحمد بن الحسين الأسنوي الشافعي ، عماد الدين (ت ٧٧٧ هـ)

٢٣- شرح لمحِب الدين محمد بن يوسف بن أحمد التميمي المعروف بناظر

الجيش (ت ٧٧٨ هـ) وسماه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) .

٢٤- شرح لابي علي حسن بن علي المروزي .

٢٥- شرح تصريف التسهيل ، لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب

الثعلبي المالكي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٨٢ هـ) .

٢٦- شرح لابن التنسي (ت ٨٠١ هـ) .

٢٧- شرح لمؤلف مجهول .

٢٨- شرح لمؤلف مجهول كتب سنة (٧٣٠ هـ) سماه (ايضاح المسالك في

شرح تسهيل ابن مالك) .

٢٩- مختصر لعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة بن قاضي القضاة

(ت ٨١٩ هـ) سماه (القوانين) .

٣٠- شرح للبدر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) سماه (تعليق الفوائد

على تسهيل الفوائد) .

٣١- شرح لشهاب الدين احمد بن يهود الدمشقي الطرابلسي (ت ٨٢٠ هـ)

٣٢- شرح لأحمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، حفيد ابن هشام المشهور

(ت ٨٣٥ هـ) .

٣٣- شرح لشهاب الدين أحمد بن علي الدلجي (ت ٨٣٨ هـ)

٣٤- شرح لعبد الله بن عبد الهادي بن ابراهيم المرتضى الحسيني

(ت ٨٤٠ هـ) .

٣٥- شرح لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد العجمي التلمساني

(ت ٨٤٢ هـ) .

٣٦- شرح لشمس الدين محمد بن عمار القاهري المالكي المعروف بـ (ابن

عمار) (ت ٨٤٤ هـ) سماه (جلاب الموايد في شرح تسهيل الفوائد) .

- ٣٧- شرح لجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) .
- ٣٨- شرح للبدر العيني (ت ٨٥٥ هـ) . واختصره أيضا .
- ٣٩- شرح لمحي الدين عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري الخزرجي
- المكي (ت ٨٨٠ هـ) سماه (هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل) .
- ٤٠- شرح لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهرى زين العابدين
- (ت ٩٠٥ هـ) سماه (النبيل إلى نحو التسهيل) .
- ٤١- شرح للعباسي المغربي .
- ٤٢- شرح لأبي العباس المعمرى سماه (التحصيل) .
- ٤٣- شرح لمحمد بن سليمان المغربي السوسي المالكي (ت ١٠٩٤ هـ)
- سماه (شفاء العليل في حل عبارة التسهيل) .
- ٤٤- شرح لمحمد بن علي المعروف بابن هلال الشافعي (ت ٩٣٣ هـ) .
- ٤٥- شرح لمحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي القشتالي المغربي الشهير
- بالمرباط الصغير (ت ١٠٩٠ هـ) سماه (نتائج التحصيل في شرح التسهيل) .
- ٤٦- شرح ليحيى بن محمد النابلي الشاري الطياني الجزائري (ت ١٠٩٦ هـ)
- ٤٧- شرح لعلي بن محمد بن علي بن تركي باي تونس (ت ١١٦٩ هـ) سماه
- (دفع العلم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل) .
- ٤٨- شرح للمختار بن بونة الشنقيطي (ت ١٢٣٠ هـ) سماه (الجامع بين
- التسهيل والخلصة والمانع من الحشو والخصاصة) .
- ٤٩- شرح لعبد الله بن محمد بن حامد السقاف ، وهو شرح لمنظومة
- محمد بن محمد ابن أحمد باكثير (ت ١٣٥٥ هـ) سماه (التكميل لخاتمة التسهيل) .

((شرح التسهيل للمصنف))

=====

ما وجد من شرح المصنف :

شرح المصنف ماعدته سبعة وخمسون بابا من أبواب (التسهيل) الثمانين ، حيث توقف عند الباب الثامن والخمسين ولم يكمله وهو (باب مصادر غير الثلاثي) . ثم حاول ولده بدر الدين (ت ٦٨٦ هـ) أن يكمل شرح والده ، فبدأ بشرح (باب إعراب الفعل وعوامله) وهو الباب الرابع والستون ، ويكسبون بهذا قد تخطى ستة أبواب لم يشرحها ، ثم شرح الذي بعده وهو (باب عوامل الجزم) ثم الذي بعده وهو (باب تنميط الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك) ثم توقف عن الشرح . وبهذا يبلغ عدد الابواب المشروحة ستين بابا ، وأما العشرون الباقية فهي كما سبق أن ذكرت في المقدمة _ أبواب تختص بالصرف ، وتقل عن ثلث الكتاب .

هل اتم المصنف شرحه أم لا ؟

هناك قصة تشبه الأسطورة تقول . ان المصنف كان قد أتم الشرح ولكنه لم يصل إلينا ، قال السيوطي : ((ذكر الصلاح الصفدي أنه كمله ، وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرح معه ، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق وبقي الشرح مخروما بين أظهر الناس فسي هذه البلاد)) . (٣)

واستدل محقق شرح الكافية الشافية على إتمام المصنف للشرح ، بوجود إحالتين في شرح الكافية أحال فيهما المصنف القارئ^{على} شرح التسهيل ، وبما أن شرح الكافية الشافية جاء كاملا ، فمن باب أولى أن يكون التحال إليه كاملا ، لأنه هو السابق في التأليف . (٤)

- (١) النجوم الزاهرة ٣٧٣/٧ .
- (٢) له ترجمة في بغية الوعاة ٤٧٤/١ .
- (٣) بغية الوعاة ١٣٤/١ ، وكشف الظنون ٤٠٥/١ .
- (٤) مقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية ص ٥١ .

والذي أراه أن هذا الكلام لا يثبت أمام التحقيق العلمي ، ومن جهة أخرى فإنه يفتر إلى دليل . ويدلُّ على ضعفه الأمور التالية : -
أولا : ما ذكره مشاهير النحاة والمترجمون من القول بعدم إتمامه ، ونصُّوا على ذلك في مصنفاتهم ، من هؤلاء : أبو حيان الأندلسي (١) وجلال الدين السيوطي (٢) ، ومن المترجمين : ابن الوردى (٣) والحاج خليفة (٤) وغيرهم .
وفي المقابل فقد تفرد الصّفي بذكر تلك القصة ، وقول الواحد لا يناقض قول الأكثرية .

ثانيا : لم يعثر حتى الآن فيما أعلم - على نصٍّ واحد معزور له من شرح الجزء الذي ادَّعى بأنه شرحه ولم يشرحه .
وأما فيما يتعلق بإحالة المصنف في (شرح الكافية الشافية) على شرح التسهيل ، فلا تعدّ دليلا على أنه كان كاملا ، وذلك لأنه من الممكن جدا أن يكون المصنف قد شرح جزءا من التسهيل ثم توقف بعد ذلك ليلبي دعوة عاجلة من أحد ذوي الشأن في شرح الكافية الشافية - على نيّة العودة إليه لإتمامه ، قال في مقدمة شرح الكافية : ((سألني بعض الألباء المعتنين بحقائق الانبياء ان اتلو (الكافية الشافية) بشرح تخف معه المؤونه وتحف به المعونة . . . فاجبت دعوته دون توقف وانجزت عدته دون تخلف)) (٥) .

يويد هذا ان شرح الكافية شرح مقتضب جدا وهو بمثابة نثر لبعض ابيات الكافية وليس شرحا مطولا كشرح التسهيل ، فهو اذن لا يحتاج الى مزيد من الوقت لإتمامه .

(١) التذييل والتكميل ج ٨ لوحة ١١٧

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٤

(٣) تنمة المختصر ٢/٣١٨

(٤) كشف الظنون ١/٤٠٥

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٥٤

ويؤيدّه أيضاً أنا وجدنا الإحالتين المشار إليهما متعلقتين ببابي (المعرف باللام) و (الابتداء) وهما في القسم الأول من الكتاب ، ولو كان الشرح كاملاً لأحال المصنف على الأبواب الأخيرة منه ، كما أحال على الأبواب الأولى ، ولما لم يحصل ذلك منه ، دلّ على أنّ الشرح لم يكن كاملاً .

وشيء آخر يختص بالإحالتين ، هو أنه من المحتمل جداً أن يكون المصنّف قد أضافهما إلى كتاب شرح الكافية بعد إتمامه بوقت وأثناء تصنيفه لشرح التسهيل ، خاصة إذا عرفنا أن ابن مالك كان كثير التهذيب لكتبه ، وكثيراً ما كان يزيد فيها أو ينقص منها ، ويمكن ملاحظة هذا في فروق نسخ التسهيل وكذلك شرحه الذي بين أيدينا .

ومما يردّ القول بأن شرح التسهيل كان كاملاً قبل شرح الكافية ، أنّنا نتساءل : أين كان هذا (الشرح الكامل) موجوداً طيلة المدة الواقعة بين الانتهاء منه وبين الانتهاء من شرح الكافية ، وهل يقبل مصنّفه أن يحجبه عن بقية تلاميذه طيلة هذه الفترة ؟ .

والجواب هو أن يقال : إنه لا يجوز عقلاً أن يُعرف كتاب لاحق على كتاب سابق له أفضل منه في حياة مصنّفها ، بل من باب أولى أن يعرف الناس المعاصرون لهما أولهما وأفضلهما ، ولما لم يقل بذلك أحدٌ من المعاصرين بطلت دعوى إتمام الشرح والله أعلم .

منهج المصنف في شرحه : -

=====

يلاحظ في منهج المصنف الأمور التالية : -

١ - بدأ المصنف شرحه بمقدمة قصيرة ، أبان فيها عن منهجه في الشرح ، حيث صرح بأنه عمد إلى الإطناب وزيادة الإيضاح لما في التسهيل فقال : ((أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بـ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) بكتاب يشتمل على [تفسير / ماخفي من مسائله وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يُظفر معه بآتم البيان)) (١) .

فجاء الشرح كما أراد مطّولا في غير إملال ، فلا يكاد يدع صغيرة ولا كبيرة فيما هو بصدد شرحه إلا أورد به وبينه ؛ ومن الأمثلة على ذلك : الفصل المتعلق بنون الوقاية ، (٢) فقد شرح متنه البالغ خمسة أسطر تقريبا بنحو ثمان صفحات ، فقد بين مع الأمثلة لحاقها للفعل الماضي والمضارع والأمر ، وأن لحاقها للأمر هو الأصل مع شرح سبب تسميتها بنون الوقاية والرد على من ذكر أن ذلك لوقايتها الفعل من الكسر ، لأن الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم . وشرح الفرق بين لحاق ياء المتكلم للفعل وبين لحاق ياء المخاطبة له . كما بين علة لحاقها الفعل الماضي والمضارع واسم الفعل ، مع أنها في الأصل لفعل الأمر . وبين أيضا علة لحاقها لـ (إن) وأخواتها و (هب) أخت (ظن) و (عسى) و (ليس) . كما بين علة امتناع صياغة الأمر من (ليس) كما بين علة سقوط النون مع (ليت) و (ليس) وأنها لا تسقط معها إلا للضرورة وشرح أيضا لحاق النون لـ (لدن) وناقش سيويوه في قوله إن سقوطها مع (لدن) من الضرورات ، وردّ عليه محتجاّ بآيات من القرآن . . . وهكذا في معظم مسائل الكتاب .

(١) شرح التسهيل ٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٨/١ .

٢ - اتبع المصنف في شرح التسهيل طريقة تتمثل في اختيار نص التسهيل
يصدّره بالحرف (ص) وهو رمز (الأصل) ثم يشرحه، ويصدّر الشرح بالحرف
(ش) . وهي ذاتها الطريقة التي سلكها في شرحه للعمدة، وشرحه للكافية
الشافية .

٣ - يُلاحظ عند مقارنة المتن بالشرح الأمور الآتية :

- أ / أن المؤلف لا يلتزم في الشرح بترتيب المسائل كما هي في المتن ،
بل نراه يتناول المسألة التي يراها أهم من غيرها، وبعد أن يشرحها ينتقل إلى
ماسواها ولو كانت تلك المسألة التي بدأ بها متأخرة من حيث الترتيب .
- ب / أن المؤلف يصحّح في الشرح بأسماء النحاة التي أغفلها في المتن .
- ج / أن المصنف يأتي في الشرح بالمرجحات والاحتجاجات لما رجّحه أو
أيده في المتن من الآراء . كما أنه يذكر في الشرح ردوده على ماضعه أو رده من
أقوال في المتن .

ومثال ما ذكر شرحه لنص التسهيل الذي يقول فيه :

- ((ص) ويفني عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام معمول
- في الأجود - لاسم فاعل كَوْن مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحاً ،
ولسيبويه إيماءً ، لالفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة ، خلافاً
لزاعي ذلك . وما يعزى للظرف من خبرية وعمل ، فالأصحّ
كونه لعامله . وربما اجتمعا لفظاً)) (١)

ولمّا شرح هذا النص لوحظ أنه بدأ بمسألة القول بنصب الظرف المغنسي
عن الخبر على المخالفة ، فصّح بأنه قول الكوفيين ، ثم بيّن فسادَه بأربعة أوجه .

(١) شرح التسهيل ١ / ٤٢٤ .

ثم انتقل إلى قول من ذهب إلى أن ناصب الظرف المذكور هو (المبتدأ) ،
فصرح بأن قائله ابن خروف ، وأنه نسبة لسيبويه . فناقشه في هذه النسبة بإيراد
نص طويل من الكتاب مع بيانه كلمة كلمة، وخلص إلى أن سيبويه بريء مما نسب إليه .
ثم شرع في رد قول ابن خروف بسبعة أوجه . . . إلخ . وهكذا جرى ابن مالك
على هذا النحو في سائر مواضع شرحه .

٤ - ويلاحظ في شرح المصنف كثرة الاحترازات ، فعند ما يعرض لحد مسن
الحدود يتلوه بالاحترازات والتقييدات ، ومثل هذا كثير في شرحه .

٥ - ومن السمات البارزة في أسلوب ابن مالك سهولة العبارة وسلاسة العرض
والبعد عن التعقيد في مناقشة المسائل الخلافية .

٦ - كما يوجد في شرح المصنف كثير من المسائل اللغوية ومسائل القراءات ،
وهي مع كونها استطرادات ، غير أنها مع ربطها بعلم النحو ومزجها به تبدد وكأنها
جزء منه .

٧ - وما اتسم به أسلوب المصنف إعادة تلخيص ماضى شرحه مطولاً . وذلك
بأن يقول : (والحاصل) ثم يتبعها بالتلخيص .

٨ - حرص المصنف في شرحه على التنبيه على الأحكام من كثير وقليل وشاذ . . إلخ .

٩ - يلاحظ أن المصنف قد علل كل ما يمكن تعليقه من الأحكام النحوية ، فلا يكاد
يمر على شيء من ذلك إلا ويذكر علته ، غير أنه لا يلتزم علته لشيء غير قابل للتعليل ،
مثال ذلك امتناعه عن تعليل مجيء أسماء الحيوانات معرفة تارة فتعطي حكم المعرفة
ونكرة أخرى فتعطي حكم النكرة قال : ((ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص
من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطي لفظه ماتعطاء
المعارف الشخصية ، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطي لفظه ماتعطي النكرات ، والطريق
في ذلك كله السماع . . . ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع)) (١)

(١) شرح التسهيل ٢٥٢/١ .

١٠ - ويلاحظ أنّ المصنف لا يعيل إلى التكرار فإذا عرض لسألة تقدم بيانها

أحال إليها (١) ، وإذا كانت متقدمة على بابها وعد ببيانها فيما سيأتي (٢) .

١١ - يلاحظ أنّ المصنف أكثر من استعمال أداة الشرط (لما) المتلوة

ب (كان) وذلك كأن يقول : لما كان كذا . . . قلت كذا . . .

١٢ - يلاحظ ان المصنف قد استعمل السجع البعيد عن التكلف وهو أسلوب

مألوف عنده وسهل عليه ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه)) (٣)

وقوله : ((فإذا سبق مثله في الآحاد ، أمن من استبعاد . ولم يجد عن المعتاد)) (٤)

آراءه النحوية وموقفه من النحاة :

=====

تقدم القول إن كتاب التسهيل كتاب جامع لمسائل النحو ومفرداته ، وأن

مصنّفه أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله : ((. . . مستوفيا لأصوله ، مستوليا على

أبوابه وفصوله)) (٥) . كما تقدّمت الإشارة أيضا إلى أنّ هذا الكتاب قد حوى كثيرا

من الاجتهادات ، وأنّ المصنّف لَمَّح إلى ذلك في مقدمته بقوله : ((وإذا كانت

العلوم منحا للهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين

مأسر على كثير من المتقدّمين)) (٦)

وما يذكر عن التسهيل يذكر عن شرحه من هذه الجهة ، مع زيادة البيان والإيضاح .

وكما ذكر المصنف آنفا فإنه يلاحظ في الشرح حشد آراء النحويين السابقين

على ابن مالك في هذا الكتاب قدامى ومحدثين ، كوفيين وبصريين .

وكان المصنف يعرض تلك الآراء ويصحّح في كثير من الأحيان بأسماء أصحابها ،

ثم يناقشها فيردّ ما يراه باطلا منها ويرجّح ما يراه راجحا ، مع ذكر أوجه البطلان ،

والمرجحات .

والذي تجدر الإشارة إليه هو أنّ ابن مالك لم يتعصّب لنحوي من النحاة أو

(١) شرح التسهيل ١/٥٦ ، ١٩١ .

(٢) = = = ١/٣٩ ، ٥٩ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧ .

(٤) = = ١/٤٧ . وانظر أمثلة على ذلك في ١/٥٣ ، ١٩٩ .

(٥) (٦) التسهيل ص ١ ، ٢ .

لمدرسة من المدارس عند ترجيحه أو رده للأقوال ، بل الملاحظ عليه في هذا هو اختياره من الآراء أقواها في نظره مع دعم ما يعتقد صحته بالأدلة النقلية والعقلية . ومن أمثلة ذلك مخالفته البصريين في أن الألف من (أنا) زائدة ، وتأنيده للكوفيين في القول بأنها أصل ، ومن حججه على صحة ذلك أن إثباتها وارد في لغة تميم ، وعلى ذلك قراءة نافع لقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَحْيِي ﴾ و﴿ إِنَّ تَرْنِسِي أَنَا أَقَلُّ ﴾ ، وقراءة ابن عامر في ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ كما استدل على ذلك بالقياس ، كحذف الألف من (أما) في الاستفتاح ، إذ يقال : أم والله (١) .

ومن أمثلة ذلك مخالفته للجري وابن عصفور في أن إعراب المثني والمجموع على حدّه ، هو انقلاب الألف والواو ياء ، في الجرّ والنصب . وردّ هذا القول بأربعة أوجه .

وخالف الاخفش والمبرد في القول بأن الإعراب فيهما مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه . ورد قولهما بأوجه ثلاثة .

وخالف ثالث هذه الأقوال وهو قول من ذهب إلى أن الإعراب مقدر في الألف والواو والياء .

وبعد أن بين فساد تلك الأقوال خلص إلى تصحيح ما رآه صوابا فقال : ((وإذا بطلت الثلاثة تعيّن الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب)) (٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضا مناقشته لما ورد من أقوال في علّة لحاق النون للمثنى والمجموع على حدّه . فردّ منها ثلاثا وصحّح الرابع ، فقال : ((وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا ، إذ لا مقول بعد ما تقدّم غيره مع سلامته من موجبات ردّ ما قبله ، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو افراد)) (٣) .

والأمثلة على ذلك كثيرة .

(١) شرح التسهيل ١ / ١٨٩ .

(٢) (٣) شرح التسهيل ١ / ٨٦ .

شواهد ابن مالك في شرح التسهيل :

XX

أولا : الشواهد القرآنية :

حوى شرح المصنف حشدا كبيرا جدا من شواهد القرآن الكريم بقراءاته المختلفة ، متواترة وشاذة ، وقد ساعده على ذلك علمه الواسع بالقراءات فهو ممن ترجم لهم ابن الجزري في طبقاته . وله في القراءات اللامية والمالكية . ولا يكاد يوجد فرق عند المصنف بين تلك القراءات في مجال الاحتجاج على مسائل النحو ، وهذا واضح جلي لكل من يقرأ كتابه ، غير أنه في القليل النادر قد يحكم على قراءة شاذة بأنها مخالفة للمسموع وفي غاية الشذوذ ، ومثال ذلك قوله في الاحتجاج لجواز سقوط نون الجمع من غير إضافة : ((وسقوطها اختيارا قبل لام ساكنة كقوله تعالى : * فاعلموا أنكم غير معجزى الله * بالنصب ، حكاه أبو زيد وحكى ابن جنى * إنكم لذائقوا العذاب الأليم * بالنصب وحكى ابن جنى أيضا عن الأعمش * وما هم بضاربي به من أحد إلا بان الله * وهذا في غاية من الشذوذ ، بخلاف الذي قبله ومثل * بضاربي به من أحد * لا يليق بالاختيار ، بل بالاضطرار)) (١) .

والمصنف لا يلتزم بنسبة القراءة فقد ينسبها وقد يغفلها بقوله : كقراءة بعضهم ، وبعض القراء ، وبعض السلف ، وقد يغفلها في موضع وينسبها في آخر . (٢) .

ثانيا : شواهد الحديث الشريف والأثر :

لابن مالك علم واسع بالحديث والأثر ، يدل على ذلك ما أورده السبكي في طبقاته من رواية لابن مالك عن شيخه العلم سخاوي . (٣) ويدل على ذلك أيضا كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) .

-
- (١) شرح التسهيل ١ / ١٢٤ .
 - (٢) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .
 - (٣) طبقات الشافعية ٥ / ٢٨ .

وقد مكَّنه هذا الاطلاع من جعل الحديث والأثر مصدرا أساسيا في الاحتجاج

على مسائل النحو . لهذا فقد اشتمل شرحه للتسهيل على عدد كبير منها .
غير أن أبا حيان انتقده في ذلك ، وأخذ عليه هذا المسلك فخطأه بقوله :
((قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات
القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه ، ومارأيت أحدا من المتقدمين ولا
التأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل . على أن الواضعين الأولين لعلم
النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن
العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين وكمعان والكسائي والفراء
وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا وتبعهم على هذا
المسلك المتأخرون) (١)

ثم أصبحت بعد ذلك هذه المسألة قضية من قضايا النحو وشغلت علماء النحو
فترة طويلة فمنهم المؤيد ومنهم المعارض ومنهم من هو بين الفريقين . وقد ألفت
في بحث هذه القضية عدَّة مؤلفات ، فمن أراد التوسع فعليه بالرجوع إليها ففيها
الغناء (٢) . ولكنني سأقتصر فيما يلي على ملخص من تلك الكتب يعطي فكرة عامة
عما توصل إليه الباحثون أخيرا من جواز الاستشهاد بالحديث :

- ١ - إن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام
المبدلين على فرض تبدلهم يصح الاجتماع به .
- ٢ - إن الرواية بالمعنى لم يرخص بها إلا لمن كان عالما بلسان العرب وفي
حالة الضرورة وفي غير أحاديث الأذكار والأدعية والأحاديث التي سبق تدوينها .

(١) التذييل ج ٥ لوحة ١٦٩ .

(٢) ينظر في ذلك : الخزانة ٣/١ فما بعدها . بحث للأستاذ محمد الخضر حسين
في (مجلة مجمع اللغة ج ٣ ص ١٩٩) وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ،
وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ، والحديث
النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال .

٣ - إن المطلوب في هذا الباب هو غلبة الظن لا اليقين ، والغالب على
الظن أن هذا المنقول بالمعنى لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل . وغلبة
الظن هي مناط الأحكام الشرعية .

٤ - إن كثيرا من المتقدمين والمتأخرين احتجوا بالأحاديث ، ولم ينقل عن
أحد من كبار النحاة المتقدمين أي قول يمنع الاستشهاد به .
وتجدد الإشارة إلى أن ابن مالك مع استشهاده بالأحاديث والآثار لا يعول
على الحديث أو الأثر إلا إذا عضده السماع من أحاديث أخرى أو أشعار أو خلاف
ذلك ، وإلا حكم بندوره واقتصر عليه دون قياسه ، مثال ذلك قوله في باب المضمرة :
((وإذا ولي الميم ضمير منصوب لزم الإشباع كقوله تعالى * فقد رأيتموه وأنتم
تنظرون * . وأجاز يونس السكون نحو (رأيتمه) ، ولا أعلم في ذلك سماعا
إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - رضي الله عنه - : ((أراهمني
الباطل شيطانا)) (١) .

ما سبق يتبين أن الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة جائز مطلقا ودون أدنى
تحفظ ، لما ظهر من عناية العلماء والرواة بها عناية لا حد لها .

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٩ .

ثالثا : شواهد الشعر : -

=====

رُزق ابن مالك حافظة قوية مكنته من حفظ الشعر والاستدلال به على مسائل النحو بشكل عجيب . ويمكن للقاري أن يدرك ذلك من خلال كثرة الأشعار التي أوردها في الشرح ، ومن خلال إضافته الكثير من الشواهد إلى علم النحو ، حيث إن معظم هذه الشواهد لم يرد في مصنفات من سبقه من علماء النحو . وقد أثار ابن مالك في هذا إعجاب العلماء ، فقد نقل عن الذهبي قوله : ((أما اشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها)) (١) . وقال السبكي عنه إنه كان ((إماما في حفظ الشواهد وضبطها)) (٢) .

مفهوم الضرورة عند ابن مالك :

=====

يرى ابن مالك ان الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة ، يقول : ((ومن الوارد

في النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كَمْ لَيْتَ اعْتَنَى لِي ذَا أَشْبَلٍ غَرَّتْ فَكَانَنِي أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامَا

فقال : فكانني ، مع تمكنه أن يقول : فكانته أعظم ..)) (٣) .

وفي قول الآخر :

مَأْنَتْ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتَهُ

يرى أن هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائله أن يقول :

مَأْنَتْ بِالْحَكَمِ العَرَضِيِّ حُكُومَتَهُ (٤)

أما الضرورة عنده ففي نحو قول الآخر :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(١) عن شذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ والوافي ٣٦١/٣ .

(٢) طبقات الشافعية ٦٧/٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢١٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٥/١ .

قال : ((فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ، لانه لولا انكسار الوزن لقال : ...
حَتَّى بَلَغَتْكَ (١) .

وهذا الذي رآه ابن مالك هو مذهب سيويه ، ومذهب الجمهور : أن الضرورة
ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا (٢) .

رابعاً : شواهد النثر :-

=====

استشهد المصنف في الشرح بشواهد نثرية تشتمل على الأمثال والحكم

وغيرها من النماذج المأخوذة من كلام العرب .

ويلاحظ أن هذا النوع من الشواهد أقل عدداً من الشواهد السابقة .

وغالبا ما كان يتبع الشاهد النثري بمصدره ، كقوله في ((الرجال وأعضاءها

والنساء وأعجازها ، حكاه الاخفش ، ومثله ((إنك ما وخيرا)) حكاه سيويه (٣) .

دليل القياس عند ابن مالك في الشرح :

=====

استدل ابن مالك بالقياس على كثير من المسائل النحوية في شرحه ،

ويلاحظ في هذا الاستدلال ما يلي :

أ / أنه يستدل بالقياس على ماكثر سماعه ، ولا يستدل به على الشاذ والنادر .

ب / أنه يستدل بالقياس على ما وجد له نظير في كلام العرب ، وإن لم يرد به

سماع ، ولا يقيس على ما لا نظير له في كلامهم .

يقول ابن مالك ((وأجاز الكسائي في نحو (رضى) و (على) من ذوات الواو

المكسورة الفاء والمضمومتها ، أن تثني بالياء قياساً على ماندر ، كقول بعض العرب :

رضى ورضيان ، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه (٤) .

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ وانظر ص ٢١٢

(٢) ينظر في هذا مقدمة الضرائر للأكوسي ص ٦ .

(٣) شرح التسهيل ٨٨٢/١

(٤) = = ١١٣/١

وقال : ((. . . مالا علمية فيه ولا علامة من أسماء الموءنث وصفاته ، فتدخل في ذلك نحو : شمس ، ونفس ، وأتان ، وعناق ، وامرأة صبور ، وكف خضيب ، وجارية حائض ومِعْطَار . فلا يُجمع شيء من هذه الاسماء والصفات ونحوها بالالف والتاء إلا إذا سمع ، فيُعدّ من الشّوان عن القياس ، ولا يلحق به غيره . فمن الشّان : سماء وسماوات ، وأرض وأرضات ، . . . وأشدّ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة ، ك(حسام) وحسامات ، وحمام وحمامات . . . وكلّ هذا شأن مقصور على السماع)) (١)

هذا فيما يختصّ بالكثير والشّان . ومثال القياس فيما له نظير وامتناعه فيما ليس له نظير ، إثباته أنّ السين من (سيفعل) فرع (سوف) لا أنّها أصل برأسها ، قال : ((أجمعنا أنّ (سَف) و (سَو) و (سَي) عند من أثبتها فروع (سَوَف) ، فلتكن السين أيضا فرعها . . ويكون هذا التصرف في (سوف) بالحذف ، شبيها بما فعل ب(أيمن الله) في القسم حين قيل : ايم الله ، وام الله . .)) (٢)

ومن ذلك أيضا تجويزه ثنية مافرداه متفقا للفظ ، مختلفا المعنى ، قياسا على جواز العطف فيهما ، قال : ((وأكثر المتأخرين على منع ثنية هذا النوع وجمعه والأصحّ الجواز ، لأنّ أصل الثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله في أحدهما ، فليجز في الآخر قياسا . . إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رايث ضاربتين ، ضربا وضربة)) (٣)

ومن ذلك تجويزه أن يقال في جمع (حم) : (حمون) ، قياسا على (أب وأبين) ، قال ((ولو قيل : حم وحمون ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سُمع)) (٤)

(١) شرح التسهيل ١٤٦/١

(٢) = = = ٢٦/١

(٣) = = = ٦٥/١

(٤) = = = ١٢٢/١

وقال في منع قياس ما ليس له نظيراً أو مسموع : (وأما ما أجاز ابن الأنباري
من أن يقال : حتّاك ، فلا مسموع له ، إلا إن جعلت (حتى) جارة ،
وذلك أيضاً مفتقراً إلى نقل عن العرب ، لأنّ العرب استغنت في المضمرة
بـ (إلى) عن (حتى) كما استغنت بـ (مثل) عن كاف التشبيه ، وقد
يرد دخول الكاف على ضمير الفاعل ولم يرد دخول (حتى) على
ضمير أصلاً) (١) .

(١) شرح التسهيل ٢٠٧/١ .

مصادر ابن مالك في شرح التسهيل :

=====

اطلع ابن مالك على جهود من سبقه من النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم ، القدامى والمحدثين . وقد استفاد ابن مالك من تلك الجهود كثيرا حيث جاء نحو التسهيل وشرحه مزيجا من النحو العربي على اختلاف مدارس واتجاهاته على مر العصور وحتى عصر ابن مالك . ويمكن ادراك ذلك من خلال الحشد الكبير من آراء النحاة ، والنقول المتعددة من مصنفاتهم التي أودعها ابن مالك في شرحه . ومن أهم أولئك النحاة الذين دارت أسماؤهم كثيرا في شرح التسهيل ما يلي :

١ / سيبويه :

=====

وقد عول عليه ابن مالك كثيرا في شرحه حيث كان له النصيب الأكبر من بين النحويين ، وقد حفل شرح التسهيل بنقول كثيرة من (الكتاب) ، وليكاد يخلو من ذكره فصل من فصول شرح التسهيل . ويلاحظ أن تلك النقول كانت تهدف إلى الأمور التالية : -

أ / تقرير كثير من الاحكام النحوية واللغوية ، قال ابن مالك ((و (اللفظ) اولى بالذكر من (لفظة) ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين (لفظة) بل الموجود في عباراتهم (لفظ) كقول سيبويه))^(١) وقال أيضا :

((صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ، فمن ذلك قوله : ---))^(٢) وقال أيضا : ((وجعل الماضي أولا في الذكر . . . كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال : وأما الفعل . . .))^(٣)

وقال : ((ففي/معاملة غير (ذهب) بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال . ولذلك شبهه سيبويه بدخلت البيت))^(٤)

ب / بيان بعض المعاني اللغوية ، قال ((قال سيبويه : مسالاه : عطفاه ، فصار كجَنِّي فطِيمة))^(٥) .

-
- (١) شرح التسهيل ٣/١ . (٢) شرح التسهيل ٥/١ . (٣) شرح التسهيل ١٦/١ . (٤) شرح التسهيل ٨٥٤/١ . (٥) شرح التسهيل ٨٥٠/١ .

ج / كشف رأبي له غفل عنه النحاة ، قال : ((وإذا نفي المضارع بلا لم يتعین الحكم باستقباله . . . والذي غر الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيوييه في باب نفي الفعل : . . .)) ثم قال : ((وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما)))^(١) وقال : قال سيوييه بعد إنشاده قول الشاعر :
فمالك والتلدد . . . البيت فإذا أظهر الاسم فقال : ماشأن عبد الله يشتمه فليس إلا الجر . فأوهم أن النصب ممنوع . وهو لا يريد ذلك ، لأنه قال بعد ذلك بقليل : . . .))^(٢) وقال : ((وقد خفي كون هذا مذهب سيوييه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنا استعین الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا))^(٣)
ومثل هذا كثيرا في الشرح .^(٤)

د / الاستدراك عليه ومعارضته في بعض الآراء ، قال : ((وقد خفي على سيوييه أن السكون لغة ، لأنه قال : وسألت الخليل رحمه الله عن (معكم) . . . لأي شيء نصبتها))^(٥) . والأمثلة كثيرة على ذلك في الشرح .^(٦)
ويلاحظ أن ابن مالك رجع كثيرا للكتاب في نقل كثير من الشواهد الشعرية والنثرية ولفات بعض القبائل التي رواها سيوييه .

وكذلك اعتنى عند رجوعه للكتاب بتحديد موضع النقل حيث إنه كان يذكر اسم الباب الذي أخذ منه النص ، كما أنه كان ينبه على انتهاء النص بقوله ((هذا نصه))^(٧)

٢- الفراء :

رجع ابن مالك لأبي زكريا الفراء في الأمور التالية :

أ / تقرير بعض الأحكام النحوية ، قال : ((وقال الفراء : العرب تعددي (ذهب) و (انطلق) إلى جميع البلدان ، فيقال : ذهبت الكوفة وانطلقت الغور . فعلى قول الفراء لا تختص (ذهب) بنصب (الشام) بل ينصب به كل بلد . وكذا (انطلق) ولا علة لذلك إلا كثرة الاستعمال))^(٨)

(١) شرح التسهيل ٢١/١

(٢) = = = ٨٩٢/١

(٣) = = = ٩١١/١

(٤) = = = ٨٢٤ ٣٠٤ ٦/١

(٥) شرح التسهيل ٨٦٨/١

(٦) انظر شرح التسهيل ٩٧٣، ٨٩٩/١

(٧) = = = ٨٧٤، ٨٣٧، ٣٠، ٢١/١

(٨) شرح التسهيل ٨٥٤/١

ب / التعرف على لغات العرب ، قال : ((وحكى الفراء أن بعض العرب قيل

له : منذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمد أخذت في حديثك)) (١)

ج / الاستشهاد بالشعر والنثر على بعض المسائل . (٢)

ويلاحظ أن نقول ابن مالك عن الفراء قليلة بالمقارنة مع نقوله عن سيبويه . كما يلاحظ
إغفاله مواضع النقل عنه ، إذ أنه لم يذكر اسم الكتاب أو الباب .

٣ - الأخفش الاوسط (سعيد بن مسعدة)

=====

رجع ابن مالك في شرح التسهيل إلى الأخفش كثيرا ، وخاصة إلى كتابه

(المسائل) حيث ورد ذكره كثيرا هنا ونقل منه نصوصا متعددة . ويلاحظ أن

ابن مالك كان يرجع للأخفش في الأشياء التالية :

أ / تقرير الاحكام النحوية ، قال : ((ومن الظروف العادة التصرف (فوق)

و (تحت) نص على ذلك الأخفش فقال : اعلم أن العرب تقول : فوقاً رأسك ،

فينصبون (الفوق) لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً)) ثم قال : وتقول : تحتك رجلاك

لا يختلفون في نصب التحت . هذا نصه (٣) . وقال : ((وقولي لا يلسيها نعت

ما قبلها ، أشرت به إلى قول أبي الحسن في كتاب المسائل : لا يفصل بين الموصوف

والصفة إلا...)) (٤)

ب / معارضته في بعض المسائل قال : ((وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى

(حين) وحمل على ذلك قول الشاعر : للفتى عقل يعيش به . . . البيت

ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان)) (٥)

(١) شرح التسهيل ١ / ٨٣٩

(٢) = = ٤٩ / ١ ، ٥٢ ، ٦٧ ، ٧٠ .

(٣) = = ٨٦١ / ١

(٤) = = ٩٥٤ / ١

(٥) = = ٨٦٠ / ١

(٤) أبو علي الفارسي

وهو من اهم النحاة الذين رجع إليهم ابن مالك كثيرا في شرحه ، وحظي

كتابه (التذكرة) بقسط كبير من هذا الاهتمام ، حيث نقل منه نصوصا كثيرة

اثبتها في هذا الشرح . وما يلاحظ أن تلك النقول كانت تهدف للأمور التالية :

أ / تقرير الأحكام النحوية ، قال : ((ومن إضمار فعل القاعل لكون ما قبله يشعر
به

ولم يبق الواء الثماني بقية من الرطب إلا بطن وادٍ وحاجر

أنشده أبو علي في التذكرة وقال : رُفِعَ على معنى : بقي بطن وادٍ وحاجر (((١)

ومثل هذا كثير في الشرح . (٢)

ب/ الاستشهاد على بعض المسائل النحوية واللغوية ، قال : ((ومن فتح (إن)

بعد القول على لغة بني سليم قول الشاعر :

إذا قلت أني آئب . . . (٣)

هكذا أنشده أبو علي في التذكرة بالفتح على ما ذكرت ك (((٤)

ج / معرفة بعض لغات العرب فقال : (وفي العل) عشر لغات .

واقبلها استعمالا (لعلت) ذكرها أبو علي في التذكرة (((٤)

وهناك عدد آخر من النحاة رجع إليهم ابن مالك في عدة مواضع من شرحه

وفي أمور مختلفة ، من هؤلاء الكسائي (٥) وابن جنّي (٦) وابن خروف (٧) وغيرهم .

(١) شرح التسهيل / ١ / ٧٠٥

(٢) = = / ١ / ٦٦٩ ، ٦٧٤ ، ٦٨٤

(٣) = = / ١ / ٨٧٧ ، ٦٧٤

(٤) = = / ١ / ٦٠٦

(٥) = = / ١ / ٨٦٨

(٦) = = / ١ / ٨٣٣

(٧) = = / ١ / ٨٧١

مقارنة بين شرح المصنف وبين بعض الشُّراح الآخرين :

فيما يلي مقارنة بين شرح المصنف وبين الشروح الآتية :-

- ١- التذييل والتكميل ، لأبي حيان (ت ٥٧٤٥هـ) .
- ٢- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) .
- ٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله السلسلي (ت ٧٧٠هـ) .
- ٤- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، لبدرا الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) .

يلاحظ بوجه عام أن التذييل هو أطول تلك الشروح ، لأنَّ أبا حيان لم يكتفِ بشرح متن التسهيل وحده وإنما عمَّد إلى نقل نصوص طويلة من شرح المصنف وشرحها أو عارضها^(١) . لذلك فقد جاء كتاب التذييل شرحا وافيا للتسهيل وشرحه معا . وأما الشروح الأخرى فيغلب عليها الاختصار ، قال ابن عقيل في مقدمة المساعد :
* . . . هذا تعليق مختصر جمعته على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد^(٢) . وقال السلسلي في مقدمة الشفاء : * . . . إن كتاب التسهيل . . أعظم كتاب في هذا العلم صنَّف . . أردت أن أكتب عليه أمثلة ليسهل ذلك عليَّ في أقصر زمان . . ولم أكتب عليه من سؤالات الشيخ رحمه الله إلا قليلا . . فلا حاجة إلى سؤال وجواب مخافة التطويل^(٣) .

ويلاحظ أن هذا الإيجاز قد وصل أحيانا إلى حدِّ الإخلال^(٤) .

ويلاحظ أن تعليق الفوائد كان وسطا بين الإيجاز والإطناب .

وتقدمت الإشارة إلى أن شرح المصنف قد اتَّسم بالإطناب غير المملِّ .

وفيما يختص بأسلوب الشرح ، يلاحظ أنَّ أبا حيان اتبع في ذلك أسلوب المصنف

فقد ميز نص الأصل بتصديره بالحرف (ص) ، وميز شرحه بتصديره بالحرف (ش) .

(١) انظر على سبيل المثال ، التذييل : ج١ لوحة ١٢٩ .

(٢) المساعد : ١ / ١ .

(٣) شفاء العليل : ص ٢ .

(٤) انظر فصل نون الوقاية ، شفاء العليل : ص ١٣٢ ،

على حين سلك كل من ابن عقيل والسلسيلي والدماميني في ذلك أسلوباً آخر ،
يقوم على مزج المتن بالشرح بحيث يصعب التفريق بينهما . وهذا يتلاءم مع مبدأ
الاختصار الذي ارتآه الثلاثة .

ويلاحظ أن كلا من أبي حيان والسلسيلي لم يتعرض لمقدمة التسهيل ، حيث
إنهما ابتثا شرحهما بباب الكلمة والكلام ، وهو أول أبواب التسهيل . على حين
عد البدر الدماميني إلى شرح مقدمة التسهيل كلمة كلمة ، ثم أتبعها بترجمة
للمصنف . ويلاحظ أن ابن عقيل اكتفى بإثبات المقدمة في شرحه دون تعليق .

ومن حيث التقديم للأبواب والفصول يلاحظ أن أبا حيان قدّم لها^(١) ، وهو متابع
للمصنف في ذلك^(٢) . على حين لا نجد مثل هذا التقديم عند الآخرين إلا ما كان من
البدر الدماميني الذي اعتاد وضع عناوين لفصول الكتاب ، كقوله : " فصل في الكلام
على نون الوقاية^(٣) " و " فصل يذكر فيه أحكام (مَنْ) و (ما)^(٤) .

ويلاحظ وجود تطابق كبير في العبارات بين شرح المصنف وبين شفاء العليل
والمساعد ، مثال ذلك قول المصنف قاصداً قول الله تعالى : * وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ . . . * : فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات . فأغنى ذكرهما عن ذكر
الجميع ، حتى كأنه قيل : والذين يكنزون أصناف ما يُكنز ولا ينفقونها^(٥) .

وقال في المساعد في الموضع ذاته : " فالذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى
ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قال : إن الذين يكنزون أصناف ما يُكنز ولا ينفقونها^(٦) .

(١) انظر على سبيل المثال باب المعرفة والنكرة ، التذييل : ج ١ لوحة ١٢٧ .

(٢) انظر على سبيل المثال الكلام على مفسر الضمير : ٢١١/١ وعلى ضمير

الشأن : ٢٢٢/١ .

(٣) تعليق الفرائد : ٥٧/٢ .

(٤) السابق : ٢٣٧/٢ ، وانظر ص : ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ .

(٥) شرح التسهيل : ٢١٥/١ .

(٦) المساعد : ١١٠/١ .

وقال المصنف في الشرح : " لَمَّا ذَكَرْتُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ ، وَكَانَ بَعْضُهُ مَخْتَارَ الْإِتِّصَالِ ، وَبَعْضُهُ مَخْتَارَ الْإِنْفِصَالِ ، أَخَذْتُ فِي بَيَانِ ذَلِكَ . فَكُلُّ ضَمِيرٍ تَرَاهُ كِهَاءً (أُعْطِيَتْكَ) فِي كَوْنِهِ ثَانِي مَنْصُوبِينَ بِفِعْلِ غَيْرِ قَلْبِي ، فَهُوَ جَائِزُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ وَاتِّصَالِهِ أَجُودٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مُتَّصِلًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
* إِنْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ * (١) .

وقال السلسلي : " كما تقدم ما يجوز فيه الاتصال والانفصال وكان بعضه مختار الاتصال وبعضه مختار الانفصال ، أخذ في بيان ذلك ، فكل ضمير تراه كهاء (أعطيتك) في كونه ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير قلبي وأحد هما أخص من الآخر ، فاتصاله أجود ، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا ، كقوله تعالى : * إِنْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ * (٢) .

ومقارنة هذين النصين بنصي المصنف يلاحظ مدى التطابق بينهما . هذا ولا يوجد مثل ذلك التطابق عند أبي حيان ولا عند الدماميني . أما فيما يختص بالشواهد ، فلاحظ أن شواهد تلك الشروح متطابقة غالبا مع شواهد المصنف ، مع اختلاف يسير عند أبي حيان والدماميني ، حيث إنهما حاولا الإتيان بشواهد أخرى أحيانا .

ومن حيث معارضة المصنف ، يلاحظ بوضوح في التذييل كثرة معارضة أبي حيان للمصنف وحاول الدماميني أحيانا إبداء بعض الآراء المخالفة للمصنف (٣) ، على حين لم يفعل ذلك ابن عقيل ولا السلسلي .

هذا وقد تميز شرح المصنف بوضوح العبارة وسلاسة الأسلوب ، مما لا يوجد له نظير في بقية الشروح .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٧ .

(٢) شفاء العليل : ص ١٤٦ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٨ ، ٩ ، ١٢ .

توثيق نسبة الكتاب :

مثل هذا الكتاب لا يحتاج إلى جهد في توثيق نسبه ، فهو مذكور في ترجمة ابن مالك ، وهو قد أحال عليه في مصنفاته الأخرى ، وحكى عنه الشراح ، وعنوانه ثابت على النسخ التي ظفرت بها ، ولله الحمد والمنة .

- الباب الثاني -

الفصل الأول : وصف النسخ (١)

١ - مصورة دار الكتب المصرية (الأصل) :

هي النسخة التامة الوحيدة من بين النسخ التي بين يدي ، عدد أوراقها (٢٣٣) ورقة ، منها (٢١٥) ورقة لشرح المصنف ، و (١٨) ورقة لتكملة ابنه بدر الدين . وهي موزعة على سفرين ينتهي الأول بنهاية باب الاستثناء ، ويشتمل على (١٢١) ورقة ونصف الورقة .

ويبدأ السفر الثاني ببداية باب الحال ، وينتهي بنهاية تكملة الابن ، ويشتمل على (١١٠) ورقة ونصف الورقة . وقع خلل في ترتيب الأوراق في آخرها ، فأخرت الورقة (٢٢٢) ، فجعلت برقم (٢٣٢) مع بقاء أرقام الأوراق متسلسلة .

في المصورة بدأ في الورقة (١٩٢) بياض لعله من أثر رطوبة أصابت الأصل . كتبت النسخة بخط مغربي في كل صفحة (٣١) سطرا . وفيها بعض الأسقاط ، مردها الى انتقال النظر بين سطرين فيها جملتان أو لفظتان متطابقتان . وفيها بعض التصحيف والتحريف . ضبطها قليل ، يضع ناسخها أحيانا علامات تحوت الحروف غير المعجمة ، ويسقط همزة (أل) بعد حرف النداء ، ولا يتبع قاعدة ثابتة في رسم الألف ، فيرسم أحيانا (معنى وشعري وحصى ويجازى) : معنا ، شعرا ، حضا ، يجازا . ويرسم أحيانا (مهما والنقا) : مهمى والنقى . كما لا يتبع قاعدة

(١) تجدر الإشارة إلى أن وصف نسخة دار الكتب ونسخة مكتبة نور عثمانية ونسخة مكتبة الظاهرية الوارد هنا هو وصف أخي علاء الدين حمويّ - محقق السفر الثاني من هذا الكتاب - لها . وأثبتناه هنا بناء على اقتراح سعادة المشرف على عملينا في التحقيق ، وذلك رغبة منه في توحيد وصف النسخ المذكورة لكونها مشتركة في السفرين .

ثابتة في رسم التاء والهاء في آخر الكلمة ، فيرسم أحيانا (رحمة) : رحمت ، ويرسم أحيانا (الحيات والولايات) : الحياة والولاية . ويرسم جمع المذكر السالم المرفوع المضاف بألف تفريق ك: (وافروا الأجر) .

كتب على الورقة التي تلي ورقة العنوان أسماء من تملكوها ، وهم كما كتب بخطوطهم : " في نوبة الفقير بدر الدين القرافي المالكي (١) ، " في نوبة العبد الحقيير المحتاج الى رحمة الأحد الصمد عبدالله بن علي بن الياس بن شيخ محمد عفا عنهم العافني ، في سنة ٩٩٢ " ، " بسم الله الرحمن الرحيم ملك الله تعالى بفضلته وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التركي هذا الكتاب بالجامع الأزهر ثم وقفه على عصبته وقفا معقبا فمن بدله فإثم عليه . غرة رجب عام ١٢٨٩ هـ . وعلى هامش النسخة بعض التعليقات كتب الأخير تحت بعضها اسمه .

ليس عليها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ ، جاء في آخر ما شرح المصنف :

" تمَّ والحمد لله رب العالمين . ما وجد بخط الشيخ جمال الدين - رحمه الله -

من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم ."

وفي آخر تكملة الابن :

" هذا آخر ما ألفي من كلام ابن المصنف - رحمة الله عليه - من تكميل شرح التسهيل .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ."

أصل الصورة برقم (١٠ / نحو / ش) في دار الكتب المصرية ، منها ميكروفيلم

في مركز البحث العلمي برقم : (٣٨) .

(١) هو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس : فقيه مالكي ، لفوي ،

من أهل مصر (٩٣٩ - ١٠٠٨ هـ) ، الأعلام للزركلي .

وهي الرموز لها بالحرف (ط) .

رقم النسخة الخطية في الخزانة (٢١٣) ق . ومصورتها بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥١٠) نحو، شملت السفر الأول من الكتاب بكامله كتب على صفحة العنوان اسم الكتاب هكذا :

(السفر الأول من شرح ابن مالك على تسهيل الفوائد وتكميل...، وعلى الجهة اليمنى من هذه الصفحة طبع خاتمة المكتبة ودونت على يسارها تملكات غامضة تصعب قراءتها ، وفي وسط هذه الصفحة كتب البيتان الآتيان :

كلّ العلوم سوى القرآن مشغلة . : إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان منه قال حدّثنا . : وما سوى ذاك وسواس الشياطين
والى الأسفل كتب مايلي :

" قال . . . : من اشتغل بنفسه شغل عن الناس ، ومن اشتغل بربه شغل عن نفسه وعن الناس . لا براهيم بن أد هم " .

وبعد هذا كتب البيت التالي :

" نرقع دنيانا بتمزيق عرضنا . : فلا ديننا يبقى ولا مانرقع
لابن عطاء الله رضي الله عنه " .

وفي نهاية الصفحة كتب مايلي :

" لو أشرق نور أبيض لرأيت لها قرارا فترحل إليها ، ولرأيت محاسن الدنيا قد ظهرت . . . عليها " .

يبدأ الكتاب يظهر هذه الورقة بالبسطة ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قوله :

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي رحمة الله عليه ، حامدا لله رب العالمين ، ومصليا على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد . . .

(باب شرح الكلمة والكلام وما يتألف منه)

ينتهي هذا الجزء بنهاية باب الاستثناء عند قوله :

" . . . وقد يقال : لا سوى ، بمعنى لا سيما "

وَدَيْلٌ بما يلي :

هنا انتهى السفر الأول من شرح التسهيل لمؤلفه ، رحمه الله تعالى ، يتلوه
في الثاني باب الحال . صلى الله على سيدنا محمد وآله .
ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . وكتبت بخط أندلسي جيد ، مع ضبط
كثير من الكلمات . توجد حواشي قليلة . أصاب آخرها رطوبة أدت الى تلف أعالي
بعض الأوراق ما ذهب ببعض سطورها .

بلغته أوراقها (١٤٦) ورقة من القطع الكبير . ومسطرتها (٣١) مطرا .

٣ - مصورة نسخة مكتبة الاسكوريال بأسبانيا :

وهي المرموز لها بالحرف (ك) .

ورقمها بالمكتبة (٦٦) لغة^(١) . والموجود منها يشمل معظم أبواب الجزء الأول ،

ورقم المصورة في مركز البحث العلمي بالجامعة (١٤٩) نحو .

دون اسم الكتاب على صفحة الغلاف كالآتي :

" الأول من شرح الشيخ الامام العلامة رئيس النحاة والأدباء ، جمال الدين

أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي رحمه الله ورضي عنه

لكتابه المسمى (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في العربية ، نفعه الله به . "

(١) فهرس مكتبة الاسكوريال : ١ / ٤٢ .

ثم كتبت الأبيات التالية :

يا خير من دُفنت بالقاع أعظمه .: فطاب من جود هنّ القاع والأكرمُ
نفسي الفداء . . . ساكنه .: فيه العفاف وفيه الجود والكرم
أنت النبي الذي ترجى شفاعته .: عند الصراط إذا ما زلت القدم
ثم كتبت بعدها تملك غامض بعده قوله : " الحمد لله ^{صلى الله} على مولانا محمد وآله "
ثم كلمة " شعر " وتحتها البيتان الآتيان :

وللفاء في نصب الجواب مواضع .: تمنّ وأمر ثم نهى يتابع
دعاء وتحضيض وجحد وعرض .: ولا تنسى الاستفهام إن كنت سامع
ثم كتب بعدها رقم المخطوطة في المكتبة .

يبدأ الكتاب ببداية الصفحة التالية بالبسملة والصلاة على النبي محمد صلى الله
عليه وسلم ثم قوله :

قال الشيخ . . . جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي
الأندلسي رحمه الله تعالى ، حامدا لله ربّ العالمين ، ومصليا على محمد سيد
المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد : فإن بعض الفضلاء . . .
(باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به)

ينتهي هذا الجزء بباب أفعال المقاربة عند قوله :

" وذكر الجوهرى (يطفق) ولم أره لغيره ، والله أعلم "

ونذيله الناسخ بقوله :

" تمّ السفر الأول من الشرح ، والحمد لله ربّ العالمين ، صلى الله على

سيدنا ومولانا محمد رسوله الكريم ، وعلى آله وسلم تسليما كثيرا كثيرا .

لا يوجد ذكر لاسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . وكتبت النسخة بخط أندلسي

واضح ومشكول في الغالب .

عدد أوراقها (١١١) ورقة . ومسطرتها (٢٣) سطرا ، وعدد الكلمات في السطر

(١٤) كلمة تقريبا .

استعمل الناسخ كلمة (أصل) للدلالة على المتن ، وكلمة (شرح) للدلالة على شرح المتن ، على حين استعمل الحرف (ص) في النسخ الأخرى للدلالة على (المتن) والحرف (ش) للدلالة على الشرح .

حدث خلط في ترتيب أرقام أوراقها بسبب إعادة تجليدها ، وسقط منها ما يقارب الخمس ورقات .

٤ - مصورة نسخة نور عثمانية : (١) (ع)

تبدأ بأول الشرح ، وتنتهي بنهاية باب الإضافة . عدد أوراقها (٣٥٨) ورقة ، في كل صفحة (٢٣) سطرا . وتصيحاتها وتحريفاتها وأوهامها وأسقاطها كثيرة . وناسخها يتلاعب أحيانا بالعبارة ، فيقدم ويأخر ما يخل بالمعنى المراد منها . خطها نسخي جميل ، مضبوطة بالشكل الكامل إلا أن ضبطها فيه أوهام كثيرة . على الورقة الأولى وقف من السلطان أبي المكارم عثمان خان بن مصطفى خان ، كتبه الحاج ابراهيم حنيف المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين . وفوق الوقف خاتم السلطان وعليه : " الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله " وفي أسفل الخاتم توقيعه . وتحت الوقف خاتم ابراهيم حنيف وعليه اسمه .

وكتب في آخرها : " آخر الجزء الأول والحمد لله كما هو أهله " (٢) كتبه العبد الضعيف أبو الفضل بن ابراهيم الأميرمي الكاتب النحوي (٣) ، نفعه الله بالعلم ولمن قرأ فيه ولجميع المسلمين . (٤) الحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . يتلوه في الجزء الثاني باب التوابع .

(١) انظر حاشية (١) ص : (٣٨) عن المقدمة .

(٢) كذا العبارة فيها .

(٣) كذا .

(٤) كذا العبارة فيها .

وهذه النسخة شرحت قبل النسخة التي شرحها المصنف بخطه في آخر عمره
والتي نسخت عنها نسخة دار الكتب المصرية . والدليل على ذلك أن المصنف عدل
في النسخة التي شرحها بخطه عن بعض ما كان قاله في شرحه الوارد في هذه
النسخة فمن ذلك مثلا أنه قال في باب (المفعول له) من النسخة التي كتبها بخطه ،
وهي نسخة دار الكتب ، في متن الكتاب : " . . وينصبه مفهوم الحدث نصب المفعول به
المصاحب في الأصل حرف الجرّ ، لانصب نوع المصدر ، خلافا للزجاج . . . (١)
وفي نفس الموضع من (ع) كان قال : " . . . لانصب نوع المصدر ، خلافا لبعضهم (٢)
وفي شرح عبارة المتن قال في نسخة دار الكتب : " وزعم الزجاج أن المفعول له . . .
لم يصح ، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج (٣)
في حين قال في شرحه لما جاء في المتن في النسخة (ع) : " وزعم بعض المتأخرين
أن المفعول له . . . لم يصح . فثبت بذلك فساد هذا المذهب الذي نسبوه
للزجاج (٤) ، ولا يصح ذلك عنه ، فإنه قال في كتاب المعاني في قوله تعالى :
* يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله * : ونصب * ابتغاء مرضاة الله * على معني
المفعول له ، والمعنى : ويشريها لابتغاء مرضاة الله . فقد راللام كما يقدرها
سيبويه وغيره ، فصح أنه يري من ذلك المذهب ، وأن من عزاه اليه غير محقق والله
أعلم (٥) .

-
- (١) ج ١ / ص : ٩٨ / أ .
(٢) انظر (ع) : ١٩٠ / أ ، وما نقل منها في
حاشية ج ١ / ص ٩٨ / ب . وانظر لمثل هذا أيضا : ج ٢ / ص : ٣١٢ .
(٣) ج ١ / ص : ٩٨ / أ .
(٤) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .
(٥) انظر (ع) : ١٩١ / أ ، وما نقل منها في حاشيته :
ج ١ / ص ٩٨ / ب .

فكأن المصنف ثبت له فيما بعد شرح (ع) أن نسبة هذا المذهب إلى السي
الزجاج صحيحة ، فعاد في آخر عمره عما كان قاله فيها .

ومن ذلك أيضا قوله في نسخة دار الكتب بعد أن عرض رأي أبي علي الفارسي
في (من) الثانية من قول الشاعر :

وكيف أَرهَبُ أمرا أو أَراعُ له . : . وقد زكأتُ إلى بشر بن مروان
ونعم مزكأً من ضاقت مذاهبه . : . ونعم من هوفي سرِّ وأعلان
إن قال أبو علي : إنها تمييز والفاعل مضمَر . فقال الشيخ جمال الدين : " والصحيح
غير ما ذهب إليه ، وبيان ذلك مستوفى في باب (نعم وئس) (١) .

وكان قال في (ع) بدل ما تقدم بعد ذكره لرأي أبي علي : " وقوله صحيح
وحجته قول الشاعر : وكيف أَرهَبُ . . . البيتان .

والذي أُسئِلُ إليه أن شرحه في (ع) يمثل مرحلة سبقت شرحه لنسخة دار الكتب
بقليل ، وتلت شرحه ل (ظ) ، لأن ما غيره في نسخة دار الكتب مما كان قال به في
(ط) ، موافق لما في (ع) .

رقمها في مكتبة نور عثمانية (٤٥٥٧) ، منها ميكروفيلم في مركز البحث العلمي
لم يصنّف بعد .

(ج)
٥ - مصورة نسخة الظاهرية (ظ) :

تبدأ بقوله في باب المفعول به بعد التسمية : " ص فصل : يُحذف كثيرا
المفعول به غير المخبر عنه . . . " وتنتهي بقوله في باب إعمال المصدر :

" . . . ولا يعمل المحدود ، وهو المردود إلى (فعلة) قصدا للتوحيد والدلالة
على المرة " . عدد أوراقها (٢٣٥) ورقة في كل صفحة (١٧) سطرا " كتبت بخط

(١) ج ١ / ص : ٣٧ / أ . وانظر ج ٢ / ص : ١٧٨ .

(٢) راجع هامشية (١) ص ٣٨ من المقدمة .

نسخي قديم غير معجم إلا في القليل ، وكذلك بالنسبة للضبط . ترك له هامش بعرض (٣٥ سم) . . . أصابته رطوبة فتأكسد المداد ، واحترق الورق حتى الورقة الحادية والستين (١) . رقمها في المكتبة الظاهرية (١٦٨٨) عام .

والذي أراه أن هذه النسخة كتبت املاءً من فم الشيخ جمال الدين ابن مالك بخط أحد تلاميذه فهي تمثل مرحلة متقدمة من شرح التسهيل لاختلافها البيّن مع النسخ الأخرى المنسوخة من نسخ اعتمدت على ماشرحه المصنف بخطه وحال دونه وودون تكلمته محتوم حتفه .

ويدلّ على ما ارتأيته أن كاتبها كتب بدل قول الشيخ في بقية النسخ (قلت) : " قال الشيخ جمال الدين بن مالك وفقه الله ^(٢) فقوله : " وفقه الله " يدل على أن كتابة هذه النسخة كانت في حياة المصنف . وكتابة هذه العبارة بخط سريع يدل على أن الشيخ قال في املائه : (قلت) ولكن التلميذ آثر أن يكتب ما كتب .

ومّا يدل على صحة ما ذهب اليه أن الناسخ لم يعجم الحروف إلا قليلا وكذا الضبط بالشكل وأحيانا يرسم الكاف كاللام فيرسم (يكون) : يلون ، و (كقولـه) : لقوله . فهذا يبين أنه كان حريصا على الوقت كي لا يفوته شيء من الاملاء . وأيضا أسقط بعض الكلمات التي لم يستطع كتابتها لحرصه على ما بعدها وترك في بعض الأحيان مكان الكلمة الساقطة بيضا . وقد يختزل بعض الحروف ك رسم (ياأبا) : ياأبا ، و (ابن أبي) : ابن بي ، ونحو ذلك .

ومما يدلّ على ذلك أيضا بعض التعليقات التي جاءت في الهامش والتي وضعها الناسخ تحت العلامة التالية (حـ) ، وفيها شرح لبعض عبارات الشيخ الواردة في شرحه كقوله في الهامش مثلا : " يتناول قلبي : (واعتمد على صاحب)

(١) فهرس المخطوطات الظاهرية (قسم النحو) : ٢٨٣ .

(٢) النسخة : ٢١٧ / ب .

المخبر عنه والمنعوت وصاحب الحال ، وقد تضمن الثلاثة قولِي : (زيد مكرم رجلا ، طالبا العلم ، محققا معناه)^(١) وهذا دليل قاطع على صحة ما ذهب إليه .

ففي جميع النسخ بما فيها نسخة الظاهرية قال الشيخ في الشرح : " . . . فليعلم أنه يعمل عمل فعله إن أريد به الحال والاستقبال واعتمد على صاحب مذكور نحو : (زيد مكرم رجلا ، طالبا العلم ، محققا معناه) أو على صاحب منوي . . . "

فشرح عبارة الشرح في الهامش واستخدام عبارة " ويتناول قولِي " دليل قاطع على أن هذه النسخة من املاء الشيخ جمال الدين وأن الكاتب هو أحد تلاميذه . وجل التعليقات الأخرى التي في الهامش هي شرح لبعض الألفاظ الغريبة التي وردت في بعض الشواهد الشعرية .

وأياضا فإن سلامة هذه النسخة من التحريف والتصحيف دليل على ما ذهبنا إليه ، وسيشعر القارئ كم أفدت من هذه النسخة الجليلة في تصويب تحريفات وتصحيفات الأصل .

٦ - مصورة النسخة المجهولة :

وهي الرموز لها بالحرف (م)

لم يُعرف اسم المكتبة أو المالك للنسخة الخطية ، حصلت على المصورة من الدكتور عبد الرحمن العثيمين جزاه الله عنا خيرا .

وهي ناقصة الأول والآخر . تبدأ بباب (إعراب المعتل الآخر) بقوله : (أصل) يظهر الإعراب بالحركة والسكون أو يقدر في حرفه . . .

(شرح) ظهور الإعراب بالحركة ك (يجيء زيد) . . .

وتنتهي بباب المفعول معه عند قوله :

(١) النسخة : ٢١٢ / ب .

”... فالمخاطبون هم المأمورون ، فاذا عطف يكون التقدير: كونوا * ولم يذكر

اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

كتبت بخط مغربي واضح وخال من الضبط . وكثرت فيها التصحيقات والتحريفات.

عدد أوراقها (١١٣) ورقة من القطع الكبير . حدث اختلاف في ترتيب أوراقها

بسبب إعادة التجليد . ومسطرتها (٢٩) سطرا .

ولا يوجد بها حواش تذكر . وسقط منها عدة أوراق

الفصل الثاني : (وصف الجزء المطبوع) :

(١)

تقدمت الاشارة في المقدمة الى محاولة الدكتور عبد الرحمن السيد تحقيق هذا الكتاب معتمدا على نسخة واحدة فقط هي نسخة دار الكتب لعدم تمكنه من العثور على غيرها ، فطبع منها نحو أربع وأربعين ورقة ، نشرتها مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة عام ١٩٧٤ م .

وفيما يلي وصف لذلك الجزء يشتمل على أمثلة قليلة ما ورد فيه من أسقاط وتحريفات وتصحيحات وزيادات لم ينبه عليها . دون إشارة الى أخطاء الطبع .

أولا : الأسقاط :

* ورد في الجزء المطبوع ص (٣) مانصه : " ولما كان الاسم بعض ماتتاوله الكلمة ، وكان بعض الأسماء لا يُلفظ بها ، كفاعل (أفعل) و (تفعل) دعت الحاجة الى زيادة في الرسم " .

والذي في النسخ هو " ولما كان . . . كفاعل (أفعل) و (تفعل) و (تفعل) و (افعل) دعت الحاجة . . . " .

* وفي الجزء المطبوع ص (٣) مانصه : " والتقدير : الكلمة لفظ مقيد بما ذكر أو غير لفظ منوي مع اللفظ المقيد الا أنه غير مستقل " .

والذي في النسخ هو : " والتقدير : الكلمة لفظ . . . منوي مع اللفظ ، وأشير بـ (كذلك) الى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما ، واحتزبه من الإعراب المنوي في نحو (فتى) فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل " .

* فسي الجزء المطبوع (ص : ٦) مانصه : " واحترز بـ (مقصود) من حديث النائم . ومحاكاة بعض الطيور الكلام . واحترز بأن قيل : مقصود لذاته " .

والذي في النسخ هو : " واحترز بمقصود . . . بعض الطيور للكلام ومراجعة الصدى في بعض الأمكنة الخالية . واحترز بأن قيل : مقصود لذاته " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٨) مانصه : " بل المراد ما وافق معنى ونوعاً
كموافقة قول الأمر بالصمت لقلبه : صه . لكن (صه) لا يقبل الإسناد الوضعي
ويقبله السكوت " .

والذي في النسخ مايلي : " بل المراد . . . كموافقة قول الأمر بالصمت
لقلبه . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٨) مانصه : " صدر رسم الفعل بـ (كلمة) لأنسه
أقرب أجناسه كما فعل في رسم الاسم . وخرج بـ (أبدا) . . . " .
والذي في النسخ مايلي : " صدر رسم الفعل . . . كما فعل في رسم الاسم .
وخرج بـ (تسند) ما لا يسند . وهو الحرف وبعض الأسماء كتاء الضمير والأسماء
الملازمة للنداء . وخرج بـ (أبدا) . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٩) مانصه : " وقد حكم سيويه بفعلية (هلم) على
لغة تميم لقولهم : هَلْمِي وَهَلْمَا وَهَلْمَنَّ " .
والذي في النسخ مايلي : " وقد حكم سيويه . . . لقولهم : هَلْمَّ هَلْمِي وَهَلْمَا
وَهَلْمُوا وَهَلْمَنَّ " .

* في الجزء المطبوع (ص: ١٣) مانصه : " ومن هذا القبيل ضمير الغائب
وبعض أسماء الإشارة والموصولات . (ص) ويعتبر الفعل . . . " .
والذي في النسخ مايلي : " ومن هذا القبيل ضمير الغائب . . . والموصولات .
والمراد ببعض أسماء الإشارة ما عدا (هنا وَهَمَّ) إذ هو إشارة إلى مكان ولا يكون
للمعنى . وينبغي أن يُحترز عن بعض المضمرات نحو (لهم) فإنه لا يكون إلا لسنن
يعقل ، لكنه يغلب . (ص) ويعتبر الفعل . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٢٨) مانصه : " وكقول كثير :

لو يسمعون وسجودا

وكقول الشاعر في (ربما) :-

.

والذي في النسخ مايلي : " وكقول كثير:

لو يسمعون وسجودا

[وكقول بعضهم : " لو لك أعوى ماعويت "] .

وكقول الشاعر في (ربما) : . . . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٣٨) مانصه : " وهذا منتهى القول في المؤكد بالنون إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ماسوى ذلك من أسباب توكيده بها وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه . "

والذي في النسخ مايلي : " وهذا منتهى القول . . . أسباب بنائه ، فإن لذلك بابا هو أولى به . وأما المتصل بنون الاناث فمبني على السكون بلا خلاف ، والأصح من أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٥٤) مانصه : " . . . حملا للنصب على الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . "

والذي في النسخ مايلي : " . . . على الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير . . . " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٥٤) مانصه : " وقد حملوا النصب على الجر في المثني وجمعي التصحيح نحو : مررت بالزيدين والهندات ، ورأيت الزيدين والزيدين والهندات . "

والذي في النسخ مايلي : " وقد حملوا . . . نحو : مررت بالزيدين والزيدين والهندات . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص : ٥٥) مانصه : " وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب . "

والذي في النسخ مايلي : " وزعم . . . هذه النون ليست إعرابا وإنما هي دليل . . . " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٦٢) مانصه : " ويكون جمعا كجمال وجمالين . ويكون اسم جمع كركب وركبين . وليس المراد بالجعل وضع الواضع . "

والذي في النسخ مايلي : " ويكون جمعا . . . وركبين ويكون اسم جنس كغنم وغنمين . وليس المراد . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٦٤) مانصه : "فإن الواو إما عائدة على المعطوف ، وهذا ممتنع " .

والذي في النسخ مايلي : "فإن الواو إما عائدة على المعطوف والمعطوف عليه ، أو على المعطوف وحده مستغنى بخبره عن خبر المعطوف عليه ، وهذا ممتنع " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٧٢) مانصه : "فكما لا يُراجع التصحيح في مثل (أعان واستعان) إلا في شذوذ أو اضطرار كقول الراجز: . . . " .
والذي في النسخ مايلي : "فكما لا يُراجع التصحيح في مثل (أعان واستعان) إلا في شذوذ أو اضطرار ، كذا لا يُراجع العطف بعد التثنية إلا في شذوذ أو اضطرار كقول الراجز: . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٧٤) مانصه : "بل المشعر بها الزيادة اللاحقة إذ لو قدر العكس لجُهلّت الجمعية " .

والذي في النسخ مايلي : "بل المشعر . . . لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب ، لم تجهل الجمعية ، ولو قدر العكس . . . " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٧٦) مانصه : "فزيدت آخره زياداتا جمع التصحيح عوضا من الجبر الفئات لأنهما يجعلانه " .

والذي في النسخ مايلي : "فزيدت آخره . . . من الجبر الفئات بعدم التفسير لأنهما يجعلانه " .

* في الجزء المطبوع (ص: ٧٧) سقط الشاهد التالي :

لو كنتم منجدي حين استغثتكم .: لم تعدوا ساعدا مني ولا عضدا

* سقط النص التالي والشاهد أيضا من الجزء المطبوع (ص: ٨٥) :

"منا الذي هو ما إن طرَّ شاره .: والعانسون ومنا المرْد والشَّيبُ

فجمع (عانس) هذا الجمع ، وهو من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث عند قصد

معناه لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد " .

* في الجزء المطبوع (ص : ٨٦) مانصه : " وان ترك التخليب فهو أولسى
وقالوا في "

والذي في النسخ مايلي : " وان أمكن ترك التخليب فهو أولى ، فبعيران في
جمل وناقاة أولى من جملين . وقالوا في "

* في الجزء المطبوع (ص : ٩١) مانصه : " محافرها كأسرية الأضمين .
قال الشاعر : " "

والذي في النسخ مايلي : " كأسرية الأضمين . ومن الوارد أيضا بهذا
الاستعمال على قلة نحو : إوزين ، وحره وحرين ، قال الشاعر : "

* في الجزء المطبوع (ص : ١٠٢) مانصه : " والمبدلة من أصل . والمقيس عليه
قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا " .

والذي في النسخ مايلي : " والمبدلة من أصل بالعكس . فالحاصل أن المقيس عليه
قلب المبدلة من ألف التأنيث "

* في الجزء المطبوع (ص : ١٠٣) مانصه : " وسماوات . فتصح ماتصح في
التثنية " .

والذي في النسخ مايلي : " وسماوات . كما قيل في التثنية : زيدان ، وهندان ،
وعليان ، وأمران مقضيان ، ورجلان محنوان ، وأمران مرجان ، وإرجاء وإرجاءان ، وزكرياوان ،
وصحراوان ، وعطاوان ، وسماوان . فتصح ماتصح "

* في الجزء المطبوع (ص : ١٠٧) سقط قول الشاعر :

على ما انها هزئت وقالت . : هنون أجنّ منشأ ذا قريب

* في المطبوع (ص : ١٢٥) مانصه : " والمنادى ثم الموصول " .

والذي في النسخ مايلي : " والمنادى وتعريفه بالقصد لبحرف التعريف منويما
خلافًا لبعضهم ثم الموصول " .

* في الجزء المطبوع (ص : ١٢٨) مانصه : " لا يوجب له مزية فيتعرف بالاضافة " .
والذي في النسخ مايلي : " لا يوجب له مزية على ماله ذلك المعنى دون لزوم ،
بل قد ثبتت المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم كما ثبتت لـ (نقيضك) على (غيرك)
مزية فتعرف بالاضافة " .

* في الجزء المطبوع (ص : ١٣٢) مانصه : " والى هذا أشرت بقولي (نا) في
الإعراب كله " .

والذي في النسخ مايلي : " والى هذا أشرت بقولي : وهو إن غني به المعنى
بـ (نفعل) (نا) لأنه قد تقدم التنبيه على أن نون (نفعل) تدل على المتكلم عظيما
أو مشاركا ، ويقع مرفوعا بفعل ماض نحو : فعلنا ، ومنصوبا ومجرورا مطلقا نحو * ربنا
اغفر لنا * و * آتنا ما وعدتنا * و * لاتخزنا * والى هذا أشرت بقولي (نا) في
الإعراب كله " .

ثانيا : التصحيف والتحريف :

* في الجزء المطبوع (ص : ١) مانصه : " .. سألتني أن اشفع كتابي المسمى
(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ماخفي من مسائله وتقرير ما انتفى
من دلائله " .

والذي في النسخ مايلي : " ... بكتاب يشتمل على تفسير ماخفي من مسائله وتقرير
ما اقتضى من دلائله " .

* في الجزء المطبوع (ص : ٢) مانصه : " والله يحق الحق " .

والذي في النسخ : " والله يقول الحق " .

* في الجزء المطبوع (ص : ٢) مانصه : " والمراد ههنا بالمستقل ما ليس ببعض

اسم كياء زيد " .

والذي في النسخ مايلي : " والمراد ... كياء زيدي ... " .

* في الجزء المطبوع (ص : ٥) مانصه : " وبأن يكون التقدير في نحو: ستتيك
أس . "

والذي في النسخ مايلي : " وبأن ... نحو : ستتيك أس . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٦) مانصه : " . نحو: السماء فوق الأرض وتكلم أس . "

والذي في هذه النسخ مايلي : " . . . نحو: السماء . . . وتكلم إنسان . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٧) مانصه : " . . . إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا

على انطق الآخر بالأخرى . "

والذي في النسخ مايلي : " إنما اقتصر . . . على نطق الآخر "

* في الجزء المطبوع (ص : ١٣) مانصه : " (ش) هو من (وهو لعين أو معني)

راجع إلى الاسم المرتفع فيعتبر . "

والذي في النسخ مايلي : " (ش) هو . . . الاسم المرتفع ب(يعتبر) . "

* في الجزء المطبوع (ص : ١٦) مانصه : " فيميز الماضي التاء . . . والمضارع

افتتاحه بهزة المتكلم مجردا . "

والذي في النسخ : " . . . والمضارع افتتاحه بهزة المتكلم مفردا . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٢٠) مانصه : " واذا نفي ب(لن) قويل مرفوع بمنصوب

فتفوت المشاكلة . "

والذي في النسخ مايلي : " واذا . . . قويل مرفوع بمنصوب فتفوت "

* في الجزء المطبوع (ص : ٢٢) مانصه : " وعن المدّة التي تقع فيها المباشرة "

والذي في النسخ مايلي : " وعن المدد التي "

* في الجزء المطبوع (ص : ٣٢) مانصه : " ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض

مغيرا للفعل عن موضعه . "

والذي في النسخ مايلي : " ولا يكون . . . عن وضعه . "

* في الجزء المطبوع (ص : ٤١) مانصه : " ولو لزم ذلك لم يقل في الأفراد فتى ونحوه . "

والذى في النسخ مايلي : " ولولزم ذلك لم يُعَلَّ في الافراد ... " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٤٣) مانصه : " فإنها لا تخفى زيادتها على بنية
الكلمة " .

والذي في النسخ : " فإنها ... على بنية الكلمة " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٤٦) مانصه : " لأن الحرف المختلف البيان صالح
للدلالة ... " .

والذي في النسخ مايلي : " لأن الحرف المختلف الهيئات ... " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٤٩) مانصه : " واستعمال (الحم) مقصورا مشهور،
وعلى قلته قالوا للمرأة حماة " .

والذي في النسخ مايلي : " واستعمال ... وعلى قصره قالوا للمرأة حماة " .
* في الجزء المطبوع (ص : ٨٨) : " وهو اسم جنس جامد منون دال على
ملا يعقل " .

والذى في النسخ : " وهو اسم جنس جامد مؤنث ... " .
* في الجزء المطبوع (ص : ١٣٣) : " والضمير في قولي ... عائد الى ... " .
والذى في النسخ : " والضميران ... عائدان ... " .

* في الجزء المطبوع (ص : ١٣٦) : " قد يكون حرفا زائدا ك (تسلقيت) .
والذى في النسخ : " قد ... ك (سلقيت) .

* في الجزء المطبوع (ص : ١٣٧) : " وان كان حرف العلة في ماض ثلاثي " .
والذى في النسخ : " وان كان ... عين ماض ثلاثي " .

* في الجزء المطبوع (ص : ١٥٤) : " خوف غير الرجال " .
والذى في النسخ : " خوف غير الدجال " .

ثالثا : زيادات غير منبته عليها :

- * في الجزء المطبوع (ص : ١٢) : " والحرف لا يكون عمدة " .
والذي في النسخ : " والحرف لا يكون فضلا " .
- * في الجزء المطبوع (ص : ٦٢) : " على أن من الأسماء غير قابل للتثنية ،
كالمتنى والمجموع على حدّه للزوم الثقل بجمعه وتثنيته ، والذي لانظيره في
الآحاد " .
- والذي في النسخ : " على أن ... على حدّه والذي لانظيره ... " .
- * في الجزء المطبوع (ص : ١٥٤) : " ويتنوه [في الخطاب (تاء) حرفية
كالاسمية لفظ وتصرفا ، ولفاعل (نفع) (نحن) وللغية (هو) و (هي) و (هما)
و (هم) و (هن) ولميم الجمع في الانفصال [مالها في الاتصال " .
وما بين المعقوفين تكملة لم ينبه عليها .
- * في الجزء المطبوع (ص : ٢٠١) : " ويسلب التعيين بالتثنية والجمع
[فيجرب بحرف التعريف] " .
وما بين المعقوفين زيادة لم ينبه عليها .
- * في الجزء المطبوع (ص : ٢٠٢) : " وسهن وهنة أو [هنت] " وما بين
المعقوفين زيادة لم ينبه عليها .
- * في الجزء المطبوع : " (ص ٢٢٨) : " وقد يحذف منصوب [صلة] الألف
واللام " . وما بين المعقوفين زيادة لم ينبه عليها .
- * في الجزء المطبوع (ص : ٢٦٩) : " وفي الجمع مطلقا (أولاء) [وقد ينون ،
ثم (أولئك) وقد يقصران ، ثم (أولئك) على رأي ، وعلى رأي (أولاء) ثم (أولئك)
ثم (أولئك) و (أولئك) . وقد يقال (هلاء) و (أهلاء)] " .
وما بين المعقوفين تكملة لم ينبه عليها .
- يضاف الى ما سبق ، وجود اضطراب كبير في هذا الجزء المطبوع في ص : ٩٢ ، ٩٣ ،
وتجدد الإشارة الى أن ذلك الجزء المطبوع خال من الشكل الا نادرا .

عملي في التقييم :
 جعلت نسخة دار الكتب المصرية أملاً في التقييم لتبليغ التالية :
 (٣) أنها متعولة عن نسخة بخط المؤلف كما تقدم بيانه في الوصف .
 (٤) أنها النسخة الوهنية التي شملت كل شرح المصنف وتكملة ولده .
 (٥) ملة التصحيحات والتحريرات .
 واتبعت في تحقيق الكتاب الخطوات الآتية :

- ١- قابلت النسخ المتوفرة والتي تقدم وصفها على نسخة دار الكتب (الأصل) ، إضافة الى متن التسهيل المحقق ، وأثبت الفروق في الحواشي . واستعنت أحيانا ببعض الشروح كالتذييل والمساعد وتعليق الفرائد وشفاء العليل لقراءة بعض الألفاظ الغامضة أو المحرفة ، وضبطت من ألفاظ النص ما يشكل .
- ٢- ضبطت الآيات القرآنية على رواية ورش عن نافع ، لأنها رسمت كذلك في نسخة الأصل^(١) فأبقيتها على ما هي عليه ، ووثقت القراءات الواردة متواترة وشاذة ، ونسبت ما لم ينسب منها بالرجوع الى كتب القراءات بأنواعها والى بعض التفاسير .
- ٣- ضبطت الأحاديث والآثار وخرجتها من كتب الأحاديث ، وإن تعذر ذلك فمن الكتب الأخرى .
- ٤- ضبطت الشواهد الشعرية وخرجتها ونسبت ما لم ينسب منها بالرجوع الى الدواوين وكتب المجموعات الشعرية والنحو واللغة . ونبهت على الروايات المختلفة اذا كان لها تأثير على الاستشهاد .
- ٥- ضبطت الأمثال العربية وأقوال العرب والأساليب النحوية وخرجتها من كتب الأمثال والنحو واللغة .
- ٦- وثقت النقول والآراء التي نسبها المصنف لأصحابها بالرجوع الى مؤلفاتهم وان لم أجد فمن مؤلفات غيرهم .

(١) انظر قوله تعالى : * وما تفعّلوا من خير فلن تكفروه * آية (١١٥) آل عمران :
 ٢٩٥/١ ، وكذلك قوله تعالى : * ولولا دفاع الله الناس * آية (٢٥١) البقرة :

٧- وضعت فهرسا بموضوعات الدراسة وآخر بموضوعات الكتاب ثم ثبتها
بالمصادر .

أما فيما يختص بالشواهد فقد رأى سعادة المشرف أن توضع فهرسها فسي
نهاية السفر الثاني من هذا الكتاب ، وبناء على رغبته فقد استخرجت الآيات
القرآنية والأحاديث والآثار وأقوال العرب وأمثالهم والنماذج والأساليب النحوية
مضبوطة على قصاصات ثم دفعتها إلى أخي علاء الدين فقام بمزجها مع شواهد السفر
الثاني وصنع منها فهرسا موحدا للكتاب فجزاه الله خيرا .

علامات الحصر المستخدمة في التحقيق :

لحصر الآيات القرآنية وقرآنها .	*	*
لحصر الأحاديث والآثار وأقوال العرب والأساليب النحوية .	•	•
لحصر الاسقاط والأرقام ولتمييز بعض الألفاظ .	()
لحصر الزيادات والتكمالات .	[]



شماره ثبت ۵۰۶۵۳
تاریخ ثبت ۱۰/۱۰/۵۳

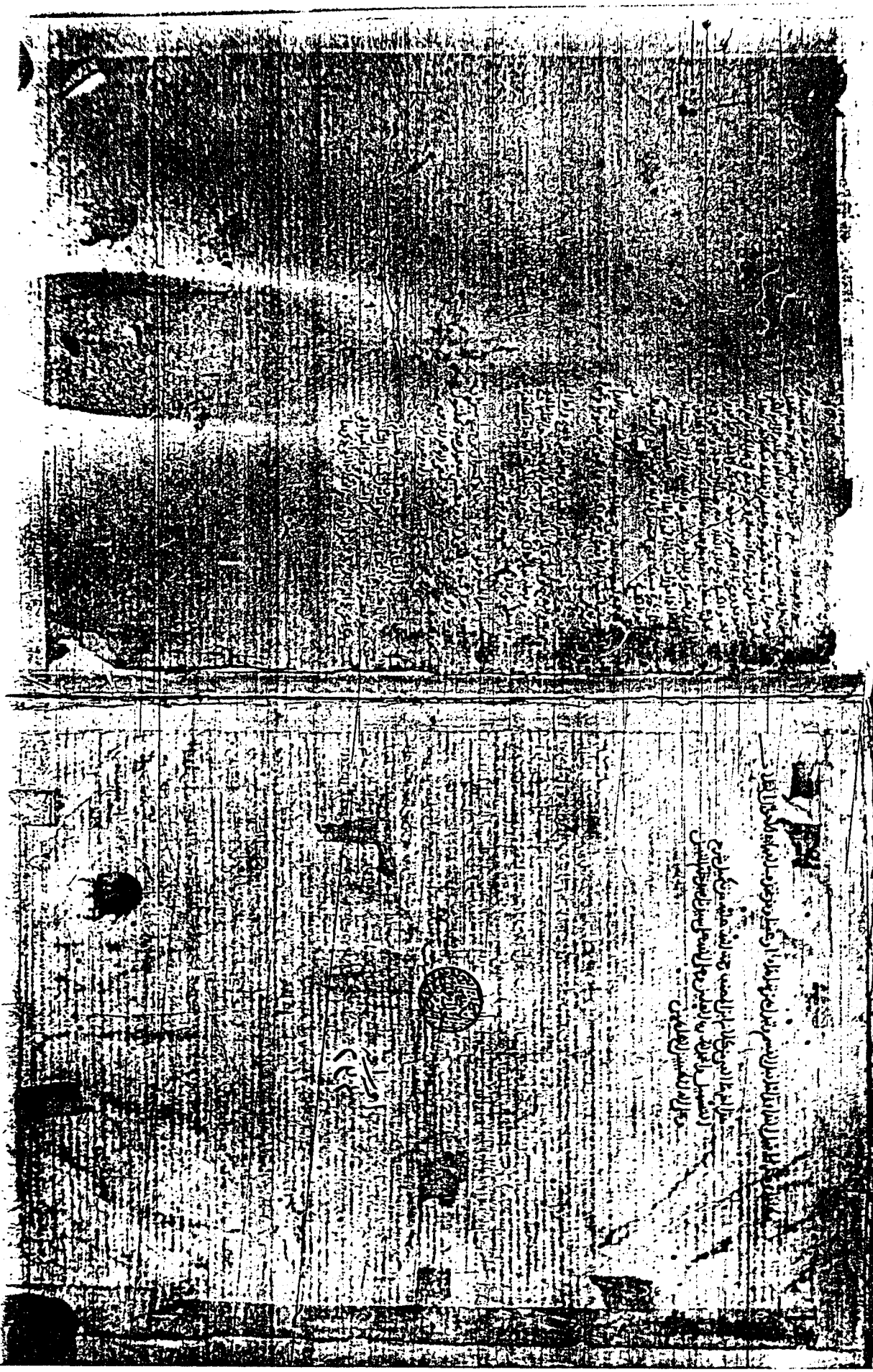
بسم الله الرحمن الرحيم
ما شاء الله تعالى يظهر كرمه
بخدمته و درون الامم
الذكري هو الكافي
بالاصح الاقرب و قد
على كونه و قد اعتمدا
فمن به له فانه عليه
عز و ارحم الراحمين

دارالكتب النسخة

اح حضرات الباحثين والمطالعين
المرجو الفضل شكورين بكتابة البيانات المطلوبة في هذه البطاقة
لم تدون ما ترونه من ملاحظات ومعلومات تنصل بهذا التطور ،
مما يسهل على المحافظة عليه وإتمام التعريف به ، وتيسر الأمر على الباحثين ،
وذلك في الورقة الملاحقة بالرافعة

المدير العام
أمين مرصني قدس سره

صفحة عنوان نسخة دارالكتب (الأصل)



٥٠ / ٥٢٢

الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء للناس
والعلم نوراً يهديهم إلى
الهدى والنعيم والمعاد
الطيب والدار الآخرة
والعلم نوراً يهديهم إلى
الهدى والنعيم والمعاد
الطيب والدار الآخرة

كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين

١٣١

١٣١

كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين
كتاب الفقه في الدين

Handwritten marginal note in the top right corner.

Main body of handwritten text on the right page, starting with a large initial letter.

Main body of handwritten text on the left page, starting with a large initial letter.

Handwritten marginal note in the top right corner of the left page.

Main body of handwritten text on the left page, continuing from the top.

الصفتان الأولى والثانية من نسخة الخزانة العامة بالرباط (ط)

الصفحتان الأخيرة والتي قبلها من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)

الصفحة الأولى من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
الصفحة الثانية من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
...
وكانت هذه الصفحتان من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
...
والتي قبلها من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)

الصفحة الأولى من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
الصفحة الثانية من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
...
وكانت هذه الصفحتان من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)
...
والتي قبلها من السفر الأول من نسخة الرباط (ط)

أول من وضع الشئ في العالم
الغاية والآن كما جازوا في أيدى عبد الله محمد بن عبد الله

ابن علي الملقب بالانديزي زنده الله تعالى عنه الكتاب المسمى
تفسير البرهان وتكميل الفوائد في الآداب والعلوم الشرعية

تأليفه في سنة ١٠٤٠ هـ بمطبع مطبعته في القلعة في الكويت
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات وفيه (١٠٠) صفحة
في اللغة العربية في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت

الكتاب المذكور في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت
في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت


والكتاب المذكور في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت
في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت

الكتاب المذكور في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت
في سنة ١٢٤٠ هـ في المطبعات في الكويت

١٢٤٠ هـ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

٤٠٥٧

٤٠٥٧


وقد تم كرمه وصدقه وادخله على ربه من السنين
 ابراهيم طاهر الشاطون المولود من عام ١٢٤٥ هـ
 من مواليد بلدة حبلان مركز عرابية كنفه وادخله
 والده ورسالته وانا الذي اخرجها لكم
 وصف المخطوط في كتابي
 السبعين
 جلد



واستعملت في الكلام المعتبر في الآيات المتفكر والتميز والحد وأما في التفخير والظلال والتميز
 بحرفين وقد سمي بالظلال في المفاهيم فغيره في جعل الكلام المفرد في غير
 وفي قول الأديب في المصنفين في قوله تعالى والذوال ذواتهم يحسب على الأبرار
 ينسبون لهم كما أرادوا منى وأمنه ولا ينسبون فضلهم من أهل ولا من غيرهم
 فالجواب في هذه الآيات أن قوله تعالى بالوضع وهو كقولهم في غيرهم
 إلا بالله الصريح الجسد الألفاظ التي ذكرها في قوله تعالى منى
 على خفض الألفاظ مع وزن ذلك لإزالة غموضه لا وفيه معنى ولا في قوله
 من الألفاظ في قوله تعالى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى
 بالتميز وكما أن الألفاظ لا يمكن أن يكون من غير ما تسمى بالذوال
 والشأن في اللغة لا يكون إلا بالاعتناء في غير ما تسمى بالذوال
 حتى يبين أن الألفاظ لا يمكن أن يكون من غير ما تسمى بالذوال
 الألفاظ في قوله تعالى منى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى
 الكلام على أنه أفعال جارية على الألفاظ كما في قوله تعالى
 في قوله تعالى منى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى
 والكلام على أنه أفعال جارية على الألفاظ كما في قوله تعالى
 في قوله تعالى منى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى
 والكلام على أنه أفعال جارية على الألفاظ كما في قوله تعالى
 في قوله تعالى منى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى
 والكلام على أنه أفعال جارية على الألفاظ كما في قوله تعالى
 في قوله تعالى منى والذوال ذواتهم فالتميز في قوله تعالى

أيدته قبلاً على أرواحه التي أوتيت له من الميثاق وإذا أضيف الميثاق إلى الميثاق
 كما أن نصيبنا بالعلم باسمه يقال كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما
 الميثاق يقال كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما كذا وكذا
 بالعلم كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما كذا وكذا
 لا في الألب والآخر إذا رتبنا الآيات في كذا من حيث لا يدركه
 فيها ولو فعل ذلك في كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما
 الميثاق كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما كذا وكذا
 عدم التعليم ويجوز أن يقال كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما
 جليل رسول الله صلى الله عليه وسلم للوفاء الميثاق عند الله من كذا
 الميثاق ولم يقبل الميثاق في العظام وهذا يترك على أنه علم من كذا من حيث لا يدركه
 مع الإضافة لا يجوز أن لا يصفه ولا يشبهه كقول الشاعر
 سمننا عن ذي قمر فإنا العزم الحزان على الأيام أن جرحنا كالأذى هو
 فلا شرح الشعر الميثاق وهو غرضنا ولم يبق سوى العود والرحم كذا من حيث لا يدركه
 بغيره فبه توهم من كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما كذا وكذا
 وعما يتبين صاحب هذا الذي على البحر يري قوله إذ خلقه في كذا من حيث لا يدركه ولا يبيح
 بالافرد كذا من حيث لا يدركه وما زال نصيبنا على ما كذا وكذا
 كنية العبد المضعف أبو المنفل من كذا من حيث لا يدركه
 التي في نفسه الله بالعلم ولم يبق غير طبع السليم
 البحر وصحة وعلى سطر سمننا كذا من حيث لا يدركه
 ملوه في البحر والكال في كذا من حيث لا يدركه

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة نور عثمانية (ع)

لغة الجرح المجرور

عند الجرح عند الجرح والذهب في الخطاب بواجب وهو والواو
تحت وفاقطمله وما حذف من فعل في فتحة الهمزة
وذلك ما ذهب عن العمل بمعنى اللزوم وإنما لا تعد من العمل
وإنما الضم في السان الساع من العمل

العرض الآن ما نطرحه فاصلا للمعول الثاني من عمل
الفاعل والاو لا يمتنع من العمل بخروج الواو انما والواو
اعمال المعول الثاني فاللام على آك فاعلم وانما ستمسك انما
اللفظ اللطيف في كسر زود من كذا الحسنى بل انما كان في الجرح
اللام في ما جاء في انما هو مما سوي ذلك من اللفظ الجرح في
ان لم يكن جوازا هو كذا انما والواو من كذا في صفة آك
انما اللفظ في انما هو كذا في كذا الحسنى بل انما كان في الجرح
وإنما اللفظ في انما هو كذا في كذا الحسنى بل انما كان في الجرح
حذفه والواو في كذا الحسنى بل انما كان في الجرح
كأنما اللفظ في كذا الحسنى بل انما كان في الجرح

الصفحة الأولى والثانية من نسخة مكتبة القاهرة (ظ)

ومعنى والاعضاء على كذا ما ذهب عن العمل بمعنى اللزوم واما

ومعنى اللام والمفعول بالاعضاء انما هو العمل والاولى كذا معنى

جرح معنى كذا ومنه قول الشاعر

فانظر يا بطل من ذي عزمي الى الضم في جرح افظلي

وكذا معنى كذا بمعنى كذا في قوله كذا معنى كذا

والواو بمعنى كذا في قوله كذا معنى كذا

انما هو العمل والواو كذا في قوله كذا معنى كذا

وكذا معنى كذا في قوله كذا معنى كذا

انما هو العمل والواو كذا في قوله كذا معنى كذا

وكذا معنى كذا في قوله كذا معنى كذا

انما هو العمل والواو كذا في قوله كذا معنى كذا

٤١٦
انعم الله علينا بالانبياء حقا وطيبنا بالسنن وعود
ولا يحول المحرود وهو المرود الى فعله فصل السجود والارادة
على الله

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الظاهرية (ظ)

تسهيلا للقراء الكرام

لابن مالك
جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي البجلي الأندلسي (٦٧٢ هـ)

السفر الأول

ب / ١

/ بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .
 قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ ، رَئِيسُ النُّحَاةِ وَالْأُدْبَاءِ ، جَمَالُ الدِّينِ
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِي الْأَنْدَلِسِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ،
 حَامِدًا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَمُطِيبًا عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
 أَجْمَعِينَ :

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ بَعْضَ الْفُضَلَاءِ سَأَلَنِي أَنْ أَشْفَعَ كِتَابِي الْمُسَمَّى بِـ (تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ
 وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ) بِكِتَابٍ يَشْتَمِلُ (١) عَلَى [تَفْسِيرٍ] (٢) مَا خَفِيَ مِنْ مَسَائِلِهِ ،
 وَتَقْرِيرٍ مَا اقْتَضَى (٣) مِنْ دَلَالَتِهِ ، عَلَى وَجْهِ يُظْفَرُ مَعَهُ بِأَتَمِّ الْبَيَانِ (٤) ،
 فَيُسْتَغْنَى فِيهِ (٥) بِالْخَبَرِ عَنِ الْعِيَانِ (٦) ، فَأَحْمَدْتُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَعَمَدْتُ إِلَى
 تَحْصِيلِ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُلْتَمَسَ بِعَوْنِ اللَّهِ هَيِّنٌ ، وَإِسْعَافَ نَوِي الْأَهْلِيَّةِ
 مُتَعَيِّنٌ . وَاللَّهُ الْمَرْجُو لَانْقِيَادِ الْحَقَائِقِ ، وَإِبْعَادِ الْعَوَاقِقِ ، لِاِقْتِنَادِ (٧)
 إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ وَلا اسْتِبْصَارٍ إِلَّا بِتَبْصِيرِهِ ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ، وَهُوَ يَهْدِي
 السَّبِيلَ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(١) فِي ط : يَشْمَلُ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٣) فِي ع : مَا اقْتَضَى .

(٤) فِي ك : بَيَانٌ .

(٥) فِي ع : مِنْهُ .

(٦) فِي ع : عَنْهُ الْخَبَرُ بِالْعِيَانِ .

(٧) لِاِقْتِنَادِ ، فِي ك مَطْمُوسَةٌ .

بَابُ شَرْحِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(ص) (١) الْكَلِمَةُ ^(٢) لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ ، دَالٌّ بِالْوَضْعِ تَحْقِيقًا

أَوْ تَقْدِيرًا ، أَوْ مُنَوِّيٌّ مَعَهُ كَذَلِكَ . وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ

و حَرْفٌ .

(ش) (٢) الْكَلِمَةُ فِي اللُّغَةِ : عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ تَائِمٍّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

* وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا * (٤) وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ " (٥) .

وَعَنْ اسْمٍ وَحَدِّهِ ، أَوْ فِعْلٍ وَحَدِّهِ ، أَوْ حَرْفٍ وَحَدِّهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي النَّحْوِ ، وَإِيَّاهُ قَصَدَ مِنْ تَعَرُّضٍ لِحَدِّ الْكَلِمَةِ .

فَتَمْدِيرُهُ (٦) بِ (اللفظ) مُخْرَجٌ لِلخَطِّ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ كَاللفظِ فِي

تَأْدِيَةِ الْمَعَانِي (٧) . وَ (اللفظ) أَوْلَى (٨) بِالذِّكْرِ مِنْ (اللفظة) . لِأَنَّ (اللفظ)

يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَلْفُوظٍ ، حَرْفًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، وَحَقُّ (اللفظة) أَلَّا تَقَعَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ

وَاحِدٍ ، لِأَنَّ نَسَبَتَهَا مِنْ اللفظِ نَسَبَةُ (الضَّرْبَةِ) مِنْ (الضَّرْبِ) وَلِأَنَّ إِطْلَاقَ

(اللفظ) عَلَى (الْكَلِمَةِ) إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ،

كَقَوْلِهِمْ لِلْمَخْلُوقِ : خَلَقَ ، وَلِلْمَنْسُوجِ : نَسَجَ . وَالْمَعْنَى فِي هَذَا اسْتِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

غَيْرِ الْمَحْدُودِ بِالتَّأَمُّ ، وَلِذَلِكَ قَلَّمَا يُوجَدُ فِي عِبَارَاتِ (١٠) الْمُتَقَدِّمِينَ (لَفْظَةً) بِلِ

الْمَوْجُودِ فِي عِبَارَاتِهِمْ (١١) (لَفْظٌ) كَقَوْلِ سِيبَوِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي تَرَجَّمْتَهُ (هَذَا

بَابُ اللفظِ لِلْمَعَانِي) (١٢) :

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ اخْتِلَافَ اللفظِينَ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنِيِّينَ ، وَاخْتِلَافَ (١٣)

(١) فِي ك : (أَمَل) ، فِي جَمِيعِ الْكِتَابِ .

(٢) فِي حَاشِيَةِ ك مَا نَصَّهُ (دَخَلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِّ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ دَالٌّ

بِالْوَضْعِ ، فَلَوْ قَال : عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ لَخَرَجَ) .

(٣) فِي ك ، رَسَمْتُ (شَرَحَ) ، فِي جَمِيعِ الْكِتَابِ .

(٤) الْآيَةُ ٤٠ التَّوْبَةِ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، بَابِ طَيْبِ الْكَلَامِ مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، ٨ / ١٤

(٦) فِي ك : فَتَمْدِيرُهَا . (٧) فِي ط : الْمَعْنَى .

(٨) فِي ط : (وَاحْتَرَزَ) بَدَلَ : أَوْلَى .

(٩) فِي ك : مَلْفُوظٌ (بِهِ) .

(١٠) فِي (عِبَارَةٍ) ^{الرَّصْدِ طَرِكِ} الْمُنْبَسِطِ .

(١١) فِي ط : عِبَارَتِهِمْ .

(١٢) الْكِتَابُ ١ / ٢٤

(١٣) فِي ط : اخْتِلَافٌ .

اللَّفْظِينَ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا ، وَاتَّفَاقَ اللَّفْظِينَ وَاخْتِلَافَ الْمَعْنِيِّينَ ٠٠٠ ثُمَّ قَالَ :
 وَاخْتِلَافَ اللَّفْظِينَ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنِيِّينَ ، نَحْوُ : جَلَسَ وَ ذَهَبَ (١) . وَلَمْ يَقُلْ :
 اخْتِلَافَ اللَّفْظِيِّينَ . فَتَمْدِيرُ حُدِّ الْكَلِمَةِ بِ (لَفْظَةٍ) مُخِلٌّ وَمُخَالِفٌ لِلْاِسْتِعْمَالِ
 الْمَشْهُورِ ، بِخِلَافِ تَمْدِيرِهِ بِ (لَفْظٍ) .
 وَالْمُرَادُ هَاهُنَا بِ (الْمُسْتَقَلِّ) مَا لَيْسَ بَعْضُ اسْمٍ ك (يَاءٍ) زَيْدِيٍّ (٢) ،
 وَ (تَاءٍ) مُسَلِّمَةٍ ، وَلَا بَعْضُ فِعْلٍ ، كَهَمْزَةِ (أَعْلَمُ) وَأَلْفِ (ضَارَبَ) ، فَإِنَّ كَلَّ
 وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ ، لَفْظٌ دَالٌّ بِالْوَضْعِ ، وَلَيْسَ بِكَلِمَةٍ ، لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَقَلٍّ .
 وَقَيَّدْتُ الدَّلَالََةَ بِ (الْوَضْعِ) احْتِرَازًا مِنَ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ ، ك (دَيْرٍ)
 مَقْلُوبٍ (زَيْدٍ) ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ سَامِعُهُ عَلَى حُضُورِ (٤) النَّاطِقِ بِهِ . وَغَيْرِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ
 عَقْلِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ .

وَاحْتِرَازَ بِنُكْرِ (التَّقْدِيرِ) مِنْ أَحَدِ جُزْأَيِ الْعِلْمِ الْمُضَافِ ، ك (امْرئٍ
 الْقَيْسِ) فَإِنَّ مَجْمُوعَهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، وَكَلِمَتَانِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ، لِأَنَّ
 أَحَدَ جُزْأَيْهِ مُضَافٌ وَالْآخَرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَكُونَانِ (٦) إِلَّا اسْمَيْنِ
 أَوْ فِي تَقْدِيرِ اسْمَيْنِ ، ف (امْرؤٌ) وَ (الْقَيْسِ) (٧) اسْمٌ وَاحِدٌ تَحْقِيقًا ، لِأَنَّ الْمُسَمَّى
 بِهِمَا لَا يُدْرِكُ بِأَحَدِهِمَا (٨) ، وَهُمَا (٩) اسْمَانِ تَقْدِيرًا ، لِأَنَّهُمَا (١٠) فِي اللَّفْظِ بِمَنْزِلَةِ
 (غُلَامِ زَيْدٍ) . وَإِنَّمَا (١١) ذِكْرُ التَّحْقِيقِ تَوْطِئَةً (١٢) لِلتَّقْدِيرِ .
 وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِطْلَاقَ (الْكَلِمَةِ) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ حَقِيقِيٍّ : وَهُوَ الَّذِي لَا بُدَّ
 مِنْ قَصْدِهِ ، وَمَجَازِيٍّ مُهْمَلٍ فِي عُرْفِ النَّحَاةِ : وَهُوَ إِطْلَاقُ (الْكَلِمَةِ) عَلَى الْكَلَامِ
 التَّامِّ ، فَلَا يُتَعَرَّضُ لِهَذَا بِوَجْهِ ، وَمَجَازِيٍّ مُسْتَعْمَلٍ (١٣) فِي عُرْفِ النَّحَاةِ : وَهُوَ إِطْلَاقُ
 الْكَلِمَةِ عَلَى أَحَدِ جُزْأَيِ الْعِلْمِ الْمُضَافِ ، فَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لَهُ جَائِزًا ، وَالتَّعَرُّضَ لَهُ (١٤)
 أَجْوَدٌ ، لِأَنَّ فِيهِ مَزِيدَ فَائِدَةٍ .

(١) الْكِتَابُ ١ / ٢٤

(٢) فِي طَوْعٍ : بِمُسْتَقَلٍّ .

(٣) فِي طَوْكٍ : زَيْدٍ .

(٤) (حُضُورٍ) غَامِضَةٌ فِي ط .

(٥) فِي ط : جِزْءٌ .

(٦) فِي ط : لَا يَكُونُ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ ط وَ ك : فَامْرُؤًا الْقَيْسِ ، وَالْمُثَبِتُ مِنْ ع .

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ ط وَ ك : (لِأَنَّ مَسْمَاهُ لَا يُدْرِكُ بِأَحَدِ جُزْأَيْهِ) وَالْمُثَبِتُ مِنْ ع .

(٩) فِي الْأَصْلِ وَ ط : وَهُوَ ، وَالْمُثَبِتُ مِنْ ك وَ ع .

(١٠) فِي الْأَصْلِ وَ ط وَ ك : لِأَنَّهُ ، وَالْمُثَبِتُ مِنْ ع .

(١١) فِي ك : وَأَمَّا .

(١٢) فِي ك : فَتَوْطِئَةٌ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ع : يَسْتَعْمَلُ ، وَالْمُثَبِتُ مِنْ ط وَ ك .

(١٤) (لَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

ولما كان الاسمُ بعضَ ما تتناوَلُه^(١) (الكلمة) وكان بعضُ الأسماء لا يُلفظُ بها ، كفاعل (أَفْعَلُ) [وَنَفْعَلُ]^(٢) و (تَفَعَّلُ)^(٣) [وَافْعَلُ]^(٤) دعت الحاجةُ إلى زيادةٍ في الرَّسْمِ ، لِيَتَنَاوَلَ بِهَا مَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ اللَّفْظُ ، فْقِيلَ : (أَوْ مَنْوِيٍّ مَعَهُ)^(٥) أي مع اللفظ . و (مَنْوِيٍّ) صفةٌ قامت مقامُ موصوفها ، والتقديرُ : الكلمةُ لفظٌ مُقَيَّدٌ بِمَا ذُكِرَ ، أَوْ غَيْرُ لَفْظٍ مَنْوِيٍّ مَعَ اللَّفْظِ . وَأُشِيرَ بِ(كَذَلِكَ) إِلَى الدَّلَالَةِ وَالِاسْتِقْلَالِ الْمُنَبِّهَ عَلَيْهِمَا^(٦) ، وَاحْتِزَّ بِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ الْمَنْوِيٍّ فِي نَحْوِ (فَتَى) فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْوِيٌّ مَعَ اللَّفْظِ الْمُقَيَّدِ ، إِلَّا أَنَّهُ^(٧) غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ وَلَا مُنْزَلٍ مُنْزَلَةً مُسْتَقِلٍّ ، فَإِنَّ الْإِعْرَابَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ الْمُعْرَبَةِ ، وَإِنَّا لَفِظٌ بِهِ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي مَدْلُولَاتِ الْكَلِمَةِ ، فَهَوِيَّ أَنْ لَا يَدْخُلَ حِينَ لَا يُلْفَظُ بِهِ أَحَقُّ وَأَوْلَى .

ثُمَّ (الكلمة) إِنْ لَمْ تَكُنْ رُكْنًا لِإِسْنَادٍ ، فَهِيَ حَرْفٌ ، وَإِنْ كَانَتْ رُكْنًا لَهُ ؛ فَإِنْ قَبِلَتْ الْإِسْنَادَ بِطَرَفَيْهِ فَهِيَ اسْمٌ ، وَإِلَّا فَهِيَ فِعْلٌ .

(ص) وَالْكَلَامُ مَا تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَادًا مُقَيَّدًا مَقْصُودًا

لذاته .

(ش) صرَّحَ سيبويه في مواضع / كثيرة من كتابه بما يدلُّ على أنَّ الكلامَ ١/٢ لا يُطْلَقُ حَقِيقَةً إِلَّا عَلَى الْجُمْلِ الْمُفِيدَةِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ (قُلْتُ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِتْمَا وَقَعَتْ عَلَى أَنْ يُحْكِيَ بِهَا مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا .^(٨) عَنَى بِ(الكلام) الْجُمْلُ ، وَبِ(القول) الْمَفْرَدَاتِ ، وَلَا يُرِيدُ أَنَّ (القول) مَخْصُوصٌ^(٩) بِالْمَفْرَدَاتِ ، فَإِنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْجُمْلِ سَائِعٌ^(١٠) بِاتِّفَاقٍ . وَقَدْ سُمِّيَ الْإِعْتِقَادُ قَوْلًا ، لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِغَيْرِهِ ، وَالْقَوْلُ قَدْ^(١١) لَا يَتَمُّ مَعْنَاهُ إِلَّا بِغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ ، فَإِنَّهُ تَامٌ الْمَعْنَى بِنَفْسِهِ ، وَلِذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَى الْقُرْآنِ : أَنَّهُ^(١٢) كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ : أَنَّهُ^(١٢) قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى . وَقَدْ شَاعَ إِطْلَاقُ (القول) عَلَى مَا لَا^(١٣) يُطْلَقُ عَلَيْهِ

- (١) فِي ك : مَا تَنَاوَلَهُ .
 (٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ك .
 (٣) بَعْدَهَا فِي ط : كَذَلِكَ . وَهِيَ زِيَادَةٌ غَيْرَ لَزْمَةٍ .
 (٤) فِي ط : عَلَيْهَا .
 (٥) فِي ع : وَلَكِنَّهُ غَيْرٌ .
 (٦) الْكِتَابُ ١ / ١٢٢ .
 (٧) فِي الْأَصْلِ وَ ط : مَخْصُوصًا ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ك وَ ع .
 (٨) فِي ع : شَائِعٌ .
 (٩) (قَدْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ط .
 (١٠) (أَنَّهُ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ سَاقِطَةٌ مِنْ ع .
 (١١) فِي ك : مَا لَمْ

(كلام) كقول أبي النجم (١) :

قالت له الطيرتقدّم راشدا * إنك لا ترجع إلا حامدا

وقال الآخر (٢) :

فقلت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدرّ ما لم يثقب (٣)

وبين عنتره أن هذا الحال المعبر عنه (بالقول)، ليس كلاما بقوله (٤) :

لو كان يدري ما المأورة اشتكى * ولكان لو علم الكلام مكلّمي

وقد قسم سبويه الكلام إلى : مستقيم حسن ، نحو : أتيت أمس ،

وإلى مستقيم كذب ، نحو : حملت الجبل ، وإلى مستقيم قبيح ، نحو : قد زيداً

رأيت . وإلى محال ، نحو : أتيتك غداً . وإلى محال كذب ، نحو : سأحمل

الجبل أمس (٥) . وزاد (٦) الأخص الخاطئ فقال : ومنه الخطأ نحو : ضربني زيد ،

وأنت تريد : ضربت زيداً (٧) . والظاهر أن سبويه لا يرى الخطأ كلاماً لخلوه

من القصد ، ويؤيد (٨) رأيه قوله صلى الله عليه وسلم : " كلام ابن آدم "

كله عليه لاله إلا ما كان أمراً بمعروف ، أو نهياً عن منكر ، أو ذكراً لله تعالى (٩) .

فبين أن كل (١٠) ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه ، أي : يؤخذ به ،

وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة ، ولا يؤخذ به ، لقوله تعالى : * وليس عليكم

جناح فيما أخطأتم به * (١١) فليس بكلام ، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه

الفرح فقال مخطئاً : " اللهم أنت عبدي وأنا ربك " (١٢) بل عذره الرسول

صلى الله عليه وسلم فقال : " أخطأ من شدة الفرح " (١٣) فإن أطلق على الخطأ

كلام ، فعلى سبيل المجاز . وإطلاق سبويه على نحو : (حملت الجبل)

كلاماً ، أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين :

أحدهما : كون أوله مستوفياً لقيود الكلام ، فلا يعتد بآخره ، بل يلغى .

والثاني : إمكان تأوله (١٤) بالمبالغة في وصف الجبل بالثقل في نحو : (حملت

(١) ورد في الخصاص لابن جني ٢٢ / ١ ، وخزانة الأدب للبغدادى ٢٠٦ / ٢

(٢) ورد بدون نسبة في الخصاص ٢٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣١٣ / ١ ، واللسان (قول) .

(٣) في ع : لما يثقب .

(٤) ديوانه ص ٢١٨ وله تخريج ، والرواية فيه " .. أو كان يدري ما جواب تكلمي "

والمحاورة : المجاورة ، وهي من حارحور إذا رجع .

(٥) الكتاب ٢٥ / ١ (٦) في ع : واستدرك عليه الأخص .

(٧) حاشية الكتاب ٢٦ / ١ (٨) في ك : يؤيده .

(٩) أخرجه الترمذى في سننه ، باب ما جاء في حفظ اللسان من كتاب الزهد ،

٤ / ٦٠٨ برواية : " كل كلام ابن آدم عليه .. الحديث "

(١٠) (كل) ساقطة من ط . (١١) الآية ٥ الأحزاب .

(١٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، باب في الحق على التوبة والفرح بها من كتاب التوبة ،

٤ / ٢١٠٥ (١٣) المصدر السابق (١٤) في ك : تناولته .

الجِبَلِ) وبأن يكون التقدير في نحو (سَأْتِيكَ أَمْسٍ) : (سَأْتِيكَ فِي مُقَابِلِ أَمْسٍ) ،
لأنَّ (غَدًا) مُقَابِلُ (أَمْسٍ) وكلُّ ذلك ممَّا قد يُقصدُ ، بخلافِ الخَطَأِ ، فَإِنَّهُ مُنَافٍ
للقصد . وقد صرَّح سيبويه وغيره من أئمة النحويِّ (١) بأنَّ ما لم يُفدليس بكلامٍ ،
مفردًا كان كـ (زيد) أو مركَّبًا دون إسنادٍ كـ (عَبْدُكَ) (٢) و (خَيْرُ مَنْكَ) أو مركَّبًا
بإسنادٍ مقصودٍ لغيره ، نحو : (إِنْ قُمْتَ) أو مُرَكَّبًا بإسنادٍ مقصودٍ لغيره لكنَّه ممَّا
لا يجله أحدٌ نحو (النَّارُ حَارَّةٌ) . فيلزمُ من تعرُّضٍ لحدِّ الكلام أن يحترزَ من
ذلك كلِّه بإيجاز (٣) .

فقولِي : (ما تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ) إعلَامٌ بِالْجِنْسِ الَّذِي مِنْهُ الْكَلَامُ ، وَأَنَّهُ
لَيْسَ خَطَأً ، وَلَا رَمْزًا وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ : لَفْظٌ ، أَوْ قَوْلٌ ، أَوْ كَلِمٌ ، فَالْلفْظُ
أَبْعَدُ الثَّلَاثَةِ لَوْ قُوِّعَ عَلَى الْمُهْمَلِ وَالْمُسْتَعْمَلِ ، بِخِلَافِ (الْقَوْلِ) وَ (الْكَلِمِ) .
وَ (الْقَوْلُ) مِثْلُ (الْكَلِمِ) فِي الْقُرْبِ ، لِتَسَاوِيهِمَا فِي عَدَمِ تَنَاوُلِ الْمُهْمَلِ . لَكِنْ
قَدْ يَقَعُ الْقَوْلُ عَلَى الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادِ مَجَازًا ، وَشَاعَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ
ثَابِتَةٌ (٤) ، وَلَمْ يَعْرُضْ هَذَا لِلْكَلِمِ . فَكَانَ تَصْدِيرُ حَدِّ الْكَلَامِ بِهِ أَوْلَى ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ
يَعْمُ الْمُؤَلَّفِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَمَا عَدَا . فَلِذَلِكَ لَمْ أَقُلْ (٥) : الْكَلِمُ الْمُتَضَمَّنُ ، لِأَنَّ (الْكَلِمَ)
اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ كـ (النَّبِقِ) وَ (الضَّرْفِ) (٦) وَ (اللَّبَنِ) (٧) وَأَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَ
كَلِمَاتٍ . وَإِنَّمَا قِيلَ : (مَا تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ) فَصَدَّرَ الْحَدُّ بِـ (مَا) لِصَلَابَتِهَا لِلوَاحِدِ
فَمَا فَوْقَهُ . ثُمَّ خَرَجَ الْوَاحِدُ بِذِكْرِ (تَضَمَّنَ) إِلَّا سَنَادَ الْمُفِيدِ (فَبَقِيَ إِلَّا ثَنَانٌ فَمَا عَدَا
وَهُوَ الْمُرَادُ .

وَاحْتُرِزَ بِـ (مُفِيدِ) مِمَّا لَا فَايِدَةَ فِيهِ ، نَحْوَ (السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ) وَ (تَكَلَّمَ
إِنْسَانٌ (٨)) . وَاحْتُرِزَ بِـ (مَقْصُودِ) مِنْ حَدِيثِ النَّائِمِ ، وَمُحَاكَاةِ بَعْضِ الطَّيُورِ لِلْكَلامِ (٩)
[وَمَرَا جَعَةَ الصَّدى فِي بَعْضِ الْأَمْكِنَةِ الْخَالِيَةِ] (١٠) وَاحْتُرِزَ بِأَنْ قِيلَ : (مَقْصُودًا
لِذَاتِهِ) مِنَ الْمَقْصُودِ لِغَيْرِهِ ، كَمَا سَنَادَ الْجُمْلَةَ الْمُوصُولِ (١١) بِهَا وَالْمُضَافِ إِلَيْهَا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : التَّحْوِيلِ ، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ ط وَ ك وَ ع .

(٢) فِي ك وَ ع : كَعْنَدِكَ . (٣) فِي الْأَصْلِ : بِإِنْجَازِ ، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ ط وَ ك وَ ع .

(٤) فِي ع : ثَانِيَةٌ . (٥) فِي ع : لَمْ يَقُلْ .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ ك : الطَّرْفُ ، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ ع وَ ط . فِي اللِّسَانِ (طَرْفٌ) : " وَالطَّرْفُ :

اسْمٌ يَجْمَعُ الطَّرْفَاةَ ، وَالوَاحِدَةُ طَرْفَةٌ ، وَقِيَاسُهُ قَصْبَةٌ وَقَصْبٌ وَقَصْبَاةٌ " وَفِي (الضَّرْفِ)

قَالَ : " وَالضَّرْفُ : شَجَرُ اللَّبَنِ . وَالوَاحِدَةُ ضَرْفَةٌ " وَالشَّاهِدُ مَتَحَقِّقٌ فِيهِمَا ، وَرُجِّحَ (الضَّرْفُ)

لِمُنَاسَبَةِ اللَّبَنِ وَالنَّبِقِ . (٧) وَاللَّبَنِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ك .

(٨) فِي ع : رَجُلٌ . (٩) فِي ك : الْكَلَامُ ، وَفِي ع : لِلْإِنْسَانِ .

(١٠) تَكْمَلَةٌ مِنْ ع وَحَدِّهَا .

(١١) فِي ك : لِلْمَوْصُولِ .

فإنه إسناده لم يقصده هو وإنما تضمنه لذاته ، بل قصد لغيره ، فليس كلاماً ، بل هو جزء كلام ، وذلك نحو : (قاموا) من قولك : (رأيت الذين قاموا) و (قمت حين قاموا) .

وزاد بعض العلماء في حدّ الكلام (من ناطق واحد) احترازاً من أن يَمطّح رجلان على أن يذكّر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعلاً [ذلك] (١) الفعل ، أو خبر [ذلك] (٢) المبتدأ ، فإن مجموع النّطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد ، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد ، فلا يكون عاملاً إلا واحداً .

وللمستغني عن هذه الزيادة جوابان ، أحدهما : أن يقول (٣) : لا نسلم أن مجموع النّطقين ليس بكلام ، بل هو كلام لا شتمة له على قيود الكلام المعبّرة ، وليس اتحاداً للناطق معتبراً ، كما لم يكن اتحاداً للكاتب معتبراً / في كون الخطّ خطأ ، فإنه لو اطمّح رجلان على أن يكتب أحدهما (زيد) ويكتب (٤) الآخر (فاضل) لكان المجموع خطأ ، فكذلك إذا نطق رجل بـ (زيد) ونطق (٥) الآخر (٦) بـ (فاضل) وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام ، ولم (٧) يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر عنه غير المخبر به ، فإن قيل : لو كان مثل ذلك كلاماً كما هو الصّادر من ناطق واحد ، لتساويا في الحكم ، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك ، وذلك مُنتفٍ ، فيبطل كون ذلك كلاماً .

فالجواب : أن انتفاء ترتيب (٨) الحكم على الكلام ، لا (٩) يمنع كونه كلاماً ، فإن بعض الكلام صريح وبعضه غير صريح ، فنطق المصطلحين [و] (١٠) إن كان كلاماً ، فهو غير صريح ، لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر ، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد ، فلذلك اختلفا في الحكم . والثاني من جوابي المستغني عن تلك الزيادة أن يقال : كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى ، فمعناها (١١)

(١) زيادة من ع .

(٢) زيادة من ع .

(٣) بعدها في ع : مدعي زيادة الحذف لا أسلم . . . (٤) (ويكتب) ساقطة من ك .

(٥) (ونطق) ساقطة من ك . (٦) في ع : آخر .

(٧) في ط : ولويلزم . (٨) في ط و ك : ترتب .

(٩) في ك : ممّالا .

(١٠) زيادة من ع .

(١١) في الأصل : فمعناها ، والمثبت من ط و ك و ع .

مُسْتَحْضَرٌ فِي ذِهْنِهِ ، فَمَجْمُوعٌ^(١) ذَلِكَ الْمَعْنَى وَالْكَلِمَةُ الَّتِي نُطِقُ^(٢) بِهَا كَلَامٌ ، كَمَا يَكُونُ كَلَامًا ، قَوْلًا لِقَائِلٍ لِقَوْمٍ رَأَوْا شَبْحًا : (زَيْدٌ) أَي : الْمُرْتَبِيُّ زَيْدٌ ، فَعَلَى هَذَا كَلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْمَمْطَلِحِينَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَكُونُ أَحَدُ جُزْأِيهِ غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهِ^(٣) ، فَثَبَتَ أَنَّ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ مُسْتَغْنَى عَنْهَا^(٤) ، [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ]^(٥)

(ص) فَالاسْمُ^(٦) كَلِمَةٌ يُسْنَدُ مَا لِمَعْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا ،

أَوْ نَظِيرِهَا .

(ش) الْإِسْنَادُ : عِبَارَةٌ عَنْ تَعْلِيقِ^(٧) خَبَرٍ بِمُخْبَرِ عَنْهُ ، أَوْ طَلَبٍ بِمَطْلُوبٍ

مِنْهُ . فَإِنْ كَانَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى اخْتَصَّ بِالْأَسْمَاءِ ، وَقِيلَ فِيهِ : وَضْعِي ، وَحَقِيقِي ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ فَاضِلٌ .

وَإِنْ كَانَ بِاعْتِبَارِ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ ، صَلَحَ لِاسْمٍ ، نَحْوِ (زَيْدٌ مُعَرَّبٌ) ، وَلِفِعْلٍ ،

نَحْوِ (قَامَ : مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) وَلِحَرْفٍ ، نَحْوِ : (فِي : حَرْفُ جَرٍّ) وَلِجُمْلَةٍ ،

نَحْوِ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " (٨)

فَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا لِمَ قِيلَ [فِي رِسْمٍ]^(٩) الْاسْمُ : (كَلِمَةٌ يُسْنَدُ مَا لِمَعْنَاهَا

إِلَى نَفْسِهَا) . فَتَقَيَّدَ الْإِسْنَادُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ ، بِخِلَافِ

الْإِسْنَادِ بِاعْتِبَارِ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ ، فَإِنَّهُ عَامٌّ .

وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَقْبَلُ الْإِسْنَادَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، كَأَسْمَاءِ

الْأَفْعَالِ ، وَالْأَسْمَاءِ الْمُلَا زِمَةَ لِلنَّدَاءِ وَالظَّرْفِيَّةِ ، اِحْتِجَّ إِلَى زِيَادَةِ فِي الرَّسْمِ

يُتَنَاوَلُ بِهَا مَا لَا يُتَنَاوَلُ^(١٠) بِدُونِهَا ، فَقِيلَ : (أَوْ^(١١) نَظِيرِهَا) ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ

[هُنَا]^(١٢) (بِدِ النَّظِيرِ) مَا وَافَقَ مَعْنَى نُونِ نَوْعٍ ، كَالْمَمْدُرِ وَالصَّفَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى

الْفِعْلِ ، بَلِ الْمُرَادُ مَا وَافَقَ مَعْنَى وَنَوْعًا ، كَمَا وَافَقَ قَوْلُ الْآمِرِ بِاللَّصَمِ [السَّكُوتُ]^(١٣)

لِقَوْلِهِ (صَهٌ) لَكِنَّ (صَهٌ) لَا يَقْبَلُ^(١٤) الْإِسْنَادَ الْوَضْعِيَّ ، وَيَقْبَلُهُ السَّكُوتُ ،

(١) فِي ط : مَجْمُوعٌ . (٢) فِي ك : يَنْطُقُ .

(٣) (بَه) سَاقِطَةٌ مِنْ ط . (٤) فِي ط : عَنْهُ .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(٦) فِي ط : وَالْاسْمُ . وَفِي ك وَ ع : الْاسْمُ .

(٧) فِي ع : تَعَلَّقُ .

(٨) حَدِيثٌ ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ٥ / ١٥٦ .

(٩) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(١٠) فِي ع : مَا لَمْ يُتَنَاوَلْهُ .

(١١) فِي ع : أَوْ الْوَالِي .

(١٢) زِيَادَةٌ مِنْ ع .

(١٣) بِرِصَالَتِي ع : السَّكُوتُ .

(١٤) فِي ك : لَا تَقْبَلُ .

فالمُسْنَدُ إِلَى السُّكُوتِ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْنَدِ إِلَى (صَه) لِتَوَافُقِهِمَا مَعْنَى وَنَوْعًا . وكذا
 الْمُسْنَدُ إِلَى (كَرِيم)^(١) وَفُلَانٍ^(٢) بِمَنْزِلَةِ الْمُسْنَدِ إِلَى (مَكْرَمَانَ وَقُل)^(٣) ،
 وَإِنْ كَانَ (مَكْرَمَانَ وَقُل)^(٣) لَمْ يُسْتَعْمَلَا إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، وَهَذَا سَبِيلُ مَحَاوَلَةِ
 الْإِسْنَادِ إِلَى نَظِيرٍ مَا تَعَذَّرَ^(٤) الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ .

(ص) وَالْفِعْلُ كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَدًا . قَابِلَةٌ لِعَلَامَةِ

فَرَعِيَّةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .

(ش) صُدِّرَ رَسْمُ الْفِعْلِ بِ (كَلِمَةٍ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ أَجْنَاسِهِ كَمَا فُعِلَ فِي
 رَسْمِ الْأَسْمِ [وَخَرَجَ بِتُسْنَدٍ مَا لَا يُسْنَدُ ، وَهُوَ الْحَرْفُ وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ كِتَابُ الْقَمِيرِ
 وَالْأَسْمَاءِ الْمَلَا زِمَةَ لِلنَّدَاءِ]^(٥) ، وَخَرَجَ بِ (أَبَدًا) مَا يُسْنَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 وَقَتَادُونَ وَقَتِ ذَلِكَ كَثِيرٌ . وَلَمَّا كَانَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَشَارِكَةً لِلْأَفْعَالِ فِي أَنَّهَا
 تُسْنَدُ أَبَدًا ، أَحْتِجَ فِي الرَّسْمِ إِلَى زِيَادَةِ مُخْرَجَةٍ لِمَا لَمْ يَخْرُجْ بِدُونِهَا ، فَقَيَّدَ الْمَلَا زِمَ
 لِلْإِسْنَادِ بِكَوْنِهِ (قَابِلًا لِعَلَامَةِ فَرَعِيَّةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) (ك ت ا ع) التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ ،
 فَإِنَّ عَدَمَ قَبُولِهَا مُمَيِّزٌ ل (شَتَّانَ) مِنْ (افْتَرَقَ) مَعَ تَوَافُقِهِمَا فِي الْمَفْهُومِ وَمُلَا زِمَةَ
 الْإِسْنَادِ . وَك (يَاءِ) الْمُخَاطَبَةِ ، فَإِنَّ عَدَمَ قَبُولِهَا مُمَيِّزٌ ل (دَرَاكِ) مِنْ (أَدْرِكُ)^(٦)
 مَعَ تَوَافُقِهِمَا فِي الْمَفْهُومِ وَمُلَا زِمَةَ الْإِسْنَادِ . وَمِثْلُ الْيَاءِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَرَعِيَّةِ
 الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَكَوْنِ قَبُولِهَا^(٧) مُمَيِّزٌ لِأَفْعَالِ الْأَمْرِ مِنْ أَسْمِهِ ، الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ
 فِي (أَدْرِكَا ، وَأَدْرِكُوا ، وَأَدْرِكَنَّ) . وَقَدْ حَكَمَ سِبْيُوِيَهُ بِفَعْلِيَّةِ (هَلُمَّ) عَلَى لُغَةِ
 تَمِيمٍ لِقَوْلِهِمْ^(٨) : [هَلُمَّ]^(٩) ، هَلُمَّيْ ، وَهَلَّمَا ، [وَهَلَّمُوا]^(١٠) ، وَهَلَّمُنَ . وَحَكَمَ^(١١)
 بِإِسْمِيَّتِهَا عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، لِأَنَّهُمْ يُلْزِمُونَهَا التَّجْرِيدَ كَلِزُومِهِ^(١١) عِنْدَ الْجَمِيعِ
 فِي (دَرَاكِ) وَأَخْوَاتِهَا^(١٢) .

(ص) وَالْحَرْفُ كَلِمَةٌ^(١٤) لَا تَقْبَلُ إِسْنَادًا وَضَعِيًّا

بِنَفْسِهَا وَلَا بِنَظِيرِ .

- (١) فِي ك : كَرِيمٌ وَلَثِيمٌ . (٢) (وَفُلَانِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ك .
 (٣) (فُل) سَاقِطَةٌ مِنْ ك ، وَبَدَلُهَا (مَلَا مَانَ) فِي الْمَوْضِعِينَ .
 (٤) فِي ك : مَا يَتَعَذَّرُ .
 (٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ ع وَحَدَّهَا . (٦) فِي ع ، بِدُونِ نَقْطِ .
 (٧) فِي ع : قَبُولُهُمَا .
 (٨) فِي ط : كَقَوْلِهِمْ .
 (٩) زِيَادَةٌ مِنْ ك . (١٠) زِيَادَةٌ مِنْ ط وَك وَع .
 (١١) فِي ع : كَالْتِزَامِهِ .
 (١٢) فِي ع : الْجَمْعُ . (١٣) الْكِتَابُ ٣ / ٥٢٦
 (١٤) فِي ط وَك : كَلَّ كَلِمَةً .

(ش) مُدْرَسُ الحَرْفِ بِـ (كَلِمَةٌ) كَمَا مُدْرَسُ رَسْمِ الأَسْمِ وَالفِعْلِ . ثُمَّ قُصِلَ
عِنْمَا (١) بِنَفْيِ قَبُولِهِ لِإِسْنَادِ (٢) الوَضْعِيِّ ، احْتِرَازًا مِنْ الإِسْنَادِ غَيْرِ الوَضْعِيِّ ، فَإِنَّهُ
مَالِحٌ لِكُلِّ لَفْظٍ كَمَا تَقَدَّمَ . وَأُطْلِقَ الإِسْنَادُ لِأَنَّ المُرَادَ نَفْيَ قَبُولِ الحَرْفِ لَهُ مِنْ
طَرَفِيهِ ، لِأَنَّ الحَرْفَ لَا يُسْنَدُ وَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ - أعني إِسْنَادًا وَضْعِيًّا . وَلَمَّا كَانَ مِنْ
الأَسْمَاءِ مَا يُشَارِكُ الحَرْفَ فِي كَوْنِهِ لَا يُسْنَدُ وَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ كَالأَسْمَاءِ المُلَازِمَةِ
لِلتَّوْدَاعِ احتِجَّ فِي الرِّسْمِ إِلَى زِيَادَةِ تَخْرِجِ مَا لَمْ يَخْرُجْ بِدُونِهَا ، فَقِيلَ : (لَا بِنَفْسِهَا
وَلَا بِنَظِيرِ) لِأَنَّ الأَسْمَاءَ المُشَارِكَةَ لِيهَا لَا تَقْبَلُ الإِسْنَادَ الوَضْعِيَّ بِنَفْسِهَا وَلَكِنْ تَقْبَلُهُ
بِنَظِيرِ كَمَا / تَقَدَّمَ (٣) ، وَالحَرْفُ لَا يَقْبَلُهُ بِنَفْسِهِ وَلَا بِنَظِيرِ .

(١ / ٣)

(ص) وَيُعْتَبَرُ الأَسْمُ بِبِنْدَائِهِ وَتَنْوِينِهِ فِي غَيْرِ رَوِيِّ
وَبِتَعْرِيفِهِ (٤) وَصَلَاحِيَّتِهِ بِلَا تَأْوِيلٍ لِأَخْبَارِ عِنْدِهِ
أَوْ إِضَافَةٍ إِلَيْهِ أَوْ عَوْدِ ضَمِيرِ عَلَيْهِ أَوْ إِبْدَالِ الأَسْمِ
صَرِيحٍ مِنْهُ وَبِإِخْبَارِهِ مَعَ مَبَاشَرَةِ الفِعْلِ وَبِمُوَافَقَةِ

ثَابِتِ الأَسْمِيَّةِ فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى دُونَ مُعَارِضِ .

(ش) يُسْتَدَلُّ بِالتَّوْدَاعِ عَلَى أَسْمِيَّةِ مَا لَهُ عِلْمٌ غَيْرُهُ ، نَحْوُ : أَيَا زَيْدُ ،
وَعَلَى أَسْمِيَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ ، نَحْوُ : أَيَا مُكْرَمَانُ (٥) وَاعْتِبَارُ
صِحَّةِ التَّوْدَاعِ بِـ (أَيَا ، وَهِيَ ، وَأَيُّ) أَوَّلَى مِنْ اعْتِبَارِهَا بِـ (يَا) لِأَنَّ (يَا)
قَدْ كَثُرَتْ (٦) مَبَاشَرَتُهَا لِالفِعْلِ وَالحَرْفِ ، نَحْوُ : يَا حَبِّدَا ، وَيَا لَيْتَنِي . وَإِنَّمَا اخْتَصَّ
الأَسْمُ بِالتَّوْدَاعِ ، لِأَنَّ المُنَادَى مَفْعُولٌ فِي المَعْنَى ، وَالمَفْعُولِيَّةُ لَا تَلِيقُ بِغَيْرِ الأَسْمِ .
وَأَمَّا التَّنْوِينُ ، فَإِنَّمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى بَقَاءِ الأَصَالَةِ ؛ وَهُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ
كـ (رَجُلٌ وَزَيْدٌ) فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الأَسْمِ ، إِذْ الأَصَالَةُ (٧) لَهُ فَيَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا .
وَإِنَّمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى تَنكِيرِهَا هُوَ صَالِحٌ لِلتَّعْرِيفِ كـ (صَهٌّ وَأَقِيٌّ) فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الأَسْمِ (٨)
لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ .
وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عِوَضًا مِنْ مُضَافٍ (٩) إِلَيْهِ كـ (حِينِيذٌ) فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الأَسْمِ ،
لِأَنَّ الإِضَافَةَ مِنْ خِصَائِصِهِ .

(١) فِي الأَصْلِ وَطُوكٌ : ثُمَّ رَسْمِ الحَرْفِ ، وَالمُثَبَّتِ مِنْ ع .

(٢) فِي ط : الإِسْنَادُ .

(٣) رَاجِعِ ص (٩) .

(٤) فِي الأَصْلِ وَطُوكٌ : وَتَعْرِيفِهِ ، وَالمُثَبَّتِ مِنْ كُوعٍ وَالتَّسْهِيلِ .

(٥) بَعْدَهَا نِي : أَيَا لَوَامَهُ .

(٦) فِي ط : كَثُرَ .

(٧) فِي ع : إِذْ لَا أَصَالَةَ لَهُ .

(٨) فِي ع : الأَسْمِ .

(٩) فِي ط : المُضَافِ .

وإما أن يكون دليلاً على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكرك (مسلمات) ،
فلا يلحق غير اسم ، لأن الجمع من خصائصه .

وإما أن يكون عوضاً من مدة إلا طلاق في روي مطلق فلا يختص باسم ،
لأن الروي قد يكون بعض فعل كما يكون بعض اسم ، وذلك في لغة تميم (١) ،
كإشاد بعضهم (٢) :

أَقْلِي (٣) اللوم عاذلٍ والعتابين * وقولي إن أصبت لقدأ صابن

وقد ذكر أيضاً تنوين سادس يسمى الغالي (٤) كإشاد بعضهم (٥) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ

ذكره لأخفش في كتاب القوافي (٦) ، وهو (٧) أيضاً غير خاص بالأسماء ، لأنه
يلحق الروي المقيد ، سواء كان بعض اسم أو بعض فعل ، فقد جاء (٨) الاحتراز
بتقيد الخاص بالاسم بكونه في غير روي . وقد أنكر السيرافي الغالي (٩) ونسب
روايته (١٠) إلى الوهم .

(١١)
و يتناول اعتباراً الاسم بتعريفه التعريف بالأداة ، نحو : الرجل والغلام .
و بالإضافة ، نحو : معاذ الله ، ويا ويح من ليس له ناصر . ولما كان في غير الأسماء
ما (١٢) يقبل إلاضافة إليه والإخبار عنه بتأويل ، نحو قوله تعالى : * سَوَاءٌ
عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ * (١٣) و * أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ * (١٤) و * يَوْمَ نَسِيرُ الْجِبَالِ * (١٥)
لم يكن بدمين أن يقال : (بلا تأويل) ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر
عنه أو يُضاف إليه ليس باسم ، بل مؤول به .

(١) في ط : بني تميم .

(٢) البيت لجريز ، وروايته في ديوانه (٠٠٠ والعتابا ٠٠٠ أطابا) ديوانه ص ٦٤ .
و ورد في الكتاب ٢٠٥/٤ و ٢٠٨ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ، والخصائص ١٧١/١ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ ، والمغني ص ٣٧٨ ، وخزانة الأدب للبغدادى
٣٤/١ . وعاذل : منادى مرثم والأصل : يا عاذل . والعاذل : اللائم .

(٣) في ط : أقل . (٤) يسمى الغالي ، ساقطة من ط .

(٥) البيت لرؤية بن العجاج ، وهو في ديوانه ص ١٠٤ ، وورد في الكتاب ٢١٠/٤ ،
والخصائص ٢٢٨/١ ، و ٢٦٠ ، ٩٦/٢ و ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ ،
وخزانة الأدب ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ ، وروايته في الديوان (المخترق) وهوفي وصف
جوف فلاة .

(٦) كتاب القوافي ص ٣٦ (٧) قبلها في ع : (قال فإن صحت روايته فهو .)

(٨) في ع : عمه الاحتراز .

(٩) في ع : التنوين المسمى غاليا . (١٠) في ك : روايته . وفي ع : راويه .

(١١) في ع : أم رجل وأم غلام . (١٢) في ط : لعل ما .

(١٣) الآية ١٩٣ الأعراف . (١٤) الآية ١٨٤ البقرة .

(١٥) الآية ٤٧ الكهف .

واعتباراً للاسم (١) يعود الضمير كالا استدلال على اسمية (مهما) يعود
إليها (٢) في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَاتَيْنَاهُ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٣) وكالا استدلال على
اسمية (ما) في (ما أحسن زيداً) يعود ضمير (٥) الفاعل المستكن في (أحسن) إلى
(ما) ، والضمير لا يعود إلى غير اسم .

ومن دلائل الاسمية وقوع اسم مريح بدلا مما لم تتبين اسميته ، نحو :
كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟ (د صحیح) اسم مريح لقبوله علامات الاسم كلها ، وهو
مبدل من (كيف) بدل (٦) الشيء من الشيء على سبيل التفصيل ، ولا يُبدل الاسم
إلا من اسم . ولما كان بدلا من اسم مضمّن معنى همزة الاستفهام وجب أن يُقرن (٨) هو
بها ، كما يجب ذلك في المبدل من كل اسم مضمّن معنى الاستفهام ، نحو : من عندك ؟
أزيد أم عمرو ؟ وأين خالد ؟ أ عندك أم في بيته ؟ ومتى سفرك ؟ أغدا أم بعد غد ؟
وكم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ .

ومن دلائل الاسمية الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل ، نحو : كيف
كنت وخروج زيد إذا خرجت ؟ (د كيف) خبر (كان) ، و (إذا) خبر المبتدأ الذي
هو (خروج زيد) وكلاهما مباشر للفعل ، فالإخبار بهما ينفي الحرفية ، ومباشرة الفعل
تنفي الفعلية ، فتعينت الاسمية .

ومن دلائل الاسمية ، موافقة ثابت الاسمية في وزن يخص الاسم ، نحو :
(وشكان) و (بطنان) فإنهما من أسماء الأفعال ، ويدل على اسميتهما كونهما
على وزن يخص الأسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما (١٠) عمدتين ، والحرف لا يكون
إلا فضلا .

ومن دلائل الاسمية ، موافقة ثابت الاسمية في معناه دون معارض ،
كموافقة (قد) ل (حسب) في قولهم : (قدك ، وقد زيد درهم) (د قد) بمعنى
(حسب) دون معارض ، و (حسب) ثابت الاسمية (١١) متمكن فيها ، فوجب كون (قد)
اسما ، بخلاف واو المماحبة في نحو : « استوى الماء والخشبة » فإنها بمعنى (مع)
ولا تلحق بها في الاسمية ، لأن موافقة الاسمية (١٣) عارضها كون الأسماء ليس فيها

(١) في ع : الاسمية .

(٢) في الأصل : الضمير عليها . والمثبت من ط و ك و ع .

(٣) الآية ١٣٢ الأعراف . (٤) في ط : وكذلك الاستدلال .

(٥) في ط : الضمير .

(٦) في ع : إبدال .

(٨) في ع : يقترن .

(٩) في ع : أم بعده . (١٠) في ع : بكونهما .

(١١) في ع : ثابت في الاسمية .

(١٢) في ع : قد هذه .

(١٣) في ك : الموافقة للاسمية . وفي ع : الموافقة المعنوية .

ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر، كناء الضمير
 ويائه وكافيه . وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف ، كباء الجر ولا مه
 وكافيه ، وفاء العطف و واوه . فلو حُكِمَ على وا والمصاحبة بالاسمية لزم عند
 النظر، بخلاف الحكم عليها بالحرفية . والعلامة^(١) اللفظية مرجحة على
 المعنوية ، ولذا حُكِمَ على (وُشَكَانَ) و (بَطَّانَ) بالاسمية مع موافقتهما
 لـ (وُشَكَ) و (بَطَّو) في المعنى . وحُكِمَ على (عَسَى) بالفعلية لاتصالها
 بضمير الرفع البارز وتاء التانيث الساكنة ، مع موافقتها (لَعَلَّ) في (٣ / ب)
 المعنى . وأمثال ذلك كثير .

(ص) وهو لعين أو معنى اسماً أو وصفاً .

(ش) - (هـ) من (وهو لعين أو معنى) راجع إلى الاسم المرتفع
 به (يُعْتَبَرُ) . لما فرغ من ذكر علامات الأسماء ، شرع في بيان ما وضعت^(٢) له
 على سبيل الإجمال فقليل^(٣) : وهو لعين أو معنى . ثم بيّن أن الدال على عين ؛
 إما دال عليها دون تعرض لقيد ، وهو المعبر عنه باسم عين ، كـ (رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ) وإما
 دال عليها مع قيد وهو المعبر عنه بوصف (العين كـ (عَالِمٌ وَحَاكِمٌ) وكذا الدال
 على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد ، وهو المعبر عنه باسم معنى كـ (عِلْمٌ وَحُكْمٌ)^(٤) ،
 وإما دال عليه مع قيد ، وهو المعبر عنه بوصف^(٥) المعنى كـ (جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ) ولا يخرج
 عن^(٦) هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى ، كنافع وضار . ومن هذا القبيل
 ضمير الغائب وبعض أسماء الإشارة والموصولات^(٧) ، [والمراد ببعض أسماء
 الإشارة ما عدا (هُنَا وَهُنَا) ، إذ هو إشارة إلى مكان ولا يكون للمعنى . وينبغي
 أن يحترز عن بعض المضمرات نحو (لهن) فإنه لا يكون إلا لمن يعقل لكنه يغلب^(٨) .

(ص) وَيُعْتَبَرُ الْفَعْلُ : بِتَاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ ، وَنُونِ التَّوَكِيدِ
 الشَّائِعِ ، وَلِزُومِهِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونِ الْوَقَايَةِ ، وَبِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ
 الْبَارِزِ .

(١) في ع : والعلامات .

(٢) في الأصل و ط و ك : (ما وضع) والمثبت من ع .

(٣) في الأصل و ط و ك : فقال ، والمثبت من ع .

(٤) في الأصل و ط و ك : (وحلم) . والمثبت من ع .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٦) في ك : على .

(٧) في ط و ك : والموصولات .

(٨) تكلمة من ع وحدها .

(ش) تاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ علامةٌ تُمَيِّزُ الفِعْلَ المَاضِيَ - متصِّرفًا
 كان أو غير متصِّرف - ما لم يكن (أَفْعَلَ) التَّعْجِبِ ، نحو: إِنْ زَكَتْ هِنْدٌ فَعَسَتْ
 تُفْلِحُ (١) ، وَنِعِمَّتِ المَرَأَةُ هِيَ .
 ونونُ التَّوَكِيدِ علامةٌ للفِعْلِ ، وتَلْحَقُ منه المِضَارِعُ والأَمْرُ ، نحو:
 لا تَفْعَلَنَّ ، وَانكُرَنَّ اللهُ . وقد تَلْحَقُ الفِعْلَ المَاضِيَ وَضَعًا المُسْتَقْبِلَ معنًى ،
 نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ فَأَمَّا أَدْرَكُنَّ وَاحِدٌ مِنْكُمُ الدَّجَالُ ﴾ (٢) فَلِحِقَتْ
 (أَدْرَكَ) (٣) وَإِنْ كَانَ بِلفظِ المَاضِيَ ، لِأَنَّ دُخُولَ (إِمَّا) عَلَيْهِ جَعَلَهُ مُسْتَقْبِلًا
 المعنًى . وكذا قول الشاعر (٤) :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا * لَوْلَا كَلِمَتُكَ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا
 فَلِحِقَتْ (دَامَ) لِأَنَّهُ (٥) دُعَاءٌ ، وَالدُّعَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمعنَى الاِسْتِجَابِ .
 وكذلك (٦) قَدْ تَلْحَقُ (أَفْعَلَ) فِي التَّعْجِبِ ، كقول الشاعر ، [أَنشده ابن السَّكَيْتِ
 فِي كِتَابِ الأَلْفَاظِ لَهُ] (٧) :

وَمُسْتَبَدِّلٌ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيمَةً * فَأَحْرَبَهُ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبًا
 أَرَادَ : (وَأَحْرَبَنَّ) بِنونِ التَّوَكِيدِ الخَفِيفَةِ ، فَأَبْدَلَهَا لِلوَقْفِ أَلْفًا .
 وَقِيْدُ نونِ التَّوَكِيدِ بِ(الشَّاعِ) احْتِرَازًا مِنْ شذوذِ لِحاقِهَا اسْمَ
 الفَاعِلِ فِي قولِ الرَّاجِزِ (١٠) ، أَنشَدَ ابْنُ جَنِّي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِه أُمْلُودًا * مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ البُرُودًا
 أَقَائِلُنَّ احْضِرُوا الشُّهُودًا

- (١) فِي ع : أَنْ تَفْلِحَ .
 (٢) أَخْرَبَهُ مَلَمٌ فِي هَوَيْبِهِ فِي بَابِ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ مِنْ كِتَابِ الفِتَنِ ٤ / ٢٢٤٩ ،
 (٣) فِي ع : (أَخْبَرَكَ) تَحْرِيفٌ .
 (٤) وَرَدَ البَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةِ لِقَائِلِ فِي المَغْنِيِّ لِابْنِ هِشَامٍ ص ٣٧٤ ، وَهَمْعُ الهَوَامِعِ
 ٧٨ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ لِلأَزْهَرِيِّ ٤١ / ١ ، وَشرحُ الأَشْمُونِيِّ عَلَى الأَلْفِيَةِ ٢ / ٢١٣ ،
 وَالمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ لِلعَيْنِيِّ ١ / ١٢٠ .
 (٥) فِي ك : لِأَنَّهَا .
 (٦) وَكَذَلِكَ ، ساقِطَةٌ مِنْ ك وَ ع .
 (٧) الزِّيَادَةُ مِنْ ع . وَالبَيْتُ فِي كِنزِ الحَقَائِظِ ص ٦٢ ، وَالمَغْنِيِّ ص ٣٧٤ ، وَالمَقَاصِدُ
 النَّحْوِيَّةُ ٣ / ٦٤٥ ، وَهَمْعُ الهَوَامِعِ ٧٨ / ٢ ، وَاللِّسَانُ مائةٌ (غُضِبَ) وَ(حَرَى) .
 وَغُضِبِي : اسْمٌ لِلْمِائَةِ مِنْ الأَبْلِ .
 (٨) فِي ك : لِطَوْلِ (٩) فِي ط : قَفْرٌ .
 (١٠) نَسَبَ هَذَا الرَّجُلَ لِرُؤْيَةِ بَنِ العِجَّاجِ ، وَهوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوانِهِ ص ١٧٣ ، وَوَرَدَ
 فِي شرحِ أشعارِ الهذليِّينِ ص ٦٥١ ، وَفِي الخِصَائِمِ لِابْنِ جَنِّي ١ / ١٣٦ ، وَالثَّالِثُ
 فِي المَغْنِيِّ ص ٣٧٤ ، وَفِي خزانةِ الأَدَبِ ٤ / ٥٧٤ ، وَاسْتَبَعَدَا لِبَغْدَادِي أَنْ يَكُونَ
 لَهُ .
 (١١) فِي ط وَ ك : أَرَأَيْتَ .
 (١٢) فِي ط : جِئْتُ .

وَنُونُ الْوَقَايَةِ اللَّازِمَةُ علامةٌ للفعل، وتلحقُ منه المتعدِّي ماضياً
 كان نحو: أَكْرَمْتَنِي، أو مضارعاً، نحو: تُكْرِمُنِي، أو أمراً، نحو: أَكْرِمْنِي .^(١)
 فإن كان اتصلاً غير لازم، لم يُستدل به على الفعلية، لأنها تلحقُ على سبيلِ
 الجواز فعلاً وغير فعلٍ، ولا تلحقُ على سبيلِ اللزوم إلا فعلاً . وسيأتي
 بيان ذلك في المضمرات .

والا تَصَالُ بضمير الرفع البارز على ما قاطعة لا يشارك الفعل فيها
 غيره، وهي و تاء التانيث الساكنة مميّزان لأسماء الأفعال من الأفعال،
 فأبى كلمة دلّت بنفسها على حدثٍ ماضٍ وقيلت تاء التانيث^(٢) الساكنة فهي فعلٌ
 ماضٍ^(٣) كـ (بَعَدَ و افْتَرَقَ) وإن لم تقبله ولم يكن (أفعل تعجب) فهي اسمٌ،^(٤)
 كـ (هيات و شتان) . وأبى كلمة دلّت على الأمر وقيلت الاتصال بضمير الرفع
 البارز فهي فعلٌ، كـ (اسكُتْ وأدركْ) وإن لم تقبله فهي اسمٌ، كـ (صه ودراك) .
 (ص) وأقسامه: ماضٍ وأمر ومضارع .

(ش) لما كمل ما يحتاج إليه من علامات الفعل، شرع في بيان
 أقسامه الألفية التي تترتب عليها معرفة ما هو منها مبني، وما هو منها معرب،
 وما هو منها مبهم، وما هو منها مختص بأحد الأزمنة: [الثلاثة]^(٦) . وجعل
 الماضي أولاً في الذكر، والأمر ثانياً والمضارع ثالثاً، كما فعل سيبويه
 - رحمه الله - حين قال: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ^(٧) أحداث الأسماء
 و بُنِيَتْ لِمَا مَضَى، وَلِمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ . ثُمَّ مَثَلَتْ لِمَا
 مَضَى بِـ (ذَهَبَ) وَلِمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ بِـ (انْهَبَ) وَ (يَذْهَبُ)^(٨) . ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ
 (يَذْهَبُ)^(٩) وَ شَبَّهَ يُرَادُ بِهِ الْحَالُ أَيْضاً^(١٠) . وَكَأَنَّ سِبْوَيه لَحَظَ^(١١) فِي
 هَذَا التَّرْتِيبِ أَنَّ الْمَضَارِعَ لَا يَخْلُومُنْ زِيَادَةً، وَأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ يَخْلُومَانِ
 مِنْهَا كَثِيرًا، نَحْوُ: ضَرَبَ وَ شَرِبَ وَ قُرِبَ وَ دَحْرَجَ وَ خَفَّ وَ بَعَّ وَ قُلَّ وَ دَحْرَجَ^(١٢)،

(١) في ع : (اكرمني) بالتحديد .

(٢) التانيث، ساقطة من ط .

(٣) ماضٍ، ساقطة من ع .

(٤) في ط : فهو .

(٥) في الأصل و ط : فإن، والمثبت من ك و ع .

(٦) زيادة من ع .

(٧) لفظ، ساقطة من ط .

(٨) في ك : ولم .

(٩) في الأصل و ط : (تذهب) والمثبت من ك و ع و الكتاب .

(١٠) الكتاب ١ / ١٢ (١١) في ك : (أيضاً) لحظ .

(١٢) و دحرج، ساقطة من ط .

والتجرد من الزيادة متقدّم على التلبس بها ، فقدّم ماله في التجرد نصيب على ما لا نصيب له فيه . وتجرد الماضي أكثر من تجرد الأمر فقدّم عليه . وأيضا فإنّ كلّ واحد من الماضي والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما قصد به على سبيل التّنصيص ، بخلاف المضارع ، فإنه لا يفي ببيان ما قصد به على سبيل التّنصيص إلا بقريئة ، فكان أضعف منهما ، فأخبر .

وأىضا فإنّ (١) كلّ فعلٍ حادثٍ (٢) مسبوقٍ به (أراد) ثمّ به (كن) ، ثمّ يُعبر (٣) عنه به (يكون) لقوله تعالى : * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * (٤) فاستحقّ الماضي لشبهه به (أراد) التقدّم ، والأمر لشبهه به (كن) التّوسط ، والمضارع لشبهه به (يكون) التأخّر .

(ص) فَيُمَيِّزُ الْمَاضِيَ التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالْأَمْرَ مَعْنَاهُ وَنُونُ

التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم (٥) مفردا ، أو بنون له عظيما أو مشاركا ، أو بتاءٍ للمخاطب (٦) مطلقا وللغائبة والغائبين ،

أو بياءٍ للمذكّر (٧) الغائب / مطلقا والغائبات . (٤ / أ)

(ش) التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ تَاءُ التَّائِيَةِ السَّائِكَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِلا عَلام

بأنّها علامة تميّز الفعل الموضوع للمضي متصّرفا كان كـ (ضرب) أو غير متصّرف كـ (نعم) . ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها (بـ يا) . المخاطبة نحو :

(افعلي) ، ولا المضارع للاستغناء عنها (٨) بتاء المضارعة نحو :

هي تفعل ، ولأنّها ساكنة والمضارع يُسكّن للجزم (٩) ، فلولحقتها التقى فيه

ساكنان ، ولأنّ لحاقها للاسم (١٠) أصل ، إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت

الفعل فإنّه في الفاعل ، وفتح ما قبلها في الاسم لازم ، فوجب ذلك في الفعل

المفتوح الآخر و هو الماضي . وبهذه التّاء يتميّز ما يدلّ على حدّث ماضٍ

وهو فعل كـ (افترق) ممّا (١١) يدلّ على حدّث ماضٍ وهو اسم كـ (شتان) .

(١) فإنّ ، ساقطة من ط و ك .

(٢) حادث ، ساقطة من ط .

(٣) في ط : يخبر عنه .

(٤) الآية ٨٢ يس .

(٥) في الأصل و ط : (المتكلم) ، والمثبت من ك و ع و التسهيل .

(٦) في الأصل و ط : (المخاطب) ، والمثبت من ك و ع و التسهيل .

(٧) في الأصل و ط : (المذكّر) ، والمثبت من ك و ع و التسهيل .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من ع ، وفيها أيضا (بتاء المخاطبة) بدل (المضارعة) .

(٩) في ط : (أو يسكن للجزم) مكرّرة .

(١٠) في ع : الاسم .

(١١) في الأصل و ط : (ومما) ، والمثبت من ك و ع .

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كـ (انزل) ومن (١)
اسم كـ (نزال) دعت الحاجة إلى ما يُمَيِّزُ الفعل وهو [لحاق] (٢) نون التوكيد ،
فأُتي كلمة دلت على الأمر وصلت لها فهي فعل ، وإلا فهي اسم . فلذلك حُكِمَ
باسمِية (نزال) و (نراك) مع مساواتهما (انزل) و (أدرك) في المعنى .
و شارك (٣) فعل الأمر في لحاق نوني (٤) التوكيد الفعل المضارع ،
لكن فعل الأمر يُوَكِّدُ بهما لمجرد (٥) كونه على صيغة الأمر ، ولا يُوَكِّدُ بهما
المضارع إلا بسبب (٧) عارضٍ يُسَوِّغُ له ذلك ، كوقوعه جواب قسم واقترانه بحرفٍ
طلبِي .

واعلم أنَّ المضارع يُمَيِّزُهُ من غيره . صلاحيته لأن (٨) تدخل عليه
السين أو سوف ، أولم ، أولن ، أو كي ، وافتتاحه ببعض (تأتي) بشرط
أن تُشعرَ الهمزة بـ (أنا) والتون بـ (نحن) والتاء بحضوراً وتأنيت ، والياء
بغيبة .

والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف (٩) المُشعرة بما ذكر
أولى من الإحالة على (سوف) وأخواتها ، لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة
لازماً لكل مضارع ، وليست الصلاحية لـ (سوف) وأخواتها لازمة ، إذ من الأفعال
المضارعة ما لا يدخله شيء منها كـ (أهاء) و (أهلم) فإتبعنا فعلاً من مضارعان
لا فتاحهما بالهمزة المشعرة بـ (أنا) ولا يقعان في كلام العرب غالباً إلا بعد
(لا) أو (لم) كقول من قيل له : (هاء) و (هلم) : لا أهاء (١١) ولم أهاء (١٢)
ولا أهلم ولم (١٣) أهلم (١٤) .

(١) في ط : أو من .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : و يشارك .

(٤) في ع : نون .

(٥) في ع : بها بمجرد .

(٦) في ع : بها .

(٧) في ع : لسبب .

(٨) في ط : بأن .

(٩) في ك : الحروف .

(١٠) في ك : وليس .

(١١) في ط : لا هاء . وفي ع : (ولا) أهاء .

(١٢) و (١٣) في الأهل و ط و ك : (ولا) بدل (ولم) ، والمثبت من ع .

(١٤) في ط : ولا هلم . في اللسان مادة (هلم) ﴿ وانا قال الرجل للرجل هلم ،
فأراد أن يقول لا أفعل ، قال : لا أهلم ولا أهلم ولا أهلم ولا أهلم . ﴾

و تقييد الأحراف الأربعة بالمعاني المذكورة واجب ، لأن أمثالها في اللفظ قد يُفتح بها الماضي ، نحو : أَكْرَمَ وَ تَكَرَّمَ ، وَ نَرَجَسَ الدَّوَاءَ : إِذَا جَعَلَ فِيهِ نَرَجِسًا ، وَ يَرِنَا الشَّيْبَ : إِذَا خَضِبَهُ بِالرَّيْنَاءِ ، وَهُوَ (١) الحنَاء ، ولكنها لا تُشعربا للمعاني المذكورة ، فلم يكن ما افتُتح بها مضارعاً بل ماضياً .

(ص) و الأ م ر مُسْتَقْبَلٌ أَبَدًا . و المضارعُ صالحٌ له

و للحال ، و لو نُفِيَ بِـ (لا) خلا فالمن خَصَّهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ .

(ش) لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ مَطْلُوبًا بِهِ حُصُولُ مَا لَمْ يَحْصُلْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * قُمْ فَأَنْذِرْ * (٢) وَ دَوَامٌ مَا حَصَلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ * (٣) لَسَزَمَ كَوْنُهُ مُسْتَقْبَلًا ، وَامْتَنَعَ اقْتِرَانُهُ بِمَا يَخْرُجُهُ عَنْ ذَلِكَ . وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ فَعَلٌ بِدَلَالَتِهِ (٤) عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ الْمَعْيَنِ (٥) وَ كَوْنُهُ أَمْرًا أَوْ خَبْرًا ، مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ مَطْلُوبٌ بِقَاوِهِ ، إِذْ لَا يَمْتَازُ أَحَدُ التَّوَعِينِ عَنِ (٦) الْآخِرِ إِلَّا بِهِ ، وَ لَا اسْتِقْبَالَ لَا زِمٌ لِلْأَمْرِيَّةِ ، فَلَوْ انْتَفَى بِتَبَدُّلِهِ انْتَفَتِ الْأَمْرِيَّةُ ، بِخِلَافِ الْخَبْرِيَّةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ ، فَإِنَّهَا لَا تَنْتَفِي بِتَبَدُّلِ (٧) الْمَضِيِّ بِاسْتِقْبَالِ ، وَ لَا اسْتِقْبَالَ (٨) بِمَضِيِّ .

وَ كَوْنِ الْمَضَارِعِ مُسْتَقْبَلًا جَلِيًّا ، بِخِلَافِ كَوْنِهِ حَالًا ، فَإِنَّ فِيهِ إِشْكَالًا ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْحَالَ هُوَ : الْمَقَارِنُ وَجُودٌ مَعْنَاهُ لَوْجُودِ لَفْظِهِ ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ مَدَّةَ وَجُودِ الْفَلْظِ لَا تَتَّسِعُ لَوْجُودِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَ لَا اشْتُرْطَ ذَلِكَ فِي الْمَضَارِعِ الْمُرَادِ بِهِ الْحَالَ ، بَلْ جُوْزِفِي كُلِّ فِعْلٍ طَالَتْ مَدَّتُهُ أَوْ قَصُرَتْ .

وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْمُخْبِرَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي يَتَقَدَّمُ شَعُورُهُ بِمَضِيِّهِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ . وَ الْمُخْبِرُ بِالْمُسْتَقْبَلِ يَتَقَدَّمُ شَعُورُهُ بِاسْتِقْبَالِهِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ ، فَكُنَّا الْمُخْبِرَ بِالْحَالِ ، لَا بَدَّ مِنْ تَقَدُّمِ شَعُورِهِ بِحَالِيَّتِهِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ وَ ذَلِكَ مُوجِبٌ لِعَدَمِ الْمَقَارِنَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ ، بَلْ مَقْصُودُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ مَقَارِنٌ وَجُودٌ لَفْظِهِ لَوْجُودِ جِزْءٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِنَا : هَذَا زَيْدٌ يَكْتُبُ ، فَـ (يَكْتُبُ) هُنَا مَضَارِعٌ بِمَعْنَى الْحَالِ ، وَ وَجُودُ لَفْظِهِ مَقَارِنٌ لَوْجُودِ بَعْضِ الْكِتَابَةِ لِأَجْمِيعِهَا ،

(١) فِي ك : وَهِيَ .

(٢) آيَةٌ ٢ الْمَدَّثَرُ .

(٣) آيَةٌ (١) الْأَحْزَابُ .

(٤) فِي ك : لِدَلَالَتِهِ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٦) يُؤْتَى بِهِ مِنْ : وَ الْمَثْبُوتُ مِنْهُ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : بِتَبْدِيلِ ، وَ الْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النَّسْخِ .

(٨) فِي ع : (وَ لَا اسْتِقْبَالَ) .

و عبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لا تصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض ، لأن أجزاءه المستقبلية ممتدة (١) لجزئه المقارن ، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفاً للوجود (٢) أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود ، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً ، لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج ، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به الماضي ، وإطلاق الماضي (٣) مراداً به الاستقبال ، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج ، نحو : لَتَقْوُمَنَّ أُمْسِرُ لَقَمْتُ ، وَإِنْ قَمْتَ غَدًا قَمْتُ ، فَلَوْلَا (لو) و (إِنْ) مَسَاغُ أَعْمَالٍ (تَقْوُمُ) (٤) فِي (أَمْسِرِ) ، وَلَا (قَمْتُ) فِي (غَدًا) . وَإِذَا نَفِيَّ الْمَضَارِعُ بِ (لَا) لَمْ يَتَّعَيْنِ الْحُكْمُ بِاسْتِقْبَالِهِ ، بَلْ مَلَاحِظَتُهُ لِلْحَالِ بَاقِيَةٌ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الْأَخْفَشِ نَصًّا ، وَهُوَ لَا زِمَ لِسَبِيوِيهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْقَدَمَاءِ لَا جَمَاعَهُمْ (٦) عَلَى صَحَّةِ قَوْلِ الْقَائِلِ : قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا (٧) ، بِمَعْنَى : إِلَّا زَيْدًا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ / الْمُسْتَنْفِيَّ مُنْشَى لِّلْإِسْتِثْنَاءِ ، وَإِلَّا نَشَأَ لَا بَدَّ مِنْ مَقَارِنَةٍ مَعْنَاهُ لِلْفِظَةِ ، وَ(لَا يَكُونُ) هُنَا إِسْتِثْنَاءٌ فَمَعْنَاهُ مَقَارِنٌ لِلْفِظَةِ ، فَلَوْ كَانَ النَّفْيُ بِ (لَا) مُخْلِصًا لِلْإِسْتِقْبَالِ (٨) ، لَمْ تَسْتَعْمَلِ الْعَرَبُ (٩) (لَا يَكُونُ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، لِمَا يَنْتَهَى الْإِسْتِقْبَالُ . وَمِثْلُ هَذَا الْإِجْمَاعُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى إِيقَاعِ الْمَضَارِعِ الْمُنْفِيَّ بِ (لَا) فِي مَوَاضِعٍ تُنَافِي الْإِسْتِقْبَالَ ، نَحْوُ : أَتَظُنُّ ذَلِكَ كَأَنَّكَ لَا تَظُنُّهُ ؟ وَأَتَحِبُّهُ أَمْ لَا تَحِبُّهُ ؟ وَمَالِكَ لَا تَقْبَلُ ؟ وَأَرَاكَ لَا تُبَالِي ، وَمَا شَأْنُكَ لَا تُوَافِقُ ؟ . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَثِيرٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ * (١٠) و * لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ * (١١) . * وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا * (١٢) * وَمَالِكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ * (١٣) و * مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ * (١٤) و * مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى * (١٥) و * مَا لِي لَا أَعْبُدُ * (١٦) . وَهُوَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَيْضًا كَثِيرٌ (١٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١٨) :

(١) فِي ط : مَمْتَدَّة .

(٢) فِي ع : مُسْتَأْنَفًا لِلْوُجُودِ .

(٣) فِي ط : الْمَضْيِ .

(٤) فِي ط : تَقَمُّ .

(٥) انظر معاني القرآن للقرآني ، والمساعد ١٢/١ ، والمقتضب ٤٧/١ ، ٣٣٥/٢ .

(٦) فِي ط : بِإِجْمَاعِهِمْ .

(٧) قَالَ سَبِيوِيهِ : " وَنَظِيرٌ (لَا ت) . . . (لَيْسَ وَلَا يَكُونُ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، إِذَا قُلْتَ :

أَتُونِي لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ بِشَرًّا " ، الْكِتَابُ ٥٧/١

(٨) فِي ع : لَا إِسْتِقْبَالَ الْمَضَارِعِ .

(٩) فِي ك : (يَسْتَعْمَلُ الْعَمَلُ) تَحْرِيفٌ . (١٠) الْآيَةُ ٨٤ الْمَائِدَةِ .

(١١) آيَةُ ٩٢ التَّوْبَةِ . (١٢) آيَةُ ٧٨ النَّحْلِ .

(١٣) آيَةُ ٨ الْحَدِيدِ . (١٤) آيَةُ ١٣ نُوحٍ (١٥) آيَةُ ٢٠ النَّمْلِ .

(١٦) آيَةُ ٢٢ يَس . (١٧) فِي ك : كَثِيرٌ أَيْضًا .

(١٨) لَمْ أَعْرِ عَلَى الْقَائِلِ ، وَالْبَيْتُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لِأَبِي حَيَّانٍ ج ١ لَوْحَةَ ٢٨

يَرَى الْحَاضِرُ الشَّاهِدُ الْمُطْمَئِنُّ * من الأمر ما لا يرى الغائبُ

وقال آخر (١) :

إِذَا حَاجَةً وُلَّتْكَ لَا تَسْتَطِيعُهَا * فَخُذْ طَرَفًا مِنْ غَيْرِهَا حِينَ تَسْبِقُ^(٢)

وقال آخر (٣)

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ * تَلَاقٍ وَلَكِنْ لَا إِخَالَ تَلَاقِيَا^(٤)

والذي غررًا لمخشري وغيره من المتأخرين ، قول سيبويه في باب (نفي الفعل) :
 وإذا قال : هو يفعل ، أي هو في حال فعل ، فإن نفيه : ما يفعل ، وإذا قال : هو
 يفعل ، ولم يكن الفعل واقعا ، فإن نفيه : لا يفعل .^(٥) فاستعمل (ما) في
 نفي الحال ، و (لا) في نفي المستقبل . وهذا لا خلافا في جوازه وليس في
 عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما)^(٦) موقع (ما) ، ولا من إيقاع غير (لا) موقع
 (لا) . وقد بين في موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لـ (ما)^(٧) فيلزم من
 ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل (ما) وبين أيضا أن (لن) لنفي (سيفعل)
 فيلزم من ذلك موافقتها لـ (لا) . ولم يتعرض لذلك في باب نفي الفعل ، فلا يوجب
 ذلك عدم جوازه ، فكذا^(٩) لا يجب من تخصيص ما يقع على^(١٠) الحال ، امتناع
 نفيه بغير (ما)^(١١) ، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في
 رأيه ، والأكثر في الاستعمال ، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من
 استعمال (إن) ، ونفي الحال بها^(١٢) أكثر من نفيه بـ (لا) ، وكذلك (لا)
 في المثال المذكور راجحة على (لن) من قبل مُشَاكَلَةِ^(١٣) اللفظ ، لأن الفعل
 المتقدم مرفوع ، فإذا نفي الثاني^(١٤) بـ (لا) قوبل مرفوع بمرفوع فيكون الفعلان
 متشاكلين ، وإذا^(١٥) نفي بـ (لن) قوبل مرفوع بمنصوب ، فتفتت^(١٦) المُشَاكَلَةُ ،
 وهي مهمة في كلامهم ، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشيء عن أصله ،

(١) في ك : (وقول الآخر) . وقائله الأعمش ، ميمون بن قيس ، ديوانه ص ٢٢١

وفي الحماسة البصرية ٣٣/١ ، والتذييل والتكميل ج ١ لوحة ٢٨

(٢) في ط : تستبق .

(٣) لم أعر على قائله ، وقد ورد في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٢٨ ، والمساعد

على التسهيل لابن عقيل ٣٥٣/١ (٤) في ع : التلاقي .

(٥) الكتاب ١١٧/٣ ، ٢٢٢/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٠٨/٨

(٦) في ط : غيرها . (٧) في ط و ك : لها .

(٨) في ع : ولا يوجب .

(٩) في ط : فكذلك .

(١٠) في ع : (تخصيص ما بنفي الحال) . (١١) في ع : بغيرها .

(١٢) في ع : بما أكثر . (١٣) في الأصل وط : مشاركة ، والمثبت من ك و ع .

(١٤) (الثاني) ، ساقطة من ع . (١٥) في ك : فإذا .

(١٦) في ك : فانتفت .

نحو قولهم : " أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ " (١) فضموا دال (حَدَّثَ) لتشاكلَ دال (قَدَّمَ) ، ولو أُفْرِدَ (حَدَّثَ) تَعَيَّنَ فَتَحُ دالِهِ . وقد قال سيبويه في باب (عِدَّة مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ) : وتكون (لا) ضِدًّا لـ (نَعَمْ) (٢) . وهذا إشعارٌ بعدم تقيدها في النَّفي بزمان دون زمان ، كما لا يتقيد (نَعَمْ) ، لأنَّ (نَعَمْ) تصديقٌ لما قبلها ، ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا ، نحو : أقام زيدٌ ؟ وأتظنه قاضيًا ؟ وأتسافر غدًا ؟ (نَعَمْ) بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي ، والظنَّ الحاضر ، والسَّفَرُ المُستقبل ، و (لا) بعدهنَّ مقتضية لنفيهنَّ . على أنَّ كلامَ سيبويه لو كان صريحًا في أنَّ المضارع المنفيّ بـ (لا) (٣) لا يكونُ إلاَّ مستقبلًا لم يجز الأخذُ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدّمنا . (٤)

(ص) و يترجَّحُ الحالُ مع التجريد ، ويتعيَّنُ عندنا لأكثر

بمصاحبة (٥) (الْآنَ) وما في معناه ، و بـ (لَام) الا بتداء

ونفيه بـ (ليس) و (ما) و (إن) .

(ش) لما كان للماضي من الوضع (٦) صيغة تخصُّه كـ (فَعَلَ) ، وللمستقبل

صيغة تخصُّه كـ (افعلْ) ، ولم تكن للحال صيغة تخصُّه ، بل اشترك مع المستقبل في المضارع ، جعلت (٧) دلالة على الحال راجحةً عند تجريده (٨) من القرائن ، ليكون [ذلك] (٩) جابرًا لما فاتته من الاختصاص بصيغة ، وإذا كان التجريد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحًا للحال ، فوجدان قرينة من قرائنه تؤكِّد الترجيح فيصير الحالُّ بها متعيَّنًا ، كأعمال المضارع في (الْآنَ) وما في معناه ، نحو : زيدٌ يطلي الْآنَ ، والساعة . وكذلك (١٠) اقترانه بلام الا بتداء ، نحو : إِنِّي لِأَجُوكَ ، ونفيه بـ (ليس) ، كقول الشاعر (١١) :

فَلَسْتُ وَبَيْتِ اللَّهِ أَرْضَى بِمِثْلِهَا * وَلَكِنْ مَنْ يَمْشِي سَيْرَ ضَى بِمَا رَكِبُ

(١) المُستقصى ١ / ٩٧

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤ ، وقد قال في نفس الموضوع مانصه : " وتكون (لا) نفيًا لقوله (يفعلُ) ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل " .

(٣) بلا ، ساقطة من ط .

(٤) في حاشية ك . يجب .

(٥) مصاحبة ، ساقطة من ع .

(٦) في ط : بالوضع .

(٧) في ع : فجعلت .

(٨) في ع : تجرِّده .

(٩) زيادة من ع ، وبعدها في ك : جائزًا لما . (١٠) في ط و ع : وكذا .

(١١) نسبة العسكرى في المصون (ص ١٧٧) لعبدالله بن العباس الطالبي . وورد في التذييل والتكميل دون نسبة ، ج ١ لوحة ٢٩ ، وكذلك في شفاء العليل ص ١٨ ، والرواية في المصون " وما عن رضا كان الحمار مطيَّتي * ... " وعلى هذا لا شاهد في البيت .

و نفيه بـ (ما) كقوله تعالى : * وما أَدْرِي ما يُفَعَلُ بي وَلَا بِكُمْ * (١) وبـ (إن) ،
كقوله تعالى : * وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُكُمْ أَمْ أَعِيدُكُمْ مَاتُوعِدُونَ * (٢) .

وبعض العلماء يُجِيزُ بقاء المقرون بـ (الآن) مستقبلاً ، لأن (الآن)
قد تصحب فعل الأمر ، مع أن استقباله لازم ، كقوله تعالى : * فَالآنَ بَاشِرُوهِنَّ * (٣)
فُعْبِرَ بـ (الآن) عن المدة التي رُفِعَ (٤) فيها الحَرَجُ عن المباشرين نساءً هم
في ليالي الصوم ، وعن مُدَّة بلوغ ذلك [إلى] (٥) المخاطبين ، وعن المُدَد
التي تقع فيها المباشرة ، لأن (الآن) ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق
الناطق فحسب ، بل (الآن) عبارة مدة ما حَضَرَ كونه ، فلو أن / الكائن (١ / ٥)
لا يتمُّ كونه إلا في شهر فماعدًا جاز أن يقال فيه : الآن هو كائن ، ومنه
قوله تعالى : * فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهابًا رَصَدًا * (٦) ومنه قول عليّ
رضي الله عنه في الخُضابِ : " كانَ ذلكَ وإِلا سلامُ قَلِّ (٧) فأما الآنَ فقد اتَّسَعَ
نِطاقُ إِلا سلامَ ، فامرأً (٨) و ما اختارَ . " (٩) وإِذا ثبتَ هذا فقد يُقالُ : الآنَ يكونُ
كذا ، بقصد التَّعبير بـ (الآن) عن المدة التي يَقَعُ الكونُ في بعضها ، أو بقصد
المبالغة في القرب ، إِلا أن هذا خلافُ الظَّاهر (١١)

وأما لامُ الابتداء ، فمُخْلِمةٌ (١٢) للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا ،
بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها ، كقوله تعالى : * وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ
بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * (١٣) و * إِنِّي لَيُحْزِنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ * (١٤) فد (يُحْزِنُ)
مقرونٌ بلامُ الابتداء وهو مستقبل ، لأن فاعله (الذَّهاب) وهو عند نطق يعقوب
عليه السلام بـ (يُحْزِنُ) غير موجود ، فلو أُريد بـ (يُحْزِنُ) الحال ، لزم سبق
معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو مُحال .

-
- (١) الآية ١٩ الأحقاف . (٢) الآية ١٠٩ الأنبياء .
(٣) الآية ١٨٧ البقرة .
(٤) في ط : وقع .
(٥) زيادة من ع .
(٦) الآية ٩ الجن .
(٧) في ع : قليل .
(٨) في الأصل : فامرؤ ، والمثبت من بقية النسخ .
(٩) ورد في البديع لابن المعتز (ص ٤) بلفظ : " إنما قال ذلك والدين في قل ،
فأما وقد اتسع نطاق الا سلام فكل أمرئ وما اختار لنفسه " وعلى هذا يفوت الاستشهاد .
(١٠) في الأصل : (تقصد) والمثبت من ط و ك و ع .
(١١) في ك : بخلاف . وفي ع : خلاف للظاهر .
(١٢) في ك : فتخلمه . (١٣) الآية ١٢٤ النحل .
(١٤) الآية ١٣ يوسف . (١٥) في ك : فيحزنني .

والأكثر من أيضا على أن النفي بـ (ليس) و (ما) و (إن) قرينة^٤
مُخْلِصَةٌ للحال ، مانعة من إرادة الاستقبال . وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر
كون المنفي بها حالا ، ولا يمتنع كونه مستقبلا ، كما قال حسان في وصف الزبير
- رضي الله عنهما - (١) :

وما مثله فيهم ولا كان قبله * وليس يكون الدهر ما دام يذُّ بلُّ
أي: ما في هذا العمر مثله ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما يُستقبل ، وهذا جلي
غير خفي . ومثله قول الآخر (٢) :

والمرءُ ساعٍ لا مر ليس يدركه * والعيشُ شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلٌ
وقال الله تعالى في استقبال المنفي بـ (ما) و (إن) : * قُلْ ما يكون لِي
أَنْ أَبَدَلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي . إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا ما يُوحَى إِلَيَّ * (٣) وقال أبو ذؤيب (٤) :
أودى بني وأعقبوني حَسْرَةً * عند الرُّقادِ وعبرةٌ ما تَقْلَعُ
وقال النابغة الجعدي (٥) ، يمدحُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
له ثافاتٌ ما يُغَبُّ نوالها * وليس عطاءُ اليوم ما نَعَهُ غدا
وقال رجل من بني طيِّء (٦) :

فإنك إن يعروك من أنت محسبٌ * ليزداد إلا كان أظفر بالنجح
أي ما ينزل بك من أحسبه بالعطاء ، أي أعطته عطاءً كان (٧) كافيا ليزداد على
الكفاية إلا (٨) كان أظفر بالنجح . فالمنفي بـ (إن) هنا مستقبل لا شك في
استقباله .

(ص) وَيَتَخَلَّصُ لِلْاِسْتِقْبَالِ بِظَرْفِ مُسْتَقْبَلٍ ، وَبِإِسْنَادِهِ
إِلَى مُتَوَقَّعٍ ، وَبِاقْتِضَائِهِ طَلِبًا أَوْ وَعْدًا ، وَبِمَصَاحِبَةِ ناصِبٍ
أَوْ أَدَاةِ تَرْجٍ أَوْ إِشْفَاقٍ أَوْ مُجَازَاةٍ أَوْ (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةِ
أَوْ نُونِ توكِيدٍ ، أَوْ حَرْفِ تَنْفِيسٍ ، وَهُوَ السَّيْنُ أَوْ (سَوْفَ)
أَوْ (سَفَّ) أَوْ (سَوَّ) أَوْ (سَيَّ) .

- (١) البيت في ديوانه ص ٤٣٣ ، وتخرجه فيه .
(٢) هو عبدة بن الطبيب ، وورد البيت في المفضليات ص ٢٨٦ ، وبهجة المجالس ١١٧/١
والعقد الفريد ٢٨١/٥ ، والتذييل ج ١ لوحة ٢٩
(٣) الآية ١٥ يونس .
(٤) ورد البيت له في شرح أشعار الهذليين ٦/١ ، والتخريج فيه .
(٥) البيت في ديوان الأعمى الكبير ص ١٣٧ ولم أعر عليه في ديوان الجعدي ، ونسب
للأعمى أيضا في المغني ص ٣٢٥ ، وتغَّب : تكون يوما وتنقطع .
(٦) غير معروف ، والبيت في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٢٩ ، لرجل من طيِّء أيضا .
(٧) (كان) ساقطة من ك و ع .
(٨) إلا ، ساقطة من ط .

(ش) تَخَلَّمَ الا استقبال بظرف مستقبل على ضربين ؛ أحدهما : أن يكون الفعل عاملا في الظرف . والثاني : أن يكون الظرف مضافا إلى الفعل ، نحو : أزورك إنا تزورني ، فـ (أزورك) عاملٌ في (إنا) ، وهو ظرفٌ مستقبلٌ مضاف إلى (تزورني) فتخلصا به للاستقبال .

وتخلم الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع ، كقول الشاعر (١) :

يهولك أن تموت وأنت ملغ * لما فيه النجاة من العذاب
وباقتضائه طلبا ، كقوله تعالى : * والوالدات يرضعن أولادهن * (٢) أو وعدا كقوله تعالى : * يعذب من يشاء ويرحم من يشاء * (٣) و (٤) بمصاحبة ناصب من نواصبه (٥) وهي : (أن) و (لن) و (كي) و (إن) . وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور ، بل تتناول المصاحبة ظهورا للناصب ، نحو قوله تعالى : * وأن تصوموا خير لكم * (٦) ، وتقديره ، نحو : * ليبين لكم ويهديكم * (٧) ، أي : لأن يبين ، وأن يهدي . فالاستقبال متخلم (٨) بمصاحبة ناصب مقدر كتخلمه بمصاحبة ناصب ظاهر .

و يتخلم الاستقبال أيضا بأداة ترج ، نحو قوله تعالى : * لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * (٩) ، وكقول الشاعر (١٠) :

فقلت : أعيروني القدوم لعلني * أخط بها قبراً لا بيض ما جسد
و بأداة إشفاق ، كقوله (١٢) :

فأما كئيبٌ فنجبا ولكن * عسى يغتري حمق لئيم
ولا فرق بين الرجاء وإلا شفاق (١٣) في اللفظ بل في المعنى ، لأن المرجو محبوب ، والمشفق منه مكروه .

(١) ورد البيت دون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٣٠ ، والمساعد على

التسهيل ١٣/١ ، و شفاء العليل ص ١٩ ، والهمع ٨ / ١

(٢) الآية ٢٣٣ البقرة .

(٣) الآية ٢١ العنكبوت .

(٤) في ط : أو بمصاحبة .

(٥) نواصبه ، ساقطة من ك .

(٦) الآية ١٨٤ البقرة .

(٧) الآية ٢٦ النساء .

(٨) في ع : مخلم .

(٩) الآية ٤٦ يوسف .

(١٠) ورد البيت دون نسبة في الهمع ٦٤/١ ، وشرح الأشموني على ألفية ١٢٤/١ ،

وشرح ابن عقيل ١١٣/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٠/١ ، واللسان مائة (قدم) .

(١١) في ع : به . (١٢) ورد البيت دون نسبة في الكتاب ١٥٩/٢ ، والمحتسب

١١٩/١ ، والخزانة ٨٢/٤

(١٣) في ك : والخوف ، بدل (إلا شفاق) .

و تخلُّص الاستقبال بالمجازاة كثير، كقوله تعالى : * إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * (١) . و (ب) (لو) المصدرية ، كقوله تعالى : * يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ لَفَسَنَتَهُ * (٢) و علامة المصدرية أَنْ يَحْسَنَ (٣) في موضعها (أَنْ) . واحترز بتقييدها من (لو) الدالة على امتناع لا امتناع ، فَإِنْ تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه ، و سبب ذلك .

والتخلُّص بنون التوكيد كقوله تعالى : * وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * (٤) و التخلُّص بحرف التنفيس كقوله تعالى : * وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * (٥) و * سَنَقَرُّكَ فَلَاتُنْسَى * (٦) ، و جاء عن العرب : (سَفَّ أَفْعَلُ) (٧) و (سَوَّ أَفْعَلُ) (٨) و (سَيَّ أَفْعَلُ) (٩) وهي أغربهن ، حكاها صاحب المحكم . واتفقوا على أن أصل (سَفَّ ، و سَوَّ ، و سَيَّ) (١٠) سَوَّفَ . و زعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن (سَوَّفَ) ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة . (١١) / وهذا عندي تكلف و دعوى مجرّدة عن الدليل ، وليس كذلك القول (٥ / ب)

بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذي حمل على ذلك أننا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقات ساكن ، نحو أن تصل (قَوْمَنْ) بـ (اليوم) فإنك تقول : (قَوْمَ الْيَوْمِ) فتحذف النون لا لتقاء الساكنين . ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعَلَّ ممتنع ، فما (١٢) ليس شأنه أن يُعَلَّ أحق أن يمتنع ذلك فيه ، فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة ، علم أنها أصل برأسها .

و بدليل آخر أيضاً وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ، وقف عليها مبدلة ألفا ، كقول القارئ في * لَنَسْفَعَنْ * (١٣) (لَنَسْفَعَا) ، ولو كانت مخففة من

(١) الآية ١٦ فاطر .

(٢) الآية ٩٦ البقرة .

(٣) في ط : تحسن .

(٤) الآية ١٥٥ البقرة .

(٥) الآية ٥ الضحى .

(٦) الآية ٦ الأعلى .

(٧) في اللسان مائة (سف) : " سف تفعل ... أي سوف تفعل ، قال ابن سيده :

حكاها ثعلب " . (٨) اللسان مائة (سوف) .

(٩) التذييل والتكميل ج ١ لوحه ٣٠

(١٠) قال في اللسان مائة (سوف) : " وقد قالوا : سو يكون ، فحذفوا اللام ، وسا يكون ،

فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة ، وسف يكون ، فحذفوا العين كما حذفوا اللام " .

(١١) الإصناف ، المسألة ٩٢ ص ٦٤٦

(١٢) في ع : مما ليس .

(١٣) من الآية ١٥ العلق . ورسمت في ع (لنسفاً) بالتنوين .

الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفا ، لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان ،
و ذلك إجحاف أيضا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ،
فكيف يسوغ فيما ليس كذلك . فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة
مفضيا إلى هذا المحذور ، وجب أطراحه . والقول بأن (السين) فرع (سوف)
لا يفضي إلى مثل ذلك ، فوجب قبوله والتمسك به ، لأنه أبعد من التكلف .

وأیضا ، فقد أجمعنا على أن : (سَفَّ و سَوَّ و سَيَّ) عند من أثبتها
فروع (سَوَفَ) فلتكن (السين) أيضا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود ،
ويكون هذا التصرف (١) في (سَوَفَ) بالحذف (٢) شبيها بما فعل به (أيمن الله)
في القسم ، حين قيل : (إيم ، وإيم الله ، ومن الله ، وم الله) (٣) . وقريبا
من قولهم في (حاشي) : حاش (٤) ، و حشا . وفي (أقي) : أف ، وأف (٥) .

وقال بعضهم : لو كانت (السين) فرع (سوف) كـ (سَفَّ و سَوَّ) لكانت
أقل استعمالا منها (٦) ، لأنها أبعد من الأصل ، وهما أقرب إليه (٧) ، إذ الحذف
فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع ، والفرع الأقرب أحق
بها من الأبعد .

قلت : وهذا تعليل (٨) ضعيف ، لأن من الفروع (٩) ما يفوق الأصل بكثرة
الاستعمال كـ (نعم ، و بئس) فإتتهما فرعاً (نعم و بئس) وهما أكثر استعمالا ،
وكـ (أخ ، و أب) المنقوصين ، فإتتهما فرعاً المقصورين ، والمنقوصان (١٠) أكثر
استعمالا . وأمثال ذلك كثيرة . وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة (١١) الاستعمال
فإن يفوق فرع فرعاً أولى [بالجواز] (١٢) .

(١) في ك : التصريف ، وهو تحريف .

(٢) في ك : في الحذف .

(٣) في اللسان (يمن) : " قالوا : أيم الله ، وإيم الله أيضا بكسر الهمزة ، وربما
حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا :
م الله ، ثم يكسرونها لأنها صارت حرفاً واحداً فيشبهونها بالياء فيقولون : م الله
وربما قالوا : من الله . ومن الله . ومن الله . " .

(٤) في ك : حش .

(٥) في ع : وفي أف أقي وأف . وأورد لها في اللسان (أفه) عشر لغات .

(٦) في ع : منها .

(٨) في ع : تعلق .

(٩) في ك : الفرع .

(١٠) في ع : والمنقوصات .

(١١) في ط : لكثرة .

(١٢) زيادة من ع .

وقال بعضهم : لو كانت (السّين) بعض (سوف) لكانت مدّة التسويّف بهما سواء ، وليس كذلك ، بل هي بـ (سوف) أطول ، فكانت كلّ واحدة منهما أصلاً برأسها .

قلت (١) : وهذه دعوى مردودة بالقياس والسمع ، فالقياس : أنّ الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يُقصد به إلا مطلق المضيّ دون تعرّض لقرب الزّمان وبعده ، فينبغي ألا يُقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرّض لقرب الزّمان وبعده ، ليجري المتقابلان على سنّ واحدٍ ، والقول بتوافق (سيفعلُ) و (سوف يفعلُ) مصحّحٌ لذلك ، فكان المصير إليه أولى ، فهذا (٢) قياسٌ .

وأما السّماع : فإنّ العرب عبّرت بـ (سيفعلُ) و (سوف يفعلُ) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصحّ بذلك توافقهما وعدم تخالفهما . فمن ذلك قوله تعالى : * وسوف يؤتِ الله المومنين أجرًا عظيمًا * (٣) وقوله تعالى : * فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمةٍ منه وفضلٍ * (٤) وقوله تعالى : * كلاً سيّعلمون * (٥) و * كلاً سوف تعلمون * (٦) ومنه قول الشاعر (٧) :
وما حاله إلا سيصرف حالها * إلى حالة أخرى وسوف تزول
فهذا كله صريح في توافق (سيفعلُ) و (سوف يفعلُ) في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوتٍ في قربٍ وبعديّ ، إلا أنّ (سيفعلُ) أخفّ ، فكان استعمالها أكثر .

(ص) و ينصرف إلى (٨) المضيّ بـ (لم) ، و (لمّا)
الجازمة و (لو) الشرطيّة غالباً . و بـ (إذ) و بـ (ربّما) (٩) و (قد)
في بعض المواضع .

-
- (١) قلت ، ساقطة من ع .
(٢) في الأصل و ط و ك : وهذا ، والمثبت من ع .
(٣) الآية ١٤٦ النساء .
(٤) الآية ١٧٥ النساء . مكانها في ع قوله تعالى : * أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً * الآية ١٦٢ النساء .
(٥) الآية ٤ التّبا .
(٦) الآية ٣ التّكاثر .
(٧) ورد البيت بدون نسبة في الهمع ٧٢/٢ ، والدرر اللوامع ٨٩/٢
(٨) (إلى) ساقطة من ط .
(٩) في ط : و برّب .

(ش) المضارع المنفيّ بـ (لَمْ) و (لَمَّا) ماضي المعنى بلا خلاف
وهل كان ماضي اللفظ فتغيّر لفظه دون معناه ؟ أو لَمْ يَزَلْ مضارعا فتغيّر معناه دون
لفظه ؟ ففي ذلك خلاف . والأوّل قول ضعيف [لَأْتَهُ] (١) لا نظير له ، والثاني
هو الصّحيح ، لَأْتَهُ نظير ما أُجْمِع عليه في الواقع بعد (لو) و (ربّما) و (إذ)
كقوله تعالى : * وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ * (٢) وكقول
كثير (٣) :

لويسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة رگعا و سجودا
[وكقول بعضهم (٤) : " لَوْلِكَ أَعْوَيْتُ مَاعَوَيْتُ "] (٥) وكقول الشاعر (٦) في (ربّما) :
لَا يُضِيعُ الْأَمِينَ سِرًّا وَلَكِنْ * رَبَّمَا يُحَسِبُ الْخُنُونُ أَمِينًا
و كقوله تعالى : * وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ
زَوْجَكَ * (٧) ، وَقِيَّدَتْ (لَمَّا) بنسبة الجزم إليها ، لأنّها إذا لم تكن جازمة لا يليها
فعل مضارع ، بل ماضي اللفظ والمعنى ، إن كانت بمعنى (حين) (٨) أو ماضي
اللفظ مستقبل المعنى ، إن كانت بمعنى (إلا) كقول الشاعر (٩) :
قالت له : بالله ، يا ذا البردين * لَمَّا غَنَثَتْ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ
[غنث في شرا به أي تنفّس] (١٠) .

وأطلقت (لم) تنبيها على أنّها صارفة إلى الماضي (١١) أبدا ، ولولم يكن
الفعل بعدها مجزوما ، كقول الشاعر (١٢) :
(١ / ٦)
لولا قوارس من نعم وأسرّتهم * يوم الصّليفاء لم يوفون بالجار
فرفع الفعل بعد (لم) ، وهي لغة لقوم .

- (١) زيادة من ع .
- (٢) الآية ٦١ النحل .
- (٣) البيت في ديوانه ص ٤٤٢ ، وتخريجه فيه . وفي ع (كقول الشاعر) .
- (٤) هذا مثل عربيّ يضرب للحاجة تؤدّي بما جبهها إلى تلف النّفس ، انظر أمثال أبي عبيد
ص ٢٥١ ، والجمهرة للعسكري ١٩١/٢ ، ومجمع الأمثال ١٧٥/٢ ، والمستقصى ٢٩٩/٢
واللسان (عوى) ويروى أيضا " لَوْلِكَ عَوَيْتُ لَمْ أَعْوَهُ " .
- (٥) زيادة من ع وحدها .
- (٦) ورد البيت دون نسبة في بهجة المجالس ٥٧٦/١
- (٧) الآية ٣٧ الأحزاب . (٨) في ع : إن دلّت على حين .
- (٩) ورد البيتان دون نسبة لقائل في المغني ص ٣١٢ ، وشرح أبياته ١٥٤/٥ ، والهمع
١ / ٢٣٦ ، واللسان مادة (غنث) .
- (١٠) زيادة من ع . وفيها : عنث ، بالعين .
- (١١) في ط : للمضيّ .
- (١٢) ورد البيت دون نسبة لقائل في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧ ، والمغني
ص ٣٠٧ ، وشرح أبياته ١٣١/٥ ، وشرح الشواهد للعيني ٤٤٦/٤ ، وخزانة
الأدب ٢ / ٦٢٦ ، واللسان مادة (طلف) .

و قِيدَتْ (لو) بـ (الشَّرْطِيَّة) احترازاً من المصدرية، واحتراز (١)
 بـ (غالباً) من ورود [لو] (٢) الشَّرْطِيَّة بمعنى (إِنْ) ، كقوله تعالى: * وَلِيَخْشَ
 الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ * (٣) بمعنى: (إِنْ تَرَكَوْا) فلو
 وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى ، كما يكون بعد (إِنْ) كقول
 الشاعر (٤) :

لا يَلْقَكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا * خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا
 ولا انصراف إلى المضي بـ (إِذْ) نحو قوله تعالى : * وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي
 أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ * (٥) بمعنى : وَإِذْ قُلْتَ .

وإنما كانت (ربّما) صارفةً معنى المضارع إلى المضي (٦) ، لأنّ
 (ربّ) قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة في المضي ، فاستُصحب لها بعد الاقتران
 ما كان لها ، بل هي بذلك أحقّ ، لأنّ (ما) للتوكيد ، فيتأكّد بهامعنى ما
 تتصل به ما لم تقلبه من معنى إلى معنى ، كما فعلت (٧) بـ (إِذْ) حين قيل فيها
 (إنما) ففارقتها في الدلالة على المضي و حدث فيها معنى المجازاة و (ما)
 المتصلة بـ (ربّ) غير قابلة معناها بل مؤكّدة له ، فاستُصحب ما كان لها من المضي .
 وإذا دخلت (قَدْ) على المضارع فهي كـ (ربّما) في التقليل والصرف
 إلى معنى المضي . هذا ظاهر قول سيبويه ، لأنّه قال في باب (عِدَّة ما يكون
 عليه الكلّم) : وأما (قَدْ) فجواب لقوله : (لَمَّا يَفْعَلُ) فيقول : قد فعل . ثم
 قال : وتكون [قَدْ] (٨) بمنزلة (ربّما) ، قال الهذلي (٩) :
 قد أترك القرن مصفراً أنامله * كأن أنوابه مجّت بفرصاد (١٠)
 كأنه قال : ربّما . (١١) هذائمه . فاطلاقه القول بأثباتها بمنزلة (ربّما) تصريح

(١) في الأصل (واحترازاً) والمثبت من ط و ك و ع .

(٢) زيادة من ع .

(٣) الآية ٩ النساء .

(٤) غير معروف ، والبيت في المغني ص ٢٨٩ ، وشرح أبياته ٤٤/٥ ، والمقاصد
 النحوية ٤٦٩/٤ ، والتصريح بمضمون التّوضيح ٢٥٦/٢ ، وهو ساقط من نسخة ع .

(٥) الآية ٣٧ الأحزاب .

(٦) في ع : للمضي .

(٧) في ع : كما خلت ، تحريف .

(٨) تكملة من الكتاب ٢٢٤/٤

(٩) هكذا نسبه سيبويه بدون تسمية ، ونسبه الشنتمري لشمس الهذلي ، الكتاب ٣٠٧/٢

ولم أجده في شرح أشعار الهذليين ، ونسب لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ص ٤٩

وانظر المقتضب ٤٣/١ ، وأمالى ابن السجري ٢١٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش

١٤٧/٨ ، وخزانة الأدب ٥٠٢/٤

(١٠) القرن : المثل في الشجاعة . ومصفراً أنامله : كناية عن الموت . ومجّت : صبغت .

والفرصاد : ماء الثّوت .

(١١) الكتاب : ٢٢٣ / ٤ - ٢٢٤

بالتسوية^(١) بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي . فإن خلت من معنى التقليل
 خلت [غالباً]^(٢) من الصرف إلى معنى الماضي ، و تكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد
 كقوله تعالى : * قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ *^(٣) . وكقول الشاعر^(٤) :
 وَقَدْ تَدْرِكُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةً رَبِّهِ * ولو كان تحت الأرض سبعين وادياً
 وقد تخلو من التقليل ، وهي صارفة لمعنى الماضي ، كقوله تعالى : * قَدْ نَرَى
 تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ *^(٥)

(ص) و ينصرف الماضي إلى الحال بإلنشاء ، وإلى
 الاستقبال بالطلب والوعد ، وبالعطف على ما علم استقباله ،
 وبالنفي بـ (لا) و (إن) بعد القسم^(٦) .

(ش) الإلنشاء في اللغة : مصدر (أنشأ فلانٌ يفعلُ كذا) أي :
 ابتدأه . ثم عبّره عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، كإيقاع التزويج
 بـ (زوّجتُ)^(٧) والتطليق بـ (طَلقتُ) والبيع والشراء بـ (بعْتُ واشتريتُ) . فهذه
 الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى ، لأنّها أقصد بها الإلنشاء ، أي :
 إيقاع معانيها حال النطق بها . فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا :
 (وينصرف الماضي إلى الحال بإلنشاء) .

وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب ، نحو : غَفَرَ اللهُ لِيَزِيدَ^(٨) ، ونَصَرَ
 اللهُ المسلمين وخَذَلَ الكافرين ، وعزمتُ عليك إلا فعلت ، ولما فعلت^(٩) ، ومن
 كلام العرب : ﴿ اتَّقَى اللهُ امرؤٌ فعَلَ خيراً يُثَبُّ عَلَيْهِ ﴾^(١٠)
 وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد ، كقوله تعالى : * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
 الْكُوثرَ *^(١١) و * أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا *^(١٢) .

-
- (١) في ع : موجب للتسوية .
 (٢) زيادة من ع .
 (٣) الآية ٣٣ الأنعام .
 (٤) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٣٣
 (٥) الآية ١٤٤ البقرة .
 (٦) في ط : و بـ (إن) .
 (٧) في ك : بـ (تزوّجتُ) ، وهو تحريف .
 (٨) في ع : غفر الله لك .
 (٩) (لما فعلت) ساقطة من ع .
 (١٠) الكتاب ٣ / ١٠٠ و ٥٠٤ ، والتصريح ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣١١
 (١١) الآية الأولى ، الكوثر .
 (١٢) الآية ٦٩ الزمر .

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله ، كقوله تعالى : ﴿ يَاقَوْمِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو صُورًا مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ذُكْرُ الْبَنَاتِ وَالصُّورِ فَمَنْ يَدْعُكُم بَدْعُ الْبَنَاتِ فَاعْبُدُوهُنَّ وَارْتَدُّوا عَلَيْنَ لِيُنزِلَ عَلَيْنَ الْبُحْلُ ﴾ (١) و ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (٢) .

وانصرافه بعد القسم بالنفي بـ (لا) ، كقول الشاعر (٣) :
رُدُّوا فوالله لا ذنبا لكم أبدا * مادام في ما لنا ورد لنزال
وانصرافه بالنفي بـ (إن) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (٤) أي : والله لئن زالتا ما يمسكهما [أحد] (٦) .

(ص) وَيَحْتَمِلُ الْمَضِيَّ وَالْاِسْتِقْبَالَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ ،
و حرف التَّخْفِيفِ ، و (كَلَّمَا) و (حَيْث) و بكونه صِلَةً أَوْ صِفَةً
لنكرة عامّة .

(ش) إِذَا وَرَدَ الْفِعْلُ الْمَاضِي بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ ، نَحْوُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ، اِحْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْكَ مِنْ قِيَامٍ وَقَعُودٍ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ مَا يَكُونُ مِنْكَ مِنْ قِيَامٍ وَقَعُودٍ . وَإِنْ كَانَتْ (لَمْ) بَعْدَ (أَمْ) تَعَيَّنَ الْمَضِيَّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٧) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ (لَمْ) بَعْدَ (أَمْ) فَالاحْتِمَالُ بَاقٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (٩) وَكَذَا الْوَاقِعُ بَعْدَ حَرْفِ التَّخْفِيفِ ، نَحْوُ : هَلَّا فَعَلْتَ ، يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَضِيَّ ، فَيَكُونُ لِمَجْرَدِ التَّوْبِيخِ - وَلَا يَكُونُ الْاِقْتِرَانُ بِحَرْفِ التَّخْفِيفِ مَغْيِرًا لِلْفِعْلِ عَنْ وَضْعِهِ - وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْاِسْتِقْبَالَ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ ، وَلِذَلِكَ احْتَجَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ (١٠) ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (لِيَنْفِرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ طَائِفَةٌ) . وَكَذَا الْوَاقِعُ بَعْدَ (كَلَّمَا) يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَضِيَّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ (١١) وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْاِسْتِقْبَالَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ / جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَا هُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (١٢) (٦ / ب)

(١) الآية ٩٨ هود .

(٢) الآية ٨٧ النمل .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في الهمع ٩/١ ، ٤١/٢ ، والدرر اللوامع ٤٥/٢ .

(٤) الآية ٤١ فاطر .

(٥) في ط : إن .

(٦) زيادة من ع .

(٧) الآية ٦ البقرة .

(٨) في الأصل : يكن ، والمثبت من ط و ك و ع .

(٩) الآية ١٩٣ الأعراف .

(١٠) الآية ١٢٢ التوبة .

(١١) الآية ٤٤ المؤمنون .

(١٢) الآية ٥٦ النساء .

بَابُ إِعْرَابِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ

(ص) الإعراب : ما جرى به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . وهو في الاسم أصلٌ ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ، والفعل والحرف ليسا كذلك ، فبُنِيَ إِلَّا المضارع ، فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ما لم يتصل (١) به نونٌ توكيدٍ أو إناءٌ .

(ش) الإعراب في اللغة : التبيين ، يقال : أعرب فلانُ عمّا في نفسه ، إذا بيّنه . وهو عند المحققين من النحويين : عبارة عن المَجْعُولِ آخِرُ الكلمة مبنيًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب ، من حركة (٢) أو سكون (٣) أو ما يقوم مقامهما . وذلك المَجْعُولُ (٤) قد يتغير لتغيير (٥) مدلوله وهو الأكثر ، كالقمة والفتحة والكسرة في نحو : ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو ، وقد يلزم للزوم مدلوله (٦) كرفع (لا تَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ) (٧) و (لَعْمُرُكَ) و ك نصب (سُبْحَانَ اللَّهِ) و (رُوَيْدَكَ) و كجر (الكَلَاعِ) و (عَرِيْطٍ) من : (ذِي الكَلَاعِ) (٨) و (أُمِّ عَرِيْطٍ) (٩) . وبهذا الإعراب اللازم ، يُعلم فسادُ قول مَنْ جعلَ الإعرابَ تَغْيِيرًا .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين ، أحدهما : أن ما لازم وجهها واحد من وجوه الإعراب ، فهو صالح للتغيير (١٠) ، فيصدق عليه (١١) متغير ، وعلى الوجه الذي لازمه تغير . والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب ، فهو تغير باعتبار كونه منتقلًا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب .

(١) في الأصل و ط و ك : تتمم ، والمثبت من ع والتسهيل .

(٢) في ط : حركات .

(٣) بداية سقط طويل من ط .

(٤) (وذلك المَجْعُولُ) ساقطة من ك .

(٥) في ك : لتغيير .

(٦) بعد هائي ع . (وهو الأكثر) ، زيارة غير لازمة .

(٧) قال سيبويه : " جعلوه معاقبا لقوله لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا وصار بدلا منه " .

الكتاب ٢ / ٣٠٢

(٨) ذوالكلاع ، ملك حميري من ملوك اليمن من الأنواع ، وُسِّيَ ذَا الكَلَاعِ لأنهم

تكلعوا على يديه ، أي تجمعوا اللسان (كلج) .

(٩) هي العقرب ، اللسان (عرط) .

(١٠) في ك و ع : للتغيير .

(١١) (عليه) ساقطة من ط .

والجواب عن الأول : أنّ الصّالح لمعنى لم يوجد بعد ، لا يُنسب إليه ذلك المعنى حقيقة ، حتّى يصير قائما به ، ألا ترى أنّ (رجلا) صالح للبنساء إذا رُكِب مع (لا) ، و (خمسة عشر) صالح للإعراب إذا فُك تركيبه ، ومع ذلك لا يُنسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب (رجل) و بناء (خمسة عشر) فكذا لا يُنسب تغيير^(١) إلى ما لا تُغَيَّر له في الحال .

والجواب عن الثاني : أنّ المبنى على حركة مسبوقة بأصالة السكون ، فهو متغيّر أيضاً ، وحاله تغَيَّر ، فلا يصلح أن يُحدّد بالتغيير إلا إعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء . ولا يخلص من هذا القُدْح قولهم : لتغيّر^(٣) العامل ، فإنّ زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأنّ ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها ، حاصلة بعامل تغَيَّر^(٤) ، ثمّ خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطلٌ بيّين ، إذ لا عامل قبل التركيب .

وإذ لم يصحّ أن يعبر عن إعراب بـ (التغيير)^(٥) صحّ التعبير عنه

بأنّه : المَجْعولُ آخرُ من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجرى^(٦) مجراها إعراباً ، لم تُضَفْ

إلى إعراب ، لأنّ الشّيء لا يُضَفُ إلى نفسه . وهذا قول صادر عن تأمل له ، لأنّ إضافة أحد الأسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع ، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضاً أو نوعاً ، والثاني كلّاً أو جنساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح ، فلا^(٧) يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا .

و ينبغي أن تعلم أنّ المعاني التي تعرض للكلم^(٨) على ضربين :

أحدهما : ما يعرض قبل التركيب ، كالتمنير والجمع والمبالغة

والمفاعلة والمطاوعة والطلب ، فهذا القرب بإزاء كلّ معنى من معانيه صيغة

تدلّ عليه ، فلا حاجة إلى إعراب بالنسبة إليه .

(١) في ك و ع : تغَيَّر .

(٢) في ك و ع : بالتغيّر .

(٣) في ك : لتغيّر .

(٤) في ك : مغيّر .

(٥) في ع : بالتغيّر .

(٦) في ط و ك : جرى .

(٧) في ع و ك : فلم .

(٨) في ك : للكلام .

والثاني من الضربين : ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية

وإلاضافة ، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة (١) أو مستأنفا . وهذا (٢) الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة ، فتفتقر إلى إعراب يُميّز بعضها من (٣) بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا في الإعراب ، لكن الاسم عند التباس / بعض ما (١/٧) يعرض له ببعض ، ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، فجعل قبوله لها واجبا ، لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يُخالف التباس بعضها ببعض ، فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، نحو : لا تُعَنَ بالجفَاء و تَمَدَّحَ عمرًا ، فإنه يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقا ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفَاء وحده مع استثناء ف الثاني ، فالجزم دليل على (٥) الأول ، والنصب دليل على (٥) الثاني ، والرفع دليل على (٥) الثالث . ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، نحو أن تقول : لا تُعَنَ بالجفَاء و مدح عمرو (٦) ، و لا تُعَنَ بالجفَاء مادحا عمرًا ، و لا تُعَنَ بالجفَاء و لك مدح عمرو . فقد ظهر بهذا تفاوت (٧) ما بين سببي (٨) إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف ، فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا .

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بإلزام بهما والتخصيص ، ولام الابتداء ، و مجازاة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه (٩) الأمور بمعزل عما جسي بإلزامه ، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها ، ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجردا من (قد) كان مبهما من بعد الماضي (١٠) وقربه ، وإذا اقترن [ب(قد)] (١١) فقد تخلع

(١) في ع : أو علة أو معطوفا .

(٢) في ع : فهذا .

(٣) في الأصل رطوك : عن ، والمثبت من ع .

(٤) في ع : وليس .

(٥) على ، ساقطة من ط ، في الثلاثة مواضع .

(٦) في ط : عمرا .

(٧) في ع : التفاوت .

(٨) في ع : سبب .

(٩) في ع : هذه .

(١٠) في ع : في بعد الماضي .

(١١) تكلمة من ط و ك و ع ، و (فقد) بعد هاساقطة من ع .

للقرب، فهذا شبه بإبهام المضارع عند تجرّده من القرائن وتخلّصه
للاستقبال بحرف التنفيس .

وأما لامُ الابتداء، وإن كان للمضارع بها مزيدٌ شبه بالاسم،
لكونها لا تدخل إلا عليهما، فتقاومها اللامُ الواقعة بعد (لَو) فإنّها تصحبُ
الاسمَ والفعلَ الماضيَ خاصّةً كقوله تعالى : * وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَتَقُوا لَمَشُوبَةٌ *^(١)
* وَلَوْ أَسْمَعُهُمْ لَتَوَلَّوْا *^(٢) . وليس إلا اعتبارُ بربتك أحقّ من الاعتبارِ بهذه، ولو
لم يظفر^(٣) بهذه لقاوم تلك تاءُ التّأنيثِ فإنّها تتّمل بأخر الماضي كما تتّمل
بآخر الاسم، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع
بلام الابتداء .

و يقاومُ لامُ الابتداء أيضاً مباشرةً (مَدُّ و مَنَدُّ) فإنّ الماضي
يشاركُ الاسمَ فيها^(٤) دون المضارع .

و أمّا مجازاةُ المضارع اسمَ الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي
غير الثلاثي شريكه^(٥) فيها، وإنّما يختص بها المضارع إذا كان الماضي على
(فَعَلَّ) مطلقاً، أو على (فَعِلَّ) متعدّياً . وللماضي ما يُقاوم الفاعل من اتّحاد
وزنه و وزن الّفة والمصدر و تقاربهما^(٦)، فالاتّحاد نحو: طَلَبَ طَلَبًا ،
و حَلَبَ حَلَبًا^(٧)، و غَلَبَ غَلَبًا، و فَرِحَ وَأَشْرَحَ و بَطِرَ، فهو: فَرِحَ و أَشْرَحَ
و بَطِرَ . والتّقارب نحو: تَعَبَ تَعَبًا، و حَسِبَ حَسَبًا، و كَذَبَ كَذِبًا . ولا ريب في
أنّ التّوازن في هذا الضرب أكمل منه في : يضربُ فهو ضارب، فبان بما
ذكرناه تفضيل^(٨) ما اعتبرناه .

وفي قولنا في المضارع: (فأعرب ما لم تتّمل به نونٌ توكيد أو إنشائي)
إشعارٌ بأنّ المضارع لا يُحكّمُ ببنائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكّدُ بها
مُعَرَّبٌ ومبنيٌّ، فالْمُعَرَّبُ ما أُسْنِدَ إلى ضمير اثنين أو جمعٍ أو مخاطبة، نحو :
هل تفعّلنَّ، وهل تفعّلنَّ^(٩)، وهل تفعّلنَّ، والمبنيّ ما ليس كذلك .

(١) الآية ١٠٣ البقرة .

(٢) الآية ٢٣ الأنفال .

(٣) في ك : يُعتبر .

(٤) في ط : فيهما .

(٥) في ك : يشاركه .

(٦) في ع و ك : أو تقاربهما .

(٧) في ع و ك : وجلب جلباً .

(٨) في ع : تفصيل .

(٩) في الأصل : يفعلنَّ، والمثبت من بقية النسخ .

وإنما كان الأمر كذلك ، لأن المؤكّد بالنون ، إنما بُنى لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المرّكب من عجزه ، وذلك منتفٍ من (تفعلان)^(١) وأخويه . هذا مذهب [سيبويه ومن تبعه من]^(٢) المحققين ، ويدلّ على صحته أنّ البناء المشار إليه إمّا للتركيب^(٣) ، وإمّا لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بلحاظ شبه الاسم ، إذ لا قائل بغير^(٤) ذلك . والثاني باطل ، لأنّه مرتّب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثرا لبُنى المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة ، لأنّها مساوية للمؤكّد في الاتصال بما يخصّ الفعل ، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشدّ من ضعف شبه المؤكّد بالنون ، لأنّ النون وإن لم يلق لفظها بالاسم ، فمعناها به لائق ، بخلاف (لم) وحرف التنفيس وياء المخاطبة ، فإنّها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان الموجب بناء المؤكّد بالنون كونها مختمة بالفعل ، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا ، لأنّها أمكن في الاختصاص ، وفي عدم بناء ما اتصلت به ، دلالة على أنّ موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما . وإذا ثبت أنّ موجب البناء هو التركيب ، لم يكن فيه لـ (تفعلان) وأخويه نصيب ، لأنّ الفاعل البارز حاجز ، وثلاثة أشياء لا تُركّب .

وأیضا فإنّ الوقف على نحو : هل تفعلن ، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع ، فلو كان قبل^(٦) الوقف مبنيا لبقی بناؤه ، لأنّ الوقف عارض ، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله ، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو : هل تذكّر الله ، والأصل (تذكّر) فحذفت النون الخفيفة لالتقاء^(٧) الساكنين ، و بقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة ، لأنّ زوالها عارض فلم يعتدّ به^(٨) ، ولا فرق بين العروضين ، فلو كان لـ (تفعلن)^(٩) ونحوه قبل الوقف بناء^(٩) لا ستمحب / عند عروض الوقف كما (استمحب بناء) (٧ / ب)^(١٠)

(١) في الأصل و ط : (يفعلان) ، والمثبت من ك و ع .

(٢) تكملة من ع .

(٣) في ط : بالتركيب .

(٤) في ع : لغير ذلك .

(٥) في ع : لأنّهنّ .

(٦) قبل ، ساقطة من ط .

(٧) رسمت في الأصل : لالتقاء ، وهو تحريف ، والمثبت من بقية النسخ .

(٨) فلم يعتدّ به ، ساقطة من ع .

(٩) بناء ، ساقطة من ع .

(١٠) نهاية سقط طويل من ط ، سقت الإشارة إليه في ص ٣٤

(هل تذكرن) (١) عند عروض التقاء الساكنين (٢) . وهذا منتهى القول في المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه (٣) وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها و سائر أسباب بنائه (٤) ، [فإن لذلك باها هو أولى به .
وأما المتصل بنون الإناث فمبني على السكون بلا خلاف ، والأصح (٤)
من أسباب بنائه] ما ذهب إليه سيبويه ، من أنه مبني حملا على الماضي المتصل بها ، لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون ، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة (٥) المتقدم ذكرها ، وأخرج عنه الماضي إلى الفتح تفضيلا على الأمر ، لشبهه بالمضارع ، لوقوعه (٦) صفة و صلة و حالا و شرطا و مسندا ، بعد (كان) و (إن) و (ظن) وأخواتها ، بخلاف الأمر ، فاشتركا في العود إلى الأصل بالنون ، كما اشتركا في الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين .

وقيل : إنما بُني المتصل بنون الإناث لتركيبه معها ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى و حكما ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقا للاتصال ، لكونه على حرف واحد ، تأكد امتزاجه و جعله مع ما اتصل به شيئا واحدا . و مقتضى (٧) هذا أن يُبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه ، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثني والمجموع على حده ، كما منع من بناء (أي) مع ما فيها من تضمين معنى الحرف شبهها بـ (بعض) و (كل) معنى واستعمالا .

وقيل : إنما بُني المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم ، لأنها لا تلحق الأسماء ، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم (٨) ، ازادات بها مباينته (٩) ، وإن شابهته (١٠) نقت بها مشابته (١١) .

(١) في ع : تذكرن ، بالتشديد .

(٢) في ك : للساكنين .

(٣) في ع : بيانه .

(٤) في ع : (وسائر ما يحتاج إلى بيانه) ، وما بين الحاصرتين بعدها تكملة من ع وحدها .

(٥) في ع : فلمناسبة .

(٦) في ع : (لشبهه بالفعل في وقوعه) .

(٧) في الأصل : فمقتضى ، والمثبت من ط و ع و ك .

(٨) في ع : الفعل .

(٩) في ط : مباينه .

(١٠) في ط و ع : شابهه .

(١١) في ط : مشابهة .

(ص) ويمنع إعراب الاسم مشابهة^(١) الحرف بلا معارض،
والسلامة منها^(٢) تمكن . وأنواع الإعراب : رفع ، ونصب ،
وجر ، وجرم^(٣) .

(ش) الحرف أمكن في عدم الإعراب من الفعل ، لأن من الأفعال
ما يُعرب و ليس من الحروف ما يُعرب ، وما لا يُعرب من الأفعال شبيه بما يُعرب .
أما الماضي فلمشاركة المضارع في وقوعه مواقعه^(٤) المذكورة ، في كونهما
مُخرجين عن^(٥) الأصل ، مردودين بنون الإلانات إليه ، و لشبهه بالمعرب لم يجز
أن تلحقه هاء السكت وقفا ، إذ لا تلحق^(٦) متحركا بحركة إعرابية ولا شبيهة
بإعرابية ، كاسم (لا) التبرئة والمنادى المضموم . وأما الأمر فمشبه بالمجزوم
بئذ ، لأنه يجري مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحا ، وفي حذفه إن كان
معتلا ، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة ، بل يُكتفى بسكون
آخره ك (الذي) و (التي) .

وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يشبه^(٧) بالمعرب ، ضعف جعل مناسبه
سببا لبناء بعض^(٨) الأسماء . فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بُنيت
لمناسبة الأفعال التي هي واقعة موقعها (نزال ، هيات^(٩)) فإتتهما بمعنى :
انزل ، وبعده ، واقعان موقعهما . ويزيده ضعفا أيضا ، أن مثل هذه المناسبة
موجودة في المصادر الواقعة دعاء ، ك (سقياه) فإنه بمعنى : سقاه الله .
وفي الواقعة أمرا ، كقوله تعالى : * فَضْرَبِ الرَّقَابِ *^(١٠) فإنه بمعنى :
اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماع .

وأضاف من أسماء الأفعال ، ما هو بمعنى المضارع و واقع^(١١) موقعه
ك (أف ، و أوّه^(١٢)) بمعنى : أتضجر ، و أتوجع . فلو كان بناء (نزال ، هيات)

(١) في ع : مناسبة .

(٢) في ط : منه .

(٣) في ط : وجرم وجر .

(٤) في ع : المواقع .

(٥) في الأصل : على ، والمثبت من ع و ط و ك .

(٦) في الأصل : يلحق ، والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ع : شبيه .

(٨) في ع : (لبناء شيء من الأسماء المبنية) .

(٩) في ك : كنزال و دراك .

(١٠) الآية ٤ محمد (عليه الصلاة والسلام) .

(١١) في ك : واقع .

(١٢) في ط : واواه .

لوقوعهما موقع مبنيين ، لكان (أُفَّ وأَوْه)^(١) معربين لوقوعهما موقع مفاعلين .
 فثبت بهذا وبما قبله ، أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال ،
 بل لمناسبتها الحروف ، لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في
 لزوم معنى الفعل ، والاختصاص بالاسم ، وكونها عاملة غير معمولة . وسنذكر
 في مواضع الأسماء المبنية ما لكل^(٢) منهما^(٣) من وجوه شبه الحرف .
 و مما يُشكّل أمره من الأسماء المبنية ، ما بُني قبل التركيب ،
 كحروف التهجي المسرودة ، وهي أيضا غير خالية من شبه الحرف ، لأنها
 كلّها^(٤) غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء ، فأشبهت الحروف المهملة ك(هل) ،
 ولو ، ولولا) ، وامتنع بعض التحويين من الحكم^(٥) عليها بالبناء وقال :
 لو كانت مبنية لم تُسكن أو آخرها وصلا بعد ساكن ، نحو : سين قاف ، إذ ليس
 في المبنيات ما يكون كذلك ، ولا يلزم في عدم إعراب لفظاً عدمه حكماً ،
 ولو لزم ذلك لم يعلّ في الأفراد^(٦) (فتى) و نحوه ، لأن سبب الإعرال
 في مثله ، فتح ما قبل آخره مع تحركه أو تقدير تحركه ، ولكان الموقوف
 عليه مبنياً ، وكذا المحكي والمتبع . وهذا القول غير بعيد من الصواب .
 وإلا إشارة بقولنا : (بلا معارض) إلى نحو (أي) فإنها في جميع
 أحوالها تناسب الحروف^(٧) ، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة (أي) لسائر
 الموصولات و لأدوات الاستفهام والشرط ، بإضافتها وكونها بمعنى (بعض) إن
 أُضيفت إلى معرفة ، و بمعنى (كلّ) إن أُضيفت إلى نكرة . فعارضت مناسبتة
 (أي) للمعرب^(٨) ، مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبتة المعرب ، لأنها داعية
 إلى ما هو مستحق للاسم^(٩) بالأصالة ، وليثبت^(١٠) بذلك مزية لماله جابر^(١١)

(١) في ط : واواه .

(٢) في ك : ما لكل واحد . . .

(٣) في ع و ط : منها .

(٤) في ع : لأنها كلمات غير .

(٥) في الأمل : (بالحكم) والمثبت من ع و ط و ك .

(٦) في ط : في الأعراب .

(٧) في ع : الحرف . وبعدها في ط : ولأن هذه .

(٨) في ك : المعرب .

(٩) في ع : الاسم .

(١٠) في ك : ولتثبت .

(١١) في ك : جائز .

على ما لا جابر^(١) له ، ولأنَّ الغاءَ شبه الحرف في (أي) لما فيها^(٢) من شبه
التمكّن^(٣) كإلغاء عجمة (لجام) ونحوه لما فيه^(٤) من شبه الاسم العربي ،
بقبول الألف واللام وإلا ضافة .

وقولنا : (والسلامة منها تمكّن) أي : سلامةً لا سم من مناسبة
الحرف المؤثرة تمكّن ، أي : تثبت في مقام الأصاله .
فلا سم ضربان :

تمكّن : وهو المعرب . وغير متمكّن : وهو المبني .

/ والمتمكّن ضربان : أمكّن ، وهو المنصرف^(٥) ، وغير أمكّن : وهو (٨ / أ)
ما لا ينصرف .

ولما كان المضارع شريك الاسم في الإعراب ، وكان الكلام في
الإعراب عموماً ، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة . وقُدِّمَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ
للاشتراك فيهما ، وقُدِّمَ الرَّفْعُ لأنَّ الكلام قد يستغنى به عن غيره ، وقُدِّمَ الجَرُّ
لأنَّه خاص بما هو أصل ، وأُخِّرَ الجزم لأنَّه خاص بما هو فرع .

(ص) وُخِّمَ الجَرُّ بالاسم لأنَّ عامله لا يَسْتَقِلُّ فيحْمَلُ غيره عليه ،
بخلاف الرَّفْعِ والنَّصْبِ . وُخِّمَ الجزمُ بالفعل ، لكونه فيه كالعوض من
الجَرِّ .

(ش) لَمَّا كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل ، كانت عوامله أصلاً
لعوامله . فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ، لا استقلالهما بالعمل
وعدم تعلقهما بعامل آخر ، بخلاف عامل الجَرِّ ، فإنه غير مستقل ، لا فتقاره
إلى ما يتعلّق به من فعل أو ما يقوم مقامه . فموضع المجرور نصب بما يتعلّق به
الجار ، ولذلك إذا حذف الجارُ نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز
نصب المعطوف ، وربما اختير النصب ، فشارك المضارع الاسم في الرَّفْعِ والنَّصْبِ ،
لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع عليهما ، وضعف عامل الجَرِّ ،
لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم . وجعل جزم الفعل
عوضاً مما فاتته من المشاركة في الجَرِّ ، فانفرد به ليكون لكل واحد من

(١) في ك : جاز .

(٢) في ع : بما فيها .

(٣) في الأصل : التمكّن ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في ع : بما فيه .

(٥) في ك : المتصرف . وهو تصحيف .

صِنْفِي المَعْرَبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَةٌ مِنَ الْإِعْرَابِ بِتَعَادُلٍ (١) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجِزْمَ رَاجِحٌ بِاسْتِغْنَاءِ عَامِلِهِ عَنْ تَعَلُّقِ بَعْضِهِ ، وَالجِزْمُ رَاجِحٌ بِكَوْنِهِ ثُبُوتًا (٢) بِخِلَافِ الْجِزْمِ ، فَإِنَّهُ بِحُذْفِ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، فَتَعَادُلًا بِذَلِكَ .

(ص) وَإِلَّا عَرَابٌ بِالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ أَصْلٌ ، وَيُنُوبُ عَنْهُمَا الْحَرْفُ وَالْحُذْفُ . فَارْفَعُ بَضْمَةً ، وَانصِبْ بِفَتْحَةٍ ، وَجَرِّ بِكَسْرَةٍ ، وَاجزِمْ بِسُكُونٍ ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ (٣) النَّيَابَةِ .

(ش) أَي : إِعْرَابٌ غَيْرَ الْمَجزُومِ بِحَرَكَةٍ أَصْلٌ إِلَّا عَرَابُهُ بِحَرْفٍ وَإِعْرَابُ الْمَجزُومِ بِسُكُونٍ أَصْلٌ إِلَّا عَرَابُهُ بِحُذْفٍ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ أَصْلٌ لِلْحَرْفِ ، أَنَّهَا لَا يُصَارُ إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّلِهَا . وَلِذَلِكَ اشْتَرَكَ الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ فِي الرَّفْعِ بِضْمَةً وَالنَّصْبِ بِفَتْحَةٍ ، وَلَمْ يَشْتَرِكَا فِي الْإِعْرَابِ بِحَرْفٍ . وَإِنَّمَا كَانَتْ أَصَالَةٌ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ الْجِزْمِ لِلْحَرَكَةِ ، لِأَنَّهَا أَخْفَى مِنَ الْحَرْفِ وَأَبْيَنُ . أَمَّا رَجْحَانُهَا فِي الْخَفَةِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا أَبْيَنُ ، فَلِإِنَّهَا (٤) لَا تَخْفَى زِيَادَتُهَا عَلَى بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ لِسُقُوطِهَا ، وَإِدْرَاكُ مَفْهُومِ الْكَلِمَةِ بِدُونِهَا . بِخِلَافِ الْحَرْفِ ، فَإِنَّ سُقُوطَهُ فِي الْغَالِبِ مُخَلٌّ بِمَفْهُومِ الْكَلِمَةِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي الْمَعْرَبِ بِحَرْفٍ : هَلْ هُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الْحَرَكَةِ ؟ أَمْ الْحَرَكَةُ مَقْدَرَةٌ فِيهِ أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ ؟

(٥) وَإِنَّمَا كَانَ السَّكُونُ فِي الْجِزْمِ أَصْلًا ، لِأَنَّ بِنْيَةَ الْفِعْلِ لَا تَنْقُصُ بِهِ ، بِخِلَافِ حُذْفِ آخِرِهِ . وَلِذَلِكَ قَدْ يُسْتغْنَى عَنْ حُذْفِهِ بِتَقْدِيرِهِ ظَاهِرَ الْحَرَكَةِ قَبْلَ الْجِزْمِ ، كَ (أَلَمْ يَأْتِيكَ . . .) (٦)

(ص) وَتُنُوبُ الْفَتْحَةُ عَنِ الْكَسْرِ فِي جَرِّ مَا لَا يَنْصَرَفُ ،

إِلَّا أَنْ يُضَافَ أَوْ يَصْحَبَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَوْ بَدَلَهَا .

(ش) الَّذِي (٧) لَا يَنْصَرَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا مَتَنَعَ تَنْوِينَهُ لِسَبَبِينَ (٨)

كَ (أَحْمَدُ وَإِبْرَاهِيمُ وَعِمْرَانُ وَعُمَرُ وَطَلْحَةُ وَمَعْدِي كَرِبٌ وَأَحْمَرُ وَسُكْرَانُ وَثَلَاثٌ) ، أَوْ لِسَبَبِ مَنزِلَةِ سَبَبِينَ كَ (صَحْرَاءٌ ، وَمَسَاجِدٌ) . فَهَذَا النَّوْعُ إِذَا جُرِّ ، نَابَتْ الْفَتْحَةُ فِيهِ عَنِ الْكَسْرِ ، لِأَنَّهُ لَوْ جُرِّ بِالْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَقَدْ حُذِفَتْ لِدَلَالَةِ الْكَسْرِ عَلَيْهَا ،

(١) فِي كَ : (تَعَادُلٌ) ، وَفِي طَ : فَتَعَادُلًا . (٢) فِي عَ : ثُبُوتِيًّا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : مَوْضِعٌ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النَّسْخِ وَالتَّسْهِيلِ .

(٤) فِي الرَّيْضِيِّ وَطَرِكِ : فَإِنَّهَا ، وَالثَّبْتُ مِنْ عَ (٥) فِي طَ : تَنْقُصُ بِهِ .

(٦) سَيَأْتِي فِي شَاهِدِهِ ، وَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ عَ . وَالشَّاهِدُ هُجْرَةُ بَيْتِ لَقِيْبِ بْنِ زَهْرٍ ، وَتَمَامُهُ :

(٧) فِي طَ : الَّتِي . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

... وَالْأَنْبَاءُ نَهْيٌ // بِمَا لَقِيَ لَبُونُ بْنُ زَيْدٍ

(٨) فِي طَ : بِسَبَبِينَ .

أو مبنيّ [على الكسر] (١) لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين (٢) أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك (٣) إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام، جُرَّ بالكسرة، لزوال التوهم (٤).

وقد تناول قولنا: (أو يصحب الألف واللام) المعرفة والزائدة (٥) والموصولة، فاتهنّ متساويات (٦) في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال: [أو يصحب] (٨) حرف التعريف. فالمعرفة كقوله تعالى: *مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى* (٩) والزائدة، كقول الشاعر (١٠):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا * شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
والموصولة، كقول الآخر (١١):

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا * رَضِيَتْ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
والهاء من قولنا: (أو بدلها) عائدة إلى اللام، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميمًا، فإن حكمها في ذلك حكم اللام، كقول بعضهم (١٢):
أَنْ لَيْلَ لَيْلٍ أَرْمَدٍ * تَكَايَدُ لَيْلٍ أُمَّ أَرْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا
أراد: ليل الأرمد، فجر (أرمد) بكسرة مع الميم، كما جُرَّ بهما مع اللام.

(١) تكملة من ع و ط و ك

(٢) في ط: التنوين

(٣) في ع: وكذلك

(٤) في ط: الوهم، وفي ع: الموهم

(٥) في ع: أو الزائدة

(٦) في ط و ك: متساوية

(٧) في ط: جرّها

(٨) زيادة من ع

(٩) الآية ٤٨ هود

(١٠) هو ابن ميادة، الرّماح بن أبرد. وميادة أمّه. وقد ورد البيت معزواً له في إرنصاف في مسائل الخلاف ص ٣١٧، وشرح الشواهد للعيني ٢١٨/١، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ١٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/١، ٢٥٢/٣، وورد أيضاً في شرح المفصل ٤٤/١، والمغني ص ٥٢

(١١) ورد البيت غير منسوب لقائل في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٤٦، وشرح الأشموني ٩٦/١ وشرح الشواهد ٢١٥/١

(١٢) ورد البيت دون نسبة لقائل في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٤٦، وشفاء العليل ص ٣٥، وشرح الشواهد ٢٢٢/١، والهمع ٢٤/١

و شَمْتُ: نظرت إلى السحاب من بعيد، وبُريقاً: لمعانا. تألق: ومض، لأولق: الجنون.

(ص) والكسرة عن الفتحة في نصب (أ ل ات) (١) والجمع

بالألف والتاء الزائدتين ، وإن سُمِّي به فكذلك ، والأعراف (٢)

حينئذ بقاء تنوينه ، وقد يُجعل كـ (أرطاة) علماً .

(ش) - (أ ل و) و (أ ل ات) بمعنى : (نوي) (٣) و (نوات) إلا أن

هذين جمعان ، لأن مفرديهما من لفظيهما بخلاف (أ ل ي) (٤) و (أ ل ات) ،

فلذلك لم يُغن عن ذكرهما (٥) ذكر جمعَي التّصحیح ، بل أفردا بالذّكر، تنبيهاً

على أن إعرابهما كإعراب جمعَي التّصحیح . وقيدت الألف والتاء بالزيادة ،

احترازاً من نحو : قُضاة وأبياتٍ ، فإن كلا منهما (٧) يصدّق عليه أنه جمعٌ بألفٍ

وتاءً ، لكنّ أَلِفَ (قُضاة) منقلبةٌ عن أصلٍ لازائدة ، وتاءُ (أبيات) أصلٌ .

ولم يُتعرّض لتأنيث الواحدٍ ولا لسلامة نظمه / لأنّ هذا الجمع قد يكون (٨ / ب)

للمذّكر، كـ (حمّامات) (٨) و (دُرِيهَمَات) و * أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ * و سَبِيْنُ المَطْرَدِ

من ذلك و غير المطرد . وقد يكون بغير (١٠) سلامة النّظْم كـ (تَمَرَاتٍ و غُرَفَاتٍ

و كِسْرَاتٍ) .

وقولنا : (وإن سُمِّي به فكذلك) أي : وإن سُمِّي بهذا النوع الذي

تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التّسمية به (١٢) من ثبوت التنوين

ونياحة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التّسمية به ، لأنّه سلك به (مُسَلِمَات)

ونحوه ، سبيل (مسلمين) ونحوه ، فقبول بالتنوين التّون و بالكسرة الياءُ ،

ولولا قصد هذه المقابلة لساوى (عَرَفَاتٌ عَرَفَةٌ) في منع التنوين والكسرة ،

لتساويهما في التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل (عرفات) بعلامة الجمعيّة .

(١) في ط والتسهيل . : أولات .

(٢) في ط : وإلا عراب .

(٣) في الأصل : (نوي) ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في الأصل : (الو) ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في ط : نكرها .

(٦) في ط و ك : أفرادا .

(٧) في ط : كليهما .

(٨) في ع : كحسامات .

(٩) الآية ١٩٧ البقرة .

(١٠) في ع : لغير .

(١١) في ط و ك : عرفات .

(١٢) به ، ساقطة من ط .

ومن العرب من يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء و يسقط التنوين فيقول : هذه عرفاتُ ، ورأيت عرفاتٍ ، ومررتُ بعرفاتٍ . ومنهم من يقول : رأيت عرفاتٍ ، ومررت بعرفاتٍ ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف . وإلى هذه اللغة ، الإشارة بقولنا : (وقد يُجعل كأرطاة علماً) أي : يجعل كواحد زيد في آخره ألف و تاء كـ (أرطاة و سِعلاة و بُهامة) (١).

(ص) وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء

عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من : (أب) و (أخ) و (حَم) غير مماثل : (قَرَوًا) و (قَرَاءًا) و (خَطًّا) و (فَم) بلا ميم ، وفي (ذي) بمعنى صاحب . والتزام نقيص (هَن) أعرف من إلحاقه بهن .

(ش) في إعراب هذه الأسماء خلاف ، فمن التحويين من زعم أن

إعرابها مع الإضافة كما إعرابها (٢) مجردة ، وأن حروف المدّ بعد الحركات ناشئة (عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هي الإعراب) (٤).

و منهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً .

و منهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المدّ منقولة منها ، فسلمت

الواو في الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت في غيره بمقتضى الإغلال .

و منهم من جعل إعرابها منويًا في حروف المدّ ، وما قبلها حركات

إشباع (٥) ، مدلول بها على الإعراب المنوي . وسيأتي الكلام على هذا الوجه .

و منهم من جعل إعرابها بحروف المدّ على سبيل النياحة عن الحركات

وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف ، لأن الإعراب إنّما جيء به لبيان

مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع (٦) فيه دليلًا ، والغاء ظاهر

(١) في ع : وعلقة و سِعلاة .

(٢) في الأصل و ط و ك : (فروا) بالفاء ، والمثبت من ع و التسهيل .

(٣) في ط : فأعرابها .

(٤) بدلها في ع : (عن إشباع ملتزم ، أو مراجعة أصل غير معتدّ به لوقوع الإعراب قبله .

(٥) في ط : إشباع .

(٦) في ط : المقدر المتنازع .

وإف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف الهيئات (١) صالح للدلالة؛ أصلاً كان أو زائداً، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نسخاً إلا عراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثني والمجموع (٢) على حدّه، لأنّهما فرعان على (٣) الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإنما سبق مثله في الآحاد، أمن من استبعاد، ولم يجد عن المعتاد .

فهذه خمسة أقوال أضعفها الثالث، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة

أوجه :

أحدها : النقل في غير وقف إلى متحرك .

والثاني : جعل حرف الإعراب غير آخر .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية ،

وهذا الوجه وارد على القول الثاني، مع [ما] (٤) فيه من نسبة دلالة واحدة

إلى شيئين .

والأول أيضاً ضعيف، لأنّه يلزم منه وجوب (٥) ما لا يجوز إلا في

ضرورة أو ندور (٦) .

والحمّ : أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق

على أقارب الزوجة .

وأشير بعد مماثلته (قرواً) (٧)، وقراً، وخطاً) إلى ثلاث لغات يكون

فيها معرباً بالحركات في حال (٨) إفراده وإضافته، فيقال : هذا حمّ وحمّوك وحمّو (٩)

وحمّوك (١٠)، وحمماً (١١) وحمّوك . فيعامل معاملة (قرواً) وقرء وخطاً) وأشباهاها (١٣)

(١) في ك : الهيئة .

(٢) في ط : والمجموع .

(٣) في ط و ك : عن .

(٤) تكملة من بقية النسخ .

(٥) في ك : وجوباً .

(٦) في الأصل وبقية النسخ : (الضرورة أو ندرة) والمثبت من ع .

(٧) في الأصل و ط و ك : قرواً، والمثبت من ع .

(٨) في ع : حالي .

(٩) في ك : وحمماً، و ساقطة من ع .

(١٠) ساقطة من ع و ك .

(١١) في ك : وحمى .

(١٢) في الأصل و ط و ك : قرواً، والمثبت من ع .

(١٣) في ع : وأشباهاه .

وقيل : (وَفَمِ بِلَا مِيمٍ) لِيَعْمَّ صُورًا لَا سَتَعْمَالِ كَلِمًا ، بخلاف قول من

يقول : فُوكَ ، فإنه يوهم كون الحكم مقصورا على المضاف إلى الضمير .

وقيل : لفظ (نِي) بمعنى صاحب ، لئلا يذهب الوهم إلى (نِي)

المشار به إلى مؤنث . ولما كان (نُو) لا يُضَافُ إلى ياء المتكلم^(١) بخلاف

ما ذكر قبله ، لم يجز أن يُعطف على المجرور بـ (مِنْ) بل عطف^(٢) على المجرور

بـ (فِي) وهو (مَا) ، فلذلك^(٣) أعيدت (فِي) فقيل : وفي نِي بمعنى صاحب ،

حرصاً على البيان .

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكرُوا (الْهَنْ) مع هذه الأسماء ،

فيوهم ذلك مساواته لهنَّ في الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤه

مُجْرَى (يَدٍ) في ملازمة النقص ، إفراداً وإضافة في^(٤) إعرابه بالحركات ، كما

روى أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْوَهُ

بِهَنْ أَبِيهِ لَا تَكُنُوا »^(٥) وقال عليُّ رضي الله عنه : « مَنْ يَطْلُ هُنَّ أَبِيهِ يَنْتَطِقُ بِهِ »^(٦)

ومن ذلك قول الشاعر^(٧) :

رُحْتُ فِي رَجْلِكَ مَا فِيهِمَا * وَقَدْ بَدَأَ هُنَّكَ مِنَ الْمِثْرِزِ

أراد : قد بدأ هنك ، فشبهه بـ (عَضُد) فتسكن^(٨) النون كما تسكن الصاد .

ومن العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك . وهو

قليل . فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب .

(١) ياء المتكلم ، مكررة في ط .

(٢) في ك : يعطف .

(٣) في ط : فلذا .

(٤) في ع : وفي إعرابه .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ١٢٦ / ٥

(٦) جمهرة لأمثال ٢ / ٢٥٤ ، والمستقصى ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ ،

واللسان (نطق) .

(٧) هو الأقيشر الأسدي أو الفرزدق وليس فس ديوان الفرزدق . وقد ورد

البيت في الكتاب ٤ / ٢٠٣ والخائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٩٥ ، والمحتسب ١ / ١١٠ ،

وأما لي ابن الشجري منسوباً للفرزدق ٢ / ٣٧ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ والمقامد

النحوية مع نسبه للأقيشر ٤ / ٥١٦ ، و خزانة الأدب ٢ / ٢٧٩

(٨) في الأصل و ط و ك : فسكن ، والمثبت من ع .

(ص) وقد تُشَدُّ نونُه ، و خاءُ (أخ) ، و باءُ (أب) .

وقد يقال : / أَخُو • وقد يُقَصَّرُ (حَم) وهما ، أو يلزمها (١ / ١)

النقص (يَدٍ و دَم) ، وربما قَصْرًا أو ضَعْف (دَم) .

(ش) ذكر الأزهري أن تشديد خاء (أخ) و باء (أب) لغته ،

وأنه يقال : استأببت فلانا ، بباء ين ، أي : اتخذته (١) أباً (٢) . وقال

سُحيم عبد بني الحساس ، في تشديد نون (هن) (٣) :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة * وهني حانٍ بين لهزمتي هن (٤)

وقال رجل من طييء (٥) في (أخو) :

ما المرء أخوك إن لم تلقه وزراً * عند الكريهة معوانا على النوب (٦)

وأنشد الفراء (٧) :

لأخوين كانا أحسن الناس شيمة * وأنفعه في حاجة لي أريدها

وقد يُقَصَّرُ (حَم) وهما ، أي : الأب والأخ ، فيقال : هذا أباك ،

و مررت بأباك • وكذا الأخ والحَم ، وفي المثل : «مكره أخاك لا بطل» (٨)

ويروى بالواو • وقال الشاعر (٩) :

أخاك الذي إن تدعه لملممة * يجيبك لِمَاتِبِنِي وَيَكْفِكُ مِنْ بِنِنِي (١٠)

وإن تجفه يوماً فليس مكافئاً * فيطمع ذا التزوير لو شي أن يُصْنِي (١١)

(١) في الأصل : اتخذه ، والمثبت من ط و ك .

(٢) تهذيب اللغة ٧ / ٦٢٣ ، ١٥ / ٦٠٣ .

(٣) ليس في ديوانه ، وورد البيت منسوباً له في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٥١

والأشياء والنظائر في التحول للسيوطي ١ / ١٤٣ ، وغير منسوب في شفاء العليل

١ / ٣٨ ، والمساعد ١ / ٢٧ ، واللسان مادة (هنا) ، والهمع ١ / ٣٩

(٤) في ع : جاز .

(٥) ورد البيت في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٤٩ منسوباً للرجل من طييء • ومن

غير نسبة في شفاء العليل ص ٣٩ ، والمساعد ١ / ٢٧ ، والهمع ١ / ٣٩

(٦) في ع و ط : تلفه .

(٧) نسب البيت في اللسان مادة (أخا) لخليج الأعموي • وورد بدون نسبة في

التذييل والتكميل لأبي حيان ج ١ لوحة ٤٩ ، وشفاء العليل ص ٣٩

(٨) الأمثال لأبي عبيد ص ٢٧١ ، والأمثال للقبلي ص ٤٥ ، ومجمع الأمثال للميداني

٢ / ٣١٨ ، والمستقصى للزمخشري ٢ / ٣٤٧ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢ / ٢٤٢ ، والرواية

في هذه المراجع كلها بالواو ، وهو بالقصر في الهمع ١ / ١٢٩

(٩) ورد البيت في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٥١ بدون نسبة ، وكذلك في

شفاء العليل ص ٤٠ وشدور الذهب ص ٢٢٣

(١٠) في الأصل و ط : ويكفيك ، والمثبت من ع • (١١) في ط : تبغني •

وقال الرَّاجِزُ (١) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قد بلغاني المجد غايتها
 واستعمال (الحَم) مقصوراً مشهوراً، وعلى قصره قالوا للمرأة: حَمَاءة .
 والتزامُ نغمِ الثلاثة قليل ومنه قول الرَّاجِزِ (٢) :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمِ * وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
 وعلى هذه اللّغة قيل في التثنية: (أَبَانِ) قال الشاعر (٣) :
 بِمَا عُنِيتَ بِهِ مِنْ سُودِدٍ وَنَدَى * يَحْيَى أَبَاكَ رَهْنِي مِيتَةٍ وَبِلَى
 ومثله (٤) :

وَلَسْتُ وَإِنْ أَعْيَا أَبَاكَ مُجَادَةً * إِذْ أَلَمْتُ رَمَّ مَا سَلَفَاهُ بِمَا جَدِ (٦)
 وَلَمَّا جَرَى ذَكَرَ (يَدٍ وَدَمٍ) أَشِيرًا إِلَى مَا سُمِعَ فِيهِمَا مِنَ القَصْرِ، كَقَوْلِ
 الرَّاجِزِ (٧) :

يَا رَبِّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا * إِلَّا ذِرَاعَ العَنَسِ أَوْ كَفَّ اليَدَا

-
- (١) هو أبو النجم العجليّ ، وقد ورد البيتان في الانصاف ص ١٨ ، وشرح المفصل
 ١ / ٥١ ، والمقرب لابن عصفور ٢ / ٤٧ ، والمغني ص ١٣١ و ٢٣٨ ، وشذور
 الذهب ص ٤٨ ، والمقاصد النحويّة ١ / ١٣٣ ، والخزانة ٣ / ٣٣٧ .
 (٢) هو رؤبة بن العجاج ، والبيتان في ملحقات ديوانه ص ١٨٢ ، وفي التذييل
 والتكميل ج ١ لوحه ٥١ ، والمقاصد النحويّة ١ / ١٢٩ ، والهمع ١ / ٣٩ ،
 و شرح التصريح ١ / ٦٤ .
 (٣) لم أعتز على قائله ، أو على كتاب يذكره .
 (٤) البيت لأحد الطائيين ، كما سيذكر المصنف عند الاستشهاد به في باب
 كيفية التثنية والجمع ، و ورد بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١
 لوحه ١١٦ ، و شفاء العليل ص ٩٦ ، وهو ساقط من ع .
 (٥) في ط : ما أسلفا .
 (٦) بما جسد ، في حاشية الأصل : بهاجر ، ولعلها رواية أخرى للبيت .
 (٧) وردا بدون نسبة في التذييل ج ١ لوحه ٥١ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٢ ،
 وأمالي السهيلي ص ١١٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧ ، والهمع ١ / ٣٩ ،
 واللسان مادة (يدى) والخزانة ٣ / ٣٥٥

و كقول الشاعر (١) :

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْغُزَهَا * أَعَقَبَتْهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمًا

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ * فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَ دَمًا

و مثال^(٢) تضعيف (الدَّم) قول الشاعر (٣) :

أَهَانَ دَمَكَ فَرَعًا بَعْدَ عِزَّتِهِ * يَا عَمْرُو بَغِيكَ إِصْرًا أَعْلَى الْحَسَدِ^(٥)

فَقَدْ شَقِيَتْ شَقَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ * وَ سَعْدُ مُرْدِيكَ مَوْفُورٌ عَلَى الْأَبَدِ^(٦)

و قال آخر (٨) :

وَالدَّمُ يُجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

(ص) وقد تُثَلَّثُ (٩) فاء (فم) منقوصاً أو مقصوراً . أو

يُضَعَّفُ مَفْتُوحَ الْفَاءِ أَوْ مَضْمُومَهَا ، أَوْ تَتَّبَعُ (١٠) فَاؤُهُ حَرْفَ إِعْرَابِهِ فِي الْحَرَكَاتِ ،

كَمَا فُعِلَ بِفَاءِ (مَرَّةٍ) وَ عَيْنِي (أَمْرِي) وَ (ابْنِي) (١١) . وَنَحْوَهُمَا (١٢)

(فُوك) وَأَخْوَاتِهِ (١٣) عَلَى الْأَصَحِّ . وَرَبَّمَا قِيلَ : (فَا) دُونَ إِضَافَةِ صَرِيحَةٍ

نَصْبًا ، وَلَا يَخْتَصُّ (١٤) بِالضَّرُورَةِ نَحْوُ (١٥) :

يَصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ

خِلافاً لِأَبِي عَلِي .

(١) ورد البيتان بدون نسبة في مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٢٦ ، وأما لي ابن

الشجري ٣٤/٢ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٤/٥ ، واللسان مادة

(أطم) و (برغز) ، وخزانة الأدب ٣٥٢/٣

والأطوم : البقرة الوحشية ، والبرغز : ولدها . والغبس : الذئب .

(٢) في الأصل : ومثل ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٥١ ، والمساعد

٢٨/١ ، وشفاة العليل ص ٤٢ ، والهمع ٤٠/١ ، والأشباه والنظائر ١٤٣/١

(٤) في ط و ك : نزعا ، وفي ع : فرغا . وفي اللسان (فرع) : " وأفرع اللجام

الفرس : أدماه . . . وأفرعت الضبع في الغنم : قتلها " .

(٥) في الأصل : إصرار ، بالرفع ، والمثبت من ط و ك و ع .

(٦) في ط و ك : شفيت شفاءً . (٧) في ط : مؤذيك .

(٨) هوتأبط شراً ، ولم أجد البيت في ديوانه . وهذا عجز البيت نسب له في أمالي

ابن الشجري ٣٤/٢ ومصدره : حيث التقت بكروفهم كلها * والدّم . . . (البيت) ،

وورد العجز من غير نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٥١ ، والأشباه والنظائر ١٤٣/١

(٩) في ك : يثلث . (١٠) في ك : يتبع .

(١١) رسمت في ط : وابن من . (١٢) في الأصل : ونحوها ، والمثبت من ط و ك و ع .

(١٣) في ط : وأخواتها . (١٤) في ع و ك : يخص .

(١٥) الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ص ١٥٩ ، والبغداديات ص ١٥٦ ، والمقرب

٢١٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٩/١ ، والهمع ٤٠/١ ، والخزانة ٢٦٦/٢

(ش) في (الفم) تسع لغات : فتح الفاء ، وكسرها ، وضمها ،
مع تخفيف الميم والنقص . وفتحها ، وضمها ، مع تشديد الميم . وفتحها ،
و كسرها ، وضمها ، مع التخفيف والقصر ، وأنشد^(١) الفرّاء :

يا جَبْذا عينا سُلَيْمى والغما

و حكى ابن الأعرابي في ثنثيته : (فَمَوانِ ، و فَمَيانِ)^(٢) ، وهذا يدل على أنّ
الفرزدق ليس مضطرباً في قوله^(٣) :

هما نغثا في في من فَمَوَيْهَما *

بل هو مختار ، لأنّه قد ثبت القصر في الأفراد . وثبت بنقل ابن الأعرابي
- رحمه الله - أنّ العرب قالت في ثنثيته : (فَمَوانِ ، و فَمَيانِ) وأطلق
القول ، فعلم أنّ ذلك غير مختصّ بنظم دون نشر .

و حكى اللحياني أنّه يقال : (فم و أفمام)^(٤) ، فعلم بهذا النقل
أنّ التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها . فليس بمصيب من زعم أنّ
التشديد لم يستعمل في غير ضرورة ، بل الصحيح أنّ لـ (الفم) ثلاث مواضع أحداها :
(ف م ي)^(٦) والثانية : (ف م و)^(٧) والثالثة : (ف م م)^(٨) ومائة رابعة
من (ف و ه)^(٩) . وكلها أصول متوافقة في المعنى ، لأنّ^(١٠) أصلها (فوه)
كما زعم الأكثرون ، لأنّ ذلك مدعى لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين
البدل والمبدل منه في غير ضرورة مع تصرف وتوسّع ، كما ثبت من اللغات المأثورة^(١١)

بالروايات المشهورة . واللغة التاسعة : النقص واتباع الفاء الميم في
الحركات الإعرابية وغيرها . ولما أشير إلى هذه اللغة ، بين ما وافق (النّم)

(١) ورد البيت بدون نسبة في الخائص ١٧٠/١ ، واللسان مائة (فوه) .
(٢) اللسان مائة (فوه) .

(٣) ديوانه ٢١٥/٢ ، وعجز البيت : * على النَّابح العاوى أشد رجاء
وورد في الكتاب ٨٢/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٠ ، والخصائص ١٧٠ / ١ ،
والمحتسب ٢ / ٢٢٨ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٦٩

(٤) ورد هذا القول في اللسان (فوه) دون إشارة إلى الحاكي .

(٥) في الأصل : لثبوت ، والنبت منطوق وفي (ع) : (لأنها ثبت في الجمع على وفقها) .

(٦) في ك ، رسمت هكذا : فاء ميم يا ء (٧) رسمت في ك : فاء ميم واو .

(٨) رسمت في ك : فاء ميم ميم . (٩) رسمت في ك : فاء واو ها ء .

(١٠) من ط و ك ، وفي الأصل : (لأنّ) ، وهو تحريف .

(١١) في ط : في اللغة .

فيها فقيـل : كما فعل بفا ء (مَرَّ) وعيني (امرئ) و (ابنم) . ففي (مَرَّ) لغتان ؛ إحداهما : فتح الميم مطلقا ، وهي لغة القرآن . والثانية : اتباعها الهمزة في حركات الإعراب .

وفي (امرئ) و (ابنم) أيضا لغتان ، إحداهما : فتح راء (امرئ) ونون (ابنم) مطلقا . والثانية : اتباعهما ^(١) الهمزة والميم في حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين . ونحوهما (فوك) وأخواته عند سيبويه ^(٢) و أبي علي ، وهو مذهب قوي من جهة القياس ، لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، ظاهرة أو مقدرة ، فإنما يمكن التقدير على وجه يوجد معه النّظير ، فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك ^(٥) في هذه الأسماء ، فوجب المصير إليه ، وانتصر ^(٦) المَعُولُ عليه . وإن كان التقدير مرعيًا في المقصور نحو : جاء الفتى ، وفي المحكي كقولك : مَنْ زيدًا ؟ لقاتل : رأيتُ زيدًا . وفي المتبع كقراءة بعضهم * الحَمْدُ لِلَّهِ * ^(٧) وكقولهم : « واغلام زيداه » ، مع عدم ظاهريّ تابعٍ للمقدّر ^(٨) ، فهو عند وجود ذلك ، أحقُّ بالرعاية وأولى . وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

(٩ / ب)

ولهذا القول أيضا مرجح / آخر ، وهو أنّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو ، كقولك : أبو جاد هوّاز ^(٩) ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب ، لساوتها في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أنّ الأمر بخلاف ذلك .

(١) في ط : اتباعها .

(٢) الكتاب ٢٠٣/٢ ، ٤١٢/٣ و ٥٣٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٧ / ١

(٣) البغداديّات لأبي علي ص ١٥٥ وما بعدها .

(٤) في الأصل : لأنّ الأصل في الإعراب ، والمثبت من ع و ط و ك .

(٥) ذلك ، ساقطة من ط .

(٦) في ك : واقتضى .

(٧) الآية لأولي من الفاتحة . قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي

والحسن البصري ، المحتسب ٢٧ / ١ ، والبحر المحيط ١٨ / ١

(٨) في ك : لمقدّر .

(٩) في ع : هوّز ، وكلاهما صواب ، وفي اللسان (هوز) : " هوّز وهوّاز :

حروف وضعت لحساب الجمل : الهاء خمسة والواو ستة والزاي سبعة " .

و هذا الّرد أيضا واردٌ على ادّعاء أنّ الإعراب في الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ، لأنّ ذلك كلّهُ غير متوقّف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه .

وإذا بطلت تلك الأقوالُ ، صحّ ما اختاره (١) سيبويه ، وتعيّن المصيرُ

إليه .

(ومثال قولهم : (ف ا) دون إضافة صريحة ، قول الراجز (٢) :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَ فَا

أراد: خياشمها وفاها (٣) ، فحذف المضاف إليه منوياً الثبوت ، وأبقى المضاف (٤) على الحال التي كان عليها (٥) .

ومثل هذا قول الشاعر (٦) :

وداهيةٍ من دواهي المنو * ن يرهبها الناس لا فإها

فأقم اللامَ ونوى الإضافة كقولهم : (لا أبالك) (٧)

وزعم الفارسي أنّ قوله (٨) :

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِفُمُهُ

من الضرورات بناءً على أنّ الميم حَقُّها ألا تثبت في غير الشعر (٩) . وهذا من

تحكماته العارية من الدليل . والصحيح أنّ ذلك جائز في النثر والنظم ، وفي

الحديث الصحيح : « لَخُلُوفُ فَمِ الْمَاءِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » (١٠) .

(ص) و تنوب النون عن القمه ، في فعل اتصل به ألف اثنين

أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، مكسورة بعد الألف غالباً ، مفتوحة

بعد اختيها . وليست دليل إعراب (١١) ، خلافاً للأخفش (١٢) .

(١) في ط : ما قاله .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ص ٤٩٢ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٦ ،

والمقاصد اللّغويّة ١٥٢/١ ، والهمع ٤٠/١ (٣) في ط : أو فاها .

(٤) في ط : فأبقى . (٥) ما بين الحاصرتين جاء متأخراً في الأصل

وبقيّة النسخ عن موضعه حيث ورد بعد الحديث " لَخُلُوفُ فَمِ الْمَاءِ ... " الآتي ذكره ،

والتصويب من ع . (٦) هو عامرين الأحوص كما في الكتاب ٣١٦/١ ،

ونسبه الشنمري في حاشية الكتاب (١٥٩/١) إلى الخنساء ، وليس في ديوانها ،

وورد بدون نسبة في شرح المفصل ١٢٢/١ ، واللّسان مادة (فوه) .

(٧) الكتاب ٢٧٩، ٢٠٦/٢ (٨) سبق الا استشهاد به قريبا في هذا الباب .

(٩) البغداديات لأبي علي ص ١٥٦

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب فضل الصوم من كتاب الصوم ٣١/٣

(١١) في ط و التسهيل : دليل إعراب .

(١٢) الهمع ١/ ١٧٦

(ش) قد علم بما تقدّم أنّي فعل هو المُعَرَّب ، فلم يُحْتَج هنا إلى تقييد بمضارعة^(١) ، بل أُطلق القول لأن اللبس . ويتناول قولنا : (ألف اثنين أو واو جمع) كونهما ضميرين ، نحو : أنتما تذهبان ، وأنتم تذهبون . و كونهما علامتي تثنية الفاعل و جمعه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار » .^(٢) فالنون الواقعة بعد الألف بحالها ، وبعد الواو بحالها^(٣) ، نائبة عن الضمة إلا عرابية^(٤) . وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة ، نحو : أنتِ تفعلين . وقد كان ينبغي أن يُستغنى بتقدير إلا عراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون ، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو : (غلامي) لكن سهل الاستغناء بالتقدير في نحو (غلامي) كون الاسم أميل إلا عراب ، فلا يذهب الوهم إلى بناءه دون سبب قوي ، بخلاف الفعل ، فإن أصله البناء ، فلم يُستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير إلا عراب ، لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل كما راجعه مع نون الإناث ، بل جيء بعد هذه الحروف^(٥) بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة ، و بسقوطها مقام الفتحة والسكون ، حملا للتصّب على الجزم ، لأنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، وقد حملوا^(٦) التصّب على الجر في المثني و جمعي التصحيح ، نحو : مررت بالزّيدين [والزّيدين]^(٧) والهندات ، ورأيت الزّيدين والزّيدين والهندات . فحمل أيضا التصّب على الجزم في نحو : لم يذها^(٨) ولن يذها ، ولم يذهبوا ، ولن يذهبوا^(٩) ، ولم تذهبي ، ولن تذهبي^(١٠) .

(١) في ك : بمضارع .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضل صلاة العصر من كتاب مواقيت الصلاة

١٤٥ / ١

(٣) في ع : بحالها .

(٤) في ط : إعرابية .

(٥) في ع : الأحرف ، في الموضعين .

(٦) في ع : حمل .

(٧) التكملة من ع و ك .

(٨) في ك : نحو قولهم .

(٩) ولن يذهبوا ، ساقطة من ط .

(١٠) لن تذهبي ، ساقطة من ط ، وفي ك : لم ولن تذهبي .

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبا ، إلى فتح بعض العرب
إياها ، كقراءة بعض القرآءة * أَتَعِدَانِي أَنْ أَخْرَجَ * (١) .

و زعم الأَخفش أَنَّ هذه النون [ليست إعرابا وإنما هي] (٢) دليلُ
إعرابٍ مقدَّرٍ قبل الثلاثة لأحرف (٣) . وهو قولٌ ضعيفٌ ، لأنَّ الإعرابَ
مجتلبٌ للدلالة (٤) على ما يحدث بالعامِل والنون ممتمةٌ بذلك ، فاتَّعاه إعرابٌ
غيرها مدلولٌ عليه بما مردودٌ ، لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه .
(ص) و تحذفُ جزماً ونصباً ، ولنون التوكيد . وقد تحذفُ
لنون الوقاية أو تدغم فيها . ونَدَر حذفها مفردةً في الرفع ،
نظماً ونثراً .

(ش) قد تقدّم الكلام على حذف النون جزماً ونصباً ، وعلى حذفها
لأجل نون التوكيد ، عند الكلام على المؤكِّد بها ، متى يكون مبنياً ، ومتى
يكون مُعرباً . وأما اجتماعها مع نون الوقاية ، فعلى ثلاثة أوجه :
أحدها : أَلْفُكُ نحو : * أَتَعِدَانِي أَنْ أَخْرَجَ * (٥) .
والثاني : الإِدْغَامُ نحو : * أَتَعِدَانِي * وهي قراءة هشام عن
ابن عامر (٦) .

والثالث : الحذفُ نحو : * أَيْنَ شِرْكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ * (٧)
قرأ بها نافع (٨) . وقرأ غيره * تُشَاقُّونَ * (٩) . وقرأ ابن عامر * أَفَغَيْرَ
اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي * (١٠) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام (١١) .

(١) الآية ١٧ الأحقاف . قرأ بها الحرميان ، انظر الكشف عن وجوه القراءات
السبع ٢٧٤/٢ ، والبحر المحيط ٦٢ / ٨

(٢) زيادة من ع

(٣) الهمع ١ / ١٧٦

(٤) في ك : يختلف .

(٥) الآية ١٧ الأحقاف .

(٦) الآية السابقة . وانظر الكشف عن وجوه القراءات ٢٧٤/٢ ، والبحر المحيط
٦٢ / ٨ ، والتيسير ص ١٩٩

(٧) الآية ٢٧ النحل . (٨) الكشف ٢ / ٣٦

(٩) من الآية ٢٧ النحل . قرأ بها نافع بكسر النون ، وفتحها الباقون ، الكشف
٢٦ / ٢

(١٠) الآية ٦٤ الزمر . (١١) الكشف ٢ / ٢٤٠

وفي المحذوفِ خلافُ ، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في

التخفيف (١) نون الوقاية ، وأن الباقية نون الرفع (٢) ، ومذهب سيبويه (٣)

والأخفش (٤) عكس ذلك ، وهو الصحيح ، لوجوه :

أحدها : أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها

لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض (٥) غير مرفوع

بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه .

وأیضا : فإن نون / الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة (١٠ / ١)

تخفيفا في الفعل ، نحو قوله تعالى : * إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ * (٦) و * مَا يَشْعُرْكُمْ * (٧)

في قراءة السوسي (٨) ، وفي الاسم ، كقراءة بعض السلف * وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ

يَكْتُبُونَ * (٩) بسكون اللام ، و * وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ * (١٠) بسكون التاء . فحذف

النون النائية عنها تخفيفاً أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

وأیضا : فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية ،

إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن

معه حذف نون الرفع عند الجزم والتصب ، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف

أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف .

وأیضا : لو حذفت نون الوقاية ، لاحتج إلى كسر نون الرفع بعد

الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ ، و تغيير

يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

(١) في ط : بالتخفيف ، وساقطة من ع .

(٢) في ط و ك : الجمع .

(٣) الكتاب ٣ / ٥١٩

(٤) الهمع ١ / ١٧٧ ، وسقطت (الأخفش) من ع .

(٥) في ع : مختص .

(٦) الآية ٦٧ البقرة .

(٧) الآية ١٠٩ الأنعام .

(٨) عن أبي عمرو ، انظر الكشف ١ / ٢٤٠ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٠١ ، ١ / ٢٤٩

(٩) الآية ٨٠ الزخرف . وهي قراءة أبي زيد ، المحتسب ١ / ١٠٩ ، ١١٩ ، والبحر

المحيط ٢ / ١٨٨

(١٠) الآية ٢٢٨ البقرة . قرأ بها مسلمة بن محارب ، البحر المحيط ٢ / ١٨٨

و مثالٌ حذفها مفردة في الرَّفْعِ نَظْمًا ، قول الرَّاجِزِ (١) :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَ تَبَيْتِي تَدْلُكِي * وَجَهَكَ بِالْعُنْبُرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي

وقال أبو طالب (٢) :

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ * سَيَحْتَلِبُوهَا لِأَقْحَا غَيْرِ بَاهِلٍ (٣)

وَمِنْ حَذْفِهَا فِي الرَّفْعِ نَشْرًا (٤) ، قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو مِنْ بَعْضِ طَرَقِهِ : * قَالُوا

سَاحِرَانِ تَطَّاهَرَا * (٥) بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "وَالَّذِي

نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تُحَابِّبُوا" (٦) .

(ص) وَمَا جِيءَ بِهِ ، لِإِبْيَانِ (٧) مُقْتَضَى الْعَامِلِ (٨) ، مِنْ شِبْهِ

الإِعرَابِ وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ اتِّبَاعًا أَوْ نَقْلًا أَوْ تَخْلُصًا مِنْ سَكُونِينَ فَهُوَ

بِنَاءٌ . وَأَنْوَاعُهُ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ (٩) ، وَوَقْفٌ .

(ش) شَبَهَ الإِعرَابِ ، يَعْمُ الْبِنَاءُ اللَّازِمَ وَالْعَارِضَ ، وَالْوَارِدُ

مِنْهُ بِسَكُونِ (كَمْ) وَ (قُمْ) (١٠) وَ (لَمْ) وَ بَفَتْحَةٍ (كَأَيِّنَ) وَ (ذَهَبَ)

وَ (سَوَفَ) وَ بِكَسْرَةٍ ، (كَأَمْسٍ) وَ (جَيْرٍ) وَ بَضْمَةٍ ، (كَنَحْنُ) وَ (مُنْذُ) ،

وَ بِنَائِبٍ عَنِ ضَمَّةٍ ، (كَيَا زَيْدُونَ) وَ (يَا زَيْدَانِ) وَ بِنَائِبٍ عَنِ فَتْحَةٍ ، (كَالرَّجُلَيْنِ)

وَ بِنَائِبٍ عَنِ سَكُونٍ ، (كَأَخَشَ) (١١) وَ (أَفْعَلًا) .

وَيَعْمُ الْحِكَايَةَ ، نَحْوُ : مَنْ زَيْدٍ ؟ لِقَائِلٍ : مَرَّرْتُ بِزَيْدٍ ، وَ (مُنُونِ) (١٢)

لِقَائِلٍ : جَاءَ رَجَالٌ .

(١) غير معروف ، والبيتان في الخصائص ٢٨٨/١ ، والتذييل والتكميل ج ١

لوحة ٥٩ ، و شفاء العليل ص ٤٧ ، والهمع ٥١/١ ، والخزانة ٥٢٥/٣

(٢) ديوانه ص ١٢٧ ، وفي السيرة النبوية ٢٧٨/١ ، والتذييل والتكميل ج ١

لوحة ٥٩ ، و شفاء العليل ص ٤٧

واللآقح : الحامل من النوق . والباهل : الناقة التي لا صرار عليها ،
والصرار ما يُشَدُّ على الفُرع لئلا يرضعها ولدُها . والناقة : كناية عن الحرب .

(٣) في ط : قوما .

(٤) في ط : في النثر رفعا .

(٥) الآية ٤٨ القصص ، ولم أشر على القراءة في كتب السبعة ولا الأربعة عشر ،

وانظر البحر المحيط ١٢٤/٧ ، وسقطت القراءة من ع .

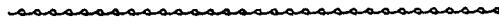
(٦) أخرجه ابن ماجة في سننه في باب (في الايمان) من المقدمة ٢٦/١

(٧) لبيان ، ساقطة من ط . (٨) في الشرح عامل .

(٩) وفتح و كسر ، مطموسة في ط . (١٠) في ط : و مع .

(١١) في ط : اخشا ، وفي ك : اخشى . (١٢) في ط : مئون .

ويعمُّ الاتباع ، ك (الْحَمْدِ لِلَّهِ * (١) و * لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا * (٢) ،
والأولى قراءة زيد بن علي ، والثانية أبي جعفر المدني .
والنقل ، نحو : * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ * (٣) وهي قراءة ورش .
والتخلص من سكونين ، ك * مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَضِلَّهُ * (٤)
ولكلِّ موضعٍ يُبيِّنُ فيه إن شاء الله تعالى .



-
- (١) الآية الأولى الفاتحة ، والقراءة في المحتسب ٣٧/١ ، والبحر
المحيط ١٨ / ١
(٢) الآية ٣٤ البقرة ، والقراءة في المحتسب ٧١/١ ، والبحر المحيط
١٥٢ / ١
(٣) الآيتان ١٠٦ و ١٠٧ البقرة ، والآية ٤٠ المائدة ، والآية ٧٠ الحج
وانظر الكشف ٨٩/١ ، وسقطت الآية من " ع " .
(٤) الآية ٣٩ الأنعام .

(١)
باب إعراب المعتل الآخر

(ص) يظهر إعراب بالحركة والسكون ، أو يُقدَّر في

حرفه وهو آخر المعرب ، فإن كان ألفاً قُدِّر فيه غير

الجزم ، وإن كان واوًا أو ياءً^(٢) يشبهانه قُدِّر فيهما الرفع ،

وفي الياء الجر .

(ش) ظهور إعراب بالحركة كـ (يَجِي زَيْدٌ) (وإن زيداً لن يجي

إلى عمرو) . وظهوره بالسكون نحو: لَمْ يَفْعَلْ . ولما كان الألف^(٣) صالحاً لكونهآخر اسمٍ و آخر فعلٍ ولم يكن الكلام في إعراب^(٤) أحدهما دون الآخر قيل:قُدِّر فيه^(٥) غير الجزم ، أي الرفع والنصب والجر ، نحو: تُعْطَى الْمُنَى ،ولن تلقى^(٦) أذى من فتى ، ولا يُقدَّر فيها جزمٌ بل يظهر حذفها .ويُشبهه^(٧) الألف من الياءات ، الخفيفة بعد كسرة ، ومن الواوات

الخفيفة بعد ضمة ، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمةٍ حرف إعراب في غير

الأفعال إلا في الأسماء الستة حال رفعها ، فلذلك^(٨) عَزِيَ^(٩) تقدير الرفع

للياء والواو ، ولم يُعزَ تقدير الجر من مُشَبَّهِ الألف إلا للياء .

(ص) وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة ، (فيُقَدَّر

لأجلها جزمها ، ويظهر لأجلها جر للياء ورفعها ورفع الواو)^(١٠) ويُقدَّرلأجلها كثيراً وفي السعة قليلاً : نصيبهما^(١١) ورفع الحرف الصحيح وجره ،

وربما قُدِّر جزم الياء في السعة .

(١) بداية الموجود من نسخة (م) . وما سبق ساقط منها .

(٢) في ك : ياءٌ أو واوًا .

(٣) في م : الألف (واللام) . وهي زيادة لا معنى لها .

(٤) في ط : الإعراب في أحدهما .

(٥) في الأصل وك وع : فيها . وفي ط : فيهما . وأثبت ما ورد في المتن أعلاه ،

لأن الإشارة إليه . (٦) في ع : تكفى .

(٧) في الأصل : وشبهه ، وفي م : فشبهه . وفي ع : مشبهه . والمثبت من ط .

(٨) في ط : ولذلك . (٩) في م : عدم .

(١٠) ما بين الحاصرتين مكرَّر في ط (١١) في م : نصيبهما .

(ش) الثلاثة التي ينوب حذفها عن السكون هي (١) : الألفُ ،
والياءُ ، والواوُ اللذان (٢) يشبهانه (٣) ، نحو : مَنْ يَهْدِ اللَّهُ يُخْشِه وَيَرْجِهُ ،
فُحذفت للجزم ياءُ (يهدي) وألفُ (يَخْشَى) وواوُ (يَرْجُو) . ويكتفى بتقدير
طرآن السكون (٤) مسبقاً (٥) بحركة في الضرورة ، كقول الراجز (٦) :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ * وَلَا تَرَمَّهَا وَلَا تَمَلِّقِ

وكقول الشاعر (٧) :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

و كقول الآخر (٩) :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا * مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

و يظهر لأجل الضرورة جرّ الياءِ ورفعها ، فظهر جرّها (١١) كقوله (١٢) :

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَا ضِي * وَطَوْرًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ (١٥)

(١) في ط : هـ .

(٢) في م : واللذان .

(٣) في ط : يشابهانه .

(٤) السكون ، مكررة في ط .

(٥) في ط : مسبق ، وهو خطأ .

(٦) هورؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والخصائص

٣٠٧/١ وأمالى ابن الشجري ٨٦/١ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٦ ، وإل نصاب

ص ٢٦ ، واللسان مائة (رضى) ، وخزانة الأدب ٥٢٣/٣ ، والضرائر لآل لوسي ص ١٧٤

(٧) هو قيس بن زهير ، ديوانه ص ٢٩ ، والنوادر ص ٢٠٣ ، والكتاب ٣/٣١٦ ،

والجمل للزجاجي ص ٤٠٧ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، ٨٥ ،

٢١٥ ، وإل نصاب ص ٣٠ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، والمقرب ٥٠/١ ، ٢٠٣ ،

والمغني ص ١١٤ ، والخزانة ٥٢٤/٣ ، والضرائر لآل لوسي ص ١٧٤

(٨) رواية الديوان : (أَلَمْ يَبْلُغْكَ) وعليها فلا شاهدي البيت ، وفي م : يأتك .

(٩) غير معروف ، والبيت في أمالى ابن الشجرى ٨٥/١ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤

و ١٠٥ ، وإل نصاب ص ٢٤ ، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١ ، وشرح شواهد الشافية

للبيدادي ص ٤٠٦ ، والضرائر لآل لوسي ص ١٧٤

(١٠) في م : زيّان . (١١) في م : رفعها ، وهو خطأ .

(١٢) هو جرير بن عطية ، ديوانه ص ٤٥٥ ، والنوادر لأبي زيد ص ٢٠٣ ، والكتاب

٣/٣١٤ ، والمقتضب ١/١٤٤ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، وأمالى

ابن الشجرى ٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢٢٧/١ ، وضرائر الشعر للقيرواني

ص ١١٥

(١٣) في م : فيومان يوافق ، وهو تحريف .

(١٤) رواية الديوان : غير ماصبا ،

(١٥) في م : مغولا .

و كقول أبي طالب (١) :

كذبتُم وبيتِ اللهِ نُبزِي مُحَمَّدًا * ولم تختضبِ سُمرا العوالي بالدم

و ظهورُ رفع الياء كقول جرير (٤) :

وعِرْقُ الفرزدقِ شَرُّ العُروِقِ * خَبِثُ الثَّرى كَابِي الأَزْدِ (٥)

وظهورُ رفع الواو (٦) كقول رجل من طييء (٧) :

إِذَا قَلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُو قِيضُ (٨) * هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالوَجْدِ

وَيُقَدَّرُ لِأَجْلِ الضَّرورةِ كَثِيرًا ، نَصْبُ الياءِ والواو ، كقول الرَّاجِزِ (٩) :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ فِي القَاعِ الغَرِقُ (١٠) * أَيْدِي جَوَارِيَتَا طَيْنِ الوَرِقِ

و كقول زهير (١١) :

وَمَنْ يَعْصِرُ أطْرَافَ الرِّجَاجِ فَإِنَّهُ * يُطِيعُ العَوَالِي رُجْبَتُ كُلِّ لَهْدَمِ (١٠/ب)

و كقول ابنه كعب (١٢) :

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا * وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ (١٤)

(١) انظر ديوانه ص ١٥٣ ، والبيت ملق من بيتين هما :

كذبتُم وبيتِ اللهِ نُبزِي مُحَمَّدًا * ولَمَّا نَطَاعِنُ دُونَهُ وَنَنَاضِلُ

والآخر: يُرَجِّجُونَ أَنْ نَسْخِي بِقَتْلِ مُحَمَّدٍ * ولم تختضبِ سُمرا العوالي من الدم

والأول في السيرة ٢٤٧/١ ، واللسان (بزا) ، والخزانة ٢٥٥/١ ، والهمع

٥٣/١ . وَيُبزِي : يُقَهْرُ وَيُسْتَدَلُّ ، اللسان (بزا) .

(٢) في ط : نبري ، وفي م غير معجمة .

(٣) في ط : يختضب .

(٤) ديوانه ص ١٢٩ ، والتذييل والتكميل ج ١ لوحة ٦٤ ، والمقاصد النحوية

٢٢٤/١ ، والهمع ٥٣/١

(٥) في ط : ناجي لأريد ، وفي ك : كابي الاريد ،

(٦) في الأصل : الياء ، وهو سهو من النَّاسِخِ ، والمثبت من ط و م و ك .

(٧) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٦٤ ، وشفاء العليل

ص ٥٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/١ ، والهمع ٥٣/١

(٨) في ط : قبضت .

(٩) نَسْبُ الرُّوبَةِ بِنِ العَجَّاجِ ، والبيتان في ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، وأمالي

المرتضى ١/٥٦١ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ص

٤٠٥ ، واللسان مادة (قرق) ، والخزانة ٥٢٩/٣ ، والقرائن لآل لوسي ص ١٧٧

(١٠) في م : إيقاع .

(١١) ديوانه ص ٣١ ، وفيه تخريجه .

(١٢) في ط : الرَّمَّاحِ .

(١٣) ديوانه ص ٩ ، والسيرة لابن هشام ١١١/٤ ، وشرح قصيدة بانة سعادت للتبريزي

ص ١٨ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢ ، والخزانة ٧/٤ ، ورواية مخالفة تماما وهي :

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ يَعْجَلْنَ فِي أَيْدِي * وعلى هذه فلا شاهد فيه .

(١٤) في م : تبديل ، وهو تحريف .

ومن ورود ذلك في السّعة ، قراءة جعفر بن محمد رضي الله عنه * مِنْ اَوْسَطِ
 مَا تُطْعَمُونَ أَهْلَ لَيْكُمُ * (١) بسكون الياء ، وقراءة غيره * إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ
 يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ التَّكَاكِحِ * (٢) بسكون الواو . وتقدير رفع الصّحيح كقراءة
 مسلمة بن محارب : * وَوَعَوْلَتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ * (٣) ، بسكون التّاء (٤) . وحكى
 أبو زيد الأنصاري : * وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ * (٥) بسكون اللّام . وحكى
 أبو عمرو أنّ لغة بني تميم تسكين المرفوع من * يُعَلِّمُهُمْ * (٦) ونحوه .
 وتقدير جرّ الحرف الصّحيح ، كقراءة أبي عمرو : * فتوبوا إلى
 بَارِئِكُمْ * (٧) وقراء (٨) حمزة : * وَمَكْرَ السَّيِّئِ * (٩)
 ومثال تقدير جزم الياء في السّعة ، قراءة قنبل : * إِنَّهُ مَنْ
 يَتَّقِي وَوَيْصِرَ * (١٠) .

-
- (١) الآية ٨٩ المائدة . والقراءة في الكشاف ٦٤٠/١ ، والبحر المحيط ١٠/٤
 (٢) الآية ٢٢٧ البقرة . قرأ بها الحسن ، البحر المحيط ٢٣٦/٢
 (٣) الآية ٢٢٦ البقرة . والقراءة في البحر المحيط ١٨٨/٢
 (٤) (بسكون التّاء) ساقطة من ط .
 (٥) الآية ٨٠ الزّخرف . والقراءة في المحتسب ١٠٩/١ ، ١١٩ ، والبحر
 المحيط ١٨٨/٢
 (٦) من الآية ١٢٩ البقرة وغيرها . وانظر المحتسب ١٠٩/١
 (٧) الآية ٥٤ البقرة . والقراءة في الكشاف ٢٤٠/١ ، والبحر المحيط ٢٠٦/١
 (٨) في م : وقراءة .
 (٩) الآية ٤٣ فاطر . والقراءة في الكشاف ٢١٢/٢ ، والبحر المحيط ٣١٩/٧
 (١٠) الآية ٩٠ يوسف . والقراءة في الكشاف ١٨/٢

باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه

(ص) التثنية : جعلُ الاسم القابل ، دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي ، بزيادة^(١) ألف في آخره رفعاً ، و ياءً مفتوح ما قبلها جرّاً و نصباً ، تليهما نونٌ مكسورةٌ و فتحة^(٢) لُغَةً . وقد تُضمّ ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير ملة . و لزومُ الألف لُغَةً حارثية^(٣) .

(ش) - (جعلُ الاسم) أولى من (جعلُ الواحد) لأنَّ المَجْمُوعَ مثنى يكونُ واحداً كـ (رجل و رجلين) و يكونُ^(٤) جمعاً كـ (جمال و جمالين) و يكون اسم جمع كـ (ركب و ركبين)^(٥) [و يكون اسم جنس كـ (غنم و غنمين)]^(٦) . و ليس المراد بـ (الجعل) وضعُ الواضع ، فيدخل في الحد نحو (زكا)^(٧) من الموضوع لاثنين ، بل (الجعل) تصرفُ الناطق بالاسم على ذلك الوجه .

و قُيِّدَ (الزيادة) لئلا يدخل المصدر المَجْمُوعُ لاثنين خبراً أو وصفاً ، نحو : هذان رضى ، و مررت برجلين رضى .

و قُيِّدَ الاسم بـ (القابل) تنبيهاً على أن من الأسماء غير قابلٍ للتثنية ، كالمثنى والمجموع على حدّه ، والذي لا نظير له في الآحاد ، و أسماء العدد غير مائة و ألف .

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كـ (رجلين) و ما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كـ (القمرين) في الشمس والقمر^(٨) ، نبهت على ذلك بقولي : (متفقين في اللفظ غالباً) و بقولي (وفي المعنى على رأي) على خلاف في المختلفي^(٩) المعنى كـ (عين ناظرة) و (عين

-
- (١) في م : زيادة .
(٢) في ع و ك : فتحها .
(٣) في م : جارية .
(٤) يكون ، ساقطة من م .
(٥) في م : ركبتين ، وهو تحريف . (٦) تكملة من ع وحدها .
(٧) الزكا ، مقصور : الشفع من العدد ، اللسان (زكا) .
(٨) في الشمس والقمر ، ساقطة من ط .
(٩) في م : المختلف .

نايعة) . وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه . والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوتر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياساً ، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضارباً ضرباً ، و ضارباً ضربةً ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضرباً و ضرباً .

وقال بعضهم : اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيدُ ضاربٌ وعمروُ ، فحذف خبر (عمرو) اكتفاءً^(١) بخبر (زيد) ، لتوافقهما معنى . كذلك جاز أن تقول : جاء الضاربان ، في المتوافقين معنى . وكما لم يجز أن يقال : زيدُ ضاربٌ وعمروُ ، فتحذف خبر (عمرو)^(٢) إذا خالف خبر (زيد) معنى وإن وافقه لفظاً ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد و عمرو ضاربان ، مع مخالفة^(٤) المعنى .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز ، لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه ، وأحد مفردَي^(٥) المثنى معوض عنه علامة التثنية ، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة .

الثاني : أن نكر (عمرو) في المثال المذكور ، يوقع^(٦) في محذورين ، أحدهما : توهم المحذوف مماثلاً للمذكور . والآخر : توهم الغاء نكر (عمرو) ، والمثنى لا يتوهم فيه الغاء .

(١) في م : اكتفى .

(٢) فتحذف ، ، ساقطة من ط و ك .

(٣) في م : زيد عمرو ، بحذف واو العطف .

(٤) في ع : تخالف المعنى .

(٥) في م : مفرد .

(٦) في ك : أوقع .

الثالث : أن التخالُفَ في اللفظ ، لا بدَّ معه من تخالُفِ المعنى ،
ولم يمنع من التثنية ، فأن لا يُمنع منها التخالُفُ في المعنى مع عدم التخالُفِ
في اللفظ أحقُّ وأولى .

و ممّن صرّح بجواز ذلك ابنُ الأنباري (١) ، واحتجّ بقوله صلّى
الله عليه و سلّم : " الأيدي ثلاثٌ ، فيدُ الله تعالى العُليا ، و يدُ المُعطي
و يدُ السائلِ السُّفلى ، إلى يومِ القيامة " (٢) . و يؤيّد ذلك قوله تعالى :
* نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَ إِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ * (٣) . و ممّا يؤيّد (٤)
ذلك قول أبي عليّ القالي : من كلام العرب : " خِفَّةُ الظَّهْرِ أَحَدُ الْيَسَارَيْنِ ، وَالْعَزِيْزَةُ
أَحَدُ السَّبَابِيْنِ (٦) ، وَاللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحْمِيْنِ ... وَالْحِمِيَّةُ أَحَدُ الْمَوْتِيْنِ " (٧) .
و قولهم : " الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانِيْنِ (٨) ، وَالْخَالُ أَحَدُ الْأَبْوِيْنِ (٩) " . و من ذلك قول
بعض الطائيين (١٠) :

كَمْ لَيْتَ اعْتَنَ لِي ذَا أَشْبَلٍ غَرَّتْ * فَكَأَنِّي أَعْظَمُ اللَّيْثِيْنِ إِقْدَامَا

و مثله (١٤) :

وَ كَائِنٍ سَفَكْنَا نَفْسَ نَفْسٍ عَزِيْزَةٍ * فَلَمْ يَقْضَ لِلنَّفْسِيْنِ مِنْ سَافِكٍ نَارُ (١٥)

(١) هو أبو بكر بن الأنباري ، صرّح به المصنّف في شرح الكافية ٤/١٢٩٣
(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ، والرّواية فيه : " الأيدي ثلاثة ، فيد الله
العليا ، و يد المُعطي التي تليها ، و يد السائلِ السُّفلى " المسند ٣/٤٢٣
(٣) الآية ١٣٣ البقرة .

(٤) من هنا ، و حتى قوله : " وَالْحِمِيَّةُ أَحَدُ الْمَوْتِيْنِ " ساقط من ع .
(٥) في الأصل و ط : والغربة ، وأثبت ما في (ك) و مثله في الأمالي .
(٦) في الأصل و م : السبّابين ، وفي ط : السكّين والمثبت من ك ، و مثله في
الأمالي .

(٧) أمالي القالي ٥٦/٢ وفيه : " وَالْحِمِيَّةُ إِحْدَى الْمِيْتِيْنِ (أَوِ الْمَوْتِيْنِ) " .

(٨) في الأصل و ك : السنّانين ، والمثبت من ع و ط و م .

(٩) انظر التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٦٨ ، و جنى الجنّتين ص ١٥٠

(١٠) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ١٧٠ ، و شفاء
العليل ص ١٤٧ ، واعتنّ : اعترض و عرض . و غرّت : جاعت ، من الغرث ،
وهو الجوع . اللسان (عنن) و (غرث) .

(١١) في ك : اعترّ ، وفي م : اعثر .

(١٢) في م : عربت . (١٣) في م : فكأني . وفي ك : كأني .

(١٤) ورد البيت في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٦٨ بدون نسبة . وهو ساقط

من ع .

(١٥) في ط : من ساقط .

و يمكن أن يكون منه قول الشاعر (١) :

يَدَاكَ كَفَّتْ إِحْدَاهُمَا كُلِّ بَائِسٍ * وَأُخْرَاهُمَا كَفَّتْ أَدْنَى كُلِّ مُعْتَدٍ^(٢)

و يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ ﴾^(٣) فَإِنَّ الْوَاوَ إِذَا

عائدة على المعطوف] والمعطوف عليه ، أو على المعطوف وحده مستغنى بخبره

عن خبر المعطوف عليه^(٤)] وهذا ممتنع لأنه^(٥) من الاستدلال بالثاني على

الأول ، كقول الشاعر (٦) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^(٧)

وهو ضعيف ، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني ، كقوله تعالى :

﴿ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾^(٨) . وَصَوْنَ الْقُرْآنِ عَنِ الْوَجْهِ الضَّعِيفَةِ

وَاجِبٌ ، وَلَوْ سَلِمَ اسْتِعْمَالُ هَذَا / الْوَجْهِ مَعَ ضَعْفِهِ ، لَمَنَعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ هُنَا (١١ / ١)

تخالف المستدل به والمستدل عليه (في المعنى ، وذلك^(٩) لا يجوز بإجماع .

فتعيّن عودُ الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه^(١٠) ، وكون الصلاة معبراً

بها عن حقيقتين مختلفتين^(١١) ، وهو المطلوب .

و مثال فتح نون المثني ، قول حميد بن ثور^(١٢) :

وَقَعْنَ بِجَوْفِ الْمَاءِ ثُمَّ تَصَوَّتْ^(١٣) * بِهِنَّ قَلْوَلَةُ الْغَدُوِّ ضُرُوبٌ^(١٤)

عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً * فَمَا هِيَ إِلَّا لِمَحْصَةٍ وَتَغِيْبٌ^(١٥)

أنشده الفراء بالفتح^(١٦) و ليس موضع ضرورة .

(١) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٦٨

(٢) في ط : واحداهما .

(٣) الآية ٥٦ الأحزاب .

(٤) ما بين الحاصرتين تكلمة من ع .

(٥) لأنه ، ساقطة من م .

(٦) نسب لقيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، والكتاب ١ / ٧٥ ،

كما نسب إلى عمرو بن امرئ القيس في جمهرة أشعار العرب ص ١٣٧ ، والسي

درهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ص ٦٥ ، و ورد بدون نسبة في أمالي

ابن السجري ١ / ٢٩٦ ، ٣١٠ ، وانظر المقتضب ٣ / ١٢٢ ، والمقاصد النحوية

١ / ٥٥٧ ، والهمع ٢ / ١٠٩

(٧) في م : بالذى .

(٨) الآية ٣٥ الأحزاب . (٩) في ك : فلذلك ، وفي م : فذلك .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ط . (١١) في الأصل : مختلفين ، والمثبت من

بقية النسخ . (١٢) ديوانه ص ٥٤ و ٥٥ ، وانظر معاني

القرآن للفراء ٢ / ٤٢٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٤١ ، والهمع ١ / ٤٩ ، واللسان (قلا) .

(١٣) في ط : تصوّبت ، وهي رواية الديوان . (١٤) الغدوّ ، ساقطة من ط .

(١٥) في ك : نفحة . (١٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٣

و حكى أبو علي عن أبي عمرو الشيباني : ((هما خَلِيلَانُ)) ، و قال :
ضمّ نون التثنية لُغَةً (١) . و سقوطها للإضافة كثيرٌ ، وللضرورة في قوله (٢) :
هُمَا خَطَّانَا (٣) إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ * وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
و أنشد ثعلب (٤) :

لَنَا عَنزٌ لَبِنٌ ثَلَاثٌ فَبِعَضِّهَا (٥) * لِأَوْلَادِنَا ثِنْتَانَا وَمَا بَيْنَنَا عَنزٌ

و قال [امرؤ القيس] (٦) :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّانَا كَمَا (٧) * أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

و سقوطها لتقصير صلة ، كقول الشاعر (٨) :

خَلِيلِي مَا إِنِ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوَى * إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَدُوًّا وَوَأَشِيَا

و كقول الآخر (٩) :

أَبْنِي كَلِيبٍ إِنْ عَمِّي اللَّذَا * قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ (١١) الْأَغْلَا لَا (١٠)

و لغة بني الحارث بن كعب ، إلزام المثنى و ما جرى مجراه الألف

في كلِّ حال (١٢) ، و بهذه اللغة قرأ نافع و ابن عامر و الكوفيون إلا خفماً (١٣) ،

قوله تعالى : * إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ * (١٤) . و وافق في ذلك الحارثيين

(١) التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٧١ ، والهمع ١ / ١٦٦

(٢) هو تأبط شرًا ، ديوانه ص ٨٩ ، والخصائص ٢ / ٤٠٥ ، والخزانة ٣ / ٣٥٦ ،
و رواية الديوان : " لَكُمْ خَصْلَةٌ إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ * ٠٠٠ " البيت ، و عليها
فلا شاهد فيه . والبيت ساقط من ع .

(٣) في م : خطت ، وهو تصحيف .

(٤) ورد البيت بدون نسبة في الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، وشرح القوائد السبع الطوال

ص ٣٠٥ ، و ضرائر الشعر للألوسي ١٢٣ ، وهو ساقط من ع .

(٥) في م : أعز ، وهو تحريف .

(٦) تكملة من ك ، والبيت في ديوانه ص ١٦٤

(٧) في ط : خطانا .

(٨) غير معروف ، والبيت في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٧٢ ، و شفاء العليل

ص ٦٤ ، والهمع ١ / ٤٩ ، و سقط من النسخة (م) .

(٩) هو الأخطل ، ديوانه ص ١٠٨ ، وفيه تخريجه ، وانظر الكتاب ١ / ١٨٦ ،

والخزانة ٢ / ٤٩٩ (١٠) في ط : قتل .

(١١) في ط : و فكك . (١٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ١١٣ ، ٢ / ٤٠٨

(١٣) في ط : حفص ، وهو خطأ .

(١٤) الآية ٦٣ طه ، وانظر القراءة في الكشف ٢ / ٩٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥

بنو الهجيم و بنو العنبر ، ومنه قول الشاعر (١) :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً * دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ^(٢)

و قال آخر (٣) :

و أَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى * مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّما^(٤)

و أنشد أبو زيد (٥) :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَشَلَّ عَلَاهَا^(٦) * وَ أَشَدُّ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

نَاجِيَةٌ وَ نَاجِيًا أَبَاهَا

(ص) و ما أعرب إعراب المثنى ، مخالفاً لمعناه ،

أو غير (٧) صالح للتجريد و عطف مثله عليه ، فملحق^(٨)

به ، وكذلك (كلا) و (كلتا) مضافين إلى مضمَر (٩) ،

و مطلقا على لغة كنانة .

(١) هو هوبر الحارثي ، والبيت في الكشف ١٠٠/٢ ، و شرح المفصل ١٢٨ /٣ ،

و شذور الذهب ص ٤٧ ، واللسان (هب) و (صرع) والهمع ٤٠ /١

(٢) في ك و م : هاب ، وفي ع : هاني .

(٣) هو المتلمس ، ديوانه ص ٣٤ ، وفيه تخريج البيت . و رواية الديوان :

" ... مَسَاغًا لِنَابِيهِ .. " وعلى هذا يفوت الاستشهادُ به .

(٤) في م : مَسَاغ .

(٥) لبعض أهل اليمن ، نوادر أبي زيد ص ٥٨ ، ١٦٤ ، والخمائم ٢٦٩/٢ ، و شرح

المفصل ٢٤/٣ ، والمقاصد التحوية ١٣٣/١ ، واللسان (طير) و (علا) ،

و شرح شواهد الشافية ص ٣٥٥ ، والخزانة ١٩٩ /٣ ، و سقطت الأبيات من ع .

(٦) في ط : فطر .

(٧) في م : و غير .

(٨) في م : فيلحق .

(٩) في م : ضمير .

(ش) من المعرب ، ما أعرب إعراب المثنى و ليس بمثنى ، مما يُراد
به التّكثير ، كقوله تعالى : * ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ * (٢) بمعنى كَرَّاتٍ ،
لأنّ بعده * يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَ هُوَ حَسِيرٌ * (٢) أي : مُزْدَجِرًا وهو
كليل (٣) ، ولا يكون ازدجارٌ و كلال بكرّتين فحسب ، بل بكّراتٍ ، ومنه قولهم :
" سُبْحَانَ اللَّهِ وَ حَنَانِهِ " (٤) و قول الرّاجز (٥) :

و مَهْمَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفرّاء : أراد : و مَهْمَةٍ بَعْدَ مَهْمَةٍ (٦) . و هذا النوع قد يُغني عنه
التّجريدُ و عطفُ مثله عليه ، وهو مع ذلك غيرُ مثنى ، لأنّه يدلُّ على أكثر من
اثنين . و مثال الاستغناء عنه بتجريده و عطف مثله عليه ، قول الشاعر :

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَ قَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ * مَيِّتًا وَ أَبَعَدَهُمْ عَن مَنزِلِ الدَّامِ

و كقول جرير (٨) :

إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَرْجُو مِنْكَ نَافِلَةً * مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ إِنَّ الْخَيْرَ مَطْلُوبٌ

تَجْرِي بِنَا نُجِبُ أَفْنَى عَرَائِكَهَا * خُمْسٌ وَ خُمْسٌ وَ تَأْوِيبٌ وَ تَأْوِيبٌ

و كقول الآخر (٩) :

إِنَّ النَّجَاةَ إِذَا مَا كُنْتَ نَا بَصْرٍ * مِنْ جَانِبِ الْغَيِّ إِبْعَادٌ وَ إِبْعَادٌ

(١) في الأصل و ط و م : ما ، و المثبت من ك .

(٢) الآية ٣ الملك .

(٣) و هو كليل ، ساقطة من " م " .

(٤) اللسان (حنن) .

(٥) نُسب لخطام المجاشعي و لهميان بن قحافة ، المعاني للفرّاء ١١٨ / ٣ ،

و أمالي ابن الشجري ١ / ١٢ ، و الجمل للزجاجي ص ٣١٣ ، و شرح المفصل

٤ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، و المقاصد التّحويّة ٤ / ٨٩ ، و الخزّانة ٣ / ٣٢٤ ، و شرح

شواهد الشّافية ص ٩٤

(٦) في معاني القرآن للفرّاء قال : " أراد مَهْمَةً وَ سَمَاءً وَاحِدًا " معاني القرآن ١١٨ / ٣

(٧) نسب البيت لعصام بن عبيد الله الزّماني ، شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٢ ،

و لهمام الرّقاشي و له ، في الخزّانة ٣ / ٣٤٥

(٨) ديوانه ص ٣٦ ، و الهمع ١ / ٤٠ ، يبرين : موضع كثير الرّمال . و البيتان

و ما بعدهما وحتى نهاية الحديث " البيعان بالخيار " الآتي ، ساقط من ع .

(٩) الأَفْوَه الأودى ، ديوانه ص ١٠ ، و أمالي القالي ٢ / ٢٢٥ ، و التذييل و التكميل

ج ١ لوحدة ٧٤ ، و شفاء العليل ص ٦٩

و قد يغني في هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ
الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (١) أي : دَكًّا بعد دَكِّ ، و صَفًّا
بعد صَفِّ .

و من المعرب كُمثَّى وهو في المعنى جمعُ قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا
بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ ﴾ (٢) و قوله صلى الله عليه وسلم : " البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا
لَمْ يَتَفَرَّقَا " (٣) و منه قول الشاعر (٤) :

تَلَقَى الْإِوْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا * تَمْشِي وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرُّ مَنْثُورٌ
أراد : بين أيديها .

و من المعرب إعراب المثنى ما هو مفرد و لا يصلح للتجريد و عطف
مثله عليه ، وهو على ضربين : اسم جنس كـ (كَلْبَتِي الْحَدَّادِ) و عَلم كـ (البحرين)
(٦) و (الدَّوْنَكَيْنِ) و (كُنَابَيْنِ) (٧) ، و هي أسماء مواضع ، قال الشاعر (٩) :

يَكَادَانِ بَيْنَ الدَّوْنَكَيْنِ وَالْوَةِ * وَنَاتِ الْعِمَادِ السُّمْرُ يَنْسَلِخَانِ
(١٠) و قال آخر (١٣) :

دَعْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابَيْنِ دَعْوَةً * عَلَى عَجَلٍ وَ الرُّكْبُ دَهْمَاءٌ رَائِحٌ
(١٤)

-
- (١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ الفجر .
(٢) الآية ١٠ الحجرات .
(٣) أخرجه البخاري في باب : إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصًّا ، من كتاب
البيوع ٣ / ٧٦ ، ٧٧ .
(٤) النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي ، ديوانه ص ٢٥٥ ، وشرح المفصل ٥/٥ ، والتذييل
والتكميل ج ١ لوحة ٧٤ ، واللسان (وزز) .
(٥) في ط : دارتنا .
(٦) في ك : كالتجدنين . وفي ع : كالتحريين .
(٧) في الأصل : كنانين ، والمثبت من ط . و ساقطة من ك و ع .
(٨) بداية سقط من " ع " .
(٩) هو تميم بن مقبل ، ديوانه ص ٣٢٨ ، و معجم البلدان ١ / ٢٤٧ ، و معجم
ما استعجم ١ / ١٨٩ ، واللسان (دنك) .
(١٠) في ط : يكاد .
(١١) في الأصل : العباد ، وفي ط : العباد ، والمثبت من ك و م .
(١٢) في ط : يسبحان . وفي ك : ينفسخان .
(١٣) نسبة المصنّف لتميم بن مقبل العجلاني ، شرح عمدة الحافظ ص ١٢٥ ،
وهو في ديوانه ص ٤٠ ، وفيه تخريجه . و نسب أيضا للطرمّاح ، وهو في
ديوانه ص ٥٦٥ ، وانظر الخزانة ١ / ١١٣ .
(١٤) في ط : وهماء و الركب .

و من المُعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد و لا يختلف معناه :

ك (حَوْلٌ وَ حَوَالِي) (١) فتجريدهما كقوله تعالى : * فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ * ،

و كقول الشاعر (٣) :

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَ * وَ زَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ

(٤) وَ أَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَ

و تلبسهما بعلم التثنية، كقول الرّاجز (٥) :

يَا إِبْلِي مَا ذَامَهُ فَتَأْبِيَهُ * مَا رَوَّاءٌ وَ نَضِي حَوْلِيَهُ (٦)

و كقول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللَّهُمَّ حَوَالِينَا وَ لَا عَلَيْنَا " (٨) . و ندر

هذا الاستعمال في متمخض الإفراد ، كقوله (٩) :

عَلَى جِرْدَاءٍ يَقْطَعُ أَبْهَرَاهَا * حِزَامُ السَّرَجِ فِي خَيْلٍ سِرَاعِ (١١) (١٢)

الأبهر : عرقٌ معروف ، فثناه مجازاً ، وكذا قيل في قول الشاعر (١٤) :

تَرْبَعٌ وَعَسَّ الْأَخْرَمِينَ وَ أَرَبَلَتْ * لَهُ بَعْدَ مَا ضَاقتْ جِوَاءَ الْمَكَامِينِ

أراد (الأخرم) وهو موضع فثناه مجازاً . وأنشد ابن سيدة في المحكم (١٥) :

فَجَعَلَنَ مَدْفَعٌ عَاقِلِينَ أَيَامَنَا * وَ جَعَلَنَ أَمْعَزَ رَامَتِينَ شِمَالًا (١٦)

و قال : أراد عاقلاً ، وهو جبل . و أجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل

قوله تعالى : * وَ لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ * (١٧) .

(١) في الأصل : حوال ، والنمبث من ك

(٢) الآية ١٧ البقرة .

(٣) وردت الأبيات بدون نسبة في الكتاب ٣٥١/١ ، وأما لي الزجاجي ص ١٣٠ ،
واللسان (حول) و (دأل) ، والهمع ٤١ / ١ ، ١٤٥

(٤) البيت ساقط من م .

(٥) هو الزّفيان السّعدي ، النّوادر ص ٩٧ ، والخطائص ٣٣٢/١ ، واللسان (أ بى) .

(٦) في م : يا أبالي ، وهو خطأ . (٧) في ك : ونصي حواليه .

(٨) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١٠٤/٣ ، ١٨٧ ، ١٩٤

(٩) إلى هنا ساقط من ع . و مكانه : " ومن المفرد المعرب إعراب المثنى ما

علامة التثنية فيه مستعارة وتجريده منها هو المعتاد " .

(١٠) ورد البيت بدون نسبة في الهمع ٤١ / ١ ، والدرر اللوامع ١ / ١٧

(١١) في م : جرد (١٢) في م : تقطع . (١٣) في م : الهدب .

(١٤) لم أعثر على قائله ، أو على مرجع يذكره .

(١٥) لجريز بن عطية ، ديوانه ص ٤٤٩ ، واستشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ

ص ١٢٧ ، و ورد في اللسان (عقل) . (١٦) في ك : مربع .

(١٧) الآية ٤٦ الرّحمن جّل و علا . انظر معاني القرآن للفراء ١١٨ / ٣

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَلْحَقًا بِالْمَثْنَى ، نَحْوُ : (الْقَمَرَيْنِ) ، فَيَسِي
 (الشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ) فَإِنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ لِلتَّجْرِيدِ وَ عَطْفٌ مِثْلُهُ عَلَيْهِ ، بَلْ لِلتَّجْرِيدِ (١١ / ب)
 (١)
 وَ عَطْفٌ مُبَايِنٌ عَلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ فِيهِ : مَثْنَى ، فَبِمَقْتَضَى اللَّغَةِ لَا لِاصْطِلَاحِ ،
 كَمَا يَقَالُ لـ (اسْمِ الْجَمْعِ) : جَمْعٌ .

وَمِنَ الْمُعْرَبِ إِعْرَابَ الْمَثْنَى وَ لَيْسَ مَثْنَى فِي الْاصْطِلَاحِ لِعَدَمِ الْمَلَا حِيَةِ
 لِلتَّجْرِيدِ (اِثْنَانٍ وَ اِثْنَتَانِ) وَ (الْمَذْرُوعَانِ) : وَ هُمَا طَرَفَا الْأَلْيَةِ ، وَ طَرَفَا
 الْقَوْسِ ، وَ جَانِبَا الرَّأْسِ ، وَ لَا يُسْتَعْمَلُ مَفْرُدُهُمَا . وَ مِثْلُهُ : (جَاءَ فُلَانٌ يَضْرِبُ
 أَمْدَرِيَهُ) إِذَا جَاءَ فَارِغًا . وَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُمْ لِعُمَرُ وَ مَعَاوِيَةَ ابْنِي
 شُرْحَبِيلِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَوْنِ (٣) : (الْجَوْنَانِ) (٤) وَ قَوْلُ أَعْرَابِيِّ : (جَنَّبَكَ اللَّهُ
 الْأَمْرَيْنِ ، وَ كَفَاكَ شَرَّ الْأَجْوَفَيْنِ ، وَ أَنْذَاكَ الْبَرْدَيْنِ) (٥) أَرَادَ : الْفَقْرَ
 وَ الْعُرْيَ ، وَ الْبَطْنَ وَ الْفَرْجَ ، وَ الْغِنَى وَ الْعَافِيَةَ . وَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ لِمَا هُوَ فِي
 وَسْطِ شَيْءٍ : (هُوَ فِي ظَهْرِيهِ وَ ظَهْرَانِيهِ) وَ (لَقِيْتَهُ (٦) بَيْنَ الظَّهْرَيْنِ وَ الظَّهْرَانَيْنِ)
 أَي : فِي الْيَوْمَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ (٧) .

وَ أَمَّا (كِلَا وَ كِلْتَا) فَمُفْرَدَا اللَّفْظِ مُثْنِيَا الْمَعْنَى (٨) ، وَ اعْتِبَارُ
 اللَّفْظِ فِي خَبَرِهِمَا وَ ضَمِيرِهِمَا (٩) أَكْثَرُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمَعْنَى ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا
 الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (١٠) ، وَ لَوْ اعْتَبِرَ الْمَعْنَى لَقَالَ : آتَتَا . وَ قَدْ جَمَعَ
 الشَّاعِرُ الْاِعْتِبَارَيْنِ فِي قَوْلِهِ (١١) :

كِلَاهِمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَ كِلَا أَنْفِيهِمَا رَايِي

- (١) بَلْ ، سَاقِطَةٌ مِنْ م .
 (٢) بَدَايَةُ سَقَطَ مِنْ ع .
 (٣) فِي ط : بِنِ عَمْرِ بْنِ لُؤْيٍ .
 (٤) اللِّسَانُ (جَوْنٌ) : " وَ الْجَوْنَانُ مَعَاوِيَةُ وَ حَسَّانُ بْنُ الْجَوْنِ الْكَنْدِيَّانِ " .
 (٥) أَمَالِي الْقَالِي ٢/٧٠ ، وَ انْظُرْ جَنَى الْجَنَّتَيْنِ ص ١٦ ، ٢٣ ، ٢٦ ، فِي الْأَصْلِ :
 الْمَبْرَدَيْنِ ، وَ الْمَثْبُوتُ مِنْ ك ، وَ فِي ع سَاقِطٌ .
 (٦) فِي ط : وَ لَقَمِيهِ ، وَ هُوَ تَحْرِيفٌ . (٧) إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ ع ، وَ مَكَانُهُ :
 " وَ كَذَا جَلَسْتُ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْقَوْمِ وَ هُمْ حَوَالِينَا " .
 (٨) فِي ع : وَ أَمَّا كِلَا فَمُفْرَدٌ لِفِظَا مَثْنَى مَعْنَى (٩) فِي ط : وَ تَمَيِّيزُهُمَا (١٠) الْآيَةُ ٢٣ الْكَهْفِ .
 (١١) عَزَى الْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَ لَمْ أَجِدْ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعَ . انْظُرِ التَّوَادِرَ لِأَبِي زَيْدٍ
 ص ١٦٢ ، وَ الْخِصَائِصَ ٢/٤٢١ ، وَ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١/٥٤ ، وَ الْإِنْصَافَ ص ٤٤٧ ،
 وَ الْمَغْنِيَّ ص ٢٢٤ ، وَ الْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ ١/١٥٧ ، وَ الْخِزَانَةَ ١/٤٨٠

و لكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى ، أُعرب إعراب المفرد (في موضع (١))
 وإعراب المثنى في موضع إلا أن آخره معتل فلم يَلِقْ به من إعراب المفرد)
 إلا المقدر ، فجعل ذلك له مضافا إلى ظاهر ليتخلص من اجتماع إعرابي
 تثنية في شيئين كشيء واحدٍ و جعل الآخر له مضافا إلى مضمير ، لأن المحذور
 فيه مأمون . وقد أجرتة كناية مجرى المثنى مع الظاهر أيضا فيقولون :
 جاء كلاً أخويك (٢) ، و مررت بكلي أخويك ، و رأيت كلي أخويك . و بهذه
 اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كناية تبين صحة (٣) قول من جعل
 (كلاً) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة (فإن القائل : إن (كلاً) معرب
 بحركة مقدرة) (٤) يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع المضمير ، هو كإنقلاب ألف
 (لدى ، وإلى ، و على) ، ولو كان الأمر كما (٥) قال ، لامتنع انقلاب
 ألفها [ياء] (٦) مع الظاهر في لغة كناية ، كما يمتنع عندهم و عند
 غيرهم انقلاب ألف (لدى ، و على ، وإلى) مع الظاهر . على أن مناسبة
 (كلاً) للمثنى (٧) أقوى من مناسبتها لـ (لدى ، و على ، وإلى) و مراعاة
 أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما ، و أيضا فإن تغيير ألف (كلاً)
 حادث عن تغيير (٨) عامل ، و تغيير ألف (لدى ، و إلى ، و على) حادث بغير
 تغيير عامل ، فتباينا و امتنع أن يلحق أحدهما بالآخر .

و (كلتا) في المؤنث كـ (كلاً) في المذكر .

(ص) و لا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو (٩) اضطراب ،

إلا مع قصد التأكيد ، أو فصل ظاهر أو مقدر .

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من م .
 (٢) كلاً أخويك جاء .
 (٣) في ط و ك : حجة .
 (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من م .
 (٥) كما ، ساقطة من م .
 (٦) تكملة من ك .
 (٧) في ك : للمبني .
 (٨) في ط : تغيير .
 (٩) في م : واضرار .

(ش) استعمال التثنية بدلا من العطف : تخفيفٌ يشبه الإعلالَ
الملتزم ، فكما لا يُراجع التصحيح في مثل (١) (أَعَانَ وَاسْتَعَانَ) إلا في
شدود أو اضطرار ، [كذا لا يُراجع العطف بعد التثنية إلا في شدود أو
اضطرار] (٢) ، كقول السراجز (٣) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَ الْفَكِّ * فَأَرَةً مَسَكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

أراد : بين فكِّها ، فجاء بالأصل المتروك ، إما شدودا ، بحيث لو كان في
غير شعر لم يمتنع ، وإما لضرورة إقامة الوزن (٤) ، ومثله قول الآخر :
(٥)

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَ الْخَلْفِ * كَشَّةٌ أَفَعَى فِي يَبِيسٍ قَفِّ

و أما استعمال العطف في موضع (٦) الجمع ، فلا سبيل إليه ، لأنه

أشقُّ من استعماله في موضع التثنية بأضعافٍ كثيرة ، و لأنَّ الجمع ليس
محدودا فتذكر أحاده معطوفا بعضها على بعض كما فعل بالمتنى . (٧)
كان الجمع مدلولا عليه ببعض ألقاظ العدد ، جاز استعمال العطف موضعه ،
كقول الشاعر (٨) :

وَ لَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَ ثَمَانِيَا * وَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وَ اثْنَتَيْنِ وَ أَرْبَعَا

وَ كَقَوْلِ الْآخِرِ (٩) :

وَ رَدَّنَ اثْنَتَيْنِ وَ اثْنَتَيْنِ وَ أَرْبَعَا * يُبَادِرُنْ تَغْلِيْسًا ثِمَالِ الْمَدَاهِنِ (١١)

-
- (١) في الأصل و ك : مثال ، والمثبت من ع و ط .
(٢) تكلمة من ع و ك و م .
(٣) نُسب لرؤية ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩١ ، كما نُسب لمنظور بن مرشد
الأسدي ، و ورد الرجز في المخصم ١١ / ٢٠٠ ، وأما لي ابن الشجري ١ / ١٠
و شرح المفصل ٤ / ١٢٨ ، والتذييل والتكميل ج ١ لوحة ٧٧ ، واللسان
(فلك) ، و خزنة الأدب ٣ / ٣٤٣
(٤) في م : و أما الضرورة اقامت الوزن .
(٥) ورد البيت بدون نسبة في كتاب التبت للأصمعي ص ٩ ، والأمثال للقبلي
ص ٨٩ ، والجمهرة في اللغة ١ / ٩٨ ، واللسان (كَشَش) وهو ساقط من ع .
(٦) في ط : مواضع . (٧) من هنا ساقط من ع .
(٨) هو الأعشى ، ديوانه ص ٢٤٨ ، والمقرب ١ / ٣٠٩ ، والتذييل والتكميل ج ١
لوحة ٧٨ ، و شرح الأشموني ٤ / ٧٢
(٩) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٧٨
(١٠) في م : اثنتين .
(١١) نهاية سقط من ع ، سبقت الإشارة إليه .

و قد تقدّم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها
التكثير . وأمّا الاستغناء به لفصل ظاهر فكقولك : مررت بزيد الكريم ،
وزيد البخيل ، و لو ثنيت (١) و أخرت الصفتين مفترقتين لجاز .
و أمّا الاستغناء به لفصل مقدر ، فكقول الحجاج و قد نعي له
في يوم واحد محمّد (٢) أخوه و محمّد ابنه : " سبحان الله ، محمّد
و محمّد في يوم " (٣) . وإياهما قصد الفرزدق بقوله :
(٤)

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَرِزِيَّةَ مِثْلِهَا * فَقَدَانِ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٍ

(ص) والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين

- كما سبق - بتغيير (٥) ظاهر أو مقدر ، و هو التّكسير ،
أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير (٦) تعويض ، و هو
التّصحيح .

(ش) قد تقدّم بيان المراد بالجعل ، وأنّ (٧) المعنيّ به تجديد
الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها (٨) ابتداءً ، فبذلك تخرج أسماء
الجموع (٩) ونحوها .

و نُبّه بـ (القابل) على أنّ من الأسماء ما لا يجمع ، كما أنّ منها
ما لا يثنى .

و أشير بكون مدلوله فوق اثنين ، إلى أنّ أقلّ الجمع ثلاثة ، فإن
استعمل لفظ الجمع في أقلّ منه فليس جمعاً ، بل هو مثنى أو مفرد استعير له

(١) في ك : ثنّيته .

(٢) محمّد ، ساقطة من ط .

(٣) التذييل و التكميل ج ١ لوحه ٧٨

(٤) ديوانه ١٦١/١ ، والمقرب ٤٢/٢ ، والمعني ص ٣٩٣ ، والهمع ١٢٩/٢

(٥) في م : بتغيير .

(٦) في ط : بغير .

(٧) في ك : فان .

(٨) في م : عليه .

(٩) في ط : المجموع .

لفظ الجمع / نحو : * فقد صَغَتْ قُلُوبُكُمَا * (١) * وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ * (٢) . (١٢ / ١)

و الباءُ من قولنا : (بتغيير) (٣) متعلّقة بـ (دليل ما فوق اثنين)

فلا تتناول تغيير (٤) نحو : مُصْطَفَيْنَ و مُصْطَفِيَاتٍ ، فَإِنَّ مَفْرِدِيهِمَا : مُصْطَفَى

و مُصْطَفَاةٌ ، وقد غُيِّرَا إِذَا جَمَعَا بِحَذْفِ و قَلْبٍ ، إِلَّا أَنَّ تَغْيِيرَهُمَا لَيْسَ هُوَ الْمُشْعَرُ بِالْجَمْعِيَّةِ ، بَلِ الْمُشْعَرُ بِهَا الزِّيَادَةُ اللَّاحِقَةُ ، إِذْ لَوْ قُدِّرَ انْفِرَادُهُمَا وَلَا حَذْفَ و لَا قَلْبَ ، لَمْ تُجْهَلِ الْجَمْعِيَّةُ و لَوْ قُدِّرَ الْعَكْسُ لُجِّهَتْ الْجَمْعِيَّةُ ، بِخِلَافِ تَغْيِيرِ (رَجُلٍ) حِينَ قِيلَ فِيهِ : رَجَالٌ ، فَإِنَّ الْجَمْعِيَّةَ لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِهِ .

و التَّغْيِيرُ الظَّاهِرُ إِذَا بَزِيَادَةً ، كـ (صِنُو (٥) و صِنَوَانٍ) أَوْ بِحَذْفٍ

كـ (تَخْمَةٌ و تَخْمٌ) أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلِ كـ (أَسَدٌ و أُسْدٌ) أَوْ بِزِيَادَةٍ و تَبْدِيلِ

شَكْلِ كـ (رَجُلٌ و رَجَالٌ) أَوْ بِنَقْصٍ و تَبْدِيلِ (٦) شَكْلِ كـ (قَضِيْبٌ و قَضُبٌ) أَوْ بِزِيَادَةٍ

و نَقْصٍ و تَبْدِيلِ شَكْلِ كـ (غُلَامٌ و غِلْمَانٌ) (٧) .

والتَّغْيِيرُ الْمَقْدَّرُ كـ (فُلُكٌ) (٨) فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ و عَلَى الْجَمْعِ ،

فَإِذَا كَانَ وَاحِدًا فَهُوَ كـ (قُفْلٌ) ، وَإِذَا كَانَ جَمْعًا فَهُوَ كـ (بُدْنٌ) (٩) ، فَيَقْدَّرُ

زَوَالُ الضَّمَّةِ الْكَائِنَةِ فِي الْوَاحِدِ و تَبَدُّلُهَا بِضَمَّةِ مُشْعَرَةٍ بِالْجَمْعِ . هَذَا

مَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ (١٠) ، و دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَثْنِيَّتِهِ : فُلُكَانٌ . فَعُلِمَ

بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا بِهِ مَا قُصِدَ بِـ (جُنْبٌ) و نَحْوِهِ ، مِمَّا اشْرَكَ فِيهِ بَيْنَ

الْوَاحِدِ و غَيْرِهِ حِينَ قَالُوا : هَذَا جُنْبٌ (١٢) ، و هَذَا جُنْبٌ (١٣) ، و هُوَ لَا جُنْبٌ (١٣) .

(١) الآية ٤ التَّحْرِيمِ .

(٢) الآية ٢٣ الْحَجْرِ .

(٣) فِي ط : بِتَغْيِيرِ .

(٤) فِي ط : يَتَنَاوَلُ تَغْيِيرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (كَضُونٌ) وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .

(٦) فِي ط : و تَبْدِيلِ .

(٧) فِي م : غِلْمَانٌ ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .

(٨) فِي ك : كَفْلُكٌ و أَفْلَاكٌ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ لَا دَاعِيَ لَهَا .

(٩) ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ (بَدْنٌ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، وَالمَثْبُتُ مِنْ ع ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(١٠) الْكِتَابُ ٣ / ٥٧٧ .

(١١) فِي ط : اشْتَرَكِ .

(١٢) فِي م : خَيْبٌ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١٣) فِي م : خَيْبٌ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره (١) ، وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في

الإفراد والجمع واحد (٢) ، وُجِدَانُ التثنيةِ وعدمها .

والإشارة بقولنا : (كما سَبَقَ) إلى اتِّفَاقِ اللَّفْظِ وَاتِّفَاقِ الْمَعْنَى عَلَى

نحو ما مر (٣) في التثنية ، ونظير قولهم في الشمس والقمر : القمران ،

قولهم : الخَبِيبُونَ ، يريدون : خُبَيْبًا وَأَصْحَابَهُ . وَخُبَيْبٌ : لِقَبِّ عَبْدِ اللَّهِ

ابن الزبير رضي الله عنهما ، قال الراجز (٤) :

قَدْنِي مِنْ نَمْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي (٥)

يُروى بكسر الباء على ما ذكرته ، وبفتحها ، على أن يكون المراد خُبَيْبًا وَأَخَاهُ

مُصْعَبًا . واحتُرِّزَ بكون الزيادة في جمع التصحيح مقدرًا (٦) انفصالها ، من

زيادة نحو (مِنْوَانِ) فإنها كزيادة (زَيْدِينَ) في سلامة النَّظْمِ (٧) معها ،

إلا أن زيادة (زَيْدِينَ) (٨) مقدرَةٌ الانفصال لوجهين :

أحدهما : أن نونه تمسقط للإضافة . والثاني : أنه لو سُمِّيَ بِهِ

وُنُسِبَ إِلَيْهِ لِحذفِ الْمَدَّةِ وَالنُّونِ ، وَزِيَادَتَا (٩) (مِنْوَانِ) ونحوه بخلاف

ذلك .

(١) في ط : تغييره .

(٢) واحد ، ساقطة من ك .

(٣) في م : ماهو . وفي ع : ما ذكر .

(٤) نسب هذا البيت لحُمَيْدِ الْأَرْقَطِ ، ولأبي نُخَيْلَةَ ، ولأبي بحدلة ، وورد في

النوادر ص ٢٠٥ والكتاب ٢/٣٧١ ، وأمالى ابن الشجري ١٤/١ ، وشرح

المفصل ٣/١٢٤ ، والإصناف ص ١٣١ ، والمغني ص ١٨٥ ، واللسان (لحد) .

(٥) في ك : قد .

(٦) في ط : مقدر .

(٧) في ط : مقدر .

(٨) في ط : الزيادة في (زيدين)

(٩) في ع : وزيادة .

(٧) في ط : النطق ، وهو تحريف

وقولنا : (لغير تعويض) احتراز^(١) من (سَيْن) ونحوه ، فإنه جمعُ تكسيرٍ جرى في الإعراب مجرى التصحيح . ومعنى التعويض فيه ، أنَّ واحده منقوصٌ يستحق أن يُجبر بتكسير كما جبر (يَد) و (دَم) حين قيل فيهما : يَدِي وَدَمِي ودما^٢ ، فزيدت^(٢) آخره زيادتا جمع التصحيح عوضا من الجبر الفائق [بعدم التفسير]^(٣) لآئها . يجعلانه شبيها بـ (فعول) لو كسر عليه .

ولكون هذا النوع مكسرا في الحكم ، غيرَ فائدهُ غالبا ، فقيل في (سَنَة) : سِنُون ، بكسر السين ، وقد روي ضمها .

(ش) وإن كان لمذكر ، فالمزید في الرفع وأو بعد ضمة ، وفي النصب والجر يا^٤ بعد كسرة ، تليهما نون مفتوحة تُكسر ضرورة ، وتسقط للإضافة أو للضرورة^(٤) أو لتقصير صلة ، وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة

غالبا .

(ش) (إن كان لمذكر) أي : إن كان جمع التصحيح لمذكر ، فالمزید الذي يلحق آخره دلالة على جمعيته في الرفع ، وأو بعد ضمة ، نحو : جاء الزيدون ، وفي الجر والنصب يا^٤ بعد كسرة ، نحو : مررت بالزيدين ،

(١) في م : احرازنا .

(٢) في ط و ك : فزيد .

(٣) تكلمة من ع .

(٤) في ك : لضرورة .

ورأيت الزيليين . ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور ، نحو : * وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ * (١)

و * إِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ * (٢) لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة (٣)

مقدرتين في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، كتقدير الضمة والكسرة

الإعرابتين في قولك : أَسْنَى الْحُلَى الْعِلْمُ .

وقولي : (٤) ويليهما (٥) أي يلي الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة ، كان

السكون أحق بها لأنها بمنزلة التنوين في كونها مسبوقه بإعراب ، فحركات

لالتقاء الساكنين ، فكان الفتح أولى ، لأنه (٧) أخف من الضم والكسر ، ولأن توالي

الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو ، وأمر ذلك في الفتح مأمون

فتعيّن . ومثال كسرهما ضرورة ، قول الشاعر : (٨)

عَرِينٌ مِنْ عُرِينَةٍ لَيْسَ مَنَا بَرِئْتُ إِلَى عُرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ وَأَنْكَرْنَا رَعَانِفَ آخِرِينَ (٩)

(١) الآية ١٣٦ آل عمران ، وغيرها .

(٢) الآية ٤٧ ص .

(٣) في م : وكسرتين .

(٤) وقولي ساقطة من م .

(٥) في ك : وتليهما .

منع

(٦) في الأصل وط : وكونها . والمثبت أو ك .

(٧) في ط : لأنها .

(٨) هو جرير ، ديوانه ص ٥٧٧ ، والمقاصد النحوية ١٨٧/١ ، والخزانة ٣١٠/٢ .

(٩) أنكرنا : ساقطة من م .

(١٠) في ط : رعائف .

- وسقوطها للإضافة (١) كثير ، كقوله تعالى : **لَا غَيْرَ مَحَلِّي الصَّيْدِ** (٢) .
وللضرورة كقول الشاعر (٣) :

وَلَسْنَا إِذَا تَأْبُونُ سَلْمًا بِمُدْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نَسَّالَمْ نَسَّالِمِ

كقول الشاعر (٤) :

لَوْ كُنْتُمْ مُنْجِدِي حِينَ اسْتَفْتَكُمُ لَمْ تَعْدَمُوا سَاعِدًا مِنِّي وَلَا عَضْدًا

وسقوطها لتقصير صلة كقوله (٥) :

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيْرُ الطَّالِبِي التَّرَةِ الْغَشُومُ

كذا رواه ابن جني بنصب (الترة) ، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة

أبي عمرو : **وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ** (٦) بالنصب ، كقول الشاعر (٧) :

الْحَافِظُوعَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ (٨)

(١) في ط : في الأضافة .

(٢) الآية الأولى ، المائة .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ٨٤ ، وشفاء العليل ص ٧٢ ، وهو ساقط من ع .

(٤) زيادة من ع . والبيت بدون نسبة في التذييل ج ١ لوحة ٨٤ ، وشفاء العليل ص ٧٢ والهمع ٥٠/١ .

(٥) نسب عجز البيت في أمالي العالی ٢٦٦/١ لعبد الرحمن بن زيد . وهو بدون نسبة في المحتسب ٨٠/٢ ، والتذييل ج ١ لوحة ٨٤ وشفاء العليل ص ٧٢ ، والهمع ٤٩/١ . وهو ساقط من ع .

(٦) الآية ٣٥ الحج . وانظر المحتسب ٨٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٦٩/٦ . والآية ساقطة من ع .

(٧) نسب لقيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ، وله تخريج فيه . ونسب في الكتاب ١٨٦/١ لرجل من الأمار ، وانظر المقتضب ١٤٥/٤ ،

والمحتسب ٨٠/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والخزانة ١٨٨/٢ ، ٣٣٧ ، واللسان (وكف) .

(٨) في ك : ورائنا نصب .

وكقول الآخر (١) :

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ (٢) هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وسقوطها اختيارا قبل لام ساكنة كقوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ

مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ (٣) بالنصب ، حكاه أبو زيد (٤) . وحكى ابن جنبي ﴿ إِنَّكُمْ

لذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ (٥) بالنصب أيضا . وهذا شبيه بقولهم فسي

(بنبي العنبر) : [بَلْعَنَبِير] (٦) وأنشد ابن جنبي (٧) :

/ وَمَسَامِيحُ بِمَا ضَنَّ بِهِ (٨)
حَابِسُوا الْأَفْسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَعِ

كذا رواه بفتح سين (الأفسس) . وحكى ابن جنبي أيضا عن الأعمش : ﴿ وما

هُمُ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بَأْنِ اللَّهِ ﴾ (٩) . وهذا في غاية من الشذوذ بخلاف

الذي قبله ، فلماذا قلت : (قبل لام ساكنة غالبا) . (ومثل : ﴿ ضَارِّي بِهِ

مِنْ أَحَدٍ ﴾ لا يليق بالاختيار ، بل بالاضطرار ، نحو : ﴿ بِمَدْعِنِي لَكُمْ ﴾ (١٠) !

(١) هو الأشهب بن ربيعة ، شاعر مخضرم ، والبيت في الكتاب ١/٩٦ ،

والمقتضب ٤/١٤٦ والمحتسب ٢/٨٠ ، وأما لي ابن الشجري ٢/٢٠٧ ، وشرح

المفصل ٣/١٥٤ ، والمغني ص ٢١٢ ، والخزانة ٢/٥٠٧ .

(٢) في ط : بفتح دماؤه .

(٣) الآية ٢ التوبة .

(٤) المحتسب ٢/٨٠

(٥) الآية ٢٨ الصافات . وانظر المحتسب ٢/٨١

(٦) تكلمة من ع و ك .

(٧) لسويد بن أبي كاهل ، المفضليات ص ١٩٤ . والمحتسب ٢/٨٠ ، والبيت

ساقط من ع .

(٨) في ط : ظن ، وهو تحريف .

(٩) الآية ١٠٢ البقرة . والقراءة في المحتسب ١/١٠٣ . والبحر المحيط ١/٣٣٢

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من (ع) . وقوله " بِمَدْعِنِي لَكُمْ " تقدم

الاستشهاد به قريبا .

(ص) وليس الإعرابُ انقلابُ الألفِ والواوِ ياءً ، ولا مقدراً
 في الثلاثة ، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها (١) ،
 ولا النونُ عوضاً (٢) من حركة الواحد ، ولا من تنوينه ،
 ولا منهما ، ولا من تنوينين فصاعداً ، خلافاً لزاعمي ذلك .
 بل الأحرَفُ الثلاثةُ إعرابٌ ، والنونُ لرفع توهم الإضافة
 والإفراد (٣) .

(ش) زعم قومٌ أنَّ رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأنَّ
 ترك العلامة له علامة ، وإذا (٤) حدث [له] (٥) عامل جرٍّ أو نصبٍ أوجب الانقلابَ
 ياءً وكان إعراباً لحدوثه عن عامل . وهذا ظاهرٌ قول الجرمي (٦) واختيار ابن
 عصفور . وهو مردودٌ بوجوه :

أحدها : أنَّ ترك العلامة لو صحَّ جعله علامة الإعراب ، لكان النمبُ
 به أولى ، لأنَّ الجرَّ له الياءُ ، وهي به لائحة لمجانسة الكسرة ، والرفعُ
 له الواوُ وهي به لائحة لمجانسة الضمة ، وهي أصل الألف في المثنى فأبدلتُ
 ألفاً ، كما قيل في : (يوجل) : يا جل ، وفي : (يوتعد) : ياتعد ، فلم
 يبق للنصبِ إلامشاركة الجرِّ أو الرفع .

(١) في م : تلوها ، وهو تحريف .

(٢) في ع و ك : عوض .

(٣) في ك و ع : أو الإفراد .

(٤) في ع . فإذا .

(٥) زيادة من ع .

(٦) الإنصاف : ٣٣/١ .

(٧) في ع : ألف المثنى .

الثاني من وجوه الرّدّ : أنّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ،
إذ ليس في المعربات غير المثني والمجموع على حده ، ما تزكّي العلامة له
علامة ، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمترّوك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الإعراب ، فالاعتناء^(١) به أولى ،
وتخصيصه يجعل علامته^(٢) عدمية منافٍ لذلك ، فوجب اطراحه .

الرابع : أنّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجحٌ على عدمه بإجماع ، وقد أمكن
فيما نحن بسبيله فلا عدول عنه ، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف (والواو
في نحو : عندي اثنان وعشرون ، للالف والواو)^(٣) واللام^(٤) فيهما ، قبل
التركيب ، كما تقدّر مغايرة الألف والواو^(٥) والياء في نحو : نعم الزيدان
أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لارجلين
مثلهما ، وكما تقدّر ضمة (حيثُ) مرفوعاً بعد تسمية امرأةٍ به غير ضمّته
(قبل التسمية به . وضمة (يضربون) غير ضمة (يضرب) ، وفتحة (ياهند
ابنة عاصم) غير فتحة (ناهد ابنة عاصم)^(٦) وكسرة (قمت أمس)
غير كسرة (قمت بالأمس) وكما تُقدّر ضمة (فلك) في الجمع غير ضمّته^(٧) في
الإفراد ، وياء (بخاتي) مسمّى به غير يائه منسوباً إليه : ولذا صُرف
في النسب ، وأمثال ذلك كثيرة .

(١) في ع : والاعتناء .

(٢) في الأصل وط و م وك : علامة . والمثبت من ع .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٤) واللام ، ساقطة من ك و م .

(٥) والواو ، ساقطة من ط .

(٦) في الأصل وك و م : ياهند . والمثبت من ع .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

وأما كون الإعراب مقدرًا في الثلاثة فمردودٌ أيضًا ، إذ لازمه ظهورُ

الفتحة في نحو : رأيتَ بَنِيكَ ، لأنَّ ياءَهُ كياءِ (جوارِيكَ) مع ما في (جوارِيكَ) من زيادة الثقل . ولما انتفى اللام^(١) وهو ظهورُ الفتحة عَلمَ انتفاءُ الملزوم وهو : تقدير^(٢) الضمة والكسرة .

وأما القول الثالث : وهو أنَّ الإعراب مقدرٌ في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع ، وأنَّ حُرُوفَ اللين المتحددة^(٣) دلائل عليه ، فهو قول الأَخفش والمبرد^(٤) ، وهو مردودٌ أيضًا من ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّ الحروفَ المتحددة^(٥) للتثنية والجمع مكملَةٌ للام ، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها^(٦) ، كالف التانيث وتائه ، وياء النسب فكما لم يكن ما قبل هذه محلًّا^(٧) للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأخرى الثلاثة محلًّا له ، إذ الإعرابُ لا يكون إلا آخرًا .

الثاني : أنَّ الإعراب لو كان مقدرًا فيما قبلها لم يحتج^(٨) إلى تغييرها ، كما لم يحتج^(٩) إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفي ألف المقصور .

(١) في م : اللام .

(٢) في الاصل : تقدر ، وهو تحريف .

(٣) في ك : المتجردة . وفي ع : المتجددة .

(٤) الإنصاف ٣٣/١ ، ديبان القرآن للأخفش ١٤١٣/١ والمقنضب ١٥١/٢ ، ١٥٣

(٥) في ك : المتجردة ، وفي ع : المتجددة .

(٦) في ط : بدونهما .

(٧) في ط : محلات .

(٨) في ع : تحتج .

الثالث : أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ،

والحروف المذكورة محصلة (١) ، لذلك ، فلا عدول عنها .

وإذا بطلت الثلاثة تعيّن الحكم بصفة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة

هي الإعراب .

وأما النون فليست عوضاً من حركة الواحد ، لأن الحروف الثلاثة

نائبية عن الحركات ، قائمة مقامها (٢) في بيان مقتضى العامل ، فلا حاجة

إلى التعويض ، وليست عوضاً من تنوينه لثبوتها فيما لاتنوين في واحده (٣)

نحو : يازيدان ، ولا رجلين فيها ، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما ، فإن

لاتكون عوضاً منهما [معاً] (٤) أو من تنوينين فصاعداً أحق وأولى .

وأشير بالعوض (٥) من تنوينين فصاعداً ، إلى ما رآه (٦) نعلب من أن نون

التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض (٧) من تنوينات على حسب الآحاد (٨)

وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا (٩) ؛ إذ لا مقول - بعد ما /

تقدم - غيره (١٠) مع سلامته من موجبات رد ما قبله ، وهو كون النون رافعة

(١) في ع : تحمّله .

(٢) في ع : وقائمة مقامهما .

(٣) في ك : لواحده .

(٤) "معاً" تكملة من يقية النسخ .

(٥) في ع : بالتعويض .

(٦) في ط : مارواه ،

(٧) عوض ، ساقطة من ع .

(٨) انظر شرح الكافية للرضي ٣١/١ .

(٩) في ع و ك : ما قلناه .

(١٠) في م : على .

لتوهم إضافة أو أفراد (ورفع توهم الإضافة بين ، وهو أنه لو لم يكن بعد
الأحرف المذكورة نونٌ ، لم تُعلم إضافة من عدنها ، نحو : رأيت بني كرماء
وعجبت من ناصرين^(١) باغيين^(٢) . ورفع توهم الأفراد أيضا بين في مواضع
منها : تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات نحو : هذان الخوزلان ، فسي
تثنية بعض العرب (الخوزلى) ، ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو : مررتُ
بالمهتدين^(٣) ، وانتسبت^(٤) إلى أبيين كرام ، فلولا النون في هذه وما أشبهها ،
لكان لفظ الواحد كغيره .

(ص) وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه ،

فالمزيد ألف وتاء .

(ش) تصحيح المؤنث على ضربين : مطرد وغير مطرد ، فالمطرد : جمع ما فيه
تاء تأنيث^(٥) ، علما ك (عمرة^(٦)) و (حمزة) أو اسم جنس ك (نعجة وضمة) ،
وجمع ذي ألف التأنيث وليس (فعلى فعلان) ك (سكرى) أو (فعلاء أفعل)
ك (حرأء) ، وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث ك (زينب) ، ونحو
(دربهات) من المصغرات ، و * أيام معدودات^(٧) من صفات المذكرات .

(١) في ك : ناصري .

(٢) ما بين الحاصرتين مكرر في (م) ، وأيضا في (ع) - من قوله : تحسبو :

رأيت بنسي ...

(٣) في ك : بالمعتدين .

(٤) في ع : وانتسب .

(٥) في م : التأنيث .

(٦) في م وك : كغنترة .

(٧) الآية ٢٠٣ البقرة .

وغير المطرد ما سوى ذلك كـ (خَوَدَات) و (ثِيَابٌ)^(١) و (شِمَالَات)

وكـ (حَمَامَات)^(٢) و (حَمَامَات)^(٣) و (حُسَامَات) . وإلى نحو (نُرِيهَمَات) وما بعده^(٤)

أشير بـ (مَحْمُولٍ عَلَيْهِ) لأنها مصححة تصحيح المؤنث وأحاديها مذكرة^(٥).

(ص) وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التانيث

(الْمُغَايِرَةِ لِمَا فِي نَحْوِ (عِدَّة) و (ثُبَّة) (عَمَلِينَ) ،

وَمِنْ إِعْرَابِ بَحْرَيْنِ^(٦) ، وَمِنْ تَرْكِيْبِ إِسْنَادٍ أَوْ مَزَجٍ^(٧) ،

وَبِكُونِهِ لِمَنْ يَعْقِلُ ، أَوْ مَشَبَّهٍ بِهِ عِلْمًا أَوْ مَصْغَرًا أَوْ

صِفَةً تَقْبَلُ تَاءَ^(٨) التَّانِيثِ إِنْ قُصِدَ مَعْنَاهُ ، خِلَافًا

لِلْكَوْفِيِّينَ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ .

(ش) الْمُرَادُ بِالْمَذْكَرِ (هُنَا) ، الْمَذْكَرُ الْمُسَمَّى لَا الْمَذْكَرَ اللَّفْظَ لِأَنَّ تَذْكَيرَ

اللفظ ليس شرطاً في صحة هذا^(٩) الجمع ، بل الشرط خلوه من تاء التانيث

ولذلك لو سُمِّيَ رَجُلٌ بِـ (زَيْنَب) أَوْ (سَعْدَى) أَوْ (أَسْمَاء) ، لَجَازَ بِإِجْمَاعِ

أَنْ يُقَالَ فِيهِ (زَيْنَبُونَ) و (سَعْدُونَ) و (أَسْمَاءُونَ) ، بخلاف المؤنث بالتاء

المقيّدة ، فإنه لا يجمع [هذا الجمع]^(١٠) علماً كان كـ (طَلْحَةَ) ، أو غير علم

كـ (هَمَزَةٌ) ، ولأجل الحاجة في النوعين إلى الخلو من تاء التانيث ، قُتِمَ عَلَى

سائر الشروط .

(١) في ك : وثنيّات .

(٢) و (٣) ساقطتان من ع .

(٤) مكانها في (ع) : (أيام معدودات) و (حسامات) .

(٥) في م : مذكر .

(٦) في ط : حرفين .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

(٨) في ط : تقبل زيادة تاء .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من ط . وفي ع صيغ بقوله : « المراد بالمذكر =

وَعَبَّرَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ نُونِ هَائِهِ ، لِيَدْخُلَ فِي ذَلِكَ (أَخْتٌ) (١) وَ (مُسْلِمَاتٌ) عُلَمَائِنِ رَجُلَيْنِ (٢) ، فَإِنَّهُ لَيُجْمَعُ بِهَذَا الْجَمْعِ ، كَمَا لَيُجْمَعُ نَحْوُ : (طَلْحَةَ) وَ (هُمَزَةَ) . (٣) وَقِيَّدَتِ التَّاءُ الْمَانِعَةَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ بِمَعَايِرَةٍ مَا فِي (عِدَّةٍ) وَ (ثُبَّةٍ) عُلَمَائِنِ ، تَنْبِيْهَا عَلَى مَا صَارَ عُلَمَاءُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَعْوُضِ مِنْ لَامِهِ أَوْ فَائِهِ هَاءٌ (٤) التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، مَا لَمْ يَكْسُرْ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ كـ (شَفَّةٍ) فَيَلْزَمُ تَكْسِيرَهُ ، أَوْ يَعْتَلِّ ثَانِيَهُ كـ (شِيَّةٍ) (٥) فَيَلْزَمُ جَمْعَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ . فَيُقَالُ فَيَمِنِ اسْمِهِ (عِدَّةٌ وَثُبَّةٌ) : جَاءَ عِدُونٌ وَثُبُونٌ ، وَرَأَيْتُ عِدِينَ وَثُبِينَ ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأُصُولِ (٦) ، وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ كَلَامِ سَيَّبُوِيهِ . وَأَجَازَ سَيَّبُوِيهِ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ فِي (رُبَّةٍ) مُخَفَّفًا عُلَمَاءُ : (رَبُونٌ وَرِبَاتٌ) (٧) .

وَأَشْرَفْتُ بِقَوْلِي : (وَمِنْ أَعْرَابِ بَحْرَفَيْنِ) إِلَى مَا جَعَلَ عُلَمَاءُ (٨) مِنْ نَحْوِ : زَيْدِينَ وَزَيْدِينَ وَاثْنَيْ عَشْرِينَ ، وَبِقَوْلِي : (مِنْ تَرْكِيْبِ إِسْنَادٍ أَوْ مَزْجٍ)

= هَاهُنَا الْمَسْمُوعُ لَا الْأِسْمَ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا عَلَى أَنْ تَرُدَّ جَمْعُ التَّمْصِيْحِ

وَإِنْ كَانَ لِمَذْكُورٍ . وَأَيْضًا فَإِنْ تَذَكَّرَ الْأِسْمَ لَيْسَ شَرْطًا . . . ؟

(١٠) زِيَادَةٌ مِنْ ع

(١) فِي ع : أَخْتٌ وَنَحْوَهُ لَوْ سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ .

(٢) هَكَذَا : وَلَعَلَّهَا : عُلَمَائِنِ لِرَجُلَيْنِ .

(٣) بَدَايَةُ سَقَطَ مِنْ ع .

(٤) فِي م : بِتَاءِ التَّأْنِيثِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَكَوْمٍ : (كَسَنَةٌ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط .

(٦) الْأُصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ ٤٢١/٢ .

(٧) الْكِتَابُ ٤٠١/٣ .

(٨) إِلَى مَا جَعَلَ عُلَمَاءُ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

إلى نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا ، وسيبويه . فإن هذه الأنواع لاثنتى ولا تُجمع ، فإن احتيج إلى تثنية شيء منها ، أُضِيفَ إِلَيْهِ (ذَوَا) (١) ، وإن احتيج إلى جمعه أُضِيفَ إِلَيْهِ (ذَوُو) . وبعضُ النَّحْوِيِّينَ يُعَامِلُ المَمْرُوجَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى حُدِّهَا ، مَعَامَلَتَهُ فِي النِّسَبِ (٢) ، فيحذف العجز ويولي آخر المَدْرِ العَلَمَةَ ، فتقول : جَاءَنِي السَّيْبَانِ ، ومررت بالسَّيْبَيْنِ وَالسَّيْبَيْنِ (٣) . ومن شروط هذا الجمع ، كَوْنُ المَسْمُومِ مِّنْ (٤) يَعْقِلُ أَوْ شَبِيهِ بِهِ (٥) ، فلا يُقَالُ فِي (لَاحِقٍ) اسْمُ فَرَسٍ : (لَاحِقُونَ) ، وَلَا فِي (سَابِقٍ) صَفَةٌ لَهُ : (سَابِقُونَ) . وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَنكِيبِ التَّعْبِيرِ بِـ (مَنْ يَعْقِلُ) وَاسْتِبْدَالِهِ بِـ (مَنْ يَعْلَمُ) كَمَا فَعَلَ (٦) قَوْمٌ ، لِأَنَّ بَاعَثَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَمْدُهُمْ دُخُولُ أَسْمَاءِ اللّهِ تَعَالَى فِيمَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، وَالْعِلْمُ مِمَّا (٧) يُخْبَرُ بِهِ عَنْهُ تَعَالَى دُونَ الْعَقْلِ . وَبَاعَثَهُمْ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ مَا خُوذَ بِهِ ، وَلَا مَعْمُولٌ (٨) عَلَيْهِ إِلَّا فِيمَا سُمِعَ ،

(١) فِي (م) : ذَوَا .

(٢) فِي ط : مَعَامَلَةُ النِّسَبِ .

(٣) نِهَآيَةُ سَقَطَ مِنْ ع سَبَقَتْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ .

(٤) فِي ط : مَنْ .

(٥) فِي ط : شَبِيهَا . وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

(٦) فِي م : قَالَ قَوْمٌ .

(٧) فِي م : مَا يُخْبَرُ .

(٨) فِي م : مَعْمُولٌ .

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ﴾^(١) فليس لغير الله تعالى

أن يجمع اسماً من أسمائه ، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره
لنفسه في كتابه العزيز ، أو على لسان نبيه - صلى الله عليه وسلم ،

ف (قَادِرُونَ) ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع^(٢) .

فإنما لم يدع إلى تنكّب لفظ (العقل) داع ، فهو أولى من (العلم) لأنه
أدلُّ على المقصود .

والإشارة بقولنا : (أو شبيهه به) إلى نحو : ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٣)

لأن المراد به ما لا يعقل ، إلا أنه بنسبة السجود إليه^(٤) أشبه ما يعقل ،

فعمول معاملته في الجمع والإضمار ، وهذا مطرد فيما جرى هذا المجرى^(٥)

مما لا يعقل ، ومنه قول الشاعر يصف قوساً ونبلاً :^(٦)

مُحَالَفَتِي دُونَ الْأَخْلَاءِ نَبْعَةٌ تَرْنُ إِذَا مَا حَرَكَتْ وَتَزْمَجِرُ

لَهَا فَتِيَّةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ شَرَابُهُمْ قَانَ مِنَ الدَّمِّ أَحْمَرُ

ومن المشبه بما يعقل : الدواهي والعجائب والأسماء المستعظمة ،

(١) الآية ٨ المؤمنون .

(٢) في ع : " أو على لسان نبيه عليه السلام . ولذلك ذكر (الوارثون)
مع (ألي) و (عليين) فإذا لم يدع إلى ... " .

(٣) الآية ٤ يوسف .

(٤) في الأصل وطوم وك : " إلا أن نسبة السجود إليه " ، والمثبت من ع .

(٥) في ط : الإجماع .

(٦) ورد البيتان بدون نسبة في تعليق الفرائد ٢٣٢/١ ، والتذييل حا لوحة ٩٢ ،

وسقطا من نسخة ع . ووجه الاستشهاد هو أن الشاعر شبه النبيل بالفتية ،

مما سوغ له جمعها جمع تصحيح المذكور .

نحو : « أَصَابَهُمُ الْأَمْرُ وَافْتَكُرُوا وَالْبَرْحُونَ » (١) و « تَعْمَلُ بِهِمُ الْعَمَلِينَ » (٢)

أي : الأعمال العجيبة ، التي كأنها تعلم غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة . (٣)

وقالوا للمطر الذي يعظم شأنه ويعم نفعه : وابلون ، قال الشاعر : (٤)

فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ بِهَا الْإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِينَا

(٥)

وقال أبو صخر الهذلي :

تَلَاعَبَ الرِّيحَ بِالْعَصْرَيْنِ قَسَطَهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدِ (٦)

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشيء منزلة ما يعقل في الأُسْبُبه والخُوضِ

(٧)

عليه ، كقول الراجزي :

قَد رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْدِ هِينَا (٨) قَلِيْمَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا

ومن شروط هذا الجمع ، كون الاسم علماً ك(زيد) ، أو صفة قابلة لتاء

التأنيث عند قصده ك(مُسلم) ، فإن لم تقبلها لم يَلِقْ بِهَا هذا الجمع (٩)

ك(أحمر) و(سكران) (في لغة غير بني أسد) ، وك(صَبور) و(قَتِيل) . (١٠)

(١) الفتكرون والبرحون : الدواهي ، وهما من المثلثات (إكمال الاعلام ،

للمصنف) ١٠/١ ، ١٤ .

(٢) انظر اللسان (عمل) و (برح) .

(٣) في ط : فتراها منقادة . وسقطت (منقادة) من ع .

(٤) ورد البيت بدون نسبة في معاني القرآن للقرآني ٢٤٧/٣ ، والتذييل ج١

لوحه ٩٢ ، واللسان (وبل) :

(٥) ورد البيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ص ٩٢٥ ، والمقاصد

النحوية ١٦٢/١ . وقسطله : غباره . والتجاويد : المطر دون الويل .

(٦) في ط : التجاويز ، وهو تحريف .

(٧) ورد البيتان بدون نسبة في الكتاب ٤٩٤/٣ ، والمخصص ٦١/٧ ، والخزانة :

٤٠٨/٣ ، واللسان (بكر) و(يمن) .

(٨) في ط : دُهَيْدِ هِينَا ، وفي م : الأدهرينا . والدَّهَادِه جمع دهاده ، وهو

حاشية الإبل . الكتاب ٤٩٥ .

(٩) في ع وك : يقبلها . (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

ويقوم مقام الوصفية التصغير ، كقولك : (غَلِيمٌ وَغَلِيمُونَ) لأنَّ التَّصْغِيرَ
وصفٌ في المعنى .

ولم يشترط الكوفيون الخلو^(١) من تاء التأنيت ولا قبولها عند قصد معناه ،
بل أجازوا أن يُقال في (هُبَيْرَة) : هُبَيْرُونَ ، وفي (أَحْمَر) : أَحْمَرُونَ ، وإلى
ذلك الإشارة بقولنا : (خلافاً للكوفيين في الأول والآخر) . والبصريون
لأجيزون (شيئاً من ذلك)^(٢) ، فإن سُمع منه شيء عدوه نادراً ولم يقيسوا عليه^(٤) .
ومن النادر قول العرب : (عَلَاوَن) في جمع (عَلَانِيَة) - [قالها الفراء^(٥)]
وهو الرجل المشهور ، (ومثله في الندور قولهم : رجل رُبْعَة)^(٦) وربعون ، في جمع
(رُبْعَة) ، وهو المعتدل القامة .

ومن النادر أيضا قول الشاعر :

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ^(٨) وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُو الشَّيْبُ

- (١) في ط : للخلو .
(٢) في الأصل وط : الهبَيْرُونَ ، والمثبت من ع وك وم .
(٣) ساقطة من ط .
(٤) الإنصاف ٤٠/١ .
(٥) زيادة من ط .
(٦) ساقطة من ع .
(٧) نسب لقيس بن رفاعة الأثماري ، ولأبي قيس بن الأسلت وليس في ديوانه ،
وورد في أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، والمغني ص ٣٣٧ ، واللسان (عن) ،
والمقاصد النحوية ١٦٧/١ ، والهمع ٤٥/١ .
(٨) في ط : لهو .

فجمع (عانساً) هذا الجمع ، وهو من الصفات التي لاتقبل تاء التانيث عند

قصد معناه [لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد] (٢)

ومن النادر قول الشاعر :

فما وَجَدَتْ نِسَاءً بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

و(أسود وأحمر) من الصفات التي لاتقبل تاء التانيث ، لأن مؤنثها على

[غير] بناء مذكرها . (٦)

(ص) وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كافي (وكذا التذكير

مع اتحاد المادة) . (٨) وشَدَّ (ضَبَعَانِ) فِي (ضَبَعِ) وَ(ضَبَعَانِ) .

(ش) أَي : إِذَا قَصَدْتَ تَثْنِيَةً أَوْ جَمَعًا فِيمَا لَمْ يَعْهَ الْعَقْلُ ، غَلَّبَ ذُو الْعَقْلِ ،

وَجُعِلَ ثَبُوتُهُ لَهُ مَغْنِيًا عَنْ ثَبُوتِهِ لِمَا زَادَ عَلَيْهِ ، فَتَقُولُ فِي رَجُلٍ سَابِقٍ وَفَرَسَيْنِ

سَابِقَيْنِ : سَابِقُونَ ، وَكَذَا يُفْعَلُ (١٠) إِذَا قَصَدْتَ تَثْنِيَةً أَوْ جَمَعًا فِيمَا لَمْ يَعْهَ

التذكير مع اتحاد المادة ، فيقال في (امرئ وامرأة) ، و(مسلم ومسلمة)

و(أحمر وحمراء) و(سكران وسكرى) و(ابن وابنة) و(أخ وأخت) و(فتى

وفتاة) : مسلمان ، وأحمران ، وسكرانان ، وابنان ، وأخوان ، وفتيان .

(١) في ط : الصفة .

(٢) زيادة من ع .

(٣) هو حكيم الأعرور الكلبي كما في شرح المفصل ٦٠/٥ وشرح شواهد الشافية

ص ١٤٣ ، والخزانة ٨٦/١ . ونسب أيضا للكُميت وهو في ديوانه ١١٦/٢

والمقرب ٥٠/٢ .

(٤) في ط : الصفة .

(٥) في ك : مؤنثهما .

(٦) تكلمة من م .

(٧) في ع : وكون تذكير أو عقل لبعض مثنى .

(٨) مكانه في ع : " وترك التغليب ان أمكن توافق أولى " .

(٩) نو ، ساقطة من ك .

(١٠) في ط : يقال .

(١١) في الأصل وطوع رم : جمع ، والتصويب من ك .

ولا يقال في (رجل وامرأة) : رجلان ، ولا في (ثور وبقرة) ثوران ، ولا في :

(غلام وجارية) : غلامان ، إلا في لغة من قال : رَجُلَةٌ وَثَوْرَةٌ وَغُلَامَةٌ ، لأن

المادة واحدة . وأما من لم يقل إلا : رجل وامرأة وثور وبقرة ، وغلام^(١)

وجارية ، فلا يقول : رجلان ، ولا ثوران ، ولا غلامان ، إلا في : رجل ورجل ، وثور

وثور ، وغلام وغلام . ويفهم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية ، فيغلب^(٢)

التذكير والعقل مطلقا ، وإن [أمكن^(٣)] ترك التغليب فهو أولى ، [فبغيران

في : جمل وناقاة ، أولى من جمليين^(٤)] .

وقالوا في ضُبُعٍ وَضُبُعَانِ : ضُبُعَانِ ، شذوذاً .

(ص) وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفٍ للشروط فمسموعٌ ،

ك * نحنُ الوارِثُونَ * و (أَلِي) و (عَلِيَّيْنِ) و (عَالَمِيْنَ) و (أَهْلِيْنَ)^(٥)

و (أَرْضِيْنَ) و (عِشْرِيْنَ) إلى (تِسْعِيْنَ)^(٦) .

(ش) - (هذا) من قولنا : (مثل هذا الجمع) إشارة إلى الجمع المعرب

بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرأ . فمن المُعْرَبِ بِإِعْرَابِهِ الْوَاردُ كَذَلِكَ

(١) في ط : وثورة ، سهو .

(٢) ورد هذا الشرح في ع مقتضا كما يلي : " إذا قصدت تثنية أو جمع

فيما لم يعمه التذكير والعقل ، كان تذكير ما هو منها مذكراً وعقله

مُغْنِيًا عَنْ تَذْكِيرِ الْجَمِيعِ وَعَقْلِهِ فَتَقُولُ فِي : امرئٍ وامرأة ، ومسلم ومسلمة :

امرؤان ومسلمان . وفي مسلم ومسلمتين : مسلمون ، وفي رجل سابق وفرنسين

سابقين : سابقون . فتغلب التذكير ... " .

(٣) زيادة من ع .

(٤) زيادة من ع .

(٥) الآية ٢٣ الحجر .

(٦) في ع : التسعين .

من أسماء الله تعالى ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ (١) و ﴿ إِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ (٢) و ﴿ فَتَنَّمِ

الْمَاهِدُونَ ﴾ (٣) وكذلك: (ألو) و(عليون) و(عالمون) و(أرضون) و(عشرون)

وأخواته . فأما أسماء الله تعالى فمعنى الجمعية فيها ممتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع ، كما يتوقف عليه في غيره من

الثناء والحمد ، بل التوقف على السماع في هذا أحق ، لأن من الناس من أجاز

اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى (على وجه يؤمن معه إيهام ما لا يليق

بجلاله تبارك وتعالى) (٦) ، ولأعلم أحداً يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ

الجمع ، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد . وقد تقدم التنبيه على ذلك وعلى قولهم :

ألو كذا .

وأما (عليون) فاسم لأعلى الجنة ، كأنه في الأصل : فعيل ، من العلو ،

فجمع جمع ما يعقل ، وسمي به أعلى الجنة ، جعلنا الله من أهله . (٧) ولله

نظائر من أسماء الأمكنة منها : صريفون ، وصقون ، ونصيبون ، والسيلحون ،

وقنسرور ، وبيرور ، وذارور ، وفلسطون ، قال الأعشى : (٩)

(١) الآية ٢٣ الحجر .

(٢) الآية ٤٧ الذاريات .

(٣) الآية ٤٨ الذاريات .

(٤) في ك : أحق وأولى .

(٥) في ع : إيهام .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٧) بداية سقط من ع .

(٨) في م : صريعون .

(٩) ديوانه ص ٢١٩ .

وَيَجِبِي إِلَيْهِ السَّيْلِحُونَ وَدُونَهَا (١) وَصَرِيفُونَ فِي أَنْهَارِهَا وَالْخَوَزَنُقُ (٢)

وقال زيد بن عدّي بن حاتم : (٤)

تَرَكْتُ أَخَا بَكْرٍ يَنْوَأُ بِصَدْرِهِ بِصَفَيْنِ مَخْضُوبِ الْجُيُوبِ مِنَ الدَّمِ (٥)

وَأَمَّا (عَالَمُونَ) فاسم جمع مخصوص بمن يعقل ، وليس جمع (عالم) لأنّ (العالم)

عامٌ و(العالمين) خاصٌ ، وليس ذلك شأن الجموع ، ولذلك أبى سيبويه أن

يجعل (الأعراب) جمع (عرب) ، لأنّ (العرب) يعمّ الحاضرين والباديين ، و(الأعراب) خاصٌ بالباديين .

/ وقال بعضهم : (العالمون) جمع عالم ، مراد به ما يعقل ، وفعل به

ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدلّ على عقله . وهذا لا يصحّ ، إذ

لو جاز في (عالم) هذا الذي زعم ، لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة

على ما لا يعقل وعلى ما يعقل ، فكنا نقول في جمع (شيء) أو (شخص) إذا أريد

به ما يعقل : شيئون وشخصون ، وفي امتناع ذلك دليلٌ فساد ما أفضى إليه .

(١) في ك : ويجنى .

(٢) في الأصل : ودونها .

(٣) في ط : سريفون .

(٤) الهمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٤/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

(٦) في ك : مرادا به .

(٧) في ط : به جمعيته .

(٨) في م : فكما .

(٩) شيء ، ساقطة من م .

(١٠) في ك : من يعقل .

(١١) في م : شون وشخصون ، تخريف .

(١٢) في ط : دليل (على) .

وأما (أَهْلُونَ) فجمعُ (أَهْلٍ) و (أَهْلٌ) غيرُ مستوفٍ لشروط هذا الجمع^(١)
 إذ ليس علماً ولا صفةً^(٢) ، فكان حقه ألا يُجمع على هذا الجمع ، كما لم يُجمع عليه
 (آل) ، لكنَّ (أهلاً) استعمل استعمال (مستحق) في قولهم : هو أهلُ كذا ،
 وأهلٌ له . فأجرى مجراه في الجمع ، قال الله تعالى : * شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا
 وَأَهْلُونَا * و * مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ * ، وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : « إِنْ لِي أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ »^(٥) . ومثله قول الشاعر :^(٦)

ومارحُ الأهلين إن سألوا العدا * بمجديةٍ إلا مضاعفةُ الكرب
 ولكن أخو المرء الذين إذا دعا * أجاوبوا بما يُرضيه في السلم والحرب^(٧)

ومثلُ (أَهْلِينَ) في مخالفة القياس جمع (مرءٍ) على (مرئين) في قول
 الحسن البصري رضي الله عنه : « أَحْسِنُوا مَلَائِكُمْ أَيُّهَا الْمَرْؤُونَ » ، ولم يقل^(٨)
 في رجل : رجلون^(٩) .

وأما (أَرْضُونَ) فظوه من شروط هذا الجمع ظاهرٌ، لأنه جمع (أَرْضٍ) وهو
 اسمُ جنسٍ جامدٍ مؤنثٌ دالٌّ على ما لا يعقل ، إلا أن هذا النوع من الجمع قد^(١٢)
 صار عندهم دليلاً على ما يستعظم ويتعجب منه ، لأنَّ أعجب الأشياء ذو العقل ،

(١) في م : الشروط .

(٢) في م : علم .

(٣) الآية ١١ الفتح .

(٤) الآية ٨٩ المائدة .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، ٢٤٢ .

(٦) ورد البيت الثاني بدون نسبه في التذييل والتكميل ج ١ لوحة ١١٠ .

(٧) في م : دعوا .

(٨) في ط : مالك ، وفي ك : ملاعك .

(٩) النهاية ٣١٤/٤ ، ٣٥٢ ، والملا بفتحين : الخلق .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

(١١) في ع : هذا (الاعراب) .

(١٢) النوع ، ساقطة من ط .

فألحق به في هذا الجمع الأشياء العجيبة^(١) في نفع أو ضرر ، تنبيها على

مرتبها واستعظامها ، وبذا علل الفراء * عليين^(٢) * وقول العرب : ((أطعمنا

مِرْقَةً مَرَقِينَ)) • ويؤيد هذا الاعتبار في (أرضين)^(٥) حسن وروده في مقام

التعجب والاستعظام ، كقول الشاعر :

وَأَيَّةُ بَلَدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا مِنْ الْأَرْضِينَ تَعَلَّمَهُ نِزَارُ

(٧)

وكقول الآخر :

لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذَا قَامَ مِنْ بَنِي هُدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مُنْبِرِ

وقيل : إنما قالوا (أرضون) في (أرض) على سبيل التعويض ، كما فعل في

(سنة) ونحوها ، لأن (الأرض) مثلها في التأنيث المجازي وعدة الأصول ،

ونقصان ما حقه ألا ينقص ، لأن (الأرض) اسم ثلاثي مؤنث ، فحقه أن يكون^(٩)

بتاء تأنيث ، فلما خلا منها نزل بعضها منزلة نقص لام (سنة) ، فاستويا^(١٠)

في الجمعية تعويضا ، ولذا غيرت راء (أرضون) كما غيرت سين (سنة) .

(١) في ع : العجبية .

(٢) في ع : مزيتها .

(٣) من الآية ١٨ المطففين .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، والرواية فيه ((مرقين)) بفتح القاف

والمثبت من ع ، وهو موافق للتنظير .

(٥) في م : جنس وروده ، وهو تحريف . وفي ع ساقطة .

(٦) ورد البيت بدون نسبة في الهمع ٤٦/١ ، والدرر ٢٠/١ .

(٧) هو كعب بن معدان ، والبيت في المحاسب ٢١٨/١ ، وشذور الذهب ص ٥٧ ،
والهمع ٤٦/١ ، وشرح التصريح ١٢/١ . والبيت ساقط من ع .

(٨) في م : إذ .

(٩) في ك : ألا يكون ، وهو خطأ من الناسخ .

(١٠) في ط : التأنيث .

(١١) في ط : نقضها .

(١٢) في م : بعض .

وقيل : (أَرْضُونَ) نائِبٌ عن (أَرْضَاتٍ) معدولٌ عنه ، وسبب ذلك خوفُ

الالتباسِ بجمع (أَرْضَةٍ) .

وَأَمَّا (عِشْرُونَ) فشذوذُه بَيْنَ لانتفاءِ الجَمْعِيَّةِ وشروطها ، وكذلك أخواتها

وإن كانت بمعنى الجَمْعِيَّةِ . (٣) وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جموعٌ على سبيل

التعويض ، (كما ذُكر في أرض) لَأَنَّ تاءَ التَّأْنِيثِ من مفرداتها سَقَطَتْ حين عدُّ بها

المؤنثُ ، ولم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمعَ تعويضا ، وعمِلت

(العشرة) بذلك ، وإن لم يكن في (عِشْرِينَ) معنى الجَمْعِيَّةِ ، لأنَّ المثنى قد

يُعرَّبُ إعرابَ الجمعِ ، وَغَيَّرَتْ عَيْنُهَا وشينها كما غيرت سَيْنُ (سِنَّةٌ) وراءُ (أَرْضٍ) .

وهذا قولٌ ضعيفٌ، لأنَّ ذلك لو كان مقصودا ، لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوما

بمقدار ، ولا يُعهدُ ذلك في شيء من الجموع ، قياسيةً كانت أو شاذةً . (٦)

(ص) وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسَّرْ ، من المَعْوَضِ

من لامه هاءُ التَّأْنِيثِ ، بسلامة فاءِ المكسورِها ، وبكسر

المفتوحِها ، وبالوجهين في المضمومِها ، وربما نال هذا

الاستعمالُ ما كُسِّرَ ونحو : رِقَّةٌ ، وَأَضَاةٌ ، وإِوَزَّةٌ . (٧)

(١) في ط : نابت .

(٢) في ط : أَرْضَاةٌ .

(٣) في ع : وإن كان فيها معنى الجَمْعِيَّةِ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٥) في م : وشبهها ، وهو تحريف .

(٦) في ع : إذ لا يعهد .

(٧) زاد بعدها في التسهيل : وحرّة .

(ش) - (هذا الاستعمال) : إشارة إلى الرفع بالواو : والنصب والجر
 بالياء وزيادة النون بعدهما ، وخرج بما لم يكسر نحو : (شَفَّة) و (شَاة)
 فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسرا على : (شِفَاه) و (شِيَاه) بخلاف
 (سَنَّة) و (ثُبَّة) ونحوهما ، فإنهما لم يكسرا ، فجعل لهما ولأمثالهما هذا
 الاستعمال عوضاً . وخرج بذكر الهاء دون التاء : (بِنْتُ) و (أُخْتُ) .

وأشير بكسر الفاء وفتحها وضمها ، إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائي ،
 أن المعوض من لاه هاء التأنيث إن كان مضموم الأول ك (قَلَّة) و (ثُبَّة) (١) جاز
 في جمعه الضم والكسر ، وإن لمفتوح الأول ، أو مكسور ك (سَنَّة) و (مائة)
 لم يجر في جمعه إلا الكسر . والإشارة بـ (ربما نال هذا الاستعمال ما كسر)
 إلى (" بُرَّة ") فإنه قيل في جمعها : بُرَى و بُرَات و بُرُونَ ، وكذلك (ظَبَّة)
 فإنه قيل في جمعها : ظَبَا و ظَبَات و ظَبُون . قال الشاعر يصف سيوفاً :
 (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)

يَرَى الرَّأْوُونَ فِي الشَّفَرَاتِ مِنْهَا وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالظَّبِينَا

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل . وكذا المعوض من (فائِه) ، وإن لم
 يوجد له تكسير (٨) فإنه قليل أيضاً ، والمحفوظ منه (رِقَّة) و (رِقُونَ)

-
- (١) في ك : ونحوهما .
 (٢) في ك : في جمعها .
 (٣) في ع : (مع أنه كسر) بدل (ما كسر) .
 (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ع . والبُرَّة : الخلال . اللسان (بسر) .
 (٥) في ط : وظبابة . وفي ع : ساقطة .
 (٦) هو الكُميت ، ديوانه ١٢٦/٢ ، وله تخرّيج ، والخزانة ٢١٢/٣ .
 (٧) في ط : غير المعوض .
 (٨) تكملة من ع .

و(لِدَّة) و(لِدُون) و(حِشَّة) و(حِشُون) والرِّقَّة : الفِضَّة ، واللِّدَّة :

المساوي في السِّنِّ ، والحِشَّة : الأرض التي لا إنس فيها . ومن كلام / العرب :

((وَجِدَانُ الرَّقِيِّينَ ، يُغَطِّي أَفْنَ الأَفِينِ)) . وقال الشاعر في جمع (لِدَّة) :

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مَوْزِرَاتٍ وَشَرَحَ لِدِيَّ أَسْنَانَ الهِرَامِ (٦)

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو : أَضَاةٌ وإِضُونٌ ، وإِوْزَةٌ وإِوْزُونَ ،

ونحوها ، قال الشاعر [وهو الطرماح] (٨) :

خَلَّتْ إِلا أَيَا مِرِّ أَوْ نُوعِيَا مَحَا فِرْهَا كَأَسْرِيَةِ الأُضْيَا (١٠)

[ومن الوارد أيضا بهذا الاستعمال على قلة نحو : إِوْزِينَ ، وَحَرَّةٌ وَحَرِينِ] (١١)

(١٢)
قال الشاعر :

تَلَقَى الإِوْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارِ تَهَا تَمْشِي وَبَيْنَ يَدَيْهَا البُرِّ مَنْشُورٌ

(١) في م : وردة .

(٢) في م : السين ، وهو تحريف .

(٣) في م : الخشة ، وهو تحريف .

(٤) الغريبين ٦٠/١ ، مجمع الأمثال ٣٢٧/٢ واللسان (أفن) .

(٥) أورده المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ص ٢١٦٥ . وورد

كذلك في شرح الأشموني ٢٤٢/٤ ، وفي اللسان (ولد) .

(٦) في الأصل : لدا ، وهو تحريف .

(٧) في ع : (أضاة واضين) ، مع إسقاط (إوزة وإوزون) .

(٨) زيادة من ع . ولم أعثر على البيت في ديوانه ، وعزى له في اللسان (اضا)

وورد من غير غزو في التذييل ج ١ لوحة ٩٨ ، وشفاة العليل ص ٨٠

والتصريح ٣١٠/٢ .

(٩) في الأصل وط : الأباصر . وفي م : اياضير ، والمثبت من ك ، وع . والأياصر :

ج أياصر ، وهو كساء فيه خشيش . اللسان (أصر) .

(١٠) أسرية : ج سري وهو الجدول ، اللسان (سرا) .

(١١) زيادة من ع .

(١٢) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(ص) وقد يُجعلُ إعرابُ المعتلِّ اللامِ في النونِ منونةً غالباً ،

ولا تسقطُها الإضافة ، ويلزمه الياءُ ^(١) ، ويُنصبُ كائناً بالألفِ

والتاءُ ، بالفتحة على لغة ، مالم يُردَّ إليه المحذوفُ ، وليس

الوارد من ذلك واحداً مردوداً [اللامِ] ^(٢) خلافاً لأبي عليٍّ .

(ش) من العرب من شبه (سِنِين) ونحوه بـ (غَمَلِين) فتلزمه الياءُ ويُعربُ

بالحركات ، فيقول : إَنَّ سِنِيناً يُطاعُ اللهُ فيها لَمِينٌ ، وسِنِينُكَ أَكثَرُ من

سِنِينِي . وبعضُ هؤلاءِ لَينُونٌ ^(٣) ، فيقول : مرَّتْ عليه سِنِينٌ ، فيتركُ التَّنوينَ ^(٤) ،

لأنَّ وجوده مع هذه النونِ ، كوجود تنوينين في حرف واحد ، وإنما اختصَّ هذا

النوع بهذه المعاملة ، لأنَّه أُعربَ إعرابَ جمعِ التصحيحِ ، وكان الأحقُّ به إعرابُ ^(٥)

جمع التفسيرِ ، لخلوِّ واحده من شروط جمع التصحيحِ ، ولعدم سلامة نظمه ،

وكان جديراً بأن يجرى مجرى (صِنوان) و (قِنوان) فلمَّا كان له ذلك مستحقاً ^(٦)

ولم يأخذه : نَبَّه عليه بهذه المعاملة ، وكان بها مختصاً . ولو عومل بهذه

المعاملة نحو (رِقِين) لجاز قياساً ، وإن لم يردَّ به سماع ، وقد فُعل ذلك

(١) في ط : ويلزمها الياءُ .

(٢) تكملة من ط وك وم وع .

(٣) في ط : لَينُونون .

(٤) في ك : فترك .

(٥)(٥) في ك : الصحيح ، وهو تحريف .

(٦) في ك : ذلك له .

(١)
بـ (بنين) كقول الشاعر:

وكان لنا أبو حسن عليّ
أباً براً ونحن له بنين

(٢)
لأنه أشبه (سنين) في حذف اللام وتغيير نظم الواحد ، ولتغيير نظم واحده
قيل فيه : فَعَلَتِ الْبَنُونَ ، ولأيقال : فَعَلَتِ الْمَسْلُومُونَ ، ولو عومل بهذه
المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حَقُّ
في الإعراب بالحركات كـ (سنين) . ويمكن أن يكون هذا معتبراً في (الأربعين)
من قول القائل : (٣) (٤)

وماذا يدري الشعراء مني
وقد جاوزت حدَّ الأربعين

(٥)
فتكون الكسرة كسرة إعراب . ويمكن أن تكون كسرة ضرورة [كما قال الآخر:
عرفنا جعفرًا وبني عبيدٍ
وأنكرنا زعانفَ آخرين] (٦)

(١) نُسِبَ لسعيد بن قيس الهمداني ، الخزاعة ٤١٨/٣ . ولأحد أولاد علي بن
أبي طالب كرم الله وجهه ، كما في المقاصد النحوية ١٥٦ / ١ ، واستشهد
به المصنف في شرح الكافية الشافية ص ١٩٥ .

(٢) في م : ويعتبر ، تحريف .

(٣) جاء السياق في الأصل وطـ وكـ ومـ مضطرباً هكذا : (بن قول جرير :

عرينٌ من عرينة ليس منا
برئتُ إلى عرينة من عرين
عرفنا جعفرًا وبني عبيدٍ
وأنكرنا زعانفَ آخرين

وماذا يدري الشعراء مني ... البيت

وأثبتته على الصواب من ع .

(٤) نُسِبَ لسحيم بن وثيل الرياحي كما في شرح المفصل ١١/٥ ، والخزانة

٤١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ ، والهمع ٤٩/١ .
وقد أقحم هذا البيت مع البيت الذي يليه في الاستشهاد ، على أنه لجرير
وذلك في الأصل وطـ وكـ ومـ ، والتصويب من ع .

(٥) هو جرير ، وسبق الاستشهاد به في الباب .

(٦) مكان هذا في الأصل وطـ وكـ ومـ : «كما سبق في البيت قبله» .

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة ، كما أن فتح المثني

وما حمل عليه لغة . ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر :
(١)

إني أبيُّ أبيُّ ذو محافظَةٍ وابنُ أبيِّ أبيِّ من أبيِّين

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظي في الخروج عن أصل السى (٢)

فرع ، فالانقياد إليه في الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم

قالوا في (ياسمين ، وسرجين ، وشياطين) : يَاسْمُون ، وَسَرْجُون ، وَشَيَاطُون ،

فأعربوها إعراب جمع التصحيح ، تشبيهاً لِلاَخِرِ بِالْأَخِرِ ، وإن كان نون بعضها

أصلياً - مع أن هذا الإعراب فرع ، والإعراب بالحركات أصل - فإن يشبهه باب

(سنين) و(ظنين) بباب (قرين) و(مبين) أنسب وأقرب ، وإنما ألزموه (٣)

إذ أعربوه بالحركات الياء نون الواو ، لأنها أخف ، ولأن باب (غسلين) أوسع

مجالاً من باب (عريون) ولأن الواو كانت إعراباً صريحاً ، إذ لم يشترك فيها (٤)

شيئان ، فلو لزم عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضممة معها كرفعين ،

وليس الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد . على أن المبرد قد أجاز (٥)

لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع ، فيقول في المسمى بـ (زيدين) : هذا

زيدون ، ورأيت زيدوناً ، ومررت بزيدون ، ويؤيد قوله قولهم : (الماطرون) (٦)

(١) هو ذو الاصبع العدواني ، وورد البيت في المقتضب ٣/٣٢٢ ، والمفضليات

ص ١٦٠ وشرح المفصل ١٢/٥ .

(٢) في م : (على) بدل (عن) .

(٣) في ط : أقرب وأنسب .

(٤) في ط : صحيحاً .

(٥) في الأصل وط : إذا ، والتصويب من م وع .

(٦) في ع : زيدون .

و(سِيلِحُونَ) و(قاصِرُونَ) و(ماعِنُونَ) في أسماء أمكنة ، والأجود إجراؤها
مجرى الجمع ، ثم التزام الياء ، وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون
فقليل ، والحمل عليه ضعيف .

وقد جعل أبو علي (حمدون) ونحوه أعجمياً ، فمنعه من الصرف ، وحملته
على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة في آخر اسم ، ليس من وضع
العرب ، لعدم ذلك في النكرات التي هي الأصول ^(٣) ، وهذا شبيه بقول سيبويه :
إِنَّ (حَامِيَمَ) لو سَمِّيَ به لم ينصرف للعلمية والعجمة ، لأن (فاعيل) ليس
من الأوزان العربية ، بل من الأوزان العجمية ك(هابيل) ^(٤) . واعتبار سيبويه
أقوى ، لأن (فاعيل) لم يوجد في لسان العرب نكرة ولا معرفة ، بخلاف المزيد
في آخره واو مضموم ما قبلها ، فإنه موجود في النوعين ، فالنكرة ك(عربون)
و(زرجون) والمعرفة ك(حمدون) و(سعدون) .

والضمير في قولي : (وينصب كائنا بالالف والتاء) عائد إلى المعتل اللام ،
المعوض منها تاء التانيث ، أي : إذا جمع هذا النوع / بالالف والتاء ، جاز

(١) في ط : ويسبحون .

(٢) في ط : وما سنون .

(٣) في ك : من الأصول .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٥٧ .

(٥) في ط : فاعيلا .

(٦) (في) ساقطة من ط و ك .

(٧) في م : كائن ، خطأ من الناسخ .

(١) عند بعض العرب أن يُنصب بالفتحة ، كقول بعضهم : ((سَمِعْتُ لِفَاتِهِمْ))

(٢) وكقول الشاعر :

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيامِ تَحِيَّزَتْ^(٢) ثُبَاتًا عَلَيْها ذَلِها وَاكْتِئابُها

هكذا رواه الفراء بفتح التاء . ولا يُعامل بهذه المعاملة إلا نحو : (لُغَةٌ)
 و(ثُبَّة) من المعتل اللام المعوّض منها التاء ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن
 ردّ ك(سَنَوَات) و(عَفَوَات) ، رجع إلى ما هو به أولى ، وهو النصب بالكسرة ،
 لأن نصبه بالفتحة قبل الردّ كان لسببين ؛ أحدهما : الشبّه بباب قضاة ، في
 أنه جمع آخره تاءٌ مزيّدةٌ بعد ألف ، في موضع لام معتلة . والثاني : (ثُبَات)
 بإِزاء (ثُبِين) ، وكسرتة بإِزاء يائه ، كما جاز على لغة ، أن يُراجع الأصل
 بِ(ثُبِين) تشبيها بِ(عَزِين) جازت مراجعته بِ(ثُبَات) تشبيها بِ(ثُبَات) ،
 وكل واحد من السببين منتفٍ مع ردّ المحذوف ، فيبقى على الإعراب الذي هو^(٤)
 به أولى . ولا يُعامل [نحو]^(٥) (عِدَات) من المعتلّ الفاءِ معاملةً^(٦) (ثُبَات)^(٧)

لانتفاء السببين المذكورين .

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٩/٢ .

(٢) هو ابو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ٥٢/١ وفيه تخريجه .

(٣) في م : تجبرت .

(٤) في ط : الشبهين .

(٥) تكلمة من ط وك وم .

(٦) في ط : نحو معاملة .

(٧) في ك : بنات ، وهو تحريف .

وزعم أبو عليّ : أن قول من قال : ((سمعت لغاتهم)) بالفتح - لا يحمل على أنه جمع ؛ بل على أنه مفرد ردّ لامه فقلب الغاء ^(١) وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه :

أحدها : أن جمعيّة (لغات) في غير ((سمعت لغاتهم)) ثابتة بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك ، لاسيما بين أفراد وجمع .

الثاني : أن التاء في هذا النوع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوّض منه ، وذلك ممنوع .

الثالث : أن قائل : ((تحيزت نباتا)) ^(٢) يصف مشتار عسل من شقّ جبل ، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نغرت بإليام ، وهو الدخان ، اعتزلت مع يعاسبها ثبة ثبة ، فمعنى (نبات) إذن : جماعات ، لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع : أن بعض العرب قال : ((رأيت نباتك)) بفتح التاء ، حكاه ابن سيّدة ، وهذا نسر في الجمعيّة التي لا يمكن فيها انعاء الأفراد ، فبطل قول أبي عليّ بطلانا جليّا غير خفي ^(٤) .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ .

(٢) في ط : جمعته ، تصحيف .

(٣) جزء بيت ، سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) غير خفي ، ساقطة من ط وم ، وفي ع : فبطل قول المخالف بيقين .

* باب كيفية التثنية وجمع التصحيح *

(ص) الاسم الذي حرف إعرابه أَلِفٌ لازمةٌ : مقصورٌ، فإن كان ياءً لازمةً تلي كسرةً : فمَنقُوصٌ، فإن كان همزةً تلي أَلِفًا زائدةً : فَممدودٌ .

(ش) تبين كيفية التثنية وجمع التصحيح، مُفْتَقِرٌ إلى معرفة المقصور والمنقوص والمدود، حتى إذا جَرى في الباب ذِكْرُ بعضها لم يُجْهَل المعنى به .

فالمَقْصُورُ : هو الاسم الذي حرف إعرابه أَلِفٌ لازمةٌ . فذَكَرَ (الاسم) مُخْرَجٌ للفعل المضارع الذي حرف إعرابه أَلِفٌ (١) نحو (يَرْضَى) . وَذَكَرَ (حرف الإعراب) مخرَجٌ لكلِّ اسمٍ مَبْنِيٍّ : آخِرُهُ أَلِفٌ ، نحو (إذا) و (هُما) . وَذَكَرَ (اللزوم) مخرَجٌ للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة ، وللأسماء الستة في حال النصب .

والمَنقُوصُ العُرْفِيُّ : الاسم الذي حرف إعرابه ياءٌ لازمةٌ تلي كسرةً . ف (الاسم) مخرَجٌ للمضارع الذي حرف إعرابه ياءٌ تلي كسرةً ، نحو : يُعْطِي . و (حرف الإعراب) مخرَجٌ لكلِّ اسمٍ مَبْنِيٍّ آخِرُهُ ياءٌ تلي كسرةً ، نحو : (هِيَ) و (الذي) . و (اللزوم) مخرَجٌ لنحو (الزيد بن) وللأسماء الستة في حال الجر .

ولَمَّا كان المَنقُوصُ في اللغة متناولاً لكلِّ ما حُدِفَ منه شيءٌ ك (يدٍ) و (عِدَّة) وكان المقصودُ هنا غيرَ ذلك ، فَيَدُّ (٣) ب (العُرْفِيُّ) ، لأنَّ العُرْفَ الصَّنَاعِيَّ قد غَبَّ إِطْلَاقَ المَنقُوصِ على نحو : (شَجٍ) و (قَاضٍ) .

والمَمْدُودُ : الاسم الذي حرف إعرابه همزةٌ تلي أَلِفًا زائدةً ، فذَكَرَ (الاسم) مستغنى عنه ، لأنَّ المخرَجَ به في رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما (٤) من (٥) الأفعال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من * م * .

(٢) في م : * إعراب * .

(٣) في م : * قصد * .

(٤) في م : * ما بينهما ، وهو تحريف . (٥) في ط : * في الأفعال * .

المضارعة ، إذ لو لم يُذكر (اسم) في رسمهما ، لتناول رسم المقصور نحو (يرضى)^(١) ،
ورسم المنقوص نحو (يُعطي) وهاهنا لو لم يذكر (اسم) لم^(٢) يتناول رسم الممدود
فعلا ، إذ لا يوجد فعلٌ آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، وإنما تلي ألفاً منقلبة كـ (يشاء)
ولكن نُذكر (الاسم) ليعلم من أول وهلة : أن الممدود ليس من أصناف غيره . ونُذكر^(٣)
(حرف الاعراب) ليعلم من أول وهلة : أن المقصود ممدودٌ مُعربٌ . وذكرت زيادة
الألف : احترازا من (داء) و (ماء) ونحوهما ، فإن الألف في مثل هذا لا تكون زائدة^(٤) ،
لأن الحكم بزيادتها : يوجب نقضا عن أقل الأصول ، وإنما هي بدلٌ من أصل .
(ص) فإذا تُنبي غير المقصور والممدود الذي همزته بدلٌ
من أصل أو زائدة^(٥) ، لحقت العلامة دون تغيير ، مالم تُنَبِّ
عن تثنيته تثنية غيره غالبا^(٦) .

(ش) غير المقصور والممدود المقيدُ يعمُّ الصحيح الآخر : كـ (رجل) و (امرأة) ،

والمعتلُّ الآخر الجاري / مجرى الصحيح ، كـ (مرعى) و (مغزو) و (مغزو) ، والمعتلُّ (١٥ / ب)

المنقوص : كـ (شح وقاض) ، والمهموز الذي ليس^(٧) ممدودا كـ (رشاء) و (ماء) و (نبي)^(٨)

و (مكلو) .

والممدود الذي همزته أصلٌ كـ (قراء)^(٩) وهو الكثير القراءة ، فكلُّ هذه وأشباهاها

لا تُغَيَّرُ في التثنية بأكثر من فتح الآخر^(١٠) ولحاق^(١١) العلامة التي سبق ذكرها .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | في م : " رضي " . |
| (٢) | " لم " ، ساقطة من ط . |
| (٣) | في ط : " وذكر ان حرف " . |
| (٤) | في م : " زيادة " . |
| (٥) | في م : " وزيادة " . |
| (٦) | " غالبا " ساقطة من بقية النسخ . |
| (٧) | في م : " ليس له " . |
| (٨) | في ط : " وهني " . |
| (٩) | في اللسان (قرأ) : والقراء : الناسكُ . |
| (١٠) | في ط : " الأخير " . |
| (١١) | في م : " ولاحق " ، تحريف . |

وأشهرت بقولي : (مالم تنب عن تشنيته ^(١) تشنيةً غيره) إلى نحو قولهم في تشنية (سواء) : (سيان) ، فإنه تشنية (سي) واستغنوا به غالباً عن تشنية ^(٢) (سواء) .
وقلت : (غالباً) ، احترازاً عن ^(٣) رواية أبي زيد عن بعض العرب : * هذا أن سواء أن ^(٤) وكذلك استغنوا غالباً بـ (أليين) و (خصيين) عن (أليتين) و (خصيتين) مع أنهم إذا أفردوا فالغالب [أن ^(٥) يقولوا : (ألية) و (خصية) ، وقد يقولون : أليي [بمعنى : ألية ^(٦) وخصي ، بمعنى : خصية ، وقد يقال في التشنية : (أليتان) و (خصيتان) قال عنتره : ^(٧)

متى ما تلقني فردين ترجف . . . روائف أليتك وتسقطارا
وقال طفيل الغنوي : ^(٨)

وإن الفحل تنزع خصيتاه . . . فيصبح جافراً قرح العجان
ومن الاستغناء بتشنية عن تشنيه ، قولهم في (ضبع وضبعان) : ضبعان ، ولم يقولوا : (ضبعانان) وهو القياس ، كما يقال في (امرئ) و (امرأة) و (ابن) و (ابنة) : امرئان ، وابنان .

-
- (١) تشنية ، ساقطة من * ط .
(٢) في م : * تشنيته ، وهو تحريف .
(٣) في م : * من * .
(٤) في ط : * هذا * ، وهو تحريف .
(٥) انظر اللسان : (سوا) .
(٦) في الأصل (انهم) ، والمثبت من بقية النسخ .
(٧) تكلمة من (ع) .
(٨) ديوانه ، ص ٢٣٤ وفيه التخريج .
(٩) لم أجد البيت في ديوانه المطبوع ونسب في اللسان (خصي) ليزيد ابن الصعق ، وسقط البيت من (ع) .

(ص) وإذا سُئِيَّ المقصُورُ قُلِبَتِ الْفُهُ (واوًا) إن كانت
ثالثةً بدلا منها . أو أصلا ، أو مجهولة ولم تُتَلَّ ، و (ياءً) ^(١)
إن كانت بخلاف ذلك ، لا إن كانت ثالثةً واوياً مكسورا الأول أو
مضمومة ، خلافاً للكسائي . والياءُ في رأيي أولى بالأصل ^(٢)
والمجهولة مطلقاً .

(ش) لَمَّا كان آخرُ الاسمِ إذا سُئِيَّ مستحقاً لفتحهِ ^(٤) وكانت الألفُ لا تقبلُ حركةً ،
وجبَ لها عند لقاء عَمِّ التثنية أن تُحذفَ أو تُقلبَ حرفاً قابلاً للحركة ، فامتنع الحذفُ ،
لأنه كان يُوقَعُ في الالتباسِ بالمفرد حالَ الرفعِ والإضافة ، فتعِينُ ^(٥) القلبُ . فإن كانت
رابعةً فصاعداً قُلِبَتِ ياءً ، سواء كانت بدلَ واوٍ (مُعْطَى) أو بدلَ ياءٍ (مَرَسَى) .
أو زائدةً (كحُبْلَى) و (عَلَقَى) . وإن كانت ثالثةً رُدَّتْ إلى الواوِ إن كانت بدلَها
(كَقَفَى) وإلى الياءِ إن كانت بدلَها (كهُدَى) . وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها
الوجهان (كِرَهَى) ، فإنها يائِيَّةٌ في لغة من قال : (رَحِيْتُ ، وواوِيَّةٌ في لغة من قال :
رَحَوْتُ ، فَلَمَنْ شَأَهَا أن يقول : رَحِيَانٌ وَرَحَوَانٌ ، والياءُ أكثرُ .

وإن كانت الألفُ أصلاً ، لكونها في حرفٍ أو شبهة (كأَلَا) ^(٧) الاستفتاحية ، و (مَتَى) ،
أو كانت مجهولة الأصل (كخَسَا) ^(٨) بمعنى : فرد ، و (لَقَا) بمعنى : مُلِقَى ، لا يُعبأ به -
فالمشهورُ فيما كان من هذين النوعين أن يُعتبر حاله في الإمالة ، فإن أمالته العربُ
ك (بَلَى) ^(٩) و (مَتَى) سُئِيَّ بالياءِ ، إذا سُمِّيَ به ، وإن لم تُتلَّهُ العربُ ك (إِلَى) و (أَمَّا)

-
- | | |
|---|------|
| في ط : " تعل " ، وهو تحريف . | (١) |
| في م : " وتاء " ، وهو تصحيف . | (٢) |
| في م : " في الأصل " . | (٣) |
| في الأصل " وبقية النسخ : بفتح " ، وأثبت ما في "ع" . | (٤) |
| في الأصل : " فيتعين " ، والمثبت من بقية النسخ . | (٥) |
| ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " . | (٦) |
| ساقطة من " م " . | (٧) |
| في ط : " كخشى " ، وهو تحريف . | (٨) |
| في ط : " كحبلَى " ، وهو تحريف . | (٩) |
| في ط : " وبلى " ، وهو تحريف . | (١٠) |

بمعنى : حَقًّا ، تُشَيِّ بِالْوَاوِ ، وَمِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْيَاءِ فِي النُّوعَيْنِ ، ثَبَتَتْ
 إِلا مَالَةٌ أَوْ لَمْ تَثْبُتْ ، وَمَفْهُومُ قَوْلِ سَيِّبِيهِ عَاضِدٌ لِهَذَا الرَّأْيِ (١) ، لِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْأَلْفِ
 الْمَجْهُولَةِ أَصْلًا (٢) يُقْتَضِي رَدَّهَا إِلَى الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ مَوْضِعَ الْعَيْنِ . وَرَدَّهَا إِلَى الْيَاءِ
 إِذَا كَانَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ انْقِلَابَهَا ثَانِيَةً عَنِ الْوَاوِ أَكْثَرُ مِنْ انْقِلَابِهَا عَنِ
 يَاءٍ ، وَأَمْرُ الثَّالِثَةِ (٣) بِالْعَكْسِ .

وَأَجَازُ الْكَسَائِي فِي نَحْوِ (رَضِيَ) وَ(عُطِيَ) مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، الْمَكْسُورَةِ الْفَاءِ
 وَالْمَضْمُومَتِهَا أَنْ تُشَيِّ بِالْيَاءِ ، قِيَاسًا عَلَى مَا نَدَرُ (٤) كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : رَضِيَ وَرَضِيَانٌ .
 وَشَدَوْنٌ هَذَا صَارَفٌ عَنِ إِشَارَةِ إِلَيْهِ ، لِقِيَاسِ عَلَيْهِ .

(ص) وَتَقْلَبُ (٥) الْوَاوُ هَمْزَةً الْمَدُودِ الْمَبْدَلَةَ مِنَ الْأَلْفِ

التَّأْنِيثِ ، وَرَبْمَا صَحَّحَتْ (٦) أَوْ قَلْبَتْ يَاءً . وَرَبْمَا قَلْبَتْ الْأَصْلِيَّةُ

وَاوًا ، وَفِعْلٌ ذَلِكَ بِالْمَلْحَقَةِ أَوْلَى مِنْ تَصْحِيحِهَا . وَالْمَبْدَلَةُ

مِنْ أَصْلِ بِالْعَكْسِ ، وَقَدْ تَقْلَبُ يَاءً ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، خِلَافًا

لِلْكَسَائِيِّ .

(ش) الْهَمْزَةُ مِنْ (صَحْرَاءَ) أَوْ (ثَلَاثَاءَ) (٧) وَ(أَرْبَعَاءَ) وَ(قَاصِعَاءَ) وَ(نَفْسَاءَ)

وَنَحْوِهَا مِنَ الْمُؤَنَّثِ ، مَبْدَلَةٌ مِنَ الْأَلْفِ التَّأْنِيثِ ، لَامَوْضُوعَةٌ لِلتَّأْنِيثِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ

وَالْأَخْفَشِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ :

-
- (١) الكتاب : ٣ / ٣٨٨ .
 (٢) في م : "الأصل" .
 (٣) في ط : "الثانية" .
 (٤) شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٧٤ .
 (٥) في ط : "وتبدل" .
 (٦) في م : "صحت" .
 (٧) في ك : "أو... أو..."

أحدها : أنَّ كَوْنَ الألفِ حرفَ تَأْنِيثٍ ثابتٌ ^(١) في غير هذه الأمثلة بإجماع ،
 وكون الهمزة للتأنيث في غير هذه الأمثلة منتفٍ بإجماع ، وإبدال
 همزةٍ من حرفٍ لينٍ ^(٢) متطرفٍ بعد ألفٍ زائدةٍ ^(٣) ثابتٌ بإجماع ، والحكمُ
 على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلةٌ من ألفٍ مانعٍ من مفارقة الإجماع
 المذكور ، فتعين الأخذُ به .

(٤) الوجه الثاني : أنَّ القولَ بذلك مكمّلٌ لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه ، وتركه
 مفوتٌ لذلك ، فوجب اجتنابه ، وذلك أنهم ^(٥) ألحقوا هاء التأنيث
 بألفه في التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته ، فألحقوا ألفه بهائه فسي
 مباشرة المفتوح تارة . وانفصالها بألف زائدة تارة ^(٦) ، ف(سَكْرِي) نظيرُ
 / (تَمْرَة) و(صَحْرَاء) نظيرُ ^(٧) (أرطاة) ، وتوصل بذلك أيضا إلى إبدال (١٦/أ)
 الألف همزة لتوافق الهاء ^(٨) بظهور حركة الإعراب ، وهذه حكمةٌ لم
 يُدْها ^(٩) إلا القولُ بأنَّ الهمزة (المشار إليها بدلُ الألف) فوجب اعتقادُ
 صحته .

الوجه الثالث : أنَّ الهمزة ^(١) لو كانت غيرَ بدَلٍ لساوت الأصلية في استحقاق السّلامة
 في التثنية والجمع والنسب ، فكان يُقال بدلا من (صحراويين) و(صحراوات)

-
- | | |
|------|---|
| (١) | ثابت ، ساقطة من " م " . |
| (٢) | في م : " بين " ، وهو تحريف . |
| (٣) | في م : " زيادة " . |
| (٤) | الوجه ، ساقطة من " ط " . |
| (٥) | في م : " انه " وهو تحريف . |
| (٦) | تارة ، ساقطة من " ط " . |
| (٧) | في ك : " نظيرة " ، وهو تحريف . |
| (٨) | في ط : " التاء " ، وفي م : " اليا " ، وكلاهما تحريف . |
| (٩) | في م " بياض " . |
| (١٠) | ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " . |

[صحاري^(١)] و [صحراوي^(٢)] : (صحراءان) و (صحراءات) و [صحاري^(٢)] (و صحرائي) ، كما يُقال : (قِثَاءان) و (قِثَاءات) و (قِثَائِي) و (قِثَائِي) ، بل كانت همزة (صحراء) أحقُّ بالسلامة ، لأن فيها مافي همزة (قِثَاء) من عدم البدلية كما زعموا ، وتزيد عليها أنها دالة على معنى ، وسلامة ما يدلُّ على معنى أحقُّ من سلامة ما لا يدلُّ على معنى ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

وبعد تقرير هذا ، فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لنا^(٣) كانت بدل ألف ، كـ كـهـ بقاءها في التنثية ، لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث^(٤) ألفات ، فتوقى ذلك ببدل مناسب ، وهو إمّا (واو) وإمّا (ياء) ، فكانت الواو أولى ، لأنها أبعد شَبَهًا من الألف . وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف ، والياء^(٥) مثلها في مقاربة الألف ، فتركت وتعيّنت الواو^(٦) . وبعض العرب يُبقي الهمزة ، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها ، وكلاهما نادر . ومثله في الندور إبدال الهمزة الأصلية واوا ، كقول بعضهم في تنثية (قِثَاء) : (قِثَاوان) ، وفعل ذلك بـ (عِطَاء) و (قِوَاء)^(٧) ونحوهما ، أولى من التصحيح ، والتصحيح في نحو : (كِثَاء) و (رِثَاء) أولى من إبدال الهمزة واوا .

والى همزة نحو : (كِثَاء) و (رِثَاء) أشير بقولنا :^(٨) (والبديلة من أصل [بالعكس] . فالحاصل^(٩) أن المقيس عليه : قلب البديلة من ألف التأنيث واوا كـ (صحراوين) ، وسلامة الأصلية كـ (قِثَائِين) . وإجازة وجهين في الملحقة ، مع ترجيح القلب كـ (عِطَائِين)

(١) زيادة من (ع) .

(٢) زيادة من (ع) .

(٣) في ط : " إن " .

(٤) في م : " ثلاثة " ، وهو خطأ من الناسخ .

(٥) في ك : " والهاء " ، وهو تحريف .

(٦) الواو ، ساقطة من " م " .

(٧) غامضة في " م " .

(٨) في م : " بقولي " .

(٩) تكلمة من " ع " .

و(علباءين) وإجازة الوجهين في المبدلة من أصل ، مع ترجيح السلامة ك(كسأين) و(كساوين) و(ردأين) و(ردأوين) . وما سوى ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه ، إلا على رأي الكسائي وقد بيّن ذلك (١) .

(ص) وصحوا (بذروين) و(ثنائين) تصحيح

(شقاوة) و(سقاية) للزوم علمي التثنية والتأنيث .

(ش) المذروان : طرفاً (٢) الألية ، وطرفاً (٣) القوس ، وجانبا الرأس ، ولا يستعمل

مفردهما ، كذا قال أبو علي القالي في كتاب الأمالي (٤) . والمشهور إطلاقه على طرفي الألية ، قال عنتره (٥) :

أحولي تنفض استك مذروبيها (٦) . لتقتلني فيها أنذا عاراً

وهو تثنية (مذرى) في الأصل ، إلا أنه لا يُفرد ، فشبّه بمفرد في حشوّه واو مفتوحة

ك(شقاوة) ولو أفرد لقليل في (تثنيته : مذريان ، كما يقال في تثنية ملهى : ملهيان ، لأن ألف المقصور إذا كانت رابعة فصاعداً ، قلبت في (٧) التثنية ياءً مطلقاً .

والثنايان : طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية [غالباً] (٨) هكذا

قال الأئمة الموثوق بنقلهم (٩) ، ولو أفرد لقليل فيه : ثناء ، وفي تثنيته : ثناءان ،

(١) زيادة من "ع" .

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ٣٩٢ ، والمقتضب : ٤٠ / ٣ .

(٣) في م : " طرف " .

(٤) الأمالي : ١ / ٢٠١ و ٢٠٢ .

(٥) ديوانه : ص ٢٣٤ ، وتخريجه فيه . وعار : مرخم (عمارة) .

(٦) في م : مذرايها .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من "م" .

(٨) زيادة من "ع" .

(٩) في الأصل : (بقولهم) والمثبت من بقية النسخ .

(١٠) في م : " تثنية " .

وثنان ، كما يفعل بكلّ ممدود همزته ^(١) مبدّلة من أصل ، لكنه لم يُفرد ، فشبهه بمفرد في حشوه ياء ك (سقاية) .

(ص) وحكم ما ألحق به علامة ^(٢) جمع التصحيح القياسية .
حكم ما ألحق به علامة التثنية ، إلا أن آخر المقصور والمنقوص
يُحذف ^(٣) في جمع التذكير ، وتلي علامته فتحة المقصور
مطلقاً ، خلافاً للكوفيين : في إلحاق ذي الألف الزائدة
بالمنقوص .

(ش) احتُز بالقياسية من نحو : (بَنِين) و (عَلَانِين) و (رَبْعِين) في جمع
(ابن) و (رَجُلٌ عَلَانِيَةٌ) و (رَبْعَةٌ) فإن مقتضى القياس أن يُقال في (ابن) : ابْنُون ،
كما يُقال في التثنية : ابْنَان . وأن يُقال في (عَلَانِيَةٌ) و (رَبْعَةٌ) : عَلَانِيَات ، وَرَبْعَات ،
كما يُفعل بكل ما فيه تاء التأنيث .

والحاصل أن الصحيح (الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعتل الجاري مجرى
الصحيح) ^(٤) والمهوز غير الممدود ، والممدود الذي همزته أصل ، إذا جمع جمع
التصحيح ، لحقته علامته ^(٥) دون تغيير ، كما لحقته علامة التثنية . وأن الممدود
الذي همزته غير أصل ، ينال همزته في جمع التصحيح ما نالها في التثنية ، فيقال
في : زيد ، وهند ، وعلبي ، وأمر مقضي ، ومحنو ، ^(٦) و [أمر مرجو ^(٧)] ومرجي ، وأمر
^(٨) مرجأ ، وإرجاء ، وزكرياء ، وصحراء ، وعطاء ^(٩) [وساء] ^(٩) علماً لرجل : زيدون ،

-
- (١) في ط : " همزة " .
(٢) " علامة " ساقطة من " م " .
(٣) في الأصل و ط " يحذفان " والمثبت من ك والتسهيل .
(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٥) في ط و ع : " علامة " .
(٦) في الأصل و ط (مجنو) وفي م (محبو) ، والمثبت من ع و ك .
(٧) تكملة من ط و ك و ع .
(٨) في الأصل " وأمر مرجأ وأمر مرجي " .
(٩) تكملة من " ع " وحدها .

وهِنْدَات [وَعَطِيَّونَ]^(١) وأمور مقضيات ، ومحنوون^(٢) ، وأمور مرجوات ، ورجال
مرجئون ، وأمور مرجآت ، وإرجاءات^(٣) ، وزكرياءون ، وصحراوات^(٤) ، وعطاءون ،
وساوات . [كما قيل في التنثية : زيدان ، وهندان ، وعطيان ، وأمران مقضيان ،
ورجلان محنواون ، وأمران مرجآن^(٥) ، وإرجاء^(٦) ، وإرجاءان ، وزكرياوان^(٧) ، وصحراوان ،
وعطاءوان^(٨) ، وساوان]^(٩) فتصحح ما تصحح في التنثية وتعلم ما أعل فيها .

وأما المقصور فتحذف ألفه في جمع التذكير ، وتلي الواو والياء الفتحه ، ويستوي
في ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل ك (الأعلى) وما ألفه زائدة ك (حُبلى) اسم رجل ،
فيقال : جاء الأعطون والحبلون ، ومررت بالأعطين والحبلين هذا مذهب / البصريين . (١٦ / ب)
وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة ، ويضمون ما قبلها مع الواو ، ويكسرونه
مع الياء فيقولون : جاء الحبلون ، ومررت بالحبلين . فإن كان المقصور أعجيبا ،
أجازوا فيه الوجهين ، لاحتمال الزيادة وعدمها .

وأما المنقوص فتحذف ياءه في جمع التذكير ، ويضم^(١٠) ما قبلها مع الواو ، ويترك
على^(١١) حاله مع الياء ، نحو : جاء القاضون ، ومررت بالقاضين .

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ، ما لهما مع ألف التنثية ، كقولك في (حُبلى)
و (أمر باد) : حُبليات ، وأمور باديات .

-
- | | |
|-----------|---|
| (١) | تكملة من " ع " وحدها . |
| (٢) | في الأصل (ضخبون) وغامضة في بقية النسخ ، والمثبت من (ع) . |
| (٣) | في ط : رجاءات . |
| (٤) | في الأصل و م (صحروات) والمثبت من ط و ك . |
| (٥) | هكذا ، والأصح : مرجآن . |
| (٦) | أعاد ذكر المفرد هنا دون بقية المفردات . |
| (٧ ، ٨) | (زكرياوان وعطاءوان) سبق أن صححت الهمزة عند جمعها ، مع أن حكمها واحد . |
| (٩) | تكملة من " ع " وحدها . |
| (١٠) | في م : " ويصح " وهو تحريف . |
| (١١) | (على) سقطت من (م) . |

(ص) وربما حُذِفَتْ خامسةً فصاعداً ، في التثنية
والجمع بالألف والتاء ، وكذا الألف والهمزة ———
(قاصِعاءً) ونحوه ، ولا يُقاسُ عليه خلافاً للكوفيِّين .
(ش) الضمير في : (حُذِفَتْ) عائدٌ على الألف الزائدة ، والإشارةُ بذلك
إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب في تثنية * (الخوزلي) و (خنفساء) و (باقلاء)
و (عاشوراء) : (٢) خوزلان ، وخنفسان ، وبقلان ، وعاشوران ، وأنشد :
(٣)
تَرَوِّحَ فِي عَمِيَّةٍ وَأَعَانَسَهُ . . . عَلَى الْمَاءِ قَوْمَ الْهَرَاوَاتِ هُوجُ
بفتح هاء (الهراوات) وهو جمع (هراوى) ، و (هراوى) جمع (هراوة) وهذا
يدلُّ على أن الألف قد تُحذفُ وإن لم تكن زائدة ، لأنَّ ألف (هراوى) منقلبة عن
لام الكلمة . والكوفيون يقيسون على هذا ، والمنصفون (٤) من غيرهم يقبلون (٥) ما سُمع منه
ولا يقيسون عليه لقلته . (٦)

(ص) وتُحذفُ تاءُ التأنيثِ عند تصحيح ما هي فيه ،
فيعاملُ معاملةً مؤنَّثٍ عارِ منها لو صَحَّ . ويقال في المُرادِ
به مَنْ يَعْقِلُ مِنْ : ابْنِ (٧) ، وَأَبٍ ، وَأَخٍ ، وَهَنْ ، وَذِي (٨) : بَنُونَ
وَأَبُونَ ، (٩) وَأَخُونَ ، وَهَنُونَ ، وَذَوُونَ (١٠) . وفي : بِنْتٌ ، وَأَبْنَسَةٌ ،
وَأَخْتٌ ، وَهَنْةٌ (١١) ، وَذَاتٌ : بَنَاتٌ وَأَخَوَاتٌ ، وَهَنَاتٌ ، وَهَنَوَاتٌ ، وَذَوَاتٌ .
و (أُمَّهَاتٌ) فِي الْأُمِّ مِنَ النَّاسِ أَكْثَرُ (١٢) مِنْ (أُمَّاتٍ) . وَغَيْرُهَا بِالْعَكْسِ .

- | | |
|--------|---|
| (١) | (في تثنية) ساقطة من (م) . |
| (٢) | في م : عواشراء ، وهو تحريف . |
| (٣) | ورد بدون نسبة في المعاني ، للفراء : ٨١ / ٢ ، والتذييل : ج ١ لوحه ٨ . ١٠ . |
| (٤) | في الأصل و (ك) : (والمصنفون) ، والمثبت من ط و ع . |
| (٥) | في ط : يقبلون . |
| (٦) | انظر المسألة ١١ من الانصاف : ص ٧٥٤ . |
| (٧) | (ابن) ساقطة من ط . |
| (٨) | في م : " وذوي " . |
| (٩) | في م : ابنون ، وهو خطأ من الناسخ . |
| (١٠) | في ك : " ذوون " . |
| (١١) | في التسهيل : (هنت) . وهي لفة في (هنة) . |
| (١٢) | " أكثر " ساقطة من (م) . |

(ش) إذا جُمع ما فيه تاءُ التأنيث بالألف والتاء ، حُذفت التاءُ منه ووليت أَلْفُ الجمع ما كان قبل التاء : من غير تغيير ، إن لم يكن أَلْفًا ولا همزة ممدود مبدلة ، كقولك في (مسلمة ، وجارية ، وعرقوة^(١) ، وقارئة ، وقراءة) : مسلمات ، وجاريات ، وعرقوات ، وقارئات ، وقراءات ، فإن كان الذي قبل التاء المحذوفة أَلْفًا أو همزة ممدود مبدلة ، فُعل به ما كان يُفعل بمثله مباشرة لألف^(٢) التثنية ، فيقال في (فتاة) : فَتَيَات^(٣) ، وفي (قناة) : قَنَوَات^(٤) ، وفي (سماء) : سَمَاءَات^(٥) وسماوات ، وفي (باقلا^(٦)) : باقلاوات^(٧) .

وكان حَقٌّ (ابن وابنة) أن يُقال في تصحيحهما : ابنون وبنات (كما قيل في تثنيتهما : ابنان وبنتان ، إلا أن السمع ما ذكر من (بنين) و (بنات)^(٨)) فنُهِم عليه ، وحملهم على ذلك الإشعارُ بأن أصل الباء في الأفراد الفتح .

وأما قولهم (أب وأخ وهن) : أبون وأخون وهنون ، فأصله (أبُون) و (أخوون) و (هنوون) بالإتياع ، ثم حُذفت ضمة الواو تخفيفًا فالتقى ساكنان فحُذِف سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ لو او الجمع . ويُقال في غير الرفع (أبين) ، والأصل : (أبوين) ثم عرض السكون والقلب والحذف . ومن شواهد^(١٠)

(١) العرقوة : خشبة معروضة على الدلو ، اللسان (عرق) .

(٢) في ط : " مباشرة الألف " .

(٣) في الأصل و ط و ع (فتياة) وفي م (فتوات) : والمثبت من ك و ع .

(٤) في ط و م : قنواة .

(٥) في الأصل و م (سماوان) والمثبت من ط و ك .

(٦) غامضة في الأصل ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(٧) في ك : " باقلات " .

(٨) ما بين الخاصرتين ساقط من " ط " .

(٩) في ط : " هنون " .

(١٠) في ك : " شذوذ " وهو تحريف .

(أَخِينِ) (١) و (أَبِينِ) قراءة بعض السلف (٢) قالوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيكَ إِبرَاهِيمَ
 وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ (٣) ، وقال أبو طالب (٤) :
 أَلَمْ تَرِنِي (٥) مِنْ بَعْدِهِمْ هَمَّتَهُ . : بِغُرْقَةٍ حُرِّمَ مِنْ أَبِي بْنِ كِرَامٍ
 وَأَنْشُدَ ابْنَ دَرِيدٍ : (٦)
 كَرِيمٌ طَابَتْ الْأَعْرَاقُ مِنْهُ . : وَأَشْبَهَ فِعْلُهُ فِعْلَ الْأَبِينَا
 كَرِيمٌ لَا تُغَيِّرُهُ اللَّيَالِي . : وَلَا اللَّوَاءُ فِي عَهْدِ الْأَخِينَا
 فجمع (أبا) على : (أبين) ، و(أخا) على : (أخين) . وقال آخر (٨) :
 فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا . : بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَبِينَا
 وَأَنْشُدُ الْفَرَاءَ مَسْتَشْهِدًا عَلَى (أخ) و(أخين) : (٩)
 فَقَلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ (١٠) . : وَقَدْ بَرَّيْتُمْ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورُ

- (١) في الأصل و م (أخ) وفي ك (هنايين) وفي ع (أب) ، والمثبت من "ط" .
 (٢) هم * ابن عباس ، والحسن ، ويحيى بن يعمر ، وعاصم الجحدري ، وأبو رجاء*
 المحتسب : ١١٢/١ ، والبحر المحيط : ٤٠٢ / ١ .
 (٣) الآية ١٣٣ سورة البقرة .
 (٤) ديوانه ص ١٥٩ ، وهو يصف تعلق الرسول صلى الله عليه وسلم به عند ما
 هم بتركه عند سفره إلى الشام .
 (٥) في ط : تريني .
 (٦) في الأصل (بعرفة) وفي ك (لغرقة) ، والمثبت من ط و م و ع
 والديوان .
 (٧) في الجهمرة في اللفظة ، بدون نسبة : ٤٨٥ / ٣ ، وورد كذلك
 في التذييل والتكميل : ج١ لوحة ١١٠ ، وشفاء العليل : ص ٩٠ .
 (٨) هو زياد بن واصل السلمي ، وورد البيت في الكتاب : ٤٠٦ / ٣ ، والمقتضب :
 ١٧٤ / ٢ ، والخصائص : ٣٤٦ / ١ ، والمحتسب : ١١٢ / ١ ، وأمالي ابن
 الشجري : ٣٧ / ٢ ، وشرح المفصل : ٣٧ / ٣ ، والخزانة : ٢٧٥ / ٢ .
 (٩) البيت للعباس بن مرداس . وورد في المقتضب : ١٧٤ / ٢ ، والخصائص :
 ٤٢٢ / ٢ ، ومجالس العلماء : ص ٣٣٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٨ / ٢ ،
 والخزانة : ٢٧٧ / ٢ .
 (١٠) في م : " أخيكم " .

وأنشد غيره : (١)

ومارحم الأهلين إن سالموا العدى .: بمجديّة الا مضاعفة الكَرْبِ
ولكن أخو المرء الذين إذا دعا .: أجابو بما يرضيه في السّلم والحرب

وقال آخر في قولهم (هنون) : (٢)

على ما أنّها هزئت وقالست .: هَنُونٌ أَجَنٌّ مَنشَأُ ذَا قَرِيبٍ

أراد : ياهنون (٣)

وقال آخر في (هن) و(هنين) : (٤)

أريد هَنَاتٍ مِنْ هَنِينٍ وَتَلْتَوِي .: عَلِيٌّ وَأُنِّيٌّ مِنْ هَنِينٍ هَنَاتٍ

ولو قيل : حَمٌ وَحَمُونٌ ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سُمِعَ .

وأما (نو) فقليل فيه : نَوُوٌّ (٥) بتصحيح العين بعد فتحة ، ولم يُفْعَلْ

به من الإتياع ما فعل بأخواته ، لإفشاء ذلك فيه (٦) حذف عينه بعد حذف لامه ،

فَتَخْلَصُ (٧) من ذلك بردّ فائه إلى حركتها الأصلية كما فعل في التثنية .

وكان حقّ * (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ) أن يُقال فيهما : بِنَاتٌ وَأُخَاتٌ ، لأنّ تاءَهُمَا

قد غُيِّرَتْ لِأَجْلِهَا (٨) البنية وَسُكِّنَ ما قبلها فأشبهت تاء (ملكوت) ولأجل (٩) ذلك جمع

(١) ورد البيت الثاني في التذليل : ج١ لوحة ١١٠ ، بدون نسبة . وأما الأول

فلم أعرله على مرجع ، وهو ساقط من النسخة (م) .

(٢) لم أقف على قائله أو على مرجع يذكره .

(٣) تكلمة من (ع) وحدها .

(٤) ورد بدون نسبة في مجالس شعلب : ٦٢٧/٢ ، والتذليل : ج١ لوحة ١١٠ ،

واللسان (هنا) .

(٥) في (م) نواو ، وهو تحريف .

(٦) في م : " إذا حذف " .

(٧) في ط : " فيتخلص " .

(٨) في ك : " لأجلهما " .

(٩) (لأجل) ساقطة من (ك) .

يونس بينهما وبين ياء النسب فقال : **بِنْتِي وَأُخْتِي** ، لكنه وافق ها هنا على الامتناع من (**بِنَات**) و (**أُخَات**) لأن تاء (**بِنْتُ ، وَأُخْتُ**) وإن خالف لحاقها لحاق تاء التأنيث ، فهي مخصوصة ببنية لا يُراد بها إلا مؤنث . ولفظها كلفظ **المستقلة** بالدلالة على التأنيث ، فكان اجتماعها مع / تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء ^(١) النسب ، فلذلك اتفق على حذفها في الجمع واستغنوا عن (**ابنات**) ^(٢) بـ (**بنات**) كما استغنوا عن (**ابنِينَ**) بـ (**بنين**) .

ونظير (**هنات**) : (**لثات**) ^(٣) و (**سنات**) ^(٤) ونظير (**هنوات**) : (**سنوات**) ^(٥) . وأما (**ذات**) و (**ذوات**) ، فكـ (**قناة**) و (**قنات**) لأن تاء (**ذات**) وجب لها من الحذف ما وجب لتاء (**قناة**) فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع ، فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل ، فقيل : **ذوات** ، بحذف اللام ، ولوردت السلام لقليل : **ذَوِيَات** و **ذَايَات** .

وكان حق (**أم**) ألا يجمع بالألف والتاء ، لأن ذلك حكم ما لعلامة فيه من أسماء الأجناس ^(٦) المؤنثة كـ (**عنز**) و (**عناق**) ، لكن ^(٧) العرب جمعته بهما فلحق بما بابسه السماع كـ (**سماوات**) و (**أرضات**) . وزادوا البهاء قبل العلامة في الأناسي غالباً ، وفعلوا في البهائم بالعكس ، واجتمع الاستعمالان في قوله ^(٨) :

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجوهَ . . . فَرَجَتِ الظَّلَامُ بِأُمَّاتِكَا

-
- (١) (**ياء**) ساقطة من **ط ، ك ، م** .
 (٢) في **م** : **" بنات "** .
 (٣) في **ط وم** **" لغات "** .
 (٤) في **" ع "** (**سيئات**) .
 (٥) في **" م "** **" تقرأ "** : محضرات ، وهو تحريف .
 (٦) في **م** : **" الأحياء "** .
 (٧) في **ك** : **" ولكن "** .
 (٨) هو مروان بن الحكم ، ورد في شرح المفصل : ٣/١٠ ، والهمع : ٢٣/١ ، وشرح شواهد الشافية : ص ٣٠٨ ، واللسان (**أم**) .

- (١) ومن (أُمّات) في الأناسيِّ ، قول كلثوم بن عياض : (٢)
حُماة الضِّمِّمِ آباءٌ كِرَامٌ . : . وَأُمّاتٌ فَأَنْجَدَ وَاسْتَفَارَا
وقول عبد الله بن عمر النخعي : (٣)
أولئك أُمّاتي رَفَعَنَ مَقامي (٤) . : . إلى طالِعٍ في ذِروَةِ المَجْدِ صاعِدِ
ومن وروده في البهائم قول حميد بن ثور : (٥)
وأُمّاتٌ أَطْلَاءٌ صِغارٌ كَأَنها (٦) . : . فَمالِحٌ يَجْلُوها لِيُنْفِقَ بائِعٌ (٧)
وربما قيل في أمّ (الأناسيِّ) (٩) : (أمّة) ، قال قصي بن كلاب : (١١)
إِنِّي لَدَى الحِربِ رَخي لَبِيبٌ (١٢) . : . عِنْدَ تَنادٍ يَهِيمُ بِهالٍ وَهَسِبِ
مَعْتَرَمُ الضَّرْبَةِ عالٍ نَسِبِ (١٣) . : . أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أُبَي
-
- (١) بداية سقط من (ع) .
(٢) ورد في التذييل والتكميل : ج١ لوحة ١١١ ، وهو ساقط من "ع" .
(٣) ورد في التذييل : ج١ لوحة ١١١ .
(٤) في ط : " مقامتي " .
(٥) لم أعر على البيت في ديوانه المطبوع وورد بدون نسبة في التذييل :
ج١ لوحة ١١١ ، وشفاء العليل : ص ٩١ وتوجد قصيدة في ديوان حميد
على وزن البيت وقافيته . والدِّمْلَجُ والدِّمْلُوجُ : المعضد من الحلبي . .
والحجر الأملس . اللسان (دمج) .
(٦) في م : " صفارا " .
(٧) في ط : " لتنفق بالعم " ، وهنا نهاية سقط من "ع" سبقت الإشارة إليه .
(٨) في ط : " في اسم " .
(٩) زيادة من "ط" وحدها .
(١٠) في م : " أمه " .
(١١) انظر المحتسب : ٢ / ٢٢٤ ، وأمالي القالي : ٢ / ٣٠١ ، وشرح المفصل :
١٠ / ٤١٣ ، واللسان (امه) ، والهمع : ١ / ٢٣ ، والخزانة : ٣ / ٣٠٦ ،
وشرح شواهد الشافية : ص ٣٠١ ، والثلاثة الأولى ساقطة من "ع" .
(١٢) في ط : " رضي اللهب " .
(١٣) في ك و م : " النسب " .

(ص) والمؤنث بهاءً، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنة، غير مضاعفٍ، ولا صفةٍ، (١) تتبع عينه فاءه (٢) في الحركة مطلقاً، وتفتح وتُسكَّن بعد الضمة والكسرة، وتُنوع الضمة قبل الياء، والكسرة قبل الواو باتفاقٍ. وقيل (٣) الياء بخلفٍ، (٤) ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع.

وشدَّ (جِروَات) (٥) والتزم (فَعَلَات) في (لَجِيَّة) (٦)، وظَّب فسي (رَبْعَةٌ) ، لقول بعضهم: لَجِيَّةٌ (٦) ورَبْعَةٌ. ولا يقاس على ما ندر من (كَهَلَات) خلافاً لقطرب.

ويسوغ في (لَجِيَّة) (٦) القياسُ، وفاقاً لأبي العباس. ولا يُقال: فَعَلَات، اختياراً فيما استحق (فَعَلَات) ، إلا (٧) الاعتلال اللام أو شبه الصفة. وتفتح هذيل عين (جَوَزَات) و (بَيَّضَات) ونحوهما. واتَّفَقَ على (عَيْرَات) شدَّ وذاً.

(ش) المراد بذي الهاء نحو: ثَمْرَةٌ (٨) وعِرْفَةٌ (٩) وكِسْرَةٌ، وبالمجرد نحو: دِعْدَع

وَجُمْلٌ وهِنْدٌ، فإنَّ سيويوه سوي بينهنَّ فيما ذكرته، فالدَّعْدَعُ وِجْمَلٌ وهِنْدٌ (

-
- (١) " ولا صفة " ساقطة من " ط " .
 (٢) في الأصل و ط " فاءه " والمثبت من ك و م و ع والتسهيل .
 (٣) في ط : " وقيل " .
 (٤) في ط : " بخلاف " .
 (٥) في م : " جِراوات " .
 (٦) في ط و م و ع : " لحيه " .
 (٧) " إلا " ساقطة من " م " .
 (٨) في الأصل و ط : " ثمره " والمثبت من ك و م و ع .
 (٩) في الأصل و م (عرفة) والمثبت من ط و ك و ع .

مال (تَرَّةٌ وَغُرْفَةٌ) (١) وَكِسْرَةٌ) إِذَا جُمِعَ بِالْألفِ والتاء . واحْتَرَزَ بِصَحيحِ العَينِ ، عن معنائه نحو : جَوْزَةٌ وَدِيمَةٌ وَدُولَةٌ (٢) . وبساكنِ العَينِ ، من متحركه ، ك (شَجَرَةٌ) و (سَمْرَةٌ) و (نَعْرَةٌ) . وَبِنَفْيِ التَّضعِيفِ ، من نحو : حَجَّةٌ وَحِجَّةٌ وَحُجَّةٌ . وَبِنَفْيِ الوَصفِيَّةِ ، من نحو : ضَخْمَةٌ وَخِلْفَةٌ (٣) وَخَلْوَةٌ (٤) .

وَأشِيرُ بِإِطلاقِ الاتِّباعِ ، إلى عدمِ الفرقِ فيه بينِ المَفتوحِ الفاءِ (٥) والمضمومِها والمكسورِها ، من نَبي الهاءِ والمجرَدِ ، نحو : تَمَرَاتٌ ، (٦) وَغُرَفَاتٌ ، وَكِسِرَاتٌ ، وَدَعَدَاتٌ ، وَجُمَلَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ .

والضَميرُ في (تَفْتَحُ وَتَسْكُنُ) عائدٌ إلى العَينِ ، أي وَيَجوزُ مع ضمِّ العَينِ فـي المضمومِ الفاءِ الفَتحُ والتسكينُ ، وهما أيضًا جائِزانِ في المكسورِ الفاءِ ، فيكونُ في كـلِّ واحدٍ منها (٨) ثلاثةُ أوجهٍ . وسكَّتُ عند (٩) ذِكر (١٠) عدمِ الاتِّباعِ عن (١١) المَفتوحِ الفاءِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الاتِّباعَ فيه لازمٌ ، فلا يُعَدَّلُ عن فَتحِ عَينه وهو مستوفٍ للشروطِ ، (١٢) إلا إذا اعتَلَّتْ لامُه ، فَإِنَّ ذلكَ مبيحٌ (١٣) عند قومٍ من العربِ ، لتسكينِ العَينِ (١٤) في الاختيارِ ،

-
- (١) في الأصل : عرفة ، تصحيف ، والمثبت من بقية النسخ .
(٢) في م : دلوة .
(٣) في ك : علية . وفي ع : جلفة .
(٤) في ك و م و ع : حلوة .
(٥) في م : الياء ، وهو تحريف .
(٦) في ط : " ثرات " .
(٧) في الأصل و ط : عرفات ، والتصويب من ك و ع .
(٨) في ك : " منها " .
(٩) في الأصل (عن) والمثبت من ع وحدها .
(١٠) " ذكر " ساقطة من (م) .
(١١) في م : " مع المفتح " .
(١٢) في ط : " الشروط " .
(١٣) في الأصل غامضة وفي ط (قبيح) ، والمثبت من ك و ع و م .
(١٤) (العين) ساقطة من " م " .

ومن ذلك (ظَبِّيَّات) و (شَرِّيَّات)^(١) ، في جمع (ظَبْيِيَّة) و (شَرِّيَّة)^(٢) حكاه أبو الفتح .
واللغة المشهورة : (ظَبِّيَّات) و (شَرِّيَّات)^(٣) . وربما عدل عن الفتح إلى السكون
لشبهه الصفة كقولهم : أَهْلٌ ، وَأَهْلَاتٌ ، وَأَهْلَاتٌ^(٤) ، بالفتح ، أشهر . وأنشد سيويه^(٥) :-
وَهْمَ أَهْلَاتٍ حَوْلَ قَيْمِ بْنِ عَاصِمٍ . . . إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا
وقيل أيضا : أَهْلَةٌ ، بمعنى (أَهْلٌ) حكاه الفراء . فالأولى بـ (أَهْلَاتٌ) أن يكون
جمعاً له لال (أَهْلٌ) .

وقد تسكن عين (فَعَلَاتٌ) جمع (فَعْلَةٌ) إذا كان مصدرا كـ (حَسْرَاتٌ)^(٦) ، تشبيها
بجمع (فَعْلَةٌ) صفة ، لأن المصدر قد يوصف به . قال أبو الفتح : (ظَبِّيَّات) أسهل
من (رَفَضَاتٌ) لاعتلال اللام ، و (رَفَضَاتٌ) أسهل من (تَمَرَاتٌ) لأن المصدر يشبه
الصفة . قلت : فإذا قيل : امرأةٌ كَلْبِيَّةٌ ، ففي جمعه الفتح باعتبار الأصل ، والتسكين
باعتبار العارض . ولا يعدل عن (فَعَلَاتٌ) إلى (فَعَلَاتٌ) فيما سوى ذلك إلا في ضرورة ،
وهو من أسهل الضرورات ، لأن العين المفتوحة قد تسكن في الضرورة وإن لم تكن في
جمع ولا ساكنة في الأصل ، فلأن تسكن إذا كانت في جمع وكانت ساكنة في الأصل (١٧ / ب)
أحقُّ وأولى . ومن تسكينها مع كونها غير جمع ، وغير ساكنة في الأصل قول الشاعر^(٨) :

-
- (١) في الأصل و ع : " شربيات " ، تصحيف ، والمثبت من طوك .
(٢) في الأصل : " شرية " ، تصحيف ، والتصويب من طوك و ع . والشّرية : شجرة
الحنظل ، وقيل النخلة التي تنبت من النواة ، اللسان (شرى) .
(٣) في الأصل : " شربيات " ، تصحيف ، والتصويب من طوك و ع .
(٤) (أهلات) ساقطة من (م) .
(٥) للمخيل السّعدي ، الكتاب : ٦٠٠ / ٣ ، وشرح المفصل : ٣٣ / ٥ ، واللسان
(أهل) ، والخزانة : ٤٢٧ / ٣ .
(٦) في الأصل (جسرات) وفي م (سجات) وفي ط غامضة ، والمثبت
من ك و ع .
(٧) في ط (لا) بدون واو .
(٨) هو أبوطالب . والبيت في ديوانه : ص ١٣٤ ، ومعجم البلدان : ٩٧ / ٤ .
واللسان (عرب) ، وتاج العروس (حلل) . والحلاحل : السيد الشجاع .

وَعُرْبَةٌ أَرْضٌ لَا يُحِلُّ حَرَامَهَا .: من الناس إلا اللوذعيُّ الحُلَّاحِلُ
أراد (عُرْبَةً) وهي أرض مكة ، وقال آخر: (١)

الموت تأتي بمقدارِ حَوَاطِفُهُ .: وليس يُعْجِزُهُ هَلِكٌ وَلَا لُوحٌ
أراد (هَلَكًا) ، وَالْمَهْلِكُ : ما بين كلِّ أرضٍ [وأرض] (٢) إلى الأرض السابعة .
وَاللُّوحُ : ما بين السماء والأرض ، وقال آخر: (٣)

يا عمرو يا ابنَ الأكرمينِ نَسَبًا .: قَدْ نَحَبَ المَجْدُ عَلَيْكَ نَحْبًا
وقال آخر: (٤)

وما كلُّ مَبْتاعٍ ولو سَلَفَ صَفَقُهُ .: يُرَاجِعُ ما قَدَّ فَاتَهُ بِسَرَدٍ
أراد : ولو سَلَفَ ، فَسَكَنَ اللامَ ضَرْورَةً .

وحكى يونس في جمع (جِرْوَةٌ) : جِرْوَات ، بكسر الراء ، وهي في غاية من الشذوذ ،
ويقال للشاة إذا قل لبنها : (لُجْبَةٌ) بسكون الجيم ، (٥) وفتح اللام وكسرهما (٦) وضمها ،
ويقال لها أيضا : لَجْبَةٌ ، بفتح الجيم واللام [ولم يُقَلَّ في جمعها إلا : (لَجَبَات) بفتح
الجيم واللام] (٧) وأكثر النحويين يظنون أنه جمع (لَجْبَةٌ) الساكن الجيم ، فيحكمون
عليه بالشذوذ ، لأن (فَعْلَةٌ) صفة لا تجمع على (فَعَلَات) بل على (فَعَلَات) . وحملهم
على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت . وكذا (٨) اعتقدوا أن (رَبَعَات)

(١) ورد البيت في اللسان (هلك) ، وبدون نسبة لقائل .

(٢) تكلمة من "ع" وحدها .

(٣) ورد البيتان بدون نسبة في المقاصد النحوية : ٤ / ٥٢٠ ، وشرح التصريح :

٠٢٩٨ / ٢

(٤) هو الأخطل التغلبي ، ديوانه : ص ١٧٤ ، وفيه تخريجه .

(٥) الجيم ، ساقطة من "م" .

(٦) في ط : " وبكسرهما " .

(٧) تكلمة من (ع) وحدها .

(٨) في ط " وكذلك " .

بفتح الياء جمع (رَبْعَةٌ) بالسكون ، وإنما هو جمع (رَبْعَةٌ) بمعنى (رَبْعَةٌ) للمعتدل القامة ، ذكر ذلك ابن سيديَّة (١) .

وأجاز أبو العباس المبرِّد أن يُقال في جمع (لَجَبَةٌ) : لَجَبَاتٌ ، بالسكون (٢) . وأجاز قطرب (فَعَلَاتٌ) في (فَعَلَةٌ) صفة ، كـ (ضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ) قياساً على ما ليس بصفة (٣) ، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب : " كَهْلَةٌ (٤) وَكَهْلَاتٌ (٥) " بالفتح ، والسكون أشهر .

ونبهت بقولي : (وتمنع) الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو ، على أن نحو : (مَنِيَّةٌ) لا يجوز ضم عينه ، ونحو : (نَزْوَةٌ) لا يجوز كسر عينه ، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييراً ، لأن الضمة قبل الياء ، والكسرة قبل الواو مستثقلتان (٨) ، لا سيما إذا كانت الياء والواو لامين ، مع وجدان مندوحة عن ذلك . فلو (٩) كانت لام المكسور الفاء ياء كـ (لِحْيَةٌ) ففي كسر عينه خلاف :

فمن البصريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين ، ومنهم من أجازها .

ومنع الفراء (فَعِلَاتٌ) مطلقاً ، (واحتج بأن فَعِلَاتٌ) (١٠) يتضمن (فَعِيلاً) ، و (فَعِيلٌ) وَزُنُّ أَهْلٌ إِلَّا فِيمَا نَدَرُ : كـ (إِبِلٌ) و (بِلِلٌ) (١١) ولم يثبت سيويوه منه

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | المحكم : ١٠١ / ٢ . |
| (٢) | انظر المقتضب : ١٩٤ / ٢ . |
| (٣) | شرح الكافية للرضي : ١٨٩ / ٢ . |
| (٤) | في ك : " كهلات " . |
| (٥) | كذا رسمت في الأصل وحقها ، بفتح الهاء وتسكينها . |
| (٦) | في ط : " وتمنع " . |
| (٧) | في م و ع " مية " . |
| (٨) | في الأصل وك (مستثقلان) وفي ط (مستثقلتان) وفي م (مستقلان) ، |
| | والمثبت من " ع " . |
| (٩) | في ك : " فان " . |
| (١٠) | ما بين الخاصرتين ساقط من " م " . |
| (١١) | في م : " وبلد " ، وهو تحريف . |

إِلَّا (إِبِلًا) ، وما استثقل في الأفراد حَتَّى كَادَ يَكُونُ مَهْمَلًا ، حَقِيقٌ بِأَنَّ يَهْمَلَ مَا يَتَضَمَّنُهُ (١)
 من أمثلة الجموع ، لأنَّ الجَمْعَ أَثْقَلَ من المَفْرَدِ .
 والجَوَابُ (٢) من أربعة أوجه :

أحدها : أَنَّ المَفْرَدَ وَإِنْ كَانَ أَخْفَّ من الجَمْعِ ، فَقَدْ يُسْتَثْقَلُ فِيهِ مَا [لَا] (٣) يُسْتَثْقَلُ
 فِي الجَمْعِ ، لِأَنَّهُ مَعْرُضٌ لِأَن يُتَصَرَّفَ فِيهِ بِتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ وَنَسَبٍ ، وَإِنْ كَانَ
 عَلَى هَيْئَةٍ مُسْتَثْقَلَةٍ تَضَاعَفَ (٤) اسْتِثْقَالُهَا بِتَعَرُّضِ مَا هِيَ (٥) فِيهِ إِلَى
 اسْتِعْمَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ (٦) ، بِخِلَافِ الجَمْعِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِيهِ مَأْمُونٌ .

الثاني : أَنَّ (فِعْلًا) أَخْفُّ من (فُعْلٍ) (٨) ، فَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ أَنَّ تَكُونَ أَمْثَلَةً
 (فِعْلٍ) أَكْثَرَ من أَمْثَلَةٍ (فُعْلٍ) (٩) ، إِلَّا أَنَّ الاسْتِعْمَالَ اتَّفَقَ وَقَوَّعَهُ
 بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَأَيُّ تَصَرَّفَ أَفْضَى إِلَى مَا هُوَ أَحَقُّ بِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، فَلَا
 يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ ، بَلْ يَجُوزُ (١٠) أَنْ يُؤَثَّرَ ، جَبْرًا (١١) لِمَا فَاتَ مِنْ كَثْرَةِ
 الاسْتِعْمَالِ . وَيُؤَيَّدُ (١٢) هَذَا [الاعتبار] (١٣) أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْكَنُونَ

-
- (١) في ط : " ما يتضمسه " ، وهو سهو من الناسخ .
 (٢) في م : " والجمع " .
 (٣) تكلمة من طوع .
 (٤) في الأصل وبقية النسخ (يضعاف) والمثبت من " ع " .
 (٥) في ك : " لتعرض " .
 (٦) غامضة في الأصل ، والمثبت من بقية النسخ .
 (٧) بعدها في ط كلمة (الدليل) . ولا معنى لزيادتها .
 (٨) في الأصل (فعل) بفتح العين فقط ، وفي ع (فعل) ، وفي م ، ك خالية ،
 والمثبت من ط .
 (٩) في الأصل و م خال من الضبط ، وفي ك (فعل) . والمثبت من ط ، ع .
 (١٠) في ك ، م ، ع (يحق ان) .
 (١١) في ط : " خبرا " وهو تصحيف .
 (١٢) في ط ، م : " ويوثر " وهو تحريف .
 (١٣) زيادة من (ع) وحدها .

عين (إِبِل) ، بخلاف (فُعْل)^(١) فإنه يُسَكَّنُ كثيرا .

الثالث : أنَّ (فُعَلَات) يتضمن^(٢) (فُعَلَا) وهو من أمثلة الجمع ، (وِفْعَلَات) يتضمن (فِعْلًا) ، وليس من أمثلة الجمع ، وهو أحقُّ بالجواز ، لأنه جمعٌ لا يشبه جمع الجمع ، بخلاف (فُعَلَات) فإنه [جمع]^(٤) يشبه جمع الجمع ، والأصل في جمع الجمع الامتناع ، فما لا يشبهه أحقُّ بالجواز مما يشبهه .

الرابع : أنَّ (فِعْلَات) قد استعملته العرب جمعا لـ (فِعْلَةٌ) كَنِعْمَةٌ وَنِعْمَات ، وقد أشار سيويوه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال (فُعَلَات)^(٦) . وقد رجَّح بعض العرب (فِعْلَات) على (فُعَلَات)^(٧) إذ قال في جمع (جِرْوَةٌ) : جِرْوَات ، فاستسهل النطق بكسر عين (فِعْلَات) فيما لامه واو ، ولم يستسهل النطق بضم عين (فُعَلَات) فيما لامه ياء [كـ (مُنِيَات)]^(٨) فبان بما ذكرته أن (فِعْلَات) في جمع (فِعْلَةٌ) كـ (فُعَلَات) في جمع (فِعْلَةٌ)^(٩) أو أحقُّ منه بالجواز .

-
- (١) في الأصل و م خال من الضبط، وفي ط (فَعَل) وفي ك (فَعِل) والمثبت من ع .
 (٢) في ك : (فِعْلَات) تتضمن (فِعْلًا) .
 (٣) في ط ، ك ، ع : جمع . وفي م ، ساقطة .
 (٤) زيادة من "ع" وحدها .
 (٥) في ط ، ع ، م : جمع ، وفي ك : ساقطة .
 (٦) انظر الكتاب : ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨١ .
 (٧) في ط : " إذا " .
 (٨) زيادة من "ع" وحدها .
 (٩) " في " ساقطة من (ط) .
 (١٠) (كفعلات . . أو) ساقطة من " م " .

والتزم غير هذيل في نحو: جَوْزُهُ^(١) وَبَيْضَةُ ، سكون العين ، فسووا^(٢) في ذلك الأسماء والصفات ، وأما هذيل فسلخوا بهذا النوع سبيل ما صحّت عينه فقالوا: جَوَزَات وَبَيْضَات ، كما قال (جميع العرب : تَمَرَات وَجَفَنَات . وقالوا في الصفات : جَوْنَسَات وَغَيَلَات^(٤) ، بالسكون ، كما قال^(٥)) الجميع : ضَخْمَات وَصَعْبَات .

وأما (عِبْرَات^(٦)) في جمع (عِبْرٍ^(٦)) فجائز عند / جميع العرب مع شذونه عن (١٨ / ١) القياس ، لأنه مؤنث مكسور الفاء ، فلم يكن في تحريك يائه^(٧) بفتحة بعد الكسرة ، مافسي (بَيْضَات) بتحريك^(٨) الياء ، لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفا ، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة ، تعريض لها إلى الإبدال أو الغاء سبب الإعلال ، إلا أن هذيل لم يكثرثوا بذلك لعروضه ، ومنه قول بعضهم:^(٩)

أخو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ . . رفیقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِيَيْنِ سَبُوحٌ

-
- (١) في الأصل : " جروة " ، وهو تحريف .
 (٢) في م : " فسووى " .
 (٣) بعدها في ط : " في " ولا معنى لزيادتها .
 (٤) في ك : " وعجلات " .
 (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
 (٦) (٦) في ط : " عبرات . . . عبر .
 (٧) في م : " فائه " ، وهو تحريف .
 (٨) في ط : " فتحرك " . و (الياء) ساقطة " .
 (٩) ورد بدون نسبة في المنصف : ٣٤٣ / ١ ، والخصائص : ١٨٤ / ٣ ، وشرح المفصل : ٣٠ / ٥ ، واللسان (بيض) ، والمقاصد النحوية : ٥١٧ / ٤ ، والخزانة : ٤٢٩ / ٣ .
 والشاعر يصف ظليما . ومعنى الرائح : الذي يسير ليلا . والمتأوب ، الذي يسير نهارا ، والسبوح : شدة الجري .

(ص) - فصل - (١) يُتَمُّ في التثنية من المحذوف
 اللام ، ما يُتَمُّ (٢) في الإضافة لا غير ، وربما قيل : أبان ،
 وأَخَانِ ، وَيَدَيَانِ (٣) ، وَدَمِيَانِ وَدَمَوَانِ ، وَفَمِيَانِ وَفَمَوَانِ .
 وقالوا في (ذات) : ذاتا ، على اللفظ ، و(ذواتا)
 على الأصل .

(ش) المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفيَّ المنونَّ في غير النصب ، والأسماءَ
 الستة و(اسماً) و(استئاً) و(ابنئاً) و(يدئاً) و(دمئاً) و(فمئاً) و(جرئاً) و(غدئاً) و(ظبئاً)
 و(سنئاً) ونحو ذلك . والذي يُتَمُّ منها في الإضافة المنقوص العرفيُّ ، و(أب) و(أخ)
 و(حم) في أكثر (٤) الكلام ، و(هن) في لغة بعض العرب ، ومن الترم النقص في
 الأفراد التزمه في التثنية ، وعلى ذلك قيل : أبان وأخَانِ ، ومنه قول رجل من طي (٥)
 إذا كنت تهوى الحمد والمجد (٦) مولعاً . : بأفعال ذي غيِّ فَلَسْتُ بِرَاشِدٍ
 ولست وإن أعيأ أباك مَجَادَةً . : إذا لم تَسْرَمْ ما أسلفاه بما جَدِ
 وقد تقدم أن من العرب من قصر (يدئاً ودمئاً وفمئاً) فعلى ذلك قيل في التثنية :
 يَدَيَانِ وَدَمِيَانِ [وَدَمَوَانِ] (٧) وَفَمِيَانِ وَفَمَوَانِ .
 والمشهور في تثنية (ذات) ذَوَاتَا ، بالردِّ إلى الأصل ، وقد تُنْبِئُ على لفظه بالنقص ،

(١) " فصل " ساقطة من ط ، م ، ع .

(٢) في ط : " يصح " .

(٣) في م : " يدان " .

(٤) " أكثر " ساقطة من ك .

(٥) سبق الاستشهاد بثانيتها في باب اعراب الصحيح الآخر . والشاهد في

قوله : " أباك " بحذف الواو من (أبو) على لغة بعض العرب ، والأصل :

أبواك ، حيث أعاد إليهما الضمير في قوله : أسلفاه .

(٦) في ط : " المجد والحمد " .

(٧) تكلمة من (ع) .

فقيل : ذاتا ، قال الراجز : (١)

يادار سَلَمَى بين ذاتي العُوج (٢)

(ص) وَيُثْنِي (٣) اسْمُ الْجَمْعِ وَالْمَكْسَرُ بِغَيْرِ زَنْةٍ مِنْتَهَاهُ .

(ش) مقتضى الدليل أن لا يُثْنَى ما دلَّ على جمع ، لأنَّ الجمعَ يَتَضَمَّنُ التثنيةَ ، إلاَّ أنَّ الحاجةَ داعيةٌ إلى عطف جمع على جمع ، كما كانت داعيةً إلى عطف واحد على واحد ، فإذا اتَّفَقَ لَفْظًا جَمْعَيْنِ مَقْصُورَ عَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ : اسْتُغْنِيَ فِيهِمَا بِالتثنيةِ عن العطف ، كما استُغْنِيَ بِهَا عن عطف الواحد على الواحد ، ما لم يمنع من ذلك عدمُ شَبْهِه (٤) الواحد ، كما منع في نحو : مساجد (٥) ومصايح (٦) ، وفي المثني والمجموع على حدِّه . وفي المثني والمجموع على حدِّه مانعٌ آخرٌ ، وهو استتزامُ تثنيتهما اجتماعِ إعرابين في كلمة واحدة . ولأجل سلامة نحو : مساجد ومصايح ، من هذا المانع الآخر : جاز أن يُجمع جمع تصحيح ، كقولهم في (أيامن) : أيامن (٧) ، وفي (صواحب) : صواحيبات ، وامتنع ذلك في المثني والمجموع على حدِّه . والمسوغ (٨) لتثنية الجمع مسوغٌ لتكسييره ، والمانع من تثنيته (٩) مانعٌ من تكسييره . ولما كان شبه الواحد (شرطاً في صحَّة ذلك : كان ما هو أشبه بالواحد أولسَى (١٠) ،

(١) ورد من غير نسبة في المساعد : ٧٠ / ١ ، والهمع : ٤٥ / ١ ، واللسان (عوج)

و (سمهج) .

وروايته في الهمع (ذواتي) ، وفي اللسان (دارات العوج) وعلى هذا يفوت

الاستشهاد به .

(٢) في (ك) : العرج .

(٣) في م ، ع : " وثني " .

(٤) في الأصل : " تشبه " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في (ط) : " مساجيد " .

(٦) في (م) : " مصايح " .

(٧) في (ك) : " أيامي أياميون " .

(٨) في (م) : " والمسوع " .

(٩) في (ط) : " لتثنيته " .

(١٠) ما بين الحاصرتين مكرر في (م) .

به، فلذلك كانت ^(١) تثنية اسم الجمع، أكثر من تثنية الجمع، كقوله تعالى: * قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ^(٢) *، وكذا قوله تعالى: * يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ * ^(٣) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم: * مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ ^(٤) *.

(ص) وَيُخْتَارُ فِي الْمُضَافِينَ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ^(٥) إِلَى مُتَضَمِّنِيهِمَا،

لَفْظُ الْإِفْرَادِ عَلَى لَفْظِ التَّثْنِيَةِ، وَلَفْظُ الْجَمْعِ عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ،

فَإِنْ فُرِقَ مُتَضَمِّنَاهُمَا اخْتِيَرِ الْإِفْرَادَ . وَرَبَّمَا جُمِعَ الْمُنْفَصِلَانِ

إِنْ أُنِ اللَّبْسُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَفَاقًا لِلْفَرَاءِ ^(٦) . وَمطَابَقَةً مَالِهَذَا

الجمع لمعناه أو لفظه جائزة .

(ش) الْمُضَافَانِ لَفْظًا ^(٧) إِلَى مُتَضَمِّنِيهِمَا، كقوله تعالى: * فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ^(٨) *،

وَالْمُضَافَانِ إِلَيْهِمَا مَعْنَى، كقول الشاعر: ^(٩)

رَأَيْتُ ابْنَ الْبِكْرِيِّ فِي حَوْمَةِ الْوَعَى . كَفَاغْرِي الْأَفْوَاهِ عِنْدَ عَرِيْنِ

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزآن أو ما هما كجزأين، إلى ما يتضمنهما من

مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ، وسواء كانت الإضافة صريحة، كـ * صَفَّتْ

قُلُوبُكُمَا * أو غير صريحة كـ (فَاغْرِي الْأَفْوَاهِ) فَإِنَّ (الْأَفْوَاهِ) غير مضافة في اللفظ،

(١) " كانت " ساقطة من (م) .

(٢) الآية (١٣) من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٥٥ من سورة آل عمران .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في باب صفات المنافقين : ٢١٤٦ / ٤ ، وانظر

الفائق : ٢٤ / ٢ .

(٥) في الأصل وط : (ومعنى) ، والمثبت من ك ، م ، ع ، والتسهيل .

(٦) انظر المعاني له : ٣٠٦ / ١ .

(٧) لفظ " ساقطة من " ك " .

(٨) الآية (٤) من سورة التحريم .

(٩) ورد من غير نسبة في الهمع : ٥٠ / ١ .

وهي في المعنى مضافة ، والتقدير: كفاغرين أفواهِهما ، يعني : أسدَيْنِ فَاتِحَيْنِ
أفواهِهما عند عرينهما ، ذابَّينِ عن أشبالهما ، فإذا وُجِدَت الشروط في المضافين
المذكورين ، فلفظ الجمع أولى به من لفظ الأفراد ، ولفظ الأفراد أولى به من لفظ
التثنية ، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتهما في شئيهما كشيء^(١) واحد لفظاً ومعنى ،
وعدلوا إلى غير لفظ التثنية ، فكان [لفظ]^(٢) الجمع أولى (لأنه شريكهما^(٣)) في
الضمّ وفي مجاوزة^(٤) الأفراد ، وكان الأفراد^(٥) أولى من التثنية^(٦) لأنه أخفّ منها ،
والمُرَاد به حاصلُ ، إن / لا يذهب وهمٌ في نحو : " أَكَلْتُ رَأْسَ شَاتَيْنِ " ^(٧) إلى أن (١٨ / ب)
معنى الأفراد مقصودٌ ، ولكون الجمع به أولى : جاء به الكتابُ العزيزُ ، نحو :
* فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا * ^(٨) و * فاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا * ، وفي قراءة ابن مسعود :
* فاقطَعُوا أَيْمَانَهُمَا * ^(٩) . وفي الحديث : " إزرةُ المؤمنِ إلى أنصافِ ساقيه " ^(١٠) . وجاء
لفظ الأفراد أيضاً في الكلام الفصيح دون^(١١) ضرورة ، ومنه الحديث في وصف وضوء^(١٢)

-
- (١) في الأصل : " شيء " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٢) زيادة من " ع " وحدها .
(٣) في : ع (شريكهما) .
(٤) في ع : (مجاوزة) .
(٥) في ع : (الأفراد) .
(٦) ما بين الخاصرتين ساقط من " ط " .
(٧) في ط : " لشاتين " ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٣٠٨ / ١ .
(٨) الآية (٤) من سورة التحريم .
(٩) الآية (٣٨) من سورة المائدة .
(١٠) معاني القرآن للفراء : ٣٠٦ / ١ ، ووردت في البحر المحيط : ٤٧٦ / ٣ .
(١١) أخرجه مالك في الموطأ في باب ماجاء في إسبال الرجل ثوبه من كتساب
اللباس : ٩١٥ / ٢ .
(١٢) في م : " ذوي " ، وهو تحريف .
(١٣) " وضوء " ساقطة من (ك) .

النبي صلى الله عليه وسلم : " وَمَسَحَ أَدْنَاهُ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ^(١) " ولم يجيء لفظ التثنية إلا في شعر كقوله : ^(٢)

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بَنُوا فِينِ . . . كَنَوَافِدِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ

ولما استقرَّ التعبير عن الإثنيين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور. صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج ، ولذلك انعقد الإجماع على أن لا يُقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة ، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدي كل واحد من رجلين ، ^(٤) لم يكتف بلفظ الجمع ، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصود ، كقوله : ^(٥) قَطَعْتُ أَيْدِيَهُمَا الْأَرْبَعِ .

وإذا فرَّق المضاف إليه : كان الإفراد مختارا ، كقوله تعالى : * لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ * ^(٦) وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : * حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لَمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(٧) . ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع .

وإن لم يكن المضاف جزأي ^(٨) المضاف إليه ولا كجزأيه : لم يُعدل عن التثنية غالبا

(١) أخرجه أبو داود في السنن في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم

من كتاب الطهارة : ٣١/١ .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٤٠/١ ،

وفيه تخريجه ، وقد استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ١٧٨٨ .

(٣) في ك ، م : " التفسير " وهو تصحيف .

(٤) في م : " الرجلين " .

(٥) في ك : " اقطعوا " .

(٦) سورة المائدة ، الآية (٧٨) .

(٧) أخرجه البخاري في باب : يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا ، من

كتاب الأحكام : ٩٣/٩ ، وأيضا في كتاب تفسير سورة التوبة : ٩٠/٦ ،

وكتاب فضائل القرآن : ٦ / ٢٢٦ .

(٨) في ط : " جزء " .

نحو: قَبِضْتُ (١) دِرْهَمَيْكُمَا ، لأنَّ العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع :
 مُوقِعٌ فِي اللَّبْسِ غَالِبًا ، فَإِنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ جَازَ الْعُدُولُ إِلَى الْجَمْعِ ؛ سَمَاعًا عِنْدَ غَيْرِ الْفَرَّاءِ ،
 وَقِيَاسًا عِنْدَهُ (٢) . ورأيه في هذا أَصَحُّ ، لكونه مأمونَ اللبسِ ، مع كثرة وروده في الكلام
 الفصيح ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : " مَا أَخْرَجَكُمَا
 مِنْ بُيُوتِكُمَا (٣) " ، وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما : " إِذَا أُوَيْتَا إِلَى مَضَاجِعِكُمَا فَسَبِّحَا
 اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ (٤) " الحديث ، وفي حديث آخر : " هَذِهِ فُلَانَةٌ وَفُلَانَةٌ يُسْأَلَانِكَ عَنِ
 إِنْفَاقِهِمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا ، أَلَهُمَا فِيهِ أَجْرٌ (٥) " ، وفي حديث علي وحزرة رضي الله عنهما :
 " فَضْرَاهُ بِأَسْيَافِهِمَا (٦) . وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ (٧) .

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه ، كقول الشاعر : (٧)

- (١) في الأصل و م (قضيت) والمثبت من ط ، ك ، ع .
- (٢) معاني القرآن له : ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يشق
 برضاه من كتاب الأشربة : ٣ / ١٦٠٥ .
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه في باب التكبير والتسبيح عند المنام
 من كتاب الدعوات : ٨ / ٧٨ ، وروايته : " إِذَا أُوَيْتَا إِلَى فِرَاشِكُمَا
 أَوْ أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا . " الحديث والاستشهاد متحقق فيه .
- (٥) أخرجه مسلم في صحيحه في باب فضل الزنقة والصدقة على الأقربين من
 كتاب الزكاة : ٢ / ٦٩٤ ، ولفظه فيه " . . . أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ
 أَتَجْزِي الصَّدَقَةَ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا " . واستشهد
 به في تعليق الفرائد : ١ / ٢٩٢ .
- (٦) أخرجه مسلم في صحيحه في باب استحقات القاتل سلب القاتل من كتاب
 الجهاد والسير : ٣ / ١٣٧٢ ، وروايته " بِسَيْفِيهِمَا " ، وعلى هذا
 يفوت الاستشهاد به .
- (٧) في ك : " كثير " .
- (٨) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٧٢ ، والتذييل : ج ١ لوحة ١٢٠ ،
 وشفاء العليل : ص ١٠٠ .

قُلُوبِكُمْ يَغْشَاهُمَا الْأَمْنُ عَادَةً .: إذا منكما الأبطالُ يَغْشَاهُمُ الذُّعْرُ
وقال آخر: (٢)

وساقان كعباهما أَصْعَمَانِ (٣) .: أَعَالِيهِمَا لُكَّتَا بِالزِّيِّمِ
وقال آخر: (٤)

رَأَوْا جَبَلًا هَدًى (٥) الْجِبَالِ إِذَا التَّقَتْ .: رُؤُوسُ كَبِيرِيهِنَّ (٦) يَنْتَطِحَانِ
وعلى ذلك حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر: (٧)

أَقَامَتْ عَلَى رَيْعِيهِمَا جَارَتَا صَفًّا .: كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
فأعاد الضمير المضاف إليه (المصطلى) على (الأعالي) لأنها مثناة فسي
المعنى، وهو توجيهٌ حَسَنٌ .

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر: (٩)

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفْسُكَمَا أَسَى .: فَإِنَّ لَهَا فِيمَا بِهِ دُهَيْتَ (١٠) أَسَى (١١)

فقال: دُهَيْتُ (١) لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ، ولو راعى مطابقة المعنى لقال:

(١) في ط، م، ع: " يغشاهما " .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٢٠، وشفاء العليل: ص. ١٠٠،

وجنى الجنيتين: ص ٩٠. وفي ديوان امرئ القيس: ص ١٦٣، واللسان (صمع)
بيت له قريب من الشاهد وهو قوله:

وساقان كعباهما أَصْعَمَانِ .: لَحْمٌ حَمَاتِيهِمَا مُنْبَتِرٌ .

(٣) في م: " اصمغان " .

(٤) هو الفرزدق، ديوانه: ٣٣٢/٢، والبغداديات: ص ١٣٩، والخصائص:

٤٢١/٢، والتذييل: ج١ لوحة ١٢٠، والخزانة: ٢٠٢/٢ .

(٥) في الأصل وط: " هذا " والمثبت من ك، ع .

(٦) في الأصل وط: (كبيريهن) وفي (ك): (كبيريهما)، والمثبت

من ع، م .

(٧) هو الشماخ، انظر ديوانه: ص ٣٠٨ وفيه تخريجه .

(٨) في (ع): " كميته " .

(٩) ورد البيت بدون نسبة في المساعد: ٧٢/١، والتذييل: ج١ لوحة ١٢١

وشفاء العليل: ص ١٠١ .

(١٠) في (م): " ذهبت " . (١١) في (ع): " أنسا " .

دُهَيْتَا ، (١) كما قال الآخر : " لَكَّتَا " (٢) .

(ص) ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين لا يُغني

أحدهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقا . وقد يقع

(افعلًا) ونحوه موقع (افعل) (٣) ونحوه .

(ش) السُّرَادُ بكلِّ اثنين لا يُغني أحدهما عن الآخر : العَيْنَانِ والأُذُنَانِ والجَفَنَانِ (٤)

والجَوْرِيَانِ ، ونحو ذلك ، فيقال : عَيْنَاهُ حَسَنَتَانِ ، وَعَيْنَاهُ حَسَنَةٌ ، (وَعَيْنُهُ حَسَنَةٌ ،

وَعَيْنُهُ حَسَنَتَانِ) (٥) ، فالأول أكثر (٦) لأنه الأصل (٧) ، ومنه قول الشاعر : (٨)

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كُونا فَكَانَتَا . : فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

وقال آخر : (٩)

لَهُ أُذُنَانِ تَعْرِفُ الْعَيْتَقَ فِيهِمَا . : كَسَامِعَتِي مَذْعُورَةٌ وَسَطْرَبْرِبِ

ومن الثاني قول امرئ القيس : (١٠)

لَمَنْ زَخْلُوفَانَةٌ زُلٌّ . : بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

-
- (١) في (ط) : د هيت ، وهو تحريف .
- (٢) في (م) : " لكتا " ، وهو تحريف . وسبق شاهد .
- (٣) في (م) : " افعل " ، وهو تحريف .
- (٤) في الأصل وحدها : " الجفان " ، وهو تحريف .
- (٥) مابين الخاصرتين ساقط من (ك) .
- (٦) في (ع) : " كثير " .
- (٧) في (ك) : " أصل " .
- (٨) هونو الرمة ، انظر ديوانه : ١ / ٥٧٨ (ت : عبدالقدوس)
وفيه تخريجه .
- (٩) هو عظمة الفحل ، انظر ديوانه : ص ٨٩ ، وينسب إلى امرئ القيس . انظر
ديوانه : ص ٤٨ ، ٣٨١ .
- (١٠) انظر ديوانه : ص ٤٧٢ .

وقال آخر: (١)

وكأن في العينين حبُّ قرنفلٍ . . . أو سنبلًا كحلت به فانهلت

وقال آخر: (٣)

سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصوى . . . إليك وخفا زاحف (٤) تقطر الدما

ومن الثالث قول الشاعر: (٥)

ألا إن عيننا لم تجد يوم واسطٍ . . . عليك بجاري دمعها لجمود

وقال آخر: (٦)

أظن انهمال الدمع ليس بمنته . . . عن العين حتى يضحل سوادها

ومن الرابع قول الشاعر: (٧)

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى . . . بصحراء فلاج ظلتا تكفان (٨)

والمراد بتعاقب الأفراد والتشنية / مطلقاً ، وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم (١٩/أ) يكونا ما تقدم الكلام عليه ك(اليدنين والخفين) ولا من المزال عن لفظ التشنية لأجل

(١) هو سلمى بن ربيعة ، وورد البيت في شرح الحماسة للمرزوقي : ص ٥٤٧ ،

وأما ابن الشجري : ١٢١/١ ، وأما القالي : ٠٨١/١ .

(٢) في الأصل وم : " وسنبلًا " .

(٣) هو اللعين المنقري ، كما في اللسان (دمي) . والرواية : وأخذل

خذلانا . . .

(٤) في (ك) : " راجف " .

(٥) هو أبو عطاء السندي ، خويلد بن مرة . ورد البيت في شرح الحماسة للمرزوقي

ص ٧٩٩ ، وأما القالي : ٢٧١/١ ، والشعر : والشعراء : ص ٧٦٩ ،

والخزانة : ١٦٧ / ٤ .

(٦) هو جرير ، ديوانه : ص ١١٥ .

(٧) ورد بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ١٢٢/١ ، والتذييل : ج ١ ،

لوحة ١٢١ ، وشفاء العليل : ص ١٠٢ ، والهمع : ٠٥٠/١ .

(٨) في ط ، م : " يكفان " .

الإضافة ، فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى : * فَاْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * (١) وقوله تعالى : * عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ * (٢) وشبيهه به قول (٣) حسان رضي الله عنه : (٤)

إِنْ شَرَحَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ . . . وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا
ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر: (٥)

إِذَا مَا الْغَلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمِّ سَافِنِي (٦) . . . بِأَطْرَافِ أَنْفِيهِ اسْتَمَرَّ فَأَسْرَعَا
وقد تقدمت الإشارة إلى هذا وذكرت أيضا له شواهد .

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحدٍ مخاطبٍ بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين ،
إذا كان أمرا أو مضارعا ، والقصدُ بذلك التوكيدُ والأشعارُ بإعادة التكرار ، ومن ذلك
ما روى من قول الحجاج : "يا حرسِي ، اضْرِبَا عُنُقَهُ " ومنه قول الشاعر: (٨)

فَإِنْ تَزَجَّرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَرَدَ جِرَّ . . . وَإِنْ تَدَعَانِي أَلْهَمَ عَرَضًا مَنَعَا
وقال آخر: (١٠)

-
- (١) الآية (١٦) من سورة الشعراء .
(٢) الآية (١٧) من سورة (ق) .
(٣) في (م) : " بقول " .
(٤) انظر ديوانه : ص ٢٣٦ ، وفيه تخريجه .
(٥) ورد البيت بدون نسبة في المساعد : ٧٤ / ١ ، وسافني : شعني .
(٦) في الأصل (سافني) وفي (ك) : ساءني ، وفي "م" غامضة ، والمثبت من ط ، ع .
(٧) في (م) : " للمسند " .
(٨) هو سويد بن كراع ، شرح القوائد السبع الطوال : ص ١٩٠ ، وسمط اللآلي :
ص ٩٤٣ ، واللسان : (زجر) ، والمقاصد النحوية : ٤ / ٥٩١ ، وشرح
شواهد الشافية : ص ٤٨٣ .
(٩) في (ط) : " أزجر " .
(١٠) هو مضر بن ربعي الفقعسي ، أو يزيد بن الطثرية ، ورد في المقرب :
٢ / ١٦٥ ، وشرح المفصل : ٤٩ / ١٠ ، واللسان : (جزز) ، والمقاصد
النحوية : ٤ / ٥٩١ ، وشرح شواهد الشافية : ص ٤٨١ .

فَقَلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسِبَانَا ^(١) .: بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْتِزَّاشِهَا
 وجعل بعضُ العلماء من ذلك قوله تعالى : ﴿ الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ^(٢) ﴾
 (ص) وَقَدْ تَقَدَّرُ تَسْمِيَةُ جُزْءٍ بِاسْمِ كُلِّ ، فَيَقَعُ الْجَمْعُ
 مَوْقِعَ وَاحِدِهِ أَوْ مِثْلَاهُ .

(ش) وَقَوَعُ الْجَمْعِ مَوْقِعَ وَاحِدِهِ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْمِيَةِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ بِاسْمِ الْجَمِيعِ ،
 قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٣) ^(٤)

قَالَ الْعَوَانِلُ مَا لَجَهْلِكَ بَعْدَمَا .: شَابَ الْمَعَارِقُ ^(٥) وَاكْتَسَبَ ^(٦) قَتِيرًا
 وَقَالَ آخِرُ : ^(٧)

وَلَقَدْ أَرُوحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلًا ^(٨) .: مَذَلًا بِمَالِي لَيْنًا أُجَيَّادِي ^(٩)
 ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر : ^(١٠)

فَالْعَيْنُ بَعْدَ هُمْ كَأَنَّ حِدَّاقَهَا .: سَمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهَيَّ عَوْرَتُهَا ^(١١)
 أَرَادَ بِالْعَيْنِ : الْعَيْنَيْنِ ، وَبِالْحِدَّاقِ : الْحَدَّاقَتَيْنِ ^(١٢) ، وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : فَهَيَّ عَوْرُ ، فَهِيَ عَوْرَاوَانُ ^(١٣) .

- | | |
|------|---|
| (١) | في (ع) : " لا تحسباننا " . |
| (٢) | الآية (٢٤) من سورة ق . |
| (٣) | في ك : " كقول " . |
| (٤) | هو جرير ، انظر ديوانه : ص ٢٨٩ ، والكتاب : ٣ / ٤٨٤ . |
| (٥) | في (م) : " المارق " . |
| (٦) | في (م) : " واكتسب " . |
| (٧) | هو الأسود بن يعفر ، المفضليات : ص ٢١٨ ، ونقائض جرير والأخطل : ص ٧١ ، واللسان ، وأساس البلاغة ، مادة (مذل) ، والتذييل : جالوحة ١٢٤ . |
| (٨) | في (ع) : " مؤجلا " . |
| (٩) | في (ط) : " أجنادي " . |
| (١٠) | هو أبو نؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١ / ٩ ، وفيه تخريجه . |
| (١١) | في الأصل ، م " غامضة " ، والمثبت من بقية النسخ . |
| (١٢) | في (ك) : " الحدقين " . |
| (١٣) | في (ط) : " فهبي " . |

ومن وقوع الجمع موقع المثني قول الآخر: (١)

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي . . . تَرِبْتُ بِالْحَبْلِ أَكْبَرَاتِي

ومن كلام العرب: "رجلٌ عظيمُ المناكبِ والشنادي" (٢) وغلِيظُ الحواجبِ والوجناتِ،

وَشَدِيدُ المَرَفِقِ (٣) وَمَاشٍ عَلَى كِرَاسِيهِ (٤).

(ص) - فصل - "يجمع بالألف والتاء قياساً، ذو تاء

التأنيث مطلقاً، وعظم المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي

لا يعقل، ومصغره (٥)؛ واسم الجنس المؤنث بالألف، إن لم

يكن (فَعْلَى فَعْلَان) أو (فَعْلَاءُ) أَفَعَلَ (غير منقولين

إلى الاسمية حقيقةً أو حكماً. وما سوى ذلك مقصورٌ على السماع.

(ش) ذو تاء التأنيث يعمُّ ذَا التَّاءِ المَبْدَلَةَ هَاءُ (٧) فِي الوَقْفِ كَ (تَمْرَةٍ) (٨) وَذَا التَّاءِ

السَّالِمَةُ مِنْ ذَلِكَ كَ (بِنْتِ وَأُخْتِ) فَلَيُقَالُ فِي جَمْعِهَا إِلَّا (بَنَاتِ وَأَخَوَاتِ) سَمِّيَ

بِهِمَا (٩) أَوْ لَمْ يَسْمَ بِهِمَا. وَكَذَلِكَ (نَدَيْتُ وَكَيْتُ) لَوْ سَمِّيَ بِهِمَا لَقِيلَ (١٠) فِي جَمْعِهَا: نَدَايَاتُ

(١) وردا بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٢٤، وشفاء العليل: ص ١٠٥.

(٢) الشنادي: جمع شندوة، وهي مغرز الثدي، وقيل: هي اللحمية التي في

أصله. وقيل: هي للرجل بمنزلة الثدي للمرأة. المصباح المنير (ثدي).

(٣) في (ط): "المرفق".

(٤) في (ط): "كراسيه"، وكرسوع القدم: مفصلها من الساق. . . مذكّر.

اللسان (كرع).

(٥) في م، ع: "أو مصغره".

(٦) في (م) الموضعين: "فعل". وهو خطأ من الناسخ.

(٧) في (ط): "هذا". وهو تحريف.

(٨) في (ط): "كثيرة".

(٩) في ط، ك: "بها".

(١٠) في (ط): "غامضة".

وكَيَات ، مذكراً كان المسمى بهما^(١) أو مؤنثاً ، نصَّ على ذلك سيوييه^(٢) . وذكرت (مطلقاً) ليدخل في ذلك العلم : واسم الجنس ، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة ، وذكرت (مطلقاً) بعد علم المؤنث ، ليتناول العاري من علامة ، والملتبس^(٣) بعلامة ، ك(زينب ، وسلمة ، وسعدى ، وعفراء)^(٤) .

وأشرت بصفة المذكر الذي لا يعقل : إلى نحو : جبال راسيات ، و * أَيَّام مَعْدُونَات^(٥) . وبمصغّر المذكر الذي لا يعقل ، إلى نحو : دُرَيْبِهِم ودُرَيْبِهِمَات ، وَكُتَيْبٍ وَكُتَيْبَاتٍ^(٦) .

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف ، إلى نحو : بُهْمِي وَبُهْمِيَات ، وَحَبْلِي وَحَبْلِيَات ، وَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات ، وَقَاصِعَاءَ وَقَاصِعَاوَات .

واستثنيت (فَعْلَى وَفَعْلَاءَ) المقابلين^(٧) لـ (فَعْلَانٌ وَأَفْعَلٌ) فَإِنَّهُمَا لَا يُجْمَعَانِ بالألف والتاء ، كما لم يجمع مذكراًهما بالواو والنون ، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على (فعلاء) ولا مذكراً لها على (أفعل) نحو قولهم : * امْرَأَةٌ عَجَزَاءٌ^(٨) و * دَيْمَةٌ هَظْلَاءٌ^(٩) و * حَلَّةٌ شَوْكَاءٌ^(١٠) لأنَّ منع الألف والتاء من نحو (حَمْرَاءٌ) تابعٌ لمنع الواو والنون من (أَحْمَرٌ) وذلك مفقود في (عَجَزَاءٌ) وَأَخْوَاتِهِمَا ،

(١) * بهما * ساقطة من * ط * .

(٢) قال سيوييه : * فَإِنْ كَانَ آخِرَ الْأَسْمَاءِ التَّأْنِيثُ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، لَمْ

تدخله الواو والنون ، ولا تلحقه في الجمع إلا التاء . وان شئت كسرت

للجمع الكتاب : ٣ / ٣٩٥ .

(٣) في ط ، ع : * والملتبس * .

(٤) في ط ، ك ، م : * وعفري * .

(٥) الآية (٢٠٣) من سورة البقرة .

(٦) في (ط) : * وكثيب وكثيبات * .

(٧) في (ع) : * المقابلتين * .

(٨) اللسان : (عجز) .

(٩) اللسان : (هظل) .

(١٠) اللسان (شوك) . وشوكاء : عليها خشونة الجدة .

فلا يمنع (١) من جمعها (٢) بالألف والتاء، على أن (٣) الجمع بالألف والتاء مسموع (٤) في (خَيْفَاء) ، وهي النَّاقَةُ التي خَيْفَتْ (٥) أَي : اتَّسَعَ جِلْدُ ضَرْعِهَا ، وكذا سُمِعَ في (دَكَّاء) (٦) وهي الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من (عَجْزَاء ، وهَطْلَاء ، وشَوْكَاء) في أَنَّهُنَّ صفات على (فَعْلَاء) (٧) لا مقابل لها على (أَفْعَل) ، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله .

ونبهت بقولي : (غير منقولين إلى الاسمى حقيقة أو حكماً) على نحو : حَوَّاء وِبَطْحَاء (٨) فَإِنَّ (حَوَّاء) عَظْمُ امْرَأَةٍ (٩) منقول من (حَوَّاء) أنثى (أَحْـوَى) ، و(بَطْحَاء) صفةٌ مقابلةٌ في الأصل لـ (أَبْطَح) إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف ، فأشبهت / الأسماء فجاز أن تعامل في الجمع معاملة (صحراء) . (١٩ / ب)

والمراد بما سوى ذلك ، ما لا عظمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته ، فتدخل في ذلك نحو : شَمْسٌ ، وَنَفْسٌ ، وَأَتَانٌ ، وَعَنَاقٌ ، وامرأةٌ صبورٌ ، وكَفٌّ خَضِيبٌ ، وجاريةٌ حائضٌ ومِعْطَارٌ ، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء (١١) والصفات ونحوها بالألف والتاء ، إلا إذا سُمِعَ فيعدُّ من الشَّوَانِ على (١٢) القياس ، ولا يلحق به غيره . فمن الشَّوَانِ : سماءٌ وسَمَاوَاتٌ ،

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | في ط ، ك " منع " ، وفي ع : " مانع " . |
| (٢) | في (ع) : " جمعها " . |
| (٣) | في (ط) : أن (الألف) ، زيادة لامعني لها . |
| (٤) | في (ك) : " مسموعا " . |
| (٥) | في (م) : " خفت " . |
| (٦) | في ط ، ع : " ذكاء " . |
| (٧) | في (ط) : " فعلى " . |
| (٨) | زيادة من " ع " وحدها . |
| (٩) | في (ك) : " لامرأة " . |
| (١٠) | في ط ، ك : " وأشبهت " . |
| (١١) | في (ك) : " الأشياء " . |
| (١٢) | في (م) : " عن " . |
| (١٣) | في (م) : " الشوان " . |

وَأَرْضَ وَأَرْضَاتٍ ، وَعُرْسُ وَعُرْسَاتٍ ، وَعَيْرٌ وَعَيْرَاتٍ ، وَشِمَالٌ وَشِمَالَاتٍ ، وَخَوْدٌ وَخَوْدَاتٍ ،
 وَثِيْبٌ وَثِيْبَاتٍ ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا ، جَمْعُ بَعْضِ الْمَذَكَّرَاتِ الْجَامِدَةِ الْمَجْرَدَةِ ، كَحُسَامٍ
 وَحُسَامَاتٍ ، وَحَمَامٍ وَحَمَامَاتٍ ، وَسُرَادِقٌ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَكُلُّ هَذَا شَأْنٌ مَقْصُورٌ عَلَى
 السَّمْعِ .

* باب المعرفة والنكرة *

(ص) الاسم معرفة ونكرة . فالمعرفة : مضمرة ، وعلم ،
 ومشاربه ، ومنادى ، وموصول ، ومضاف ، وذو أداة .
 وأعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم
 [الخاص] ^(١) ، ثم ضمير الغائب السالم من ^(٢) إبهام ،
 ثم المشاربه ، والمنادى [وتعريفه بالقصد لبحرف
 التعريف منويًا خلافا لبعضهم] ^(٣) ، ثم الموصول وذو الأداة .
 والمضاف بحسب المضاف إليه [وليس دونه خلافا
 لبعضهم] ^(٤) وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا .
 والنكرة ما سوى المعرفة ^(٥) .
 وليس ذو الإشارة قبل العلم ، خلافا للكوفيين ، ولا ذو الأداة
 قبل الموصول ، ولا (من) و (ما) المستفهم بهما معرفتين ،
 خلافا لابن كيسان في المسألتين .

(ش) من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه : دون استدراك عليه ، لأن
 من الأسماء : ما هو معرفةً معنى نكرةً لفظًا [وما هو نكرةً معنى معرفةً لفظًا] ^(٦) ، وما هو
 في استعمالهم على وجهين ؟

-
- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | زيادة من "ع" وحدها . |
| (٢) | في (ك) والتسهيل "عن إبهام" . |
| (٣) | زيادة من (ع) وبعض نسخ التسهيل . |
| (٤) | زيادة من (ع) وحدها . |
| (٥) | في (ط) : ما سوى ذلك . |
| (٦) | تكلمة من (ع) وحدها . |

فالأول : نحو قولهم : " كان ذلك عاماً أول " و " أول من أسس " فإن مدلول كل واحد [منهما] ^(١) معين لاشياء فيه [بوجه] ^(٢) ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين .

والثاني : نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجرى في اللفظ مجرى (حمزة) في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأً وصاحب حال ، وهو في الشياخ ك(أسد) .
والثالث : ك(واحد أمه ، وعهد بطنه) فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما (رب) وينصبهما ^(٤) على الحال . ذكر ذلك أبو عبي .

ومثلها ^(٥) في إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ، ذو الألف والسلام الجنسيّتين ، فإنه من قبل اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ^(٦) ، فلذلك يجوز أن يوصف (بمعرفة اعتباراً بلفظه ، وهو الأكثر ، ويجوز أن يوصف ^(٧) بنكرة اعتباراً بمعناه ، نحو : مررت بالرجل خير منك ، وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى :
* وآية لهم الليل نسلخ منه النهار * ^(٨) فجعلوا ^(٩) (نسلخ) صفة الليل ^(١٠) ، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات .

-
- | | |
|--------|----------------------------------|
| (١) | زيادة من (ع) وحدها . |
| (٢) | زيادة من (ع) وحدها . |
| (٣) | في (ع) أكثر العرب . |
| (٤) | في (ك) : " وتنصبهما " . |
| (٥) | في (م) : " ومثل ذلك " . |
| (٦) | في (م) : " النكرة " . |
| (٧) | ما بين الخاصرتين ساقط من " ط " . |
| (٨) | الآية (٣٧) من سورة يس . |
| (٩) | في (ع) : " فجعل " . |
| (١٠) | في ط ، ك ، ع : " الليل " . |

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة : فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة ، ثم يُقال : وما سوى ذلك فهو نكرة . وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة ، فيُغفلون المعرف بالنداء ، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة^(١) والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين ؛ اسم إشارة^(٢) ، وموصول ، فيقول ذلك إلى أن أقسامه ستة . واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء ؛ فقال (قوم) تعريفه بحرف حذف لفظاً وبقية^(٤) معنى ، كما بقي معنى الإضافة في^(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ^(٦) ﴾ وقال قوم : بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه ، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيويه . وإن^(٧) كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة ، فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى . وهذا أظهر وأبعد عن^(٩) التكلف .
وأمكنها^(١٠) في التعريف ضمير المتكلم ، لأنه يدل على المراد به بنفسه (وبمشاهدة^(١١)

-
- (١) في (ع) : " عن المبهم باسم الإشارة " .
(٢) في (ط) : " الإشارة " .
(٣) في (م) : عرف .
(٤) " وبقي " ساقطة من " م " .
(٥) ما بين الخاصرتين : ساقط من " ط " .
(٦) الآية (٣٩) من سورة الفرقان .
(٧) قال سيويه : " وزعم الخليل رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يارجل ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك . . . الكتاب : ٢ / ١٩٧ .
(٨) في م : " وان " .
(٩) في ع : " من " .
(١٠) في ع : " فأمكنها " .
(١١) في م : " وبمواجهة " .

مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتمييز صوته (١) . ثم ضميرُ المخاطب ، لأنه يدلّ على المراد [به] (٢) بنفسه (٣) و (بمواجهة مدلوله . ثم العلم ، لأنه يدلّ على المراد (٤) به حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص . ثم ضميرُ الغائب السالم من إبهام ، نحو : زيدُ رأيتُه ، فلو تقدم (٥) اسمان وأكثر ، نحو : قام زيدُ ، وعمرُ كلمته (٦) ، لتطرق إليه إبهامٌ ونقصٌ تمكنه (٧) في التعريف . ثم المشارُ به والمنادى ، وهما متقاربان . ثم الموصولُ ، وهو بحسب صلته ، فيكملُ تعريفه بكمال وضوحها ، وينقصُ بنقصانها (٨) . ثم المعرفُ بالأداة . والمعرفُ (٩) بالإضافة بحسب المضاف إليه ، وسيأتي عند ذكر كل واحد منها (١٠) ما يختص به من بيان وتفصيل .

وقد يعرض (١١) للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقا ، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث (١٢) : (١٣) (١/٢٠) لك مبرة ، بل لك ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ ، المعطوف من المعطوف عليه ، مالم يقصد (١٤) اللفظ بمواجهة أو نحوها ، بخلاف قوله : للكبير منكما مبرة بل للصغير ،

- (١) في ك : " وبتمييز صورته " .
- (٢) زيادة من " ع " وحدها .
- (٣) مابين الخاصرتين ساقط من " م " .
- (٤) مابين الخاصرتين ساقط من " ك " .
- (٥) في ع : " تقدمه " .
- (٦) في م ، ع : " وكلمته " .
- (٧) في م : " تكمله في . . " .
- (٨) في ع : " بنقصانه " .
- (٩) في م : " والمعرفة " .
- (١٠) في ك ، م : " منهما " .
- (١١) " يعرض " مكرر في " ط " .
- (١٢) في م : " كقوله " .
- (١٣) في م : " ثلاث " .
- (١٤) في الأصل و ك : " يقصد " ، والمثبت من ط ، م ، ع .

أو بالعكس، أو يقول: لِلَّذِي سَبَقَ مِنْكُمَا مَبْرَةٌ، بَلْ لِلَّذِي تَأَخَّرَ، فَإِنَّهُمَا لَا يَرْتَابَانِ (١) فِي مُرَادِهِ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَقَدْ عَرَضَ لِذِي (٢) الْأَدَاةِ وَالْمَوْصُولِ مَا جَعَلَهُمَا فَائِضِينَ فِي الْوَضُوحِ لِضَمِيرِ الْحَاضِرِ.

وَكذلك يَعْرِضُ لِلْعَلَمِ مَا يَجْعَلُهُ أَعْرَفَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، كَقَوْلِ مَنْ شُهِرَ بِاسْمِهِ لِشَرِكَةٍ لَهُ فِيهِ لِمَنْ قَالَ لَهُ: (٣) مَنْ أَنْتَ؟ (أنا فلان). وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى * أَنَا يُوسُفُ * (٤) فَالْبَيَانُ لَمْ يَسْتَفِدْ بِ(أنا) بَلْ بِالْعَلَمِ بَعْدَهُ. وَقَدْ يَعْرِضُ لِلْمَوْصُولِ مِثْلَ الَّذِي عَرَضَ لِلْعَلَمِ، كَقَوْلِ مَنْ شُهِرَ بِفِعْلِهِ لِشَرِكَةٍ فِيهِ لِمَنْ قَالَ [لَهُ] (٥) مَنْ أَنْتَ؟ (أنا الذي فَعَلَ كَذَا). وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: سَلَامُ اللَّهِ عَلَى مَنْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَعَلَى مَنْ سَجَدَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ، [وَمِنْهُ] (٨) * وَأَمِنْ حَفَرٍ يَثْرُ زَمَزَمَاهُ * (٩).

وَتَمْيِيزُ النِّكَرَةَ بَعْدَ عَدِّ الْمَعَارِفِ بِأَنْ يُقَالَ: وَمَا سِوَى ذَلِكَ نِكَرَةٌ، أَجُودُ مِنْ تَمْيِيزِهَا بِ(دُخُولِ رَبِّ، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ) لِأَنَّ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، ك(فَضَّلَ وَعَجَّاسٌ) وَمِنْ النِّكَرَاتِ مَا لَا تَدْخُلُ (١١) عَلَيْهِ (رَبِّ) وَلَا (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) ك(أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَعَرِيبٌ، وَدَيَّارٌ).

-
- | | |
|------|---|
| (١) | فِي م: "لَا يَرْتَابَانِ". |
| (٢) | فِي م: "لَهُ". |
| (٣) | "لَهُ" سَاقِطَةٌ مِنْ "ط". |
| (٤) | الآيَةُ (٩٠) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ. |
| (٥) | زِيَادَةٌ مِنْ "ع". |
| (٦) | مَا بَيْنَ الْخَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ "ط". |
| (٧) | فِي م: "أَسْجَدَتْ". |
| (٨) | تَكْمَلَةٌ مِنْ "ع". |
| (٩) | الْكِتَابُ: ٢/٢٢٨. |
| (١٠) | فِي ك: "وَيَمْيِيزُ"، وَفِي م: "وَتَمْيِيزُ". |
| (١١) | فِي م: "مَا تَدْخُلُ"، سَهْوٌ. |

واسمُ الإشارة عند الكوفيين أعرفُ من العَلَم ، ولهم في ذلك شبهتان :
إحداهما : أن اسم الإشارة مُلازمٌ للتعريف غير قابل للتكثير (١) والعَلَم بخلاف
ذلك ، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة .
والثانية : أن تعريف (٢) اسم الإشارة حسيٌّ وعقليٌّ ، وتعريف العَلَم عقليٌّ لا غير ،
وتعريف من جهتين (٣) أقوى من تعريف من جهة [واحدة] (٤) .
والجواب عن الأولى (٥) [أن] (٦) يقال : لزوم الشيء معنى ، لا يُوجب له مزية
[على ماله ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد ثبتت المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم ،
كما ثبتت لـ (نقيضك) على (غيرك) مزية] : فتعرف (٧) بالإضافة مع (٩) عدم لزومه
لها ، ولم يتعرف (غيرك) بها مع لزومه (١٠) لها ، وكما ثبت لـ (الجميع) [مزية] (١١)
على (الجَماء) في قولهم : " جاءوا الجَماء الغفير " (١٢) بحيثُ عدّ (الجميع) معرفةً
غير مؤولة بنكرة ، مع عدم لزوم الألف واللام ، وأوّل (الجَماء الغفير) بنكرة مع لزوم
الألف واللام .

والجواب عن الثانية أن يقال : المعتبر في كون المعرفة معرفةً ، الدلالة المانعةُ

-
- (١) في ع : " للتكثير " ، تحريف .
(٢) في م : " تعرف " .
(٣) في ك : " وجهين " .
(٤) زيادة من " ع " .
(٥) في الأصل وك و م (الأول) ، والمثبت من ط ، ع .
(٦) تكلمة من ط ، ك ، ع .
(٧) تكلمة من " ع " وحدها . ومكانها في (ك) : ألا ترى أن (كلا) . . .
(٨) في " ك " : " يتعرف " . وفي ع : " فيعرف " .
(٩) في م : " لعدم " .
(١٠) في ك : " لزومها " .
(١١) تكلمة من " ع " .
(١٢) الكتاب : ١ / ٣٢٥ .

من الشَّياع ، سواءً حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين ، والمعتبر في ترجيح التعريف ، قوة منع الشَّياع وزيادة الوضوح (١) ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عيّن المشار إليه ، فحقيقته (٢) لا تستحضر (٣) به على التزام (٤) ، ولذلك لا يستغني غالباً عن صفة (٦) تكمل دلالتَه ، بخلاف العلم ، لاسيما علم لم تعرض فيه شركة كـ (إسرافيل ، وطالوت ، وأدد ، ونزار ، ومكة ، ويثرب) .

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة ، أعرف من الموصول ، وشبهته أن (٨) ذا الأداة يُوصف بالموصول ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ (٩) والموصوف به إما مساوٍ وإما دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت كون (١٠) (الذي) أقل تعريفاً من (الكتاب) .

والجواب أن نقول : لا نسلم كون (الذي) (في الآية صفةً ، بل هو بدلٌ أو مقطوعٌ) (١١) على إضمار فعل ناصب أو مبتدأً وعلى تقدير كون (الذي) صفةً ، فالكتاب : علم بالغلبة ، لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب استعمال (الكتاب) عندهم مُراداً به التوراة ، فألحق (١٢) في عرفهم بالأعلام ، فلا يلزم (١٣) من وصفه بـ (الذي) جواز (١٤) وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | في ط : " للوضوح " . |
| (٢) | في ط : " فحقيقته " . |
| (٣) | في الأصل وبقية النسخ (لا يستحضر) ، والمثبت من " ع " . |
| (٤) | في م : " عن " . |
| (٥) | في ع : " على التمام " . |
| (٦) | في م : " تكمل " . |
| (٧) | في ع : " يعرض " . |
| (٨) | في م : " شبهه إلا أن " . |
| (٩) | الآية (٩١) من سورة الأنعام . |
| (١٠) | في ط : " أن " . |
| (١١) | ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " . |
| (١٢) | في ع : " فالتحق " . |
| (١٣) | في الأصل م (فلا يلزمه) . وفي ك (مالزم) وفي ع (فلم . .) والمثبت من ط . |
| (١٤) | في الأصل وغيرها (جاوز) ، والمثبت من " ع " . |

وبالجواب الأول ، يُجاب مَنْ أورد نحو قوله تعالى : * لا يَصْلِحُ إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى * الذي يُوتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * (١) وقد تقدمت الإشارة إلى أَنَّ الموصولَ قد تتضح صلته ووضوحا يجعله في رتبة العلم ، ولا يكون ذلك فسي ذي الأدلة (٢) غالبا ، إلا إذا عرض له ماعرض (للنجم والصَّعق) من الغلبة الملحقة بالأعلام (٣) الخاصة .

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف (مَنْ) و (ما) الاستفهاميتين ، نظرا إلى أن جوابهما يكون معرفة ، والجواب يكون (٥) مطابقا للسؤال (٦) ، فإذا قيل : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فجوابه : زيدٌ ، ونحوه (٧) ، وإذا قيل : مادعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاءك ، أو نحوه ، فدلّ تعريفُ الجواب : على تعريفِ المجاب .

وهذا ضعيفٌ لوجهين :

أحدُهما : أن تعريفَ الجواب غيرُ لازم ، إذ لمن قيل له : مَنْ عِنْدَكَ ؟ أن يقول : رجلٌ من بني فلان ، ولمن قيل له : مادعاك إلى كذا ؟ أن يقول : أمرٌ مهمٌّ .

والثاني : أن (مَنْ وما) في السؤالين ، قائمان مقام (أيِّ إنسان) و (أيِّ شيء) وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما . والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب ، لأن تطابق شيئين (٩) قائم أحدهما مقام الآخر ، الزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال . وأيضا فالتعريفُ / فرعٌ ، (٢٠ / ب) فمن ادّعا ، فعليه الدليل ، بخلاف ادّعاء التنكير .

(١) الآيات (١٥ - ١٨) من سورة الليل .

(٢) في ط : " الأدلة " .

(٣) في م : " باللام " ، وهو تحريف .

(٤) في ط ، م : " جوابها " .

(٥) " يكون " ساقطة من " ط " .

(٦) في م : " للسائل " ، وفي ع مطابق السؤال .

(٧) في ع : " أو نحوه " .

(٨) في م : " قائمين " ، سهو .

(٩) في ك : " سببين " .

(١)
* باب المضمرة *

(ص) وهو الموضوع لتعيين مسماه ، مشعراً
بتكلمه أو خطابه أو غيبيته .

(ش) المراد بالتعيين : جعل المفهوم معيناً للسامع ، أو في حكم المعايين ،
فذكره مخرجاً للذكرات ، وذكر الوضع مخرجاً للمنادى والمضاف ونبي الأداة .
وذكر الأشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة ، مخرجاً للعلم واسم الإشارة
والموصول (٢) ، لأن كل واحد منها (٣) لا يختص بواحدة (٤) من الأحوال الثلاث ، بل
هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل ، بخلاف المضمرات ، فإن المشعر منها
يأخذى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها .

(ص) فمنه واجب الخفاء ، وهو المرفوع بالمضارع
نبي الهزة (٥) أو النون ، ويفعل أمر المخاطب ومضارعه ،
واسم (٦) فعل الأمر [مطلقاً] (٧) .

(ش) الواجب الخفاء : هو الذي لا يزال مستكناً ، ولا يعني عنه ظاهراً ولا مضمر
بارز ، كالمنوي في نحو (أفعل) و (تفعل) و (افعل) و (تفعل) و (نزال)
فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغني بمعناه عن لفظه ، فإن قصد
توكيده : جيء بالبارز المطابق [له] (١١) وهو : (أنا) بعد (أفعل) ، و (نحن)
بعد (تفعل) و (أنت) بعد البواقي .

- | | |
|--------|--|
| (١) | في م : " الضمير " . |
| (٢) | في م : " والموصولة " . |
| (٣) | في م : " منها " . |
| (٤) | في م : " بواحد " . |
| (٥) | في ط : " الضمة " . |
| (٦) | في م : (أو) يفعل . . (أو) مضارعه . . (أو) اسم فعل . |
| (٧) | تكملة من بقية النسخ . |
| (٨) | في الأصل (تفعل) هكذا . وفي م : تفعل . والمثبت من ط ، ع ، ك . |
| (٩) | في ط : (لتفعل) وفي ع : " تفعل وافعل " . |
| (١٠) | ساقطة من " م " . |
| (١١) | زيادة من " ع " . |
| (١٢) | في الأصل وحدها : " أفعل " . |

وذكرت : (مطلقاً) بعد اسم فعل الأمر ، تنبيهاً على أنه يستوي فيه خطاب الواحد المذكور وغيره ، نحو : نزال يازيدُ ويازيدان ويازيدون ، وياهندُ وياهندان وياهندات ، ولم أذكر (مطلقاً) مع فعل [أمر المخاطب ومضارع]^(١) تنبيهاً على أن وجوب خفاء مرفوعها مخصوصٌ بالأفراد والتذكير .

(ص) ومنه جائز الخفاء ، وهو المرفوع بفعل الغائب

والغائبة وما في معناه ، من اسم فعل ، وصفة^(٢) وظرف ، وشبهه .

(ش) الجائز الخفاء : هو الذي يخلفه ظاهرٌ أو مضمراً بارزاً ، كقولك : زيد حسنٌ ، ففي (حسن) ضمير منوي مرفوع به ، وليس خفاؤه واجباً ، بل جائزاً ، لأنه قد يخلفه ظاهرٌ ، نحو : زيد حسنٌ وجهه ، ومضمراً بارزاً ، نحو : زيد ما حسن إلا هو ، وهكذا حكمه مع فعل^(٣) الغائبة ، نحو : هندٌ حسنت^(٤) ، وحسنت^(٤) صورتها ، وما حسن إلا هي^(٥) . ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه : هندٌ هيئات ، ف(هيئات) رافع ضميراً عائداً^(٦) على (هند) ، وليس خفاؤه واجباً وإن كان لا يثنى ولا يجمع ، لكن قد يخلفه ظاهر نحو : هندٌ هيئات دارها .

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه : زيدٌ حسنٌ ، وعمرٌ عندك^(٧) أو في الدارِ^(٨) (حسنٌ) و(عندك) و(في الدار) قد ارتفع بكل^(٩) منها ضمير مستكنٌ جائز الخفاء^(١٠) ، لأنه

-
- | | |
|------|---|
| (١) | تكلمة من ك ، م ، ع . مكانها في الأصل وط : (الأمر) . |
| (٢) | في ك : " أو صفة " . |
| (٣) | في ط : " فعال " . |
| (٤) | في م في الموضعين : " حسنة " . |
| (٥) | في ط : " هو " . |
| (٦) | في ع : " ضمير عائد " . |
| (٧) | في م : " وفي " . |
| (٨) | ساقطة من " ط " . |
| (٩) | في الأصل وط و م : (منها) والمثبت من ك و ع . |
| (١٠) | في ط : " للخفاء " . |

قد يخلفه ظاهرٌ وضميرٌ بارزٌ، نحو: زيد حسنٌ وجهه، أو ما حسنٌ إلا هو، وعمرٌ عندك مقامه، أو: ما عندك إلا هو، ويشرف في الدار شخصه، أو: ما فيها إلا هو.

(ص) ومنه بارزٌ متصلٌ، وهو إن عني به المعنى
 بِ(نَفَعْلُ) (نا) في الإعراب كله، وإن رُفِعَ بِفَعْلٍ
 ماضٍ، ف(تاءٌ) تُضَمُّ لِلْمَتَكَلِّمِ، وتُفْتَحُ لِلْمَخَاطَبِ (وتكسر
 للمخاطبة^(١)) وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطبتين
 والمخاطبتين^(٢)، وبميمٍ مضمومةً ممدودةً للمخاطبتين، وينونٌ
 ممدودةً للمخاطباتِ وتسكينٌ ميمٍ الجمع - إن لم يلبها
 ضميرٌ متصلٌ - أعرفٌ، وإن وليها^(٣) لم يجز التسكينُ، خلافاً
 ليونس.

وإن رُفِعَ بِفَعْلٍ غيرِهِ، فهو (نونٌ) مفتوحةٌ للمخاطباتِ
 أو الغائباتِ، و(ألفٌ) لتثنية^(٤) غير المتكلمِ و(واوٌ)^(٥)
 للمخاطبتين أو الغائبتين، و(ياءٌ) للمخاطبة .
 وللغائب مطلقاً مع الماضي ماله مع المضارع، وربما استغني
 معه بالضمة عن الواو، وليس الأربعة علامات والفاعل مستكن^(٦)؛
 خلافاً للمازني فيهنَّ، وللأخفش في الياء .

(ش) البارزُ ضدُّ المستكنِّ، وهو على ضربين؛ متصلٌ ومنفصلٌ :
 فالمتصلُ : ما لا يقعُ أولاً^(٧)، ولا يستغني عن مباشرة العامل لفظاً وخطاً، فمنه
 (نا)^(٨) للمتكلم المعظم نفسه، أو المبيِّن كونه مشاركاً بواحدٍ أو أكثر، وإلى هذا

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | ساقطة من " ط " . |
| (٢) | ساقطة من " م " . |
| (٣) | في م : " لم يلبها " ، سهو . |
| (٤) | في ط : " تثنية " . |
| (٥) | في ط : " واوا " . |
| (٦) | في م : " مستكنا " . |
| (٧) | في م : " أولى " . |
| (٨) | في ط و م : " تاء " ، وهو تحريفٌ، وفي ك ، ساقطة . |

أشرت بقولي : وهو إن عني به المعنى بِ (نَفَعَل) (نا) - لأنه قد تقدّم التنبيهُ على أن نونَ (نَفَعَل) تدلُّ على المتكلم عظيمًا أو مشاركًا ، ويقع مرفوعًا بفعلٍ ماضٍ نحو : فَعَلْنَا ، ومنصوبًا ومجرورًا مطلقًا نحو - * رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا * و * آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا * و * لَا تَخْزِنَا * وإلى هذا أشرت بقولي [(٤) (نا) في الإعرابِ كلّه .

ومن البارز المتصل المرفوع (تاءٌ) يشترك فيها المتكلم والمخاطب ، فضمّها مجردةً : دليلٌ على نفس المتكلم ، وفتحها مجردةً : دليلٌ على المخاطب (المذكّر ، وكسرهما مجردةً : دليلٌ على المخاطبة الواحدة ، وضمّها متلوّةً بـ (ما) دليلٌ على المخاطبتين والمخاطبتين ، وضمّها متلوّةً بنونٍ مشددةً : دليلٌ على المخاطبات (٥) ، وضمّها متلوّةً بميمٍ ساكنةٍ أو مضمومةً باختلاسٍ أو إشباعٍ : دليلٌ على ذكورٍ مخاطبتين . والإشباعُ هو الأصل ، واستعماله أكثر من الاختلاس ، وأقلُّ من السكون ، ولقلة الاختلاس لم يُتعرّض

له في المتن / . وإذا ولي (٦) الميم ضميرٌ منصوبٌ : لزم الإشباعُ ، كقوله تعالى : (١ / ٢١) * فَقَدْ رَأَيْتُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ * وأجاز يونس السكون ، نحو : * فَقَدْ رَأَيْتَهُ * ولا أعلم [في] (٨) ذلك سماعًا ، إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - رضي الله عنه : * أَرَاهُمَنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا * (٩) .

(١) الآية (١٤٧) من سورة آل عمران ، وغيرها .

(٢ ، ٣) من الآية (١٩٤) من سورة آل عمران .

(٤) ما بين الحاصرتين تكلمة من (ع) وحدها .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٦) في م : " أولى " ، تحريف .

(٧) الآية (١٤٣) من سورة آل عمران .

(٨) زيادة من " ع " .

(٩) النهاية في غريب الحديث : ٢ / ١٧٧ ، وانظر أيضا : منسأل

الطالب : ص ٣٤٣ وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٦ .

والضميران في قولي : (وإن رُفِعَ بفعلٍ غيرِه) عائدان إلى الضمير البارز المتصل ،
 وإلى الفعل الماضي [(١) أي إن رُفِعَ الضمير البارز المتصل بفعلٍ غير الماضي ،
 وقصد به إناءتُ مخاطبات أو غائبات : فصورته نونٌ مفتوحةٌ ، نحو : أَفَعَلَنَ ، وَتَفَعَّلَنَ ،
 وَيَفَعَّلَنَ . وإن قصد به تشنيةُ المخاطب أو المخاطبة : أو تشنيةُ الغائب أو الغائبة ،
 فصورته (أَلْفٌ) نحو : أَفَعَلَا ، وَتَفَعَّلَانِ ، وَالزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ ، وَالهِندَانِ تَفْعَلَانِ .
 وإن قصد به جمعُ مذكرٍ مخاطب أو غائب : فصورته (واوٌ) (٢) نحو : (أَفَعَلُوا ، وَتَفَعَّلُوا ،
 وَيَفَعَّلُوا) . وإن قصد به مخاطبةٌ واحدةٌ فصورته " ياءٌ " (٣) نحو : أَفَعَلِي وَتَفَعَّلِي .
 وتُسندُ (٤) الماضي في الغيبة : إلى ما تُسندُ (٤) إليه المضارع ، فتقول : زِيدُ فَعَلَّ ،
 وَهِنْدُ فَعَلَّتْ ، وَالزَّيْدَانِ فَعَلَا ، وَالهِندَانِ فَعَلْنَا ، وَالزَّيْدُونَ فَعَلُوا وَالهِندَاتُ فَعَلْنَ .
 وإلى هذا ، أَشْرْتُ بقولي : (وللغائب مطلقاً مع الماضي : ماله مع المضارع) .

ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر : (٥)

رَبِّ نَذِي لِقَاحٍ وَيَبِّ (٦) أُمَّكَ (٧) فَاحِشِي . . هَاعِ إِذَا (٩) النَّاسُ جَاعٌ وَأَجْدَبُوا
 وَأَشْدُّ السَّيْرَانِي : (١٠)

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلَهُ عَلَى الْجِبَالِ الصَّمِّ (١١) لَا نَهْدُ الْجَبَلِ

- (١) تكلمة من (ع) .
 (٢) في م : " أَلْفٌ " ، سهو .
 (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
 (٤) في ط ، ك ، م : " يسند " .
 (٥) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ١٣٩ ، وشفاء العليل : ص ١١٨ ،
 والهمع : ٥٨ / ١ ، والبيت وما بعده إلى قوله : . . وزعم المازني ، ساقط من " ع " .
 (٦) في ط ، ك ، لذي " .
 (٧) في ك : " ويك " .
 (٨) في الأصل غامضة ، والمثبت من بقية النسخ .
 (٩) في ع : " إذا ما " .
 (١٠) ورد البيتان بدون نسبة في شرح المفصل : ٨٠ / ٩ ، وضرائر الشعر
 لابن عصفور : ص ١٢٨ ، والتذييل : ج ١ لوحة ١٤٠ .
 (١١) في م : " الصد " .

أَرَانَ : (حَمَلُوا) فَحَذَفَ الْوَاوَ وَاكْتَفَى بِالضَّمَّةِ ثُمَّ وَقَفَ فَسَكَّنَ . وربما فُعلَ مِثْلُ
 هذا مع فِعلِ الأمرِ كقولهِ : (٢)

إِنَّ ابْنَ الْأَخْوَصِّ مَعْرُوفٌ قَبْلُفُهُ .: فِي سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ الْعُلَى قِصْرُ
 الْأَصْلِ : فَبَلَّغُوهُ .

وَزَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّ النُّونَ وَالْأَلْفَ [وَالْوَاوُ] (٣) وَالْيَاءَ الْمَشَارِإِلَيْهَا : حُرُوفٌ (٤) تَدُلُّ
 عَلَى أَحْوَالِ الْفَاعِلِ ، كَالتَّاءِ مِنْ (فَعَلَتْ) ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكَنٌّ كَأَسْتَكْنَانَهُ (٥) فِي (زَيْدِ
 فَعَلَ) وَ(هِنْدُ فَعَلَتْ) . وَمَا زَعَمَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ أُسْنِدِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا
 وَدَلَّتْ عَلَى مَسْمِيَّاتِهَا ، كَدَلَالَةِ النُّونِ وَالْأَلْفِ مِنْ (فَعَلْنَا) ، وَالتَّاءِ مِنْ (فَعَلْتُ) وَ(فَعَلْتَ)
 وَ(فَعَلْتِ) (٦) وَلِأَنَّ الْمُرَادَ مَفْهُومٌ بِهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حُرُوفًا
 تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكَنِّ كَالتَّاءِ مِنْ (هِيَ فَعَلَتْ) لَجَازَ حَذْفُهَا فِي نَحْوِ
 (الزَّيْدَانِ قَامَا) وَ(الزَّيْدُونَ قَامُوا) ، كَمَا جَازَ حَذْفُ التَّاءِ فِي نَحْوِ :

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٧) “ “ “

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٨) “ “ “

بَلْ كَانَتْ الْأَلْفُ وَأَخْوَاتُهَا أَحَقُّ بِجَوَازِ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَظْهَرُ مِنْ مَعْنَى
 التَّأْنِيثِ ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَةَ التَّأْنِيثِ اللَّاحِقَةَ لِلْأَسْمَاءِ لَا يُوثِقُ بِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّأْنِيثِ ،

-
- (١) * مِثْلُ * سَاقِطَةٌ مِنْ * ط * .
 (٢) وَرَدَ الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّدْبِيرِ وَالتَّكْمِيلِ : ج ١ لَوْحَةٌ ١٤ ، وَتَعْلِيْقُ
 الْفَرَائِدِ : ٢٨ / ٢ .
 (٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ * ع * .
 (٤) * حُرُوفٌ * سَاقِطَةٌ مِنْ * م * .
 (٥) فِي ك : * كَأَسْتَكْنَانَتِهِ * .
 (٦) سَاقِطَةٌ مِنْ * ط * .
 (٧) قَائِلُهُ الْأَعْمَشِيُّ ، وَصَدَرَ الْبَيْتُ : * فِيمَا تَرِينِي وَوَلِي لِمَّةً * ، دِيوانُهُ : ص ١٧١ ،
 وَالْكِتَابُ : ٤٦ / ٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٥ / ٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٩٥ / ٥
 وَإِلْإِنْصَافِ : ص ٧٦٤ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٧٨ / ٤ .
 (٨) عَجَزَ بَيْتٌ ، لِعَامِرِ بْنِ جُوَيْنِ الطَّائِي ، وَصَدَرَهُ : * فَلَا مَزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا * ،
 وَوَرَدَ الْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ : ٤٦ / ٢ ، وَالْخِصَائِعُ : ٤١١ / ٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ
 ١٥٨ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٩٤ / ٥ ، وَالْخِزَانَةُ : ٢١ / ١ .

إذ قد يلحق^(١) المذكورات كثيرا ك(راوية^(٢)، وعلامة^(٣)، وهمة ولمزة^(٤)) فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي^(٥) التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يُعتقد فيما اتصلتا به خلوه^(٦) من مدلولهما، فذكر الفعل على أثر واحد^(٦) منهما، مغم عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل، علم أن لهم داعيا إلى التزامه غير كونه حرفا، وليس ذلك إلا كونه اسما مسندا إليه الفعل، ولذلك لم يجر حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثا عن غير محدث عنه وذلك محال.

وروي عن الأخفش، أن^(٧) ياء^(٧) المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل، والفاعل مسكن^(٨) كما هو مسكن في نحو: هنت فعلت، وهذا القول مردود أيضا بما ردد قول المازني، وبشيء^(٩) آخر: وهو أن الأخفش جعل ياء^(١٠) (أفعلي) ك(تاء) فعلت، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: أفعليا، كما يقال: فعلتا، لكنهم امتنعوا^(١١) من ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز.

-
- (١) في ك، م: " تلحق " .
(٢) في الأصل " كروية " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٣) في م: " وامرأة " .
(٤) في ع: " حالتني " .
(٥) في ط: " خلوة " .
(٦) في ع: " واحدة " .
(٧) في الأصل و ط و م : تاء المخاطبة ، والمثبت من ع و ك ، وهو الصواب .
(٨) في ط: " فيستكن " .
(٩) " أيضا " ساقطة من م " .
(١٠) في الأصل وبقية النسخ: " وشيء " ، والمثبت من ع " .
(١١) في ط: " استغنوا " .

(ص) وَيُسْكُن آخِرُ الْمَسْنَدِ إِلَى (التاء ، والنون ، ونا)
 وَيُحذف ما قبله ^(١) من معتلّ ، وتُنقل حركته إلى فاء الماضي
 الثلاثي . وإن كانت فتحةً أُبدلت بمجانسة المحذوف
 ونقلت ، وربما نُقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فسي :
 (زال ، وكاد) أَخْتِي (كان ، وعسى) . وحركة ما قبل
 الواو والياء مجانسة ، فإن ماثلها ^(٢) أو كان ألفا حُذف
 وولي ما قبله بحاله ، وإن كان الضمير واوا والآخرياء
 أو بالعكس : حُذف الآخر ، وجُعِلت الحركة المجانسة
 على ما قبله .

(ش) الْمَسْنَدُ إِلَى (نا) و (التاء) لا يكون إلا فعلا ماضيا ، نحو : فَعَلْنَا ، وَفَعَلْتِ .
 وَالْمَسْنَدُ إِلَى (النون) قد يكون ماضيا ومضارعا وأمرًا ، نحو : فَعَلْنَا ، وَتَفَعَّلْنَا ، وَفَعَلْنَا ،
 وقد تناول ذلك كله قولي : (وَيُسْكُن آخِرُ الْمَسْنَدِ إِلَى التاء ، والنون ، ونا) . وأن يقال :
 (آخِرُ الْمَسْنَدِ) أُولَى مِنْ أَنْ يُقَالَ : / (لام المسند) لِأَنَّ الْمَسْكُنَ ^(٥) كَمَا يَكُون لَمَّا (٢١ / ب)
 ك (ضَرَبْتُ) قَدْ ^(٦) يَكُون حَرْفًا زَائِدًا ك (سَلَقَيْتُ) .

واختلف في سبب هذا السكون ، فقال أكثرهم : سببه اجتنابُ توالي أربع حركات
 في شيئين هما كشيء واحد ، لأن الفاعل كجزء من الفعل ، وهذا السبب إنما هو
 في الماضي ، ثم حُل المزارع عليه ، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه ^(٧) من سكون
 صحيح الآخر كان ك (أَنْ هَبْنَا) أو معتله ك (أَخَشَيْنَا) .

-
- (١) في م : " ما قبلهم " ، تحريف .
 (٢) في ك : " ماثلها " .
 (٣) في ك : " وفعلتم " .
 (٤) في ك : (" يفعلن " .
 (٥) في ع : " المستكن " ، تحريف .
 (٦) في ع : " وقد " .
 (٧) في ط : " يستحق " .

وهذا التعليل ضعيف من وجهين :-

أحدهما : أن التسكين عام^(١)، والعلّة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأنّ توالي الحركات إنّما كان^(٢) يوجد في الصحيح من (فَعَلَ) (وَقَعَلَ)^(٣) و (انْفَعَلَ) و (افْتَعَلَ) و (أفعل) لا في غيرها^(٤) . ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل^(٥) .

والثاني : أنّ توالي أربع حركات ليس مهما في كلامهم، بل هو مستخفّ بالنسبة إلى بعض الأبنية بدليل [قولهم]^(٦) : " عَلِيطٌ " وأصله (عَلَاطٌ)^(٧)، و (عَرَّتَن) وأصله (عَرَّتَن) و (جَنَدِل)^(٨) وأصله (جَنَادِل) عند البصريين، و (جَنَدِيل) عند الكوفيين، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدّة^(٩) منه (عَلَاطٌ)، ونوناً من (عَرَّتَن) مع إضاء ذلك إلى أربع حركات^(١٠)، (متواليه)^(١١)، فلو كان توالي أربع حركات (متفوّراً)^(١٢) عنه طبعاً، ومقصود^(١٤) الإهمال^(١٥) وضعاً لم يتعرضوا إليه دون ضرورة

-
- (١) في ط وم " علم " وفي ك " علة " .
(٢) في ط : " يكون " .
(٣) ساقطة من الأصل و ك ، والتكلمة من بقية النسخ .
(٤) في ك : (غير هذا) .
(٥) في الأصل وم : (الأول) ، والمثبت من بقية النسخ .
(٦) زيادة من " ع " .
(٧) في ط : " علاط " ، في الموضعين .
(٨) في م : " وجنول . . . جناول " .
(٩) في ك : منه مدة . وفي م : " مرة منه " .
(١٠) في ك : " متحركات " .
(١١) في ك : " متواليات " .
(١٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(١٣) في ط : " منفراً " ، وفي ع : " منفوراً " .
(١٤) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
(١٥) في م : " ذلك الإهمال " .

في الأمثلة المذكورة وأشباهاها ، ولسدِّوا باب التأنيث بالتاء في نحو (بَرَكَةٌ ، وَمِعْدَةٌ ، وَلَبْوَةٌ) (١) فإنه مَوْقِعٌ في توالي (٢) أربع حركات في كلمة واحدة ، لا سيَّما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء . ومن العَجَبِ اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنَّها في تقدير الانفصال ، وأنَّها بمنزلة كلمة ثانية (٣) ، مع أنَّها جزءٌ كلمةٍ مُفْرَدَةٍ لا يُسْتغْنَى بِهَا فيحسن السكوت عليها ، ولا يُسْتغْنَى عنها فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء " فَعَلَّتْ " فإنَّها جزءٌ كلامٍ تامٌّ ، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها ، نحو : فَعَلَ زَيْدٌ ، وما فَعَلَ إِلَّا أَنَا . فظهر بهذا ضعف القول بأنَّ سَبَبَ سكون لام " فَعَلَّتْ " خوفٌ توالي أربع حركات ، وإنَّما سببه تمييز الفاعل عن المفعول في نحو (أَكْرَمْنَا ، وَأَكْرَمْنَا) ، ثم سلك بالمتصل (٥) بالتاء والنون هذا السبيل ، لمساواتهما (٦) ل (نَا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال .

وإن كان ما قبل المسكن - للسبب المذكور - حرف علة ساكنا حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، واقتصر على ذلك في الأمر والمضارع ، نحو : خَفَنَ ، ولا تَخَفَنَّ ، وِصِحْنَ ، ولا تَصِحْنَ ، وَقُلْنَ ، ولا تَقُلْنَ . وإن كان حرف العلة عيَّنَ ماضٍ ثلاثيٍّ حُرِّكَ ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة ، نحو : جُدَّتْ (٨) ، وَخِفَتْ . فإن كانت الحركة فتحةً أُبْدِلَتْ كسرةً فيما عينه ياءٌ ، وضمَّةً فيما عينه واوٌ ، ثم فُعِلَ بالكسرة والضمَّة المبدلتين مافعل بالأصليتين ، نحو : بَغَتْ ، وَقُمْتُ . وإلى هذا أشارت بقولي : (وإن كانت فتحةً أُبْدِلَتْ بِمجانسة المحذوف ونُقِلَتْ) .

-
- (١) غامضة في الأصل ، وفي ط : (لنزوة) ، وفي ك : (لمزة) وفي م : (لوة) . والمثبت من " ع " .
- (٢) في م : " تالي " .
- (٣) في م : " واحدة " .
- (٤) في م : " حذف " .
- (٥) في ط ، م : " المتصل " .
- (٦) في ك : " لمساواتها " .
- (٧) في ط ، ك : " لها " .
- (٨) في ط : " جرت " .

وأشرت بقولي : (وربما نُقِلَ دون إسناد إلى أحد الثلاثة في : زال ، وكاد)
إلى (١) قول بعض العرب : " مازيل زيدُ فاضلاً (٢) " و " كيدَ زيدٌ يفعل (٢) ". قال أبو خراش
الهدلي (٣) :

وكيدتُ ضباعُ العفَّ (٤) يأكلن جثتي (٥) . . . وكيدَ خراشُ يومَ ذلكَ ييئتمُ
واحتززتُ بقولي : (أختيَّ كان ، وعسى) من (زال) بمعنى : ماز ، أو ذهب ،
أو تحوّل . ومن (كاد) بمعنى : احتال ، وأراد ، ومكر ، ويجمعها (٨) أن يقال : التي
مضارعها : يَكِيدُ ، فإن مضارع تلك : يَكَادُ .

وحركة ما قبل الياء والواو مجانسة ، أي : ضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء ، نحو :
يفعلون ، وتفعلين ، فإن ماثلها ، (٩) أي : (١٠) كان آخر المسند إلى الواو واواً ، وآخر
المسند إلى الياء ياءً ، أو كان (١١) ألفاً مطلقاً ، حذفت الواو والياء والألف ، واتصل
بالمسند إليه - واوا كان أو ياء - ما كان متصلاً بالمحذوف دون تبديل حركته ، نحو :
أنتم تدعون ، وأنتم ترمين ، وأنتم تخشون [وأنتم تخشين] (١٤) .

-
- (١) في الأصل وبقيّة النسخ : " في " ، والمثبت من " ع " .
(٢) (٢) الكتاب : ٤ / ٣٤٢ .
(٣) ورد البيت في شرح أشعار الهدليين : ص ١٢٢ ، وفيه تخريجه .
(٤) في ط : " الحي " .
(٥) في ع : " مهجتي " .
(٦) في ط : " قبل " .
(٧) في الأصل وط : سار ، وفي ك : صار ، والمثبت من " ع " . وفي
اللسان (زول) : " يقال : زال الشيء من الشيء يزيله زيلاً ، إذا مازه ،
وزلته فلم يئنزل " .
(٨) في الأصل : " ويجمعها " ، والمثبت من بقيّة النسخ .
(٩) في ط : " قابلها " ، وفي ك : " ماثلها " .
(١٠) " أي " ساقطة من " م " .
(١١) في ط : " كان أو " .
(١٢) في ع : " المسند إليه " .
(١٣) في م : " وأنتم " .
(١٤) تكلمة من " ع " وحدها .

وإن كان الضمير واواً والآخر ياءً، أو بالعكس، أي [إن] ^(١) كان المسند إليه واو الضمير، وآخر الفعل المسند (ياءً)، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند (واواً) ^(٢)، حذف آخر الفعل وضم ما قبل المحذوف، إن كان المسند إليه واواً، نحو: أنتم ترمون، وكسر ما قبله، إن كان المسند إليه ياءً، نحو: أنت تعفين، وترمين، والأصل: ترميون ^(٥)، وتعفون ^(٦)، فاستثقل ^(٧) ضم الياء المسكورة ما قبلها (وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا ^(٨) بالتسكين، وخيف انقلابهما، فحرك ^(٩) ما قبلها بما ^(١٠) يجانسهما ^(١١)).

(أ/٢٢)

(ص) ويأتي ضمير الغائبين / كضمير الغائبة كثيراً،

لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً، لتأولهم بواحد يفهم الجمع، أو لسد واحد مسددهم، ويعامل بذلك ضمير الإثنين وضمير الإناث، بعد أفعال التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً.

(ش) إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة، كقوله تعالى: * وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ * ^(١٢)

-
- | | |
|------|--|
| (١) | زيادة من "ع" . |
| (٢) | ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" . |
| (٣) | في ك : "واو" . |
| (٤) | في ط : "تاء" . |
| (٥) | في ط ، ك ، م : "ترمين" . |
| (٦) | في ك : "وتعفون" . |
| (٧) | في الأصل وغيرها: أو استثقل، والمثبت من "ع" . |
| (٨) | في ك : "لخفتها" . |
| (٩) | في ك : فحرك |
| (١٠) | ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" . |
| (١١) | ساقطة من "ك" . |
| (١٢) | الآية (١١) من سورة المرسلات . |

وكقول الراجز : (١)

قَدْ عَلِمْتَ وَالِدَتِي مَا ضَمَّتْ إِذَا الْكُمَا بِالْكُمَا تَفَّتْ (٢)

فهذا كثير، بخلاف إتيانه كضمير الغائب، فإنه قليل، ومنه قول الشاعر: (٣)

وَإِنِّي رَأَيْتُ الصَّامِرِينَ مَتَاعَهُمْ .: يَمُوتُ وَيَفْنَى فَارْضَخِي مِنْ وَعَائِيَا (٥)

أراد: يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت من ثم، أو من ذكرت، وعلى ذلك يُحمل

قول الآخر: (٦)

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا .: رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَهْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

أي: تعفَّق بالأرطى رجالاً، وأرادها جمعهم، فهذا التوجيه، يصعب الانتصار

للكسائي بهذا البيت في حذف الفاعل، وللغراء في نسبة العمل إلى العاملين.

وقد أجاز سيويه أن يقال: "ضربت وضررتني قومك" (٧) أراد: وضربوني، فأفرد على

تقدير: وضربني من ثم. وأنشد أبو الحسن: (٨)

وَبِالْبَدْوِ مِنَّا أُسْرَةٌ يَحْفَظُونَنَا .: سِرَاعٌ إِلَى الدَّاعِي عِظَامٌ كَرَكَرُهُ

(١) هو جحد ربن ضبيعة، جاهلي، وورد البيتان في شرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ٥٠٧، وشرح المفصل: ٤/٩٥، ٩٦، والتذييل: ج١ لوحة ١٤٣.

(٢) في الأصل و ك: "التقت" والمثبت من ط، م، ع.

(٣) ورد بدون نسبة في أمالي المرتضي: ٢/١٥٩، والتذييل: ج١ لوحة ١٤٣

واللسان (صمر): والصامرون: الباخلون.

(٤) في م: "الصارمين"، وفي ع: "الضامرين"، وفي ط: "الصايرين".

(٥) في الأصل و م: "وعائنا"، والمثبت من بقية النسخ والمراجع.

(٦) هو عظمة الفحل، انظر ديوانه ص ٣٨ وفيه تخريجه.

(٧) في م: "جميعهم".

(٨) في الأصل و ط و م: "التوحيد"، والمثبت من ك و ع.

(٩) في ط و ك و م: "يضعف" وفي ع: "يومن".

(١٠) الكتاب: ١ / ٧٦.

(١١) ورد البيت في التذييل: ج٢ لوحة ١٤٣، بدون نسبة. والكرار: كراديس

الخليل. والجماعات من الناس. اللسان (كر).

فأفرد ضمير الأسرة ، لأنهم نسب^(١) إليهم الحفظ ، فصَحَّ تأولهم بحضن أو ملجأ ،
فجاء بالضمير على وفق ذلك ، فكأنه قال : أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم
كراكره . ومن كلام العرب : " هو أحسن الفتيان وأجمله^(٢) " لأنه بمعنى : أحسن فتى ،
فأفرد الضمير حملا على المعنى . وإلى نحو^(٣) هذا أشرت بقولي : (أولسد واحد^(٤)
مسد^(٥) هم) . ومثل هذا قوله تعالى : * وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نَسَقِيكُمْ مِمَّا فِي
بُطُونِهِ^(٦) وقال الراجز :^(٧)

وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَّاحِ وَبَرَدٌ

لَأَنَّ (النَّعْمَ وَاللَّبْنَ) يُسَدَّانِ مَسَدَ (الْأَنْعَامِ وَالْأَلْبَانِ) .

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث ، بعد أفعال التفضيل كثيرا ، مثال ذلك

في ضمير الاثنين ، قول الشاعر :^(٨)

وَمَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا . . . وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وقال الآخر :^(٩)

-
- (١) في ط : " لأنه " وسقطت " نسب " .
(٢) الكتاب : ١ / ٨٠ .
(٣) " نحو " ساقطة من ط .
(٤) في ك : " الواحد " .
(٥) في الأصل ، ط ، م ، ع " مسده " ، والمثبت من (ك) .
(٦) الآية (٦٦) من سورة النحل .
(٧) ورد البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٢٩ / ١ ، ١٠٨ / ٢ ،
ومجالس العلماء : ص ١١٧ ، ومجالس شعلب : ص ٤٢١ ، واللسان (جبه)
و (كتد) و (فضخ) ، والأزمنة والأمكنة : ١ / ١٩١ ، ٣١٨ ، ومثال الطالب :
ص ٤١ .
(٨) هو ذو الرمة ، انظر ديوانه : ٣ / ١٥٢١ ، وفيه تخريجه . والقذال : أعلى
كل شيء ، وهو ما بين الأذن والنقرة (حاشية الديوان) .
(٩) لم ينسب البيت كاملا لقائل معين ، ونسب عجزه لامرأة من (طسم) اسمها
(عنز) ، وهو مثل يضرب في اظهار البر باللسان والفعل ، لمن يراد به
الغوائل . وقصته أن (عنزا) سبيت ، فحملوها في هودج وأطفوها بالقول
والفعل ، فقالتة عند ذلك . انظر الكامل للمبرد : ١ / ٢٠٠ ، وديوان الأدب : ١ / ١٢ ،
ومجمع الأمثال : ١ / ٣٠٤ ، ٣٥٩ ، واللسان (عنز) .

شَرُّ يَوْمَيْهَا (١) وَأَغْوَاهُ لَهَا . . . رَكِبَتْ عَنْزًا بِحَدِجٍ (٢) جَمَلًا

ومثال ذلك في ضمير الإناث : " خير النساء صواح نساء قريش ، أحنأه على ولـ (٣)

في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده " (٤) ، كأنه صلى الله عليه وسلم قال : أحنى هذا

الصف ، أو : أحنى من ذكرت . فهذا بعد أفعال التفضيل ، وهو كثير ، ومثال ذلك

دون أفعال التفضيل ، قول الشاعر : (٥)

أخو الذئب يعقوي والغراب ومن يكن . . . شريكه يطمع نفسه كل مطمع

أي : ومن يكن الذئب والغراب شريكه (٦) ، فأفرد الضمير مؤولا ، كأنه (٧) قال : ومن يكن

هذا النوع ، أو : ومن يكن من (٨) ذكرت . وإلى هذا أشرت بقولي : (ودونه قليلا) .

(ص) ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة

أو الغائبات ، (٩) و (فَعَلَتْ) و نحوه ، أولى من (فَعَلَنْ)

ونحوه ، بأكثر جمعه ، وأقله . والعاقلات مطلقا

بالعكس ، وقد يُوقَع (فَعَلَنْ) (موقع (فَعَلُوا) طلب (١٠)

التشاكل ، كما قد يسوغ للكلمات [آخر] (١١) غير مالها

من حكم ووزن .

(١) في ط : " يركبها " .

(٢) في ط ، ك : " يخرج " .

(٣) في ط : " ولده " .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح : ٧ / ٧ ، وهو في مسند أحمد

ابن حنبل : ٢ / ٢٦٩ و ٢٧٥ و ٤٤٩٩ ، وانظر النهاية : ٤٥٤ / ١ .

(٥) هو غضوب الحنظلية ، والبيت في نوادر أبي زيد : ص ٣٧١ ، والخصائص :

٢ / ٤٢٣ ، وأمالى ابن السجري : ١ / ٣٠٩ .

(٦) في الأصل (شريكه) والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ط : " لكنه " .

(٨) في ع : " ما " .

(٩) في ط و م : " للغائبات " .

(١٠) في الأصل : " لطلب " ، والمثبت من بقية النسخ والتسهيل .

(١١) زيادة من التسهيل وحده .

(ش) إعطاء جمع^(١) الغائب غير العاقل ماللغائية ، نحو قوله تعالى : * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ
 انْتَشَرَتْ * وإعطاؤه ماللغائيات ، كقوله تعالى : * فَأَبَيَّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقَنَ مِنْهَا *^(٢)
 إلا أن الأكثر في الاستعمال أن تُعطى الكثرة ماللغائية والقلّة ماللغائيات ، كقولهم :
 الجذوع انكسرت ، والأجداع انكسرت . وكذا في الضمير غير المرفوع ، نحو : الجذوع
 كسرتها ، والأجداع كسرتها^(٤) قال الله تعالى : * إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ
 شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَسِيمُ
 فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ *^(٥) فد (منها) عائدٌ على (اثنا عشر) ، و (فيهنّ) على (أربعة) ،
 وهذا إنما هو في غير العاقلات .

وأما العاقلات فد (فعلنّ) وشبهه أولى بهنّ من (فعلتّ) وشبهه ، كقوله تعالى :
 * فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ *^(٦) وكقولـه
 صلى الله عليه وسلم : " اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ بَيْنَكُمْ " ، ولو قيل فسي
 الكلام موضع (فعلنّ في أنفسهنّ) : فَعَلَتْ فِي أَنْفُسِهَا ، وموضع " فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ " : فَإِنَّهَا
 عَوَانٌ ، لجاز ، كقوله تعالى : * وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ * فهذا على (ظَهَّرَتْ) ، ولو
 كان على (ظَهَّرْنَ) لقليل : مطهَّرات .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ك : "الجمع" . |
| (٢) | الآية (٢) من سورة الان نبطار . |
| (٣) | الآية (٧٢) من سورة الأحزاب . |
| (٤) | تكملة من "ع" وحدها . |
| (٥) | الآية (٣٦) من سورة التوبة . |
| (٦) | الآية (٢٣٤) من سورة البقرة . |
| (٧) | أخرجه ابن ماجة في السنن ، باب حق المرأة على الزوج ، كتاب
النكاح : ١ / ٥٩٤ . |
| (٨) | الآية (٢٥) من سورة البقرة . |

ومن استعمال (فَعَلَتْ) في ضمير العاقلات قول الشاعر: (١)

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَلَفَعَتْ . . . وَاسْتَعْجَلَتْ نَضْبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

دَارَتْ (٢) بِأَرْزَاقِ الْعُفَاةِ مَغَالِقُ . . . بِيَدَيَّ مِنْ قَمْعِ الْعِشَارِ الْجِلَّةِ

وقال آخر: (٣)

وَلَوْ أَنَّ مَا فِي بَطْنِهِ بَيْنَ نِسْوَةٍ . . . حَبْلِنَ (٤) وَلَوْ كَانَتْ قَوَاعِدُ عَقْرَا (٥)

/ وفي بعض الأحاديث المأثورة: " اللهم رب السماوات وما أظللن ، ورب الأرضين (٦) (٢٢/ب)

وما أظللن ، ورب الشياطين وما أظللن (٧) أَرَادَ : وَمَنْ (٩) أَضَلُّوا ، لكن إرادة التشاكل

حملت على إيقاع النون موقع (١٠) الواو ، كما حملت على (١١) الخروج من حكم التصحيح إلى

(١) هو سلمى بن ربيعة ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي : ص ٥٥٠ ، ٥٥١ ، وشرح

المفصل : ١٠٤ / ٥ ، ١٠٥ ، وأمالي القالي : ٨١ / ١ ، والخزانة : ٤٠٣ / ٣ .

والمغاليق : القداح التي يغلّق بها الرهن . والقمع : الأسنمة واحدتها

قمعة . والعشار : جمع عشراء وهي التي أتت عليها عشرة أشهر ممن

حملها (القالي) .

(٢) في الأصل وبقيّة النسخ (د ر ت) ، والمثبت من " ع " .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في الجمهرة لابن دريد : ٣٨٣ / ٢ ، والتذبييل :

ج١ لوحة ١٤٦ ، وشفاء العليل : ص ١٢٥ ، واللسان (عقر) .

(٤) في ك و م : " حلبن " .

(٥) في الأصل وط وك : " وما كانوا " ، والتصويب من " ع " .

(٦) في م : " الأرض " .

(٧) في ع : " ومن أظللن " .

(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الدعاء : ٤٩ / ١٣ ، برواية " وما أظلت

وما أقلت وما أظلت " .

(٩) في م : " وما " .

(١٠) في ط : " مع " .

(١١) في ط : (على إيقاع) . ولا معنى لها .

حُكْمُ الإِعْلَالِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ ^(١) " وَإِنَّمَا بَابُهُ (تَلَوْتُ) .
 وَمِنْ حُكْمِ الإِدْغَامِ إِلَى حُكْمِ الْفَكِّ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيْتَكَنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ
 الأَدْبِيبُ ، تَنْحُهَا كِلَابُ الحَوَابِ ^(٢) " ، وَإِنَّمَا بَابُهُ (الأَدْبِيبُ) . وَكَمَا حَمَلَتْ ^(٣) عَلَى الخُرُوجِ
 مِنْ وَزْنِ الكَلِمَةِ إِلَى غَيْرِهِ ، كَقَوْلِ العَرَبِ : " أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ ^(٤) " وَ " هَنَأَهُ وَمَرَأَهُ ^(٥) "
 وَ " فَعَلْتَهُ عَلَى مَا يَسُوءُكَ وَيَنْوُوكُ ^(٦) " وَلَا يَقُولُونَ فِي الإِفْرَادِ إِلا : حَدَّثَ ، وَأَمْرَأَهُ ، وَأَنَاءَهُ ،
 يَنْيئُهُ ^(٧) ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ المَرَادُ بِقَوْلِي : (كَمَا قَدْ يَسُوعُ لِكَلِمَاتٍ غَيْرِ مَا لَهَا مِنْ حُكْمِ وُوزْنِ) .

(ص) وَمِنْ البَارِزِ المَتَّصِلِ فِي الجَرِّ والنَّصْبِ (يَاءٌ) ^(٨)

لِلْمَتَكَلِّمِ ، وَ (كَافٌ) مَفْتُوحَةٌ لِلْمَخَاطَبِ ، وَمَكْسُورَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ،
 وَ (هَاءٌ) لِلغَائِبَةِ ، وَ (هَاءٌ) مَضْمُومَةٌ لِلغَائِبِ ، وَإِنْ وَلِيَتْ
 يَاءً سَاكِنَةً أَوْ كَسْرَةً كَسَرَهَا ^(٩) غَيْرُ الحِجَازِيِّينَ ، وَتَشَبَّعَ
 حَرَكَتُهَا بَعْدَ مَتَحْرِكٍ ، وَيُخْتَارُ الإِخْتِلَاسُ بَعْدَ سَاكِنٍ
 مُطْلَقًا ، وَفَاقًا لِأَبِي العَبَّاسِ ، وَقَدْ تُسَكَّنُ أَوْ تُخْتَسَمُ الحَرَكََةُ

-
- (١) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، بَابِ المَيْتِ يَسْمَعُ قَرَعَ النِّعَالِ ، كِتَابُ
 الجَنَائِزِ : ٢ / ١٢٣ ، وَانظُرِ الفَائِقُ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ : ١ / ١٥٢ ،
 وَالنِّهَايَةُ : ١ / ١٩٥ .
- (٢) وَرَدَ فِي الفَائِقِ : ١ / ٤٠٨ ، وَالنِّهَايَةُ : ٢ / ٩٦ .
- (٣) فِي ط : " جَمَلْتُهُ " .
- (٤) المَسْتَقْصَى فِي الأمْثَالِ : ١ / ٩٧ .
- (٥) فِي اللِّسَانِ عَنِ ابْنِ السَّكَيْتِ " هَنَأَكَ اللَّهُ وَمَرَأَكَ وَقَدْ هَنَأَنِي ، وَمَرَأَنِي
 بِغَيْرِ أَلْفٍ ، إِذَا اتَّبَعُوهَا (هَنَأَنِي) فَإِذَا أَفْرَدُوهَا قَالُوا : أَمْرَأَنِي " .
- اللِّسَانُ (هَنَأَ) .
- (٦) اللِّسَانُ (نَوَأَ) .
- (٧) فِي ط : " نَيْئُهُ " .
- (٨) فِي ع : " نَأَ " .
- (٩) فِي ك : " فَيَكْسِرُهَا " .

بعد متحرك عند بني عقيل و [بني] (١) كلاب اختياراً ،
وعند غيرهم اضطراراً ، وإن فَصَلَ المتحرك (٢) في الأصل
ساكنٌ حذِفَ جزماً أو وقفاً جازت (٣) الأوجه الثلاثة .

(ش) البارزُ خلافُ المستكنِّ ، والمتصلُ خلافُ المنفصل ، وإضافة الياءِ إلى المتكلم ،
لئلا يذهب الوهم إلى ياء (٤) المخاطبة ، ولما كان سببُ وضع الضمائر طلبَ الاختصار
ناسب ذلك أن يُشرك بين الجرِّ والنصب في الضمائر التي منها (ياءُ المتكلم ، وكافُ
المخاطب والمخاطبة ، وهاءُ الغائبة ، وهاءُ الغائب ، وما يتفرع (٥) من ذلك ، وسيأتي
الجميع (٦) مبيناً إن شاء الله تعالى . والمفتقرُ إليه الآن ، مثلُ يُستأنسُ بذكرها ،
فمثال ذلك في الياءِ * رَبِّي أَكْرَمٌ * (٧) ، ومثاله في الكافِ : * ما ودعك ربك * (٨) ، ومثاله
في هاءِ الغائبة : * وتَقَوَّاهَا قَدَاقِلِحَ مَنْ زَكَاها * (٩) ، ومثاله في هاءِ الغائب : * قالَ
لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ * (١٠)

ولغة الحجازيين في هاءِ الغائب الضمُّ مطلقاً ، وهو الأصل ، فيقولون : ضَرَبْتُهُ ،
ومررت به ، ونظرت إليه . ولغة غيرهم الكسرُ بعد الكسرة أو الياءِ الساكنة إتياعاً ،
وبلغة غيرهم قرأ القراء إلا حفصاً في * وما أنسَ إليه إلا الشَّيْطَانُ * (١١)

-
- | | |
|------|---|
| (١) | زيادة من ك ، ع ، والتسهيل . |
| (٢) | "المتحرك" ساقطة من ط ، م . |
| (٣) | في ط : "جازت (فيه) . |
| (٤) | في ك : "هاء" . |
| (٥) | ما بين الحاصرتين ساقط من م . |
| (٦) | في ك : "الجمع" . |
| (٧) | الآية (١٥) من سورة الفجر . |
| (٨) | الآية (٣) من سورة الضحى . |
| (٩) | الآيتان (٨ ، ٩) من سورة الشمس . |
| (١٠) | الآية (٣٧) من سورة الكهف ، ورسمت في ط " فقال لصاحبه . . . " . |
| (١١) | الآية (٦٣) من سورة الكهف . |

و﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾ (١) ، وحمزة في ﴿ لِأَهْلِهِ امْكُتُوا ﴾ في الموضعين ، فإنهما قراءا بالضم ، على لغة الحجازيين . (٣)

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل ، إلا أن (٤) اللفظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين ، فلذلك كثر اختلاس الضمة والكسرة في نحو : (منه) (تأتيه) (٥) و (نرجوه) . (٦) ورجح سيبويه الاشباع إذا لم يكن الساكن حرف لسين ، (٧) ورد ذلك أبو العباس ، ويعضده السماع الشائع . ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن ، ومنه : ﴿ أَرْجَيْتَهُ وَأَخَاهُ ﴾ في قراءة ابن ذكوان . (٨)

وأما اختلاس (٩) الضمة والكسرة بعد متحرك ، فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب ، (١٢) وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر (له) و (به) وما أشبههما ، (١٣) قال الكسائي :

-
- (١) الآية (١٠) من سورة الفتح .
(٢) الآية (١٠) من سورة طه ، والآية (٢٩) من سورة القصص .
(٣) انظر الكشف : ٢ / ٦٦ و ٩٥ .
(٤) في ط : " لأن " .
(٥) في ط : " وبالله " ، وفي ع : " ويأتيه " .
(٦) في ط : " وترجوه " ، وفي ع : " ويرجوه " .
(٧) قال سيبويه : " فإن لم تكن قبل هاء التذكير حرف لين ، أثبتوا الواو والياء في الوصل . . . وذلك قول بعضهم : (منه يافتسى) (واصابته جائحة) ، والاتمام أجود لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك " ، الكتاب : ١٩٠ / ٤ .
(٨) قال المبرد : " فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير ؛ إن شئت أثبت ، وإن شئت حذف " المقتضب : ٣٨ / ١ .
(٩) الآية (١١١) من سورة الاعراف .
(١٠) الكشف : ٤٧٠ / ١ .
(١١) في ع : " وأما اختلاس الحركة وهي الضمة . . .
(١٢) في ك : " كنانة " ، تحريف .
(١٣) انظر النشر في القراءات العشر : ٣٠٣ / ١ .

سمعت أعراب عَقِيل وكَلَاب يقولون: * إِنَّ النَّسْنَ لَرِيَّةٌ لَكَنُودٌ * (١) بالجزم ، و* لَرِيَّةٌ لَكَنُودٌ * بغير تمام ، و" لَهُ مَالٌ " و" لَهُ مَالٌ " . وغير بني عَقِيل وبني كَلَاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في (لَهُ) وشبهه ، إلا في ضرورة ، كقول الشاعر ، وهو الشماخ (٢) :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَارٍ . : إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرًا (٣)

وقال آخر (٤) :

وَأَشْرَبُ المَاءِ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ . : إلا لَأَنَّ عِيُونَهُ سَيْلٌ وادِيهَا (٥)

فإن فصل المتحرك في الأصل ساكنٌ حذف له جزماً أو وقفاً جاز في الهاء التحريك مع الإشباع والتحرك مع الاختلاس والتسكين ، نحو قوله تعالى : * وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ * (٦) فمن أشبع نظر إلى اللفظ ، ولأن (٧) الهاء متصلة بحركة ، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف (٨) الألف ، لأن حذفها عارض ، والعارض لا يعتد به غالباً ، ومن سکن نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذي كان حقّه لو لم يكن حرف علة أن يسکن ، فأعطيت الهاء (٩) يستحقه المحل من السكون . وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها .

(١) من الآية (٦) سورة العاديات .

(٢) انظر ديوانه : ص ١٥٥ ، وتخرجه فيه ، وهو في الضرائر لابن عصفور :

ص ٥٢ ، ١٢٣ ، والشاعر يصف حمار وحش هائج . والوسيقة : أنثاه .

(٣) في م : " رمين " ، وهو تحريف .

(٤) ورد البيت بدون نسبة في المحتسب : ٢٤٤/١ ، والخصائص : ٣٧١/١ ،

١٢٨ ، ١٨/٢ ، والمقرب : ٢٠٤/٢ ، والضرائر لابن عصفور : ص ١٤٤ ،

والمهمع : ٥٩/١ ، والخزانة : ١١٢/٣ .

(٥) في م : " قد سال " .

(٦) الآية (٧) من سورة الزمر .

(٧) في ع : " وأن " .

(٨) في ك و ع : " تحذف " .

(٩) في ط : " مالم " .

(ص) ويلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ماولي التاء ، وربما كُسرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة ، وكسرت ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن وبإشباع / دونه أقيس ، وضمها^(١) قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر^(٢) ، وربما كُسرت قبل ساكن مطلقا .

(أ/٢٣)

(ش) قد تقول أن تاء^(٣) الضمير توصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين (وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين ، وتنون مشددة للمخاطبات^(٤)) ، وأن تسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف ، وإن وليها لم يجز التسكين ، خلافا ليونس ، فالى جميع ذلك أشرت بقولي : (ويلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ماولي التاء) فكما قيل : فَعَلْتُمْ وَفَعَلْتُمْ ، وَفَعَلْتُمْ ، يُقَالُ : إِنَّكُمْ مَعَهُمَا ، وَأَنْتُمْ مَعَهُمْ ، وَأَنْتُمْ مَعَهُنَّ .

ومن كسرها المفرد اتباعا للكسرة والياء^(٥) الساكنة كسرها التثنية^(٦) والجمع ، ومن لم يكسر لم يكسره وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد كسرة أو ياء ساكنة الحاقا بالهاء^(٧) ، نحو : مررت بِكِمَا ، وَبِكُمْ وَبِكِنَّ ، وَرَغِبْتُ فِيكِمَا وَفِيكُمْ وَفِيَكِنَّ ، قال الشاعر^(٨) :

-
- (١) فى ك : " وضمها " .
 (٢) اشهر ، ساقطة من " ط " .
 (٣) فى م : " ياء " .
 (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
 (٥) فى ط : " وللياء " .
 (٦) فى م : " للتثنية " .
 (٧) فى م : " لها " .
 (٨) هو الحطيئة ، ديوانه : ص ١٤٠ ، والكتاب : ١٩٧ / ٤ ، والمقتضب :

وإن قال مولا هُسم على كُلِّ (١) حَدِيثٍ . . . مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا بَعْضَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا
 كذا رُوي هذا البيت بكسر كافه (أَحْلَامِكُمْ) على هذه اللغة . وكسر ميم الجمع
 بعد كسر الهاء أقيس من ضمها ، لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل ، وضمها
 قبل ساكن نحو * بِهِمُ الْأَسْبَابُ (٢) * أَشْهَرُ (٣) ، ولذلك (٤) قرأ به أكثر القراء . وقد
 تُكسر الميم قبل ساكن وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة نحو قوله : (٥)
 فَهَمُّ بَطَانَتِهِمْ وَهَمُّ وَزَرَاؤِهِمْ . . . وَهَمُّ الْقِضَاةِ (٦) وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ
 ومنه قول الآخر : (٧)

أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الْكَنْزِ قَصَدْتُهُمْ . . . هُمُ النَّاسُ لَمَّا أَخْصَبُوا وَتَوَلَّوْا
 كذا أنشده ابن جنِّي في المحتسب بكسر ميمي : " هُمُ الْقِضَاةُ ، وَهُمُ النَّاسُ " .
 (ص) [فضل (٨) - تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصب
 بغير صفةٍ أو جُرَّ بـ (مَن) أو (عَن) أو (قَدْ) أو (قَطُّ)
 أو (بَجَلٌ) أو (لَدُنْ) نُونٌ مكسورةٌ للوقاية ، وحذفها
 مع (لَدُنْ) وأخوات (لَيْتَ) جائزٌ ، وهو مع (بَجَلٌ)

-
- (١) في ع : " جل " .
 (٢) الآية (١٦٦) من سورة البقرة .
 (٣) " أشهر " ساقطة من " م " .
 (٤) في ط : " وكذلك " .
 (٥) ورد بدون نسبة في المحتسب : ٤٥ / ١ ، والخصائص : ٣ / ١٣٢ ،
 وشرح المفصل : ٣ / ٢٣٢ ، وسقط صدره من (ع) .
 (٦) في ع : " الملوك " .
 (٧) هو عروة بن الورد ، ديوانه : ص ١١٩ ، والمحتسب : ٤٥ / ١ ، وشرح
 المفصل : ٣ / ١٣١ ، وروايته في الديوان : . . . (كَمَا النَّاسُ لَمَّا أَخْصَبُوا ..)
 وطيها يفوت الاستشهاد به .
 (٨) زيادة من التسهيل وحده .

و (لَعَلَّ) أعرف (من الثبوت ، ومع (لَيْسَ) و (لَيْتَ)

و (مِنْ) و (عَن) و (قَدْ) و (قَطُّ) بالعكس . وقد

تلحق مع اسم الفاعل (١) وأفعال التفضيل ، وهي

الباقية في (فَلْيَنِي) ، لا الأولى وفاقا لسيوييه . (٣)

(ش) تقدم (٤) في ذكر علامات الفعل . أن هذه النون تصحب ياء المتكلم على

سبيل اللزوم إذا عمل فيها فعلٌ ماضٍ ك (أَكْرَمَنِي) أو مضارع ك (يُكْرِمُنِي) أو أمرٌ

ك (أَكْرِمْنِي) ، وينبغي الآن أن تعلم أن فعل الأمر أحقُّ بها من غيره ، لأنه لو اتصل

بـياء المتكلم دونها لزم محذوران ، أحدهما : التباسُ ياء المتكلم بـياء المخاطبة ،

والثاني : التباسُ أمر المذكور بأمر المؤنثة ، فبهذه النون تُوقَّى هذان المحذوران ،

فسميت (نون الوقاية) لذلك ، لا لأنها (٥) وقت الفعل من الكسر ، إذ الكسر

يلحق الفعل مع [ياء] (٦) المخاطبة لحاقا . هو أثبت من لحاق الكسر لأجل

ياء المتكلم ، لأن ياء المتكلم فضلة ، فهي في تقدير الانفصال ، بخلاف ياء المخاطبة ،

لأنها (٧) عمدة ، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يُوقف على

المكسور بالسكون ، نحو : * فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمُنِي * ، وياء المخاطبة لا يعرض لها

ذلك ، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفاعل (٩)

وجوبا ، ليدلَّ لحاقها على نصب الياء . ولحقَّت (إن) وأخواتها جوازا لشبهها

بالأفعال . ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلا لم يمتنع ، لأنها صانته من خفاء

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من * .

(٢) سيأتي في شاهده .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٢٠ .

(٤) في ك : " قد تقدم " .

(٥) في ك ، ط ، ع : " لذلك لأنها " .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) في ع : " فانها " .

(٨) الآية (١٥) من سورة الفجر .

(٩) في ط : " اسم الفاعل " .

الإعراب وتوهم صيرورته مبنياً ، فاحتز بالنون من ذلك كما احتز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواؤه وياؤه ، فجيء بالنون بعد هن^(١) نائبة عن الضمة ، ولم يُحتج إلى ذلك في نحو (غلامي) ، بل اكتفي بتقدير الإعراب لأصالته فيه ، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلي ، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها إذا عرّض سبب ، كالمحافظة على بقاء سكون (من) [و]^(٢) أخواتها .

وقد يُؤيد اعتبار وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذي وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله ، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم لا كسر ما قبل ياء المخاطبة ، فإنه خاص بالفعل ، فلا حاجة إلى صون الفعل منه ، (وهذا فرق حسن^(٣)) ، لكنّه مرتب على ما لا أثر له في المعنى ، بخلاف الذي اعتبرته ، فإنه مرتب على صون من خلل ولبس ، فكان أولى .

ولما كان للأمر^(٤) والمضارع المستقبل الأصالة في لحاق النون لم يمنع^(٥) عدم التصرف من وجوب اتصالها بـ (هَب) (أخت) (ظن) لأمريتها ، ولا من وجوب اتصالها بـ (عسى) للزوم استقبال مصحوبها ، ولقولهم في التعجب : أعس به ، ولفظه لفظ الأمر ، وكذا فعل^(٦) التعجب ، لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار^(٨) إليها عدم تصرفه لعروضه ولكون / أحد مثاليه بلفظ الأمر .

(٢٣ / ب)

-
- (١) بعدها في ع : " زائدة " .
 - (٢) تكملة من بقية النسخ .
 - (٣) ساقطة من (ك) .
 - (٤) في ع : " الأمر " .
 - (٥) في ك : " ولم يمنع من " .
 - (٦) بعدها في ط مانصه : " اتصاله بالنون المشار إليها عدم تصرفه لعروض " ولا معنى لها .
 - (٧) في ع : افعل .
 - (٨) في ط : " والمشار " .

ولما عدت (ليس) التصرف ولزوم الاستقبال . ولم يكن لها في الأمرية نصيب
 كمثل (١) ما كان لـ (عسى) وفعل التعجب مع شبه لفظها (٢) بلفظ (ليت) عُوْمَلَتْ
 معاملة (ليت) في لحاق النون فقليل : لَيْتِي [وَلَيْسِي (٣)] كقول بعض العرب :
 " عليه رجلاً لَيْسِي " ولم يرد (لَيْتِي) و (لَيْسِي) إلا في نظم ، قال زيد الخيل (٤) :
 كُفَيْتُ جَابِرًا إِذْ قَالَ لَيْتِي . . أَصَادِفُهُ وَيَتَلَفُ (٥) بَعْضُ مَالِي
 وقال الراجز (٦) :

عَدَدَاتٌ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ . . إِذْ نَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

ولحاق النون مع (لَدُنْ) أكثر من عدم لحاقها . وزعم سيويه أن عدم لحاقها
 من (٨) الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة
 نافع : * مِنْ لَدُنِي عُدْرًا (١٠) بتخفيف النون وضم الدال . ولا يجوز أن تكون نون
 (لَدُنِي) نون الوقاية ، ويكون الاسم (لَدُ) لأن (لَدُ) متحرك الآخر ، والنون

-
- (١) في ع : " مثل " .
 (٢) ساقطة من " ط " .
 (٣) زيادة من " ع " وحدها .
 (٤) ورد البيت في النوادر : ص ٦٨ ومجالس ثعلب : ص ١٢٩ ، والكتاب :
 ٣٧٠ / ٢ ، والمقتضب : ٢٥٠ / ١ ، والمقرب : ١ / ١٠٨ ، وشرح
 المفصل : ٣ / ٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٣٤٦ / ١ ، والخزانة : ٤٤٦ / ٢
 واللسان (ليت) .
 (٥) في ك : " وأطف " ، وفي ع : " وافقد " .
 (٦) نسب البيتان لرؤية بن العجاج ، وهما في ملحقات ديوانه : ص ١٢٥ ،
 وشرح المفصل : ٣ / ١٠٨ ، والخزانة : ٢ / ٤٢٥ ، وسقط أولهما من
 (٤) .
 (٧) في ك : " علات " .
 (٨) في م : " مع " .
 (٩) الكتاب : ٢ / ٣٧١ .
 (١٠) الآية (٧٦) من سورة الكهف . (١١) الكشف : ٢ / ٦٩ .

في (لَدُنَّ) وأخواته، وإنما جيءَ بها لتصون أواخرها عن (١) زوال السكون، فلاحظْ فيها لما آخره متحرك . وإنما يقال في (لَدُ) مضافاً إلى الياء: (لَدِي)، نصَّ على ذلك سيويوه (٢) ، وقرأ أبو بكر مثل نافع، إلا أنه أشمَّ الدالَ ضمًّا، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون مدغمين نونَ (لَدُنَّ) في نون الوقاية (٤).

وكان مقتضى الدليل استواءً (ليت) وأخواتها في لحاق النون، لشببها بالأفعال المتعدية، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير (ليت) (لأجل التضعيف فحسن حذفها تخفيفاً، وثبوتها للشبه المذكور، ولم يكن في (ليت) معارض للشبه، فلزمها ثبوتها في غير ندور.

ولما نقص شبه (لعل) بالفعل من أجل أنها تعلق (٦) في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تجرُّ على لغة، ضعف موجب لحاق النون المذكورة بها (٧) فكثرت (لَعَلِّي)، كقوله تعالى: * لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * (٨) و * لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ * (٩) وقلَّ (لَعَلَّنِي) ومنه قول الشاعر:

فَقَلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي . . . أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضٍ مَا جَدِ
والضمير من قولي: وهو مع (بَجَلْ) و(لَعَلَّ) أعرف، عائد (١٠) إلى الحذف،

-
- (١) في ع: "من".
(٢) الكتاب: ٢ / ٣٧١.
(٣) في ط: "مدغمون".
(٤) الكشف: ٢ / ٦٩.
(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من "م".
(٦) في ك: "يتعلق".
(٧) في ط: "لها"، وهي ساقطة من "ك".
(٨) الآية (٣٦) من سورة غافر.
(٩) الآية (٤٦) من سورة يوسف.
(١٠) سبق الاستشهاد به في باب الكلمة والكلام وما يتألف منه.
(١١) في ط: "عائدا".

أي قول العرب : بَجَلِيٍّ وَلَعَلِّيٍّ ، أعرف من قولهم : لَعَلَّنِيَّ وَبَجَلَّنِيَّ . ومعنى (بَجَلٌ) : حَسَبٌ ، وكذلك معنى (قَدٌّ) و(قَطٌّ) . ومن قال : بَجَلِيٍّ وَقَدْرِيٍّ وَقَطِّيٍّ (١) ، بلانسون فتشبيهاً (٢) ب(حَسَبٍ) إلا أن (بَجَلٌ) أشبهُ بها ، لأنه ثلاثي مثله ، ولمساواته [له] (٣) في اشتقاق فعل منه إذا (٤) قيل : أَبَجَلَهُ وَأَحَسَبَهُ ، بمعنى : كَفَاهُ ، فلذلك فاق (٥) عدم النون مع (بَجَلٌ) (٦) ثبوتها ، بخلاف (قَدٌّ) و(قَطٌّ) وفي الحديث : (قَطٌّ قَطٌّ) (٧) بِعَزَّتِكَ وَكَرَمِكَ (٨) يروى بسكون الطاء وبكسرهما مع ياء ، ودون ياء ، و[يروى "قَطْنِيٍّ" (٩) قَطْنِيٍّ " بنون الوقاية ، [وقَطٌّ] قَطٌّ بالتثنية ، و(بِالنَّوْنِ) أشهر . وقال الراجز : (١٢)

امتلاً الحوضُ وقال قَطْنِيٍّ . مهلاً رويداً قَدٌّ ملأت بَطْنِيٍّ
وقال آخر في (قَدْرِيٍّ) و(قَدْرِيٍّ) : (١٣)

-
- (١) في ط : "وقدني وقطني" .
(٢) في الأصل و ط و ك : "فتشبيها" ، والمثبت من "ع" .
(٣) زيادة من "ع" .
(٤) في ع : "إن" .
(٥) في ط : "جاز" ، وفي ك : "كان" .
(٦) بعدها في ك : "أعرف من" . (٧) في ط : "قد وقط" .
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه في باب قول الله تعالى : "وهو العزيز الحكيم" من كتاب التوحيد : ١٤٣/٩ بلفظ "قد قد" ، وانظره في الفائق : ١٦٥ / ٣ ، والنهاية : ٧٨ / ٤ .
(٩) زيادة من "ع" وحدها .
(١١) في ك : "بلانسون" .
(١٢) وردا بدون نسبة في الخصائص : ٢٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل : ١٣١ / ٢ ، والمخصص : ٦٢ / ١٤ .
(١٣) سبق ذكره في باب إعراب المثني والمجموع على حده .

قَدْنِي مِّنْ نَّصْرِ الْخُبَيَّيْنِ قَدِّي (١)

وقال الشاعر في الحذف مع (عن) و (من) :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي . . لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي

وحكى سيويوه : " عَلَيَّكَ ، وَعَلِيَّ (٣) . (وسمع الفراء بنى سليم (٤) تقول : مكانني ،

يريد : انتظرني في مكانك) . (٦)

وَإِذَا أَعْلَمْتُ (٧) (رُوَيْدٌ) فِي الْيَاءِ قُلْتُ : رُوَيْدِي ، أَي : أَمَهْلِي ، وَكَذَا (٨) تَفْعَلُ (٩)

بِكُلِّ (١٠) مُتَعَدٍّ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ .

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر ، أنشده الفراء : (١١)

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ (١٢) . . أَمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ

وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيويوه : (١٣)

(١) في م : " قد " .

(٢) من غير نسبة في المساعد : ٩٦/١ ، والخزانة : ٤٤٨/٢ .

(٣) في ل : وعليكي . وانظر الكتاب ٣٦١/٤

(٤) في م : " تميم " .

(٥) في م : " انتظرني " .

(٦) ساقطة من " ع " . في المعاني للفراء : ٢٢٣/١ ، قوله : " وسمعت

بني سليم يقول في كلامه : كما انتني ، ومكانكني ، يريد : انتظرني فسي
مكانك " .

(٧) في الأصل : " أعلمت " ، وهو تحريف : " والمثبت من بقية النسخ .

(٨) في ط : " وكذلك " .

(٩) في ع : " يفعل " .

(١٠) في ط : " في كل " .

(١١) هو يزيد بن محرم الحارثي ، وهو في معاني القرآن للفراء : ٣٨٦ / ٢ ،

والمحتسب : ٢٢٠ / ٢ ، والمقرب : ١٢٥ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٧ / ١ .

(١٢) في م : " ظني " .

(١٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ١٥٤ ، وشفاء العليل : ص

١٣٢ ، وشرح الأشموني : ١٢٦ .

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي (١) وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ (٢) . . . صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقٌ
وَأُنشِدُ غَيْرَهُمَا (٣) :

وَلَيْسَ الْمُوَافِي (٤) لِيُرْفَدَ خَائِبًا . . . فَإِنَّ لَهُ أَعْوَافَ مَا كَانَ أَمَلًا (٥)

و (مُعَيِّنِي) و (المُوَافِي) يرفعان توهم كون نون (مُسْلِمِي) تنويناً، لأنَّ ياءَ
المنقوص المنون لا تترد (٦) عند تحريك التنوين لملاقة ساكن، نحو: أَغَادِ ابْنِكَ
أَمْ رَائِحُ؟ و ياء (مُعَيِّنِي) (٨) الثانية ثابتة في: (وليس بمعيني) (٩)، فَعَلِمَ أَنَّ النَّوْنَ
الذِي وَلِيهِ لَيْسَ تَنْوِينًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْنُ الْوَقَايَةِ، وَلِذَلِكَ ثَبَتَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي
(المُوَافِي) (١٠)، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُنُونَ (١١) إِذَا اتَّصَلَ بِمَا مَعَهُ كَشْيءٍ وَاحِدٍ حُذِفَ تَنْوِينُهُ
نحو: و ابن زيداه، ولا يقال: و ابن زيدناه، فيحرك التنوين، بل يحذف (١٢) لأنَّ

-
- (١) في الأصل و ك : (بمعيني) في الموضعين، وفي م: "بمعنى"، والمثبت
من ط، ع .
- (٢) في ط: "ممنع" .
- (٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٥٤، والمغني: ص ٣٨١،
والمقاصد الزحوية: ٣٨٧/١، والهمع: ٦٥/١، وشرح الأشموني: ٢٦/١،
وحكاها ابن حجر، في فتح الباري: ٢٤٥/١٠، عن ابن مالك .
- (٤) في ك: "المواقيني" .
- (٥) في ع: "آملا" .
- (٦) في ك: "لا تحرك" .
- (٧) في ط: "تحرك" .
- (٨) في الأصل و ط: "معيني"، والمثبت من ك، م، ع .
- (٩) في الأصل و م: "بمعيني"، والمثبت من ط، ك، ع .
- (١٠) في ك: "المواقيني" .
- (١١) في الأصل و ك: (النون)، والمثبت من ط، م، ع .
- (١٢) في الأصل و ط: (فتحرك)، والمثبت من ك، ع .
- (١٣) في ط: "النون" .
- (١٤) في الأصل و ط: "تحذف"، والمثبت من ك، ع .

زيادة المندوب النذبة^(١) كشيء واحد ، وكذا ياء المتكلم مع متلوها ، كشيء واحد ،
ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب . (وأجاز الكوفيون تحريك التنوين
لأجل ألف^(٢) النذبة في نحو : وابن زيدناه^(٣) . وأيضا فمقتضى الدليل مصاحبة
النون الياء مع الأسماء المعربة ليقبها خفاء^(٤) الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل
متروك فنههوا عليه في بعض أسماء الفاعلين / كما مضى من (أسلمني) و (معيني) و (٢٤ / أ)
(الموفيني) ومن ذلك قراءة بعض القراء * هل أنتم مطلعون^(٥) * بتخفيف الطاء وكسر
النون^(٦) ، وفي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : " هل أنتم
صادقون^(٧) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها^(٨) .

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفاعل معنى ووزناً ، وخصوصاً بفعل التعجب

اتصلت به النون المذكورة في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " غير الدجال أخوفني عليكم^(٩) "

-
- (١) في ع : " النذبة والمندوب " .
(٢) الف ، ساقطة من ك .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
(٤) في الأصل : (خفي) ، والمثبت من بقية النسخ .
(٥) في د ، م : " معيني " .
(٦) الآية (٥٤) من سورة الصافات .
(٧) قال أبو حيان : " وقرأ أبو البرهم وعمار بن أبي عمار فيما ذكره خلف عن
عمار " مطلعون " بتخفيف الطاء وكسر النون " ، البحر المحييط :
٣٦١ / ٧ .
(٨) أخرجه البخاري في الصحيح ، باب ما ذكر في سم النبي صلى الله عليه
وسلم من كتاب الطب : ١٨٠ / ٧ ، برواية " صادقي " وجاءت الرواية
في نسخة الأصل ، ووط : " صادقونني " بنونين . وأثبت رواية " ك " ،
ومثلها في حواشي البخاري ، من روايات النسخ الأخرى ، وانظر
الكلام على الروایتين في الفتح : ٢٤٥ / ١٠ .
(٩) ابتداء من قوله : " وفي البخاري . . والى هنا ، ساقط من " ع " .
(١٠) أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الفتن وأشرط الساعة : ٢٢٥١ / ٤ .

والأصل : أخوفٌ مخوفاتي عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه ، فاتصل (أخوف) بالياء معمودة بالنون ، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة (١) ، و(أخوف) على هذا الوجه ، مصوغٌ من فعل المفعول ، كقولهم : " أشغلُّ من ذاتِ النَّحِيينِ " (٢) و " أزهي من ديك " (٤) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : " أخوف ما أخافُ على أمتي الأئمة المضلون " (٥) . ويمكن (٦) أن يكون من (أخاف) فإن صوغَ أفعَلَ التفضيل وفعل التعجب من فعلٍ على (أفعَل) مطرد عند سيويه ، فيكون المعنى على هذا : غير الدجال أشدُّ إلي إخافةً عليكم من الدجال . ويجوز أن يكون من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان ، فيقال : " شعرٌ شاعرٌ " (٧) و " خوفٌ خائفٌ " و " موتٌ مائتٌ " (٨) و " عجبٌ عاجبٌ " ، ثم يصاغ (أفعَل) باعتبار ذلك المعنى فيقال : شعرٌ أشعرٌ من شعره ، وخوفي أخوفٌ (٩) من خوفك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " أشعرُ كلمةٍ تكلمتُ بها العربُ كلمةٌ لبيد :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ (١٠)

(١١) ومنه قول الشاعر:

- (١) في ع : " الثلاثية " بدل (المذكورة) .
- (٢) في ط : " وأخوف " .
- (٣) انظر المستقصى : ١/١٩١ ، وجمهرة الأمثال : ١/٥٦٤ ، وأمثال أبي عبيد : ص ٣٧٤ ، ومجمع الأمثال : ١/٣٧٦ ، واللسان (نحا) .
- (٤) انظر مجمع الأمثال : ١/٤٥٩ ، وأمثال أبي عبيد : ص ٣٦٠ - برواية " أزهي من غراب " .
- (٥) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند : ٦ / ٤٤١ .
- (٦) في ع : " ويجوز " .
- (٧) الأصول لابن السراج : ٣ / ٨٤ .
- (٨) في ط : " صوت صائت " .
- (٩) أخوف ، ساقطة من " ط " .
- (١٠) أخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الشعر : ٤ / ١٧٦٨ .
- (١١) هو طرفة بن العبد ، والأبيات في ديوانه : ص ١٧٥ ، وتخریجها فيه .

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى . . . وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ
فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى . . . فَأَجُودٌ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ
وَأَمَّا الَّتِي يُتَّقَى شَرُّهَا . . . فَفَنَسُ الْعَدُوِّ بِهَا فَائِظَةٌ

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل: (١) خوف غير الدجال (٢) أخوف خوفي

عليكم ، فحذف المضاف إلى (غير) وأقيم (غير) مقامه ، وحذف المضاف إلى
الياء وأقيمت الياء مقامه ، فاتصل (أخوف) بالياء معمودة بالنون على ما تقرّر .
ولمّا كان للفعل بهذه النون صوتٌ ووقايةٌ مما ذكر حُوِّظَ على بقائها [فيهِ] (٣)
مطلقاً ، وإن (٤) لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف فهي الباقية عند سيبويه
في قول الشاعر: (٥)

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يَعْلُ مَسْكَاً . . . يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَئِنِي

أراد : فَلَئِنِي ، فحذف الأولى وبقيت الثانية ، كما أنها هي الباقية في قوله

تعالى * أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي * (٧) وقد تقدّم الكلام على ذلك .

(ص) - فصل - من المضمرة منفصل في الرفع

للمتكلم (٨) منه (أنا) محذوف الألف في وصل [عند] (٩)

-
- (١) في ط : " الطريق " .
(٢) في ط ، م : " الرجال " .
(٣) زيادة من " ع " .
(٤) في الأصل وبقية النسخ " إذا " وأثبت ما في (ك) .
(٥) هو عمرو بن معد يكرب ، والبيت في ديوانه : ص ١٧٣ ، وفيه تخريجه .
وانظر الكتاب : ٣ / ٥٢٠ .
(٦) في م : " كالثغال " .
(٧) الآية (٦٤) من سورة الزمر .
(٨) في ك : " والتسهيل " ، منه للمتكلم .
(٩) تكملة من التسهيل .

غير تميم ، وقد يقال (هَنَا) و (آَنَ) و (أَنَه) ،
 ويتلوه في الخطاب (تَاءٌ) حرفية كالاسمية لفظا
 وتصرفا ، ولفاعل (نَفَعَلُ) (نَحْنُ) ، وللقية (هُوَ)
 و (هِيَ) و (هُمَا) و (هُم) و (هُنَّ) . ولميم الجمع
 في الانفصال (٢) مالها في الاتصال .

(ش) زعم الأكثر أن ألف (أنا) زائد مُلَوِّفٌ كزيادة هاء السَّكْتِ ، وأيتسدا
 ذلك بأن الهاء تعاقبها ، كقول حاتم : " هذا فزدي أنه " (٣) والصحيح أن (أنا)
 بثبوت الألف وقفا ووصلا هو (٤) الأصل ، وهي لغة بني تميم ، وبذلك قرأ نافع قبل
 همزة قطع كـ * أنا أُخِي * و * إن ترني أنا أقل * (٦) وقرأ بها أيضا ابن عامر في
 قوله تعالى : * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * (٧) ، والأصل : * لكن أنا * ثم نقلت حركة
 الهمزة إلى النون ، وأدغمت النون في النون . ولمراعاة الأصل كان نون (أنا)
 مفتوحا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها ، كما أن من حذف
 ألف (أما) في الاستفتاح قال : أم والله ، ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة
 ونون فحسب . لكانت النون ساكنة لأنها آخر مبني بناء لازما وقبلها حركة ، وما كان

-
- (١) سقطتا من التسهيل .
 (٢) تكلمة من ط ، ك ، ع ، والتسهيل .
 (٣) فزدي : لغة في فصدي ، شرح الرضي على الكافية : ٩ / ٢ ، الهمسج :
 ٢٠٧ / ١ ، ويروي أيضا : " هذا قصدي وفزدي " شرح المفضليات للأنباري
 ص ٧٤٨ وعلى هذا يفوت الاستشهاد به ، والقصد : شق العسرق
 ليستخرج دمه فيشره . اللسان (فصد) .
 (٤) في ط : " هي " .
 (٥) الآية (٢٥٨) من سورة البقرة ، وانظر الكشف : ١ / ٣٠٦ .
 (٦) الآية (٣٩) من سورة الكهف ، وانظر الكشف : ١ / ٣٠٦ .
 (٧) الآية (٣٨) من سورة الكهف ، وانظر الكشف : ٢ / ٦١ .

هكذا فحقه السكون كـ (مِنْ) و (عَنْ) و (إِنْ) و (لَنْ) ، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يُعبأ بحركته بحيث يلزم^(١) صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت ، فإذا قيل : إنَّ الألف أصلٌ وحذفها عارضٌ وأبقيت الفتحة دليلاً عليها ، سلم من مخالفة النظم وتكلف التقدير ، بل [يكون^(٢) (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مذكراً^(٤) برِّ ما يوقف^(٥) عليه نظير (أما) حين قيل : أمَّ واللَّه ، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجرِّ ، فقيل : لمَ فعلتَ ؟ . وفي قول من قال في (أنا فعلتُ) : أنَ فعلتُ ، من الشذوذ ما في قول من قال : لمَ فعلتَ ، كما قال الشاعر^(٦) :

يَأْسُدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهُ . : لو خافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

(ومن قال : آنَ فعلتُ ، بالمدِّ ، فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى^(٨)) : رأى^(٩) ، ومنه قول الشاعر :

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَيْتَنِي^(١٠) فَهوَ قَائِلٌ . : مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْغَدِ^(١١)

-
- (١) في ع : "يلتزم" .
(٢) تكملة من "ع" .
(٣) في الأصل وط : "بكون ، وفي "ك" : "فكون . والمثبت من "ع" .
(٤) في ع : "مصونا" بدل (مذكرا) .
(٥) في ع : "ما توقف" .
(٦) هو سالم بن دارة ، والبيتان في الإيضاح : ص ٢٩٩ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ٥٥٥ ، والحيوان : ١ / ٢٦٧ ، ٢ / ١٥٩ ، ٤ / ٤١ ، واللسان (روح) . وقد خرج البيت على أن الشاعر خاطب الأسد ثم عدل إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم في ذلك مشهورة ، فقال : لو خافك الله ، وأراد : يا الله فحذف حرف الزنداء ، كما في قوله تعالى : "يوسف أعرض عن هذا" . المقاصد النحوية - باختصار .
(٧) في ك : "يا أسدنا" .
(٨) في ط : "را" .
(٩) هو كثير ، والبيت في ديوانه ص : ٤٣٥ ، وفيه تخريجه .
(١٠) في الأصل : "رأني" ولا شاهد فيه على ذلك ، والمثبت من ط ، ك ، ع .
(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من "م" .

ولا ينبغي أن يكون (آ ن) بالمدّ ، من الإشباع ، لأنّ الإشباع لا يكون غالباً إلا في الضرورة .

وأما من قال : هنا فعلتُ ، فمن إبدال الهمزة هاءً ، وهو كثير ، وعكسه قليل .

والتزم / في الخطاب حذف الألف والتسكين ، لأن الحاجة إلى تخفيف المركب (٢٤ / ب) أشدّ من الحاجة إلى تخفيف المفرد .

وفاعل (نَفَعْلُ) هو المتكلم العظيم أو المشارك .
وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيئاتها ^(١) حال التطفُّبها ، فأعني عن إعادته الإحالة عليه .

(ص) وتسكين هاء (هُوَ) و(هِيَ) بعد الواو والفاء واللام ^(٢) و(ثُمَّ) جائزٌ، وقد تُسكَّن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر، وتُحذف الواو والياء اضطراراً وتُسكَّنُها قَيْسٌ وأَسَدٌ، وتُشَدَّدُ هُما هَمْدَانٌ .

(ش) في (هُوَ) و(هِيَ) مخالفةٌ للنظائر من وجهين : أحدهما : بناؤهما على حركة بعد حركة ، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالمنادى واسم (لا) أو فيما حُذف منه حرف ك(أنا) . والثاني : سكون أولهما بعد الحروف المذكورة .
فأما سببُ بناؤهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل ، فإنه في اللفظ هاءٌ مضمومة ، وواوٌ ساكنة ، أو هاءٌ مكسورة وياءٌ ساكنة ، فلو ^(٤) سَكَنَ آخِرُ

(١) في ط : " هئاتها ، وفي ك ، م : " هيئاتها " .

(٢) واللام ، ساقطة من " ط " .

(٣) بعدها في ع : " وهما " ولا معنى لها .

(٤) في ط : " ولو " .

(هُوَ) و(هِيَ) لا لتبس المنفصل بالمتصل . ولم تُبَالِ^(١) بذلك قَيْسٌ وَأَسَدٌ حين قالوا: هُوَ قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ فِي الْغَالِبِ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَيُؤَمِّنُ التَّبَاسُـهُ بِالْمُتَّصِلِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: فِي الْغَالِبِ، لِأَنَّ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَا يَصْلِحُ لِلْمُتَّصِلِ^(٢) وَالْمُنْفَصِلِ نَحْو: مَنْ أُعْطِيَتْهُ زَيْدٌ، وَمَنْ لَمْ أُعْطِهِ هَذَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالضَّمِيرَيْنِ الْإِتِّصَالُ^(٣) فَيَكُونَا مَفْعُولَيْنِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِمَا الْإِنْفِصَالُ عَلَى لُغَةِ قَيْسٍ وَأَسَدٍ فَيَكُونَا مُبْتَدَأَيْنِ وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالْأَصْلُ: مَنْ أُعْطِيَتْهُ هُوَ زَيْدٌ، وَمَنْ لَمْ أُعْطِهَا^(٤) هِيَ هَذَا، ثُمَّ حُذِفَ الْعَائِدَانِ لِمَفْعُولِيَّتِهِمَا وَاتِّصَالِهِمَا وَأُسْكِنَ آخِرَ (هُوَ) و(هِيَ) فَأَشْبَهَا مُتَّصِلَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ (هُوَ) و(هِيَ) - كَمَا تَقُولُ هَمْدَانُ^(٥) - ثُمَّ خَفَّفَا وَتَرَكْتَ الْحَرَكَةَ مَشْعِرَةً بِالْأَصْلِ.

وَأَمَّا تَسْكِينُ الْهَاءِ فَفَرَارٌ مِنْ مَخَالِفَةِ النُّظَائِرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ^(٦) لَيْسَ فِي الْكَلِمَاتِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ ثَانِيَهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ غَيْرَهُمَا، فَقَصِدَ تَسْكِينُ أَحَدِهِمَا، فَكَانَ ثَانِيَهُمَا أَوْلَى، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ سَكَّنَ^(٧) وَقَعَ بِتَسْكِينِهِ فِي التَّبَاسِ الْمُنْفَصِلِ بِالْمُتَّصِلِ، فَعُودِلَ إِلَى تَسْكِينِ الْأَوَّلِ مَعَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ الْإِسْتِعْمَالِ وَبِمَنْزِلَةِ الْجِزءِ^(٨) مَا تَدْخُلُ^(٩) عَلَيْهِ، أَعْنِي: الْوَاوَ وَالْفَاءَ^(١٠) وَاللَّامَ. وَأَلْحَقْتُ بِهَا (ثُمَّ)، وَبِمَقْتَضَى ذَلِكَ قَرَأَ قَالُونَ وَالْكَسَائِيَّ وَوَأَفْقَهُمَا أَبُو عَمْرٍو مَعَ غَيْرِ (ثُمَّ).^(١١) وَلَمْ يَجِيءَ السُّكُونُ مَعَ الْهَمْزَةِ وَالْكَافِ

(١) فِي الْأَصْلِ: "بِيَالٍ"، وَفِي ط، م، (يُنَالِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَكَأَنَّهَا "بِيَسَلٍ" بِتَقْدِيمِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ عَلَى الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ. وَهِيَ صَحِيحَةٌ. وَالْمَثْبُوتُ مِنْ كَرَعٍ.

(٢) فِي م: "بِالْمُتَّصِلِ".

(٣) فِي ط: "الْإِنْفِصَالِ"، سَهُوً.

(٤) فِي ك: "أَعْطَاهُ".

(٥) فِي ط، ع: "هَمْدَانُ" بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ.

(٦) فِي ك، م، ع: "أَنَّهُ".

(٧) فِي م: "رَفَعٌ"، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) "مِثْلُ" سَاقِطَةٌ مِنْ م.

(٩) فِي الْأَصْلِ "يَدْخُلُ" بِرِاطْثِ الثَّبُوتِ مِنْ ع.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: (وَالْأَلْفُ) تَحْرِيفٌ، وَأَثْبَتُ مَا فِي بَقِيَّةِ النُّسخِ.

(١١) انْظُرِ الْإِقْنَاعَ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: ١ / ٤٩٢.

إلا في الشعر، فمن ذلك قول الشاعر: (١)

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا وَأَرْقَنِي . . . فَقَلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادَ نَبِي حُلْمٍ

وقال آخر: (٢)

وقالوا اسلُ عن سَلَمَى بِرُؤْيَا شَبَّهَهَا . . . من النيرات الزُّهْرُ والعين كالذُّمَى

وقد عَلِمُوا مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي . . . سَلُّوْا وَلَا أَنْفَكُ صَبَا مُتَيْمًا

ومثال حذف الواو والياء اضطرارا قول الشاعر: (٥)

(بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا . . . حِينًا يُعَلِّنَا وَمَانَعَهُ اللَّهُ) (٦)

وقال آخر في حذف ياء (هَيَّ) :

سَالَمْتُ مَنْ أَجَلَ سَلَمَى قَوْمَهَا وَهَمَّ . . . عِدَى وَلَوْلَاهُ كَانُوا فِي الْغَلَا رَمَاً (٨)

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول (٩) الشاعر: (١٠)

(١) نسب البيت لأكثر من قائل وهم: زياد بن حمل وزياد بن منقذ والمرار

ابن منقذ. انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ص ١٣٩٦، والخصائص: ٣٥/١

والهمع: ٦١/١، وشرح شواهد الشافية: ص ١٩٠.

(٢) في ع، ك: "للضيف".

(٣) ورد البيتان بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٥٨، والمساعد:

١٠٠/١، وشفاء العليل: ص ١٣٥، والهمع: ٦١/١.

(٤) في ك: "والغيل".

(٥) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب: ٣١/١، والانصاف: ص ٦٢٨،

والضرائر لابن عصفور: ص ١٢٦، والمساعد: ١٠٠/١، والهمع: ٦١/١،

والخزانة: ٤٠٠/٢.

(٦) في ط: "حينا يورقنا وما نورقه".

(٧) ورد البيت بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٥٨، والمساعد: ١٠١/١

وشفاء العليل: ص ١٣٦.

(٨) في ط: "وهما".

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من "م".

(١٠) ورد البيت بدون نسبة في التذييل: ج١ لوحة ١٥٩، وشفاء العليل:

ص ١٣٦، والهمع: ٦١/١.

وَرَكَّضَكَ لَوْلَا هُوَ^(١) لَقَيْتَ الَّذِي لَقُوا . : فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَعَادِيَا
وقال الآخر: ^(٢)

إِنَّ سَلْمَى هِيَ الَّتِي لَو تَرَاءت^(٣) . : حَبِّذَا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَو تُخَالِسِي
كأنه أراد : تُخَالِلُ^(٤) ، فأبدل الياء من أحد حرفي التضعيف .
ومثال التشديد على لغة همدان قول الشاعر: ^(٥)

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا . : وَهُوَ عَلِيٌّ مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ
وقال آخر في تشديد ياء (هي) ^(٦):

وَالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَّةٌ^(٧) . : وَهِيَ مَا أُوْهِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِيْرُ

(ص) ومن المضمرات (إيّا) خلافا للزجاج ^(٨) ،

وهو في النصب ك(أنا) في الرفع ، لكن ^(٩) يليه

دليل ما يراد به من متكلم أو غيره ، اسماً مضافاً

إليه ، وفاقاً للخليل والأخفش والمازني ، لا حرفاً ، خلافاً

لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : أَيَاكَ ، وإِيَاكَ ، وَهِيَاكَ

وَهِيَاكَ ^(١١) .

-
- (١) في ط : " لولاه " .
(٢) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٥٩ ، والمساعد : ٦١ / ١
وشفاء العليل : ص ١٣٦ ، واللسان (خلل) ، والهمع : ٦١ / ١ .
(٣) في م : " قد تراءت " .
(٤) قبلها في م : " من " .
(٥) ورد البيت بدون نسبة في شرح المفصل : ٩٦ / ٣ ، والمغني : ص ٤٨٥ ،
وشرح أبياته : ٣١٦ / ٦ ، والمقاصد النحوية : ٤٥١ / ١ ، والهمع :
٦١ / ١ ، والخزانة : ٤٠٠ / ٢ ، واللسان (ها) .
(٦) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٥٩ ، وشفاء العليل :
ص ١٣٧ ، والهمع : ٦١ / ١ ، والخزانة : ٤٠٠ / ٢ .
(٧) في م : " آتية " .
(٨) في ك : " للزجاجي " . (٩) في م : " وهي " . (١٠) في ك : " ولكن " .
(١١) استعنت في ضبطها بتعليق الفرائد : ٢٨ / ٢ حيث ضبطها كتابة ،
أما نسخ التحقيق فاضطرب فيها الضبط .

(ش) (إِيَاءُ) : ضميرٌ لا ظاهر ، خلافاً للزجاج أبي إسحاق^(١) ، والدليلُ على أنَّه ضميرٌ : أنَّه يخلفُ ضميرَ النصب المتصل عند تعذُّر التقديم^(٢) على العامل نحو : إِيَاكَ أَكْرَمْتُ ، أو لإضماره ، نحو : إِيَاكَ وَالْأَسَدَ ، أو لانفصال بحصر أو غيره نحو : مَا أَكْرَمَ^(٣) إِلَّا إِيَاكَ ، وَأَكْرَمْتَهُ وَإِيَاكَ ، فحلفه كما يخلف ضميرُ الرفع المنفصل ضميرُ الرفع المتصل عند تعذُّره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبةً واحدة .
ولأنَّ بعضَ المرفوعات (كجزءٍ من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصل ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، إن لاشيء من المنصوبات) كجزءٍ من ناصبه .^(٤)

ولأنَّ (إِيَاءُ) لا تقع دون نداء في موضع رفع ، وكلَّ اسم لا يقع في^(٥) موضع رفع فهو مضمراً أو مصدرٌ / أو ظرفٌ أو حالٌ أو منادى ، ومباينةً (إِيَاءُ) لغير المضمرة متيقنة^(٦) (أ/٢٥) فتعيَّن كونه مضمراً .

ولأنَّ (إِيَاءُ) لو كان ظاهراً . لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً ، بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه ، كحال غيره من المنصوبات الظاهرة ، والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهراً ، ولزم كونه ضميراً ، لكنه وُضع بلفظ واحد ، فافتقر إلى وصله بما يتبيَّن^(٧) المراد به من الكاف وأخواتها . وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ،

(١) انظر المسألة (٩٨) من الانصاف : ٦٩٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي :

١٢/٢ .

(٢) في الأصل ، ط : تعذره لتقديم ، وفي ك : لتقديمه والمثبت من "ع" .

(٣) في ك : " ما أكرمت " .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .

(٥) في (ساقطة من "م" .

(٦) في ك : " منتفية " .

(٧) في ع : " يبين " .

هذا هو (١) مذهب الخليل والأخفش والمازني (٢) ، وهو الصحيح ، لأن فيه (٣) سلامة من ستة أوجه مخالفة الأصل (٤) :

أحدها : أن الكاف في (إِيَّاكَ) لو كانت حرفا كما هي في (ذلك) ، لاستعملت على وجهين ؛ مجردة من لام (٥) ، وتالية لها ، كما استعملت مع (ذا) (هُنَا) ، ولحاقها مع (إِيَّا) أولى ، لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهب الوهم إليها مع (إِيَّا) أمكن منه مع (ذا) ، لأن (إِيَّا) قد يليها غير الكاف ، ولذلك لم يختف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إِيَّاكَ) .

الثاني : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع ، كما جاز تجريدها مع (ذا) كقوله تعالى : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ ﴾ (٧) و ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ (٨) .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق بـ (إِيَّا) حروفا لم يحتج إلى الياء في (إِيَّاي) كما لم يحتج (٩) إلى التاء المضمومة في (أَنَا) (١٠) .

-
- (١) (هو) ساقطة من ط ، ك .
- (٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٢ ، والانصاف : ٢ / ٦٩٥ ، والهمع : ٦١ / ١ .
- (٣) في ط : " ذلك " بدل فيه .
- (٤) في ع : " للأصل " .
- (٥) في ط : اللام " .
- (٦) في ع : " ذاك " .
- (٧) الآية (٨٥) من سورة البقرة .
- (٨) الآية (١٢) من سورة المجادلة .
- (٩) في ع : " تحتج " .
- (١٠) في ط : " أي " وهو تحريف .

الرابع: أَنَّ غير الكاف من لواحق (إيّا) (١) مجمعٌ على اسميته (٢) مع غير (إيّا) مُخْتَلَفٌ في اسميته (٢) معها، فلا يُتْرَكُ ما أُجْمَعُ عليه لما اختلف فيه (٣)، ثم نُدْحَقُ (٤) الكافُ بأخواتها، ليجري الجميع على سَنَنِ واحد .

الخامس: أَنَّ الأصلَ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ في لفظٍ واحد، وفي القولِ باسمية اللواحقِ سلامةٌ من ذلك، فوجب المصيرُ إليه .

السادس: أَنَّ هذه اللواحقَ لو لم تكن أسماءً مجرورةً المحلِّ، لم يخلُفها (٥) اسمٌ مجرورٌ بإضافةٍ فيما رواه الخليل من قول العرب: "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأَيُّهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ" (٦). وروى "فَيَأَيُّهُ وَإِيَّا السُّوءَاتِ" (٧). وهذا مُسْتَدْرَكٌ قَوِيٌّ، لِأَنَّهُ مَنقُولٌ بِنَقْلِ العَدْلِ بِعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إنَّ هذا الكلامَ يتضمَّنُ عِظًا وترغيبًا لمن بلغ السِّتِينَ في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشُّوَابَّ، فَانْهَنَّ يُلْهِيْنَهُ وَيَعْجِزُ عَمَّا يَبْغِيْنَهُ، ومن رواه بالسِّينِ والتاء، فقد أصاب أيضًا، ومعناه: النَّهْيُ عن القبائح، فَإِنَّ اجْتِنَابَهَا مَأْمُورٌ بِهِ عَمُومًا، وَالشَّيْخُ (٨) بِاجْتِنَابِهَا أَحَقُّ، لِأَنَّ صَدْرَهَا مِنْهُ أَقْبَحُ .

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدّية إلى إضافة (إيّا) وهي متنعّة من وجهين: أحدُهما: (أَنَّ (إيّا) لو كان مضافًا لم تخلُ إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص، فقصدُ التخفيفِ مستعْلَنٌ (٩) مخصوصٌ بالأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعال،

(١) في م: "أنا" وهو تحريف .

(٢) في ع: "اسميتها" .

(٣) في م: "اختلفت" .

(٤) في الأصل، ط، م، ع: يلحق، والمثبت من ك .

(٥) في الأصل: "لم يلحقها"، والمثبت من بقية النسخ .

(٦) الكتاب: ٢٧٩/١، واللسان (أيا) .

(٧) شرح الأشموني: ١٩٢/٣ .

(٨) بعدها في ك: "مأمور" ولا معنى لها .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .

و(إيّا) ليس منها ، وقصد التخصيص ممتنع أيضا ، لأنّ (إيّا) أحد الضائتر ، وهي أعرف المعارف فلاحاجة بها إلى تخصيص .

الثاني : أنّ (إيّا) لو كان مضافا ، لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه ، وهي ممتنعة .

فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فسلم امتناعها من (إيّا) . وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تُصير المضاف معرفة ، إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحا ، كما يزداد بالصفة كقول الشاعر :^(١)

عَلَا زَيْدٌ نَا يَوْمَ النَّقْيِ^(٢) رَأْسَ زَيْدِكُمْ . . . بِأَبْيَضِ الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

فإضافة (زيد) هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيد الذي منّا زيدا^(٣) الذي منكم ، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة ، قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه . وقد يُضاف علم لا اشتراك^(٤) فيه ، على تقدير^(٥) وقوع الاشتراك المُحَوَّج إلى زيادة الوضوح ، كقول ورقة بن نوفل :^(٦)

وَلَوْجًا فِي الَّذِي كَرِهَتْ قُرَيْشٌ . . . وَلَوْعَجَّتْ بِمَكْتَبِهَا عَجِيْجًا^(٧)

(١) نسب البيت لرجل من طيء ، وورد في زهر الآداب : ص ٣٢ ، ١٠ ، وشرح

المفصل : ٤٤ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٧١ ، والخزانة : ١ / ٣٢٧ ،

٢ / ١٦١ ، ٣ / ٢٥٢ .

(٢) في ط : " الوغي " .

(٣) في الأصل ، ك ، ط ، م : " زيد " والمثبت من " ع " .

(٤) في الأصل " لاشتراك " والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في م : " قدر " .

(٦) قاله بعد أن علم بنزول الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم وكان

كتابيا ، وقال قبل الشاهد :

فِيالْيَتْنِي إِذَا مَا كَانَ نَاكِم . . . شَهَدَتْ فَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْجًا

السيرة لابن هشام : ١ / ١٩٢ ، وعجت : ارتفعت أصواتها .

(٧) في م : " فالذي " .

فإنَّ جازتْ إضافة (مَكَّة) ونحوها ما لا اشتراك فيه ، فإضافة ما فيه الاشتراك (١)

أولى بالجواز ك(إيَّا) فإنه قَبْلَ ذِكْرِ ما يليه صالحُ أن يُراد به واحد من اثني عشر معنًى ، فالإضافة إذن له صلحٌ وحقيقتهُ بها واضحة . وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضائِر ، كانفراد (أي) بها دون سائر الموصولات . ورفعوا توهم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر (٢) في قولهم : " فإيَّاه وإيَّا الشَّواب (٣) والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيهٌ باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر :

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَسَنِي مَسْـُورًا . . . فَلَبَّيْ ، فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسْـُور

لأنَّ يونس يرى أنَّ ياءَ (لَبَّيْكَ) ليست للثنية ، بل هي كياء (لَدَيْكَ) ، فاحتجَّ سيبويه

بثبوت ياء (لَبَّيْ) مع الظاهر (٥) ولو كانت كياء (لَدَى) لم تثبت إلا مع المضمَر ،

كما أنَّ ياء (لَدَى) لا تثبت إلا / مع المضمَر . وأمَّا الزامهم بإضافته (٦) أيضًا (٧) إضافة (٢٥/ب)

الشيء إلى نفسه . فلتزمها معتدرون بما اعتذر عنها (٩) في نحو : جاء زيدٌ نفسه ،

وأشبهه ذلك .

والكلام على ما في (إيَّاكَ) من اللغات ، غنيٌّ عن التفسير ، إنَّ ليس فيه إلا النَّقل ،

(١) في م : " اشتراك " .

(٢) في ك : " الضائِر .

(٣) تقدم الاستشهاد به قريباً .

(٤) هو أعرابي من بني أسد ، كما ذكر العيني في المقاصد : ٣ / ٣٨١ ، وورد

من غير نسبة في الكتاب : ١ / ٣٥٢ ، والمحتسب : ١ / ٧٨ ، وشرح المفصل

١ / ١١٩ ، واللسان (ليب) ، والخزانة : ١ / ٢٦٨ .

(٥) قال سيبويه : " فلو كان بمنزلة (على) لقال : فلبى يدى مسور ، لأنك

تقول : على زيد إذا أظهرت الاسم " الكتاب : ١ / ٣٥٢ .

(٦) في ط : " فإضافة " ، وفي ع : " بإضافة " (إيَّا) .

(٧) " أيضًا : " ساقطة من " ع " .

(٨) في م : " فيلزمها معتدرون " ، وهو تحريف .

(٩) في ط : " عنهما " .

وأغرب^(١) لغات^(٢) تخفيف الياء .

(ص) - (فصل) - يتعین انفصال الضمير إن حُصر
بـ (إنَّما) أو رُفِعَ بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب ، أو بصفة^(٣)
جرت على غير صاحبها ، أو أضرَّ العامل ، أو أُخْسر ،
أو كان حرفَ نفي ، أو فَصَلَه متبوعٌ ، أو وليّ وَاو المصاحبة ،
أو (إِلَّا) أو (إِذَا) أو اللام الفارقة^(٤) ، أو نَصَبَه^(٥) عاملٌ
في مضمرة قبله غير مرفوع إن اتَّفقا رتبة ، وربما اتَّصلا
غائِبين إن لم يشبها^(٦) لفظاً ، وإن اختلفا رتبةً جاز
الأمران .

ووجب - في غير ندور - تقديمُ الأُسْبُق رتبةً مع الاتصال ،
خلافًا [للمبرد^(٧)] لكثير من القدماء ، وشذَّ
(إِلَّا كَ) فلا يُقاس عليه ، [ولا يجوز (حتاك)] خلافًا
لابن الأنباري فيهما^(٨) .

(ش) يتعین^(٩) انفصال الضمير لحصره^(١٠) بـ (إنَّما) كقوله^(١١) :

أنا الفارسُ الحامي الدُّمارَ وإنَّما . : . يُدافعُ عن أحسابه^(١٢) أنا أو مثلي

-
- | | |
|------|---|
| (١) | في الأصل : " وأعرف " . |
| (٢) | في ع : " لغاتها " . |
| (٣) | في الأصل ، ط ، ك ، م (صفة) ، والمثبت من ع ، والتسهيل . |
| (٤) | في ط : " المفارقة " . |
| (٥) | في م : " ينصبه " . |
| (٦) | في ط : " يشبها " . |
| (٧) | تكلمة من ع والتسهيل . |
| (٨) | تكلمة من ع ، واحدى نسخ التسهيل . |
| (٩) | (يتعین) ساقطة من بقية النسخ . |
| (١٠) | في ك : " بحصره " ، وفي ع : " كحصره " . |
| (١١) | هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ١٥٣ / ٢ ، والمحتسب : ١٩٥ / ٢ ،
وشرح المفصل : ٩٥ / ٢ ، والمغني : ص ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٧ / ١ . |
| (١٢) | في ك : " أحسابهم " . دهي رواية الديوان . |

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

كَأَنَا يَوْمَ قُرَى إِذْ نَمَا نَقَتْلُ إِيَّانَا (٢)

وقد وهم الزمخشري في قوله: " إِنَّمَا نَقَتْلُ إِيَّانَا " فظنَّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل ، وليس كذلك ، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال : إِنَّمَا نَقَتْلُنَا ، لَجَمَعَ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ : أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ ، وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ ، مَعَ اتِّحَادِ الْمَسْمُومِ ، وَذَلِكَ مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ الْأَفْعَالُ الْقَلْبِيَّةُ . وَغَرَّ الزَّمْخَشَرِيَّ ذِكْرُ سَيُوبِيهِ (٣) هَذَا الْبَيْتُ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ مِنْ (إِيَا) وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، ثُمَّ قَالَ : فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَمِيدِ الْأَرْقَطِ : (٤)

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ، لأنه لولا انكسار الوزن لقال : حَتَّى بَلَغْتَكَ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْتَ الَّذِي أَوْلَاهُ (كَأَنَا) (٥) ، لِأَنَّ مَا فِيهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، بِسَبَبِ (٦) لِأَنَّ (إِيَّانَا) (٨) فِيهِ مَوْجِعٌ (أَنْفَسْنَا) فِيهِ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُنَاسَبَةٌ مِنْ قِبَلِ

-
- (١) هو ذو الأصبغ العدواني أو أبو بجيلة أو بعض اللصوص ، وورد البيت في الكتاب : ٢ / ١١١ ، والخصائص : ٢ / ١٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩ / ١ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٠١ ، والانصاف : ٢ / ٦٩٩ ، والخزانة : ٤٠٦ / ٢ .
- (٢) في الأصل : " أيانا " .
- (٣) سيوبه ، ساقطة من " ط " .
- (٤) الكتاب : ٢ / ٣٦٢ ، والخصائص : ١ / ٣٠٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٤٠ . وشرح المفصل : ٣ / ١٠٢ ، والانصاف : ٢ / ٦٩٩ ، والخزانة : ٢ / ٤٠٦ .
- (٥) سبق الاستشهاد به قريبا .
- (٦) (لا) و (الا) ساقطان من " ك " .
- (٧) (بل) ساقطة من " م " .
- (٨) في " ط " : " واقع " .

أَنَّ (إِيَّأ) في الموضعين واقعٌ (١) موقعاً غيرُهُ به أولى ، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بِ(إِنَّمَا) ما جعله مساويا للمقرون بِ(إِلَّا) فحسُنَ وَقُوعُ (إِيَّأ) فيه كما كَانَ (٢) يحسُنُ بعد (إِلَّا) ، وهذا مطردٌ ، فمن اعتقدَ شذوذَهُ فقد وهِمَ .
ومثالُ الانفصال لكون الضمير مرفوعا ينصَدِرُ مضافٌ إلى المنصوب قولُ الشاعر (٣)

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ . : أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا
(٤) ومثال انفصاله لكونه مرفوعا بصفة جرت على غير صاحبها قوله : (٥)

غَيْلَانُ مِيَّةٌ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوْمٌ . : بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ (٨) بَانَ أَوْ كَرِيَا

ومثال انفصاله لِإضمار العامل قوله : (٩)

فَإِنَّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسَبْ (١٠) . : لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى : * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * (١٢)

-
- (١) في ك : " واقعا " .
(٢) (كان) ساقطة من " ك " .
(٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٦٤ ، والمساعد :
١٠٣ / ١ ، وشفاء العليل : ص ١٤١ ، والهمع : ٦٣ / ١ ، والمقاصد
النحوية : ٢٨٩ / ١ ، والتصريح : ١٠٥ / ١ .
(٤) بداية خرم من (ك) يقدر بخمس ورقات .
(٥) نسب البيت لذي الرمة ، ملحقات ديوانه : ص ٦٦١ ، وورد في التذييل
ج١ لوحة ١٦٤ ، وشفاء العليل : ص ١٤٢ ، والهمع : ٦٣ / ١ .
(٦) (مية) ساقطة من " ط " .
(٧) في ط : " مشغول " .
(٨) في ط : " بحجاب " .
(٩) البيت للبيد ، وهو في ديوانه : ص ٢٥٥ ، وتخريجه فيه .
(١٠) في م : " فاكتسب " .
(١١) في م : " العمل " .
(١٢) الآية (٤) من سورة الفاتحة .

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفي قوله تعالى : * وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ * (١) وقول الشاعر : (٢)

إِنَّ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ . : . إِلَّا عَلَى أضعف المجانين (٣)

ومثال المفصول بمتبوع قوله تعالى : * لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * (٤)

وقول الشاعر : (٥)

مَبْرَأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ (٦) . : . فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر : (٧)

فَالَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحَدٌ وَقَصِيدَةٌ . : . تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

ومثال المفصول بـ (إلا) قوله تعالى : * أَمَرَ الْأَتَّعِبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ * (٨) ومثال

المفصول بـ (إمّا) قول الشاعر : (٩)

بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ فَلَيْلٍ إِمَّا (١٠) . : . أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا ابْتَغَى الْمُسْتَعِينُ

(وقال) الأخفش في كتاب المسائل بعد أن مثل بـ (إن كان زيداً لصالحاً) : فإن جئت

(١) الآية (١٣٤) من سورة الأنعام .

(٢) غير معروف ، وورد البيت في المقرب : ١٠٥ / ١ ، وشرح شذور الذهب :

ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية : ١١٣ / ٢ ، والهمع : ١٢٥ / ١ ، والخزانة : ١٤٣ / ٢ ، ١٤٤ .

(٣) في ط : " مستول " .

(٤) الآية (٥٤) من سورة الأنبياء .

(٥) غير معروف ، وورد البيت في الكتاب : ٣٥٦ / ٢ ، وشرح المفصل :

٣ / ٧٥ ، والهمع : ٦٣ / ١ .

(٦) في م : " من عذاب الله " .

(٧) هو : أبونؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ٢١٩ / ١ وتخرجه فيه .

(٨) الآية (٤٠) من سورة يوسف .

(٩) غير معروف ، وورد البيت في التذييل : ج١ لوحه ١٦٦ ، وشفاء العليل :

ص ١٤٣ ، والمقاصد النحوية : ٢٩٩ / ١ .

(١٠) في الأصل : فليك ، والمثبت من م ، ع . وفي ط ، غامضة . وفليل : فعل

أمر من (ولي) .

(١١) من هنا ساقط من " ع " .

(١٢) في ط : " كان زيداً صالحاً " .

في هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول ، أوقعت اللام على الفاعل فقلت : إن قامَ لزيدٌ ، وإن كان الاسم مضمراً قلت : إن قعدَ لأننا ، لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها (أنا) إذا عني بها المتكلم نفسه ، و(أنت) إذا عني غيره ، وكذلك : إن قامَ لنحنٌ . هذا نصه ، وإليه أشرت بقولي : أو وليّ واو المصاحبة ، أو (إلا) أو (إما) أو اللام الفارقة ، ومن هذا النوع قول الشاعر :^(١)

إِنْ وَجَدْتَ الصِّدِّيقَ حَقًّا لَا يَأِي . . كَ فَمُرِّي فَلَنْ^(٢) أَزَالَ مُطِيعًا^(٣)

ومثال المفصول لنصبه بعامل في مضمراً قبله [^(٤) موافق ^(٥) في الرتبة : عَلِمْتُكَ

إِيَّاكَ ، أي : أنت في علمي الآن كما كنت قبل .

والمراد بالموافقة في الرتبة كونهما لمتكلم ^(٦) ك(عَلِمْتُنِي إِيَّاي) أو لمخاطب ^(٧)

ك(عَلِمْتُكَ إِيَّاكَ) أو لغائب ، ك(زيد علمته إِيَّاهُ) أو لغائبين كقولك : مالُ زيدٍ أعطيته إِيَّاهُ .

فانفصال ثاني ^(٨) الحاضرين متعين أبداً ، لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظاً

ومتحدداً به معنى ، فاستثقل اتصالهما ، ولأن اتصالهما يؤهم التكرار . وانفصال ثاني الغائبين متعين أيضاً إن كان هو الأول في المعنى نحو : زيدٌ علمته إِيَّاهُ ، أو شبيهاً

(١) غير معروف ، وورد البيت في شفاء العليل : ص ١٤٣ ، والمقاصد

النحوية : ١ / ٣٠١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٠٥ .

(٢) في م : " فلم " .

(٣) نهاية سقط من " ع " سبقت الإشارة إليه .

(٤) تكلمة من " ع " ، وحدثها .

(٥) في ط : " فوافق " .

(٦) في ط : " للمتكلم " .

(٧) في ط : " المخاطب " .

(٨) ثاني (ساقطة من " م " .

بما هو الأول في المعنى نحو : مالٌ زيدٌ أعطيتُه إِيَّاهُ ، فإنَّ غَيْرَ (١) الأولَ لفظًا ،

جاز اتصاله على ضعف ، فمن ذلك ما روى الكسائي من / قول بعض العرب (أ/٢٦)
 " هُم أَحْسَنُ النَّاسِ وَجُوهًا وَأَنْضَرُ هُمُوهًا " (٢) ومنه قول مغلّس بن لقيط (٣):

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبٌ لِيَضْمَةٍ .: لِيَضْمِهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا

ومثال (٥) جواز الأمرين لاختلاف الرتبة : الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتَكَ وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ . فمفع

الانفصال ، لك أن تقدّم الأسبق رتبةً وأن تؤخّره ، نحو : أَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ ، ومع الاتصال ،

ليس لك إلاّ تقدّمه سماعًا عن العرب ، فلو قلت : أَعْطَيْتَهُوكَ (٦) ، أو نحوه ، لم يجز عند

سيبويه ، وفاقا للمسموع ، واقتصارا عليه ، وأجازه غيره قياسا ، قال سيبويه : فإنّ بسدأ

بالمخاطب قبل نفسه فقال : أَعْطَاكِنِي . . . أو بدأ بالغائب قبل المخاطب (٧) فقال :

أَعْطَا هُوكَ (٨) ، فهذا قبيح لا تكلم (٩) به العرب ، ولكنّ النحويين قاسوه (١٠) . قلت :

ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قول العرب : " عَلَيَّكِنِي " لكون الكاف فيسه

متقدمة على الياء ، لأن الكاف في (عَلَيَّك) فاعل في المعنى ، فيتنزل تقدّمها على

الياء منزلة تقدّم التاء في قولك : أكرمتني ، فلا يجوز أن يجري مجراها كاف ليس (١١)

(١) في ط : " غيره " .

(٢) التذييل : ج ١ لوحة ١٦٦ .

(٣) ورد البيت في الكتاب : ٣٦٥ / ٢ ، وأما لي ابن الشجري : ١ / ٨٩ ، ٢ / ١٠١

والحماسة البصرية : ١ / ٩٩ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والمقاصد

النحوية : ١ / ٣٣٣ ، والخزانة : ٢ / ٤١٥ .

(٤) في م : " غامضة " .

(٥) في ط : " ومثل " .

(٦) بعدها في م : " إياك " ولا معنى لها .

(٧) في ط : " الغائب " وهو سهو من الناسخ .

(٨) في م (اعطاكوك) ، وهو تحريف .

(٩) في م و ع : لا تتكلم .

(١٠) الكتاب : ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(١١) تكملة من بقية النسخ .

حظّ في الفاعلية نحو كاف " (أعطاك) . ولكن يعضد قول من أجاز القياس فسي ذلك ماروي ابن الأثير^(١) في غريبه من قول عثمان - رضي الله عنه : "أراهمني الباطل شيطاناً" فقدّم ضمير الغائب^(٣) على ضمير المتكلم المتصل .^(٤)
وأشرت بقولي : (وشذَّ الأَك) إلى قول الشاعر:^(٥)

وما نألي^(٦) إذا ما كنتِ جارتنا . : ألا يجاورنا إلاك ديارُ

والأكثرون على أن الاتصال^(٧) فيه لم يستبح إلا للضرورة^(٨) ، لأنَّ حقَّ الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال ، اعتباراً بأنَّ (إلا) غيرُ عاملة ، ومن حَكَم على (إلا) بأنها عاملة ، لم يعدَّ هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعةً لأصلٍ متروك ، ويعتذر عن مثل (قاموا إلا إياك) بكون^(٩) الاستعمال استمراراً بالانفصال ، والأولى به الاتصال ، وهذا متعلّق بالاستثناء ، فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى تأتيه^(١٠) ، إن شاء الله تعالى .

وأماماً أجاز ابن الأنباري من أنه^(١١) يقال : حتاك ، فلا سوغ^(١٢) له ، إلا إن جعلت

(١) في الأصل ، ط ، م : " ابن الأنباري " ، والمثبت من " ع " .

(٢) النهاية : ١٧٧/٢ ، وسبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(٣) في ع : " الغائبين " .

(٤) في ع : " المنفصل " .

(٥) بدون نسبة في الخصائص : ٣٠٧/١ ، وشرح المفصل : ١٠٣ ، ١٠١/٣ ،

والضرائر لابن عصفور : ص ٢٦٢ ، والمغني : ص ٤٩٢ ، وشرح أبياته :

٣٣٣/٦ ، والمقاصد النحوية : ٢٥٣ / ١ ، والخزانة : ٤٠٥ / ٢ .

(٦) في ع : " أبالي " .

(٧) في ط : " الانفصال " .

(٨) في ط : " في الضرورة " ، في م : " أصل للضرورة " .

(٩) في م : " يكون " وفي ع : " وكون " .

(١٠) في ع : " يأتي " .

(١١) في الأصل : " أن " ، والمثبت من ط ، م ، ع .

(١٢) في م : " مسموع " .

(حتى) جارة ، وذلك أيضا مفتقر إلى نقل عن العرب ، لأن العرب استغنت مع
المضرب (إلى) عن (حتى) كما استغنت بـ (مثل) عن كاف التشبيه ، وقد يرد
دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول (حتى) على ضمير أصلا .
(ص) ويختار اتصال نحو (٤) هاء (أعطيتك)
وانفصال الآخر من نحو (فراقبها) (٥) و (منعكها)
و (خلّتك) . وكهـاء (أعطيتك) هاء نحو (كنته) ،
وخلّف ثاني مفعولي نحو : أعطيت زيدا درهما ، في
باب الإخبار ، ونحو " ضمنت إياهم الأرض " (٦) و " يزيدهم
حبا إليهم " (٧) من الضرورات .

(ش) لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال ، وكان بعضه مختارا الاتصال
وبعضه مختارا الانفصال أخذت في بيان ذلك ، فكل ضمير تراه كهـاء (أعطيتك)
في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي ، فهو جائز الاتصال والانفصال ، واتصّاله
أجود ، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا ، كقوله تعالى : * إِنْ يُرِيدُ اللَّهُ فِى
مَنَآئِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَادَهُمْ كَثِيرًا لَفَهِتُمْ * (٨) ، وظاهر (٩) كلام سيوييه أنّ الاتصال لازم ،
ويدلّ على عدم لزومه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " فَإِنَّ اللَّهَ مَلَكُمْ إِيَّاهُمْ ،
وَلَوْ شَاءَ مَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ " (١٠) .

-
- (١) في الأصل ، ط ، م : " عن " والمثبت من " ع " .
(٢) في م : " التثنية " ، وهو تحريف .
(٣) في ع : " ندر " .
(٤) نحو : ساقطة من " م " .
(٥) قبلها في " ع " : " حتك " .
(٦) (٧) سيأتي كل منهما في شاهده .
(٨) الآية (٤٣) من سورة الأنفال .
(٩) قوله : " وظاهر كلام سيوييه . . . ، إلى نهاية الحديث النبوى ، أخر في
(ع) بنحو عشرة أسطر ، سهو .
(١٠) كتاب الكبائر للذهبي : ص ٢٠٥ ، وشواهد التوضيح : ص ٣٠ وقال محققه :
" لم أقف على هذا الحديث " ، وتعليق الفرائد : ٩٧ / ٢ .

وأشـرْتُ بالآخر من نحو : [فراقِـيها] ^(١) و(منعكها) إلى ما كان من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول ، (أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول) ^(٢) .

فالمَنْصُوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر: ^(٣)

وَإِنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَانِياً . : . فَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا ^(٤)

ومثله قول الآخر: ^(٥)

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا حِقْبَةً فَتَرَكْتُهَا ^(٥٦) . : . وَكَانَ فِرَاقِـيها أَمْرًا مِنَ الصَّبْرِ

والمَنْصُوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقوله: ^(٧)

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا . : . وَمَنْعُكها بِشَيْءٍ يَسْتَطَاعُ

وإلى ذاك البيت والأول ^(٨) الذي قبله ، أشـرْتُ بقولي : من نحو (فراقِـيها) ^(٩) و(منعكها) ^(١٠) .

(١) تكملة من ط ، وفي ع : " حبيك " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٣) غير معروف ، وورد البيت في التذييل : ج ١ لوحة ١٦٩ ، وشفاء العليل :

ص ١٤٦ ، والمقاصد النحوية : ٢٨٣ / ١ ، وشرح الأشموني : ١ / ١١٢

وشرح التصريح : ١ / ١٠٧ .

(٤) في الأصل وطوم : حبيك ، وصلبه من ع .

(٥) هو يحيى بن طالب الحنفي ، وورد البيت في التذييل : ج ١ لوحة ١٦٩ ،

والمساعد : ١ / ١٠٧ ، وشفاء العليل : ص ١٤٦ ، والمقاصد النحوية :

١ / ٣٠٥ .

(٦) في م : " خفية " ، وفي ع : " كارها " .

(٧) هو قحيف العجلي أو رجل من تميم ، وورد البيت في شرح الحماسة

للمرزوقي : ١ / ٢١١ ، وشواهد التوضيح : ص ٣١ ، والمغني : ص ١١٧ ،

والمقاصد النحوية : ١ / ٣٠٢ ، والخزانة : ٢ / ٤١٣ .

(٨) في ع : " والبيت الأول " .

(٩) في م : " فراقبهما " ، وفي ع : " حبيك " .

(١٠) بعدها في ع : " وظهر كلام سيويه . . . (التي) ملكهم اياكم " وقد

سبقت العبارة قريبا ونهبت عليها في الحاشية .

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو ^(١) مفعول أول ، كقول الشاعر: ^(٢)

لَا تَرَجُّ أَوْ تَخَشَّ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى . : . واقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ ^(٣) مَأْمُونًا

وإنما المختار في هذه الثلاثة أو أمثالها الانفصال ، ولكنه ترك واستعمل الاتصال ، لأن الوزن لم ^(٤) يتأت إلا به .

وإذا كان الضمير كهاء (خَلَّتْكَ) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب ،

فلا انفصال به أولى ، لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ،

بخلاف هاء (كُنْتَهُ) فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه بهاء (ضَرَبْتَهُ) في

أنه لم يحجزه ^(٥) إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من (الفعل) ، فكان الفعل مباشر

له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ^(٦) (ضَرَبْتَهُ) إلا أنه أجزا الانفصال

فيه مرجوحا ^(٧) لا راجحا ، خلافا لسيويوه ومن تبعه . دليلنا ^(٨) على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فأشبهه

مفعولا لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل ، فوجب من الاتصال ماوجب ^(٩) (٣٦ / ب)

للمفعول الأول ، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كـون

اتصاله راجحا .

الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان ^(١٠) ، فاشتركا في الجواز ، إلا أن الاتصال ثابت في

النثر والنظم ^(١١) ، والاتصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم فرجح

الاتصال ، لأنه أكثر في الاستعمال .

-
- (١) " هو " ساقط من " ط " .
- (٢) غير معروف ، وورد البيت في المقاصد النحوية : ٣٠٨ / ١ ، وشرح التصريح ١٠٧ / ١ .
- (٣) في م : " لا ينفكك " ، وهو تحريف .
- (٤) في ط : " ولا يتأت " .
- (٥) في م : " لم يحجزه " .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
- (٧) في م : " مرجوحا " .
- (٨) في م : " ودليلنا " .
- (٩) في م : " ما هو " . (١٠) في ط : " مسموعين " .
- (١١) في الأصل : " النظم والنثر " ، والمثبت من ط ، م ، ع .

ومن الوارد منه في النظم دون ضرورة قول الشاعر: (١)

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَى لِي ذَا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ . . . فَكَأَنِّي (٢) أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا (٣)

فقال : فَكَأَنِّي ، مع تمكنه أن يقول : فَكَنْتُهُ أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا ، جعل (أعظم)

بدلا من الضمير ، كما قالوا : " اللَّهُمَّ صَلِّ (٤) عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ " . ومن الوارد منه

في النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : " إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا

يَا حُمَيْرًا (٦) ، وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صبيان : " إِنْ يَكُنْهُ

فَلَنْ (٧) تَسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ (٨) . ومن ذلك قول بعض العرب :

" عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " . وقال سيوييه : وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون :

" لَيْسَنِي (٩) ، وكذلك : " كَأَنِّي (٩) هذا نصه .

ولم يحك في الانفصال نثرا إلا قولهم - في الاستثناء - : " أَتَوْنِي لَيْسَ إِيَّاكَ ،

وَلَا يَكُونُ (١٠) إِيَّاكَ " وهذا يتعين (١١) انفصاله في غير الضرورة ، لأنَّ (لَيْسَ) و(لَا يَكُونُ)

فيه ، واقعان موقع (إلا) فعومل الضمير بعدهما معاملة (١٢) بعدها ، فلا يقاس على

ذلك ما ليس مثله ، والاتصال في قوله : (١٣)

(١) سبق الاستشهاد به في باب المثنى والمجموع على حده .

(٢) في الأصل و م : " فكأنني " ، وفي ط : " فكأنني " ، والمثبت من " ع " .

(٣) في م : " أقدما " .

(٤) في الأصل و م : " صلي " ، والمثبت من ط .

(٥) المغني : ٤٩٢ / ٢ .

(٦) استشهاد به المصنف أيضا في شرح الكافية : ص ٢٣١ ، كما ورد في شفاء

العليل : ص ١٤٧ .

(٧) في الأصل ، ط ، م " فلا " ، والمثبت من ع ومثله في البخاري .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح في باب اذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ؟ ،

كتاب الجنائز : ١١٧ / ٢ ،

(٩) الكتاب : ٣٥٩ / ٢ .

(١٠) بعدها في ع : " الا " .

(١١) في ط : " تعيين " .

(١٢) في ط : " معاملة " .

(١٣) هو رؤية ، وسبق الاستشهاد به في هذا الباب .

«إِنَّ ذَهَبَ الْقَوْمِ الْكِرَامِ لَيْسِي» من الضرورات لأنه استثناء^(١)، ولم لم يكن استثناء
لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر .

ومن انفصال ثاني مفعولي أفعال القلوب قول الشاعر^(٢):

أَخِي^(٣) حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مِلَّيْتُ . . . أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْسَنِ
ومن وروده متصلاً قوله^(٤):

بَلَفَتَ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكَهُ . . . إِذْ لَمْ يَزَلْ^(٥) لَاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومثال الإخبار عن ثاني مفعولي (أعطيت زيدا درهماً) : الذي أعطيته زيدا
درهم ، هذا على أن تجيء^(٦) بالضمير الذي هو خلف عن المخبر عنه متصلاً ، وإن جئت
به منفصلاً مراعاة للترتيب الأصلي قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم ، والاتصال
رأى أبي عثمان المازني ، وباختياره أقول ، لأن الاتصال هو الأصل ، فإذا أمكن
بلامحذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى ، فلو كان بدل (الدرهم) مفعولاً لا يعلم^(٧)
كونه ثانياً إلا بالتأخير^(٨) نحو : أعطيت زيدا عمراً ، فأخبر عنه ، تعيين انفصاله ،
لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولاً ، فلو عضد بهذا قول غير المازني لاعتضد ، فيقال :

(١) في م : "لا استثناء" .

(٢) غير معروف ، وورد البيت في شرح الألفية لابن الناظم : ص ٦٥ ، وشرح

التصريح : ١٠٧/١ ، وشرح الأشموني : ١١٩/١ ، ٣٢/٣ .

(٣) في ط : "أخي" .

(٤) بدون نسبة في المقاصد النحوية : ٢٨٧/١ ، وشرح التصريح :

١٠٨/١ ، وشرح الأشموني : ١١٩/١ .

(٥) في ع : "تزل" .

(٦) في الأصل ، ط ، م : "تخير ، والمثبت من ع" .

(٧) في الأصل : "مفعولاً" ، والمثبت من ط ، ع ، م .

(٨) في الأصل : "بالتأخير" ، والمثبت من ط ، ع ، م .

(٩) في م : "تعيين" .

إذا تعين الانفصال في بعض صور الاخبار فليلتزم^(١) في جميعها ليجري الباب على سنن واحد كما فعل في غيره .

والإشارة بنحو (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ) إلى قول الشاعر وهو الفرزدق :^(٢)

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ . . . فَنَاءٌ^(٣) بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

بالباعث الوارث الأموات قَدْ ضَمِنَتْ . . . إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرٍ^(٤) الدَّهْرِ رِيسِرِ

فأوقع الضمير المنفصل بغير^(٥) سبب موقع المتصل ، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان

خطأً . وكذلك^(٧) قول الآخر^(٨):

وَمَا أَصَابَ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرَهُمْ . . . إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

ف(هم) الأخير: فاعل (يزيد) ، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر ،

لأن قائله لو قال : يزيدونهم ، لصلح ، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا والمنفصل

توكيدا ، وهذا وهم ، لأن ذلك [جمع بين] ضميرين متصلين^(١٠) لسمى^(١٢) واحدا^(١٣)

(١) في الأصل ، ط : " فليلتزم " ، والمثبت من ع ، م .

(٢) ورد البيتان في ديوانه : ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، ونسبهما ابن جني لأمية

ابن أبي الصلت ، الخصائص : ٣٠٧/١ ، وانظر الانصاف : ٦٩٨/٢ ،

وأما لي ابن الشجري : ٤٠/١ ، والمقاصد النحوية : ٢٧٤/١ ، والخزانة :

٠٤٠٩/٢

(٣) في الأصل : " بناء " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في ط : " دهرة " .

(٥) المنفصل ، ساقطة من " م " .

(٦) في م : " لغير " .

(٧) في الأصل : " وكذا " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٨) هو زياد بن حمل أو زياد بن منقذ أو المرار العجلي ، وورد في شرح

الحماسة : ص ١٣٩٢ ، والشعر والشعراء : ٦٩٧ ، وشرح المفصل : ٢٦/٧ ،

والمغني : ص ١٥٦ ، والمقاصد النحوية : ٢٥٦/١ ، والخزانة : ٣٩٣/٢ .

(٩) في ع : " الآخر " .

(١٠) تكملة من " ع " وحدها .

(١١) في م : " منفصلين " .

(١٢) في ع : " بمسمى " .

(١٣) في ط : " فواحد " .

أحدهما فاعل والآخر مفعول ، وذلك لا يكون في غير فعلٍ قلبيّ .

(ص) - (فصل) - الأصل تقديم مفسّر ضمير

الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مصرّح

بلفظه ، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسّاً أو علماً ،

أو بذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌّ^(١) أو مصاحبٌ بوجه ما .

(ش) لَمَّا كَانَ ضَمِيرُ الْحَاضِرِ مَفْسَّرًا بِمَشَاهِدَةٍ^(٢) تَقَارَنَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَضَمِيرِ الْغَائِبِ

مَشَاهِدَةٌ تَقَارَنُهُ ، جَعَلُوا تَقْدِيمَ مَفْسَّرِهِ خَلْفًا عَمَّا فَاتَهُ مِنْ مَقَارِزَةِ الْمَشَاهِدَةِ ، وَمَقْتَضَى

هَذَا الْقَصْدُ تَقْدِيمَ الشُّعُورِ بِالْمَفْسَّرِ كَمَا يَتَقَدَّمُ الشُّعُورُ بِذَاتِ يَصْلُحُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهَا

بِضَمِيرِ حَاضِرٍ ، وَاللَّائِقُ بِالْمَفْسَّرِ لِكُونِهِ جُزْءًا^(٣) الْمَفْسَّرِ فِي تَكْمِيلِ وَضُوحِهِ أَنْ يَتَّصِلَ^(٤) بِهِ ،

فَلِذَلِكَ إِذَا ذُكِرَ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ بَعْدَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا جُعِلَ لِلْأَقْرَبِ ، وَلَا يُجْعَلُ لِفَيْرِهِ

إِلَّا بَدَلِيلٌ مِنْ خَارِجٍ .

وَعَوْدُ (هُوَ) مِنْ قَوْلِي : (وَهُوَ إِمَّا مَصْرُوحٌ بِلَفْظِهِ) عَلَى الْمَفْسَّرِ ، أَيْ : الْمَفْسَّرُ

إِمَّا مَصْرُوحٌ بِلَفْظِهِ كـ (زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، وَإِمَّا مُسْتَغْنَى عَنْ لَفْظِهِ بِحُضُورِ مَعْنَاهُ فِي الْحِسِّ كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : * هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي * وَ * يَا بَتِ اسْتَجِرْهُ *^(٧) أَوْ بِحُضُورِ مَعْنَاهُ فَنَسِي

الْعِلْمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * أَنَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ *^(٨) ، أَوْ بِذِكْرِ مَا صَاحِبُ الضَّمِيرِ

[جُزْءُهُ]^(٩) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١٠)

(١) بعدها في الأصل : " نظير " زيادة لم ترد في الشرح .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " لمشاهدة " ، وأثبت ما في ع .

(٣) في ع : " كجزء " .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " تتصل " ، وأثبت ما في ع .

(٥) في م : " هن " ، وهو تحريف .

(٦) الآية (٢٦) من سورة يوسف .

(٧) الآية (٢٦) من سورة القصص .

(٨) الآية (١) من سورة القدر .

(٩) زيادة من " ع " .

(١٠) هو حاتم الطائي ، والبيت في ديوانه : ص ٢١٠ ، وفيه تخريجه .

/ أَمَا وَيِّ مَا يُغْنِي الشَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى . : إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ (١ / ٣٧)

فذكر (الفتى) مفعول عن ذكر (النفس) لأنها جزءه (١) ، فعاد إليها فاعل (حَشْرَجَتْ)
والضمير المجرور بالباء ، ومن هذا قولهم : * مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ (٢) ، فأضمر في
(كان) ضمير (الكذب) لأنه جزء مدلول (كَذَبَ) ، ومثله قوله تعالى : * اَعْدِلُوا
هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٣) ف (هو) عائد إلى (العَدْلِ) ، فإنه جزء مدلول (اَعْدِلُوا)
ومن هذا أيضا قول الشاعر : (٤)

(وَإِذَا سئِلْتَ الْخَيْرَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا . : حُسْنَى تُخَصُّ بِهَا مِنَ الرَّحْمَنِ
فأعاد الضمير على (المسألة) لأنها جزء مدلول (سئِلْتَ) ، ومن هذا أيضا قول (٥)
الشاعر : (٦)

(إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ . : وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلاَفِ (٧)
فالهاء من (إِلَيْهِ) عائدة على (السَّفِيهِ) (٨) فإنه جزء مدلول (السَّفِيهِ) (٩) :
وَيُسْتَغْنَى أَيضًا عَنْ ذِكْرِ صَاحِبِ الضَّمِيرِ بِكَوْنِهِ كَلًّا وَكَوْنِ الْمَذْكُورِ جُزْءًا ، فَإِنَّ الْجُزْءَ
يَدُلُّ عَلَى الْكُلِّ ، كَمَا يَدُلُّ الْكُلُّ عَلَى الْجُزْءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ] (١٠) قوله تعالى :

-
- (١) في م : * حروف * .
(٢) الكتاب : ٢ / ٣٩١ .
(٣) الآية (٨) من سورة المائدة .
(٤) هو كعب الغنوى ، أمالي القالي : ٢ / ٣١٢ ، والتذييل : ج ١ لوحة ١٧٤ ،
وشفاء العليل : ص ١٥١ .
(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من * ط * .
(٦) غير معروف . وورد في مجالس ثعلب : ص ٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء :
١٠٤ / ١ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٦٨ ، والخصائص : ٣ / ٤٩ ، والخزانة
٠٢٢٩ / ٢ .
(٧) في ط ، م : * اختلاف * .
(٨) في ط ، م : * السفیه * .
(٩) في م : * السنه * .
(١٠) زيادة من * ع * .

* وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١) فَإِنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بَعْضُ الْمَكْنُوزَاتِ ^(٢) ، فَأَغْنَى
ذِكْرُهُمَا عَنْ ذِكْرِ الْجَمِيعِ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ أَصْنَافَ مَا يُكْنِزُوا وَلَا يُنْفِقُونَهَا ،
وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣) :

وَلَوْ حَلَفْتَ بَيْنَ الصَّافِ أُمَّ مَعْمَرٍ ^(٤) . . . وَمَرَّتْهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

فَأَعَاد الضَّمِيرَ إِلَى (مَكَّة) لِأَنَّ الصَّافِ جَزْءٌ مِنْهَا ، وَذَكَرَ الْجَزْءَ مَغْنٍ عَنْ ذِكْرِ الْكُلِّ
فِي بَعْضِ الْكَلَامِ ^(٥) . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : * كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ^(٦)
فِيكُونَ الضَّمِيرُ لِلدُّنْيَا . وَإِنْ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ ، لِأَنَّ مَا جَرَى ذِكْرُهُ ^(٧)
بَعْضُهَا ، وَبِالْبَعْضِ يَدُلُّ عَلَى الْكُلِّ ^(٨) .

وَقَدْ يُسْتَفْنَى عَنْ ذِكْرِ صَاحِبِ الضَّمِيرِ بِذِكْرِ مَا يَصَاحِبُهُ بِوَجْهِ مَا ، كَالِاسْتَفْنَاءِ
بِمُسْتَلْزِمٍ عَنْ مُسْتَلْزَمٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ
فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ^(٩) ف (عُفِيَ) يَسْتَلْزِمُ عَافِيًا ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ
ذِكْرِهِ ، وَأَعِيدَ الْهَاءُ مِنْ (إِلَيْهِ) عَلَيْهِ ، وَمِثَالُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١٠) :

-
- (١) الآيَةُ (٣٤) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .
(٢) فِي ط ، م : " الْمَذْكُورَاتِ " .
(٣) غَيْرَ مَعْرُوفٍ ، وَوَرَدَ الْبَيْتُ فِي التَّنْذِيلِ : ج ١ لَوْحَةٌ ١٧٤ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ :
ص ١٥٢ .
(٤) فِي م : " عَامِرٌ " .
(٥) فِي . : الْكَلَامِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ " ط " .
(٦) الآيَةُ (٢٦) مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .
(٧) فِي ط : " ذِكْرُهَا " .
(٨) زِيَادَةٌ مِنْ " ع " .
(٩) فِي الْأَصْلِ ، ط ، م : " مَا لَصَاحِبُهُ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ " ع " .
(١٠) الآيَةُ (١٧٨) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .
(١١) فِي م : " عَنْ ذَلِكَ " .
(١٢) غَيْرَ مَعْرُوفٍ ، وَوَرَدَ الْبَيْتَانِ فِي التَّنْذِيلِ : ج ١ لَوْحَةٌ ١٧٥ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ :
ص ١٥٣ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٣ / ٥٢٤ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ : ٢ / ٢٨٤ ،
وَاللِّسَانُ (وَقَعَ) .

فَأَنْكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا . . دَعَاكَ وَأَيْدِيَنَا إِلَيْهِ^(١) شَوَارِعُ
لَكَ الرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى . . وَطَبِيرُ السَّنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ
فَالْحَادِي يَسْتَلْزِمُ إِبْلًا مُحْدَوَّةً ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهِنَّ ، وَأَعَادَ ضَمِيرَ (فَوْقَهُنَّ)
عَلَيْهِنَّ ، وَمِثْلُ^(٢) هَذَا [أَيْضًا]^(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى : * حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ *^(٤)
فَفَاعِلُ (تَوَارَتْ) ضَمِيرُ (الشَّمْسِ)^(٥) وَلَمْ تُذْكَرْ ، لَكِنْ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا ذِكْرُ
(العَشِيِّ) وَأَوَّلُهُ وَقْتُ الزَّوَالِ ، فَذِكْرُهُ يَسْتَلْزِمُ مَعْنَى (الشَّمْسِ) فَكَأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ (تَوَارَتْ) ضَمِيرَ (الصَّافِنَاتِ) .

وَقَدْ يُسْتَفْنَى عَنْ ذِكْرِ صَاحِبِ الضَّمِيرِ بِذِكْرِ مَا يُصَاحِبُهُ ذِكْرًا أَوْ اسْتِحْضَارًا ، كَذِكْرِ
(الخَيْرِ) وَحَدِّهِ مِثْلًا بِضَمِيرِ اثْنَيْنِ مَقْصُودٍ بِهِمَا الْمَذْكُورُ وَحَدِّهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:^(٧)

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا . . أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

وَقَدْ يُعَادُ الضَّمِيرُ عَلَى صَاحِبِ السَّكُوتِ عَنْهُ لَا اسْتِحْضَارَهُ بِالْمَذْكُورِ وَعَدَمَ صِلَا حَيْثِهِ^(٨)
لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ *^(٩) (هِيَ)
عَائِدَةٌ^(١٠) عَلَى (الْأَيْدِي) لِأَنَّهَا تُصَاحِبُ الْأَعْنَاقَ فِي الْأَغْلَالِ ، فَأَغْنَى ذِكْرَ الْأَعْنَاقِ
عَنْ ذِكْرِهَا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عَمْرِهِ *^(١١) أَي : مَنْ

-
- (١) فِي ع : " الْيَك " .
(٢) فِي ط : " وَمِثَال " .
(٣) زِيَادَةٌ مِنْ " ع " .
(٤) الْآيَةُ (٣٢) مِنْ سُورَةِ (ص) .
(٥) فِي ط : " ضَمِيرُ الصَّافِنَاتِ " .
(٦) مِنْ قَوْلِهِ : " وَلَمْ يَذْكَر " . . وَحَتَّى قَوْلِهِ : " الصَّافِنَاتِ " سَاقِطٌ مِنْ " ط " .
(٧) هُوَ الْمُثَقَّبُ الْعَبْدِيُّ ، وَالبَيْتُ فِي دِيوَانِهِ : ص ٢١٢ ، وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ .
(٨) فِي ع : " الْمَصَاحِبِ " .
(٩) الْآيَةُ (٨) مِنْ سُورَةِ يَس .
(١٠) فِي ع : " عَائِدَةٌ " .
(١١) الْآيَةُ (١١) مِنْ سُورَةِ فَاطِر .

عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على (غير المعمر) لأن ذكر (المعمر) مذكور به (١) لتقابلهما (٢) ، فكان مصاحبه في الاستحضار الذهنى .

(ص) ويُقدِّم (٣) الضميرُ المكملُ معمُولَ فعلٍ [أوشبهه] (٤)

على مفسر صريح ، كثيراً إن كان المعمول مؤخر الرتبة ،

وقليلاً إن كان مقدّمها ، وشاركه صاحب الضمير في عامله .

(ش) مثال ما يُقدِّم كثيراً : ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدٌ ، وَغَلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ غَلامَ أَخِيهِ

زَيْدٌ ، (وَغَلامَ أَخِيهِ ضَرَبَ زَيْدٌ) (٧) وما أراد أَخَذَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ جاريةً يَحِبُّها زَيْدٌ ،

وهذه الأمثلة وأشباهها مندرجة تحت قولى : (المكمل معمُولَ فعلٍ) لأن المضاف

إليه يكمل المضاف ، ومعمُولُ الصلّة يكمل الموصول ، كما يكمل (٨) (ما) بفاعل (أراد)

الممثل به ، ومعمُولُ الصفة يكمل الموصوف ، كما تكمل (جارية) بفاعل (يحبها) .

ومثل : ضرب غلامه زيد ، قوله تعالى : * فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى * (١٠)

ومثل : غلامه ضرب زيد ، قول العرب : " في بيته يؤتى الحكم " (١١) و " شتى تؤول "

الحلبة " (١٢) فإن (في بيته) في موضع نصب ب (يؤتى) والهاء عائدة على (الحكم) وقد تقد ما على (١٣)

-
- (١) في ط : " مذكور " .
- (٢) في ط ، م : " لتقابلهما " .
- (٣) في التسهيل : " وقد يقدم " .
- (٤) زيادة من التسهيل .
- (٥) في م : " المفعول " .
- (٦) في ط ، ع : " ما تقدّم " .
- (٧) ساقطة من " ط " .
- (٨) في ع : " تكمل " .
- (٩) في الأصل : " مكمل للموصوف " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (١٠) الآية (٦٧) من سورة طه .
- (١١) مجمع الأمثال : ٧٢ / ٢ ، والمقتضب : ١٠٢ / ٤ ، وأمثال أبي عبيد : ص ٥٤ ،
والفاخر (٧٦) ، وجمهرة الأمثال : ٣٦٧ / ١ .
- (١٢) مجمع الأمثال : ٣٥٨ / ١ ، وأمثال أبي عبيد : ص ١٣٣ ، وجمهرة الأمثال :
٥٤١ / ١ ، والمستقصى : ١٢٧ / ٢ ، واللسان (حلب) .
- (١٣) (في) زيادة من " ع " .

العامل^(١) والمفسّر، و(شتّى) حال من (الحَلْبَةُ) وفيه ضمير عائد عليهم ، وقد
تقدما على العامل والمفسّر، والكوفيون لا يجيزون مثل هذا ، وسماعه عن فصحاء العرب
[صحيح^٣] (٢) وهو حجة عليهم . (٣)

ومثل (غلام أخيه ضرب زيد) قول الشاعر: (٤)

شَرَّ يَوْمِيهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا .: رَكِبَتْ عَنزُ بَحْدَجٍ جَمَلًا

/لأنَّ (شَرَّ يَوْمِيهَا) ظَرْفٌ لـ (رَكِبَتْ) . (٥)

ومثل (ما أراد أخذ زيد) قول رجل من العرب : (٥)

مَا شَاءَ أَنْشَأَ رَبِّي وَالَّذِي هُوَ لَمْ .: يَشَأُ فَلَسْتَ تَرَاهُ نَاشِئًا أَبَدًا

ومثال الضمير الذي يتقدم قليلا ، قول حسان يرثي مطعم بن عدى جد نافع

ابن جبير: (٦)

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا .: مَنِ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مَطْعِمًا

وقال غيره: (٧)

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدِرٍ .: وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ
وقال: (٨)

(١) في م : " العاملين " .

(٢) زيادة من " ع " .

(٣) ساقطة من " م " .

(٤) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(٥) غير معروف ، وورد البيت في شفاء العليل : ص ٤٤٩ .

(٦) البيت في ديوانه : ص ١٩٩ ، وتخريجه فيه ، ورواية الديوان :

فلو كان مجد يخلد اليوم واحدا .: من الناس أبقى مجده اليوم مطعما .

(٧) بدون نسبة في شرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٣٠ ، وشرح

ابن عقيل : ١٠٧ / ٢ ، وشرح الأشموني : ٥٩ / ٢ ، والهمع :

٦٦ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٤٩٩ / ٢ .

(٨) احد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه وهو في شرح ابن عقيل : ١٠٦ / ٢

وشفاء العليل : ص ٤٣٢ ، والمقاصد النحوية : ٥٠١ / ٢ .

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُضَعَبًا دُعِرُوا . : . وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورَ يَنْتَصِرُ
 وَقَالَ : (١)

لَقَدْ حَازَ مَنْ يُعْنَى بِهِ الْحَمْدُ ابْنَ أَبِي . : . مَكَافَاةَ الْبَاغِيْنَ وَالسَّفَهَاءِ
 وَأَنْشَدَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنَ جَنِي : (٢)

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ . : . زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
 وَأَنْشَدَ أَيْضًا : (٣)

جَزَى بَنُوهُ (٤) أبا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ . : . وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَّارُ
 وَالنَّحْوِيُّونَ - إِلَّا أبا الْفَتْحِ - يَحْكُمُونَ بِمَنْعِ مِثْلِ هَذَا ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ لِيُورِدَهُ
 عَنِ الْعَرَبِ فِي الْأَبْيَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا ، وَلأنَّ جَوَازَ نَحْوِ (ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا) أَسْهَلُ
 مِنْ جَوَازِ [نَحْوِ] (٥) (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِيْنَ) وَنَحْوِ (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) عَلَى
 إِبْدَالِ (زَيْد) مِنَ الْهَاءِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْأَوَّلُ الْبَصْرِيُّونَ ، وَأَجِيزُ (٦) الثَّانِي بِإِجْمَاعِ ،
 حَكَاهُ ابْنُ كَيْسَانَ ، وَكِلَاهُمَا فِيهِ مَا فِي (ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا) مِنْ تَقْدِيمِ ضَمِيرِ عَلَى
 مَفْسَّرٍ مُؤَخَّرِ الرَّتَبَةِ ، لِأَنَّ مَفْسَّرًا وَ (ضَرَبُونِي) مَعْمُولٌ مَعْطُوفٌ عَلَى عَامِلِهَا ،
 وَالْمَعْطُوفُ (٧) وَمَعْمُولُهُ أَمَكْنُ فِي اسْتِحْقَاقِ التَّأخِيرِ (٨) مِنَ الْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ ،
 لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ كَثِيرًا وَقَدْ يَجِبُ ، وَتَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ
 وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَيُلْزَمُ مِنْ أَجَازِ (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ

(١) بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٧٦ .

(٢) لأبي جندب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ص ٣٥١ ،
 وتخرجه فيه .

(٣) لسليط بن سعد ، والبيت في أمالي ابن الشجري : ١ / ١٠١ ، والمقاصد

النحوية : ٢ / ٤٩٥ ، والهمع : ١ / ٦٦ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٥٩ .

(٤) في م : " أبوه " .

(٥) زيادة من " ع " .

(٦) في ط : " واختير " .

(٧) الواو ، ساقطة من ط ، م .

(٨) في ط : " التأخر " .

الزَيْدِينَ) أن يحكم بأولوية جواز (ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدًا) لما ذكرناه ، ولذلك يُلزم
 مَنْ أَجاز إبدالَ ظاهرٍ من مضمَرٍ لا مفسَّر له غيره ، نحو : ضربته زيدًا ، و" اللهم صلِّ
 عليه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ " (٤) لأنَّ البَدلَ تابعٌ ، والتابع مؤخَّرُ بالرتبة (٥) ومؤخَّرٌ في الاستعمال
 على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره . (٦)

ومَّا حُكِمَ بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يُقال : ضَرَبَتْ جاريةٌ يُحِبُّها
 زَيْدًا ، (٨) فيتقدم (يُحِبُّها) وهو مسندٌ إلى ضمير يعود إلى (زيد) وإن كان
 متأخرًا لفظًا ورتبةً ، لأنَّ (يُحِبُّها) مكملٌ لجاريةٍ إنَّ هو صفتها ، فجاز تأخُرُ
 مفسَّرِ ضميرِها ، كما جاز تأخُرُ مفسَّرِ ضميرِ المضافِ إليه في نحو : (ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدًا)
 ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم ، نحو : ضرب
 غَلامُها جَارَ هِنْدٍ ، لأنَّ (هِنْدُ) (١١) مؤخَّرُ الرتبة من وجهين ولا تعلق لها بـ (ضرب) ،
 بخلاف (ضَرَبَ غَلامُها هِنْدًا) .

فمن مثل هذا احتزرت بقولي : وشاركه صاحب الضمير في عامله ، فإن صاحب
 الضمير في (ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدًا) (١٢) قد شارك المكمل به الضمير في عامله ،
 وصاحب الضمير في (ضَرَبَ غَلامُها جَارَ هِنْدٍ) غير مشارك في العامل .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | في م : " زيد " . |
| (٢) | في م : " وكذلك " . |
| (٣) | في ع : " ضمير " . |
| (٤) | سبق الاستشهاد به قريباً . |
| (٥) | في ط : " بالمرتبة " . |
| (٦) | في ع : " لا يلتزم تأخره " . |
| (٧) | في ع : " أحكم " . |
| (٨) | في ط : " زيد " . |
| (٩) | في ع : " الضمير " . |
| (١٠) | في م : " زيد " . |
| (١١) | في ط ، م : " هندا " ، وفي ع : " هذا " . |
| (١٢) | في م : " زيد " . |

(ص) و **يَتَقَدَّمُ** أيضا غير منويّ التأخير، ^(١) **إِنْ جُرَّ**
 بِ (رُبَّ) ، أو رُفِعَ بِ (نِعَمَ) أو شَبَّهَا ، أو بِأَوَّلِ
 المتنازعين ، أو أُبْدِلَ مِنْهُ المفسّر ، أو جُعِلَ خِبرَهُ ، ^(٢)
 أو كان المسمّى (ضمير الشأن) عند البصريين ،
 و (ضمير المجهول) عند الكوفيين . ^(٣)

(ش) مثال المتقدم المجرور بِ (رُبَّ) قول الشاعر ، أنشده أبو العباس أحمد بن
 يحيى : ^(٤)

وَاهِ رَأَيْتَ وَشَيْكَا صَدَعَ أَعْظَمِهِ . . . وَرَبَّهُ عَاطِبًا ^(٥) أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ

ومثال المتقدم المرفوع بِ (نِعَمَ) قول الشاعر : ^(٦)

نِعَمَ امْرَأًا هَرِمًا لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً . . . إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا ^(٧) وَزُرًا

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر : ^(٨) ^(٩)

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِنْبِي . . . لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلُ

-
- (١) في ط : " التأخر " .
 (٢) في ط : " جبره " .
 (٣) انظر الهمع : ١ / ٢٣٢ .
 (٤) بدون نسبة في شرح الكافية للمصنف : ص ٧٩٤ ، وفي شرح عدة الحافظ :
 ص ٢٧١ ، وورد في المقاصد الزحوية : ٣ / ٢٥٧ ، والهمع : ١ / ٦٦ ، وشرح
 الأشموني : ٢ / ٢٠٨ .
 (٥) في ع : " عطبا " .
 (٦) غير معروف ، والبيت في شرح شذور الذهب : ص ١٥١ ، وشفاء العليل :
 ص ١٥٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٩٢ ، ٢ / ٩٥ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٣٢ .
 (٧) في الأصل ، ط ، م : وزر .
 (٨) في م : " بالواو " ، وهو تحريف .
 (٩) بدون نسبة في المغني : ص ٥٤٢ ، وشرح أبياته : ٧ / ٦٨ ، والمقاصد
 الزحوية : ٣ / ١٤ ، والهمع : ٢ / ١٠٩ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٦٠ ، ١٠٤ .

ومثال المفسر ببدل " اللّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ " (١) ، حكاة الكسائي .

ومثال المفسر بخبره : * إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتِنَا * (قال الزمخشري : هذا ضمير

لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلى به ، وأصله : إِنَّ الْحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتِنَا) ثم وضع (هي)

موضع (الحياة) ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها ، ومنه : هِيَ النَّفْسُ تَتَحَسَّلُ

مَاحِطَتًا ، وهي العرب تقول ماشاءت (٤) ، وهذا من جيد كلامه .

وفي تنظيره ب (هِيَ النَّفْسُ) و (هِيَ الْعَرَبُ) ضعف ، لا مكان (٥) جعل (النفس)

و (العرب) بدلين .

ومثال ضمير الشأن : * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * (٦) ، ولكل واحد منهما (٧) موضع يستوفى

فيه ما يحتاج إليه من البيان ، إن شاء الله تعالى .

(ص) وَلَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَصْرُوحَةٍ بِجِزَائِهَا (٨) ،

خلافًا للكوفيين في نحو : ظَنَنْتَهُ قَائِمًا زَيْدًا ، وَإِنَّهُ

ضُرِبَ أَوْ قَامَ .

(ش) إِذَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَسْتَعْظِمَ السَّمْعَ حَدِيثَهُ قَبْلَ الْأَخْذِ فِيهِ ، افْتَتَحَهُ

بِالضَّمِيرِ الْمَسْمُوعِ (ضمير الشأن) عند البصريين ، و (ضمير المجهول) عند الكوفيين ، (٢٨ / أ)

وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره ، فلذلك استتر مرفوعًا ب (كان) أو (كان) أو إحدى

(١) تقدم الاستشهاد به قريبًا .

(٢) الآية (٣٧) من سورة المؤمنون ، ومثلها الآية (٢٩) من سورة الأنعام .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ط ، ع .

(٤) الكشاف للزمخشري : ٢ / ٢٩١ ، عند تفسير الآية (٣٧) من سورة المؤمنون .

(٥) في م : " الامعان " ، وهو تحريف .

(٦) الآية الأولى ، من سورة الاخلاص .

(٧) في ط : " منهما " .

(٨) في ط ، م : " يخبرها " .

(٩) في م : " زيدا " ، سهو .

أخواتها كما يستتر ما ارتفع بها من ضمير غائبٍ تقدّم ذكره ، و يبرزُ إذا كان مبتدأً أو اسمَ (ما) أو منصوباً بـ (إنَّ) أو (ظنَّ) أو إحدى أخواتها^(١) . ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التي تفسره ، لأنها مؤكدةٌ به ، ومدلولٌ به على فخامة مضمونها ، واختصارها منافٍ لذلك ، فلا يجوز ، كما لا يجوز ترخيم المنسوب ، ولا حذف حرفِ الزِّدَاء قبله .

فبهذا يُعلم أن ما أجازته الكوفيون من (إِنَّهُ ضَرَبَ) و (إِنَّهُ قَامَ) ونحوهما غير مستقيم ولا سليم ، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه ، واختتامه بحذف ما لا بد منه . وأما تجويزهم نحو (ظننته قائماً زيداً) ، على أن تكون الهاءُ ضميرَ الشأن ، فمردود أيضاً ، لأنَّ سامعه يسيقُ إلى فهمه كون (زيد) مبتدأً مؤخراً^(٢) ، وكون (ظننتُ) ومفعوليها خبراً مقدّماً ، وذلك مَقَوّتٌ للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن ، لأنَّ من شرطه عدمُ صلاحية الضمير لغير ذلك ، حتّى يحصلَ به من فخامة الأمر ما قصدَه المتكلّم .

(ص) (وإفراده لازمٌ ، وكذا^(٥) تذكيره ، ما لم يلبه مؤنثٌ ، أو مذكّرٌ شبيهٌ به مؤنثٌ ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث ، فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار ما في الشأن^(٦) . ويبرزُ مبتدأً ، واسمَ (ما) ومنصوباً في بابي (إنَّ) و (ظنَّ) ، ويستكنّ في بابي (كانَ) و (كادَ) .

(ش) (لا يجوز أن يكون ضميرُ الشأن^(٧) مثنيّاً ولا مجموعاً^(٨) ، لأنَّه

-
- (١) كلمة من "ع" وحدها .
(٢) في حاشية الأصل و م : "مدلولها" ، والمثبت من "ع" .
(٣) في الأصل : "مؤخر" ، والمثبت من م و ع .
(٤) في م : "شروطه" .
(٥) في ط : "وكذلك" .
(٦) ما بين الحاصرتين ورد مختصراً في (ع) كما يلي : (فان كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختير تأنيثه باعتبار القصة " .
(٧) بعدها في م : "لا" .
(٨) في م : "مجموع" .

كناية عن الشأن في التذكير . وعن القصة في التأنيث ، وهما مفردان ، فوجب
إفراذ ما هو كناية عنهما ، فيقال : إِنَّهُ أَخَوَاكَ مِنْطَلِقَانِ ، وَإِنَّهَا جَارِيَتَاكَ حَسَنَتَانِ ،
وَإِنَّهُ إِخْوَتُكَ صَالِحُونَ ، وَإِنَّهَا إِمَائِكَ مَطِيعَاتٌ . وَلَا يُؤْنِثُ إِلَّا إِذَا وَلِيَهُ مُؤْنِثٌ (١)
كقوله تعالى : * فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا * (٢) أَوْ مُذَكَّرٌ شُبِّهَ بِهِ مُؤْنِثٌ ،
نحو : إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ ، أَوْ فِعْلٌ بِعَلَامَةِ تَأْنِيثٍ مَسْنَدًا إِلَى مُؤْنِثٍ ، كقوله تعالى :
* فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ * (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّهَا . . . تُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي
فهذا وأمثاله ، التأنيث فيه أجود من التذكير ، لأن مع التأنيث مُشَاكَلَةٌ تُحَسِّنُ
اللفظ ، مع كون المعنى لا يختلف ، إذ القِصَّةُ وَالشَّأْنُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالتَّذْكَيرُ مَعَ ذَلِكَ
جَائِزٌ كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ : (٥)
وَإِنْ لَا يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ . . . تَكَبَّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ
وكما قال غيره : (٦)

- (١) ما بين الحاصرتين ورد مصاغاً في (ع) بالعبارة الآتية : " المراد بهذا
الكلام الإعلام بأن ضمير الشأن قد يعرض له سبب يقتضي تأنيثه
باعتبار القصة لا على سبيل اللزوم بل على سبيل الاختيار ومراعاة
الأولى ، وذلك إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث ليس فضلة
ولا كفضلة ومثال الجملة التي فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة قوله تعالى :
* فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ * .
(٢) الآية (٢٧) من سورة الأنبياء .
(٣) الآية (٤٦) من سورة الحج .
(٤) هو أبو خراش الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ص ١٢٣
وشرح الحماسة للمرزوقي : ص ٧٨٦ ، وفيهما تخريجه .
(٥) ديوانه : ص ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية للمصنف : ص ٢٣٨ ،
والمساعد : ١ / ١١٦ ، والغريص : اللحم الطرى ، والغرائر :
أعدال الدقيق .
(٦) هو مالك بن أسماء بن خارجة ، أمالي القالي : ٢ / ٩٦ ، التذييل :
ج ١ لوحة ١٨١ .

نَخَلْتُ لَهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ إِنَّهُ . . . عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذَهَبُ الْأَحْقَارُ
فلو كان المؤنثُ الذي في الجملة (بعد مذكر لم يشبهه به مؤنث) (١) فصلةً أو كالفصلة،
لم يُكثِر بتأنيثه . فيؤنث لأجله الضمير ، بل حكمه حينئذ التذكير ، كقول الشاعر : (٢)
أَلَا إِنَّهُ مِنْ يَلِغِ عَاقِبَةَ الْهَوَى . . . مُطِيعٌ دَوَاعِيهِ يَبُؤُ بِهَـوَانٍ
وكذلك لا يُكثِر بتأنيث ما هو كفضلة ، كقوله تعالى : * إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا
فَأِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ * (٤) ، (فذكر تعالى الضمير مع اشتغال الجملة على (جهنم) وهي
مؤنثة ، لأنها في حكم الفضلة ، إذ المعنى : مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا نَجَّزَهُ جَهَنَّمَ) . (٥)
وكذلك لا يُكثِر بتأنيث ما ولي الضمير من مؤنثٍ شُبَّهَ به مذكرٌ نحو : إِنَّهُ شَمْسٌ
وَجَهَنُّكَ ، ولا بتأنيث فاعل فعلٍ ولي الضمير بلا علامة تأنيث نحو : إِنَّهُ قَامَ جَارِيَتُكَ .
وبروزه مبتدأ كقوله تعالى : * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * (٦) وبروزه اسم (ما) كقول الشاعر : (٧)
وَمَا هُوَ مِنْ يَأْسُو الْكَلُومِ (٨) وَيَتَقَى . . . بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ
وبروزه من باب (اِنَّ) كقوله تعالى : * وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ * (٩) ، وفي
باب (ظَنَّ) كقول الشاعر : (١٠)

-
- (١) ساقط من "ع" .
(٢) بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٨١ ، وشفاء العليل : ص ١٥٧ .
(٣) في ط : " ييغ " .
(٤) الآية (٧٤) من سورة طه .
(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .
(٦) الآية الأولى ، من سورة الاخلاص .
(٧) بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ١٨٣ ، والمساعد : ١١٧ ، وشفاء العليل : ص ١٥٨ ، والمهمع : ٦٧ / ١ .
(٨) في م : " الكلام " .
(٩) الآية (١٩) من سورة الجن .
(١٠) غير معروف ، والبيت في التذييل : ج١ لوحة ١٨٣ ، وشفاء العليل : ص ١٥٨ ، والمساعد : ١١٧ / ١ ، والمهمع : ٦٧ / ١ وسقط من "ط" .

عَلِمْتَهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ . . . فَكُنْ مُحِقًّا تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

واستكنايه في باب (كان) كقول الشاعر: (١)

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٢) شَامِتٌ . . . وَأَخْرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

واستكنايه في باب (كان) كقوله تعالى: * كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ * (٣)

قراءة حمزة وحفص. (٤)

(٥) وبني المضمّر لشبهه بالحرف وضعاً، وافتقاراً،

وجمعوداً، أو للاستغناء باختلاف صيغة لا اختلاف المعاني .

وأعلاها اختصاصاً ما للمتكمّم، وأدناها ما للفائب .

ويغلب الأخص في الاجتماع .

(ش) المراد بشبه الحرف وضعاً : كون بعض المضمّرات على حرف واحد

كتاء (فعلت) ، وكاف (حدّثتك) (٦) . وعلى حرفين (نا) . فبناءً ما هو كذا (٧) واجبٌ،

لخروجه عن وضع الأسماء المحضة (٨) ، والتحاقه بوضع الحروف ، وحملت (٩) البواقي على

هذه ، لأنّ هذه أصولٌ أو كالأصول ، وليجريّ الباب على ستن واحدٍ .

والمراد بالافتقار: كون المضمّر لا تتم دلالة على مسماه إلا بضميم (١٠) من مشاهدته،

(١) هو العجير السلولي ، والبيت في الكتاب : ٧١ / ١ ، ونوادير أبي زيد : ص :

١٥٦ ، والجمل للزجاجي : ص ٥٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٩ / ٢ ،

وشرح المفصل : ٧٧ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٨٥ / ٢ ، ورواية النوادر

" نصفين " .

(٢) في ع : " نصفان " .

(٣) الآية (١١٧) من سورة التوبة .

(٤) الكشف : ٥١٠ / ١ ، والنشر : ٢٨١ / ٢ .

(٥) في ط : " وييني " .

(٦) في ع : " حدثك " .

(٧) في ع : " هكذا " .

(٨) في ط : " المختصة " .

(٩) في الأصل ، ط ، م : " وجملة " ، والمثبت من " ع " .

(١٠) في م : " بضمير " وهو تحريف .

أو ما يقوم مقامها ، فأشبهه بذلك الحرف ، لأنه في الغالب لا يفهم معناه بنفسه ، بسلس مع ضمير .

والمراد بالجمود : عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به ، كما فعل بالمبهمات ، وبأن يبنى منه (مفعلة) دالاً على الكثرة ، كما فعل بالمتكّن من الأسماء ، وإن لم يكن مشتقاً ، ك (مسبعة) لموضع كثرة / السباع ، و (مذأبة) لموضع كثرة الذئاب .

(ب / ٢٨)

والمراد [بالاستغناء]^(١) باختلاف صيغة لا اختلاف المعاني : أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة ، فله (تاء) مضمومة في الرفع ، وفي غيره (ياء) . وإذا عبر عن المخاطب فله (تاء) مفتوحة في الرفع ، وفي غيره (كاف) مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه .

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال : أنا وأنت فعلنا ، وأنت وهو فعلتما ، ولا يغلب غير الأخص ، فيقال في الأول^(٢) : فعلتما ، ولا في الثاني : فعلا .

(ص) - (فصل) - من المضمرات المسمى عند

البصريين (فصلاً) وعند الكوفيين^(٣) (عماداً) . ويقع بلفظ

المرفوع المنفصل ، مطابقاً لمعرفة قبل ، باقي الابتداء

أو منسوخه ، نذي خبر بعد ، معرفة أو كمعرفة في امتناع

د خول الألف واللام عليه . وأجاز بعضهم وقوعه بسين

نكرتين كمعرفتين ، وربما وقع بين حالٍ وصاحبها ، وربما

وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف .

(١) تكملة من (ع) وسبقت في الأصل .

(٢) في م : " الأولى " .

(٣) الانصاف : ٢ / ٧٠٦ .

(ش) الضمير المسمى (فصلاً) و(عماداً) ك(هو) من قولك : حسبتُ زيداً هوَ
الكرِيمَ ، فسُمِّيَ (فصلاً) للفصل به بين شيئين . لا يستغني أحدهما عن الآخر ،
ولا انفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً ، وسُمِّيَ عماداً ، لأنه معتمدٌ عليه في تقرير
المرادِ ومزيد البيان .

وذكر (التابع) أولى من ذكر (النعت) لأنَّ الضميرَ المشارَ إليه قد
يقع بعد ما لا يُنعت وقبل ما لا يُنعتُ به . ولا بُدَّ من مطابقته ^(١) لما قبله في حضوره
وغيبته ، وتذكيره وتأنيشه وإفراجه وتثنيته وجمعه ، ولا يكون ما قبله عند ضمير
الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء ، وقد تناول
هذا قولِي : (باقي الابتداء أو منسوخه) .

وقلت : (مطابقاً لمعرفة قبل ، وذي خير بعد) ليعلم أنه لو قدَّم الخبرُ ،
لاستغني عنه . ^(٢)

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعاً لها في عدم قبول حرف التعريف ، ك(حسبتُك
أنت مثله أو خيراً منه) . ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف ، لم يجز .

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، إلى نحو (ما أظنُّ أحداً هوَ خيراً منك)
فإنَّ (أحداً) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف ^(٤) بالألف واللام ^(٥) الجنسية ، (وخيراً
منك) شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه . وقد حكى سيويوه أنَّ أهل
المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين ^(٦) . وروى عن يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحنًا ،
و[قال سيويوه :] لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ^(٧) .
^(٨)

(١) في الأصل ، ط ، م مطابقة ، وأثبت ما في " ع " .

(٢) في م : " لا يستغني " .

(٣) في م : " خير " .

(٤) (المعرف) ساقطة من " ط " .

(٥) في ع : " باللام بدون (الألف) ، وفي م : شبيهة بالمعرفة .

(٦) في م : " كهائتين " .

(٧) تكلمة من " ع " .

(٨) الكتاب : ٢ / ٣٩٦ .

وحكى الأخفش أَنَّ بعضَ العربِ يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها ، فيقول :
ضربتُ زيداً هوَ ضاحِكًا ، وعلى هذه اللفظة قرأ بعضهم * هَوْلَاءُ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ
لَكُمْ (١) * ينصب (أَطْهَرُ) (٢) .

وأشرتُ بقولي : (وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر) إلى قول الشاعر : (٣)
وكائنٌ بالأباطحِ من صديقٍ . . . يراني إنَّ (٤) أَصَبْتُ هُوَ الْمَصَابَا
تقريره عند أكثرهم : يرى مصابي إنَّ أَصَبْتُ هُوَ الْمَصَابُ ، فحذف المضاف إلى
الياء وأقامه في اللفظ مقامه ، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت ، ويجوز أن يكون
(هو) توكيداً لضير الفاعل .

(ص) ولا يتقدّم مع الخبر المقدم خلافاً للكسائي (٥) .

ولا موضع له من الإعراب على الأصل . وإنما تتعین فصليته

إذا وليه (٦) منصوبٌ وقرن باللام ، أو ولي ظاهراً ، وهو (٧)

مبتدأٌ مخبرٌ (٨) عنه بما بعده عند كثير من العرب .

(ش) لما كانت فائدة الفصل صوت الخبر من توهبه تابعاً ، لزم من ذلك
الاستغناء عنه إذا قدم الخبر ، لأنَّ تقدّمه يمنع من توهبه تابعاً ، إذ التابع
لا يتقدّم على المتبوع ، فلو قدّم المفعول الثاني في : حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا
منك ، لترك الفصل ، لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله ، فلأنَّ يُتْرَكَ ولا يُجَاءُ

(١) الآية (٧٨) من سورة هود .

(٢) والقراءة في المحتسب : ٣٢٥ / ١ ، البحر المحيط : ٢٤٧ / ٥ ، وراجع

الموضع المذكور من الكتاب .

(٣) هو جرير ، والبيت في ديوانه : ص ١٧ ، وأما ابن السجري : ١٠٦ / ١ ،

وشرح المفصل : ١١٠ / ٣ ، والمقرب : ١١٩ / ١ ، والخزانة : ٤٥٤ / ٢ .

(٤) في ط : " لو " .

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢٦ / ٢ .

(٦) (وليه) مكررة في الأصل .

(٧) في ط : " أو ولي مبتدأ " . (٨) في م : " مخبراً " .

به بعد^(١) الخبر المقدم أحق وأولى ، فظهر بهذا بطلان ما أجازهُ الكسائيُّ - رحمه الله - من ذلك .

ولا موضع له من الإعراب ، خلافاً لِقوم يجعلونه توكيداً لما قبله^(٢) ، قال سييويه : لو كان كذلك ، لجاز : مررتُ بعبد الله هو نفسه^(٤) ، ثم قال : ويدخل عليهم : إن كان زيدٌ لهوَ الظريف ، وإن كنا لنحنُ الصالحين^(٥) . فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ، ولا يكون (هو) و (نحن) صفةً وفيهما اللام^(٦) . يعني بالصفة التوكيد . ثم قال سييويه : فصارت (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تُغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر^(٧) . فكلام سييويه مشعرٌ بأنَّ الفصل لا موضع له من الإعراب . ويؤيد ذلك عدمُ تغييره^(٨) لتغيير ما قبله ، كقولك : زيد هو الفاضلُ ، وعلمتُ زيداً هو الفاضلُ ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت : علمتُ زيداً إياه / الفاضلُ ، كما تقول : ما أكرمتني إلا أنتَ ، وما أكرمت إلا إياي^(٩) . (١ / ٢٩)

والحاصلُ أنَّ الضميرَ المشارَ إليه ، إذا وقع بين م خبر عنه وخبر متأخراً ، فإن كان الخبرُ نكرةً لا تشبه^(١٠) المعرفة ، كـشبهه (مثلك) و (خير منك) امتنعت^(١١) الفصيحة ،

(١) في م : " قبل الخبر " ، سهو .

(٢) في م : " يجعلوه " ، وهو تحريف .

(٣) الانصاف : ٢ / ٧٠٦ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٩٠ .

(٥) في م : " الصالحون " .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٩٠ و ٣٩١ .

(٧) الكتاب : ٢ / ٣٩١ .

(٨) في ط : " تغييره " .

(٩) في ط : " اياك " .

(١٠) في م : " لا تشبهه " .

(١١) في م : " استغنيت " .

فإن كان معرفةً أو شبهها ورفعتُ احتمال أن يكون الضمير فصلاً وأن يكون مبتدأ،
 فإن نصبتَه وقرن الضمير باللام المفتوحة تعيّنت الفصليّة، ظاهراً كان ذو الخبر
 أو ضميراً، وإن نُصب الخبر ولم يُقرن^(١) الضمير باللام، تعيّنت الفصليّة إن كان المُخبرُ
 عنه ظاهراً، (وجاز التوكيد والفصليّة إن كان المُخبرُ عنه ضميراً)^(٢). ومن العرب
 من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبريّة مطلقاً، قال
 سيويه : بلغنا أنّ رؤية كان يقول : " أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ " وحدثنا عيسى
 أنّ ناساً كثيراً من العرب يقولون : * وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون *^(٣) وأنشد^(٤) :
 تَبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا . . . وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ

(١) في ع : " يقترن " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٣) ٧٦ من سورة الزخرف، ومن قرأها كذلك : عبد الله وأبو زيد النحويان

البحر المحيط : ٢٧/٨ .

(٤) لقيس بن ذريح، والبيت في ديوانه ص ٨٦، وفيه تخريجه، وانظر

الكتاب : ٢ / ٣٩٣ .

* بَابُ الْأَسْمِ الْعَلَمِ *

(ص) وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعليقاً بسمي^(١)

غير مقدر الشّيعاء ، أو الشائع الجاري مجراه .

(ش) - (المخصوص) مُخْرِجٌ لاسم الجنس ، فَإِنَّهُ شَائِعٌ غَيْرُ مَخْصُوصٍ ، وَقَوْلُنَا :
 (مطلقاً) مَخْرِجٌ لِلْمَضْرُوتِ ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَخْصُوصٌ^(٢) بِاعْتِبَارِهِ ، غَيْرُ مَخْصُوصٍ
 بِاعْتِبَارِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ (أَنَا) وَضَعُ لِيَخْصُ بِهِ الْمَتَكَلِّمُ نَفْسَهُ ، وَلِكُلِّ مَتَكَلِّمٍ مِنْهُ نَصِيبٌ
 حِينَ يَقْصِدُ نَفْسَهُ ، فَهُوَ مَخْصُوصٌ (بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ النَّاطِقِ بِهِ ، وَغَيْرُ
 مَخْصُوصٍ ، بِاعْتِبَارِ صِلَاحِيَّتِهِ)^(٣) لِكُلِّ مَخْبِرٍ عَنْ نَفْسِهِ ، وَكَذَا اسْمُ الْإِشَارَةِ ، فَإِنَّ لَفْظَ
 (ذَا) وَضَعُ لِيَخْصُ بِهِ مَشَارًا^(٤) إِلَيْهِ مَفْرُودٌ مَذْكَرٌ قَرِيبٌ ، فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ
 وَالْمَحَلِّ ، غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِاعْتِبَارِ صِلَاحِيَّتِهِ لِكُلِّ مَا تَصَفَّ^(٥) بِالْحَالِ وَحَصَلَ فِي
 الْمَحَلِّ .

وقولنا : تعليقاً أو غلبةً ، بيانٌ لصنفي الأعلام ، لا إخراجٌ لشيءٍ خيفٌ دخوله ،
 ولا إيدخالٌ لشيءٍ خيفٌ خروجه ، لأنّ ما سواهما مُغْنٍ ، لكن بإجمال . والمرادُ بـ (التعليق) (٦)
 تخصيصُ الشيءِ بالاسمِ قصدًا ، كتسمية المولود له ابنٌ (زيداً) . والمرادُ بالغلبة :
 تخصيصُ أحدِ المُشْتَرَكِينَ أو المُشْتَرَكَاتِ بِشَائِعٍ اتِّفَاقًا ، كتخصيصِ عبد الله بـ (ابنِ عمر) (٧)
 ويثرب بـ (المدينة) ومصنّف سيبويه بـ (الكتاب) .

- (١) في الأصل " مطلقاً " ، والمثبت من ط ، م ، ع .
- (٢) في الأصل : " مخصوصاً " ، والمثبت من ط ، ع ، م .
- (٣) ما بين الحاضرتين ساقط من " م " .
- (٤) في الأصل : " لفظاً " ، والمثبت من ط ، ع ، م .
- (٥) في ط : " المشار " ، وفي م : " مشاراً " .
- (٦) " غير ساقطة من " م " .
- (٧) في م : " ما نصب " وهو تحريف .
- (٨) في م : " بالغة " ، وهو تحريف .
- (٩) في م : " كتصحيح " .

وقولنا : (غير مقدر الشياخ) مخرج لـ (الشمس) و (القمر) ونحوهما ، فإنهما مخصوصان بالفعل ، شائعان بالقوة .

وقولنا : أو الشائع الجاري مجراه ، أي : الجاري مجرى المخصوص ، والإشارة به إلى العلم الجنسي^(١) كـ (أسامة) للأسد ، و (ذؤالة) للذئب ، (وشبوة)^(٢) للعقرب ، فإنها أعلام في اللفظ ، إذ لا تضاف^(٤) ولا يلحقها حرف التعريف ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويجيء مبتدأ بلا شرط ، وصاحب حال ، ولا يُصرف منها ذو سبب زائد على العلمية ، كـ (ثعالبة) للثعلب ، و (كيسان) للقدر^(٥) .

وهي باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة ، إلا أنها تستعمل استعمال ذي الألف واللام المعهود ، فيقال : هذا أسامة^(٦) (مفترساً) ، كما يقال : هذا الأسد^(٧) [لأسد] منظور إليه ، ويقال : أسامة^(٨) شرٌّ من ذؤالة ، فتقصد^(٩) بهما الشمول كما تقصد^(١٠) إذا قيل : الأسد شرٌّ من الذئب .

(ص) وما استعمل قبل العلمية لغيرها فنقول منه ،^(١١)
وما سواه مرتجل . وهو إما مقيس ، وإما شان ،
بفك ما يدغم ، أو فتح ما يكسر ، أو كسر ما يفتح ، أو تصحيح^(١٢)

-
- (١) في الأصل : " الجنس " ، وفي م : " غامضة " والمثبت من ط ، ع .
(٢) في ط ، ع : " رؤالة " ، بالبدال .
(٣) في ط : " شبوت " .
(٤) في م : " لا توصف " .
(٥) في ط : " للمقدر " ، وفي م : " للقرن " وكلاهما تحريف .
(٦) في الأصل : " مفترسنا " ، والمثبت من ع ، م .
(٧) تكملة من " ع " .
(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٩) في م : " يقصد " .
(١٠) في التسهيل : " منقول " .
(١١) في الأصل : " بتصحيح " ، والمثبت من بقية النسخ والتسهيل .

مايعلُّ ، أو إعلال ما يصحح (١) وما عري من إضافة
 وإسنادٍ ومزج مفرد ، ومالم يعر مركب (٢) . وذو الإضافة
 كنية وغير كنية . وذو العزج إن ختم (٣) بغير (ويه)
 أعرب غير منصرف (٤) وقد يضاف ، [وقد يُبنى] (٥) وإن ختم
 بـ (ويه) كسر ، وقد يعرب (٦) غير منصرف ، ورسمًا
 أضيف صدرني الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرًا .

(ش) قولنا : (ما استعمل قبل العلمية لغيرها) يتناول ما كان قبل النقل

مصدرًا كـ (سَعِدَ) و (فَضَلَ) وما كان اسم فاعل كـ (حَارَتْ) و (غَالَبَ) وما كان اسم
 مفعول كـ (مَسَعَدَ) و (مَنصُورَ) وما كان صفة مشبهة كـ (حَسَنَ) و (سَعِيدَ)
 وما كان فعلاً ماضياً كـ (شَمَرَ) و (كَعَسَبَ) وما كان فعلاً مضارعاً كـ (تَغَلَّبَ) و (يَشْكُرُ) ،
 وما كان جملةً من فعلٍ وفاعل ، ظاهر أو مضمَر ، بارز أو مستتر كـ (بَرَقَ نَحْرُهُ) و (أَطْرَقَا)
 في قول الشاعر :
 (٧)

على أطرقاً بالبيات الخيَا . . م إلا الشام وإلا العيصيُّ

وكقول الراجز :
 (٨)

تَبَّتْ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ . . ظلماً طيناً لهم قد يدُّ (٩٠)

-
- (١) في م : " ما يصح " .
 (٢) في م : " يركب " .
 (٣) في ط : " غير " .
 (٤) في الأصل : " منصوب " ، والمثبت من بقية النسخ .
 (٥) زيادة من التسهيل وحده .
 (٦) بعدها في ط : " عنه " ولا معنى لها .
 (٧) هو أبو نؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٠٠ / ١ ، وفيه
 تخريجه .
 (٨) هو رؤية بن العجاج ، والبيتان في ملحقات ديوانه : ص ١٧٣ ، وشرح
 المفصل : ٢٨ / ١ ، والمغني : ص ٦٩٣ ، والمقاصد النحوية : ٣٨٨ / ١ ،
 والخزانة : ١٣٠ / ١ ، واللسان (فدد) .
 (٩) في م : " اخواني " . (١٠) في م : " مزيد " .

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ / وخبر (١) ولا منقول من فعل أمر دون إسناد (٢٩ ب) إلا (أصمت) اسماً للفلاة الخالية، فإن من العلماء (٢) من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح لوجهين، :

أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أن يكون من (أصمت) (٤) وإما أن يكون من (صمت) فالذي من (أصمت) مفتوح الهزة، والذي من (صمت) مضمومها ومضموم الميم، و(أصمت) بخلاف ذلك، والمنقول لا يغير.
والثاني : أنه قد قيل : (أصمته) بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث .

وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال في غير العليمة، تعيين كونه مرتجلاً .

وزاد بعضهم في المنقول منقولاً من صوت، وعنى بذلك (ببئة) ، والصحيح أن (ببئة) منقول من قولهم للصبي السمين : ببئة، وقد تبيب، فهو بب وببئة، إذا سمين .

وماسوى المنقول مرتجلاً، فإن سلك به سبيل نظيره من التكرات فهو مقيس، وإن عدل به عن سبيل نظيره، فهو شأن بأحد الأوجه التي ذكرت .
والشذوذ بفلك (محبب) فإنه من (مفعل) من (الحب) فالقياس يقتضي أن يكون (محباً) بالإدغام، لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولاه صحيحان

(١) في ط : " أو خبر "

(٢) في ط : " العرب "

(٣) في ع : " من "

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ع : " تيبب "

من مخرج واحد . والشذوذُ بفتح ما يُكسر كـ (مَوْهَبٍ) فَإِنَّهُ (مَفْعَلٌ) (١) من (وَهَبَ)
فالقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (مَوْهَبًا) بِالْكَسْرِ ، (٢) لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ كُلُّ مَفْعَلٍ مَّا فَسَّوهُ
وَأَوْ (٣) وَلَا مَهْ صَحِيحَةٌ .

وَالشَّذُوزُ بِكسر ما يُفْتَحُ كـ (مَعْدِي) من (مَعْدِي كَرِبٌ) فَإِنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي
أَنْ يَكُونَ (مَعْدِي) لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ النِّكَرَاتِ المَعْتَدَةِ اللامُ يَلْزِمُهُ الفَتْحُ كـ (مَرْمَسِي)
و (مَسَعِي) و (مَوْلِي) و (مَأْوِي) و (مَشْوِي) .

وَمِنَ الشَّذُوزِ بِكسر ما حَقَّ الفَتْحُ ، ما حَكَاهُ قَطْرِبُ أَنْ (صَيْقِلٌ) بِكسر القافِ ،
اسمُ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَاءِ العَرَبِ . فالقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ القافِ ، لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ
النِّكَرَاتِ الصَّحِيحَةِ العَيْنِ يَلْزِمُهُ الفَتْحُ كـ (هَيْئِمٌ) و (ضَيْغَمٌ) و (صَيْرَفٌ) .

وَالشَّذُوزُ بِتصحيح ما يُعْلَلُ كـ (مَدِينٌ) و (مَكْوَزَةٌ) فَإِنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي إِعْلَالَهُمَا
بِقَلْبِ الباءِ وَالواوِ أَلْفًا ، (٥) كما فُعِلَ بِنِظائِرِهِمَا كـ (مَنالٌ) و (مَهَابَةٌ) و (مَفَازَةٌ) .
وَالشَّذُوزُ بِإِعْلَالِ ما حَقَّ التَّصْحِيحُ ، كـ (دَارَانٌ) و (ما هَانٌ) فَإِنَّ القِيَاسَ
يَقْتَضِي تَصْحِيحَهُمَا وَأَنْ يُقالَ فِيهِمَا : دَوْرانٌ وَمَوْهانٌ ، كما يُقالُ فِي نِظائِرِهِمَا
مِنَ النِّكَرَاتِ كـ (الجَوْلانُ) و (الطَّوْفانُ) (٨) و (الدَّورانُ) .

وَإِذا لَمْ يَكُنْ فِي العَلْمِ إِضَافَةٌ وَلَا إِسْنادٌ وَلَا مَزْجٌ فَهُوَ مُفْرَدٌ . وَالمرادُ بِالْمَزْجِ : التَّركِيبُ
بِتَنْزِيلِ عَجْزِ الرُّكْبِ مَنْزِلَةَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ عَجْزُهُ (وَبِهِ) ، فَهُوَ مُعْسَرَبٌ

(١) فِي ع : " كَمَفْعَلٍ " .

(٢) فِي ع : " بِكسرِ الباءِ " .

(٣) فِي ط : " وَاوَهُ " .

(٤) فِي ط ، م : " كَمَيْتِمٍ " .

(٥) أَلْفًا ، ساقِطَةٌ مِنْ " ط " .

(٦) مَهَابَةٌ ، غامِضَةٌ فِي ط .

(٧) فِي م : " وَمَفارِقَةٌ " .

(٨) فِي م : " الطَّرْفانُ " .

غير منصرف كـ (حَضْرَمَوْت) . وقد يُضَافُ صدره إلى عجزه (فيقال : هذه حَضْرَمَوْتٌ .
 وإن كان عَجْزُهُ (٢)) (وِيَهُ) بُني على الكسر فقليل : هذا سِيَّوِيَهُ ، ورأيت سِيَّوِيَهُ ،
 ومررتُ بِسِيَّوِيَهُ . وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصّرف .
 وإذا كان المركَّبُ جملةً وثاني جزأيهما ظاهر ، فمن العرب مَنْ يُضِيفُ أولَ الجزأين
 إلى الثاني فيقول : جاءَ بَرَقٌ نَحْرَهُ .

(٣) ومن العَلَمُ اللَّقْبُ ، وَيَتَلَوُّ غَالِبًا اسْمًا (٤)

مَالِقَبِّهِ بِإِتْبَاعٍ أَوْ قَطْعٍ مُطْلَقًا ، و (٥) بِإِضَافَةٍ أَيْضًا

إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ .

(ش) إذا كان للشخص اسمٌ ولقبٌ ، وُجِّعَ بينهما دون إسنادٍ أحدهما إلى
 الآخر ، قَدَّمَ الاسمُ وجعل اللقبُ عطفَ بيانٍ أو بدلًا ، أو قُطِعَ بنصبٍ على إضمار
 (أعني) أو برفعٍ على إضمار مبتدأ . فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كلِّ حال ،
 مركَّبَيْنِ كَانَا كـ (عَبْدُ اللَّهِ أَنْفُ النَّاقَةِ) أو مركَّبًا ومفردًا كـ (عَبْدُ اللَّهِ قَفَّةً) و (زَيْدٌ
 عَائِدُ الْكَلْبِ) أو مفردَيْنِ كـ (سَعِيدٌ كُرْزٌ) . وهذا معنى قولِي : بِإِتْبَاعٍ أَوْ قَطْعٍ
 مُطْلَقًا ، وبإضافة أيضا إن كانا مفردَيْنِ . فالمفردان يشاركان (٧) في الإِتْبَاعِ وَالْقَطْعِ ،
 وينفردان بإضافة كـ (سَعِيدٌ كُرْزٌ) . ولم يذكرُ سِيَّوِيَهُ فيهما إلا الإِضَافَةَ لِأَنَّهَا
 على خلاف الأصل ، فبيِّنَ استعمالَ العربِ لهما ، إذ لا مستندَ لهما إلا السَّمْعُ ،
 بخلاف الإِتْبَاعِ وَالْقَطْعِ ، فإنهما على الأصل ، وإنما كانت الإِضَافَةُ على خلاف الأصل لأن
 الاسمَ وَاللَّقْبَ مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر
 إضافة الشيء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمَّى ، والثاني بالاسم

(١) في الأصل وحدها : " هذا " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٣) في ط : " وفي " .

(٤) في ع : " ويتلوه اسم " ، وسقطت (اسم) من ط .

(٥) في ط : " أو " .

(٦) في ط : " فيها " .

(٧) في ط : " يشتركان " .

ليكون تقدير قول القائل : جاء سَعِيدٌ كُرْزٌ ، جاء مَسَّى هذا اللَّقَبُ ، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإِتباعُ والقطعُ لا يُحوجان إلى تأوُّلٍ ولا يُوقعان في مخالفة أصل ، فاستغنى سيويوه عن التنبيه عليهما .

وإنما يؤول^(١) الأول بالمسمى ، لأنه المعرَّضُ للإِسناد^(٢) إليه ، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى ، وهذا أيضاً مَوْجِبٌ لتقديم الاسم على اللَّقب لأن اللَّقب - في الغالب - منقولٌ من اسم غير إنسان كـ (بَطَّة) و (قَفَّة) و (كُرْز) فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامعُ أنَّ المرادَ سَمَاءَهُ / الأَصْلِيَّ ، وذلك مأمون بتأخيره ، فلم يُعدَلْ عنه (١/٣٠) إلا^(٣) فيما ندر من الكلام ، كقول جنوب^(٤) أخت عمرو ذي الكلب^(٥) :

أَبْلَغُ هَذَا يَلًا وَأَبْلَغُ مِنْ يَلِّفُهَا . . . عَنِّي حَدِيثًا^(٦) وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمَّا خَيْرَهُمْ حَسْبًا . . . يَبْطِنُ شَرِيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

قدِّمَتِ اللَّقْبَ عَلَى الْأَسْمِ .^(٧)

(ص) ويلزمُ ذَا الْغَلْبَةِ - باقياً على حاله - ما عرَّفَ به قبلُ ، دائماً إن كان مضافاً ، وغالباً إن كان أداة ، (ومثله ما قارنت الأداة^(٨) نقله أو ارتجابه ، وفي^(٩) المنقول من^(١٠) مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان^(١١) .

-
- (١) في ع : " تؤول " .
(٢) في ع : " الغرض الاسناد " .
(٣) الا ، ساقطة من ط ، م . ومن قوله : " الا فيما ندر . . . وحتى قوله " قدِّمَتِ اللَّقْبَ عَلَى الْأَسْمِ " ساقط من " ع " .
(٤) في الأصل ، ط ، م : جنوب ، تحريفٌ وتصويبه من شرح اشعار الهذليين .
(٥) البيتان في شرح اشعار الهذليين : ص ٥٨٠ ، وفيه تخريجهما .
(٦) في م : " حديث " .
(٧) في م : " قدِّمَتِ " .
(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
(٩) بعدها في الأصل : " جواز " ، ولا معنى لها .
(١٠) من ، ساقطة من ط ، م . (١١) في م : " مجردا صالحا لها ملموحا " .

(ش) ذو الغلبة من الأعلام : هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهارا تاما ، وهو على ضربين : مضاف ، كـ (ابن عمر) و (ابن رآان) وذو أداة ، كـ (الأعمى) و (النابغة) ، فحق (ابن عمر) و (ابن رآان) أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحا لكل أحد^(١) من أبناء أبيه ، إلا أن الاستعمال جعل (عبدالله) مختصا بـ (ابن عمر) و (جابرا)^(٢) مختصا بـ (ابن رآان) حتى إذا قصد غيرهما لم يفهم إلا بقرينة . وكذلك (الأعمى) و (النابغة) حقهما إذا أطلقا ، أن يصلحا لكل ذي عشي ونوع ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشيع وجعلهما مختصين ، وإن عرض لشيء من هذا القبيل اشتراك ، اغتفر كما يغتفر في الأعلام المعلقة ، أما ردا للتنكير لحاجة تعرض ، كقول الراجز^(٤) :

لا هيثم الليلة للمطي

وكقول الآخر^(٥) :

إن لنا عزي ولأعزي لكم

ومثله قول الشاعر^(٦) :

إذا دبرانا منك يوما لقيته . : . أو مل أن أفاك غدوا^(٧) بأسعد

- (١) في ع : " واحد " .
 (٢) في ط : " عمرو " .
 (٣) في م : " جائزا " ، وهو تحريف .
 (٤) بدون نسبة في الكتاب : ٢٩٦ / ٢ ، والمقتضب : ٣٦٢ / ٤ ، وأما لي ابن الشجري ٢٣٩ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠٢ / ٢ ، ١٠٣ ، والخزانة : ٩٨ / ٢ ، والهمع : ١٤٥ / ١ .
 (٥) لبعض المشركين قاله يوم أحد ، تعليق الفرائد : ١٥٣ / ٢ ، وشفاء العليل : ص ١٦٩ .
 (٦) بدون نسبة في شفاء العليل : ص ١٦٩ ، والمقاصد النحوية : ٥٠٨ / ١ ، والهمع : ٧٢ / ١ ، والدبران : نجم يدبر الثريا أي يتبعها . اللسان (دبر) .
 (٧) في م : " عدوا " .

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه ، ك(زيد القرشي) و(الأعمش الهمداني) .

وقد يُقدَّر زوال اختصاصه فيجردُ ويضاف ليصير مختصاً كقولهم : أعشى تغلب وأعشى قيس ونايغة بني زبيان ، ونايغة بني جعدة ، ومثله قول الشاعر :^(١)

ألا أبلغ بني خلف رسولا^(٢) . أحقا إن أخطلكم هجانسي

وكقول الآخر :^(٣)

ولو بلغت عواء السماء قبيلة^(٤) . لزادت عليها نهشل وتعلت^(٥)

ولذلك يُقدَّر زوال اختصاص المضاف إليه (ابن) فيتغير حال المضاف ، كقولك :

ماين^(٨) ابن عمر كابن الفاروق ، أو ابن خليفة الصديق ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : باقياً على حاله ، (فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله^(٩)) في المعنى ، فجاز أن يتغير حاله لفظاً .

وأشرت أيضاً إلى تغيير^(١٠) الحال بقصد النداء ، فيعري^(١١) عن الأداة ، كقول

(١) هو النايغة الجعدى ، والبيت في ديوانه : ص ١٦٤ ، وفيه تخريجه .

(٢) في ط : " أبا " .

(٣) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه : ص ٦٨ ، وفي مجالس العلماء :

ص ١٩٤ ، واللسان (عوى) ، ورواية الديوان : " بلغت دون السماء " وعليها يفوت الاستشهاد ، وعواء : اسم نجم (اللسان) .

(٤) في م : " ولقد " .

(٥) في م : " ثم ثعلب " وهو تحريف .

(٦) في ع : " وكذلك " .

(٧) في ط : " فيتغير " .

(٨) في الأصل وبقية النسخ " كقولك : من ابن عمر . . . " والمثبت من ع ،

وانظر المساعد : ١ / ١٣١ .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(١٠) في ع : " تغير " .

(١١) في م : " من " .

النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء^(١) : "إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ"^(٢) وكقول الشاعر^(٣):

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ . . إِنَّكَ لَأَنْ يُصْرَعَ أَخُوكَ تُصْرَعُ

والمُرَادُ بقولي : دائما ، أَنَّ إِضَافَةَ المضاف من هذا القبيل دَائِمَةٌ غير زائِلَةٌ ، مالم يتغير^(٤) حاله .

(وأما المعرف بالأداة ، فقد يُجَرَّدُ منها ، وإن لم يتغير^(٦) حاله^(٧) ، وذلك

قليل ومنه ما حكى سيويه ، من قول بعض العرب : (هذا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مَبَارِكًا فِيهِ "

وحكى ابن الأعرابي أَنَّ من العرب من يقول^(٨) : " هذا عَيُوقُ طَالِعَالِكٍ " و (العَيُوقُ)

من الأعلام التي علميتها بالغلبة . وزعم ابن الأعرابي أَنَّ ذلك جائز في سائر

النجوم ، ومنه قول الشاعر^(١٠):

تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا . . عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

(١) في الأصل : " دعائه " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند : ٤١٩ / ٣ .

(٣) هو جرير بن عبد الله البجلي يخاطب ابن الأقرع المجاشعي ، أو لعمر بن

خثام العجلي ، والبيت في السيرة : ٧٤ / ١ ، والكتاب : ٦٧ / ٣ ،

والمقتضب : ٧٢ / ٢ ، وأما ابن الشجري : ٨٤ / ١ ، وشرح المفضل :

١٥٨ / ٨ ، والمقرب : ٢٧٥ / ١ ، والمقاصد الزهوية : ٤٣٠ / ٤ ، والخزانة :

٣٩٦ / ٣ ، ٦٤٣ .

(٤) في الأصل ، ط : " تتغير " ، والمثبت من ع ، م .

(٥) في م : " المعروف " .

(٦) في الأصل : " تتغير " ، والمثبت من ع " .

(٧) ما بين الحاصرتين مكرر في م " .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من م " .

(٩) اللسان (عوق) .

(١٠) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٢٨١ / ١ ، وشفاء العليل : ص ٢٠٨ ،

والمغنى : ص ٨١ ، وشرح أبياته : ١٤٦ / ١ ، وسيذكر في باب الموصول .

(١١) في ط ، ع ، م : " استقلت " .

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نُسب إليه . ما قارنت الأداة زَقَلَهُ
 كـ (النَّضْر) و (النَّعْمَان) أو ارتجاله كـ (السَّوَال) و (اليَسَع) ، فلا يُجَرَّدُ ^(١) هــذَانِ
 النوعان إلا لنداء أو غيره من (العوارض التي يُجَرَّد لها (الأَعْشَى) ونحوه
 من الأعلام الغالبة ، بل هذان النوعان أحقُّ بعدم التجرد ، لأن الأداة فيهما
 مقصودةٌ في التسمية قصدَ همزة (أحمد) ويا (يَشْكُر) وتاء (تَغْلِب) بخلاف
 الأداة في (الأَعْشَى) فإنها مزيدةٌ للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ
 أغنت ^(٢) عنها ، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها ، وحاصلةٌ بمصاحبتها ، فلم تنتزع مادام
 التعريف مقصوداً كما لا تنتزع المفارقة للنقل والارتجال .

ومن الأعلام التي قارب وضعها وجود الألف واللام (الله) تعالى المنفرد به ،
 وليس أصله (إله) كما زعم الأكترون ، بل هو عَمٌّ دالٌّ على إله الحق ، دلالة
 جامعةٌ لمعاني الأسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ، ولذلك يقال : كل اسم ^(٥)
 سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ، ولا ينعكس ، ولولم يرد على مَنْ
 زعم أن أصل (الله) (إله) إلا يكونه مدعيًا مالا دليل عليه ، لكان ذلك كافيًا ،
 لأن (الله) و (إله) مختلفان في اللفظ ^(٦) / والمعنى ، أما في اللفظ ، فلأن (٣٠ / ب)
 أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتلّ العين ، والثاني مهـموز
 الفاء صحيح العين واللام ، فهما من مادتين ، وردَّهما إلى أصل ^(٨) واحد تحكُّمٌ وزِيغٌ
 عن سبيل التصريف .

-
- (١) في ط ، م : " مجرد " .
 - (٢) بداية سقط من " ع " ، بمقدار سبع ورقات تقريباً ، بسبب سوء التصوير .
 - (٣) في م : " اغنيا " .
 - (٤) في ط : " لم " ، وساقطة من " ع " .
 - (٥) في م : " وكذلك " .
 - (٦) ولا ينعكس ، ساقطة من " م " .
 - (٧) في ط : (في اللغة) بدل (في اللفظ) في الموضعين .
 - (٨) في ط : " الأصل " .

وأما اختلافهما في المعنى ، فلأنّ (الله) خاصٌّ بربِّنا ، تبارك وتعالى ، فسي
الجاهلية والإسلام (وإِله) ليس كذلك ، ولهذا يُستحضر بذكر (الله) مدلولات
جميع الأسماء ، ولا يُستحضر بـ (إله) إلا ما يُستحضر بالمعبود ، وهذا بيِّن من قول
بعض الأنصار رضي الله عنهم :^(١)

باسمِ إلهِ وبه بَدِينَا . . . وَلَوْ عَدَدًا غَيْرَهُ شَقِينَا

ثم مراد من زعم أن أصل (الله) (إله) لا يخلو من أحد أمرين :

أحدهما : أن تكون الهمزة حُذفت ابتداءً ، ثم أُدغمت اللام في اللام .

والثاني : أن تكون الهمزة نُقلت حركتها إلى اللام الأولى ، وحُذفت هي على

مقتضى النقل القياسي :

فالأول باطلٌ ، لأنَّ حاصله^(٢) ادَّعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب

من كلمة ثلاثية اللفظ ، فذكر الفاء تنبيهٌ على أن حذفها أشدُّ استبعاداً من حذف

العين واللام ، لأن الأواخر وما اتصل بها ، أحقُّ بالتغيير من الأوائل . وقولي : بلا سبب ،

تنبيهٌ على أن الفاء قد تُحذف بسبب ، كحذف واو (عِدَّة)^(٣) فإنه مصدر (يَعِدُ)

فحمل المصدر على الفعل في الحذف طلباً^(٤) للتشاكل ، وقولي : ولا مشابهة ذي سبب ،

تنبيهٌ على (رِقَّة) بمعنى : ورق ، فحُذفت فاءه لالسبب كما في (عِدَّة) بل لشبيهه

بـ (عِدَّة) وزنا واعتلالاً ، ولولا أن (رِقَّة) بمعنى : ورق ، لتعيّن الحاقه بالثنائسي^(٥)

المحذوف اللام كـ (شَفَّة) و (لِثَّة) وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائياً لفظاً

كـ (حِرٌّ)^(٦) أو ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه كـ (لِثَّة) ، و (مانحنُ بسبيله ليس ثنائياً

لفظاً ولا ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه^(٨) ولا مظنوناً ، فكان حذف فائه أشدَّ استبعاداً .

(١) هو عبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه ، والبيتان في ديوانه : ص ٤٢ (وفيه تخريجهما .

(٢) في ط : " أصله " . (٣) في م : " فانها " .

(٤) في ط : " طلب " .

(٥) في ط : " بالبناء " ، وفي م : " غامضة " .

(٦) في ط : " كجر " . والحرّ : فرج المرأة ، وأصله حرٌّ ، فحذفت الحاء التي هي لام

الكلمة وعوض عنها را ، وادغمت في عين الكلمة ، المصباح المنير (حرر) .

(٧) في م : " ولا ثلاثياً " .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

فإن قيل : قد حُذفت الغاء بلاسبب في (الناس) فإن أصله : أناس ، فلنحْكَمْ
 بذلك فيما نحن بسبيله . قلنا : لو صحَّ كونُ (الناس) مَفْرَعًا ^(١) على (أناس) لم
 يَجْز أن يُحمل عليه غيره ، لأن الحمل عليه زيادة في الشذوذ وتكثر ^(٢) من مخالفة
 الأصل دون سبب يُلجئ إلى ذلك ، فكيف والصحيح أن (ناسًا) و (أناسًا) ^(٣) لفظان
 بمعنى واحد من مادَّتين مختلفتين ؛ (إحداهما : (أنس) والأخرى (نوس) كما أن
 (الوَقَّة) و (لَوَقَّة) ^(٤) من مادَّتين مختلفتين ^(٥) وهما اسمان لِتَر معجون بزبد أو سمن ،
 وكما أن ^(٦) (أوقية) و (وقية) بمعنى واحد ، وأحدهما من (أوق) والآخر من (وقي)
 وأمثال ذلك كثيرة .

وأما ادعاء نقل حركة همزة (الإله) إلى اللام فأحقُّ بالبطلان ، لأنه يستلزم
 مخالفة الأصل من وجوه :

- أحدها : نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل اللزوم ، ولا نظير لذلك .
 الثاني : نقل حركة همزة إلى مثل ما بعد ها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ،
 وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن ، لأن اجتنابه في اللام أكد ،
 إذ هو ملتزم في (عد) ^(٧) وبإيه بخلاف النقل ، فإنه لم يلتزم إلا في أفعال
 الرؤية ، مع أن من العرب من لا يلتزمه ^(٨) ، وهم تميم اللات ، قال ^(٩) :

-
- (١) في م : " مفرع " .
 (٢) في م : " وترك من " .
 (٣) (أناسا) ساقطة من ط ، م ، ع .
 (٤) في م : " الرقة وارقة " ، وهو تحريف .
 (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
 (٦) (أن) ساقطة من ط ، م .
 (٧) في ط : " عدة " .
 (٨) في الأصل : " لا تلتزمه " ، والمثبت من ط ، م .
 (٩) هو سراقه البارقي ، ديوانه : ص ٢٨ في النوادر : ص ١٨٥ ، والخصائص :
 ١٥٣ / ٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٠ / ٢ ، وشرح المفصل : ١١٠ / ٩ ،
 والمغني : ٣٠٧ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى : ٣٢٢ .

أُرِي عَيْنِي مَالِمَ تَرَأْيَاهُ . . . كَلَانَا عَالِمٌ بِالْتُرَهَاتِ

الثالث: من الوجوه : مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة ، وذلك

يوجب كون النقل عملاً كَلَامَ (١) ، لأن المنقول إليه كان ساكناً ثُمَّ

حُرِّكَ بحركة الهمزة إبقاءً عليها وصورنا لها من محض الحذف ، فإذا

سَكَنَ فأت ذلك ، وعاد (٢) الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل ، فكأن

النقل لم يكن ، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل ، بمنزلة

من نقل في (بِيئُوس) فقال : بِيئُوس ، ثم سكن فقال : بِيئُوس (٥) ،

فلا يخفى ما في هذا من القبح (٦) مع كونه في كلمة واحدة . والمدعى

في (الله) من كلمتين فهو أمكن في الاستقباح وأحقُّ بالإصلاح (٧) .

الرابع : إدغام المنقول إليه فيما بعد (٨) الهمزة ، وذلك بمعزل عن القياس ،

لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام ما قبلها

فيها بعدها ، كإدغام أحد المنفصلين في الآخر ، وقد اعتبر أبو عمرو

ابن العلاء في الإدغام الكبير الفصل بمحذوف (٩) واجب الحذف ، نحو :

* وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا * فلم يدغم الغين في الغين ، (١١) فلأن

يُعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف وأحقُّ وأولى . ولأجل الاعتداد

(١) في م : " كمل " وهو تحريف . (٢) في م : " وكاد " .

(٣) في ط : " بيئوس " ، وفي م : " بيئوس " .

(٤) في ط : " بيس " ، وفي م : " بيس " .

(٥) في ط : بيس . وفي م : بيس . تحريف .

(٦) في م : " الفتح " ، وهو تحريف .

(٧) في م : في الأصل . (٨) في ط : " بعده " .

(٩) في م : " لمحذوف " .

(١٠) الآية (٨٥) من سورة آل عمران .

(١١) قال أبو عمرو الداني في باب ذكر بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام

الكبير : " فان كان - يعني الأول من المثليين - معتلاً نحو ومن يبتغ غير

الاسلام ديناً * . . . وشبهه فأهل الأديان مختلفون فيه ، فذهب ابن مجاهد

بالمحذوف تحقيقاً^(١) جاز أن يقال في مثال^(٢) (اغدودن) : من وال : وول ، بتصدير واوين ، وأصله : أووال ، ثم نقلت^(٤) حركتا المهمزتين إلى الواوين ، واعتبر بتصديريهما^(٥) دون قلب أولهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديراً ، ومثل^(٦) هذا المدعى في (الله) قد يرد في : لكن أنا ، إذا قيل فيه : لكن ، إلا أن هذا ليس ملتزماً .

ثم إن الذي زعم أن أصل / (الله) الإله ، يقول : إن الألف واللام عوض من الهمزة ، (٣/ ١) ولو كان كذلك لم يجمع بينهما في الحذف في قولهم : " لا أبوك"^(٩) يريدون : لله أبوك (إن لا يحذف عوض ومعوّض منه في حال واحدة ، وقالوا أيضاً : لهي أبوك^(١٠) . يريدون : لله أبوك)^(١١) فحذفوا لام الجر والألف واللام ، وقدموا الهاء وسكنوها فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وافتتاح ما قبلها ، فلما وليت ساكناً ، عادت إلى أصلها ، وفتحتها^(١٢) فتحة بناء ، وسبب البناء تضمين معنى حرف التعريف ، هذا قول أبي علي ، وهو عندي قول ضعيف لأن الألف واللام

==== وأصحابه الاظهار ، ومذهب أبي بكر الداجوني وغيره الادغام ، التيسير :

ص ٢١ ، وانظر اتحاف فضلاء البشر : ص ٢٢ .

- (١) في ط : "تحقيقاً" .
(٢) في م : "مثل" .
(٣) في ط : "غدون ، وفي م : اغدودون" .
(٤) في م : "تنقلب" .
(٥) في م : "واغتفر تصديريهما" .
(٦) في ط : "أو مثل" .
(٧) في الأصل : "ندر" ، وفي ط : "يرو" ، والمثبت من "م" .
(٨) في ط : "الله" .
(٩) الكتاب : ١١٥ / ٢ ، ١٦٢ - ٤٩٨ / ٣ .
(١٠) الكتاب : ٤٩٨ / ٣ .
(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .
(١٢) في م : "وفتحها" .

في (الله) زائدة^(١) مع التسمية مستغنى عن معناها^(٢) بالعلمية، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن، والذي أراه^(٣) : أن (لهي) مبني^(٤) لتضمن معنى حرف التعجب، وإن لم يكن للتعجب حرف موضوع، كما قال الجمهور في اسم الإشارة إنه مبني^(٥) لتضمن معنى حرف الإشارة، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعاني النسبية الحقيقية^(٦) بأن يوضع لها حروف^(٧)، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة، فلذلك قيل في حد اسم الإشارة : إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، فكما بُني اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة، بُني (لهي) لتضمن معنى^(٨) التعجب، إذ لا يقع (لهي) في غير تعجب، كما لا يقع اسم الإشارة في غير إشارة، وهذا مع بنائه في موضع جر باللام المحذوفة، واللام والمجرور بها في موضع رفع بمقتضى الخبرية، و(أبوك) مرفوع بالابتداء.

وإذا كان العلم^(٩) منقولاً^(١٠) من صفة أو مصدر أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجرداً من أداة التعريف، جاز في استعماله علماً، أن يلمح به الأصل، فتدخل عليه الأداة، ولا يلمح فيستندام تجريدُه، وأكثر دخولها على منقول من صفة ك(حسن)^(١١) و(عباس) و(حارث) ويلى ذلك دخولها على منقول من مصدر ك(فضل) و(قيس) ويلىه

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في م : "زيادة" . |
| (٢) | في م : "معانيها" . |
| (٣) | في ط : "أراه" . |
| (٤) | مبني : ساقطة من "م" . |
| (٥) | في م : "لمضمن" . |
| (٦) | في م : "الحقيقية" . |
| (٧) | في م : "حرف" . |
| (٨) | في ط : "بتضمن" . |
| (٩) | في م : "العمل" ، وهو تحريف . |
| (١٠) | في الأصل : "منقول" ، والمثبت من ط، م . |
| (١١) | في ط، م : "كحسين" . |

دخولها على منقول من اسم عين (كَلَيْتَ) و(خَرْنِقَ) وإلى هذا التفصيل (أشرتُ بقولي : وفي المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان . واحتملتُ (ب) صالح لها) من المنقول من فعل نحو (يزيد) و(يشكر) فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير.

(ص) وقد يُنكر العلم تحقيقاً (٤) أو تقديراً ، فيجـري

مجرى نكرة ، ويسلب التعيين بالتثنية والجمع فيجـيز

بحرف التعريف (٣) إلا في نحو (جماديين) و(عمائين) و(عرفات) .

(ش) - تنكير العلم تحقيقاً (٥) كقولك : رأيت زيدا من الزيديين ، وما من زيد

كزيد بن ثابت ، و"قضية ولا أبا حسن لها" (٦) . وكقول نوف البكالي (٧) : "ليس موسى

بني اسرائيل وإنما هو موسى آخر" . وتنكيره تقديرا مثل قول أبي سفيان : "لا قرئش

بعد اليوم" (٨) ، وكقول بعض العرب : "لا بصره لكم" (٩) ، وكقول الشاعر (١٠)

أزمان سلمى لا يرى مثلها الر . . . رأون في شام ولا في عراق

وكقول الآخر (١١)

إذا دبرانا منك يوماً لقيته . . . أوئل أن أفاك غدواً بأسعد

(١) التفصيل ، ساقطة من "ط" ، وفي م : "المتصل" .

(٢) من قوله : "أو تقديراً" . وحتى قوله : "وعرفات ساقط من م ، ط .

(٣) كلمة من التسهيل .

(٤) في الأصل : جمادين ، وأثبت ما في التسهيل .

(٥) زيادة يقتضيها التنظير .

(٦) الكتاب : ٢٩٧/٢ .

(٧) (هو صاحب علي كرم الله وجهه ، وبكالي : نسبه إلى قبيلة بكالة من اليمن . اللسان (بكل) .

(٨) زاد المعاد : ١٨٢/٢ .

(٩) الكتاب : ٢٩٦ / ٢ .

(١٠) غير معروف ، والبيت في الكامل : ٢٤٧/١ ، والتذييل : ج١ لوحة ١٩٧ ،

وشفاء العليل : ص ١٧٠ ، واللسان (عرق) .

(١١) سبق الاستشهاد به قريبا .

وَإِذَا سُنِّيَ الْعَلَمَ أَوْ جُمِعَ تَنَكَّرَ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(١)

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ .: فَلَمْ أَرَسْعَدًا .: مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

فَإِنْ قُصِدَ تَعْرِيفُهُ بَعْدَ تَشْنِيطِهِ أَوْ جُمِعَ، عُرِفَ بِمَا لَأْدَاةُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٢)

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا .: عَمِيدٌ ^(٣) بَنِي جَعْوَانَ ^(٤) وَابْنُ الْمُضَلِّ ^(٥)

وَكَقَوْلِ الْآخَرِ: ^(٦)

أَخَالِدٌ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ .: فَشَيَيْنِي الْخَوَالِدُ وَالْهِنُودُ

فَإِنْ اشْتَرِكَ فِي الْعَلَمِ مَا لَا يَفْتَرِقُ، لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْأَدَاةِ فِي تَشْنِيطِهِ وَلَا جَمْعَ، كـ (جُمَادِيَيْنِ) ^(٨)

فِي الشَّهْرَيْنِ الْمَعْرُوفَيْنِ، وَ (عَمَائِيَتَيْنِ) ^(٩) فِي جَبَلَيْنِ، وَ (عَرَفَاتِ) لِمَوَاقِفِ الْحَجَّاجِ ^(١٠)، وَاحِدَهُمَا

(عَرَفَةٌ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(١١) فِي جُمَادِيَيْنِ:

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى .: وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ

وَقَالَ الْآخَرُ فِي عَمَائِيَتَيْنِ: ^(١٢)

لَوْ أَنَّ عَصْمَ عَمَائِيَتَيْنِ وَيَذْبُلُ .: سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ

(١) هو طرفة بن العبد، ديوانه: ص ٨٨، وفيه تخريجه.

(٢) هو الأسود بن يعفر، النوادر لأبي زيد: ص ١٦، وشرح المفصل: ٤٦/١،

واللسان (خلد).

(٣) في ط: "عيد".

(٤) في الأصل، م "حجران"، والمثبت من ط، وهو موافق للمصادر.

(٥) في ط: "المقل".

(٦) هو جرير، والبيت في ديوانه: ص ١٦٠، والكتاب: ٣/٣٩٨، والمقتضب:

٢/٢٢٣، واللسان (هند).

(٧) في م: "أخالك".

(٨) في الأصل، ط، م (جماديين) بياء واحدة، في الموضعين.

(٩) في م: "عمائتين".

(١٠) في م: "الحاج".

(١١) هو أبو العيال الهذلي، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ص ٤٣٤، وفيه

تخريجه.

(١٢) هو جرير، ديوانه: ص ٤٥، ونقائض جرير والأخطل: ص ٨٧، والثنا بيبيل:

ج ١ لوحة ١٩٨، وشفاء العليل: ص ١٧١.

والعصم: الوعول، وعماية ويذبل: جيلان بالعالية.

ثُمَّ إِنَّ الْعِلْمَ الْمَسْمُومَ بِهِ مَا لَا يَفْتَرَقُ ^(١) إِنْ لَزِمَ لَفْظُهُ التَّثْنِيَةَ كَ (الْفَرَقْدَيْنِ) أَوْ الْجَمْعَ
 كَ (قُرَيْشِيَّاتٍ) ^(٢) وَ (أَنْدَرَعَاتٍ) فَلَهُ مِنْ مَصَاحِبَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَعَدَمِهِمَا مَا لِعِلْمٍ مَسْمُومٍ بِهِ ^(٣)
 مَعْرُوفٌ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ، فَلِلْفَرَقْدَيْنِ مَالِدِ الْبِرَّانِ ^(٥)، وَكَذَا السَّرَطَانُ غَالِبًا ^(٦)، وَ (قُرَيْشِيَّاتٍ)
 وَ (أَنْدَرَعَاتٍ) بِمَنْزِلَةِ الْمَسْمُومِ بِهِ مَجْرَدًا مَعَ الْإِفْرَادِ لَفْظًا وَمَعْنَى .

(ص) وَمَسْمُومَاتُ الْأَعْلَامِ: أَلْوُ الْعِلْمِ، وَمَا يُحْتَاجُ إِلَى

تَعْيِينِهِ مِنَ الْمَأْلُوفَاتِ، وَأَنْوَاعُ مَعَانٍ، وَأَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ غَالِبًا .

وَمِنَ النَّوْعِيِّ ^(٧) مَا لَا يَلْزِمُ التَّعْرِيفَ .

(ش) - (أَلْوُ الْعِلْمِ) يَعْنِي ^(٨) الْمَلَائِكَةَ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَشْخَاصَ الْإِنْسِ ^(٩) وَالْجِنِّ

وَالْقِبَائِلِ، وَيَعْنِي مَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ مِنَ الْمَأْلُوفَاتِ، السُّورُ ^(١٠) وَالْكَتَبُ / وَالْكَوَاكِبُ (٣/ب)

وَالْأَمْكَنَةُ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالْكَلابُ وَالسَّلَاحُ وَالْمَلَابِسُ،

فَهَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى تَعْيِينِ مَسْمُومَاتِهَا ^(١١)، فَاسْتَحَقَّتْ أَنْ تَوْضَعَ لِأَفْرَادِهَا

أَسْمَاءٌ تَتَمَيَّزُ بِهَا .

(١) يَفْتَرَقُ، مَكْرَرَةٌ فِي "م" .

(٢) فِي الْأَصْلِ، م: "قُرَيْشِيَّاتٍ"، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط. وَقَالَ فِي اللِّسَانِ (قِرْس):

"قُرَيْشِيَّاتٍ: اسْمٌ، قَالَ سَيِّبِيُّهُ وَتَقُولُ: هَذِهِ قُرَيْشِيَّاتٍ، كَمَا تَرَاهَا، شَبَّهُوهَا

بِبَنَاتِ التَّأْنِيثِ... وَالَّذِي فِي الْكِتَابِ: "هَذِهِ قُرَيْشِيَّاتٍ كَمَا تَرَى..."

الْكِتَابِ: ٣ / ٢٣٤ .

(٣) فِي ط: "وَعَرَفَهُمَا فَالْعِلْمُ" .

(٤) فِي ط: "مَنْفَرِدٌ" .

(٥) فِي ط: "مَالِلِزِيدِينَ"، وَفِي م: "مَالِلِيدِينَ" .

(٦) فِي ط: "غَالِبٌ" .

(٧) فِي الْأَصْلِ، ط: "النَّوْعِيْنَ"، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ "م" وَالتَّسْهِيلِ .

(٨) فِي ط: "يَشْمَلُ" .

(٩) الْإِنْسُ، سَاقِطَةٌ مِنْ "ط" .

(١٠) فِي ط: "السُّورُ" .

(١١) فِي م: "مَسْمُومَاتِهَا" .

وأما ما لا يحتاج^(١) إلى تعيين فرد من أفرادهِ ، كالمعاني والوحوش ، فلا يصلح أن يوضع له علم خاص ، بل إن وُضع لشيء منه علم فللنوع بأسره ، إذ^(٢) ليس بعض أشخاصه أولى به من بعض ، فمثال ما وُضع منه للنوع المعنويّ (برة) للمبرة ، (وفجار) للفجرة ، و(خياب بن هيب) للخسران ، و(وادي تغيّب) للباطل ، ومثال ما وُضع منهُ للنوع العينيّ (أبو الحارث)^(٥) و(أسامة) للأسد ، و(أبو جعدة) و(نذالة) للذئب ، قال سيوييه : إذا قلت : هذا أبو الحارث ، فإنما تريد : هذا الأسد ، أي هذا الذي سمعت باسمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه ، كمعرفة زيد^(٦) ، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم ، هذا نصه^(٧) ، في باب ترجمته (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً في أمته ليس واحد منها بأولى^(٨) من الآخر) فجعله خاصاً شائعاً في حال واحدة ، مخصوصة (باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن ، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص^(١١) نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في الخارج .

ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة ، فيُعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية ، وأن يستعمل تارة

-
- (١) في ط : " ما لا تدعو الحاجة " .
(٢) في الأصل : " أوليس " ، والمثبت من ط ، م .
(٣) في الأصل ، م : " النوع " .
(٤) في م : " وواد " .
(٥) في م : " أبو حارث " .
(٦) في الكتاب " عرفه قبل ذلك معينه كمعرفته زيد . . . " .
(٧) الكتاب : ٢ / ٩٤ .
(٨) في الكتاب : أولى به .
(٩) انظر الكتاب : ٢ / ٩٣ .
(١٠) بداية سقط طويل من (م) .
(١١) في الأصل : " أشخاص " ، سهو ، والمثبت من " ط " .

نكرة فيُعطى لفظه ما تُعطى النكرات ، والطريق في ذلك كله السماع ، فما جاء بالوجهين (فيئنه) و (غُدوة) و (بكرة) و (عشيّة) فلك أن تقول : فلان يأتينا فيئنة ، بلا تنوين ، أي : يأتينا حين دون حين ، ولك أن تقول : يأتينا فيئنة ، بتنوين ، أي حيناً دون حين ، فتختلف التقديرات والمراد واحد . وكذلك : فلان يتعهدنا غُدوةً وبكرةً وعشيّةً ، أي : الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء ، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمعقرون بالألف واللام عدتين أو جنسيتين ، كما تفعل ب (أسامة) و (ذؤالة) (١) إلا أن لك في (غُدوة) و (بكرة) و (عشيّة) أن تنونها مؤولاً لها بمجرد من الألف واللام ، وليس لك ذلك في (أسامة) و (ذؤالة) ، ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صحّ من السماع .

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلاماً نوعية ، كقولهم للأحقق : " أبو الدغفاء " وللمجهول شخصه ونسبه : " هيان بن بيان " ، والضلال بن بهلّل وتهلّل وقهلّل (٢) . ومن ذلك قولهم لنوع الأمة : " أقعدي وقومي " ، ولنوع العبد : " قنور بن قنور " ، ولنوع الفرس : " أبو المضاء " ومن (أبي الدغفاء) وما بعده ، احتزرت بقولسي : لا تُولف غالباً ، وإلى نحو (فيئنة) أشرت بقولي : ومن النوعي (٣) ما لا يلزم التعريف .

(ص) ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها ، فما كان

منها بتاء تأنيث ، أو على وزن الفعل به أولسى ، أو مزيداً (٤) آخره ألف ونون ، أو ألف إلحاقٍ مقصورة لم ينصرف إلا منكراً ، وإن كان على زنة منتهى التكسير

-
- (١) في ط : " يتعهد " .
 (٢) في ط : " يفعل " .
 (٣) في ط : " يهلّل " .
 (٤) في اللسان (شهل) " وهو الضلال بن شهلّل ، وفهلّل وفي (فهل) " هو الضلال بن فهلّل " .
 (٥) في ط : " النوعين " .
 (٦) في الأصل : " مزيد " ، والمثبت من ط ، والتسهيل .

أو ذا ألفٍ تأنيثٍ لم ينصرف مطلقاً ، فإن
 صلحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاقٍ جازٍ^(١) في المثال
 اعتباران ، وإن قرِنَ [مثالٌ]^(٢) بما ينزله منزلة
 الموزون . فحكمه حكمه .

(ش) الأمثلة الموزون بها كقولك : وزنُ عامرٍ وطلحةٌ وأرنبٌ وعمرٌ ، فاعِلٌ ، وفَعْلَةٌ ،
 وَأَفْعَلٌ ، وفُعَلٌ ، فهذه وأشباهها معارفٌ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يدلُّ على المراد
 دلالةً تتضمنُ الإشارةَ إلى حروفه وهياتها ، ولذلك تقع المعرفة بعده صفةً ، والنكرة
 حالاً ، كقولك : لا ينصرفُ (فَعَلٌ) المعدولُ ، بل ينصرفُ (فَعَلٌ) غيرَ معدولٍ .
 والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام : قسمٌ
 ينصرفُ مطلقاً ، وقسمٌ لا ينصرفُ مطلقاً ، وقسمٌ لا ينصرفُ في التعريف دون التنكير .
 وقسمٌ له اعتباران ؛ هو في أحدهما كالثاني ، وفي الآخر كالثالث .
 فالأول كـ (فَعَلٌ) لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثانٍ .
 والثاني كـ (فَعَلَاءٌ) و (فَعَلَى) ما فيه ألفُ التأنيثِ مدودةٌ أو مقصورةٌ ،
 وكـ (مَفاعِلٌ) و (مَفاعيلٌ) ما فيه زنةٌ منتهى التفسير .
 والثالث كـ (فَعْلَةٌ) و (أَفْعَلٌ) و (فَعْلَانٌ) و (فَعَلَى) ما فيه التأنيثُ ،
 أو وزنُ الفعلِ ، أو الألفُ والنونُ الزيدتان ، أو ألفُ^(٤) الإلحاقِ المقصورة ، فهذه
 لا تنصرفُ^(٥) مادامت معارفٌ ، وتنصرفُ إذا وقعت موقعاً يُوجبُ تنكيرها ، كقولك : كلُّ
 (فَعْلَةٍ) صحيحُ العينِ فجمعه (فَعَلَاتٌ) إن كان اسماً ، و (فَعَلَاتٌ) إن كان صفةً ،
 وكلُّ (فَعْلَانٍ) ذي مؤنثٍ على (فَعَلَى) لا ينصرفُ ، وكلُّ (أَفْعَلٍ) غيرُ علمٍ
 ولا صفةٍ ينصرفُ^(٦) .

(١) في التسهيل : " جا " . (٢) تكلمة من ط ، والتسهيل .

(٣) في ط : " وفعلَى " .

(٤) في الأصل : " الألف " ، والمثبت من " ط " .

(٥) في الأصل : " لا تنصرف " ، والمثبت من " ط " .

(٦) في الأصل : " يتصرف " ، والمثبت من " ط " .

والرابع الذي له اعتباران (فَعَلَى) / بفتح الفاء وكسرهما ، فإن ألفه سالحة (١/٣٢)
للتأنيث ، وسالحة للإلحاق ، فإن حُكْم بتأنيثها كان ماهي فيه غير منصرف فـي
تعريف ولا تنكير ، وإن حُكْم بكونها للإلحاق ، كان ماهي فيه غير منصرف في التعريف ،
منصرفاً في التنكير .

وإن قرن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون ، فحُكْمه حُكْم ما أنزل منزلته ، كقولك :
هذا رجل أفعل ، فحُكْم (أفعل) هنا حُكْم (أسود) ونحوه (١) من الصفات ، لأن
اقترانه بـ (رجل) نَزَلَه منزلة الموزون فتساويا في الحُكْم وامتناع الصرف . وخالف
سيبويه المازنيُّ في هذا الأخير فقال : ينبغي أن يُصرف ، ورد المبرد عليه ، وصوب
قول سيبويه . (٢)

(ص) وكذلك بعض الأعداد المطلقة .

(ش) المراد بالأعداد : المدلولُ بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود ،
كقولهم : ثلاثة نصف ستة (٣) وأربعة نصف ثمانية ، فهذه الأسماء قد حُكِمَ
بعلميتها ومنع صرفها للتعريف والتأنيث ، وهي جديرة بذلك ، لأنَّ كلاً منها يدلُّ
على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة متضمنة للإشارة (٤) إلى ما ارتسم منها ،
ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصحَّ . ولو عومل بذلك غير المعدود من
أسماء المقادير لم يجز ، لأنَّ الاختلاف في حقائقها واقع ، بخلاف العدد ، فإن حقائقه
لا تختلف بوجه .

(ص) وكنوا بـ (فلان) و(فلانة) عن نحو (زيّد)

و(هند) وبـ (أبي فلان) و(أم فلانة) (٥) عن (أبي بكر) (٦)

(١) في ط : * هذا ونحوه . ولا معنى لزيادة (هذا) .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، والمقتضب : ٣ / ٣١١ .

(٣) في ط : * ستة نصف ثلاثة * وهو سهو من الناسخ .

(٤) في ط : * للإشارة * .

(٥) في التسهيل * فلان * .

(٦) في التسهيل : * عن (نحو) .

و (أم سلمة) . و ب (الفُلان) و (الفُلانة) عن نحو
 (لاحق) و (سَكاب) ، و ب (هَن) و (هَنَة)^(١) أو (هَنْت)^(٢)
 عن اسم جنس غير علم . و ب (هَنْت) عن (جامع) و ب^(٣)
 (كَيْت) أو (كَيْة) و ب (ذَيْت) أو (ذَيْة)^(٤) أو (كَذَا)
 عن الحديث .

وقد تُكسر أو تُضْمُّ تاءُ (كَيْت) و (ذَيْت) .

(ش) - (فُلان) و (فُلانة) و (أبو فُلان) و (أم فُلانة) أسماءٌ يُكنى بها عن أعلام
 أبي العلم ، إلا أن (فُلاناً) كنايةٌ عن اسم مذكّر علم^(٥) ك (زيد) و (عبد الله) .
 و (أبو فُلان) كنايةٌ عن كنية مذكّر علم^(٥) ، ك (أبي زيد) و (أبي عبد الله) و (فُلانة)
 كنايةٌ عن اسم امرأة ك (هِنْد) ، و (أمة الله) و (أم فُلان) كنايةٌ عن كنية امرأة
 ك (أم خالد) و (أم سليم) .

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة ، فكنوا عن مذكّرهما
 ك (لاحق) ب (الفُلان) وعن مؤنثها ك (سَكاب) ب (الفُلانة) فزادوا الألف والسلام
 فرقا بين الكنايتين .

وكما كُنِيَ عن علم المذكّر ب (فُلان) ، وعن المؤنث ب (فُلانة) كُنِيَ عن مذكّر اسم
 الجنس ب (هَن) وعن مؤنثه^(٦) ب (هَنَة) أو (هَنْت) ، إذا كان للمتكلم غرض في
 السر ، ولذلك كثرت الكناية به عن الفرج ، وعن فعل الجماع ب (هَنْت) . ويقال
 للمرسل بحديث : قل : كَيْتَ وَكَيْتَ ، أو : قُلْ : ذَيْتَ وَذَيْتَ ، بفتح التاء وكسرها
 وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع مكانها (كذا وكذا) .

(١) ساقطة من " ط " .

(٢) تكملة من ط والتسهيل .

(٣) بعدها في التسهيل : " ونحوه " .

(٤) في الأصل : " ويديت أو ديت " ، والتصويب من ط والتسهيل .

(٥) في ط في الموضعين : " مذكّره " .

(٦) في ط : " مؤنث " .

* بَابُ الْمَوْصُولِ *

(ص) وهو من الأسماء ما افتقرَ أبداً إلى عائد
أو خلفه ، وجُملةٌ صريحةٌ أو مؤولةٌ ، غيرَ طلبيةٍ ،
ولا إنشائيةٍ .

(ش) نَهتُ بقولي : وهو من الأسماء ، على أن الحرف الموصول لم يُقصد دخولُه
في الحدِّ ، بل قصد الاقتصار على حدِّ الموصولات الاسمية .
واختزرتُ بـ (العائد) من (حيث) و (إن) و (إذا) ، فإنَّها أسماءٌ تفتقرُ
إلى جملةٍ ، لكنها مستغنية عن عائد .

واحتزرتُ بـ (أبداً) من النكرة الموصوفة بجملةٍ فإنَّها على حالٍ (١) وصفها بها (٢) تفتقرُ
إليها وإلى عائد ، لكنَّ الموضع بالأصالة لفرد وتوَلُّو الجملته به ، ويفني ذكره
عنها ، فالافتقار إلى ما توَلُّو به لا إليها ، وإن صدق في الظاهر أنَّها مفتقرٌ إليها ،
فلا يصدق على الافتقار إليها أنَّه كائن أبداً ، بخلاف الجملة الموصول بها ، فإنَّ
الافتقار إليها كائن أبداً عند ذكر الموصول . وإذا وقع موقعها ظرفٌ أو حرف جرٍّ ،
وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول . وإذا وقعت الصلة صفةً موصولةً
بها الألف واللام يجب تأولها بفعل (٣) ، (ولذلك تعمل حينئذٍ) ماضية المعنى
وحاضرته ومستقبلته ، وإنَّ الم تقع صلة فلا تعمل (٦) إلا في حضور أو استقبال ، وإلى الصفة
المشار إليها ، والظرف ، وحرف الجر ، أشرتُ بقولي : أو مؤولة .

وأشرتُ بقولي : أو خلفه ، إلى أن العائد قد يُفني عنه قرينةٌ تدلُّ عليه ، أو ظاهرٌ

-
- | | |
|-----|----------------------------------|
| (١) | حال ، ساقطة من " ط " . |
| (٢) | بها ، ساقطة من " ط " . |
| (٣) | في ط : " انه " . |
| (٤) | بعدها في ط : " مسند إلى ضمير " . |
| (٥) | ساقطة من " ط " . |
| (٦) | في ط : " يعمل " . |

يقوم مقامه ، كقوله : (١)

..... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أراد : وأنت الذي في رحمة أطمع .

وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية ، لأن الغرض بالصلة
تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهي أخرى
بأن لا يتحصل بها وضوح غيرها . وأما الإنشائية فإن حصول معناها / مقارن لحصول (٢)
لفظها ، فلا يصلح وقوعها صلة ، لأن الصلة معرفة (٣) والموصول معرف ، فلا بد من
تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

والمشهور عند النحويين ، تقييد (٤) الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك
غير لازم ، لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة ، كقوله تعالى :
* وَإِن تَقُولِ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ * وكقول الشاعر : (٦)

ألا أيها القلب الذي قاده الهوى . : أفق لا أقر الله عينك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، كقوله تعالى : * كمثل الذي ينعق بما لا يسمع
إلا دعاءً ونداءً * وكقول الشاعر : (٧) (٨)

(١) تقدم الاستشهاد به في باب الكلمة والكلام . وصدرة « فيارب ليلى أنت في

كل موطن » وسيورده المصنف مرة أخرى في هذا الباب .

(٢) نهاية سقط طويل من (م) سبقت الإشارة إليه .

(٣) في م : " معروفة " .

(٤) في ط : " تقييد " .

(٥) الآية (٣٧) من سورة الأحزاب .

(٦) هو قيس بن ذريح ، والبيت في الحماسة البصرية : ١٠١ / ٢ ،

وساقط من " م " .

(٧) الآية (١٧١) من سورة البقرة ، وسقطت من " م " .

(٨) هو معبد بن أوس المزني ، أمالي القاضي : ١٠٢ / ٢ ، والتذييل :

ج ١ لوحة ٢٠٢ .

فَيَسَعَى إِذَا أَبْنَى لِيَهْدِمَ صَالِحِي . : . وَلَيْسَ الَّذِي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ
وقد يُقصد تعظيم الموصول ، فتبهم صلته ، كقول الشاعر :^(٢)

فَإِنْ أَسْتَطَعِ أَغْلِبْ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى . : . فَمِثْلُ الَّذِي لَا قِيَّتَ يَغْلِبُ صَاحِبُهُ
ومثله قوله عز وجل : * فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ * ، وقال الشاعر :^(٣)

وَكُنْتَ إِذَا أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا . : . لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبْتِكَ^(٥) الْمَنَاطِرُ
رَأَيْتَ الَّذِي لَأَكْلُهُ أَنْتَ قَادِرٌ . : . عَلَيْهِ وَلَا عَنِّ بَعْضُهُ أَنْتَ صَابِرٌ

(ص) ومن الحروف : ما أول مع ما يليه بمصدر ، ولم

يحتج إلى عائد .

(ش) لَمَّا كَانَ الموصول على ضربين : أحدهما من الأسماء ، والآخر من الحروف ،
وفرغت من حد الأول^(٦) ، شرعت في حد الثاني . فقولي : ما أول بمصدر ، يتناول
(صه) ونحوه ، فإنه يؤول بمصدر معرفة ، إن لم يُنَوَّن ، وبمصدر نكرة إن نُوِّنَ ،
ويتناول أيضا الفعل المضاف إليه نحو : حين قمت قمت ، فإن معناه : حين قيامك ،
ويتناول أيضا نحو (هو) من قوله تعالى : * هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى * فإنه بمعنى العدل ،
فاحتزت من هذه الأشياء ونحوها بقولي : مع ما يليه ، فإن هذه الأشياء مؤولة
بمصدر ، لامع شيء يليها ، بخلاف الحروف الموصولة ، فإنها تؤول بمصدر مع ما يليها
من صلاتها .

ولمَّا كَانَ (الذي) قد يُوصفُ به مصدر ثم يُحذفُ المصدر ويُقامُ هو مقامه ، فيصدق
عليه حينئذٍ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، مع أنه ليس من الحروف الموصولة ، احتزت منه

(١) في م : " بيني " .

(٢) غير معروف ، والبيت في الهمع : ١ / ٨٥ ، والدرر : ١ / ٦٢ .

(٣) الآية (٧٨) من سورة طه .

(٤) بدون نسبة في الحماسة البصرية : ٢ / ١٢١ ، والانصاف : ٢ / ٨٠٤ .

(٥) في ط : " اتبعتك " .

(٦) في ط : " الأسماء " .

(٧) الآية (٨) من سورة المائدة .

بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن (الذي) الموصوف به مصدرٌ على ما قدر، لا يستغني عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى : * وَخَضَّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا *^(١) أي كالخوض الذي خاضوه، فحذف (الخوض) وأقيم (الذي) مقامه، وحذف العائد إلى (الذي) لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير .

(ص) فمن الأسماء : (الذي) و(التي) للواحد والواحدة، وقد تُشدد^(٢) ياءهما^(٣) مكسورتين أو مضمومتين . أو تحذفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا . ويخلفهما^(٤) في التثنية علامتها^(٥) مجوزًا شد نونها، أو حذفها^(٦) . وإن عُني بـ(الذي) مَنْ يَعْلَمُ أو شبهه، فجمعه (الذين) مطلقًا، ويغني عنه (الذي)^(٧) في غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلًا، وربما قيل : (الذون)^(٨) رفعًا . وقد يقال : (لذي)^(٩) و(لذان) و(لذين) و(لتي)^(١٠) و(لاتي) .

(ش) لما ثبت أن الموصول ضربان : أحدهما من الأسماء، والآخر من الحروف، أخذت في ذكر الأسماء، فبدأت بـ(الذي) و(التي)، لأنهما كالأصل لغيرهما،

-
- | | |
|------|--|
| (١) | الآية (٦٩) من سورة التوبة . |
| (٢) | في الأصل : " تشد " ، وفي م : " يشد " ، والمثبت من ط والتسهيل . |
| (٣) | في م : " هاءاهما " ، وهو تحريف . |
| (٤) | في م : " ويخلفها " . |
| (٥) | في ط : " علامتها " . |
| (٦) | في التسهيل : " وحذفها " . |
| (٧) | (في) ساقطة من " م " . |
| (٨) | رسمت في الأصل وغيرها، (اللذون) ، والمثبت من التسهيل . |
| (٩) | في م : " الذي " . |
| (١٠) | زيد بعدها في بعض نسخ التسهيل : لتان . |

فإن غيرهما إذا أشكل أمره ، يُستدلّ على موصوليته بصلاحيّة موضعه لـ (اللذي)
 إن كان مذكراً ، ولـ (التي) إن كان مؤنثاً . وفي (الذي) و (التي) ستّ لغات:
 الأولى : (١) مابديّ به .

والثانية : حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين ، كقول الشاعر : (٢)
 لا تعذّل الذّ لا ينفكُّ محتسباً (٣) حنّداً ولو كان لا يبقي ولا يسذر
 والثالثة : حذف الياء وتسكين الذال (٤) والتاء ، كقول الشاعر : (٥)
 فلم أربيتا كان أحسن بهجّة من الذّ له من آل عزة عامر
 وكقول الآخر : (٦)

مالذ يسووك سوءاً بعد بسط يد بالبر إلا كمثل البغي عدوانا
 ومثله : (٧)

فما نحن إلا من أناس تحرّموا بأدنى من الذّ نحن فيه وأوفرا (٨)
 والرابعة : تشديد الياء مكسورة ، كقول الشاعر : (٩)

-
- (١) في ط : " الأول " .
 (٢) غير معروف ، والبيت في التذييل : ج١ لوحة ٢٠٦ ، وشفاء العليل :
 ص ١٧٨ ، والمساعد : ١٣٩/١ .
 (٣) في الأصل وم : اللذ ، والمثبت من ط .
 (٤) في ط : (أو) التاء .
 (٥) غير معروف ، والبيت في التذييل : ٢٠٦/١ ، وشفاء العليل : ص ١٧٧ ،
 والمساعد : ١٣٩/١ ، والهمع : ٨٢/١ .
 (٦) غير معروف ، والبيت ، في التذييل ج١ لوحة ٢٠٦ ، شفاء العليل :
 ص ١٧٧ .
 (٧) ورد البيت في التذييل : ج١ لوحة ٢٠٦ ، بدون نسبة .
 (٨) في الأصل ، ط : " وأفرا " ، والمثبت من " م " .
 (٩) ورد البيتان من غير نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٠٥/٢ ، وإلنصاف :
 ص ٦٧٥ ، والهمع : ٨٢/١ ، واللسان (لذي) ، والخزانة : ٤٩٧/٢ .

وليس المالُ فاعلمهُ بِسالمٍ .: وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِي

يَنَالُ بِهِ الْعِلَاءَ وَيَمْتَهِنُ بِهِ (١) .: لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

والخامسة: تشديدُ الياءِ مضمومةً ، كقول الشاعر: (٢)

اغضِ مَا اسطَظَّتْ فَالِكَرِيمِ الَّذِي .: يَأْلِفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَنِي

السادسة: حذفُ الألفِ واللامِ وتخفيفُ الياءِ ساكنةً ، وبهذه اللغة قرأ بعض

الأعراب ، قال أبو عمرو بن العلاء : سمعتُ أعرابياً يقرأ بتخفيف

اللامِ * صراطِ لَدِينِ * (٣)

ومن استعمال (الت) قول الشاعر: (٤)

شُغِفَتْ بِكَ التُّ بِيَّتِكَ فَمِثْلُ مَا .: بِكَ مَا بِيهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

ومن استعمال (الت) قوله: (٦)

أَرْضِيَا التُّ / أَوْتِ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّلِّ لِي فَأَضُوا ذَوِي غِنًى وَاعْتَرَا (١/٣٣)

ومثله: (٧) فَقُلْ لِلَّتِ تَلُومُكَ إِنْ نَفْسِي .: أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّسْمِيمِ

وقد استغنوا في التثنية (٨) بقولهم : اللذانِ واللتانِ ، عن اللذيينِ واللتيينِ ، (٩)

فاعتبروا أخف اللغات ، وإن كانت أقل من (الذي) و(التي) ، وذلك أن المفرد

أخف من المثني ، وخفف جوازاً بحذف الياءِ ، فلما قصدوا التثنية ، وهي أثقل

(١) في م : * ويصطفيه * .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٠٦ ، والهمع : ١ / ٨٢ ،

وشفاء العليل : ص ١٧٧ .

(٣) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

(٤) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٠٧ ، والمساعد : ١ / ١٣٩

وشفاء العليل : ص ١٧٨ ، والهمع : ١ / ٨٢ .

(٥) بك ، ساقطة من * ط * .

(٦) في ط : * قول الشاعر * ، والبيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٠٦ ،

وشفاء العليل : ص ١٧٧ .

(٧) البيت بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٠٨ ، والتذييل : ج ١ لوحة ٢٠٦

وشفاء العليل : ص ١٧٨ ، والهمع : ١ / ٨٢ ، والخزانة : ٢ / ٤٩٩ .

(٨) في م : * بالتثنية * . (٩) في م : * عن الذين والتين * .

من الأفراد وأحوج إلى التخفيف ، التزم فيها من (١) حذف الياء ، ما كان في الأفراد (جائزا . وجوز تشديد النون عوضا من المحذوف ، ولما كان الحذف مستعملا في الأفراد (٢) بوجه ما ، لم يكن التعويض لازما بل جائزا ، ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت (الذي) و(التي) لحاقها لها معارضا لشبهها بالحروف ، أعربا في التثنية ، كما جعلت إضافة (أي) معارضا لشبهها بالحروف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب (الذين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ، لأن (الذين) مخصوص بأبي العلم ، و(الذي) عام ، فلم يجز على سنان الجموع المتمكنة ، بخلاف (الذين) و(اللتين) ، فإنهما جرتا على سنان المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى ، وطمس كل حال ففي (الذي) و(الذين) شبه ب(الشجي) و(الشجين) في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب (الذين) ، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : (نصر الذون^(٥) آمنوا على الذين كفروا * ، ومن ذلك قول بعضهم :^(٦)

وَبَنُو نَوْجِيَّةِ الذُّونِ كَأَنَّهُمْ . . . مَعْطُ مَخْدَمَةٍ^(٧) مِنَ الْخُزَّانِ

وإن الم يقصد ب(الذي) مخصص ، جاز أن يعبر به عن جمع ، حملا على (من) ، كقوله تعالى : * وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ^(٨) * ولولم يكن

- (١) من ، ساقطة من * م * .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من * م * . (٣) في م : لشبههما .
(٤) في م : فلا يجزى * .
(٥) في الأصل : (نصرت الذين) والمثبت من (ط) ومثله في شرح الكافية للمصنف :
٠٢٥٨/١
(٦) البيت بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٠٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور
١٧٢/١ ، وشفاء العليل : ص ١٨١ ، والخزان : جمع الخزن ، وهو ذكر الأرنب ، والمعط : جمع أمعط ، وهو الذي سقط شعره ، والمخدّم : الأبيض الأطراف .
(٧) في الأصل و ط : مخرمة ، والمثبت من * م * .
(٨) الآية (٣٣) من سورة الزمر .

المراد به جمعا لم يُشَرَّ إليه بجمع ، ولا عاد عليه ضمير جمع . ومن ذلك أيضا قوله تعالى :
* كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس * (١) فلولم يرد به جمع ، لم يُضرب
به مثل لجمع . (٢)

فإن قصد بـ (الذي) مخصص ، فلامحيص عن (الذين) في التثنية (٣) ، و(الذين)
في الجمع ، مالم يضطر شاعر ، كقوله : (٤)

أبني كليب إن عني اللذا . : قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَ
وكقول الآخر : (٥)

وإن الذي حانت بفلج بماؤهم . : هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

ومن قال : (الذون) (٦) رفعا ، و(الذين) (٧) نصبا وجرا ، قال في (اللاء) إذا
أريد به ما يراد به (الذين) : (اللاؤون) رفعا ، و(اللائين) جرا ونصبا . ومن
قال : (الذين) مطلقا ، قال : (اللائين) مطلقا ، وقيل : (اللاؤون) في الرفع ،
و(اللائين) في النصب والجر ، لغة هذلي . ويقال أيضا في (اللاء) بمعننى
(اللاتي) (٨) إذا جمع : (اللاءات) (٩) معربا ومبنيًا على الكسر ، ومنه قول الشاعر : (١٠)

-
- (١) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة .
(٢) في ط : " بجمع " . (٣) في م : " كالتثنية " .
(٤) هو الأخطل التغلبي ، والبيت في ديوانه : ص ١٠٨ ، وفيه تخريجه .
(٥) هو أشهب بن رميلة ، شاعر مخضرم ، والبيت في الكتاب : ١٨٧ / ١ ،
والمقتضب : ١٤٦ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٥٤ / ٣ ، ١٥٥ ، وأمالى ابن السجري
٣٠٧ / ٢ ، والمقاصد النحوية : ٤٨٢ / ١ ، والخزانة : ٥٠٧ / ٢ ، وروايته
في البيان والتبيين : ٥٥ / ٤ " وإن الألى حانت . " ولا شاهد فيه حينئذ .
(٦) في الأصل وط : اللذون ، والمثبت من " م " .
(٧) في ط : " اللذون ، وفي الأصل رسمت (الذين) . والمثبت من " م " .
(٨) في الأصل : " التي " ، والمثبت من ط ، م .
(٩) في ط ، م : " اللات " .
(١٠) ورد البيت بدون نسبة أشرح الكافية الشافية للمصنف : ٢٦٨ / ١ ، واللسان
(لتا) ، والهمع : ٨٣ / ١ .

أولئك إخواني الذين عرفتهم . : وإخوانك اللات (١) زين بالكتمة
بضم التاء على الإعراب ، ويكسرهما على البناء .

(ص) ومعنى (الذين) : (الألى) (١) و(الألاء) (٢) ،

و(اللآئين) مطلقاً، أو جرّاً ونصباً ، و(اللأون) رفعاً .

وجمع (التي) (اللائي) و(اللاتي) و(اللواتي) وسلا

ياءات . و(اللا) ل واللوا (٤) و(اللوا) و(اللآيات) (٥) ،

مكسوراً، أو معرباً إعراب (الآت) (٦) ، و(الألى) (٧) .

وقد ترادف (التي) و(اللاتي) (٨) : (ذات) و(ذوات)

مضمومتين مطلقاً .

(ش) المشهور في (الألى) (٩) ورودها بمعنى (الذين) ، وفي (اللاء) ورودها

بمعنى (اللاتي) (١٠) وقد ترد (الألى) بمعنى : (اللاتي) و(اللاء) بمعنى : (الذين)

وقد جاءت (الألى) (١٢) بالمعنيين في قول الشاعر : (١٣)

-
- (١) في اللسان : . . . (اللاتي) ولا شاهد فيه .
(٢) في ط : الال ، وفي التسهيل : الأولى .
(٣) في التسهيل : "الأولاء" . (٤) زيادة من التسهيل .
(٥) في م : "واللات" .
(٦) في ط : "اللات" ، وفي التسهيل : "أولات" .
(٧) في الأصل وبقيّة النسخ : "الأولى" ، والمثبت من التسهيل .
(٨) في م : "اللائي واللاتي" .
(٩) في الأصل : "الأولى" ، والمثبت من ط ، م .
(١٠) في الأصل : "التي" ، والمثبت من ط ، م .
(١١) في الأصل وغيرها : "اللائي" ، والمثبت يقتضيه التنظير .
(١٢) في ط ، م : "الأولى" .
(١٣) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ص ٩٢ ،
وفيه تخريجه . واستشهد به المصنف في شرح الكافية ٤ / ١ / ٢٧١ .

وَتُغْنِي الْأَلْيَ (١) يَسْتَتِمُونَ عَلَى الْأَلْيِ . . . تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ

وقال آخر في ورود (الألي) بمعنى (اللاتي) (٢) :

وَأَمَّا الْأَلْيِ يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةَ . . . فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ (٣) الْحِجْلَ أَقْصَا

وقال آخر في ورود (اللاء) (٤) بمعنى (الذين) (٥) :

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمَنٍّ مِنْهُ . . . عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

وقال ابن الزبير (٦) :

أُرْحِنِي مِنَ اللَّاءِ إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمْ (٧) . . . يَمُشُونَ فِي الدَّارَاتِ شَيْءَ الْأَزَامِلِ (٨)

وقال كثير (٩) :

تَرُوقُ عَيُونَ اللَّاءِ لَا يَطْعَمُونَهَا . . . وَيَرَوِي بَرِيًّا هَا الضَّجِيعُ الْمُكَافِحُ

ولله (١٠) :

مِنَ اللَّائِي (١١) يَعُودُ الْحِطْمُ فِيهِمْ . . . وَيُعْطُونَ (١٢) الْجَزِيلَ بِلَا حِسَابِ

وقال آخر (١٣) في (اللاتين) :

وَأَنَا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَا . . . وَإِنْ أَتَرَبَوْا جَادُوا وَإِنْ تَرَبَّوْا عَفَا

(١) في الأصل وم : الأولى ، والمثبت من ط .

(٢) استشهد به المصنف في شرح الكافية : ٢٧٢ / ١ ، ولم ينسبه ، وورد أيضا

دون نسبة في المقاصد النحوية : ٤٥٣ / ١ ،

(٣) في الأصل : يترك .

(٤) في ط : اللاتي .

(٥) هو رجل من بني سليم ، أمالي ابن الشجري : ٣٠٨ / ٢ ، والمساعد :

١٤٣ / ١ ، والهمع : ٨٣ / ١ .

(٦) لم أشر عليه في كتاب

(٧) في الأصل وط : اللاتي ، ولا شاهد فيه حينئذ ، والمثبت من م .

(٨) في ط : الأرامل .

(٩) ديوانه : ص ١٨٧ ، وفيه تخريجه . (١٠) ديوانه : ص ٢٨١ ، وفيه تخريجه .

(١١) في الأصل : اللاي ، والمثبت من ط ، م والد ديوان : والتنظير يقتضي أن تكون : اللاء .

(١٢) في ط : ويعلمون .

(١٣) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٠٩ ، وفي شفاء العليل :

ص ١٨٢ ، والهمع : ٨٣ / ١ .

فقله : من اللاتين ، يحتتمل أن يكون على لغة من ييني ، ويحتتمل أن يكون على لغة من يعرب ، فإن فيه لغتين كما في (الذين) . و (اللائون) رفعا لغة هذيل ، ومنه قول بعضهم :^(١)

هُمُ اللَّائُونَ فَكُورًا الْفُلَّ عَنِّي . . . يَمْرُؤِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي

وقيل (الألاء) بمعنى (الألى) ، قال كثير :^(٢)

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ . . . سَيْفٌ أَحَدُ الْقَيْنِ يَوْمًا صَقَلَهَا

والصحيح أن (الذين) / جمع (الذي) مراداً به من يعقل ، وأن (اللاتين) (٣٣ / ب)

جمع (اللاء) مرادف (الذين) ،^(٤) وأن (اللاءات) جمع (اللاء) مرادف (اللاتي)

وكذلك (اللواتي) و (اللواتي) ، هما جمعان ل (اللاتي) و (اللاتي) ، على حد

قولهم في (الهادي) وهو العنق : (هَوَادٍ) ، وفي (الهابي) وهو الغبار :

(هَوَابٍ) .

وأما (اللاتي) فيحتتمل أن يكون اسماً للجمع ، لأنه ليس على بناء من ابنيئة

الجمع ، ويحتتمل أن يكون جمعا ، لأنه متضمن لحروف (التي) ويفتقر كونه مخالفا لأبنيئة

الجموع كما اغتفر في (اللتيا) كونه مخالفا لأبنيئة التصغير .

(١) هو الهذلي كما في أمالي ابن الشجري : ٣٠٨ / ٢ ، وورد بدون نسبة في

المغني : ص ٤٥٨ ، وشرح أبياته : ٢٥٦ / ٦ ، واللسان (ذ) ، والهمع :

١ / ٨٣ . وقال الهذلي في شرح أبيات المغني : " ولقد راجعت

أشعار الهذليين الذي جمعه السكري ، فلم أجد فيه هذا البيت

فضلا عن تتمته ، واسم قائله ، والله أعلم . ولم يقف أحد على الصراع

الثاني من هذا البيت من خدمة هذا الكتاب ، حتى قال ابن الملا

الحلي في شرحه : والى الآن لم أقف على تتمته ، فلا أدري أهو صدر

بيت أم عجزه . انتهى . "

(٢) ديوانه : ص ٨٧ ، وفيه تخريجه . وانظر شرح شذور الذهب : ص ١٢٢ ،

والمقاصد الزحوية : ١ / ٤٥٩ .

(٣) في م : " أجاد " وهي الرواية المشهورة .

(٤) في ط : " للذين " .

وأما (اللاء)^(١) و (الألى) وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع ، لأنها لا تتضمن حروف الواحد .

وإثبات ياءات (اللاتي) و (اللائي) و (اللواتي) و (اللواتي)^(٢) هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للإستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من (اللاتي) و (اللواتي) فقالوا : (اللا) و (اللوا) ، قال الراجز :^(٣)

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ غِزَارٍ . : مِنْ اللَّوَا شَرِينٍ بِالضَّرَارِ
وقال الكمي :^(٥)

كَانَتْ مِنَ اللَّا لَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا . : إِذَا مَا الْغُلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمَّ عَيْرًا^(٦)
وقال الآخر :^(٨)

فَدُومِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا . : أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّامِلِينَ عَهْدِي
والأظهر عندي أن الأصل في (اللوا) : (اللوا) ، وفي (اللا) : (اللا)^(٩)
ثم قصر .

-
- (١) في ط ، م : " اللاي " .
(٢) في ط : " واللاي " ، وفي م : " واللاء " . برواية (بالضرار)
(٣) استشهاد بهما المصنف في شرح الكافية : ٢٦٩ / ١ ، ولم ينسبهما كما ورد ^{أيضا} في التذييل : ج ١ لوحة ٢١ ، وشفاء العليل : ص ١٨٣ ، واللسان (لوى) ، والمهمع : ١ / ٨٣ .
(٤) في ط : " التي " .
(٥) ديوانه : ٢٢١ / ١ ، وفيه تخريجه ، وورد أيضا في أمالي ابن الشجري : ٣٠٩ / ٢ ، واللسان (لوى) .
(٦) في م : " لايفيرها " .
(٧) في م : " غيرا " .
(٨) ورد البيت من غير نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٠٩ / ٢ ، والتذييل : ج ١ لوحة ٢١ ، واللسان (لوى) .
(٩) في ط : " اللائي " .

وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب : * الفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به * ، أراد : التي أكرمكم الله بها ، فحذف الألف وحرك الباء بحركة الهاء .

وأشدد في (ذوات) بمعنى (اللاتي) (١) :

جمعتها من أينق موارق . . ذوات ينهضن بغير سائق
أراد (اللاتي) ينهضن .

وتاء (ذات) و (ذوات) مضمومة أبدا .

(ص) وبمعنى (الذي) وفروعه : (من) و (ما) و (ذا)
غير ملغى ولا مشاربه بعد استفهام بـ (ما) أو (من) . و (ذو)
الطائية ، مبنية غالباً ، و (أي) مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نية ،
ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، خلافاً للكوفيين ، وقد
يؤنث بالتاء موافقاً لـ (التي) . وبمعنى (الذي) وفروعه :
(الألف واللام) خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتهما ،
وتوصل بصفة محضة ، وقد توصل بمضارع اختياراً ، وبسبب تداء
وخبر^(٢) أو ظرف ، اضطراراً .

(ش) فروع (الذي) : (اللذان) و (الذين) ، و (التي) و (اللتان) و (اللاتي) ،
و (من) و (ما) صالحان لمواقعها^(٣) كلها ، كقولك لمن قال : مررتُ برجل ، وبرجال ،
وبامرأة ، وبسوة : عرفتُ من مررتُ به ، ومن مررتُ بهم ، ومن مررتُ بها ، ومن مررتُ
بهنَّ ، وكقولك لمن قال : اشتريتُ كتاباً ، وثوبين ، وعمامة ، وملاحف : عرفتُ ما اشتريته ،
وما اشتريتهما ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهنَّ .

(١) نسب البيتان لرؤية ، ملحقات ديوانه : ص ١٨٠ ، وورد في أمالي ابن الشجري :

٣٠٦ / ٢ ، واللسان (ذو) ، والمقاصد النحوية : ٤٣٩ / ١ ، والهمع : ٨٣ / ١ ،

كما استشهد بهما المصنف في شرح الكافية : ٢٢٥ / ١ .

(٢) في ط : " أو خبر " .

(٣) في ط : " لمواقعهما " .

وكذلك (ذا) بعد استغهام بـ (ما) أو (مَنْ) يقع أيضا موقع (الذي) وموقع كل واحد من فروعه المبنية^(١) عليها ، زحو : ماذا علمت ، أخيراً أم شرٌّ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران ؟ وماذا صلّيت ، أركعة أم تسليمة ؟ ومن ذا خطبت ، أهتد أم دعد ؟ .

فلو ألغيت (ذا) حقيقةً بتقدير سقوطها ، أو حكماً بجعلها مع (ما) و (مَنْ) شيئاً واحداً ، حكم للموضع^(٢) بما يستحقه لفظ (أي) الاستغامية لو وقعت فيه ، ويظهر أثر ذلك في الجواب والتفصيل ، فالجواب كقولك : خيراً ، لمن قال لك : ماذا صنعت ؟ والتفصيل كقولك : أخيراً^(٣) أم شرّاً ، وأزیداً أم عمراً ؟ فلو جعل (ذا) بمعنى (الذي) لكان الرفع أولى في الحالين ، كما قال الشاعر^(٤) :

ألا تسألان المرء ماذا يُحاول . . . أَنَحْبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

وعلى هذا تحمل قراءة أبي عمرو : * قُلِ الْعَفْوَ * بالرفع ، وقراءة غيره بالنصب ،^(٥) محمولة على الوجه الآخر .

ولو قصد بـ (ذا) الإشارة ، لكان (ماذا)^(٦) و (مَنْ ذا) مبتدأ وخبراً ، واستغني

عن جواب وتفصيل .

- | | |
|-------|---|
| (١) | في م : " المنه " . |
| (٢) | في م : " وما " . |
| (٣) | في ط : " الموضع " . |
| (٤) | في ط : " خيراً ، باسقاط الهمزة . |
| (٥) | في ط : " ذلك " . |
| (٦) | هو لبيد ، ديوانه ص : ٢٥٤ ، وفيه تخريجه ، وانظر الكتاب : ١ / ٤٠٥ ،
والخزانة : ١ / ٣٣٩ . |
| (٧) | الآية ٢١٩ ، من سورة البقرة . |
| (٨) | الكشف : ١ / ٢٩٢ ، التيسير : ص ٨٠ . |
| (٩) | في ط : " هذا " . |

وقد تكون (ماذا) في غير الاستفهام والإشارة ، اسماً واحداً بمعنى (الذي)
أو بمعنى (شيء) كقول الشاعر :^(١)

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ . . . وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ حَدَّثَيْنِي
وَأُنشِدُ أَبُو عَلِيٍّ قَوْلَ الشَّاعِرِ :^(٢)

أَنْوَرًا سَرَعَ^(٣) - مَاذَا يَأْفَرُوقُ . . . وَحَبْلُ الْوَصْلِ مَنِيَّتُ حَدِيثِي^(٤)

وقال : فاعل (سَرَعَ)^(٣) (ماذا) و (ما)^(٥) زائدة ، ويجوز أن يكون (ماذا)^(٦)

اسماً واحداً كما هما في قوله : " دعي ماذا علمت " أي : دعي شيئاً علمت ، كذا
قال أبو علي . وعزدي أن جعل (ماذا) في البيت الذي أوله " دعي " بمعنى
(الذي) ، أولى من جعلها بمعنى (شيء) .

ومثل (ما) في احتمال معنى (شيء) ومعنى (الذي) في غير استفهام ، قول
(جرير) :^(٧)

فَلَلَّهَ مَاذَا هَيَّجَتْ مِنْ صَبَابَةٍ . . . عَلَى هَالِكٍ يَهْدِي بِهَيْدٍ وَلَا يَسْأَدِرِي
ويتعین الغاء (ذا) أو جعلها مركبة مع (ما) في قول جرير :^(٨)

يَا خَزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْأَلْسُونِ . . . لَا يَسْتَفْقِنَ إِلَى ذِي الدَّيْرَيْنِ تَحَنُّنًا

(١) هو المثقب العبدى ، ديوانه : ص ٢١٣ ، وللبيت فيه تخريج ، وروايته في

الكتاب : ٤٠٥ / ١ ، وفي معاني القرآن للأخفش (نهني) بدل (حدِيثِي)
وارظر الخزانة : ٥٥٤ / ٢ .

(٢) هو مالك بن زغبة الباهلي ، والبيت في المحتسب : ١٨٢ / ١ ، والمغني :

ص ٣٣٤ ، وشرح أبياته : ٢٣٣ / ٥ ، واللسان (نور) .

(٣) في ط : " شرع " .

(٤) في ط : " مذيب حديق " ، وفي م : " منبت حديق " .

(٥) في ط : " أوما " .

(٦) في ط : " تكون ما " .

(٧) مكانها في الأصل وم : الشاعر ، والمثبت من " ط " . والبيت في ديوانه ص : ٢٧٧ .

(٨) في ط : " الشاعر " ، والبيت في ديوانه : ص ٥٩٨ ، والمغني : ص ٣٣٢ ، وشرح

أبيات تلبيغ دى : ٢٢٨ / ٥ ، والهمع : ١ / ٨٤ .

ويترجح ذلك إذا كان بعدهما / (الذي) كقول ابن الرَّمِيَّة (١) :

فماذا الذي يَشْفِي مِنَ الْحَبِّ بَعْدَمَا . : . تَشْرَبُهُ بَطْنُ الْفُؤَادِ وَظَاهِرُهُ

وقد تجعل (ذا) في هذا البيت بمعنى (الذي) ، و(الذي) بعدها توكيدا
أو خبر مبتدأ مضمرة، كقول معاوية (٢) ، رضي الله عنه :

إِنَّ الَّذِينَ الْأَلَى (٣) أَوَّخَلْتَهُمْ نَفْرًا . : . لَوْلَا بَوَادِرُ إِرْعَادٍ وَإِبْرَاقِ

ويتعمين أيضا التركيب والإلغاء في قول الشاعر (٤) :

وَأَبْلُغْ أَبَا سَعْدٍ إِذَا مَلَاقِيَتُهُ . : . نَذِيرًا وَمَاذَا يَنْفَعَنَّ نَذِيرُ

لأنها لو جعلت (ذا) بمعنى (الذي) لم يؤكد الفعل بعدها بالنون ، لأنه موجب ،
وإذا لم يجعل بمعنى (الذي) كان الاستفهام مستوليا على الفعل بعد هافيسوغ
توكيده بالنون .

ومثال (ذا) الموصولة بعد (مَنْ) الاستفهامية ، قول الأعشى ميمون (٥) :

وَعَرِيْبَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ كَرِيْمَةً . : . قَدْ قَلَّتْهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبي كاهل (٦) :

وَيَحْسَبُ أَنَّ النَّائِبَاتِ تَرَكَتْهُ . : . وَمَنْ ذَا الَّذِي عَرِيْنَهُ (٧) فَهَوَّ وَازُرُ

لاستصحاب دخول موصول على موصول ، إلا أن يجعل الثاني توكيدا لفظيا أو خبر مبتدأ

(١) ديوانه : ص ١٨٤ ، وفيه تخريجه .

(٢) لم أقف عليه في كتاب ، وسيأتي الاستشهاد به في هذا الباب برواية "إبراق
وارعاد" .

(٣) في ط : " الأولى " .

(٤) لم أقف عليه في كتاب .

(٥) ديوانه : ص ٢٧ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٤٦ ، والمهمع : ١ / ٨٤ .

(٦) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري ، ولم أجد البيت الشاهد في كتاب .

ومن وزنه وقافيته أبيات في ترجمة " سويد " من الأغاني : ١٣ / ١٠٤ ،

ومنه بيت في طبقات فحول الشعراء : ص ١٥٣ .

(٧) في ط : " عريمه " .

كما تقدم من قول ابن (١) الدمينية : * فمأذآ (٢) الذي يشفي من الحبّ . ومثل قول الأعمى ، قول أمية بن أبي عاخذ الهذلي : (٣)

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ . : . حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الحَزِينَنا
وبمعنى (الذي) وفروعه (ذو) في لغة طيء ، قال حاتم : (٤)

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي . : . وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدْ وَنِي
أراد : أي (٥) الدهر الذي لم يحسد ونى فيه ، ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هي له ، كقول الشاعر : (٦)

فَإِنَّ المَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي . : . وَيَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ
أي : التي حفرت ، والتي طويت .

وبناؤها هو المشهور ، وبعضهم يعربها بالحروف ، كما تعرب (٧) (ذو) بمعنى صاحب . ويروى بالوجهين قول الشاعر : (٩)

وَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ . : . فَحَسْبِي مَنْ نَزِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
ومنهم من يقول : رَأَيْتُ نَا تَ فَعَلَّتْ ، وَذَا تَ فَعَلَّنْ ، بمعنى : التي فعلت واللاتي فعلن ، وقد تقدّم التنبيه على ذلك ، وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها ،

-
- (١) في ط : * ابن أبي * .
(٢) في ط : * فهذا * ، وهو تحريف .
(٣) شرح أشعار الهذليين : ص ٥١٥ ، وفيه تخريجه .
(٤) ديوانه : ص ٢٩٠ ، وفيه تخريجه .
(٥) أي ، ساقطة من * ع * .
(٦) هو سنان بن الفحل الطائي ، شرح الحماسة : ص ٥٩١ ، وأما لي ابن الشجري :
٣٠٦ / ٢ ، وشرح المفصل : ١٤٧ / ٣ ، والانصاف : ص ٣٨٤ ، والخزانة :
٥١١ / ٢ .
(٧) في الأصل : * يعرب * ، والمثبت من ط ، م .
(٨) في م : * ذا * .
(٩) هو منظور بن سحيم الفعسي ، شرح الحماسة : ص ١١٥٨ ، وشرح المفصل :
١٤٨ / ٣ ، والمقرب : ٥٩ / ١ ، والمغني : ص ٤٥٧ ، والمقاصد الزهوية :
٤٣٦ / ١ ، والهمع : ١ / ٨٤ .

وَأَظُنُّ حَامِلَهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ذَاتُ وَذَوَاتٌ ، بِمَعْنَى : الَّتِي وَاللَّاتِي ، فَأَضْرِبْتُ عَنْهُ لِدَلَالَتِهِ .

وَمِنَ الْمُسْتَعْمَلِ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ (أَيِّ) مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةِ لَفْظًا ، كَقَوْلِكَ : أَقْصِدْ أَيَّهُمْ هُوَ أَكْرَمٌ ، أَوْ نِيَّةً ، كَقَوْلِكَ : سَلِّ مِنْهُمْ أَيًّا تَلْقَاهُ ، وَلَا يُلْتَزِمُ (١) اسْتِقْبَالَ عَامِلِهِ وَلَا تَقْدِيمَهُ كَمَا لَا يُلْزَمُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ بِلِزْمِ ذَلِكَ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ إِلَّا كَوْنُ مَا وُردَ عَلَى وَفْقِ مَا قَالُوهُ ، كَقَوْلِكَ تَعَالَى : * ثُمَّ لَنْ نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ * : وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

فَأَدْنُوا إِلَى حَقِّكُمْ يَا خُدَّاءَ أَيُّكُمْ . . . شِئْتُمْ وَإِلَّا فَيَا أَيُّكُمْ وَأَيَّانَا

وَتَقُولُ فِي (أَيِّ) قَاصِدًا بِهَا مَعْنَى (الَّتِي) : عَلَيْكَ مِنَ النِّسَاءِ بِأَيِّهِنَّ تَرْضِيكَ ، (وبأيتيهن ترضيك) (٤) قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

أَمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيَّهِنَّ أَرَى . . . لِلْحَبِّ أَهْلًا فَلَا أَنْفَكَ مَشْفُوفًا

وَقَالَ آخِرُ : (٦)

إِذَا اشْتَبَهَ الرَّشْدُ فِي الْحَادِثَا . . . تِ فَارَضَ بِأَيَّتِهِنَّ قَدْرُ

وَمِنَ الْمُسْتَعْمَلِ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) فِي نَحْوِ : رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَجْهَهُ ، (٨) وَالْحَسَنَ وَجْهَهُمَا ، وَالكَرِيمَ أَبُوهُمَا ، وَالكَرِيمَ أَبُوهُمُ ، وَالكَرِيمَ

-
- (١) فِي م : " يُلْزَمُ " .
 (٢) الْآيَةُ (٦٩) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .
 (٣) وَرَدَ الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّنْذِيلِ : ج ١ لَوْحَةُ ٢١٣ .
 (٤) سَاقَطَ مِنْ " ط " .
 (٥) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي التَّنْذِيلِ : ج ١ لَوْحَةُ ٢١٤ دُونَ نِسْبَةٍ .
 (٦) وَرَدَ الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّنْذِيلِ : ج ١ لَوْحَةُ ٢١٥ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ص ١٨٨ ، وَالْمَهْمَعُ : ١ / ٨٤ .
 (٧) فِي م : " اجْتَمَعَ " .
 (٨) فِي ط : " وَجْهَهُ " .

أبوهم ، وزعم المازني أنَّ (الألف واللام)^(١) للتعريف ، وأنَّ الضائر عائدةٌ على موصوفات محذوفة ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنَّ ذلك لو جازع الألف واللام المعرفة لجازع التنكير ، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا ، وتقديره معرفًا ، بل كان ذلك مع التنكير أولى ، لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف .

الثاني : أنَّ (الألف واللام) لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قاضيًا في صحّة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال ، والأمر بخلاف ذلك ، فإن لحاق الألف واللام به^(٣) يوجب صحّة عمله ، وإن كان ماضي المعنى ، فعلم بذلك أنَّ (الألف واللام) غير المعرفة ، وأنها موصولة بالصفة^(٤) ، لأن الصفة^(٤) بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصحح بجزأيتها ، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا ، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعلٌ صريح كقوله تعالى : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴾ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا^(٥) و ﴿ إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا^(٦) .

وعزيت بالصفة المحضة . أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين . والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين .

ووصل (الألف / واللام) بفعل مضارع نحو قول الشاعر:^(٧)

(٣٤ / ب)

(١) مكررتقي " ط " . (٢) الضائر ، ساقطة من " ط " .

(٣) به ، ساقطة من " ط " . (٤) في ط : " الصلة " .

(٥) الآيتان ٣ ، ٤ العاديات . (٦) الآية (١٨) من سورة الحديد .

(٧) هو الفرزدق ، لكن البيت ليس في ديوانه المطبوع ، واستشهد به المصنف

في شرح الكافية : ١ / ١٦٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ص ٩٩ ، وهو في

المقرب : ١ / ٦٠ ، والانصاف : ٢ / ٥٢١ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٦ ،

والخزانة : ١ / ١٤ ، والمقاصد النحوية : ١ / ١١١ ، ٤٤٥ ، والتصريح

١ / ٨٣ ، والهمع : ١ / ٨٥ ، واللسان (أس) .

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيِّ حُكُومَتُهُ . : . وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
وكذلك قول الآخر: (١)

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا . : . إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الِيجْدَعِ
وكقول الآخر: (٢)

مَا كَالْبُرُوحِ وَيَغْدُو لَا هِيَ مَرِحًا . : . مُشْتَرًّا (٣) يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذَا رَشْدٍ (٤)
ومثله: (٥)

وَلَيْسَ الْيَرَى لِلْخَلِّ مِثْلَ السِّدِّيِّ . : . يَرَى لَهُ الْخَلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلًا
واستدل ابن برهان على موصولة (الألف واللام) بدخولها على الفعل . واستدلاله
قوي ، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ،
وكما (٦) لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب
اعتقاد كون (الألف واللام) في : (التُّرَضِيُّ) و (الِيجْدَعُ) و (الِيرَى) و (الِيرُوحُ)
اسماً بمعنى (الذي) ، لا حرف تعريف .

وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول: (٧) ما أنت
بالحكم المرضي حكومته ، ولتكن قائل الثاني من أن يقول : إلى ربنا صوت حمار
يجدع ، (ولتكن الثالث من أن يقول : ما من يروح . ولتكن الرابع من أن يقول :

(١) هو ذو الخرق الطهوي ، والبيت في نوادر أبي زيد : ص ٦٧ ، والانصاف :

١٥١ / ١ ، وشرح المفصل : ١٤٤ / ٣ ، والمغني : ص ٥٠ ، والخزانة :

١٥٠ / ٢ ، ٤٨٨ / ٢ ، واللسان (جدع) و (لوم) ، والمقاصد النحوية : ١ / ٦٧ ، ٤٦٧ .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : لوحة ٢١٨ ، والهمع : ١ / ٨٥ ،

والخزانة : ١ / ١٤ ، وشرح أبيات المغني : ١ / ٢٩٣ .

(٣) في م : " مشمرا " .

(٤) في ط : " رشق " .

(٥) لم أقف عليه في كتاب .

(٦) في م : " فكما " .

(٧) نهاية سقط من (ع) يقدر بسبع ورفات .

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا^(١) عَلَى الْمَعْمَةِ . . . فَهَوَّ حَرِيْعِيْشَةً ذَاتِ سَعَمَةٍ

والتقدير: الذين رسول الله منهم ، وعلى الذي معه ، وقال متم^(٢):

وغيرني ماغال سَعْدًا وَمَالِكًا . . . وَعَمْرًا وَحَجْرًا بِالْمَشَقَرِّ الْمَعْمَا

قال بعضهم : أراد: الذين معا . وقال الكسائي : أراد معا ، فأدخل (الألف واللام) ، والقولان متقاربان .

وقال الشلوبين : الدليل على أن (الألف واللام) حرف ، قولك : جاء القائمُ ،

فلو كانت اسماً . لكانت فاعلاً . واستحقت البناء ، لأنه على هذا التقدير مهمل ، لأنه صلة ، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول .

والجواب أن يقال : قد قام الدليل على أنها غير المعرّفة بدخولها على الفعل ،

وتصحيحها عمل^(٣) اسم الفاعل ذي المضي ، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إن لثالث .

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال : مقتضى الدليل أن يظهر عملُ عامل^(٤)

الموصول في آخر الصلة ، لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه ، لكن منع من ذلك

كون الصلة جملة ، والجملة^(٥) لا تتأثر بالعوامل ، فلما^(٦) كانت صلة (الألف والسلام)

في اللفظ غير جملة ، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع^(٧) .

(ص) ويجوز حذف عائد غير^(٨) الألف واللام ، إن كان

متصلاً منصوباً بفعل أو وصف ، أو مجروراً بإضافة صفة

ناصبية له تقديراً^(٩) ، أو بحرف جر^(١٠) به معنى ومتعلقاً الموصول

أو موصوف به .

-
- (١) في ط : " شاكر " .
- (٢) ديوانه : ص ٤١ ، وفيه تخريجهم .
- (٣) في ط : " على " .
- (٤) عامل ، ساقطة من " ط " .
- (٥) في ط : " والجملة " .
- (٦) في م : " فلو كانت " .
- (٧) نهاية سقط من " ع " ، سبقت الإشارة إليه .
- (٨) غير ، ساقطة من " ط " .
- (٩) في م : " تقدير " .
- (١٠) في ع : " بحرف متعين أو مجرور بمثله معنى " . وفي التسهيل : " بحرف جر مثله معنى " .

وقد يُحذف (منصوبٌ [صلةٌ] ^(١) الألف والسلام ^(٢))
 والمجرور بحرف ، وإن لم يكمل شرط ^(٣) الحذف .
 ولا يُحذف المرفوع إلا مبتدأً ليس خبره جملةً ولا ظرفاً ،
 بلا شرط [آخر] ^(٤) عند الكوفيين ، وعند البصريين
 بشرط الاستطالة في صلة غير (أي) غالباً ، وبلا شرط
 في صلتها .

(ش) قِيْدُ العائد الذي يجوز حذفه بكونه لغير (الألف واللام) لأنَّ عائد هـما ^(٥)
 عند الأكثر لا يُحذف ، لأنه يكمل صلتهم ^(٦) تكمِلَ صلةً غيرهما ويميّزهما من المعرّفَتَين ،
 ويُبدى من التأنيت والتثنية والجمع ما لا يبديانه ، وقِيْدٌ بالنصب ، (احترازاً من غير
 المنصوب ، فإنه فيه تفصيلٌ يأتي ذكره .
 وقِيْدُ المنصوب بالاتصال ، احترازاً من المنفصل ، فإنه لا يجوز حذفه ، إذ لو حُذف ،
 جهل كونه منفصلاً .

/ واشترط في المتصل ^(٧) انتصابه ^(٨) بفعل أو وصف احترازاً من نصبه بغيرهما ، (أ/٣٥)
 نحو: رأيت الذي كأنه أسدٌ ، فإن حذفه لا يجوز . ومثال الجائز الحذف لاتصاله بفعل ،
 قوله تعالى : * وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا * ^(٩) ومنه قول الشاعر : ^(١٠)

-
- (١) تكلمة من ط ، " والتسهيل " .
 (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
 (٣) في ط : " شروط " .
 (٤) زيادة من التسهيل .
 (٥) في ط : " عائد ها " .
 (٦) في ط : " صلتها " .
 (٧) في ط : " المنفصل " ، وهو تحريف .
 (٨) في ع : " اتصاله " .
 (٩) الآية (٤١) من سورة البقرة .
 (١٠) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ٢٢٠ .

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّحْ مِنَ الدَّهْرِ سَاعَةً . . . إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ
وقال آخر: (١)

وَحَاجَةٌ دُونَ أُخْرَى قَدْ سَنَخَتْ بِهَا (٢) . . . جَعَلْتُهَا لِلسَّيِّئِ أَخْفَيْتُ عَنْوَانَا
ومما جاء بوجهين قوله تعالى: * وَمَاعَلَيْتُهُ أَيْدِيهِمْ * (٤) * وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْإِنْسَانُ * (٥) ،
وقرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بالحذف فيهما ، ووافقهم في * تَشْتَهِي * ابن كثير
وأبو عمرو. (٦)

(٧) ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله: (٨)

مَا لِلَّهِ مَوْلِيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدَنَّهُ بِهِ . . . فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
وقوله: (٩)

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي مَخِيبٌ بِمَا جِدَّ . . . إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَبِنْ بِدَلِيلٍ
تقدير الأول: مَوْلِيكَه ، وتقدير الثاني: من الراجيه. (١٠)

ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديرا، قوله تعالى: * وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا لِلَّهِ
مُبْدِيهِ * (١١) فهذا مثال الإثبات ، ومثال الحذف قوله تعالى: * فاقض ما أنت قاضٍ * (١٢)

-
- (١) هو سوار بن المضرب ، والبيت في المحتسب: ١٤٤ / ٢ ، واللسان (عن ١) .
(٢) في ط: " سمحت " .
(٣) في م: " للذي " .
(٤) الآية (٣٥) من سورة يس .
(٥) الآية (٧١) من سورة الزخرف .
(٦) الكشف: ٢١٦ / ٢ ، ٢٦٢ ، والتيسير: ص ١٨٤ ، ١٩٧ .
(٧) من هنا ساقط من " ع " .
(٨) ورد البيت بدون نسبة في المساعد: ١٥١ / ١ ، والتصريح: ١٤٥ / ١ ،
والهمع: ٨٩ / ١ ، وشرح الأشموني: ١٢٠ / ١ .
(٩) ورد البيت بدون نسبة في التذييل: ج ١ لوحة ٢٢ ، وشفاء العليل: ص ١٩١ .
(١٠) إلى هنا ساقط من " ع " .
(١١) الآية (٣٧) من سورة الأحزاب .
(١٢) الآية (٧٢) من سورة طه .

ومثله قول الشاعر: (١)

ويصغر (٢) في عيني تلامي (٣) إذا انثت .: يميني بإدراك الذي كنت طالبا

ومثله: (٤)

لعمرك ما تدرى الضارب (٥) بالحصى .: ولا زاجرات الطير ما لله صانع
7 ومثال المجرور بحرف متعين: الذي سرت يوم الجمعة، والذي رطل بدرهم لحم،

أي الذي سرت فيه، والذي الرطل منه، فحسن الحذف تعيين المحذوف كما حسنه في
الخبر والصفة، والموصول بذلك أولى، لاستطالته بالصلة، ومنه قول الشاعر: (٦)

وإن الذي ترنو العيون مجسدا .: جد ير بشكر يستديم به الفضلا

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: * ذلك الذي يبشر الله عباده * (٧) وكذا قول

الشاعر: (٨)

فقلت له لا والذي حج حاتم .: أخونك عهدا إنني غير خوان (٩)

ومثال المجرور بحرف جر بمثله الموصول أو موصوف به: مررت بالذي مررت به،

أو بالرجل الذي مررت به. فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى:

* ويشرب مما تشربون * (١٠) ومثله قول الشاعر: (١١)

- (١) هو سعد بن ناشب، والبيت في شرح الحماسة: ص ٦٩، والتذييل: ج ١
لوحة ٢٢١، والمقاصد: ١ / ٤٧١ .
- (٢) في الأصل و م: " تصغر "، والمثبت من ع، ط .
- (٣) في الأصل م: " بلادى " والمثبت من ع، ط .
- (٤) هو ليبيد بن ربيعة، ديوانه: ص ١٧٢، وللبيت تخريج فيه .
- (٥) في ع: " الطوارق " . (٦) لم أعر عليه في كتاب .
- (٧) الآية (٢٣) من سورة الشورى .
- (٨) هو العريان بن سهلة، النوادر: ص ٦٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ص ١٦٢
في الحاشية، الخزانة: ٢ / ٥٢١ .
- (٩) تكملة من " ع " وحدها .
- (١٠) الآية (٣٣) من سورة المؤمنون .
- (١١) ورد البيت بدون نسبة في المقرب: ١ / ٦٢، والتذييل: ج ١ لوحة ٢٢١،
وقطر الزدى: ١١٣، واستشهد به المصنف في شرح الكافية: ١ / ٢٩٣ .

نَصَلِي لِلَّذِي صَلَّى صَلَّتْ قَرِيَشٌ . . . وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ
 أراد : نصلي للذي صلته ، فحذف العائد المجرور باللام ، لأن الموصول مجرور
 بمثلها معنى ، ومتعلقا ، (وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلا والآخر صفة بمعناه
 كقوله : (١))

وَقَدْ كُنْتَ تَخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقِيبَةً (٢) . . . فَبِحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ (٣)
 وكذا لو كان الموصوف بالموصول مجرورا بها كقوله : (٤)

إِنَّ تَعَنَّ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ . . . نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَّوْا تَطْفَرًا بِمَا ظَفَرُوا
 أراد : الذي عنيت به ، فحذف المجرور بالياء ، لأن الموصوف بالموصول مجرور
 بمثلها .

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا ما شرط في جواز حذفه إلا قليلا ،
 (٦) ومنه قول حاتم : (٧)

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي . . . وَأَيُّ الدَّهْرِ نَوْلَمَ يَحْسُدُونِي
 ومثله قول الفرزدق : (٨)

لَعَلَّ الَّذِي أَصْعَدْتَنِي أَنْ يُرِدَّنِي . . . إِلَى الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الْحَيْنَ قَادِرٌ (٩)

-
- (١) هو عنتره ، ديوانه : ص ٢٩٨ وفيه تخريجه .
 (٢) في الأصل : " خيفة " ، والمثبت من ط ، م .
 (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
 (٤) لبعض الطائيين ، كما ذكر المصنف في شرح الكافية : ٢٩٣ / ١ ، ولكعب
 ابن زهير كما في المقاصد النحوية : ٤٤٩ / ١ ، وليس في ديوانه المطبوع ،
 وورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٢١ ، وشفاء العليل :
 ص ١٩٢ .
 (٥) بعدها في ط : " منه " .
 (٦) بداية سقط من " ع " .
 (٧) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .
 (٨) ديوانه : ص ٢١٢ / ١ ، والتذييل : ج ١ لوحة ٢٢٢ ، وشفاء العليل :
 ص ١٩٣ .
 (٩) الى هنا سقط من " ع " .

وربما حذف إن جر بمثل ما جرَّ به الموصول معنًى لامتعلقا ، كقول الشاعر :
 فأبلغ الحارث بن نضلة وال . : مرءُ معنًى بلومٍ من يثيقُ
 أراد : من يثيقُ به . ومثله : (٢)
 وإنَّ لسانِي شَهِدَةٌ يَشْتَقِي بِهَا . : وهو على من صبه الله علقم
 أراد : من صبه الله عليه .

(وقد يُحذف منصوب صلة الألف واللام ، كقوله : (٣)

ما المستغزى الهوى محمود عاقبة . : ولو أتيت له صفو بلا كندر (٤)
 وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة ، كقوله : (٦)

لو أن ما عالجت لين فؤادها . : فقسا استلين به للان الجنادل
 ٧ ومثال الثاني : (٨)

وأصبح من أسماء قيس كقايض . : على الماء لا يدري بما هو قايض (٩)

-
- (١) ورد البيت ببدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ٢٢٢ وهو ساقط من "ع" ، ورواية التذييل : فأبلغن خالد بن فضلة
 (٢) سبق الاستشهاد به في باب المضر .
 (٣) ورد البيت بدون نسبة في المقاصد النحوية : ٤٤٧/١ ، والهمع : ٨٩/١ ،
 والتصريح : ١٤٦ / ٢ ، ٢٦٧/٢ ، وشرح الأشموني : ١٧٠ / ٤ ، ٥٩ / ٠ .
 (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" ، ومكانه : "ويمكن أن يكن من هذا
 قوله تعالى : * فاصدع بما تؤمر " الآية (٩٤) من سورة الحجر .
 (٥) في ط : " والمجرور " .
 (٦) هو الأحوص : والبيت في ديوانه : ص ١٦٧ ، وفيه تخريجه . وانظر الخزانة :
 ٢٤٨ / ١ .
 (٧) في ع : " فلو " .
 (٨) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج١ لوحة ٢٢٢ ، والمساعد : ١٥٣ / ١
 وشفاء العليل : ص ١٩٣ .
 (٩) تكملة من ع وحدها .

(أراد : لو أن ما عالجته به ليمين فؤادها فقسا، فحذف (به) المتصل بـ (عالجته)
استغناء عنه بالمتصل بـ (استلين) وان كان بعد الصلة، لأنه عائد على (ما)
والكلام واحد^(١) . [والأصل في الثاني : قابض عليه، فأغنى عن (عليه) (على الماء)
لأن (الماء) هو الموصول في المعنى^(٢) . وإلى مثل هذين أشرت بقولي : وقد يحذف
[منصوب صلة الألف واللام^(٣) والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف^(٤) .
وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ، احترازاً من غير المبتدأ كالفاعل،
فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز. وأما المبتدأ فإن عاد على (أي) جاز حذفه بإجماع،
طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً، وان عاد على^(٥) غير (أي) ولم
يكن خبره جملة ولا ظرفاً، جاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً، كجوازه في صلة (أي) ،
ولم يجوز حذفه عند البصريين دون استكراه، إلا إذا طالت^(٦) الصلة، كقول بعض
العرب : " ما أنا بالذي قائل^(٧) لك سوءاً^(٨) " أراد : ما أنا بالذي هو^(٩) قائل لك سوءاً،
فحسّن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب، فإن زاد الطول ازداد الحذف
حسناً، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(١٠) ، (التقدير

-
- (١) صياغتها في (ع) هكذا : *الأصل في الأول : ما عالجته به، فأغنى عنه
(به) المتعلق باستلين لأن المفسر واحد * .
(٢) تكلمة من "ع" وحدها .
(٣) تكلمة من "ط" وحدها .
(٤) في ع : * تكمل شروط * .
(٥) في ع : * وان عادت الصلة على * .
(٦) في ع : * استطيلت * .
(٧) في م : * قال * .
(٨) في ع : * شيئاً * ، وورد على الروایتين في الكتاب : ٢ / ١٠٨ ، ٢٠٤ / ٤٠٤ ،
والمحتسب : ١ / ٢٣٤ .
(٩) أنا ، ساقطة من "م" * .
(١٠) نهاية سقط طويل من "ك" سبقت الإشارة إليه .
(١١) الآية (٨٤) من سورة الزخرف .

- والله أعلم - وهو الذي هو في السماء إلهٌ وهو في الأرض إلهٌ (١) . فإن عدت الاستطالة

ضعف الحذف ، ولم يمتنع ، كقول / الشاعر: (٢)

(٣٥/ب)

من يُعْن بالحمد لا يَنْطِقُ بما سَفَهَ . . ولا يَحْدُ عن سَبِيلِ الحِلْمِ والكِسْمِ (٣)

أراد : لا يَنْطِقُ بما هو سَفَهٌ ، ومثله قراءة بعض السلف * تماماً على الذي أَحْسَنَ (٥) *

ر بالرفع أي : على الذي هو أَحْسَنُ (٦) .

واشترط في جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف ، لأنلو كان أحدهما ،

ثم حُذِفَ السبْتُ لم يُعْلَمَ حذْفُهُ (٧) ، لأن ما بقي من الجملة أو الظرف صالح للوصل به

دون شيء آخر ، فامتنع الحذف .

(٨) وهي حينئذٍ على موصوليتها ، مبنية على الضمِّ

غالباً ، (٩) خلافاً للخليل ويونس ، وإن حُذِفَ ما تُضَافُ إليه

أُعْرِبَتْ مطلقاً ، وإن أُثْبِتَ بالتاء حينئذٍ (١٠) لم تُنَعِ الصَّرْفُ ،

خلافاً لأبي عمرو .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٢) ورد البيتبدون نسبة في المقاصد الزهوية : ٤٤٦/١ ، والهمع : ٩٠/١ ،

والنصريح : ١٤٤/١ ، وشرح الأشموني : ١٦٩/١ .

(٣) في ط : " ومن " .

(٤) في ع : " ولا يجد " .

(٥) الآية (١٥٤) من سورة الأنعام ، وهي قراءة ابن يعمر كما في المحتسب :

٢٣٤/١ ، والحسن والأعشى كما في الاتحاف : ص ٢٢ ، والبحر المحيط :

٢٥٥/٤ .

(٦) تكلمة من " ع " وفيها " عن الذي " خطأ .

(٧) في ع : " بحذفه " .

(٨) في ك : " حينئذٍ باقية " .

(٩) غالباً ، ساقطة من " م " .

(١٠) حينئذٍ ، ساقطة من " ك " .

(ش) مذ هب الخليل ويونس أن (أياً) الموصولة معرفة أبداً ، وماورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها ، كقوله تعالى : * ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (١) وكقول بعض العرب : * أَضْرَبُ أَيُّهُمْ أَظْلَمُ * (٢) جعله الخليل محكياً بقول مقدر . وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، والحجة عليهما قول الشاعر : (٣)

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ . . . فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضر قول (٥) بينها وبين معمولها . وإذا بطل التعليق وإضرار القول تعيين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك .

ونبهت بقولي : غالباً ، على أن بناء (أي) عند حذف شطر صلتها غير لازم ، وإنما هو أحق من الإعراب ، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم (٨) * ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ * بالنصب ، وإعرابها حينئذ مع قلته قوي ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً ، لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها ، ووافقها في المعنى لـ (بعض) إن أُضيفت إلى معرفة ، (ولكل) إن أُضيفت إلى نكرة ، والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها (٩) ،

(١) الآية (٦٩) من سورة مريم .

(٢) زيادة من * ع * .

(٣) في ع ، ط * عليها * .

(٤) هو غسان بن وطة ، والبيت في الانصاف : ٧١٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ١٤٢ / ٣

والمغني : ص ٨٢ ، والخزانة : ٥٢٢ / ٢ .

(٥) قول : ساقطة من * م * .

(٦) في ع : * وبين ما يليها * .

(٧) في ك : * شرط * .

(٨) في ع : * قراءة بعض السلف * .

(٩) الآية (٦٩) من سورة مريم . وانظر القراءة في البحر المحيط : ٢٠٩ / ٦ .

(١٠) ما بين الحاصرتين مكرر في * م * .

إلا أنها لا تُضَافُ إلا إلى معرفة فوافقت في المعنى (بعضاً) دون (كلّ) فضُعبُ
 بذلك موجبُ إعرابها، فجعل لها حالان، حالُ بناءٍ، وحالُ إعرابٍ، وكان أولسى
 أحوالها بالبناء الحالُ التي يُحذفُ^(١) فيها شرطُ صلتها مع التصريح بما تُضَافُ إليه
 (لأن حذف شرط صلتها لم يُستحسن فيها ولا^(٢) في غيرها إلا لتنزيل ما تُضَافُ
 إليه^(٣) منزلته، وذلك يستلزم تنزيلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا زيةً، وإنما
 أُعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير مالم يُضفُ ضعفُ سببِ إعرابها فبُنيت غالباً
 فإن حُذفَ ما تُضَافُ إليه أُعربت على كلِّ حالٍ، لأن ذلك بيديّ تكّنها في الإضافة،
 لاستغنائها بمعناها عن لفظها^(٤)، وإلحاق التنوين بها عوضاً (فأشبهت بذلك (كلاً)
 فإن (كلاً) يُحذفُ ما يُضَافُ إليه كثيراً ويجاء^(٥) بالتنوين عوضاً منه^(٦) .

وإذا قيل في (أيّ) : (أية) لإرادة معنى (التي) فأياً [أن] ^(٧) يُصْرَحُ
 بما تُضَافُ إليه، وإما أن يُحذفَ وينوي، فإن صُرِحَ به فحكم (أية) معه حكمُ
 (أيّ) حين يُصْرَحُ بها تُضَافُ^(٨) إليه بلا خلاف، وإن نُوي، فكذلك أيضاً، وكان أبو عمرو
 يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنوية^(٩)، شبيهه
 بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف (جمع) المؤكّد به، لأن فيه عدلاً وتعريفًا
 بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول^(١٠)، إلا أن شبهه (جمع) بالعلم أشدُّ من شبهه (أية)

(١) في الأصل، ط، ع : تحذف، والمثبت من ك .

(٢) في ع : "دون غيرها" .

(٣) في ك : "ما أضيف إليه"، وما بين الحاصرتين ساقط من "م" .

(٤) في ع : "دون لفظها" .

(٥) في الأصل: "أدريجاً"، والتصويب من ع .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .

(٧) تكملة من بقية النسخ .

(٨) في ط : "يضاف" .

(٩) في ك : "المعنوية" .

(١٠) في ط : "ولما أن" .

(١١) في ط : "بالعلمية" .

لأنَّ (جُمع) لا يُستعمل ما يُضاف إليه ، بخلاف (آية) ، فإن استعمال ما تُضاف إليه أكثر من عدمه ، فلم تشبه العلم .

(ص) ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به (١)
 أو بموصوفه (٢) عن حاضر مقدم ، ما لم يُقصد تشبيهه بالمخبر به . فتتعيَّن الغيبة ، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران .

(ش) الإشارة بهذا الكلام إلى نحو : أنت الذي فعل ، وأنت فلان الذي فعل ، وأنت رجل فعل . ففي (فعل) الأول ، ضميرٌ عائد على موصول مخبر به ، وفي (فعل) الثاني ، ضمير عائد على موصولٍ موصوفه مخبر به ، وفي (فعل) الثالث ، ضمير عائد على نكرة مخبر بها ، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضرٌ مقدم (٣) ، وقد جيء بمضمرٍ خبره غائباً معتبراً به حال الخبر ، ولو جيء به حاضراً معتبراً به حال المخبر عنه جاز ، فكنت تقول : فعلت ، في الأمثلة الثلاثة ، لأن المخبر عنه والمخبر به شيءٌ واحد في المعنى ، وفي حديث حاجة موسى آدم عليهما السلام : " أنت آدم السذي أخرجتك خطيئتك من الجنة ، فقال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته " (٤) (٥) وفي رواية " أنت الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته " (٦)

(١) في الأصل ، ط ، م : " في الضمير " وأثبت ما في " ع " .

(٢) في ط ، م " والتسهيل : بموصوف " وفي ع : " لموصوف " .

(٣) في ك : " موصوف " .

(٤) في ط : " خاص " .

(٥) في ع : " برسالاته " .

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الأنبياء : ٤ / ١٩٢ ، وكتاب

التوحيد : ١٨٢ / ٩ ، ومسلم : ٤ / ٢٠٤٢ .

(١) ومن اعتبار حال المخبر عنه ، قول الفرزدق : (٢)

وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها .: إليك ولأيتام أنت طعامها

ومثله قول قيس العامري : (٣)

/وأنت الذي إن شئت نعمت عيشتي .: وإن شئت بعد الله أنعمت باليا (١/٣٦)

ومن اعتبار حال المخبر ، قول الفرزدق : (٤)

وأنت الذي أمست نزاراً تعدده .: لدفع الأعداء والأمر الشدايد (٥)

فلو قصد تشبيهه (٦) المخبر عنه بالمخبر به ، تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك :

أنت الذي فعل ، بمعنى : كالذي فعل ، وكذلك (٧) تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل

على الحضور ، كقولك : الذي فعل أنت ، فلذلك قلت في الأصل : عن حاضر مقدم .

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد (٨) ضميران مع عدم التشبيه قول بعض الأنصار

رضي الله عنهم : (٩)

نحن الذين بايعوا محمدا .: على الجهاد ما بقينا أبدا

(١) بداية سقط من "ع" .

(٢) ديوانه : ٢ / ٢٣٢ ، والتذييل : ج١ لوحة ٢٢٧ ، وشفاء العليل :

ص ١٩٦ .

(٣) ديوانه : ص ٢٩٥ ، والتذييل : ج١ لوحة ٢٢٧ ، وشفاء العليل :

ص ١٩٦ ، والبيت ساقط من "م" .

(٤) ديوانه : ١ / ١٦٧ ، والمساعد : ١ / ١٥٧ .

(٥) نهاية سقط من "ع" .

(٦) في ع : "بشبيهه" .

(٧) في ع : "ولذلك" .

(٨) في ط : "وجد فيه" .

(٩) صحيح البخاري ، كتاب الغزوات ، باب غزوة الخندق : ٥ / ١٣٨ ،

والمغازي للواقدي : ٢ / ٤٥٣ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٢٣٤ .

(١) ومثله :

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً . . . سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْجِيُّ الْمَغْلَبُ (٢٣)
 أَي : وَمَعَهُ الْأَرْجِيُّ .

(ص) وَيُغْنِي عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا (٣) ظَرْفٌ
 أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مَنُوعٌ مَعَهُ (اسْتَقَرَّ) أَوْ شَبِيهَهُ (٤) وَفَاعِلٌ
 هُوَ الْعَائِدُ (أَوْ مَلَابِسُ لَهُ ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ لِذِي حَدَثِ (٥) (٦)
 خَاصًّا ، مَا لَمْ يَعْمَلْ مِثْلَهُ فِي الْمَوْصُولِ أَوْ مَوْصُوفٍ بِهِ (٧) .
 وَقَدْ يُغْنِي عَنِ عَائِدِ الْجُمْلَةِ ظَاهِرٌ .

(ش) الظرف الموصول به . جملة في المعنى ، لأنه لا بد من تعلقه بـفعلـ ،
 [والفعل (٨) لا يستغني عن فاعل ، وكذا حرف الجر الموصول به ، فلو استغنيت
 عن ذكرهما بذكر الجملة لكان لاغياً (٩) ، إلا أن التصريح بذكرهما أجود ، وذلك نحو :
 عرفت الذي عندك ، أي : الذي (١٠) استقر عندك ، والذي في الدار ، أي : الذي

- (١) ورد البيت بدون نسبة في المقرب : ٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
 ١٨٩/١ ، برواية (المغلب) ، و٥٠١/٢ ، والتذييل : ج١ لوحة ٢٢٩ ،
 والهمع : ٨٧/١ برواية (المعلق) ، وشفاء العليل : ص ١٩٧ .
- (٢) في م : " المغلف " .
- (٣) في م : " به " .
- (٤) في الأصل ، ط ، ك : " استقرار أو شبيهه " ، ومكانها في ع : " فعل " ،
 والمثبت من م والتسهيل .
- (٥) في ط : " بُدَى " .
- (٦) حدث ، ساقطة من " م " .
- (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
- (٨) تكملة من بقية النسخ .
- (٩) في ط : " كافياً " ، وفي م : " غامضة " .
- (١٠) الذي ، ساقطة من " ك " .

استقرَّ فيها ، وتقدير الفعل هنا مُجمَع عليه ، بخلاف تقديره في غير صلة ، ففيه خلاف يذكر في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى .

(ولو تعلق الظرف والجار بذي حَدَثٍ خاصٍّ (١) كـ (جَلَسَ) أو (قام) لم يَجُزَّ الاستغناء بتقديره ، (٢) إذ ليس بعض المقدرات (٣) أولى من بعض ، فإن عمل مثله في الموصول أو موصوف به . جاز الاستغناء به ، فقد حكى الكسائي : * نزلنا المنزل الذي البارحة * ، والمراد : نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة (٤) .
ومثال ورود الظاهر مغنيا عن عائد الجملة قول الشاعر : (٥)

[هما كفا الأرض التي لو تزعزعا . : ترعزع مابين الجنوب إلى السدِّ

فأغنى (مابين الجنوب إلى السدِّ) عن ضمير يعود إلى (التي) لأنها صفة الأرض ، وذكر (مابين الجنوب إلى السدِّ) بمنزلة ذكرها . ومثله قول الشاعر (٦) أنشده الكسائي :
فياربَّ ليلي أنت في كل موطن . : وأنت الذي في رحمة الله أطمع
أراد : وأنت الذي في رحمة ، فاستغنى بالظاهر عن المضمحل (٨) (٩) ومثله :

إنَّ جُمَلَ التي شُغِفَتْ بِجُمَلٍ . : ففؤادي وإن نأت غير سـال

ومثله : (١٠)

سُعادُ التي أضناك حبُّ سعادا . : وإعراضها عنك استمرَّ وزادا

-
- (١) في ك : " ماض " . (٢) في ط ، م : " بتقدير " .
(٣) في ط : " المقدرات " .
(٤) مابين الحاصرتين ساقط من " ع " .
(٥) لم أقف عليه في كتاب .
(٦) تكملة من " ع " وحدها .
(٧) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .
(٨) في الأصل : " الضمير " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٩) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ١ لوحة ٢٣٠ ، وشفاء العليل ١٩٨ .
(١٠) ورد البيت بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ١٤٢ ، وشرح التصريح ١٤٠ / ١ ، وشرح الأشموني : ١ / ١٤٦ ، ١٦٢ .

أراد : سعاد التي أضناك حببها ، فاستغنى بظاهر (سعاد) عن ضميرها ، ومن هذا القبيل : " أبو سعيد الذي روي عن الخدري ^(١) ، ومثل هذا في الصلة نادر ، ^(٢) وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر في الإخبار ، وله موضع يأتي [فيه] ^(٣) إن شاء الله تعالى .

(ص) - (فصل) - (مَن) و (ما) في اللفظ
مفردان مذكوران ، فإن عني بهما غير ذلك . فمراعاة اللفظ
فيما اتصل بهما وبما أشبههما أولى ، ما لم يعضد المعنى
سابق فيختار (مراعاته) ، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس
أو قبح ، فتجب ^(٥) مراعاة المعنى مطلقا ، خلافا ^(٦) لابن
السراج في نحو : " مَن هي مُحَسِّنَةٌ أُمَّكَ " فإن حذف (هي)
سهل التذكير ، ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ،
وقد يُعتبر اللفظ بعد ذلك .

(ش) قد تقدم أن (مَن) و (ما) يقع كل واحد منهما موقع (الذي) و (التي)
وتشبيتهما وجمعهما ، والكلام الآن في أنهما في اللفظ مفردان مذكوران ، فإن وافق
معناهما لفظهما (كفي المتكلم ، واستوى العالم والمتعلم ، فإذا خالف معناهما
لفظهما) ^(٧) فلك فيما لهما من ضمير وغيره ، مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، لكن مراعاة
اللفظ فيما اتصل بهما أولى ، كقوله تعالى : * أَمَّنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَسَخَطَ مِنَ اللَّهِ * ^(٨)

-
- | | |
|-----|----------------------------------|
| (١) | ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" . |
| (٢) | في ط : " نادرا " . |
| (٣) | زيادة من "ع" . |
| (٤) | في ك : " أو بما " . |
| (٥) | في ط : " فيجب " . |
| (٦) | ما بين الحاصرتين ساقط من "م" . |
| (٧) | ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" . |
| (٨) | الآية (١٦٢) من سورة آل عمران . |

و * لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَأْثَاتِكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَيْكُمْ * (١) ، ومراعاة المعنى فيما اتصل جائز
 كقوله تعالى : * وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ * (٢) و * مِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَفُوضُونَ لَهُ * (٣)
 ومنه قول امرئ القيس : (٤)

فَتَوَضَّحَ فَاَلْمِقْرَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمَهَا . . . لِمَا نَسَجْتَهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَّالٍ
 أَي : النَّبِيِّ (٦) نَسَجْتَهَا ، ومثله قول الآخر : (٧)

تَعْشُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي (٨) . . . نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُ بِصَطْحِبَانَ (٩)
 أَي : نَكُنْ مِثْلَ الَّذِينَ يَصْطَحِبَانِ . هذا إذا لم يعضد (١٠) المعنى سابق فيختار (١١)
 مراعاته ، كقول الشاعر : (١٢)

-
- (١) الآية (٢٣) من سورة الحديد .
 (٢) الآية (٤٢) من سورة يونس .
 (٣) الآية (٨٢) من سورة الأنبياء .
 (٤) ديوانه : ص ٨
 (٥) في م : " صحبتها " .
 (٦) في الأصل وطارك وم : الذي . والتصويب من ع .
 (٧) هو الفرزدق ، ديوانه : ٢ / ٣٢٩ ، والكتاب : ١ / ٤٠٤ ، والمقتضب :
 ٢ / ٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ، والجمل للزجاجي : ص ٣٦٦ ، والخصائص :
 ٢ / ٤٢٢ ، وأمالى ابن السجري : ٢ / ٣١١ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٣٢ .
 (٨) في ع ، ك : " تعال " .
 (٩) في ط : " ألا تخونني " .
 (١٠) في م : " يقصد " .
 (١١) في ك : " فتختار " .
 (١٢) هو جبران العود ، عامر بن الحرث بن كلفة ، ديوانه : ص ٤٤ ، والتذليل :
 ج ٢ لوحة ١ ، والمقاصد النحوية : ١ / ٤٩٢ ، ورواية الديوان :
 «ولسنا بأسوا» فمنهن روضة . . . » وعلى ذلك لا يوجد فيه
 شاهد .

وَأَنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ . تَهْيِجُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا (١) وَتَصَوِّحُ (٢)
 (فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث يسبق (النسوان) (٣) .

والإشارة بقولي : أو بما أشبههما ، إلى [نحو] كَمْ وَكأَيِّن .

وأشرت بقولي : ما لم يلزم ليس ، إلى نحو ، قولك : أعطِ مَنْ سَأَلْتِكَ ، لَأَمْسِنُ
 سَأَلْتُكَ ، وَأَعْرِضُ عَنْ مَنْ مَرَّرَتْ بِهَا [لَا عَنْ مَنْ مَرَّرَتْ بِهِ] (٥) فهذا وأمثاله يجب
 فيه مراعاة / المعنى لثلا يوقع في لبس وفهم غير المراد .

(٣٦/ب) وأشرت بـ (ما يلزم منه قبح) إلى نحو : مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمَّتِكَ ، فَإِنَّ مِرَاعَاةَ
 المعنى فيه متعيّنة ، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقليل : مَنْ هُوَ
 أَحْمَرُ أُمَّتِكَ ، لكان في غاية من القبح ، ووافق ابن السراج على منع التذكير في هذا
 وأمثاله ، وأجاز في نحو : مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ ، أُمَّكَ ، أَنْ يَقَالَ : مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ ، أُمَّكَ ،
 وَمَنْ مُحْسِنٌ ، أُمَّكَ ، فَأَمَّا (مَنْ مُحْسِنٌ ، أُمَّكَ) فقريب ، (٧) وَأَمَّا (مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أُمَّكَ)
 ففيه من القبح (٨) قريب (٩) (١٠) (١١) (١٢) فوجب اجتنابهما .
 والذي حمل ابن السراج على جواز (مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ ، أُمَّكَ) شبه (مُحْسِنٌ)
 بـ (مَرَضِعٌ) ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خالٍ عن (١٢) علامة ، بخلاف

- (١) في ك : " فعلها " .
- (٢) في الأصل " غامضة " ، وفي ط ، م : " تصوح " ، وفي ك : " تفوح " ، والمثبت
 من " ع " ، وَتَصَوِّحٌ : يَبَيِّنُ . اللسان (صوح) .
- (٣) في ك : " لسبق النسوة " ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
- (٤) زيادة من " ع " وحدها .
- (٥) تكلّة من " غ " وحدها ، وسقط منها " من " الثانية .
- (٦) في ط : " هي " سهو .
- (٧) في الأصل : " فقريب " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (٨) في الأصل وم : " القبيح " ، والمثبت من ط ، ك ، ع .
- (٩) قريب ، ساقطة من " ط " .
- (١٠) في الأصل ، م ، ك : " ما في " ، والمثبت من ط ، ع .
- (١١) في م : " حمراء " .
- (١٢) في ع : " من " .

(أحر) فَإِنَّ إِجْرَاءَ مِثْلِهِ عَلَى مُؤَنَّثٍ لَمْ يَقَعْ ، فَلِذَلِكَ اتَّفَقَ عَلَى مَنَعِ (مَنْ هِيَ أَحْمَرُ ، أُمَّتِكَ) .

واعتبار المعنى (بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى : * وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * (١) فلو عضد المعنى بعد اعتبار اللفظ تَعَسَّيْنِ (٢) اعتبار المعنى (٣) ولذا قرأ : * وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ * (٥) بالتأنيث ، الخمسة غير حمزة والكسائي (٦) وقراءتهما بالياء ، وقد فُهِمَ تَأْيِيدُ اعتبار المعنى في هذا وشبهه من قولي : مالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته (٧) لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق * مَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ * وهو نظير اعتضاد التأنيث في " مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ " لسبق " وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ " (٨) .

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى (٩) كقوله تعالى : * وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا * (١٠) ومثله قول الشاعر : (١١)

لَسْتُ مِمَّنْ يَكْعُ أَوْ يَسْتَكِينُو . نَ إِذَا كَافَحْتَهُ خَيْلُ الْأَعْيَارِي

-
- (١) الآية (٨) من سورة البقرة .
(٢) في ع : " تأيد " .
(٣) ما بين الحاضرتين ساقط من " ط " .
(٤) في الأصل : " ولذلك " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٥) الآية (٣٠) من سورة الأحزاب .
(٦) الكنف : ١٩٦/٢ ، والتيسير : ص ١٧٩ .
(٧) تكملة من " ع " .
(٨) مكانه في " ع " العبارة التالية : " فان سبق (مكن) في الآية (١) (تعمل) كسبق " من النسوان " ل (هي) في البيت " .
(٩) بعدها في ط : " واعتبار اللفظ بعد ذلك " زيادة لضرورة لها .
(١٠) الآية (١١) من سورة الطلاق .
(١١) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٤ ، وشفاء العليل : ص ٢٠ ، والمساعد : ١٦٢/١ .

(ص) وتقع (مَنْ) و(مَا) شرطيتين، واستغما ميتين،
ونكرتين موصوفتين (١)،

ويوصف (مَا) (٢)

على رأي، ولا تزداد (مَنْ) خلافا للكسائي، ولا تقع على
غير مَنْ يعقل (٣) إلا منزلاً منزلة (٤) أو مجامعا لشمول (٥)
أو اقتران (٦) خلافا لقطرب.

و(مَا) في الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل
ولصفات من يعقل، وللمبهم أمره، وأفردت نكرة، وقد
تساويها (مَنْ) وفاقا لأبي علي (٧).

وقد تقع (الذي) مصدرية و [نكرة] (٨) موصوفة
(بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق أل) (٩).

(ش) مثال (مَنْ) و(مَا) في الشرط، قوله تعالى: * وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا * (١٠)، * وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ * (١١) ومثلهما في الاستفهام

بعدها في "ع": رَأْبِازِ الْأَغْفَسِ كَوْمَهُ (أي) نكرة موصوفة.

(١)

في م: "وتوصف بها".

(٢)

في ع: "ولا تغرد لما لا يعقل"، وفي التسهيل: "ولا تقع على ما لا يعقل".

(٣)

بعدها في ك: "أقم" قوله: "وقد تقع الذي... لحاق أل" وستذكر

(٤)

هذه العبارة بعد أربعة أسطر تقريبا.

في ط، م والتسهيل: "له شمول".

(٥)

ما بين الحاصرتين صيغ بعبارة أخرى في ع، هي: "بل تقع عليه/من يعقل

(٦)

شمولا أو تفصيلا".

في التسهيل: "عزد أبي علي".

(٧)

زيادة من "ع".

(٨)

ما بين الحاصرتين ساقط من "ع".

(٩)

الآية (٢٦٩) من سورة البقرة.

(١٠)

الآية (١١٥) من سورة آل عمران.

(١١)

قوله تعالى : * وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا * (١) و * وَمَا تَلِكُ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى * (٢) ومثاليهما
نكرتين موصوفتين قول الشاعر: (٣)

أَلَا رَبَّ مَنْ تَغَشَّهَ لَكَ نَاصِحٌ . . . وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ
وقال آخر: (٤)

رَبًّا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمَّرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَهَلِّ الْعِقَالِ

وأجاز الأخصن تنكير (أي) ووصفها ، قياساً على (مَنْ) و (ما) ، نظراً إلى
أنها أمكن في الاسمية منها ، فهي أحقّ منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة (٥) وموصوفة
وغير موصوفة ، وقد وصفت في النداء (٦) فوصفها في غيره ليس ببدع . إلا أن السماع
بذلك مفقود .

واختلف في (ما) من نحو قولهم : * لأمرٍ ماجدٍ قصيرٍ أنفه * (٧) ، فالمشهور أنها
حرفٌ زائدٌ منه على وصفٍ مرادٍ لائقٍ بالمحلِّ ، وقال قوم هي اسم موصوف به .
والأول أولى ، لأن زيادة (ما) عوضاً (٨) من محذوف ، ثابت في كلامهم ، من ذلك
قولهم : * أما أنت منطلقاً انطلقت (٩) فزادوا (ما) عوضاً من (كان) . ومن ذلك

(١) الآية (٨٧) من سورة النساء .

(٢) الآية (١٧) من سورة طه .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب : ١٠٩ / ٢ ، والهمع : ٩٢ / ١ ،

٣٩٠ / ٢٨ ، وشرح الأشموني : ١٥٤ / ١ ، واللسان (غشش) .

(٤) هو أمية بن أبي الصلت ، مطحقات ديوانه : ص ٣٦٠ ، والكتاب : ١٠٩ / ١ ،

والخزانة : ٥٤١ / ٢ ، ١٩٤ / ٤ .

(٥) في ط : * نكرة ومعرفة * .

(٦) تقرأ في الأصل وم : * فوضعها * ، والشبث من ك ، ع ، ط .

(٧) مجمع الأمثال : ١٩٦ / ٢ ، والمستقصى : ٢٤٠ / ٢ .

(٨) في ط : * عوض * .

(٩) الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ١٤٩ / ٣ ، ٣٣٢ .

قولهم : " حيشا تكن أكن " فزادوا (ما) عوضا من الإضافة . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهي مردفة بمكمل ، كقولهم : " مررت برجل أي رجل " و " أطعمنا شاة كل شاة " ، و " هذا رجل ماشئت من رجل " (١) فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية ، جاء بما لا نظير له ، فوجب اجتنابه .

وأجاز الكسائي وقوع (من) زائدة (٢) ، مستشهدا بقول الشاعر (٣) :

ياشاة من قنصٍ لمن حلت له . حرمت علي وليتها لم تحرم

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين ، :

أحدهما : أن الرواية : ياشاة ما قنص ، بزيادة (ما) .

والثاني : أن (من) على تقدير صحة الرواية بها ، يحتمل أن تكون نكرة موصوفة

بقنص ، على تقدير (٤) ياشاة رجل قنص ، أي : ذي قنص ، والحمل على

هذا راجح ، لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف

مضاف وإقامة المضاف إليه (٥) مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة ، بخلاف ما ذهب

إليه الكسائي رحمه الله ، فإنه لم يثبت مثله دون احتمال ، فوجب اجتنابه .

وزعم محمد بن المستنير الملقب قطربا أن (من) قد (٦) تقع على ما لا يعقل

دون (اشتراط ما يصح ذلك) (٨) وجعل من ذلك قوله تعالى : * ومن لستم له برزقين * (٩)

(١) الكتاب : ٤٢٢ / ١ ، والبغداديات : ص ٢٧٥ .

(٢) الهمع : ٣١٨ / ١ ، (ط الكويت) .

(٣) هو عنتر بن شداد ، ديوانه : ص ٢١٣ ، وفيه تخريجه . ورواية الديوان

" ياشاة ما قنص " ، وانظر المغنى : ص ٣٦٦ ، وشرح أبياته : ٣٤١ / ٥ .

(٤) تقدير ، ساقطة من " ك " .

(٥) في " ك " مضاف .

(٦) في ط : " قطرب " بالرفع .

(٧) زيادة من " ع " .

(٨) مكانها في " ع " : " دون مشاركة من يعقل " .

(٩) الآية (٢٠) من سورة الحجر .

وهذا القول غير / مرضي، إذ لا دليل عليه، ولا محوج إليه، وإنما تقع على ما لا يعقل (أ/٣٧) (١)
 (إذا نزل منزلة من يعقل، كقوله تعالى: * وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ * فَعَبَّرَ بِهِ (مَنْ) عن الأضنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومثله: (٣)
 بَكَيتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَّ بِي . . . فَقَلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيْرُ
 أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعْجِرُ جَنَاحَهُ . . . لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطْيِرُ
 وكذا (٥) إذا جامع من يعقل بشمول (٦) كقوله تعالى: * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْخَرُ لَهُ مَنْ فِي
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ * (٧)، أو باقتران (٨) كقوله تعالى: * خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ
 يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ * (٩)، وكقوله تعالى: * أَلَمْ يَخْلُقْ كَسَنَ
 لَّا يَخْلُقُ * (١٠)، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: " اشتبه عليّ الراكب وحمله (١)
 فما أدري من ذا من ذا (٢) (١.٣) .

-
- (١) بداية سقط من "ع" .
 (٢) الآية (٥) من سورة الأحقاف .
 (٣) نسب البيتان للعباس بن الأحنف، وهما في ديوانه: ص ١٤٢، كما نسبا
 لمجنون ليلي، وهما في ديوانه: ص ١٣٧، وانظر: شرح التصريح: ١/١٣٣،
 ١٣٤، والمعاصد النحوية: ١/٤٣١، وشرح الأشموني: ١/١٥١ .
 (٤) في م: "معير" .
 (٥) نهاية الساقط من "ع" .
 (٦) في ع: "إذا كان مع من يعقل شمولاً" .
 (٧) الآية (٤١) من سورة النور .
 (٨) في ع: "أو تفصيلاً بعد شمول الصنفين، كقوله تعالى: " .
 (٩) الآية (٤٥) من سورة النور .
 (١٠) الآية (١٧) من سورة النحل .
 (١١) في الأصل: "وجملة"، والمثبت من بقية النسخ ومثله في معاني القرآن .
 (١٢) في ط، ك: "ومن"، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/٩٨ .
 (١٣) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .

و(ما) في الغالب لما لا يعقل . واحتترزت بقولي : في الغالب ، من نحو قوله تعالى : * مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ * (١) ، ومن قول بعض العرب : " سبحان ما (٢) سَخَّرَكُنَّا لِنَا " (٣) . ومجيئها لما لا يعقل / وحده (٤) كثير، وله مع من يعقل كقوله تعالى : * وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ * (٥) ولفصاف من يعقل كقوله تعالى : * فَانكحوا ما طاب لكم من النساء * (٦) وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شيئا تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته : أبصر ما هناك (٧) ، وكذا (٨) لو علمت إنسانيته ولم تدر أن ذكر هو أم أنثى ، ومنه قوله تعالى : * إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا * (٩) وأردت بإفرادها (١٠) نكرة : إخلؤها (١١) من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام ، وذلك في التعجب ، نحو : ما أحسن فلانا ، وفي باب (نَعَمْ وَبِئْسَ) كقوله تعالى : * فَنِعْمًا هِيَ * (١٢) على مذهب سيويه (١٣) وفي نحو قولهم : * إِنِّي مِمَّا أَنْ أَعْلَمُ * (١٤) أي : من أمر أن أفعل .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | الآية (٧٥) من سورة ص . |
| (٢) | في م : " من " . |
| (٣) | شرح الكافية للرضي : ٥٥ / ٢ . |
| (٤) | زيادة من " ع " . |
| (٥) | في ك : " كثيرا " . |
| (٦) | الآية (٤٩) من سورة النحل . |
| (٧) | الآية (٣) من سورة النساء . |
| (٨) | في ع : " أخبرني بما هناك " . |
| (٩) | في ط : " وكذلك " . |
| (١٠) | الآية (٣٥) من سورة آل عمران . |
| (١١) | في ط : " بانفرادها " . |
| (١٢) | في الأصل و ك : " إخلؤها " ، والمثبت من ط ، ع ، م . |
| (١٣) | الآية (٢٧١) من سورة البقرة . |
| (١٤) | في الأصل ، ط ، م ، ك : " على رأى " ، والمثبت من " ع " . |
| (١٥) | الكتاب : ٥٦ / ٣ . |

وقد تساويها (مَنْ) في وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمّنة شرطاً ولا استفهاماً، وهذا مما انفرد به أبو علي الفارسي (١) وحجته في ذلك (٢) قول الشاعر: (٣)

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَأَعُ بِسَبِّهِ . . . وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشْرِبِنِ مَرْوَانَ
وَنِعْمَ مَزَكًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ . . . وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ

ف(مَنْ) الثانية في موضع نصب على التمييز، وفاعل (نِعْمَ) مضمّر مفسّر بـ (مَنْ) (٤)

كما فسّر بـ (ما) في (نِعْمًا) و (هو) (٥) مبتدأ خبره الجملة التي قبله، و (في سِرِّ وإِعْلَانِ) متعلق بـ (نِعْمَ) .

(والصحيح غير ما ذهب إليه، وبيان ذلك مستوفى في باب نعم وبئس) (٦)

وحكى أبو علي في الشّيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع (الذي) مصدرية،

غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى : * ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ * (٧)

قال أبو علي : ويقوّي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعي : (٨)

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ . . . مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمَحَلَّجَيْنِ

(١) بعده في "ع" وقوله صحيح " ، زيادة منقوضة بقول المصنف الآتي

قريباً .

(٢) في ذلك ، ساقطة من بقية النسخ .

(٣) غير معروف ، وورد في المغنى : ص ٣٦٦ ، وشرح أبياته : ٣٣٨/٥ ، والمقاصد

الزحوية : ٤٨٧/١ ، والخزانة : ١١٥/٤ ، والهمع : ٨٩٢/١ واللسان : ٩٧/٤

(زكاً) ، بدون نسبة .

(٤) في ك : " يفسره من " .

(٥) في الأصل ، ك ، ط : " وهي " ، وأثبت ما في "ع" .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .

(٧) الآية (٢٣) من سورة الشورى .

(٨) استشهد بهما المصنف في شرح الكافية : ص ٢٦٧ ، بدون نسبة ، وهما

في شرح المفصل : ١٥٣/٣ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ١٠ ، وشفاء العليل :

ص ٢٠٥ ، والهمع : ٨٦/١ .

فَنَصَبَ (مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ) وجعله صفة لـ (اللذين) ، قال أبو علي : وسجي قوله تعالى : * كَالَّذِي خَاضُوا * عَلَى قِيَاسِ [قول يونس] (١) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَخَضْتُمْ كَخَوْضِهِمْ ، فَلَا يَعُودُ إِلَى (الَّذِي) شَيْءٌ ، لِأَنَّهَا فِي مِثْلِ هَذَا حَرْفٌ .

(٢) قُلْتُ : حَاصِلُ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ ، أَنَّ (الَّذِي) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَوْصُولَةٌ ، وَمَوْصُوفَةٌ

مُسْتَعْنِيَةٌ بِالصِّفَةِ عَنِ الصِّلَةِ (٣) ، وَمَصْدَرِيَّةٌ مَحْكُومٌ بِحَرْفَيْتِهَا ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَيْضًا هُوَ

مَذْهَبُ الْفَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَبِهِ أَقُولُ . وَأَجَازُ الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

* تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ * ، أَنَّ تَكُونُ (الَّذِي) مَصْدَرِيَّةً ، وَالتَّقْدِيرُ : تَمَامًا عَلَى

إِحْسَانِهِ ، أَيْ عَلَى إِحْسَانِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَأَجَازُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِـ (أَحْسَنَ) عَلَى

أَنَّ (أَحْسَنَ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ، قَالَ : لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ " (٦)

وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالَّذِي قَائِمٌ ، لِأَنَّ (خَيْرًا مِنْكَ) كَالْمَعْرِفَةِ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ الْأَلْفُ

وَاللَّامُ ، وَكَذَا يَقُولُونَ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي أَخْيَرُكَ ، وَبِالَّذِي مِنْكَ " (٧) جَعَلُوا صِفَةَ (الَّذِي)

مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً لَا تَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، جَعَلُوهَا تَابِعَةً لِلَّذِي ، أَنْشَدَ الْكَسَاثِيُّ :

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مِثْلَ الْحَلْمِ . . . مَشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْحَرَمِ (١٠-١٢)

(*) الآية ٦٩ التوبة .

(١) زيادة من "ع" .

(٢) بداية سقط من "ع" .

(٣) في ك : " عن الصلة بالصفة " .

(٤) الآية (١٥٤) من سورة الأنعام .

(٥) في الأصل وم : " يكون " ، والمثبت من ط ، ك .

(٦) في معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، " بالذي هو . . . " .

(٧) في الأصل ، ط ، م : " إذا " ، والمثبت من ك ، ومثله في معاني القرآن .

(٨) في معاني القرآن : " لا تدخلها " .

(٩) في ك : " تابعا " .

(١٠) بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، واستشهد المصنف في

شرح الكافية : ص ٢٦٤ ، وورد في التذييل : ج ٢ لوحة ١ ، وشفاء العليل :

٢٠٥ .

(١١) في الأصل ، ط : " الجلم " ، والمثبت من ك ، ومثله في المعاني للفراء .

(١٢) في م : " الحكم " .

قلت : وهذا الذي أنشد الكسائي ، مثل الذي أنشد الأصمعي : " حتى إذا كانا ..

(١)
البيت) .

وحكى الفراء عن بعض العرب : " أبوك بالجارية الذي يكفل ، وبالجارية ما يكفل (٢)

والمعنى : أبوك بالجارية كفالته . وهذا صريح في ورود (الذي) مصدرية ، (٣)
قول عبد الله بن رواحة (٤) :

فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ . . . فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِي نَصَرُوا

أَي : وَنَصْرًا كَنَصْرِهِمْ . ومثله قول جرير (٥) :

يَا أُمَّ عَمْرٍو جِزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً . . . رُدِّي عَنِّي فَوَادِي كَالَّذِي كَانَا

ومثله قول ابن أبي ربيعة (٦) :

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَلْنَا فَتَعْرِفْنَاهُ (٧) . . . مِنْهُمْ إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا (٨) ٣٧ / ب

ومثله قول الآخر (٩) :

وَعَانِي أَبُو سَعْدٍ وَأَهْدَى نَصِيحَةً . . . إِلَيَّ وَمَا أَنْ تَغْرُرَ النَّصَائِحُ

لَأَجْزُرَ لِحْيِي (١٠) كَلْبَ نَهْمَانَ كَالَّذِي . . . دَعَا الْقَاسِطِي حَتْفَهُ وَهُوَ نَازِحُ

-
- (١) نهاية الساقط من "ع" .
(٢) التذييل : ج ٢ ، لوحة ١٠ .
(٣) بداية سقط من "ع" ، يشمل فصلا كاملا ونيفا .
(٤) ديوانه : ص ١٥٩ ، وفيه تخريجه .
(٥) ديوانه : ص ٥٩٤ ، والمحتسب : ١٨٩ / ٢ .
(٦) ديوانه : ص ٧٤ .
(٧) في ك : " بمعرفة " .
(٨) في ك : " صبرنا " .
(٩) ورد البيتان بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٠ ، وسقط أولهما من "ك" .
(١٠) في الأصل وط : " تعز " ، والمثبت من م ، ك .
(١١) في ط : " تحسي " .

(ص) - (فصل) - وتقع (أي) شرطية ، واستفهامية ،
وصفة لنكرة مذكورة غالباً ، وحالاً لمعرفة (١) ، ويلزمها (٢) في
هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف
لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً .

وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم
المضاف إليه ، و (أي) فيهما بمنزلة (كل) مع النكرة
وبمنزلة (بعض) مع المعرفة .

ولا تقع نكرة موصوفة خلافاً للأخفش .

وقد يحذف ثالثها في الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النكرة

بلا شرط ، [و] (٣) إلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع

أو قصد أجزاء أو تكريرها (٤) عطفًا بالواو .

(ش) من شواهد (أي) الشرطية قول الشاعر : (٥)

أَيَّ حِينٍ تَلَّمُّ بِي تَلَقَّ مَا شِئْتُ . . . تَ مِنَ الْخَيْرِ فَاتَّخِذْنِي خَلِيلًا

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى : * فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ * وقول ابن مسعود (٧)

رضي الله عنه ، للنبي صلى الله عليه وسلم : * أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ * قال : * الصَّلَاةُ

عَلَى وَقْتِهَا * (٨)

-
- (١) في م : * لحال ومعرفة * .
(٢) في ك : * وتلزمها * .
(٣) تكملة من ك والتسهيل * .
(٤) في ط ، ك ، م : * وتكريرها * .
(٥) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١ ، وشفا العليل : ٢٠٦ / ١ ،
والهمع : ٩٢ / ١ .
(٦) الآية (٨١) من سورة الأنعام .
(٧) في ك ، م : * أبي مسعود * .
(٨) أخرجه البخاري في الصحيح في باب فضل الصلاة لوقتها من كتاب المواقيت :
١٤٠ / ١ ، وفي باب فضل الجهاد من كتاب الجهاد : ١٧ / ٤ .

ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة ، قول الشاعر :^(١)

دَعَوْتُ امْرَأًا أَيَّ امْرِئٍ فَأَجَابَنِي . . وَكُنْتُ وَايَاهُ مَلَاذًا وَمَوْثِلًا

وأشرت بقولي : مذكورة غالباً ، إلى ندور قول الفرزدق :^(٢)

إِذَا حَارَبَ الْحَجَّاجُ أَيَّ مَنَافِقٍ . . عَلَاهُ بِسَيْفٍ كَلَّمَا هَزَّ يَقْطَعُ

أراد : منافقاً أَيَّ منافق .

ومن شواهد الواقعة حالاً لمعرفة قول الآخر :^(٤)

فَأَوْمَأْتُ أَيَّامًا خَفِيًّا لِحَبَّتْرٍ . . فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبَّتْرًا أَيَّامًا فَسْتِي

ولا يستغنى في هذين الوجهين عن^(٥) الإضافة لفظاً ومعنى إلى نكرة تامل ماهي

له لفظاً ومعنى ، (نحو : دعوتُ امرأةً أَيَّ امرئٍ ، أو معنى لا لفظاً)^(٦) نحو : دعوتُ

امرأةً أَيَّ فتى .^(٨)

فأما في الشرط والاستفهام ، فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان

المضاف إليه معلوماً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيَّامَاتٌ دَعَوُا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٩) فهذا

مثال حذف المضاف إليه في الشرط ، ومن حذفه في الاستفهام قول ابن مسعود رضي الله

عنه : " شئٌ أَيُّ ؟ قال : " بِرِ الْوَالِدِينَ " قلتُ : " شئٌ أَيُّ ؟ قال : " الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ^(١٠)

(١) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٠ ، والمساعد : ١ / ١٦٧ ،

وشفاء العليل : ص ٢٠٦ ، والهمع : ١ / ١٦٧ .

(٢) في ك : " الشاعر " ، والبيت في ديوانه : ١ / ٤١٧ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ١١ ،

والمساعد : ١ / ١٦٨ ، والهمع : ١ / ٩٣ .

(٣) في ط : " مر " .

(٤) هو الراعي النميري ، ديوانه : ص ٣ ، وفيه تخريجه . وانظر الكتاب : ٢ / ١٨٠ ،

وشرح الحماسة للمرزوقي : ص ١٥٠٢ .

(٥) في م : " طى " .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٧) في م : " دعوتني " .

(٨) في ك : " أيما " .

(٩) الآية (١١٠) من سورة الاسراء .

(١٠) تقدم تخريجه آنفاً .

وهي فيهما مع النكرة بمنزلة (كل)، ومع المعرفة بمنزلة (بعض)، ولهذا يقال في التنكير:
 أَيُّ رَجَلَيْنِ أَتَيَا، وَأَيُّ رَجَالٍ نَهَبُوا (فتشني الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول: كُـلُّ
 رَجَلَيْنِ أَتَيَا، وَكُلُّ رَجَالٍ نَهَبُوا) ويقال في التعريف: أَيُّ الرَجَلَيْنِ أَتَى، وَأَيُّ الرَجَالِ
 نَهَبَ . كما تقول: بعضُ الرَجَلَيْنِ أَتَى وبعضُ الرَجَالِ نَهَبَ .

وأجاز الأَخْفَشُ وَقَوَعَ (أَيَّ) نكرة موصوفة نحو قولك: مرتت بأَيِّ كَرِيمٍ . ولا حجة له
 إِلا القياس على (ما) و(مَنْ) في قول العرب: " رَغِبْتُ أَيُّمًا خَيْرًا مِمَّا عِنْدَكَ " و:
 فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا (٥)

والقياس في مثل هذا ضعيف .

وأشرت بقولي: (وقد يُحذف ثالثها في الاستفهام) إلى قول الفرزدق: (٦)
 تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا .: عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
 وتناول قولي: (وإلى المعرفة بشرط إفهام تشبیهة أو جمع) ما أضيف إلى مثنى
 لفظًا ومعنى، وإلى جمع لفظًا ومعنى، وإلى مثنى معنى لفظًا، نحو: أَيُّ الرَجَلَيْنِ
 أَفْضَلُ، وَأَيُّ الرَجَالِ أَفْضَلُ وَأَيُّهُمَا أَكْرَمُ وَأَيُّهُمَا أَكْرَمُ، فإن كانت المعرفة التي أُضيفت
 إليها (أَيُّ) مفردة اللفظ والمعنى، لم يُضف إليها (أَيُّ) إلا مقصودًا أجزاءهُمَا،
 نحو: أَيُّ ثوبك بلي؟ أو معطوفًا عليها بالواو، ومثله قول الشاعر: (١٠)

- (١) في ك: " تقول حين يقول " .
 (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
 (٣) شرح الكافية للرضي: ٥٦/٢ .
 (٤) في ط: " أرغبت " .
 (٥) صدر بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وعجزه قوله: " حبّ النبي محمد
 إيانا " ديوانه ص: ٥١٥، وفيه تخريجه، والكتاب: ١٠٥ / ٢ .
 (٦) ديوانه: ٢٨١ / ١، وسبق الاستشهاد به في باب: الاسم العلم .
 (٧) في الأصل: " نصرًا "، والمثبت من ط، ك، م .
 (٨) في ط: " ويتناول " .
 (٩) في ك، م: " أضيف " .
 (١٠) ورد البيت بدون نسبة في أوضح المسالك: ٤٢ / ٣، والمقاصد النحوية:
 ٤٢٢ / ٣، وشرح التصريح: ١٣٣ / ٢، وشرح الأشموني: ٢٦١ / ٢، والمهمع:
 ٥١ / ٢

فَلَعْنُ لَقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَمَلَسَنَّ . . أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ (١)

(ص) - (فصل) - من الموصولات الحرفية : (أَنْ)

الناصبية مضارعاً ، وتُوصَلُ بفعل متصرف مطلقاً .

ومنها (أَنْ) وتُوصَلُ بمعموليها .

ومنها (كَيَّ) وتُوصَلُ بمضارع مقرونة بلام التعديل لفظاً

أو تقديراً .

ومنها (مَا) وتُوصَلُ بفعل متصرف غير أمر ، وتختص

بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولة في الغالب بفعل

ماضي اللفظ مثبت أو منفي بـ (لَمْ) (٢) .

ومنها (لَوْ) التالية - غالباً - مفهم تمنٍّ ، وصلت إليها

كصلة (ما) في غير نيابة ، (٣) وتغني (٤) عن التمني فيُنصب

بعدها الفعل مقروناً بالفاء (٥) .

(ش) قد تبين من كلامي في أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية ، هي التي

تقوم بصلاتها مقام مصادر ، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها .

فمنها (أَنْ) وقيدت بنصبها المضارع ، احترازاً من التي أصلها (أَنْ) نحو :

* عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ * ، ومن الزائدة نحو : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * ، ومن التفسيرية نحو :

(١) ماسبق ساقط من "ع" .

(٢) زاد بعدها في التسهيل وحده : " وليست اسماً فتغترق إلى ضمير ، خلافاً

لأبي الحسن وابن السراج ، وتوصل بجملة اسمية على رأى " .

(٣) في ع : " ما " المثبتة ، وتغني ...

(٤) في ك : " ويغني " .

(٥) في ع : " الجواب مقروناً " .

(٦) الآية (٢٠) من سورة المزمل .

(٧) الآية (٩٦) من سورة يوسف .

* فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ (١) ، وَلَهُنَّ مَوْضِعٌ يُذَكَّرْنَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ (٢) الْمَصْدَرِيَّةُ لِاسْتِيفَاءِ الْقَوْلِ فِيهَا مَوْضِعَ آخَرَ .

والذي دعت الحاجة إليه هنا / كيفية وصلها وبيان ما توصل به ، فذكر أنها (أ/٣٨) توصل بفعل متصرف مطلقا ، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو: أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ، والماضي المتصرف نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ أَتَيْتَ ، (٤) والأمر المتصرف نحو: أَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ . وقرنت (أَنْ) بالباء بعد (أَرْسَلْتُ) لثلاثي يوم تجردها من الباء أنها (٥) التفسيرية .

وعلم بذكر التصرف قيِّداً لما توصل به (أَنْ) أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع ك(ينبغي) في الأشهر، ولا ماض ك(عسى) ، ولا أمر ك(هلم) في لغة بني تميم ، وإذا ثبت هذا ، علم أن الواقعة في قوله تعالى : * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ (٦) * وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٧) مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها .

ومثال وصل (كي) (٨) مقرونةً بلام التعليل لفظاً : جِئْتُ لَكِي أَرَاكَ ، ومثالها مقرونة بها تقديراً : جِئْتُ كِي أَرَاكَ ، ولا يتعيَّن كون (كي) مصدرية إلا وهي مقرونة باللام لفظاً ، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظاً فيحتمل أن تكون مصدرية ، واللام مقدرة ، كما تُقدَّر مع (أَنْ) في نحو: جِئْتُ أَنْ أَرَاكَ ، ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام ويكون الفعل بعدها منصوباً بـ(أَنْ) مقدرة ، فإذا لُفِظَ بِاللَّامِ (٩) لم تكن بمعناها ،

(١) الآية (٦٣) من سورة الشعراء .

(٢) في ط : " وكذلك " .

(٣) المتصرف ، ساقطة من " ط " .

(٤) في ع : " أبيت " .

(٥) في الأصل : " التفسيرية " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٦) الآية (١٨٥) من سورة الأعراف .

(٧) الآية (٣٩) من سورة النجم .

(٨) فاته أن يشرح (أَنْ) المصدرية ، وقد ذكرها قبل (كي) في الأصل .

(٩) باللام ، ساقطة من " ط " . (١٠) في ع : " لم يجز أن تكون " .

لثلا يلزم دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ ، وأما قول الشاعر: (١)

فَقَالَتْ أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا . : لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَعْرَى (٢) وَتَخْدَعَا

ف(كي) فيه حرف جرٍّ لا حرف مصدري، (٣) لثلا يلزم دخول حرف مصدري على حرف

مصدري، وقد أجاز الفراء ذلك، وجعل أحدهما مؤكدا للآخر، وأيد مذهب فسي

ذلك بقول الشاعر: (٤)

(٥)

أَرَدَتْ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرِيَّتِي . : فَتَتْرَكُهَا سَنًّا بَبِيدَاءَ بَلْقَعِ (٦)

فجمع بين (اللام) و(كي) و(أن) فهذا لا محيص فيه من أحد (٧) أمرين مستغربين:

إما أن تكون (كي) مصدرية فيلزم اجتماعها مع (أن) وهما حرفان مصدريان،

وإما أن تكون حرف جرٍّ، فيلزم اجتماعها مع اللام، وهما حرفا جرٍّ، إلا أن اجتماع

حرفين مصدرين أسهل من اجتماع حرفي جرٍّ، لأنَّ للحرف المصدري شبهة بالأسماء

بوقوعه (٨) مواقعها، وتوكيد اسم بمنته (٩) جائز ولو كان موصولا، كقراءة زيد بن عيسى

رضي الله عنهما : * خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ * ، وكقول معاوية رضي الله عنه: (١١)

(١) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه: ص ١٢٦، وفيه تخريجه . وانظر

الخزاعة: ٥٨٤/٣ .

(٢) في ع: "تعز" .

(٣) في م: "مصدر" .

(٤) ورد البيت بدون نسبة في الانصاف: ص ٥٨٠، وشرح المفصل: ١٩/٧،

والمغني: ص ١٩٩، وشرح أبياته: ١٥٤/٤، والمقاصد النحوية: ٤٠٥/٥،

والخزاعة: ٥٨٥/٣ .

(٥) في ع: "سنا" .

(٦) في الأصل: "بقلع"، والمثبت من ع، ك، م، ط .

(٧) في ط: "واحد" .

(٨) في م: "بوقوعها" .

(٩) في م: "بفعله" .

(١٠) من الآية (٢١) من سورة البقرة، والقراءة في البحر المحيط: ٩٥/١ .

(١١) لم أعثر على مرجع يذكره، وسبق الاستشهاد به في الباب برواية "إرعاد

وابراق" وهو ساقط من "ع" .

إِنَّ الَّذِينَ الْأَكْبَىٰ أُدْخِلْتَهُمْ نَفَرًا . . . لَوْلَا بَوَادِرُ إِبْرَاقٍ وَإِرْعَابٍ
 فَكَدَّ (الذِينَ) بِ(مَنْ) (١) وكذا توكيد ماله شبهه بالأسماء من الحروف ،
 بخلاف ما لا شبه له (٢) بها كحروف الجر .
 (ويجوز جعل (مَنْ) في الآية ، و(اللُّكِي) في البيت خبر مبتدأ مضمرة ، هو
 وخبره صلة (الذِينَ) (٣) .

وأشرف ب(التنبيه) على أن (كي) لا تخلو من لام التعليل، (الْأ) أَنَّهُمَا
 لا تتصرف تصرف (أَنْ) ، فَإِنَّ (أَنْ) يُبْتَدَأُ بِهَا ، وتكون فاعلةً ومفعولةً ، ومضافا
 إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر ، و(كي) لا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها
 اللام .

وأما (ما) المصدرية ، فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضيا ، كقوله
 تعالى : * وَضَاقَتْ عَلَيْكَ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ * (٥) ، وكقول الشاعر :
 يَسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي . . . وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
 وتقع هي وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك : جُدُّ مَادُمْتَ وَاجِدًا ، أي مدة دوامك
 واجدا ، ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها .

وقد أجاز الزمخشري مشاركة (أَنْ) إِيَّاهَا فِي ذَلِكَ ، وجعل من ذلك قوله تعالى :
 * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ * (٨)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | زيادة من "ع" . |
| (٢) | له ، ساقطة من "م" . |
| (٣) | مابين الحاصرتين ساقط من "ع" . |
| (٤) | في الأصل ، م : "الي" ، والمثبت من ط ، ع ، ك . وهو الصواب . |
| (٥) | الآية (٢٥) من سورة التوبة . |
| (٦) | ورد البيت بدون نسبة في شرح المفصل : ٩٧/١ ، ١٤٢/٨ ، وشرح |
| | التصريح : ٢٦٨/١ ، والهمع : ٨١/١ |
| (٧) | في ك : "يسي" . |
| (٨) | الآية (٢٥٨) من سورة البقرة . |

والذي ذهب إليه غير جائز عندي ، لأن استعمال (أن) في موضع التعليل مُجمع عليه ، وهو لائق في هذا الموضع ، فلا يعدل عنه ، واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين ، ولا ينهني أن يُعترف به ، لأن (٢) كل موضع ادّعي فيه ذلك صالح للتعليل ، فالقول به مُوقع في لَبَس .

وأجاز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : * وَدِيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا * (٣) ما أجاز في * أَنْ آتِيَهُ اللَّهُ الْمُلْكُ * (٤) وأن يكون حالا ، كأنه قيل : مَسْلُومَةٌ إِلَيْهِمْ (٥) إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو ، أو متصدقين بالعفو . (٦)

وليس كما قال ، بل التقدير : مَسْلُومَةٌ إِلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا بِالْعَفْوِ ، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المُجمع على مثله ، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جرٍّ داخل على (أن) وهو مطرد ، بخلاف الوجهين اللذين ادّعاهما الزمخشري .

(٧) وقد استشهد بعضهم على وقوع (أن) وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر :

فَقَلَّتْ لَهَا لَا تَنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ . . . لِأَوَّلِ سَهْمٍ أَنْ يَلَاقِي مَجْمَعًا

وزعم المُستشهد به أن معناه : لأول سهم زمان ملاقاته / مجمعا . (٣٨/ب)

ولاحجة فيه ، لا مكان أن يكون التقدير : فإنه لأول سهم بأن يلاقني (١٠) مجمعا ، أي :

سبب ملاقاته مجمعا . وهذا التقدير موافق للمعنى مع الاتفاق على كثرة نظائره ، فهو

(١١) أولى .

(١) في الأصل ، ك ، م : "التوقيف" . والمثبت من ط ، ع .

(٢) في ط : "لكن" .

(٣) الآية (٩٢) من سورة النساء .

(٤) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة .

(٥) في ك : "إلى أهله" .

(٦) في ط ، ع : "ومتصدقين" .

(٧) بداية سقط من "ع" .

(٨) هو تأبط شرًا ، ملحقات ديوانه : ص ٢٩٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ص ٤٩٢ .

(٩) في ط : "ان تلاقي" .

(١٠) في ط : "تلاقي" .

(١١) ساقط من "ع" .

وإذا وقعت (ما) المصدرية موقع الظرف لم توصل في الغالب إلا بفعل ماضي
اللفظ مثبت أو منفي بـ (لم) ، كقول الشاعر: (١)

وَلَنْ يَلْبَثَ الْجَهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّبُوا . : أَمَا الْحِلْمُ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهْلِهِ
وقد توصل بمضارع (خال من النفي بـ لم) (٢) كقول الشاعر: (٣)

نَطُوفٌ مَا نَطُوفٌ ثُمَّ يَأْوِي . : ذَوُو الْأَمْوَالِ مَنَّا وَالْعَدِيْمُ
إِلَى حَفْرٍ (٥) أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ (٦) . : وَأَعْلَاهُنَّ صَفَّاحٌ مَقِيْمٌ
(وقد توصل بجملته اسمية كقول الشاعر: (٧)

وَاصِلٌ خَلِيْلِكَ مَا التَّوَأَصَلُ مَكِيْنٌ . : فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَن قَرِيْبٍ ذَاهِبٌ
وقال آخر: (٨)

فَعَشْمُهُمْ (٩) أبا حَسَّانَ ، مَا أَنْتَ عَائِسٌ

(وقد توصل بمضارع المصدرية غير الظرفية كقول الشاعر: (١٠)

وَلِلْمَنِيَّةِ أَسْبَابٌ تُقَرِّبُهَا . : كَمَا تُقَرِّبُ لِلْوَحْشِيَّةِ الذَّرْعُ (١١)

-
- (١) ورد البيت بدون نسبة في التذييل: ج ٢ لوحة ١٦، والمساعد: ١٧٢/١،
وشفاء العليل: ص ٢١٠، والهمع: ٨٢/١، وسقط من "ك" .
- (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .
- (٣) هو الجرج بن مسهر الطائي شرح الحماسة للمرزوقي: ص ١٢٧٧، والمغنى:
ص ٦٤١، وشرح أبياته: ٢١٥/٧، وسقط البيتان من "ط" .
- (٤) في ك، م: "يطوف مايطوف" .
- (٥) في ع: "حفرة" .
- (٦) في ع: "خوف" .
- (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من ط، ع. والبيت من شواهد المصنف في شرح
الكافية الشافية: ص ٣٠٦، وورد/التذييل: ج ٢ لوحة ١٦، وشفاء العليل:
ص ٢١١، وهو ساقط من "ع" .
- (٨) ورد هذا الشطر بدون نسبة في التذييل: ج ٢ لوحة ١٦، وشفاء العليل:
ص ٢١١، واللسان (عوس)، وعاس: وصف، والشاهد ساقط من "ع" .
- (٩) في ك: "فعشمهم . . . عائس" .
- (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" . والبيت بدون نسبة في شفاء العليل:
ص ٢١١ . (١١) في ع: "الذرع" .

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر: (١)

أحلامكم لسقام الجهل شافية . . . كما دماؤكم تشفي من الكلب

وكذا قول الآخر: (٢)

أعلاقة أم الوليد بعدما . . . أفنان رأسك كالثغام المخلص

والحكم على (ما) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول ، وبإضافة الظرف في البيت الثاني ، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت ، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة ، وأيضا فإن النظر يقتضي أن تكون (٣) (ما) مصدرية ، لكثرة استعمالها وعدم عملها غير مقصورة على الوصل بالفعل ، بخلاف (أن) و (كي) ، ولا تستحق ذلك (لو) المصدرية لقلة استعمالها ، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب في صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة .

وأیضا فمن مواقع (ما) المصدرية ، النياية عن وقت واقع ظرفا ، والوقت الواقع ظرفا قد يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية ، فإذا وصلت (ما) بـ (٥) الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت ، سلك بها سبيل ما وقعت موقعه ، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه ، هذا على تقدير عدم ذلك مسوعا ، فكيف وقد ظفرت به في (البيتين السابق ذكرهما ، أعني (٦) : (واصل خليلك . . .)) و (فَعَسَهُمْ أَبَا حَسَّانَ . . .) (٨) . وإذا ثبت وصل (ما) المصدرية النائية عن الظرف

- (١) هو الكميث بن زيد ، ديوانه : ١ / ٨١ ، وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٠٦ ، وورد في الهمع : ١ / ٨١ ، واللسان (كلب) .
ورواية الديوان واللسان (يشفي بها الكلب) .
- (٢) هو المرار الأسدي ، والبيت في الكتاب : ١ / ١١٦ ، والمقتضب : ٢ / ٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل : ٨ / ٣١ ، والمغني : ص ٣٤٤ ، وشرح أبياته : ٥ / ٢٦٩ ، والخزانة : ٤ / ٤٩٣ .
- (٣) في الأصل : " يكون " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (٤) في ع : " المصدرية " .
- (٥) في ع : " بـ (كلتي) " .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " . وبدله : (قول الشاعر) . . .
- (٧ ، ٨) تقدم الاستشهاد بهما قريبا .

بجملة اسمية ، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف .
 وأما (لو) المصدرية فعلاقتها أن تصلح (١) في موضعها (أن) وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن ، كقوله تعالى : * يَوْمَ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ * ، وقد تكون غير مسبوقة بتمن كقول قتيلة ، أخت ضرار : (٢)

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَسَّنَتْ وَرَبَّما . مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَّقُ
 وقال آخر : (٤)

لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْآفَاقِ حَتَّى . . . بَلَيْتُ وَقَدْ أَنَى لِي لَوْ أَبِيئِدُ
 وقال آخر : (٥)

وَرَبَّما فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ . . . مِنَ التَّائِيِّ وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا
 ولا توصل إلا بفعل متصرف [مثبت] (٦) (٧) ماضٍ أو مضارع . وهذا المراد بقولسي :
 وصلتها كصلة (ما) (في غير نيابة) (٨)

-
- (١) في ع ، ك : " يصلح " .
 (٢) الآية (٩٦) من سورة البقرة .
 (٣) في ع ، م : كقول أخت ضرار . وفي السيرة : أنها بنت الحارث ، أخت النضر بن الحارث الذي قتله المسلمون في بدر ، وليس ضرارا ، أو ضرارا وذكر المصنف أنها بنت النضر بن الحارث ، شرح الكافية : ٣٠٤ / ١ .
 وذكر البيت في السيرة : ٤٣ / ٢ ، والمغني : ص ٢٩٤ ، وشرح أبياته : ٥١ / ٥ ، ٥٤ ، والمقاصد : ٤٧١ / ٤ .
 (٤) استشهد المصنف به أيضا في شرح الكافية ولم ينسبه ونسبه المحقق للمسجاح بن سباع الضبي ، شرح الكافية : ٣٠٤ / ١ .
 (٥) هو القطامي ، ديوانه : ص ١٣٦ ، بهجة المجالس : ٣٢١ / ١ ، ومن غير نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٦ .
 (٦) زيادة من " ع " .
 (٧) بعدها في م : " أو مضاف " .
 (٨) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " ، وكتب مكانه : " (ما) المثبتة ، وقيدت بالمثبتة ، لأن صلة (ما) قد تكون فعلا منفيا ب (لم) ، و (لو) لا تكون صلته الا مثبتة " .

وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية ، ومن ذكرها الفراء وأبو علي ،
ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وقال أبو علي في التذكرة - وقد حكى قراءة بعض
القرء : * ودوا لو تدهن فيدهنوا * (١) ، بنصب (فيدهنوا) (٢) : حمله على المعنى ،
كأنه قال : ودوا أن تدهن فيدهنوا ، كما حمل * أولم يروا أن الله الذي خلق
السموات والأرض ولم يعي يخلقهن بقادر * (٣) على * أوليس . . . بقادر * (٤) .
وأشرت بقولي : وتغني (٥) عن التمني فينصب بعدها (الفعل مقرونا بالفاء) (٦) إلى
نحو قول الشاعر : (٧)

سرينا اليهم في جموع كأنها . . . جبال شروري لو نعان فتنهدا (٨)

فلك في نصب (تنهد) (٩) أن تقول : نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب
(ليت) لأن الأصل : ودنا لو نعان ، فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه ،
فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب
(ليت) وهذا عندي هو المختار .

-
- (١) الآية (٩) من سورة القلم .
(٢) قال أبو حيان : " وقال هارون انه في بعض المصاحف : فيدهنوا البحر المحيط : ٣٠٩/٨ .
(٣) الآية (٣٣) من سورة الأحقاف .
(٤) من الآية (٨١) من سورة يس . وتامها : * أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم *
(٥) في م ، ك : " ويفني " .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " وبدله : " الجواب " .
(٧) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٧ ، والمساعد : ١٧٤/١ ،
وشفاء العليل : ص ٢١٣ ، والتقايد النحوية : ٤١٣/٤ ، وشرح الأشموني :
٣٣/٤ .
(٨) في الأصل ، ط ، ك : " تعان فتنهدا " ، وفي م : يعان ، والمثبت من " ع " .
(٩) في الأصل ، ط ، ك ، م : " تنهد " والمثبت من " ع " .
(١٠) في ط ، م ، ك : " تعان " .

ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف على المصدر ، لأن (لو) ^(١) والفعل في تأويل مصدر ، والمصدر قد يُعطف عليه الفعل ، فينصب بإضمار (أن) ، كقول الشاعر : ^(٢)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ . . . تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ
ومنه قراءة السبعة إلا ناعما : * إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا * ^(٤)
بالنصب عطفا على (وَحْيًا) .

وذهب أبو علي في (لو) التي بعدها (نَعَانُ) ^(٥) وشبهها ، إلى أنها بمعنى الأمر ، وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر ، قال في التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ * فيد هنا * ^(٧) بالنصب : يجوز أن تكون (لو) هذه أجريت مجرى (لو) التي بمعنى الأمر في قوله : * لَوْ نَعَانُ / فَتَنِّهْدَا ^(٨) (أَيِ أَعَانَا اللَّهُ فَتَنِّهْدَا) ^(٩) وقال أيضا (١ / ٣٩) في قوله تعالى : * فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * ^(١٠) (أَيِ : أَحَدٌ لَنَا كَرَّةً فَتَكُونُ) ^(١١) . هذا نص كلامه في التذكرة .

(١) في ط : " لم " ، وهو سهو .

(٢) في ك : " وينصب " .

(٣) هو الأعمش ميمون ، ديوانه : ص ٧٧ ، والكتاب : ٣ / ٣٨ ، والمقتضب : ١ / ٢٧ ،

٢ / ٢٦ ، وأمالى الشجرى : ١ / ٣٦٣ ، وجمل الزجاجى : ص ٢٦ ، وشرح

المفصل : ٣ / ٦٥ ، ورواية الكتاب * ويسأم * بالرفع ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٤) الآية (٥١) من سورة الشورى ، وانظر الكشف : ٢ / ٢٥٣ .

(٥) في الأصل ، ط : " يعان " ، وفي ك : " تعان " ، والمثبت من م ، ع .

(٦) في ط : " وشبهه " .

(٧) من الآية (٩) من سورة القلم ، وسبق الاستشهاد بالقراءة قريبا .

(٨) في ك ، ط : " لو تعان فتنهدا " ، وهو جزء بيت سبق الاستشهاد به قريبا .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " وفي ك : " فتنهدا " .

(١٠) الآية (١٠٢) من سورة العنكبوت .

(١١) ساقطة من " ط " ، وفي " ع " : فيكون هذا ، وهو تحريف .

وأما الزمخشري فإنه قال : وقد يجيء^(١) (لو) في معنى التمني كقولك : لو تأتيني فتحدثني ، كما تقول : ليتك تأتيني فتحدثني ، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح ، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمني ك(ليت) فغير صحيح ، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينهما وبين فعل التمني ، كما لا يجمع بينه وبين (ليت) وذلك أن حروف المعاني مقصود بها^(٢) النجاسة عن أفعال^(٣) على سبيل الإنشاء ، فالجمع بينهما وبين تلك الأفعال ممنوع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه ، ولهذا امتنع الجمع بين (لعل) و(أترجى) ، وبين (إلا) و(أستثني) ، فلو كانت (لو) موضوعة للتمني ك(ليت) لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها ، فكان قول القائل : تمنيت لو تفعل غير جائز ، كما أن قولك : تمنيت ليتك تفعل ، غير جائز ، والأمر بخلاف ذلك ، فصح ما قلتـه والحمد لله .

فإن قيل : كيف دخلت (لو) المصدرية على (أن) في نحو : * لو أن لنا كرة *^(٤) فالجواب من وجهين :

أحد هما : أن (لو) داخلية على^(٥) (ثبت) مقدراً رافعاً ل(أن) فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى .

الثاني : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي^(٦) وهو من أحسنه ، لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ ، وهو أجود من^(٧) التوكيد بإعادة اللفظ

(١) في ع ، ك : " تجيء " .

(٢) في ط : " تأتيني " بالجزم .

(٣) في ك : " مقصودها " .

(٤) في ك : " الأفعال " .

(٥) في الأصل : " بينهما " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٦) من الآية (١٠٢) من سورة الشعراء ، وسبق الاستشهاد بها قريباً .

(٧) في ك : " على ما " .

(٨) اللفظي ، ساقطة من " ط " .

(٩) في ط : " في التوكيد " .

بمعينه ، ومنه توكيد (السَّبِيلُ) (١) ب (الفِجَاجِ) في قوله تعالى : ﴿ لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ ، ومنه توكيد (الذين) ب (مَنْ) في قراءة زيد بن علي (٣) ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٤) ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه ، كان (٥) قولك : زيد كمثل عمرو ، شائعا مستحسنا في النثر والنظم ، بخلاف : زيد ككعمرو ، فإنه مخصوص بالضرورة (٦) بالضرورة ، كقوله : (٨)

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَنِينَ

وقد اجتمعت (أَنْ) و (لَوْ) المصدريتان في قول علي رضي الله عنه ، مخاطبا لعامله :

« مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ لَوْ صُنْتَ لِلَّهِ أَيَّامًا ، وَتَصَدَّقْتَ بِطَائِفَةٍ مِنْ طَعَامِكَ مُحْتَسِبًا . »

(ص) - (فصل) - الموصول والصلة كجزأي اسم ، فلها

مالهما من ترتيب ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذَّ . فلا يتبع الموصول .

ولا يخبر عنه ، ولا يُستثنى منه قبل تمام الصلة (٩) أو تقدير تمامها .

وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها ، أو مدلولها

بها على ما حذف إلا (أَنْ) (١٠) . (وقد يحذف ما علم من موصول

غير الألف واللام . ومن صلة غيرهما ، ولا تحذف صلة حرف

إلا ومعمولها باقٍ ، ولا موصول حرفي إلا (أَنْ) (١١) .

-
- (١) في ط : " السبيل " .
- (٢) الآية (٢٠) من سورة نوح .
- (٣) في ك : " قراءة بعض السلف " .
- (٤) من الآية (٢١) من سورة البقرة ، وسبق الاستشهاد بالقراءة قريبا ، وانظر البحر المحيط : ٩٥ / ١ .
- (٥) في ع : " كان نحو " .
- (٦) في ط ، م ، ك : " كعمرو " .
- (٧) في ك : " مخصص " .
- (٨) هو خطام المجاشعي وهو في : الكتاب : ٣٢ / ١ و ٠٨ ، ٤٠٤ / ٤ ، ٢٧٩ ، والخزانة : ٣٦٧ / ١ ، ٣٥٣ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٩ .
- (٩) في الأصل : " صلته " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (١٠) إلا أن ، ساقطة من ع ، ك ، م .
- (١١) ما بين الحاصرتين ساقط من ط ، م .

وقد يلي معمولُ الصّلة الموصولَ إن لم يكن حرفاً، أو الألفَ
واللامَ، ويجوز تعليقُ حرفٍ جرٍّ قبل الألف واللام بمحذوف
دلّ عليه صلتها^(١)، ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً،
ومعها غير مجرورة^(٢) بـ (مِنْ) .

(ش) للموصول مع الصلة شبه بشطري الاسم، وأشبه الأسماء بهما^(٣) المركب تركيباً
مزج كـ (بَعْلَبِكَ)، فإن المفرد مبينٌ لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مبينان
لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزج خالٍ من تلك المبيّنات، فكان
شبهه أولى بالاعتبار^(٤).

والضير من قولي: فلهما، عائدٌ على^(٥) الموصول والصلة، ومن قولي: مالهما،
عائد على جزأي^(٦) اسم، أي: للموصول من التقدم مالمصدر الاسم المشار إليه، وللصلة
من التأخر مالعجزه، فهذا هو المراد بالترتيب، لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها
على بعض، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض، بل يجوز في الجملة^(٧) الموصول
بها من تقديم وتأخير، ما يجوز فيها قبل كونها صلة، مالم يعرض في الوصل مانعٌ من
بعض ما كان جائزاً، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وكما وجب الترتيب، وجب منع الفصل بأجنبي إلا ما شذّ، ولا يدخل في الأجنبي
القسم، لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وأبَنُوهُمْ بَعَنٌ،
والله ما علمت عليهم من سوءٍ قط"^(٨)، ولا جملة الاعتراض، كقول الشاعر^(٩):

(١) في م: "صلتها" تحريف .

(٢) في التسهيل: "مجرور" .

(٣) في ك: "بها" .

(٤) في ط: "بهذا الاعتبار" .

(٥) في الأصل، ط، م: "التي" والمثبت من ع، ك .

(٦) في م: "جزء" . (٧) الجملة، ساقطة من "ع" .

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح في باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف من كتاب

التوبة: ٤/٢١٣٨ .

(٩) استشهد به المصنف في شرح الكافية: ص ٣١١، ولم ينسبه، وورد كذلك في

المساعد: ١/١٧٥، والهمع: ١/٨٨ .

ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما .: يخطيك بالنجح أم خسرت وتضليل

ففصل بين (ذا) و(رمت) ب(ولا عتب^(١) في المقدور) لأن فيه توكيدا وتسديدا^(٢)

لمضمون الجملة الموصول بها ، والجملة الحالية أولى^(٣) ألا تعد أجنبية ، كقول

(٤)
الشاعر :

إن الذي وهو مشر لا يجود حر .: بفاقة تعتريه بعد إثراء

فقوله : وهو مشر ، جملة الحالية ، العامل فيها فعل الصلة وهو (يجود) وما عمل

فيه فعل الصلة فهو من الصلة ، فلا يكون أجنبيا .

ومما لا ينبغي أن يعد أجنبيا النداء الذي^(٥) يليه مخاطب ، كقول الشاعر^(٦) :

وأنت الذي ياسعد بيوت^(٧) بمشهد .: كريم وأثواب المكارم والحمد

/ فلو لم يله مخاطب ، عد أجنبيا ، ولم يجز إلا في ضرورة ، كقوله^(٨) :

(٣٩/ب)

تعشى^(٩) فإن عاهدتني لا تخونني .: تكن مثل من ياذب يضطحبان

ومن الفصل الذي يعد شاذًا لكونه أجنبيا محضا قوله^(١٠) :

وأبغض من وضعت إلي فيه .: لساني معشر عنهم أذود

ففصل بين (فيمولساني) وبين ما يتعلقان به^(١١) وهو (وضعت) ب(إلي) ، وهو أجنبي لأنه متعلق^(١٢)

(١) في ع : " بلاعتب " .

(٢) في ع : " وتشديدا " .

(٣) في ع : " أن تعد " .

(٤) ورد بدون نسبة في الهمع : ٨٨/١ .

(٥) الذي ، ساقطة من " ط " .

(٦) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٤٠٥ ، وفيه تخريجه .

(٧) في ك : " فزت " ، وفي ع : (أبت) كما في ديوانه .

(٨) هو الفرزدق ، وتقدم الاستشهاد بالبيت في هذا الباب .

(٩) في ع ، ك ، م : " تعال " .

(١٠) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٩ ، والمساعد :

١٧٦/١ ، وشفاء العليل : ص ٢١٤ ، والهمع : ٨٨/١ .

(١١) في ع : " ما تعلقا به " .

(١٢) في ط : " يتعلق " .

بما قبل الموصول ، وهو (أَبْغَضُ) (والأصل أن يقال)^(١) : وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ فِيهِ لِسَانِي إِلَيَّ مَعْشَرًا .

ومثال ورود الصلة مشتركا فيها قول الشاعر:^(٢)

صَلِّ الذِّي وَالتِّي مَتَا بِأَصْرَةٍ . . . وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرَاهِمَا الرَّحْمُ^(٣)

ومثال ورودها مدلولا بها على ما حذف قوله :^(٤)

وَعَنْدِي الذِّي وَالتِّي عَوْنُكَ إِحْزَةٌ . . . عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُوكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ^(٥)

ومثله قول الآخر:^(٦)

مِنَ اللُّوَاتِي وَالتِّي وَالتَّلَاتِي . . . يَزْعُمَنَّ أَنِّي كَسَبْتُ لِدَاتِي^(٧)

وإذا كان الموصول (الألف واللام) لم يَجُزْ حذفه ولا حذف صلته .

وإذا كان حرفا مصدريا لم يَجُزْ حذفه أيضا إلا إذا كان (أن)^(٨) فإنها فاقت^(٩)

أخواتها بكثرة الاستعمال ، فأوثرت بجواز الحذف ، لأن الشعور بها عند حذفها

ممكن بخلاف أخواتها ، وهي في حذفها على ضربين ،

(أحد هما : أن)^(١٠) تحذف ويبقى عليها .

(والثاني : أن)^(١١) تحذف ولا يبقى (لها عمل)^(١٢) . فأما الحذف الباقي معه عليها^(١٣)

(١) ساقطية من "ك" ، ومكانها : "أراد" .

(٢) ورد بدون نسبة في الهمع : ٨٨/١ والساعد ١٧٧/١ وفي طرم «منا بأصرة» .

(٣) في ع : "عن مرأى منهما" .

(٤) ورد من دون نسبة في المغني : ص ٦٩٢ ، وشرح أبياته : ٣١٠/٧ ، والهمع :

٠٨٨/١

(٥) في ع : "عدتك" .

(٦) ورد من غير نسبة في أمالي ابن الشجري : ٢٤/١ ، والشعر والشعراء : ٨٨/١

والخزانة : ٥٥٩/٢ .

(٧) في ك ، م : "هن" .

(٨) في ع : "أن" .

(٩) في ك : "فارقت" .

(١٠) ساقط من "ك" .

(١١) قوله (والثاني أن) ساقط من ك .

(١٢) ساقط من "ك" .

(١٣) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .

فيذكر (إن شاء الله في باب إعراب الفعل ، وأما الثاني ، وهو الذي لا يبقى (١) معه عملها ، فمنه قوله تعالى : * وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ * (٢) فـ (يريكُم) صلة لـ (أَنْ) حُذفت ، وبقي (يُرِيكُمْ) مرفوعاً ، وهذا هو القياس ، لأن الحرف عاملٌ ضعيفٌ فإذا (٣) حُذِفَ بطل عمله (ومن ذلك أيضاً) (٤) قول الشاعر (٥) :

فَجَاءَتْ بِهِ وَهُوَ فِي غُرْبَةٍ (٦) . . . فَلَوْلَا تُجَانِبُهُ قَدْ غَلَبَ

أراد : فلولا أن تُجانِبَهُ ، ومثله قول الفرزدق (٧) :

أَلَا إِنَّ هَذَا الْمَوْتَ أَضْحَى مَسَلًا . . . وَكُلُّ امْرِئٍ لَا يَدَّ تَرْمِي (٨) مَقَاتِلُهُ
وقال ذو الرمة (٩) :

وَحَقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ . . . يُوَفِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَ

ومثله قول الآخر (١٠) :

أَوْلَيْسَ مِنْ عَجَبٍ أَسْأَلُكُمْ . . . مَا خَطَّبُ عَادِلَتِي وَمَا خَطَّبِي

أراد : أَنْ أَسْأَلُكُمْ .

وقال الفرزدق أيضاً (١١) :

-
- (١) ساقط من " ك " .
(٢) الآية (٢٤) من سورة الروم .
(٣) في ط : " اذا " .
(٤) في ك : " ومنه قول . . . " .
(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٢١ ، وشفاء العليل : ص ٢١٩ .
(٦) في ع : " غريمه " .
(٧) ساقط من ع . ديوانه : ١١٥ / ٢ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ٢١ .
(٨) في ك : " توتى " .
(٩) ديوانه : ٣ / ١٥٤٦ ، وفيه تخريجه ، وهو ساقط من " ع " .
(١٠) ورد من غير نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٢١ .
(١١) بدون نسبة في التذييل : ج ٣ لوحة ٢٠٤ ، وشفاء العليل : ص ٦٦٥ ، وحاشية الشيخ يس : ١٠٦ / ٢ ، وليس في ديوانه المطبوع .

بحق^(١) امرئ بين الأفرع بيته .: وصعصعة البحر الجزيل المواهب
 يكون سبوقا للكرام إلى العلى .: إذا اتصل المقياس بين الحلائب
 المقياس : الغاية ، والحلائب : المسابقة ، [ومثله قول الآخر^(٢) :
 وقالوا ماشاء فقلت ألهو .: إلى الإصباح آثر نبي أنيسير
 أراد : أن ألهو .

ومن كلام بعض العرب : " أذهب إلى البيت خير لي ، وتزوني خير لك " و " تسمع
 بالمعدي خير لا أن تراه^(٣) .

وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، ويقولهم^(٤) (في ذلك)
 أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسمع ،
 فالقياس على (أن) ، فإن حذفها مكثف يصلتها جائز بإجماع ، مع أن دلالة صلتها
 عليها^(٥) أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ، لأن صلة الاسم مشتقة على
 عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه^(٦) ، وفي ذلك مزيد^(٧) على ما يحصل بالصلة ، وصلة
 الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الاسمي^(٨) أولى بجواز الحذف من
 الموصول الحرفي . وأيضا فإن الموصول الاسمي كالمضاف وصلته كالمضاف إليه ، وحذف
 المضاف إذا علم جائز فكذلك ما أشبهه .

(١) في ط : " فحق " .

(٢) زيادة من ع ، ك . وقائله عروة بن الورد ، ديوانه : ص ٥٧ ، والخصائص :

٤٣٣/٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/٢ ،

(٣) الكتاب : ٤٤/٤ ، ومجمع الأمثال : ١٢٩/١ ، وجمهرة الأمثال :

٢٦٦/١ ، والأمثال للضيبي : ص ٤٩ ، والفاخر : ص ٩٥ ، والأمثال لأبي عبيد :

ص ٩٧ ، والمستقصى : ٣٧٠/١ ، والرواية في كتب الأمثال " أن تسمع . . . "

ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) ساقطة من " ك " . (٥) في ط : " عليه " .

(٦) في ع : " ويميل الذهن إليه " . (٧) في ك : " مزيد فائدة " .

(٨) في ط : " الحروف " .

(٩) الاسمي ، ساقطة من " ك " .

وأما السماع ، فمنه قول حسان رضي الله عنه :^(١)

﴿ أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ . . . وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءً ﴾^(٢)

أراد : من يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ، ومن يمدحه وينصره سواء

﴿ وقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ﴾^(٣)

فوالله ما نلتُم ولا نيل منكم . . . بِمَعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مَتَقَارِبٍ

أراد : ما الذي نلتُم وما نيل منكم . ومنه قول بعض الطائيين :^(٤)

ما الذي دأبه احتياطٌ وحزمٌ . . . وهوأه أطاع يسـتـويان

أراد : والذي هوأه أطاع ، ﴿ ومنه قول الآخر :^(٥)

لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورِ وَالْحَصَى . . . لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا^(٦)

أراد : من بين من أثنى ومن أقترا^(٦) ، أي : استغنى واقتقر^(٧) . (وأقوى الحجج قوله

تعالى : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾^(٨) أي : وبالذي أنزل إليكم ،

ليكون مثل ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ

قَبْلُ ﴾^(٩) .

(١) ديوانه : ١٨/١ وفيه تخريجه .

(٢) تكملة من "ع" وحدها .

(٣) تكملة لازمة نقلتها من شرح المصنف على الكافية : ٨٤٦/٢ فقد استشهد

به على جواز حذف نافي الجملة الاسمية مخالفاً بذلك قوله هنا ، قال : وقد

يحذف أيضا نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى الابتداء به كقول

عبد الله : . . . أراد : ما ما نلتُم ، وما نيل منكم . . . فحذف (ما) النافية ، وأبقى (ما)

الموصولة . وهو في المغني : ص ٧١ ، وشرح أبياته : ٣٤٦/٧ ، والهـمـع :

٨٨/١ وسقط من "ع" .

(٤) استشهد به المصنف أيضا في شرح الكافية : ص ٣١٤ ، وورد في التذييل :

ج ٢ لوحة ٢٠ ، والمغني : ص ٦٩٢ ، وشرح أبياته : ٣٠٩/٧ .

(٥) هو الكميـت ، ديوانه : ص ١٩٢ ، وفيه تخريجه ، وانظر الانصاف : ٧٢١/٢ ،

والمقاصد : ٨٤/٤ ،

(٦) في ع في الموضعين : " أقبرا " ، والمثبت من الديوان وبقية المراجع . وهو الصواب .

(٧) تكملة من "ع" . (٨) الآية (٤٦) من سورة العنكبوت .

(٩) الآية (١٣٦) من سورة النساء .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر: ^(١)

أَبِيدُوا الْأَلْسِيَّ شَبُورًا ^(٢) لَطَى الْحَرْبِ وَاذْرُوا . شَذَاهَا عَنِ اللَّائِي فَهِنَّ لَكُمْ إِمَّا

فحذف صلة (اللاتي) للعلم بها ، وهذا من الاستدلال بالمتقدم ، وهو أكثر

في ذا الباب وغيره . ومثله قول الشاعر: ^(٣)

أَصِيبَ بِهِ فَرَعًا سَلِيمًا كِلَاهُمَا . وَعَزَّ طِينًا أَنْ يَصَابًا ^(٤) وَعَزَمًا

أَي : وَعَزَّمَا أَصْبَنَا بِهِ . ٧ ومثله قول الآخر: ^(٥)

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفَسًا أَتَاهَا حِمَامُهَا . فَهَلَّا الَّذِي عَنْ بَيْنِ جَنِينِكَ تَدَفَعُ

أَي : فَهَلَّا تَدَفَعُ الَّذِي يَجْزَعُكَ عَنِ بَيْنِ جَنِينِكَ ^(٦) . ومن الاستدلال في هذا ^(٧)

بالتأخر قول الشاعر: ^(٨)

نَحْنُ الْأَلْسِيَّ فَاجْمَعْ جُمُوعًا . عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُمُ الْيَنِينَا

فحذف صلة (الألسي) لدلالة ما بعده / فكأنه قال : نحن الألسي عرفت عدم (٤٠ / أ)

مبالا تهم بأعدائهم ، وفهم هذا بقوله : " فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا " .

ومثال حذف صلة الحرف باقيا معمولها قول العرب : " لا أفعلُ ذلك ما أن "

(١) ورد بدون نسبة التذييل : ج ٢ لوحة ٢٠ ، وشفاء العليل : ص ٢١٧ .

(٢) في ع : " شنوا " .

(٣) هو الخنساء ، كما في الهمع : ١ / ٨٩ ، وليس في ديوانها المطبوع .

ورد في التذييل : ج ٢ لوحة ٢٠ ، وشفاء العليل : ص ٢١٧ .

(٤) في الأصل وطورك رم : يصاب ، والمثبت من ع .

(٥) لزيد بن رزين أو لرجل من محارب ، ذيل الأمالي : ص ١٠٥ ، والمحتسب

١ / ٢٨١ ، والمغني : ص ١٦٠ ، وشرح أبياته : ٣ / ٣٠٣ ، والمقاصد

النحوية : ٢ / ٢٢٤ ، والهمع : ٢ / ٢٢٢ .

(٦) زيادة من " ع " وحدها .

(٧) في ع : " هذا الباب " .

(٨) هو عبيد بن الأبرص ، ديوانه : ص ١٣٧ ، وفيه تخريجه .

حِرَاءَ مَكَانَهُ (١) و " مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا " (٢) . أَي : مَا ثَبَتَ أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ ، وَمَا ثَبَتَ أَنَّ
 فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ الْمَوْصُولَ بِهِ [مَا (٣) ، وَأَبْقَوْا فَاعِلَهُ وَهُوَ (أَنْ) وَمَاعِلَتِ
 فِيهِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " أَمَا أَنْتَ مَنْظَلًا انْطَلَقْتَ " (٤) أَي : لِأَنَّ كُنْتَ ، فَحَذَفُوا (كَانَ)
 وَهِيَ صَلَاةُ (أَنْ) ، وَأَبْقَوْا اسْمَهَا وَهُوَ (أَنْتَ) وَخَبَرَهَا وَهُوَ الْمَنْصُوبُ وَجَعَلُوا
 (مَا) عِوَضًا مِنْ (كَانَ) . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْعَرَبِ : " كُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ مَا لِلنِّسَاءِ
 وَذِكْرُهُنَّ " (٥) ، أَرَادُوا : مَا عَدَا النِّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ ، فَحَذَفُوا صَلَاةَ (مَا) وَهُوَ (عَدَا) وَأَبْقَوْا
 الْمَنْصُوبَ بِهِ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ .

وَقَدْ يَلِي الْمَوْصُولَ مَعْمُولُ الصَّلَاةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي (جَاءَ الَّذِي أُعْطِيَ أَبُوهُ زَيْدٌ دَرَاهِمًا) :
 جَاءَ الَّذِي زَيْدًا دَرَاهِمًا أُعْطِيَ أَبُوهُ ، فَجَاءَ (٦) هَذَا فِي صَلَاةِ (الَّذِي) إِذْ لَا ضَرَرَ فِي جَوَازِهِ ،
 بِخِلَافِ صَلَاةِ الْحَرْفِ وَصَلَاةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَإِنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِمَا (٨) .
 فَأَمَّا الْحَرْفُ ، فَلِأَنَّ امْتِزَاجَهُ بِصَلَاتِهِ (٩) أَشَدَّ مِنْ امْتِزَاجِ الْأَسْمِ بِصَلَاتِهِ ، لِأَنَّ اسْمِيَّتَهُ
 مُنْتَفِيَةٌ بِدُونِهَا ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ (١٠) كَانَ تَقَدُّمُهُ بِمَنْزِلَةِ وَقُوعِ كَلِمَةٍ بَيْنَ جِزَائِ مَصْدَرٍ ،

-
- (١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ١ / ٣٣٥ .
 (٢) فِي ك : " سَحَابَةٌ " ، بَدَلَ (نَجْمًا) . انْظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ : ٢ / ٢٢٨ ، وَأَوْضَحَ
 الْمَسَالِكُ : ١ / ٣٣٥ .
 (٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ ع ، ط ، م .
 (٤) الْكِتَابُ : ١ / ٢٩٣ ، ٣ / ١٤٩ ، ٢٣٢ .
 (٥) فِي الْأَصْلِ ، ك ، م : " أَهْمٌ " ، وَفِي ع : " أُمٌ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط . وَالْمَهْمَةُ :
 الْيَسِيرُ .
 (٦) مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ : ٢ / ١٣٢ ، وَجَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ : ٢ / ١٣٩ ، وَالْمُسْتَقْصَى :
 ٢ / ٢٢٧ ، وَاللِّسَانُ : (مَهْمَةٌ) .
 (٧) فِي ع : " فَجَازٌ " .
 (٨) فِي م : " عَلَيْهَا " .
 (٩) يَصْلَتُهُ ، سَاقِطَةٌ مِنْ " ك " .
 (١٠) فِي ع : " مَعْمُولُهَا " .

وليس كذلك تقدّم معمول صلة^(١) الاسم غير الألف واللام ، لأن له^(٢) تماماً بدونها ،
 (وكذلك جعل إعرابه^(٣) ، إن كان معرباً قبلها ، والإعراب الاسمي^(٤) قبل تمام المعرب ،
 ولما له من التمام بدونها^(٥)) جاز أن يستغني عنها وعن معمولها^(٦) إذا علقت ،
 بخلاف الموصول الحرفي . فأما الألف واللام فامتزاجها بالصفة التي توصل بها ،
 أشدّ من امتزاج (أنّ) بالفعل الذي توصل به ، لأن (أنّ) قد تفصل من الفعل
 ب(لا) النافية ، كقوله تعالى : * وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً *^(٧) ولا تفصل الألف واللام من
 الصفة ب(لا) ولا غيرها ، لأنها أشبهت أداة التعريف ، فعولت معاملتها لفظاً .

ويجوز تعليق حرف جرّ قبل الألف واللام بمحذوف تدلّ عليه صلتها ، كقولـه
 تعالى : * وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ *^(٨) و * إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ *^(٩) و * إِنِّي لَسَك
 مِنَ النَّاصِحِينَ *^(١٠) أي : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وإني قال لعملكم من
 القالين ، وإني ناصح لك من الناصحين ، ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام
 داخلاً^(١١) عليه (من) التبعيضية ، لأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بمـض
 المذكورين بعد فتوى الدلالة عليه . ويقال^(١٢) إذا لم تدخل (من) على الألف
 واللام ، ومنه قول الشاعر :
 (١٣)

-
- (١) في ط : " كلمة الاسم " ، تحريف .
 (٢) في ك : " لها " .
 (٣) في الأصل وط : " اعرابها " ، والمثبت من ع ، ك ، م .
 (٤) في ع : " والاعراب لا يجيء قبل . . .
 (٥) ما بين الحاصرتين كرر في " ك " .
 (٦) في ك : " عنهما " وعن معمولهما " .
 (٧) الآية (٧١) من سورة المائدة .
 (٨) الآية (٢٠) من سورة يوسف .
 (٩) الآية (١٦٨) من سورة الشعراء .
 (١٠) الآية (٢٠) من سورة القصص ، وسقطت من " ط " .
 (١١) في ك : " داخلة " .
 (١٢) في ع : " وتقل " .
 (١٣) هو الهذلول بن كعب العنبري ، شرح الحامسة : ص ٦٩٦ ، الخصائص : ١ / ٢٤٥ ،
 المنصف : ١ / ١٣٠ .

تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بَيَمِينِهَا .: أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى السُّتَاعِيسُ
أراد : بعلي هذا كائنا بالرحى ، أو متقاعاً بالرحى .

وكذا يقلّ الحذف قبل^(٢) غير الألف واللام وُجدت (مِنْ) أولم^(٣) توجد ، ومثال
ذلك مع وجود (مِنْ) قول الشاعر :^(٤)

لَا تَظْلَمُوا مِسُورًا فَإِنَّهُ لَكُمْ .: مِنَ الَّذِينَ وَفُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ
ومثاله مع كون الموصول لم يجر بـ (من) قول الشاعر :^(٥)

وَأَهْجُومَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُمْ .: وَأَعْرَضُ مِنْهُمْ عَنْ هَجَانِي

أراد : وأعرض عن هجاني منهم (عن هجاني منهم) على سبيل التوكيد ، ثم
حذف (منهم) من المؤكّد ، وحذف (ماسواهما)^(٨) من المؤكّد . ومثل هذا والذي قبله
لا يجوز إلا في الضرورة ، بخلاف ما تقدم .

-
- (١) في م : " أبعلي " .
(٢) في ط : " قبل الحذف في غير الألف " .
(٣) في ك : " أم لم " .
(٤) ورد بدون نسبة في المساعد : ١٨٠/١ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ٢٢ ،
وشفاء العليل : ص ٢٢٠ ، والهمع : ١٨٨/١ .
(٥) هو هدية بن الخشرم العذري ، شرح الحماصة : ٤٧٣ ، والتذييل :
ج ٢ لوحة ٢٢ ، والمساعد : ١٨٠/١ ، وشفاء العليل : ص ٢٢٠ .
والهمع : ٨٨/١ .
(٦) في ك : " هجاكم " .
(٧) ساقطة من ع ، م .
(٨) فسى ع : " ماسواها " .
(٩) في ع : " واللذين " .

* بَابُ اسْمِ الْإِشَارَةِ *

(١) وهو في القرب مفردا مذكرا (ذا) ثم (ذاك) ثم

(ذلك) و (آلك) .

وللمؤنث (تي) و (تا) و (ته) . و (ذي) و (ذه) ، وتكسر

الهاء ان باختلاس وبإشباع، (٤) و (ذات) ثم (تيك) و (تيك) .

و (ذيك) ثم (تلك) و (تلك) و (تيلك) و (تالك) .

(ش) للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان :

أحدهما : أن لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة ، كالمزادى .

والثاني : أن لها ثلاث مراتب ، قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ،

وان كان الأول أولى بالصواب . (٦) وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى . (٧)

وقد سردتها على وفق المشهور ، لأنه السابق إلى أكثر الأذهان ، فما عطفته

بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفي مرتبته ، وما عطفته ب (ثم) فهو في المرتبة التي

تلي .

والحاصل أن المشار إليه في المرتبة الأولى . إن كان مفردا ولم يقصد معه تشبيهة

فله في التذكير لفظ واحد وهو (ذا) ، وله في التأنيث عشرة ألفاظ ؛ خمسة بتاء ،

(١) زاد في التسهيل : " وهو ما وضع لسمى وإشارة إليه " .

(٢) في ط : " القريب " .

(٣) في ع والتسهيل : " وللمؤنثة " .

(٤) في ع ، ك ، م والتسهيل : " وإشباع " .

(٥) كما في ع ، وضبطت في م : " وتيلك " ، وفي التسهيل : " تيلك " .

(٦) في ك : " هو الأصوب " .

(٧) ساقط من " ك " .

(٨) في ط : " منه " .

وخمسةٌ بذالٍ ، والتي ^(١) بالتاء : (تي) و (تا) و (تِه) ، بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبَع ، والتي ^(٢) بالذال : (نِي) و (نَات) و (نِه) ، بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبَع .

وإن كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثانية ، ولم يقصد معه تثنية ^(٣) فله في التذكير لفظ واحد وهو (ذاك) ، وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ وهي : (تِيك) و (تِيك) ^(٤) و (نِيك) .

وإن كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثالثة فله في التذكير لفظان وهما : (ذلك) و (آلك) ^(٥) ، وله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي : (تَلِك) و (تَلِك) و (تَلِيك) و (تَالِك) ، كلها مروية عن العرب . إلا أن بعضها أشهر / من بعض .

(٤٠ / ب)

(ص) وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها مجوزا

تشديد نونها ، وتليها ^(٧) الكاف وحدها في غير القرب ،

وقد يقال : (ذانِيك) ، وفي الجمع مطلقا : (أولاء)

وقد ينون ، ثم (أولئك) وقد يقصران ، ثم (أولئك) ^(٨)

على رأي ، وعلى رأي (أولاء) ثم (أولاك) ثم (أولئك) ،

و (أولئك) . وقد يقال (هلاء) و (ألأء) ^(٩) وقد تشبَع

الضمة قبل اللام ، (وقد يقال : هولاء وألاك) ^(١٠) .

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | في ع : " فالتى " |
| (٢) | في ك : " والذى " |
| (٣) | في ع : " تنبيه " |
| (٤) | في ط : " تاك " |
| (٥) | في ع : " وذ آلك " ، سهو . |
| (٦) | في ك : " وهن " |
| (٧) | في الأصل : " ويلى " ، والمثبت من بقية النسخ والتسهيل . |
| (٨) | في التسهيل : وقد يقصران على (أولاك) . |
| (٩) | في التسهيل : " ثم " بدل الواو . |
| (١٠) | تكلمة من " ع " والتسهيل . |
| (١١) | ساقط من " ع " . |

(ش) لَمَّا أَنهَيْتَ الْقَوْلَ فِي مَفْرَدِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ ، شَرَعْتَ فِي مَثْنَاهُ وَجَمَعَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَرَاتِبِ ، وَأَشْرَتَ بِقَوْلِي : (وَتَلِي الذَّالَّ وَالْتَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ عَلَامَتُهَا) إِلَى أَنَّ أَلْفِي (ذَا) و (تَا) ، تُحذفَانِ (١) فِي التَّثْنِيَةِ ، وَتَتَصَلُّ (٢) بِالذَّالِّ مِنْ (ذَا) ، وَبِالْتَاءِ مِنْ (تَا) أَلْفٌ فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، بَعْدَهُمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ ، كَمَا يُفْعَلُ بِالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ إِذَا تُنْبِتُ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ التَّثْنِيَةَ مُخَالَفَةٌ لِتَّثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ بِأَمْرِيْنِ ، أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْأَلْفِ الَّتِي كَانَتْ آخِرَ الْمَفْرَدِ لِرُزْمًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُفْعَلُ بِاسْمٍ مُتَمَكِّنٍ إِلَّا شَذْوَذًا .

وَالثَّانِي : أَنَّ نُونَ هَذِهِ التَّثْنِيَةِ يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا (وَنُونَ تَّثْنِيَةِ الْاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ لَا يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا) (٣) وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي (بَابِ الْمُوصُولَاتِ) .

وَالهَاءُ مِنْ قَوْلِي : وَتَلِيهَا الْكَافُ ، عَائِدَةٌ عَلَى نُونِهَا ، وَقُلْتُ : وَحَدَّهَا فِي غُسَيْرِ الْقُرْبِ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الْكَافِ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا اجْتَمَعَتْ فِي الْإِفْرَادِ ، وَأَنَّ لِمِثْنِي الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ فِي الْبَعْدِ مَا لَهُ فِي التَّوَسُّطِ ، لِأَنَّهُمْ اسْتَثْقَلُوا اللَّامَ بَعْدَ النُّونِ .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ مَنْ قَالَ : (ذَا نَكَ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ ، قَصْدُ تَّثْنِيَةٍ (ذَلِكَ) . وَيُطَّلِ هَذَا الْقَوْلَ جَوَازُ التَّشْدِيدِ فِي نُونِ (ذَيْنِ وَتَيْنِ) ، بِسَلِّ التَّشْدِيدِ جَائِزٌ لِمَا فَاتَ مِنْ بَقَاءِ الْأَلْفِ الَّتِي حَقَّهَا أَلَّا تُحذفَ ، كَمَا لَا تُحذفُ أَلْفُ الْمَقْصُورِ ، وَيُؤَيِّدُ صَحَّةَ هَذَا الْاِعْتِبَارِ جَوَازُ تَشْدِيدِ نُونِ (الَّذِينَ) و (اللَّتَيْنِ) (٦) لِيَكُونَ جَابِرًا لِمَا فَاتَ مِنْ بَقَاءِ (يَاءِ) (الَّذِي) و (الَّتِي) ، كَمَا تَبَقَّى يَاءُ الْمَنْقُوصِ حَيْثُ يَثْنَى .

(١) فِي ع : " يَحذفَانِ " .

(٢) فِي ع ، ط : " يَتَصَلُّ " .

(٣) بَدَلُهَا فِي ك : " وَلَا يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا فِي الْاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ " .

(٤) فِي ك : " جَابِرٌ " .

(٥) فِي ط ، ع : " الَّذِينَ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ : " اللَّتَيْنِ " ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ بَقِيَةِ النَّسْخِ .

(٧) فِي ط : " جَائِزًا " .

وإذا جُمع اسمُ الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه ^(١) (أولاءٍ) مطلقاً، أي في التذكير والتأنيث، عاقلاً كان المشار إليه، أو غير عاقل .

وحكى قطرب أنَّ (أولاءٍ) بالتثنية لغة، وتسمية هذا تثنيًا مجاز، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التثنية . والجيد أن يقال : إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة (أولاءٍ) نونًا، كما زيد بعد (فاء) (ضيفٍ) نونٌ، إلا أنَّ (ضيفًا) معربٌ، فلما زيد آخره نونٌ، صار حرف إعراب فتحرك ^(٢)، و(أولاءٍ) مبني، فلما زيد آخره ^(٣) نونٌ سكنَ، إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنيٍّ مسبوقٍ بحركة .

وإذا كان ^(٤) جمع المشار إليه مجاوزاً ^(٥) للمرتبة الأولى ^(٦)، قيل فيه : (أولئك) ثم (أولائك) ، على رأي قوم .

وعلى رأي آخرين أن يجمع المشار إليه في المرتبة الثالثة (أولئك) و (أولائك) معاً، وله في المرتبة المتوسطة (أولاك) بالقصر .

وقد حكى الفراء أنَّ المدَّ في (أولاءٍ) و (أولئك) لغة الحجازيين ^(٧)، وأنَّ القصر فيهما لغة التميميين ^(٨)، وهذا هو المأخوذ به، لأنَّ مستندهُ روايةٍ، ومستندُ غيره رأيٍ، والرواية أولى من الرأي .

و(هلاءٍ) في (أولاءٍ) من باب إبدال الهمزة هاءً، وهو باب واسع .
وأما (أولاءٌ) بضم الهمزتين، و(أولاءٍ) و(أولئك) بإشباع الضمة ^(٩) فلغتان

-
- (١) في ط: " فيها " .
(٢) في ك، ع: " فحرك " .
(٣) في ط، ك: " في آخره " .
(٤) كان، ساقطة من " ع " .
(٥) في ع: " مجازاً " .
(٦) في ك: " الثالثة " .
(٧) في الأصل، ط، م: الحارثيين، وفي ك: الحارثيين، والمثبت من ع، وهو الصواب .
(٨) في الأصل: " للتميميين "، والمثبت من بقية النسخ .
(٩) في ع: " الضمتين " .

غريبتان^(١) ذكرهما قطرب^(٢).

^(٣) وذكر أبو علي الشلوبين أن من العرب من يقول (هولاء) وأنشد^(٤):

تجلد لا تقل هولاء هذا . . . بكي لما بكي حذرأ^(٥) عليك

وقال أبو علي أيضا : حكى اللغويون (الأك^د) بالقصر والتشديد ، وأنشد^(٦):

من بين الأك إلى الأكا

وقرأ ابن كثير في شان^(٧) فذانيك^(٧) بتخفيف النون وزيادة ياء^(٨)

(ص) ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب ،

وغيره للبعد^(٩) ، وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم .

(ش) المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب ، سواء كان معه هاء^(١٠) التنبيه^(١١)

أو لم تكن معه . وقد تقدم أن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين^(١٢) ،

أحدهما : أن له مرتبتين ، قريبة وبعيدة .

والثاني : أن له ثلاث مراتب .

والأول هو الصحيح (وهو الظاهر من كلام المتقدمين) ويدل على^(١٣)

صحته خمسة أوجه^(١٤) :

(١) في الأصل : " غريبتان " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) الهمع : ١ / ٢٦٠ . (٣) بداية سقط من " ع " .

(٤) بدون نسبة في شرح المفصل : ٣ / ١٣٦ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ٢٦ ،

وشفاء العليل : ص ٢٢٤ ، والخزانة : ٢ / ٤٧٠ ، وروايته في شرح المفصل
والخزانة " . . . لما بكي . . . وغيظا " .

(٥) في ط : " حزنا " .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ١٨٥ ، والهمع : ١ / ٧٦ .

(٧) من الآية (٣٢) من سورة القصص ، انظر البحر المحيط : ٧ / ١١٨ .

(٨) نهاية سقط من " ع " تقدمت الإشارة إليه .

(٩) في ط : " للبعيد " .

(١٠) تكلمة من " ع " .

(١١) في الأصل ، ط ، ك ، م : " التنزية " ، تصحيف والمثبت من " ع " .

(١٢) في ط : " مذهبان " ، سهو من الناسخ .

(١٣) ساقط من " ك " .

(١٤) فسي الأصل ، ط ، ك ، م : " أربعة " والمثبت من " ع " ، وهو الصواب .

أحد ها : (أن النحويين مجمعون)^(١) [على]^(٢) أن المنادى ليس له إلا مرتبتان ، مرتبة للقرب^(٣) يستعمل فيها الهمزة ، ومرتبة للبعد^(٤) ، أو ما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف ، والمشار إليه شبيه بالنادى ، فليقتصر فيه على مرتبتين ، إلحاقا للنظير بالنظير .

الثاني : أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك ، بلا لام ، حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك^(٥) ، باللام ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ، ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه^(٦) .

الثالث : أن القرآن / العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معا ، (ا / ع) أو بصاحب لهما معا ، أعني غير المثني والمجموع ، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها ، لكان القرآن العزيز غير جامع لوجه الإشارة ، وهذا مردود بقوله تعالى : * وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّلْكُلِّ شَيْءٍ *^(٧) .

الرابع : أن التعبير ب (ذلك) عن مضمون كلام^(٨) على إثراء نقضائه [سائغ]^(٩) شائع

-
- | | |
|-------|------------------------------|
| (١) | في ك : " الاجماع " . |
| (٢) | زيادة من ع ، ك . |
| (٣) | في ع : " للقريب " . |
| (٤) | في ع : " للبعيد " . |
| (٥) | في ك : " وتالك وتلك " . |
| (٦) | في ع : " لو اقتضاه " . |
| (٧) | الآية (٨٩) من سورة النحل . |
| (٨) | في ك : " الكلام " . |
| (٩) | زيادة من " ع " . |

في القرآن وغيره ، ولا واسطة بين النطقين ، كقوله تعالى : * ذَلِكَ
 مَا كُنَّا نَبْعُ * (١) * ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ * * ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ
 تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا * (٢) * ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ * (٤)

الخامس :

أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يُكتَفَ في التثنية والجمع بلفظين ،
 لأن في ذلك رجوعا عن سبيل الافراد ، وفي اكتفائهم بقولهم : هذا ن
 وذاك وهؤلاء وأولئك ، دليل على أن : (ذاك) و (ذلك) مستويان ،
 وأن (ليس للإشارة إلا مرتبتان . ولا الثغرات إلى قول من قال : إن تشديد
 نون (ذاك) دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ، لأنه
 قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد ، لأنه يُستعمل
 مع التجريد من الكاف ، كما يُستعمل مع التلبس بها . (٦)

وكذا لا يُلتفت إلى قول من زعم أن (أولئك) للبعد (٧) دون (أولئك)
 لقلة (أولئك) ، وكثرة الحاجة إلى جمع (ذلك) ، ولأنه يلزم منه
 خلو القرآن من إشارة إلى جماعة (٨) بعداء ، وذلك باطل بمواضع كثيرة
 في القرآن . فثبت ما أردناه والحمد لله .

(ص) وتصحب هاء التنبيه المجرد كثيرا ، والمفرد (٩)

-
- | | |
|------|---|
| (١) | الآية (٦٤) من سورة الكهف . |
| (٢) | الآية (٥٢) من سورة يوسف . |
| (٣) | الآية (٨٢) من سورة الكهف . |
| (٤) | الآية (١٠) من سورة الممتحنة . |
| (٥) | في ع : " وأن " . |
| (٦) | في ع : " التجرد " . |
| (٧) | في الأصل ، ط ، ك : " للبعد " والمثبت من ع ، م . |
| (٨) | في ط : " جمع " . |
| (٩) | في ط : " المجردة " ، وفي م : " التجرد " . |
| (١٠) | المفرد ، ساقطة من ك والتسهيل . |

المقرون بالكاف دون اللام قليلاً ، وفصلها من المجرد
 بـ (أنا) وأخواته كثير ، وبغيرها قليل ، وقد تُعاد بعد
 الفصل توكيداً . والكاف حرف خطاب يبيّن أحوال
 المخاطب بما يبينها^(١) (إذا كان اسماً)^(٢) وقد يُغني
 (ذلك) عن (لكم) ، وربما استغني عن الميم بإشباع
 ضمة الكاف .

(ش) قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتصل^(٣) به كاف الخطاب ، فدخل في ذلك
 (ذا) و(ذان) وأخواتها . (تان) و(أولى)^(٤) و(أولاء) . فيقال : هذا ، وهذان ،
 وهذي ، إلى العاشرة ، وهاتان ، وهؤلأ ، وهؤلاء ، ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب
 إلا مجرداً من اللام^(٥) . وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها ، ومن لحاقها إياه قول
 طرفه :^(٦)

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي . . . وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَسْدَرِ^(٧)
 (ومثله قول الآخر :^(٩)

يَا مَ أَسْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا . . . مِنْ هَوْلِيَا تُكَنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ^(١٠)

-
- (١) في ع : " بما بينهما " ، وفي ك غامضة .
 (٢) ساقطة من " ك " .
 (٣) في ع ، ك ، م : " يتصل " .
 (٤) ساقطة من " ع " .
 (٥) في ع : " الا في الافراد " .
 (٦) ديوانه : ص ٣١ ، وفيه تخريجه .
 (٧) في ع : " الطواف " ، وفي ط : " الخباء " .
 (٨) في ك : " المرد " .
 (٩) نسب لعدة شعراء هم : مجنون ليلى ، وزو الرمة والعرجي وأعرابي اسمه
 كامل الثقفي وغيرهم ، انظر أمالي ابن الشجري : ١٣٠ / ٢ ، والانصاف :
 ص ١٢٧ ، وشرح المفصل : ٦١ / ١ ، والمغني : ص ٧٦٠ ، وشرح أبياتهِ :
 ٧١ / ٨ ، والخزانة : ٤٥ / ١ ، والمقاصد : ٤١٦ / ١ ، واللسان والصحاح (ملح) .
 (١٠) في ط : " الضلال " .

ولا تلحقُ المقرُون باللام ، فلا يقال : هذا لك ، كرهوا كثرة الزوائد ^(١) ولا تلحق أيضا المقرُون بالكاف في التثنية والجمع ، فلا يقال : هذانك ، ولا هؤلاءك ^(٢) لأن واحدهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه ، لأنهما فرعا ، ^(٣) وحمل عليهما مثني (ذاك) وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى .

وقَصَلُ هاءِ التثنية من اسم الإشارة المجرد ب(أنا) وأخواته ، كقولك : ها أنا ذا ، وهانحن أولاء إلى : (هاهنَّ أولاءٌ) ^(٤) ومنه قول السائل عن وقت الصلاة : " ها أنا ذا يارسولَ الله " ^(٥) ، وقوله تعالى : * هانتم أولاءٌ تحبونهم * ^(٦) ومثال الفصل بغير ذلك قول (النابغة) ^(٧) :

ها إنَّ ذي عذرةٍ إنَّ لا تكن زفعتَ . . . فإنَّ صاحبها مُشَارِكُ الزَكَدِ ^(٨)
وأنشد سيبويه : ^(٩)

وزحنُ أقتسنا المالَ نصفينَ بَيْننا . . . فقلتُ لهمَّ هذا لهاها ونا ليا

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .
(٢) في ع : هذا لك .
(٣) في ع : "فرعان" .
(٤) ساقطة من "ك" .
(٥) أخرجه مالك في الموطأ في باب وقوت الصلاة من كتاب وقوت الصلاة (أيضا) :
٥ / ١ واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ٧ .
(٦) الآية (١١٩) من سورة آل عمران .
(٧) في الأصل وبقية النسخ : "الشاعر" والمثبت من "ع" ، ديوانه : ص ٢٨ ،
وفيه تخريجه .
(٨) في ع : "قدتاه في البلد" .
(٩) نسب للبيد ، ملحقات ديوانه : ص ٣٦٠ ، وفيه تخريجه . والكتاب :
٣٥٤ / ٢ ، والخزانة : ٢ / ٤٧٩ .
(١٠) في ع ، ك ، م : "لها" .

قال سيبويه : كأنه أراد : وهذا لي ، فصير الواو بين (ها) و(ذا) ، وزعم الخليل أن مثل ذلك : إيها الله^(١) ذاً . قال سيبويه : وقد تكون (ها) في : ها أنت ذاً ، غيرمقدمة^(٢) ، ولكنها تكون بمنزلتها في (هذا) ، يدلك^(٣) على ذلك قوله تعالى : * هانتم هؤلاء^(٤) * (فلو كانت (ها) المقدمة^(٥) مصاحبة (أولاء) لم تعد مع "أولاء"^(٦) ، (والى نحو * هانتم هؤلاء^(٧) * أشرت بقولي : وقد تُعاد بعد الفصل^(٨) .

والكاف حرف خطاب كـ (أنت) تدلُّ على أحوال المخاطب في^(٩) حرفيتها بما تدلُّ عليها^(١٠) في اسميتها ، فيقال : ذاك وذاك ، وذاك وذاك ، كما يقال : رأيتك ورأيتك ، ورأيتك ورأيتك ، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية ، كما استوي اللفظ بـ (تاء) (أنت ، و(تاء)^(١١) فعلت ، وقد يُقال في خطاب جماعة الذكور كما يقال في خطاب الواحد كقوله تعالى : * فما جزاء من يفعل ذلك منكم *^(١٢) و * ذلك خير لكم وأطهر^(١٣) *

-
- (١) في الأصل ، ك ، ط ، م : " لله " ، والمثبت من " ع " والكتاب .
- (٢) في الأصل ، ك ، ط ، م : " متقدمة " ، والمثبت من " ع " والكتاب .
- (٣) في الأصل ، ك ، ط ، م : " يدل " والمثبت من ع ، والكتاب .
- (٤) الآيات (٦٦) من سورة آل عمران و ١٠٩ من سورة النساء ، و ٣٨ محمد .
- (٥) في الأصل ، ط ، م : " المتقدمة " ، والمثبت من " ع ، ك " .
- (٦) ما بين الحاصرتين عبر عنه في الكتاب بقوله : " فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت : هؤلاء ، لم تعد (ها) هاهنا بعد (أنتم) " الكتاب : ٣٥٤ / ٢ ، ٣٥٥ .
- (٧) في الأصل ، ط ، م : " هؤلاء أنتم " ، والمثبت من " ك " وسبق الاستشهاد بالآية قريبا .
- (٨) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
- (٩) في ع : " وحرفيتها " .
- (١٠) زيادة من " ع " .
- (١١) في الأصل ، ط ، م ، ك : " وفاء فعلت " والمثبت من " ع " .
- (١٢) الآية (٨٥) من سورة البقرة .
- (١٣) الآية (١٢) من سورة المجادلة .

فَأَغْنَى (ن ل ك) عَنِ (ن ل ك م) وَلَمْ يُغْنِ (أَنْتَ) عَنِ (أَنْتُمْ) ، وَذَلِكَ أَنَّ الذَّالَّ
وَالْأَلْفَ قَدْ يُسْتَفْنَى بِهِمَا عَنِ الْكَافِ عِنْدَ تَقْدِيرِ الْقُرْبِ أَوْ قَصْدِ الْحِكَايَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
* هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ * (١) ، وَ * هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ * (٢) وَ * مَا
يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شْرَابُهُ ، وَهَذَا مِلْحٌ أجاجٌ * (٣) ، فَجَازَ الِاسْتَفْنَاءَ
بِالْكَافِ عَنِ مَصْحُوبِهَا وَلَا يُسْتَفْنَى بِالْهَمْزَةِ وَالنُّونِ عَنِ التَّاءِ ، فَلَمْ يَجْزِ الِاسْتَفْنَاءَ بِالتَّاءِ
عَنِ الْمِيمِ .

وَأَشْرَتْ بِقَوْلِي : وَرَبَّمَا اسْتَفْنَى عَنِ الْمِيمِ بِأَشْبَاعِ ضَمَةِ الْكَافِ ، إِلَى مَا أَنْشَدَهُ
بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ : (٤)

وَإِنَّمَا الْهَالِكُ ثُمَّ التَّالِيكَ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ السَّالِكُ
كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكَُ إِلَّا ذَلِكُ

أَرَادَ : ذَلِكُمْ ، فَأَشْبَعِ الضَّمَّةَ ، وَاسْتَفْنَى عَنِ الْمِيمِ بِالْوَاوِ النَّاشِئَةَ عَنِ الْإِشْبَاعِ .

(ص) وَتَتَّصِلُ بِ (أَرَأَيْتَ) (٥) - مُوَافِقَةً (أَخْبِرْنِي) -

هَذِهِ الْكَافُ ، مَعْنِيًا (٦) لِحَاقِ عِلْمَاتِ الْفُرُوعِ بِهَا عَنِ

لِحَاقِهَا بِالتَّاءِ ، وَلَيْسَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهَا مُزَالًا عَنِ التَّاءِ ،

خِلَافًا لِلْفَرَاءِ . وَتَتَّصِلُ أَيْضًا بِ (حَيَّهْل) وَ (النَّجَاءِ)

وَ (رُوَيْدَ) أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ ، وَرَبَّمَا اتَّصَلَتْ بِ (بَلَى) وَ (أَبْصَرَ) (٧)

وَ (كَلَّا) وَ (لَيْسَ) وَ (نَعَمْ) وَ (بِئْسَ) وَ (حَسْبُ) (٨) .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الآية (٥٣) من سورة (ص) . |
| (٢) | الآية (١٥) من سورة القصص . |
| (٣) | الآية (١٢) من سورة فاطر، ولم تذكر في "ع" . |
| (٤) | بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٣ ، وشفاء العليل : ص ٢٢٧ ، والهمع : ١ / ٧٧ . |
| (٥) | في ع : " بأريت " . |
| (٦) | في ع : " معنيا " . |
| (٧) | زيادة من "ك" والتسهيل . |
| (٨) | في ع ، ك والتسهيل " حسبت " . |

(ش) إذا أُريدَ بـ (أَرَأَيْتَ) ^(١) معنى (أَخْبِرْنِي) جاز أن تتصل به كافُ الخطاب، (٤/ب) وأن لا تتصل، فإن لم تتصل به وجبَ للتاء ما يجبُ لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ ^(٢) وإن اتّصلت به استغنى بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، وألزمت التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكور ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ آتَاكُمْ عَذَابٌ لَّهِ ﴾ ^(٣) . ولو كان الخطاب لاثنتين بهذا المعنى لقليل: أَرَأَيْتُكُمَا، ولو كان لأثنى لقليل، أَرَأَيْتُكَ ^(٤) . ولو كان لثلاث لقليل: أَرَأَيْتُكُنَّ . فيلزم التاء الفتح والتجريد والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب .

واستدل سيويه على ذلك بقول العرب: "أَرَأَيْتَكَ فَلَانًا مَا حَالُهُ" ^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ ﴾ ^(٦) .

وزعم الفراء أن موضعه رفعٌ بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب .

والقول الأول أولى، لأن التاء لا يُستغنى عنها، والكاف يُستغنى عنها (وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه) ^(٧) ولأن التاء محكومٌ بفاعليتها ^(٨) (على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يُعدّل عما ثبت لها دون دليل . فلو لم يُرد بـ (أَرَأَيْتَ) معنى (أَخْبِرْنِي) وجبَ للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما (منفردين) ^(٩)، فيقال: أَرَأَيْتَكَ قَادِرًا، وَأَرَأَيْتُكَ قَادِرَةٌ، وَأَرَأَيْتُمَا كَمَا قَادِرَيْنِ،

(١) في ع: "بأريت" .

(٢) الآية (٤٦) من سورة الأنعام .

(٣) الآية (٤٠) من سورة الأنعام .

(٤) في ع: "رأيتك" .

(٥) انظر الكتاب: ٢٣٩/١ .

(٦) الآية (٦٢) من سورة الإسراء .

(٧) ساقط من "ك" .

(٨) في ع: "مع" .

(٩) في ك، م: "مفردين" .

وأرأيتوكم قادرين وأرأيتكن^(١) قادراتٍ ، كما يقال : أعلمتك قادراً ، وأعلمتكما^(٢) قادرين ،
وأعلمتوكم^(٣) قادرين وأعلمتكِ^(٣) قادرةً ، وأعلمتكن^(٣) قادراتٍ .

ومثال اتصال الكاف المذكورة بـ "حيهل" و "النجاء" و (رويد) : (حيهلـك ،
والنجاءك ، ورويدك ، بمعنى : ائت ، وأسرع ، وأمهل)^(٤) .

وروي أيضا اتصالها بـ (بلى) و (أبصر)^(٥) و (كلا) و (ليس) و (نعم) و (بئس) و (حسب)^(٦)
وأنشد أبو علي :^(٧)

... ..
... ..
... ..
وَحِثَّتْ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا^(٨)

وأجاز أن تكون [الكاف] فيه حرف خطاب وهو غريب^(١١) ، وحمله على ذلك
وجود (أَنْ) بعدها فإنه^(١٢) إن لم^(١٣) يكن الأمر كما^(١٤) قال ، لزم إخبار بـ (أَنْ) والفعل

(١) في الأصل وم "وأرأيتكن" ، والمثبت من ع ، ك ، ط .

(٢) في ك : "أعلمتكما . . . وأعلمتكم" .

(٣) في ط ، ك ، م : "وأعلمتكن" .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من "ك" .

(٥) ساقطة من "ع" .

(٦) في ك : "وحسبت" ، وفي ع ساقطة .

(٧) عجز بيت ، مجهول القائل ، وصدرة : "لسان السوء تهديها إلينا// وحِثَّتْ

. . . البيت أورده المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤٦ ، وهو في التذييل :

جد ٢ لوحة ٣٢ ، والمغني : ص ٢٩٨ ، وشرح أبياته : ٤ / ١٤٦ ، والهمع : ١ / ٧٧ .

(٨) في ط : "وحثت" ، وفي م : "وحثت" .

(٩) في ط : "تخونا" ، وفي م : "تجينا" .

(١٠) زيادة من "ع" .

(١١) زيادة من "ع" .

(١٢) بعدها في ك : "قال" .

(١٣) تكملة من "ع" مكانها في ك : (لا) .

(١٤) في ط : "كذلك" .

عن اسم عين ، وذلك لا سبيل إليه في موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو : زيدٌ رضىً ، فكيف به في موضع بخلاف ذلك .

(ص) وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب . لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال . وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه . وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنین وإلى الجمع .

(ش) من نيابة ذي البعد عن ذي القرب لعظمة المشير قوله تعالى : * وما ظنك بيمينك يا موسى * (١)

ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى : * ذلکم اللہ ربی * (٢) ، ومنه قول امرأة العزيز مشيرة إلى يوسف عليه السلام : * فذلکَن الذي لمتنني فيه * بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا ، إذ قلن : * ما هذا بشرأ * والمجلس واحد ، إلا أن (٥) رأى يوسف عند امرأة العزيز ، كان أعظم من مرآه عند النسوة ، فأشارت إليه بما يُشار [به] إلى البعيد إعظاما وإجلالا .

ومن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية الحال قوله تعالى : * كلا نندهُ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك * (٧) ، وقوله تعالى : * فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه * (٨)

-
- | | |
|-----|------------------------------|
| (١) | الآية (١٧) من سورة طه . |
| (٢) | الآية (١٠) من سورة الشورى . |
| (٣) | الآية (٣٢) من سورة يوسف . |
| (٤) | الآية (٣١) من سورة يوسف . |
| (٥) | في ع : " لا أن " . |
| (٦) | زيادة من " ع " . |
| (٧) | الآية (٢٠) من سورة الاسراء . |
| (٨) | الآية (١٥) من سورة القصص . |

وأما تعاقب ذي القرب وذي البعد على اثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلا بقصة عيسى (عليه السلام) : * ذَلِكَ نَتَلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ * (٢) ، ثم قال : * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ * (٣) ومنه قوله تعالى : * لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * (٤) وقوله تعالى : * وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أُتْرَابٌ * هذا ما تَوَعَّدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ * (٥) ومنه * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا * (٦) و * إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا * (٧) .
والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى : * عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ * (٨) أي : بين الفارض والبكر ، ومنه قول الشاعر : (٩)

إِنَّ الرَّشَادَ وَإِنَّ الْغِيَّ فِي قَرْنٍ . : . بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ
والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد : (١٠)
وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا . : . وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ
ومثله قول مسكين الدارمي : (١١)

وَبَيْنَا الْغَتَّى يَرْجُو أَمْوَرًا كَثِيرَةً . : . أَتَى قَدْرٌ مِنْ دُونِ ذَاكَ مُتَّحٍ

-
- | | |
|------|--|
| (١) | بداية سقط من * ك * بمقدار ورقة . |
| (٢) | الآية (٥٨) من سورة آل عمران . |
| (٣) | الآية (٦٢) من سورة آل عمران . |
| (٤) | الآية (٣٤) من سورة الزمر . |
| (٥) | الآيتان ٥١ ، ٥٢ من سورة (ص) . |
| (٦) | الآية (٢١) من سورة الزمر . |
| (٧) | الآية (١٠٦) من سورة الأنبياء . |
| (٨) | الآية (٦٨) من سورة البقرة . |
| (٩) | هو أبو قلابة المهذلي ، شرح أشعار المهذليين : ص ٧١٣ ، وفي نسبة هذا الشعر خلاف ، ذكره صاحب الخزانة : ١٢١ / ٢ . |
| (١٠) | ديوانه : ص ٣٥ ، وفيه تخريجه . |
| (١١) | ورد البيت في التذييل : ج ٢ لوحة ٣٣ ، وشفاء العليل : ص ٢٣٠ . |

(ص) ويُشار إلى المكان بـ (هنا) لازم الظرفية
أو شبهها، مُعطى مالٍ (ذا) من مصاحبة وتجرد، وكـ (هناك) (١)
(ثم) و (هنا)، بفتح الهاء وكسرهما. (وقد يقال :
هنت) موضع : (هنا) (٢)، وقد يصحبها الكاف، وقد
يُراد بـ (هناك) و (هناك) (٣) و (هنا) الزمان (٤).
وُني اسمُ الإشارة لتضمّن معناها، أو لشبه الحرف وضعاً
وافتقاراً .

(ش) من قال في الإشارة إلى الشخص القريب : (ذا) قال في الإشارة إلى المكان
القريب : (هنا)، دون تنبيه ولا خطاب . ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال : (هنا)،
قال : هاهنا، ومن قال : (ذاك)، قال : (هناك)، ومن قال : (ذلك) قال :
(هناك) . ومن سَوَّى (ذاك) و (ذلك) - ملغياً للتوسط - سَوَّى (هناك) و (هناك) .
ومن لم يسوهما معترفاً بالتوسط لزمه مثل ذلك في : (هناك) و (هناك)، ومن قال :
هَذَاكَ، جامعاً بين التنبيه والخطاب، قال : هَاهُنَاكَ، ولا يُقال : هَاهُنَاكَ، كما
لا يُقال : هَذَاكَ (٥).

و يُشار أيضاً إلى المكان البعيد بـ (ثم) و (هنا) و (هنا) كما يُشار إليه بـ (هناك)،
وقد يُقال : هُنَاكَ وَهِنَاكَ (٦)، وقد يُقال : هِنْتُ موضع (هنا) .
ومن شواهد (هنا) قول الشاعر (٧):

-
- (١) في الأصل، م " وهنالك "، والمثبت من ع، ط .
(٢) هنت موضع هنا (ساقطة من "ع" .
(٣) في ع : " هنا وهنالك " .
(٤) في التسهيل : " هنا " .
(٥) في ط : " وهنالك " .
(٦) بداية سقط من "ع" يقدر بخمسة أسطر .
(٧) ورد البيتان بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٣٣، وشفاء العليل : ص ٢٣١
والمهمع : ٧٨/١ .

كَأَنَّ وَرْسًا خَالَطَ الْيَرْنَأَ^(١) .: خَالَطَهُ مِنْ / هَاهُنَا وَهَنَّا (١/٤٢)
ومن شواهد (هَنَّتْ) قول الآخر:^(٢)

وَذَكَرَهَا هَنَّتْ وَلَا تَ هَنَّتْ

أراد : هَنَّا وَلَا تَ هَنَّا^(٣) .

وكل هذه الأسماء المُشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول (مِنْ)
أو (إلى) عليها ، وإلى ذلك أشرت بقولي : لازم الظرفية أو شبهها ، لأنَّ حرف الجرِّ
والمجرور بمنزلة الظرف .

وقد يُشار بـ (هُنَا) و (هُنَاكَ) و (هُنَا) إلى الزمان ، فمن الإشارة إليه
بـ (هُنَاكَ) قول الأَفْهَاءِ^(٤) :
وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ .: فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ

ومن الإشارة بـ (هُنَاكَ) قوله تعالى : * هُنَاكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا *^(٥)
ومن قول الشاعر:^(٦)

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْمَعَةً .: تَحِيْبُ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا يَقْنَعُ^(٧)

وَقُمْتُ إِلَيْهِ بِاللِّجَامِ مَيْسَّرًا .: هُنَاكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(٨)

ومن الإشارة إلى الزمان بـ (هُنَا) ، قول الشاعر:^(٩)

(١) في طء ك : " الثريا " .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في المساعد : ١/١٩٣ ، وشفاء العليل : ص ٢٣١ ،

والهمع : ١/٧٨ .

(٣) نهاية سقط من " ع " سبقت الإشارة إليه .

(٤) ديوانه : ص ١٩ ، والمقاصد : ١/٤٢١ ، والهمع : ١/٧٨ .

(٥) الآية (١١) من سورة الأحزاب .

(٦) ورد البيتان بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٣٤ .

(٧) في ط : " نجيب " ، وفي ع : " تخيب " .

(٨) في ط : " يخويني " .

(٩) هو شبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة ، انظر شرح المفصل : ٣/١٥ ، ١٧ ،

والمغني : ص ٦٥٥ ، والمقاصد : ١/٤١٨ ، والهمع : ١/٧٨ ، والخزانة :

حَنْتَ نَوَارًا وَلَا تَ هَنَّا حَنْتَ . . . وَيَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارًا أَجْنَسَتْ

(هَنَا) إشارة إلى وقت ، وهو منصوب على الظرفية ، و(حَنْتَ) في موضع رفع بالابتداء والخبر الظرف . وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر . وزعم بعض المتأخرين أن (هَنَا) اسم (لَاتَ) ، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حَنْتَ ، أي: وقت حَنَانٍ . وليس ما زعم صحيحا ، لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال (لَاتَ) الملحقة بـ(لَيْسَ) ولا استعمال (هَنَا) فإن (لَاتَ) إنما يكون اسمها (الحين) (١) محذوفا ، كقوله تعالى: * وَلَا تَ حِينَ مَنَاصٍ * (٢) أي: وليس الحين حين مناصٍ ، و(هَنَا) بخلاف ذلك ، فلا يكون اسم (لَاتَ) . وأيضا فإن (هَنَا) لا تفارق الظرفية إلا بدخول (مِنَ) أو (إِلَى) عليها ، وارتفاعه على أن يكون اسم (لَاتَ) منافٍ لذلك فلا يصح .

والضمير من قولي: لتضمن معناها ، عائد على (٣) الإشارة ، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه ، كما وُضع للتنبيه والاستفتاح وغيرها من المعاني الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة لتضمن (٤) اسمها لمعناها ، فلذا يُحد اسم الإشارة بأنه : الدالُّ بالوضع على مسمى وإشارة إليه .

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعاني الحرفية ، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن [معنى] (٥) حرف لم يستغن به عن وضعه ، كاسم الاستفهام ، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى .

وهذا السبب (٧) يقتضى بناء كل اسم إشارة ، ولكن (٨) عارضه في: (ذَينِ) و(تَينِ)

(١) في ط: * الخبر .

(٢) الآية (٣) من سورة (ص) .

(٣) في ط: * إلى * .

(٤) في الأصل ، م: * يتضمن * ، وفي ع: * بتضمين * ، والمثبت من ط ، ك .

(٥) تكلمة من ط ، ع .

(٦) في ط: * لم يستغن به وصف * .

(٧) نهاية سقط من * ك * ، يقدر بورقة تقريبا ، تقدم التنبيه عليه .

(٨) في ع: * لكن * .

شبهها^(١) بمثنيات الأسماء المتمكدة فأعربا، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه .
 وأما الشبه في الافتقار، فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة في إبانة مستأه إلى
 مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا أيضا سبب
 عام .

وأما الشبه في الوضع فالمراد به كون (ن ا) و (ن ي) وأخواتهما^(٢) موضوعة على
 حرفين، وذلك من وضع الحروف، فاستحقت^(٣) البناء بذلك، وحملت البواقي عليها،
 لأنها فروع أو كالفروع .

وإنما قلت : أو كالفروع، لأن منها (هنا) وأخواتها وليست فروعاً لـ (ن ا) أو (ن ي)
 ولكنها كالفروع، لإمكان الاستغناء عنها بـ (ن ا) أو (ن ي)، والمستغنى به أصل
 للمستغنى عنه .

-
- (١) في الأصل و م : "شبهها" ، والمثبت من بقية النسخ .
 (٢) في الأصل ، ط ، ك ، م : "وأخواتها" ، والمثبت من "ع" .
 (٣) في ع : "فاستحقه" .
 (٤) في ع : "و" في الموضعين .

* باب المعرّف بالأداة *

(ص) وهي (أل) لا اللام وحدها ، وفاقا للخليل
وسيبويه ، وقد تظفها (أم) . وليست الهمزة زائدة
خلافاً لسيبويه .

(ش) قد اشتهر عند المتأخرين أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها ، وأنّ المعبرّ
عنها بـ(الألف واللام) تارك لما هو الأولى ، وكذا المعبرّ عنها بـ(أل) ، حتى قال
ابن جني : ذكر عن الخليل أنه كان يسميها (أل) ولم يكن يسميها (الألف واللام)
كما يقال^(١) في (قد) : القاف والدال .

قلت : قد عبر سيبويه عن أداة التعريف بـ(أل) كما فعل^(٢) الخليل ، فإنه قال في :
(باب عدّة ما يكون عليه الكلم) : وقد جاء على حرفين ماليس باسم ولا فعل^(٣) . فذكر
(أم) و(أو) و(هل) و(لم) و(لن) و(إن) و(ما) و(لا) و(أن) و(كي) و(بل)
و(قد) و(لو)^(٥) و(يا) و(من)^(٦) . ثم قال : و(أل) تعرّف الاسم ، كقولك : القوم
والرجل^(٧) . فعبر عنها بـ(أل) وجعلها من الحروف الجارية^(٨) على حرفين ، كـ(أم) وأخواتها
وقال في موضع آخر : وإنما هي^(٩) حرف بمنزلة قولك : (قد)^(١٠) . ثم قال : ألا ترى أن الرجل
يقول إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : ألي ، كما يقول : قدري ، ثم يقول : كان

-
- | | |
|---|------|
| (١) في ك : " قال " . | (١) |
| (٢) في ك : " عبر " . | (٢) |
| (٣) الكتاب : ٤ / ٢٢٠ . | (٣) |
| (٤) زيادة من "ع" والكتاب وبعدها في الأصل ، ك ، ط : (ومن) ، وقد ذكرت
ولاداعي لزيادتها . | (٤) |
| (٥) زيادة من "ع" والكتاب . | (٥) |
| (٦) رتب الحروف كما في "ع" ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٢٠-٢٢٥ . | (٦) |
| (٧) الكتاب : ٤ / ٢٢٦ . | (٧) |
| (٨) في ع : " الجائية " . | (٨) |
| (٩) في ع : " هما " . | (٩) |
| (١٠) الكتاب : ٤ / ١٤٧ . | (١٠) |

وكان . وهذا نصه ^(١) . وهو موافق لما روي عن الخليل . فلولا أنه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقة ^(٢) الخليل مطلقا ، إلا أن الخليل يحكم ^(٣) بأصالة الهمزة ، وأنها مقطوعة في الأصل كهزمة (أم) و (إن) و (أن) ^(٤) و (أو) . وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة (استمع) ونحوه ، بحيث لا يعدده رباعيا ، فيعطي مضارعه من ضم الأول ما يعطي مضارع الرباعي ، للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة ، فكذا / لاتعد أداة التعريف اللام ^(٥) وحدها مع القول (٤٢ / ب) بأن همزتها همزة وصل زائدة ، على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر ،

أحدها : - تصدير زيادة ^(٦) فيما لأهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك [أيضا] ^(٧) .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك أيضا .

الرابع : لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضا .

واحتززت باللزوم ونفي السبب ، من همزة (أيمن) في القسم ، فإنها تكسر وتفتح ،

وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، ولم تضم

لئلا تتوالى الأمثال المستثناة .

فإن جعل [سبب] ^(٨) فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف ^(٩) لأجل

(١) الكتاب : ١٤٧ / ٤

(٢) في ع : " بموافقه " .

(٣) في ط : " تحكم " .

(٤) زيادة من " ع " .

(٥) في الأصل ، ط ، ك ، م (فكذا لا يعد لام التعريف وحدها) والمثبت من ع - .

(٦) في الأصل : " الزيادة " والمثبت من بقية النسخ .

(٧) زيادة من " ع " .

(٨) زيادة من " ع " .

(٩) في ك : " تخفيفا " .

كثرة [(١)] الاستعمال ، لَزِمَ محذُورٌ آخرٌ ، وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ ، فلا يترتب (٢) الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى ، كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فتحت التبتت بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما لا يليق بها من إبدال (٣) أو تسهيل (٤) ، ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها ، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول ؛ بأن همزة (أل) همزة وصل زائدة ، فوجب أطراحه .

الخامس : أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو : رَزَيْدًا ، والأصل : اَرَاءَ [زيداً] (٥) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، واستغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذون ، بل يُبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل * الآخرة * (٦) ، وذلك في مثل : رَزَيْدًا ، لا يجوز أصلاً ، فلو كانت همزة أداة التعريف (زائدة للوصل) (٨) لم يُبدأ بها مع النقل ، كما لا يُبدأ بها مع الفعل المذكور .

السادس : أنه (٩) لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في : يا الله (١٠)

- | | |
|------|---|
| (١) | زيادة من "ع" . |
| (٢) | في ع : "ترتب" . |
| (٣) | في الأصل : "وتسهيل" ، والمثبت من بقية النسخ . |
| (٤) | في ع : "فيمتاز" . |
| (٥) | زيادة من "ع" . |
| (٦) | من الآية (٤) من سورة البقرة ، وغيرها . وانظر الكشف : ١ / ٨٩ . |
| (٧) | في "ع" : "وذلك نحو" . |
| (٨) | في الأصل ، ط ، ك ، م : "همزة وصل زائدة له لم . . ، والمثبت من "ع" . |
| (٩) | في ط : "انها" . |
| (١٠) | في ك : "يا الله" . |

ولا في قولهم : " فألله " (١) لأفعلن (٢) بالقطع تعويضا (٣) من حرف الجر، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار (٤) روجع به أصل مستروك ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم : " فألله لأفعلن " أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض، إذ في ذلك جمع بين [حذف] (٥) ما أصله أن يُثبت وإثبات ما أصله أن يُحذف، فصحَّ أن الهمزة المذكورة كهزمة (أم) و(أن) و(أو)، لكن التزم حذفها تخفيفا إذ (٦) لم يُبدأ بها، ولم تل همزة استفهام (٧)، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من (رأى) وحذف فاء الأمر من (أخذ) و(أكل) وهمزة (أم) فسي : ويلمه (٨) .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : " قد قيل : مررت بالرجل ، فتخطى العاملُ حرفَ التعريف ، فلو كان الأصل (أل) لكان في تقدير الانفصال ، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التي لا تتزج بالكلمة كذلك . ألا ترى أنك تقول : هل يزيد مررت ؟ ولا تقول : بهل زيد مررت ، فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاي من (زيد) ماتخطاه العامل .

والجواب : أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب . ولو كان المُشعر به حرفا واحدا كهزمة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا في تقدير الانفصال ، (لكون ما تُفيد من المعنى زائدا على معنى مصحوب بها غير مازج له ، وعدم تقدير الانفصال) (٩) يترتب على إفادة معنى مازج لمعنى المصحوب

(١) في ط : "أبالله " .

(٢) في الكتاب : ٣ / ٥٠٠ " أفألله لتفعلن " .

(٣) في ك : " فالقطع عوض " .

(٤) في ك : " وهذا قطع اختيار " .

(٥) زيادة من " ع " .

(٦) في ك : " ان " .

(٧) في ك : " الاستفهام " .

(٨) رسمت في ع هكذا : " وى لاه " .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

ك(سَوْفَ) ، فإنها وان كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال ، لكون ما تفيد من المعنى (١) مما زجا للمعنى الفعل الذي (٢) تدخل عليه ، فإنها تعينه (٣) للاستقبال ، وذلك تكميل لدلالته ، وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال وإن كان على حرفين ، لأن ما أفاده (من المعنى) (٤) تكميلٌ ليعين (٥) الاسم مسماه فتنزل منزلة الجزء من مصحوبه لفظا ، كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم ، أشدُّ من امتزاج (سوف) بالفعل لوجهين ،

أحد هما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم ، بخلاف معنى (سوف) فإنه مختص بأحد جزأي مدلول الفعل .

والثاني : أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به شبيها بمفرد فقصد (٦) به التعيين وضعا كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل ، فلا يقدح في امتزاج المعنوي كون أحد المتمازجين (٧) بحرفين أو أكثر ، و(سوف) وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود .

وقد ترتب على هذا امتزاج الفصل بين حرف التعريف والمعرف به ، ووقوعه بين سوف والفعل المصاحب لها ، كقول الشاعر : (٩)

وما أدري وسوف إخال أدري . : أقوم آل حصن أم نساء

وفعل ذلك / أيضا ب(قد) كقول الشاعر : (١٠)

٤٣ / أ

- (١) في ك : " ما يفيره من المعنى " .
- (٢) في الأصل : " التي " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (٣) في ك : " تخلصه " .
- (٤) ساقطة من " ك " .
- (٥) في ع : " مكمل لتعيين الاسم " .
- (٦) في ع : " قصد " .
- (٧) في ع : " المتمازجين " .
- (٨) في ط : " يرتب " ، وفي ك : " يترتب " .
- (٩) هو زهير بن أبي سلمى ، ديوانه : ص ٧٣ ، وفيه تخريجه .
- (١٠) ورد بدون نسبة في اللسان (فرس) ، وشفاء العليل : ص ١١٢٦ .

لَقَدْ أَرْسَلْنَا فِي الْكَوَاعِبِ رَاعِبًا (١) . فَقَدْ ، وَأَبِي رَاعِي الْكَوَاعِبِ (٢) أْفَرِسُ

أراد : فقد أفرس راعي الكواعب وحقَّ أبي ، فسكن الياء وقُصِّل .

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا : لما كان التذكير مدلولاً عليه بحرف واحد (وهو التنوين كصه ومه) (٣) ، وجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد (٤) وهو السلام ، لأن الشيء يُحمل على ضده ، كما يُحمل على نظيره .

وهذا ضعيف جداً ، لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً ، كصعبٌ صعوبةٌ فهو صعبٌ ، وسهلٌ سهولةٌ فهو سهلٌ ، وقد يختلفان مطلقاً ك (شبعٌ شبعاً فهو شبعانٌ ، وجاعٌ جوعاً فهو جائعٌ) .

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه ، كرضيَ رضى فهو راضٍ ، وسخطَ سخطاً فهو ساخطٌ ، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحداً .

وإن سلم حمل الشيء على ضده فيشترط (٥) تعذر حمله على نذاه (٦) ، وقد أمكن الحمل عليه فتعيّن الجنوح إليه .

ونقول : التعريف نظير التأنيث في الفرعية ، فاشتركا في استحقاق علامة ، والتذكير نظير التذكير في الأصالة ، فينبغي أن يشتركا في الخلو من علامة ، فإن وضع للتذكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف ، تنبيهاً على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التذكير ، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب .

وأيضاً فإن التعريف طارئ على التذكير ، كطرء (٧) التثنية على الإفراد ، فسوي بينهما بجعل علامة كل (٨) واحد منهما حرفين [يُحذف (٩) أحدهما في حال دون حال .

(١) في ع : " راعيا " . (٢) في ط : " الكواكب " .

(٣) في ع : صه " .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٥) في ع : " فبشرط " .

(٦) في ط : " قدره " .

(٧) في ع : " كطرء " .

(٨) في الأصل ، ك ، م : " لكل " ، والمثبت من ع ، ط .

(٩) تكلمة من " ع " .

وأيضاً لما كانت (مِنْ) ذاتَ حرفين ومدلولها العموم في نحو: ما فيها مِنْ رَجُلٍ ،
وكان حرف التعريف نظيرها في العموم سَوِيَّ بينهما ، فكان حرف التعريف حرفين ، تسوية
بين النّظيرين .

ولمّا كانت اللام تُدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف
العين الذي فاؤه همزة جَعَلَ أهلُ اليمن ومن دانا هم بدلها ميماً ، لأن الميم لا تُدغم
إلا في ميم ، (١) وقد تقدم الاستشهاد على ذلك .

(ص) فَإِنْ عُمِدَ مَدْلُولُ مَصْحُوبِهَا بِحَضُورِ حَسِّيٍّ (٢)

أَوْ عُمِيٍّ فَهِيَ عَهْدِيَّةٌ ، وَإِلَّا فَجِنْسِيَّةٌ .

(ش) أَشْرْتُ بِالْحَضُورِ الْحَسِّيِّ ، إِلَى حَضُورِ مَا ذُكِرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى
فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ (٣) * وَإِلَى حَضُورِ مَا أَبْصَرَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا :
الِقِرْطَاسَ وَاللَّهِ .

وبالحضور العُمِيّ إلى نحو قوله تعالى : * الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ * و * إِذْ هُمَا
فِي الْغَارِ * و * إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ * و * إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ * (٤)
ثم قلت : وإلا فجنسية ، أي إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهوداً
بأحد الحضورين المبينين فالأداة جنسية .

(ص) فَإِنْ خَلَفَهَا (كَلٌّ) دُونَ تَجَوُّزِ فَهِيَ لِلشَّمُولِ

مطلقاً ، وَيُسْتَثْنَى مِنْ مَصْحُوبِهَا ، وَإِنْ أُفْرِدَ فَاعْتِبَارٌ (٥)

لفظه فيما له من نعت وغيره أولى .

-
- | | |
|-------|---------------------------------|
| (١) | في ع : " الميم " . |
| (٢) | في م : " لحضور " . |
| (٣) | الآية (١٦) من سورة المزمل . |
| (٤) | الآية (٣) من سورة المائدة . |
| (٥) | الآية (٤٠) من سورة التوبة . |
| (٦) | الآية (١٦) من سورة النازعات . |
| (٧) | الآية (١٨) من سورة الفتح . |
| (٨) | في ع والتسهيل : " وإنا " . |
| (٩) | في م : " باعتبار " . |

فإن خلفها تجوزاً، فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة .

(ش) مثال التي يخلفها (كل) دون تجوز قوله تعالى : * وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا * (٢)

والمراد بكون الشمول مطلقاً : عموم الأفراد والخصائص، بخلاف التي يخلفها (كل) على سبيل التجوز، كقولك : زيدُ الرَّجُلُ ، بمعنى الكامل الرَّجُولِيَّةُ ، الجامع لخصائصها ، فإن هذا تجوزٌ لأجل المبالغة . (٣)

ويستعملون (كلاً) بهذا المعنى تابعاً وغير تابع ، فيقولون : زيدٌ كُلُّ الرَّجُلِ ، وزيدُ الرَّجُلِ كُلُّ الرَّجُلِ . وحكى الفراء عن العرب : * أَطَعَمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ * .

والشمول الحقيقي هو الأصل ، ولذلك استغنى عن قرينة ، ولم يستغن الثاني عنها .

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى : * وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا * (٤) فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها لم يستثن (الذين آمنوا) من المعرف بها وهو (الإنسان) .

والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقة اللفظ كقوله تعالى : * وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ * (٥) وكقوله تعالى : * لَا يَصْلِيهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسُجِنَتْهَا الْأَتَقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * (٦) وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى : * أَوْ الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوَاتِ النِّسَاءِ * (٨) ، وحكى الأخفش : * أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالدَّرْهَمُ الْبَيْضُ * (٩) ، ومن موافقة المعنى دون اللفظ

(١) في الأصل ، ط : * يلحقها * والمثبت من ع ، ك ، م .

(٢) الآية (٢٨) من سورة النساء .

(٣) في ك : * يجوز * .

(٤) الآيتان ٢ ، ١ من سورة العصر .

(٥) الآية (٣٦) من سورة النساء .

(٦) الآيات من ١٥ - ١٨ من سورة الليل .

(٧) زاد بعدها في ك : * موافقة * .

(٨) الآية (٣١) من سورة النور .

(٩) في معاني القرآن للأخفش : ص ١٧٠ * أهلك الناس الدينار والدرهم * .

[قولهم] (١) "ما هو من الأحد" أي من الناس، أنشد اللحياني: (٢)

وليس يظلمني في وصل غانية .: إلا كعبرو وماعرو من الأحد

قال اللحياني: ولو قلت: ما هو من الإنسان، تريد: (٣) من الناس أصبت.

(ص) وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز

ومضاف إليه تمييز، وربما زيدت فلزمت. والبديهة

في نحو: "ما يحسن بالرجل خير منك" (٤) أولى من

النعث والزيادة (٥) وقد تقوم في غير الصلة

مقام ضمير.

(ش) عروض زيادتها في علم، كقول الشاعر: (٦)

ولقد جنيتك أكماً وعساقلاً .: ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

أراد: بنات أوبر، وهو علم لضرب من الكأمة. وقال آخر: (٧)

أما ود ماء مائرات تخالها (٨) .: على قنة العزى والنسر عند ما

-
- (١) زيادة من "ك".
- (٢) ورد بدون نسبة في التذييل: ج ٣ لوحة ١٢٨، وشفاء العليل: ص ٦٠٥، وشرح التصريح: ٢٠٠/٢.
- (٣) في ط: "يريد".
- (٤) الكتاب: ١٣/٢.
- (٥) زيادة من التسهيل وهدده.
- (٦) ورد من غير نسبة في المقتضب: ٤٨/٤، والخصائص: ٥٨/٣، والمحتسب: ٢٢٤/٢، والانصاف: ص ٣١٩، وشرح المفصل: ٧١/٥، والمغنى: ص ٥٣، وشرح أبياته: ٣١٠/١، والمقاصد النحوية: ٤٩٨/١، واللسان (وبر).
- (٧) هو عمرو بن عبد الجن، المنصف: ١٣٤/٣، وأمالى ابن الشجرى: ١٥٤/١، والانصاف: ص ٣١٨، والمقاصد النحوية: ٥٠٠/١، واللسان (عزز) و(مور) و(عندم)، والخزانة: ٢٤٠/٣.
- (٨) في ط: "ماترات".
- (٩) في ع: "نخالها".

أراد : نَسْرًا ، وهو صنم .

وعروض زيادتها في الحال كقراءة بعض القراء : / * لِيَخْرُجَنَّ (١) الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَهْلُ * (٢) /
 أي : لِيَخْرُجَنَّ الْعَزِيزُ مِنْهَا ذَلِيلًا ، وكقول بعض العرب : * ادخلوا الأول فالأول (٣) * أي :
 أَوْلًا فَأَوْلًا . ومنه قول الشاعر : (٤)

دُمَّتِ الْحَمِيدُ فَمَا تَنَفَّكَ مُنْتَصِرًا . : عَلَى الْعِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
 وعروض زيادتها في التمييز ، كقول الشاعر : (٥)

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا . : صَدَدَتْ وَطِئَتِ النَّفْسُ يَاقِيْسَ عَنْ عَمْرٍو
 ومنه الحديث : * أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ (٦) وَالْأَصْلُ : تُهْرَاقُ دِمَاؤَهَا ،
 فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز ، ثم أدخل
 عليه حرف التعريف زائدا .

ووحكى أبو الحسن الأخفش " قَبَضْتُ الْخَمْسَةَ الْعَشْرَ دِرْهَمًا " وحكى البغداديون :
 " الْخَمْسَةَ الْعَشْرَ الدَّرْهَمَ " (٧) .

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر : (٨)

إِلَى رُوحٍ مِنَ الشَّيْزِيِّ مِلاءٍ . : لِبَابِ الْجَبْرِ يَلْبِكُ بِالشَّهَابِ

- (١) في ع : " ليخرجين " ، وفي ط : " ليخرجن " .
- (٢) الآية (٨) من سورة المنافقون ، وفي مختصر الشوان لابن خالويه : ص ١٥٧ ،
- " على معنى ليخرجن العزيز منها ذليلا وليصيرن العزيز ذليلا ، حكاه الخليل "
- (٣) الكتاب : ١ / ٣٩٨ .
- (٤) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٢ ، وشفاء العليل : ص ١٩٤ ، والهمع
 ٠٨٠ / ١
- (٥) هو راشد بن شهاب اليشكري المفضليات : ص ٣١٠ ، المقاصد الزهوية :
- ١ / ٥٠٢ ، ٣ / ٢٢٥ ، وشرح التصريح : ١ / ١٥١ ، والهمع : ١ / ٨٠ ، واستشهد
 به المصنف في شرحه على الكافية الشافية : ص ٣٢٤ ، وعلى عمدة الحافظ : ص ١٥٣ .
- (٦) أخرجه أبوداود في السنن في باب : في المرأة تستحاض ، من كتاب الطهارة :
 ٠٧٢ / ١
- (٧) زيادة من ع وحدها .
- (٨) أمية بن أبي الصلت . ديوانه : ص ٢٠١ ، وفيه تخريجه .

أراد : لِبَابٍ بُرِّ . وأنشد أبو علي (١) :

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَهَّ مَوْهِنًا . : كالأقحوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

وزعم أن قائله أراد : من رَشَاشِ المُسْتَقِي ، فزاد الألف واللام ، ولم يُعْتَدَّ بهما ، فلذلك أضاف ما هنا فيه . (٢)

وهذا الذي (٣) ذهب إليه بعيد ، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد : كالأقحوان المستقي (من الرَشَاشِ المُسْتَقِي) (٤) فحذف الأول وأبقى الثاني دليلا عليه ، كما فعل من قال : (٥)

تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا . : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

أراد : بعلي هذا المتقاعس [بالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ] (٦) ثم حذف (٧) ، وهذا التوجيه نظائره كثيرة ، ولا نظير لما وجه به أبو علي ، فلذلك لم أقل بقوله ..

وأشهرت بقولي : وربما زيدت (فلزمت) (٨) إلى نحو : البَسَع ، والآن ، والذي .

وأشهرت بقولي : والبَدَلِيَّةِ في نحو : " مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ " (٩) أولى من

الذمت ، إلى قول سيبويه في (باب مجرى نعت المعرفة عليها) : ومن النعت (١٠)

" مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، أَوْ - خَيْرٌ مِنْكَ - أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ " . وزعم الخليل أنه إنما

جرَّ هذا على نيَّة الألف واللام ، ولكنه [موضع] (١١) لا تدخله الألف واللام . كما كان (١٢)

(١) للقطامي ، كما في المقاصد الزحوية : ٤ / ٤٠ ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ،

وورد في شفاء العليل : ص ٢٣٧ ، وحاشية الشيخ يس : ٢٤ / ٢ .

(٢) زيد بعدها في الأصل وبقيّة النسخ ما عدا ع : " إلى " .

(٣) في ك : " والذي " .

(٤) ساقطة من " ع " .

(٥) هو الهدلول بن كعب العنبري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب الموصول .

(٦) تكملة من " ع " .

(٧) في ك ، ع : " ثم حذف " .

(٨) ساقطة من " م " .

(٩) الكتاب : ١٣ / ٢ .

(١٠) في الكتاب : " الصفة " .

(١١) زيادة من " ع " والكتاب .

(١٢) في الأصل ، ط ، ك : " أن " والمثبت من " ع " وموافق للكتاب .

(الجماء الغفير) [منصوبا] ^(١) على نية إلقاء ^(٢) الألف واللام نحو: طرًا وقاطبة ^(٣).
فحكّم الخليل في المقرون بالألف واللام المتبع بـ (مثلك) و (خير منك) بتعريف المنعوت
والنعت .

وذ هب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان ، وأن الألف واللام زائدتان في نية الاطراح .
وعندي أن أسهل مما ذ هبا ^(٤) إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على
ظاهرهما .

وأشرت بقولي : وقد تقوم في غير الصلة مقام الضمير ، إلى نحو: مررت برجل
حسن الوجه ، بتنوين (حسن) ، ورفع (الوجه) على معنى : حسن وجهه ، فالألف ^(٦)
واللام عوض من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، وإن كان
بعض المتأخرين قد عدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنكر
ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف ، وقال : لا ينبغي أن يجعل
بينهما خلاف ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضا من الضمير في قوله في سباب
البدل "ضرب زيد الظهر والبطن" ^(٧) وهو يريد ظهره وبطنه ، ولم يقل : الظهر
منه ولا البطن منه .

قلت : ^(٨) لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير ^(٩) في نحو: مررت برجل ،
فأكرمت الرجل ، جاز أن يغني عنه في غير ذلك ، لاستوائهما في تعيين الأول ، ولذلك
لم يختلف في جواز نحو: مررت برجل حسن وجه الأب ، كما لم يختلف في جواز

(١) زيادة من ع والكتاب .

(٢) في بعض نسخ الكتاب : "القاء" .

(٣) الكتاب : ١٣/٢ .

(٤) في الأصل وم "ما ذهب" ، وفي ع ، ك : "ما ذ هبا" ، والمثبت من "ط" .

(٥) في ك : "وتقدير" . (٦) في ك : "والألف" .

(٧) الكتاب : ١٥٨/١ .

(٨) مكانها في "ع" : قال شيخنا وسيدنا الامام العلامة جمال الدين محمد بن

مالك رحمه الله تعالى .

(٩) في الأصل ، ك ، م : "التعريف" ، بدل : "الضمير" .

[نحو] (١) : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ أَبِيهِ ، واختلف في جواز نحو: مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ أَبِي ، إذ ليس فيه ضمير ولا حرفُ تعريف ، والمنع به أولى ، وهو مذ هب سيبويه .

ومن ورود الألف واللام عوضاً من الضمير قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَفَى وآثر الحيوة الدنيا ﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى * ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف وعزاه إلى جماعة من أئمة النحويين ، (٣) وعلى ذلك يحمل قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (٤) وزعم أبو عليٍّ والزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ (الأبواب) بدلٌ من ضمير مستكنٍّ في (مَفْتَحَةٌ) . وهذا تكلفٌ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ (٥) (الأبواب) مرتفعة (٦) (مَفْتَحَةٌ) المذكور ، على القول بأن العامل في البديل (والسبيل منه واحدٌ أو بمثله مقدرًا على القول بأن العامل في البديل) غير العامل في البديل منه . وعلى كل حال قد صحَّ أن (مَفْتَحَةٌ) صالحٌ للعمل في (الأبواب) ، فلا حاجة إلى تكلفٍ إبدال ، وأيضاً فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض ، كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير .

قال ابن خروف : وحمل أبو عليٍّ وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البديل من ضمير في الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك في مثل : مررتُ برجلٍ كريمٍ الأب ، وحَسَنٍ وَجْهٌ الأَخ ، لا سبيل إلى البديل في هذا وأمثاله . فإذا امتنع البديل فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | زيادة من "ع" . |
| (٢) | الآيات من ٣٧ - ٤٠ من سورة النازعات . |
| (٣) | في ع ، م : "النحو" . |
| (٤) | الآية (٥٠) من سورة ص . |
| (٥) | في الأصل : "يكون" ، وأثبت ما في ك ، ط . |
| (٦) | في الأصل وبقية النسخ : "مرتفعاً" وأثبت ما في ك . |
| (٧) | ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" . |

فقد تضمن كلام ابن خروف - رحمه الله - أنَّ الحكم المرفوع المشار إليه بضمير
البدلية هو مذ هب الأئمة ، وكفى بنقله شاهداً ، وقد منع التعويض بعض المتأخرين
وقال : لو كان (١) حرف التعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعا ، إذ اجتماع (٢) العوض / (٤٤) /
والمعوض منه مستنع ، وقد اجتمعا في قول طرفه : (٣)

رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ . : بِحَسْنِ (٤) الذِّامِي بَضَّةَ الْمُتَجَرِّدِ

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض ، بل جيء به
لمجرد التعريف ، فجمع بينه وبين الضمير ، إذ لا محذور في ذلك .

ونظير هذا أن التاء في (جهة) عوض من الواو التي هي فاء ، وقد قالوا :
وَجْهَةٌ ، ولم يجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه ، بل حمل ذلك
على أن التاء (٦) في (وَجْهَةٌ) لمجرد التعريف ، بخلاف تاء (جهة) .

الثاني : أن نقول : سلمنا كون حرف (٨) التعريف الذي في البيت عوضاً ، إلا أنه
جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً ، كما جمع الراجز بين (يا) والعوض
منها في قوله : (٩)

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَا . : أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

-
- (١) في ك : " ان كان " .
(٢) في ط : " اجتمع " .
(٣) ديوانه : ص ٣٠ وفيه تخريجه .
(٤) في ط : " بجس " .
(٥) في ط : " جاء " .
(٦) في ط : " الباء " .
(٧) في ع : " التأنيث " .
(٨) في ط : " حروف " .
(٩) نسب لأبي خراش الهذلي ، ولأمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوان
الثاني المطبوع ، وهو في نوادر أبي زيد : ص ١٦٥ ، والمقتضب : ٢٤٢ / ٤ ،
والمحتسب : ٢٣٨ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٣ / ٢ ، والانصاف : ص ٣٤١ ،
وشرح المفصل : ١٦ / ٢ ، والمغني : ص ٢٦٩ ، والخزانة : ٣٥٨ / ١ .

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر في صفة صقر:

يَأْوِي إِلَى قُبَّةٍ (٢) خَلْقَاءِ (٣) رَاسِيَةٍ (٤) . حُجْنُ الْمُخَالِبِ لَا يَفْتَالُهُ السَّبْعُ (٥)

أراد: حُجْنُ مُخَالِبِهِ، ولولا ذلك لقال: أَحَجْنُ الْمُخَالِبِ، كما يقال: رَجُلٌ أَحْمَرُ (٦)

الشَّيَابِ، وَأَنْشُدُ الْكُوفِيِّينَ: (٨)

أَيَا لَيْلَةَ خُرْسِ الدَّجَاجِ سَهَرْتَهَا . بِيَفْدَانِ مَاكَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

أراد: خُرْسًا دَجَاجِهَا، ولولا ذلك لقال: خُرْسَاءُ الدَّجَاجِ، كما يقال: امْرَأَةٌ حَمْرَاءُ

الشَّيَابِ .

وَإِذَا صَحَّ التَّعْوِيضُ [المذكور] (٩) فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا سَمِعَ لَهُ نَظِيرٌ، وَلَا يَقْدَحُ

فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ اسْتِعْمَالِهِ فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا عَلَى سَبِيلِ الْأَطْرَادِ، كَمَا لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِ تَنْوِينِ (حِينَئِذٍ) عَوْضًا مِنَ الْإِضَافَةِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي (إِذَا) (١٠) وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَلَازِمَاتِ لِلْإِضَافَةِ .

لَكِنْ شَرَطَ التَّعْوِيضَ الْمَشَارِئَ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِيمَا يُسْتَقْبَحُ خَلْوُهُ مِنَ الضَّمِيرِ وَالْأَلْفِ

وَاللَّامِ مَعًا، فَلَا يُجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: الْبُرِّ الْكُرِّ (١١) بَسْتَيْنَ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: [الْبُرِّ] (١٢)

(١) ورد بدون نسبة في شفاء العليل: ص ٢٣٨ .

(٢) في الأصل، ط، م "قبة"، والمثبت من ع، ك . "والقوة": الجبل

الصغير، وكل شيء أعلاه .

(٣) في الأصل، ك: "حلقاء"، وفي ط: "حلقاء"، والمثبت من "ع". و"حلقاء":

ملساء لانهاات فيها .

(٤) في الأصل، م: "راشية"، والمثبت من ط، ع، ك .

(٥) في ع، م: "الشبع" .

(٦) بعدها في ع: "حجن المخالب"، أي . . "، ولا معنى لها .

(٧) في ط: "الرجل" .

(٨) ورد البيت بدون نسبة في شرح القصائد السبع: ص ٢٤٧، والمقرب: ١/١٣٩

وشفاء العليل: ص ٢٣٨ .

(٩) زيادة من "ع" .

(١٠) في ك: "ان" .

(١١) في ط: "الكر البر" .

(١٢) زيادة من "ع" .

كُرِّيْسَتَيْنِ ، فأخليتاه من الضمير والألف واللام معا لم يُستقبح ، بخلاف ما تقدّم .

(ص) - (فصل) - مدلول إعراب الاسم ما هو به عُمْدَةٌ

أو فضلة أو بينهما .

فالرفع للعمدة ، وهي : مبتدأ أو خبر أو فاعل ، أو نائبه

أو شبيهه به لفظا ، وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل .

والنصب للفضلة وهي : (١) مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى

أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به .

والجر لهما بين العُمْدَةِ والفضلة ، وهو المضاف إليهما .

وأُحِقَّ من العمد بالفضلات (٢) المنصوب في باب (كان) و(إن)

و(لا) .

(ش) العُمْدَةُ : عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام

اللفظ به .

والفضلة : عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض وسيأتي موضع ذلك إن شاء الله

تعالى .

ولمّا كان المضاف إليه في موضع يكمل العُمْدَةَ نحو : جاء عبد الله ، وفي موضع يكمل

الفضلة نحو : أكرمت عبد الله ، وفي موضع يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرو ، حكم

عليه بأنه بين العمد والفضلة .

ولمّا كان الاهتمام بالعُمْدَةِ أشد من الاهتمام بغيرها ، جعل إعرابه الرفع ، لأن

علامته الأصلية ضمة ، وهي أظهر الحركات ، وإنما قلنا هي أظهر الحركات لوجهين :

(١) في ط : " وهو " .

(٢) في ط : " بالعمد من الفضلات " .

(٣) في الأصل وبقية النسخ : عما لا يجوز ، والمثبت من " ع " .

أحد هما : أنها من الواو ومخرجها من الشفتين ، وهو مخرج ظاهر ، بخلاف
الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء ، ومخرجاهما من باطن الفم .
والثاني : أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالاشمام عند سكون ما هي فيه وقفا وإدغاماً ،
بخلاف غيرها . ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علماً للمضاف إليه ،
لأنه قد يكمل العمدة ، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة ، فجعلت
للمتوسط^(٢) بين العمدة والفضلة .

ولما جعلت الضمة للعمدة . والكسرة للمتوسط^(٣) بين العمدة والفضلة
تعيّنت الفتحة للفضلة ، وتبع كل واحد من الحركات ما هو أولس^(٤)
بالنيابة عنها ، وقد تقدم بيان ذلك في باب الإعراب .

والمراد بالمفعول المطلق : المصدر المؤكّد والمبيّن للنوع ، أو لفرد المرات .
والمراد بالمقيّد : المفعول به (والمفعول فيه ، والمفعول له) والمفعول معه .
ولما تقدّم أن النصب إعراب الفضلات ، وكان ما نصب من باب (كان) ، و باب (إن)
وباب (لا) عمدة ، لكونه أحد ركني الإسناد . نهت على ذلك بقولي : وألحق من العمد
بالفضلات . . . إلى آخره .

-
- (١) في ع : " أو ادغاماً " .
(٢) في ك : " للمتوسط " .
(٣) في ك : " متوسطة " .
(٤) زيادة من " ع " .
(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .

* باب المبتدأ *

(ص) وهو ماعدم - حقيقة أو حكما - عاملا لفظيا من
مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء :
كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ،
خلافاً لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد . أو رفع
بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر ، أو قال تراقعا .

(ش) قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون (باعتبار لفظه كما يكون

باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون (١) اسما نحو: (زيدٌ كاتبٌ ، وزيدٌ معربٌ) ،

ويكون غير اسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٢) (خيرٌ خبرٌ عن (أَنْ / تَصُومُوا) باعتبار (ب/٤٤)

المعنى ، فلو قلت : (أَنْ تَصُومُوا) ناصب ومنصوب ، لكان إخبارا باعتبار اللفظ .

ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم ، قوله تعالى :

* سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴿٤﴾ أَي : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ ، وَلِذَلِكَ

لَمْ أَصْدِرْ حَدَّ الْمَبْتَدَأِ بِالِاسْمِ ، لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا يَكُونُ مَبْتَدَأً ، بَلْ صَدَّرْتُهُ بِمَا عُدِمَ عَامِلًا
لَفْظِيًّا ، لِيَتَأَوَّلَ الْإِسْمَ وَغَيْرَهُ .

واحتزرت بقولي : أو حكما ، من المبتدأ المجبور بحرف زائد نحو : * هَلْ مِنْ خَلْقٍ

غَيْرِ اللَّهِ ﴿٦﴾ فَإِنَّ (خَالِقًا) مَبْتَدَأً ، وَلَمْ يَعْدَمِ عَامِلًا لَفْظِيًّا عَدَمًا حَقِيقِيًّا ، بَلْ عَدَمًا

حُكْمِيًّا ، لِأَنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ ، فَهِيَ (وَإِنْ وَجِدْتَ لَفْظًا) مَعْدُومَةٌ حُكْمًا .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٢) ساقطة من " ك " .

(٣) الآية (١٨٤) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٦) من سورة البقرة .

(٥) في ع : " فلهذا " ، وفي ك : " ولذا " .

(٦) الآية (٣) من سورة فاطر .

(٧) ساقطة من " ك " .

وَقَيْدِ الْعَامِلِ الَّذِي عَدِمَهُ الْمَبْتَدَأُ بِكَوْنِهِ لَفْظِيًّا ، إِشْعَارًا بِأَنَّ لِلْمَبْتَدَأِ (١) عَامِلًا
مَعْنَوِيًّا (٢) وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ .

وَلَمَّا كَانَ مَا عَدِمَ عَامِلًا لَفْظِيًّا : صَالِحًا لِتَنَازُلِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَلِتَنَازُلِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ
الْعَارِي مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، وَكَانَ الْمَبْتَدَأُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَخْبَرٍ عَنْهُ وَغَيْرِ مَخْبَرٍ عَنْهُ ، ذَكَرْتُ
(مَخْبَرًا عَنْهُ) (وَالْوَصْفَ الْمَقْيَدَ) مَعْنَى (٣) لِدُخُولِ مَا لَا يُقْصَدُ دُخُولُهُ ، وَجَمْعًا لِنَوْعِي
الْمَبْتَدَأِ . وَالْمُرَادُ هُنَا بِالْوَصْفِ : مَا كَانَ كضاربٍ أَوْ مَضْرُوبٍ ، مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَّةِ
(٤) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا بِأَطْرَادٍ .

وَمِثَالُ (٥) الْإِبْتِدَاءِ بِالْمَشْتَقِ : أَضْرَبُ الزَّيْدَانَ ؟ وَمَا مَضْرُوبُ الزَّيْدَانَ (٦) (وَإِذَا هَبَّةٌ
جَارِيَتَاكَ ؟) (٧) وَأَكْرِيْمَةٌ نِسَاؤُكُمْ (٨) .

وَمِثَالُ الْإِبْتِدَاءِ بِمَا جَرَى مَجْرَى الْمَشْتَقِ بِأَطْرَادٍ : أَقْرَشِي قَوْمَكَ ؟ (٩) (وَأَقْرَشِي أَبُوكَ ؟
وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ مِنْ أَمْثَلَةِ سَيْبِيويه ، (١١) وَلَوْ جُعِلَ مَكَانَ الْهَمْزَةِ مِنْهَا حَرْفٌ نَفِي لَسَمَّ

-
- (١) فِي ط، ك : " الْمَبْتَدَأُ " .
 - (٢) فِي ك : " عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ " .
 - (٣) فِي ع : " مَعَا " .
 - (٤) فِي ع : " أَوْ مَا جَرَى " .
 - (٥) فِي الْأَصْلِ ، ك ، م : " وَمِنْ الْإِبْتِدَاءِ " ، وَالْمَثَبُ مِنْ ع ، ط .
 - (٦) فِي ع : " الْعِمْرَانُ " .
 - (٧) فِي ط : " جَارِيَتَاكَ " .
 - (٨) فِي ك : " نِسَاؤُكُمْ " ، وَمَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنْ " ع " .
 - (٩) فِي ع : " مَا قْرَشِي الْخَالِدَانَ " .
 - (١٠) بَدَايَةُ سَقَطَ مِنْ " ع " .
 - (١١) الْكِتَابُ : ٢ / ٣٦ .
 - (١٢) زِيَادَةٌ مِنْ ك ، م .

يخطف الحكم . قال سيويه : (ومن قال : نَهَبَ فُلَانَةٌ قَالَ : أَذَاهِبُ فُلَانَةٌ ؟ وَأَحَاضِرُ الْقَاضِي امْرَأَةٌ ^(١)) .

وَقَيْدَ الْوَصْفِ بِسَابِقٍ ، احترازاً من نحو : الزيدان قائم أبواهما ^(٢) ، وقيدته بـ (رافع) دون إضافة إلى فاعل ، لأعم بذلك الوصف الرفع فاعلاً والرفع مفعولاً ، نحو : مامضروبُ العمران .

وأشرت بقولي : بتقييد المرفوع بالانفصال ، إلى أن المرفوع بالوصف (المذكور ^(٣)) لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلاً ، بل إذا كان منفصلاً . وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور ، لأن ^(٤) المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل ، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور ، إذ لا فرق ^(٥) بين قولك : أضربُ الزيدان ؟ وماضربُهما . قال الشاعر ^(٦) :

أَمُرْتَجَعُ لِي مِثْلُ أَيَّامِ حَسَنَةٍ . . وَأَيَّامِ نِزْيِ قَارِ عَطِي الرَّوَاجِعُ
وقال آخر ^(٧) :

أَقَاطِنُ قَوْمِ سَلَمَى أَمْ نَوُوا ظَعْنَا . . إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٍ مِنْ قَطْنَا ^(٨)
وقال آخر ^(٩) :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا . . إِنْ أَلَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاطِعُ

-
- (١) الكتاب : ٤٥ / ٢ ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
(٢) في ع : " أبوها " .
(٣) ساقطة من " ط " .
(٤) في ع : " ولأن " .
(٥) في الأصل : " لا فارق " والمثبت من بقية النسخ .
(٦) ورد البيت بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٤٧ ، وهو ساقط من " ع " .
(٧) ورد البيت بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ٥١٢ / ١ ، وشرح الأشموني : ١٩٠ / ١ ، وشرح التصريح : ١٥٧ / ١ .
(٨) في ك : " من طعنا " .
(٩) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٦١٥ ، وشرح أبياته : ١٨٥ / ٧ .
. وشرح شذور الذهب : ص ١٨٠ ، والهمع : ٩٤ / ١ ، وشرح التصريح ١٥٧ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٥١٦ / ١ .

ومنه في أحد الوجهين : * أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتِي يَا إِبْرَاهِيمُ * (١) .

واحتزرتُ بكون المرفوع مغنياً ، من نحو : أَقَامُ أَبَوَاهُ (٢) زَيْدٌ ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِيهِ
متفصلٌ مرتفعٌ بوصف سابق ، إلا أنه غير مغنٍ ، إذ لا يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ ، فليس ما نحن
فيه ، بل (زيد) مبتدأ ، و(قائم) خبر مقدم ، و (أبواه) (٣) مرتفع به . ويجوزُ كـ
(قائم) مبتدأً مخبراً عنه بـ(زيد) كما قال سيويه في : * مررتُ برجلٍ خَيْرٌ مِنْهُ
أَبُوهُ (٤) ، فَخَيْرٌ عِنْدَهُ مَبْتَدَأٌ ، وَأَبُوهُ خَبَرٌ ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ نَكْرَةٌ ، وَالثَّانِي مَعْرِفَةٌ . (وسياتي
بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى .

وَالْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى مَا عَدِمَ عَامِلًا لَفْظِيًا ، وَبِكَذَلِكَ إِلَى الْقِيُودِ الَّتِي قَيَّدَ بِهَا (٥) كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْ قِسْمِي الْمَبْتَدَأِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ هُوَ تَقْدِيمُ الشَّيْءِ فِي اللَّفْظِ وَالنِّيَّةِ ، مَجْرَدًا مَسْنَدًا إِلَيْهِ خَبْرٌ ،
وَمَسْنَدًا (٦) هُوَ إِلَى مَا يَسْتَمْسِدُ الْخَبْرَ .

وَمِنْ هَبُ سَيُويهِ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَنَّ الْخَبْرَ مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ ، صَرَّحَ بِذَلِكَ
فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا قَوْلُهُ : الْمَبْتَدَأُ كُلُّ اسْمٍ ابْتَدِئَ بِهِ لِيُنَيَّ عَلَيْهِ كَلَامٌ (٧) ، ثُمَّ قَالَ :
فَالْمَبْتَدَأُ الْأَوَّلُ ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، فَهُوَ مَسْنَدٌ وَمَسْنَدٌ إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ
الْمَبْتَدَأَ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ شَيْئًا هُوَ هُوَ ، أَوْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ، وَهَذِهِ
الثَّلَاثَةُ يَذَكَّرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَعْدَ مَا يُبْتَدَأُ بِهِ . فَأَمَّا الَّذِي يُنَيَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ . فَإِنَّ
الْمَبْنِيَّ [عَلَيْهِ] (٨) يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ ،

(١) الآية (٤٦) من سورة مريم ، ساقطة من "ع" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "أَبُوهُ" . وَالثَّبْتُ مِنْ ع .

(٣) فِي ط : " وَأَبُوهُ " .

(٤)

(٥) الْكِتَابُ ٢٦/٢
مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ "ك" .

(٦) فِي ع : " أَوْ مَسْنَدًا " .

(٧) الْكِتَابُ : ١٢٦/٢ .

(٨) مِنْ ع وَالْكِتَابُ .

ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) ، وارتفع (المنطلق) لأن المبنى على
المبتدأ بمنزلة (١) هذا نصه .

وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة ، فأشهر الأقسام
المخالفة لقوله ؛ أنَّ الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً ، وهذا لا يصح لأربعة أوجه :

أحدها : أنَّ الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتيان
(فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل وكان أحق بأن لا يعمل
رفعين دون إتيان) (٢) .

الثاني : أنَّ المعنى الذي ينسب إليه عمل ، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه
(كالتنبي والتشبيه) أقوى من الابتداء ، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل
على مصحوبه (٤) والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال ، فالابتداء
الذي هو أضعف أحق بأن لا يعمل إلا في شيء واحد .

الثالث : أنَّ الابتداء / معنى قائم بالمبتدأ ، لأنَّ المبتدأ مشتق منه ، والمشتق (٥ / أ)
يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ
مالم يعرض مانع جائز بإجماع (من أصحابنا) ، فلو كان الابتداء عاملاً
في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي
(الأضعف ، وتقديم معمول العامل المعنوي) (٦) الأقوى متمنع ، فما ظنك
بالأضعف .

-
- (١) الكتاب : ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٣) في ك : " نسب " .
(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٥) ساقطة من " ك " .
(٦) ساقطة من " ط " .

الرابع : أن رفع الخبر عملٌ وجد بعد معنى الابتداء ، ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط ، بل للاسم الذي تضمنه ^(١) كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ ، وأمثلة من قول من قال : (الابتداء) رفع المبتدأ والخبر ^(٢) معاً قول أبي العباس : (٣) الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ورفع الخبر بواسطة المبتدأ .

وهو أيضا مردود ، لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة ، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى ، كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى (من) ، فالقول بأن الابتداء عامل مقوي ^(٤) بالمبتدأ لا نظيره . (فوجب ^(٥) رده) .

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط ^(٦) بنفسها وفي الجواب بوساطة فعل الشرط ، وليس كما زعم ، لأن أداة الشرط ^(٧) وفعله لفظان ، فإذا قوي أحدهما بالآخر لم يكن يدعى ^(٨) .

وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ، فلو قوي اللفظ بالمعنى ^(٩) لكان قريباً ، بخلاف ما يحاولونه من العكس ، فإنه بعيد (ولا نظيره) ^(١٠) .

-
- (١) في ط : " نصبه " .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٣) في ع : " قول من قال " .
(٤) في ط : " معنوي " .
(٥) ساقطة من " ك " .
(٦) في ع : " في الشرط لنفسها وفي " .
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٨) في الأصل ، م : " نوعاً " ، و ط : " فرعاً " ، وفي ك : " مرفوعاً " ، والمثبت من " ع " .
(٩) في ع : " فلو قوي اللفظ المعنى " .
(١٠) ساقطة من " ك " .

وقول من يقول : إنهما مرفوعان بالتجرّد للإسناد ، مردود أيضا ، بما رُدَّ به قول من قال : هما مرفوعان بالابتداء ، وفيه رداة زائدة من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جعل التجرد عاملا وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين .

والثاني : أنه جعل تجردَهما واحدا ، وليس كذلك فإن تجردَ المبتدأ تجردُ الإسنادِ

إليه أو لإسناده (١) إلى ما يسنّد مسدّ مسند إليه ، وتجرّد الخبر إنّما هو ليسند إلى المبتدأ ، فبين التجرد بين بون (٢) فكيف يتحدان (٣) ؟

الثالث : أنه أطلق التجرد ولم يقيدّه ، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا

ماجر منهما بحرف زائد ، نحو : ما فيها من أحد ، و :

... .. هل أخو عيشٍ لذيدٍ (٤) بدائِسم (٥)

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر ، فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ،

إن لو كان الخبر رافعا (للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا (٦) للخبر . لكان لكل منهما فسي

التقدم (٧) رتبة أصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، فكان (٨) لا يمتنع : صاحبها

في الدار ، كما لا يمتنع : في داره زيد ، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقدم

لا أصلية للخبر فيه .

(١) في الأصل ، ط ، ك ، م : " تجرد الاسناد إلى " ، والمثبت من " ع " .

(٢) في ك : " فرق " . (٣) في ط : " بجواز " .

(٤) في الأصل ، ك ، م : " لزيد " ، وفي ط : " زيد " ، كلاهما تحريف ، والمثبت من ع .

(٥) عجز بيت للفرزدق ، و صدره : يقول إذا اقلولى عليها وأقرت . : الأهل . . البيت

ولم أجده في ديوانه المطبوع ، وورد في النصف : ٦٧ / ٣ ، وأمالى ابن الشجرى :

٢٦٧ / ١ ، والمغنى : ص ٣٨٨ ، وشرح أبياته : ٥٦ / ٦ ، والمقاصد الزهوية :

١٣٥ / ٢ ، واللسان (قلا) و (قر) .

(٦) في ع : " كما أن المبتدأ رفع " ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٧) في ك : " لكل واحد في المتقدم " .

(٨) في ط : " فلو كان " .

(٩) في ع : " كما لم " .

(ص) ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ،
ولذا لا يُصَفَّر ولا يُوصَفُ ولا يُعرَّفُ ولا يُثنَى ولا يُجمَعُ إلا على
لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة " (١) ولا يجري ذلك المجري
باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي ، خلافا للأخفش ،
وأجري في ذلك (غير قائم) ونحوه مجري (ما قائم) (٢) .

(ش) قد تقدم أن أحد قسمي المبتدأ وصف يرفع ما يليه ويسد مرفوعه مسد خبره ،
وإياه عنيت الآن بقولي : ولا خبر للوصف المذكور .

وبيئت أن سبب استغنائها عن الخبر شدة شبهه بالفعل ، لأن قولك : أضارب
الزيدان ، بمنزلة (٣) : أضرب الزيدان ، فكما لا يفتقر : أضرب الزيدان ، إلى مزيد في تمام
الجملة ، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلة ، ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة
(بوجود مسند ومسند إليه) (٤) وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى
خبر لافي اللفظ ولا في التقدير ، ولذا خطئ من يعد هذا من (٥) المبتدآت المحذوفة
الأخبار ، لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر
ملا فائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك .

ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه
ولا تثنيته ولا جمعه ، لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة .

ومن قال من العرب : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، قال هنا : أفعالان
الزيدان ، وأفعالون الزيدون ، وكان الوصف مبتدأ وما بعده فاعل ساد مسد الخبر ،

(١) حديث ، أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضل صلاة العصر من كتاب

المواقيت : ١٤٥/١ .

(٢) بعدها في م : " ونحوه " .

(٣) في م : " بمعنى " .

(٤) ساقطة من " ك " .

(٥) في ع ، م : " مع " .

والى نحو هذا أشرت^(١) بقولي : إلا على لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة^(٢) ، وقد
أشرت إلى هذه اللغة^(٣) في باب الإعراب ، وسيأتي (ذكرها مستوفى^(٤)) في باب
الفاعل إن شاء الله تعالى .

وأشرت بقولي : ولا يجري ذلك المجرى باستحسان ، إلى أن الوصف المشار إليه
لا يحسن عند سيويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن
فعله ذلك دون استفهام أو نفي . قبح عنده دون منع^(٥) .

هذا مفهوم كلامه في (باب الابتداء^(٦)) ، ولا معارض له في غيره ، ومن زعم أن سيويه لم (٥٥ / ب)
يجز جعله مبتدأ إذا لم يلب استفهما أو نفيًا ،^(٦) فقد قوله مالم يقل .

وأما أبو الحسن^(٧) الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على صحة استعماله قول
الشاعر^(٨) :

خَيْرُ بَنُو لَهَبٍ فَلَاتُكَ مَلْغِيَا . : مَقَالَةٌ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
ومثله قول الآخر^(٩) :

فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ . : إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَـ

(١) في الأصل ، ط ، ك : * والى نحو هذه الإشارة أشرت * والمثبت من ع .

(٢) حديث ، تقدم الاستشهاد به آنفا .

(٣) في ك : * وقد أشرت إليه في * .

(٤) ساقطة من * ك * .

(٥) الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

(٦) في ع : * ولا نفيًا * .

(٧) أبو الحسن ، ساقطة من * ك * .

(٨) لبعض الطائيين ، كما ذكر المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٣٣٣ ،

وورد في المقاصد النحوية : ٥١٨ / ١ ، والهمع : ٩٤ / ١ ، وشرح التصريح :

١٥٧ / ١ ، وشرح الأشموني : ١٩٢ / ١ .

(٩) هو زهير بن مسعود الضبي ، النوادر لأبي زيد مر ٢١ ، والخصائص : ٢٧٦ / ١ ،

والمغني : ص ٢٤١ ، والخزانة : ٢٢٨ / ١ ، والمقاصد النحوية : ١ / ٥٢٠ ،

والهمع : ١٨١ / ١ .

فخير : مبتدأ ، و نحن : فاعل ، ولا يكون (خير) خبرا مقدما ، و (نحن) مبتدأ ،
لأنه يلزم في ذلك ^(١) الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل و (من) وهما كُضَافٍ ومُضَافٍ
إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ (كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه) ^(٢) . و إذا جُعِلَ (نحن)
مرتفعا بـ (خير) على الفاعلية لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه .

والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف ^(٣)
المذكور ، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد ، وما بعد مرفوعا به على قاعدتهم ، ويوافقونه
في التزام أفراده وتجرده من ضمير ، ويجوزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد ، فيطابق
مابعد ، ويجوزون أيضا جعله نعت منوي مطابق للآخر في أفراده وتثنيته وجمعه ،
ولا بد حينئذ من كون النعت مطابقا ، ويسمونه خلفا .

ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية
في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟
يقال : هل معتق العبدان ؟ وما صنع العمران ؟ ومن ^(٤) خاطب البكران ؟ ومتى ذاهب
العمران ^(٥) ؟ وأين جالس صاحبك ؟ وكيف أصبح ابنك ؟ كم ماكث صدقك ؟ وأيان
قادم رفيقك ؟ .

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفي ^(٦) ، ليتناول كل نافي يصلح لمباشرة الأسماء ،
وذلك (ما) و (لا) و (إن) و (ليس) ^(٧) ، إلا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ،
ويرتفع به ما يليه ، فيسد مسد خبرها ، كما سد مسد خبر المبتدأ ، وكذلك الحكم بعد
(ما) إن جعلت حجازية ولم ينتقض النفي ، فإن جعلت تميمية : أو انتقض النفي

(١) في ع : " من ذلك " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٣) في الأصل : والوصف ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في م : " وما " .

(٥) في ع : " العمران " .

(٦) بعدها في ك : " وذلك " .

(٧) بعدها في ط : " وان " .

فالوصفُ بعدَها مبتدأٌ والمرفوعُ بهُ (١) سادُّ مسدُّ خبرِ المبتدأ: مثال ذلك بعد (ليس):
ليس قائمُ الزيدانِ ، وليس منطلقُ إلاَّ العمرانِ ، ومثال ذلك بعد (ما) : ما ذاهبُ
عِداكُ ، (٢) وما مقيمٌ (٣) إلاَّ أخواك .

وإذا قصدَ النَّفيُّ بغيرِ مضافٍ إلى الوصفِ ، فيجعل (غير) مبتدأً ، ويرفع ما بعد
الوصفِ به ، كما لو كان بعد نفي صريحٍ ، ويسدُّ مسدُّ خبرِ المبتدأ ،
وعلى ذلك وجه الشجري قول الشاعر: (٤) (٥)

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنِ . . . يَنْقِضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
ومثله قول الآخر: (٦)

غيرُ لاهِ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللَّهُ . . . وَ لَا تَفْتَرِّ بِعَارِضِ سَلَمٍ
وإلى نحو هذا أشرت بقولي : وأجرى في ذلك (غير قائم) [ونحوه] (٧) مجرى
(ما قائم) .

(ص) ويحذف الخبرُ جوازا لقريظة ، ووجوباً بعد

(لولا) الامتناعية غالباً ، أو قسمٍ صريحٍ ، وبعد واو

-
- (١) في ع : " بعده " .
(٢) في ك : " عبد الله " .
(٣) الا ، ساقطة من " ك " .
(٤) في ط : " الزمخشري " .
(٥) هو أبو نواس ، أمالي ابن الشجري : ٣٢ / ١ ، والمغني : ص ٧٥٣ ، ١٧١
وشرح أبياته : ٣ / ٤ والمقاصد النحوية : ٥١٢ / ١ ، والخزانة : ١٦٧ / ١ ،
والهمع : ٩٤ / ١ .
(٦) ورد بدون نسبة في التذييل : ٢٥ ، لوحة ٥٥ ، والمغني : ٧٥٣ ، وشرح
أبياته : ٤ / ٤ ، وشرح الأشموني : ١٩١ / ١ ، وشفاء العليل : ص ٢٤٤ ،
وشرح ابن عقيل : ١٩٠ / ١ .
(٧) تكملة من ع ، ط .
(٨) في ك والتسهيل : " وفي قسم " .

المصاحبة الصريحة ، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله

مصدرا عاملا في مفسر صاحبها ، أو مؤولا بذلك .

(ش) من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المخبر عنه كقولك : (زيدٌ ، لمن قال : من عندك ؟ أي : زيد عندي . والعطف عليه نحو) (١) : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ ، أي : وعمرو كذلك . فهذا وشبهه من الحذف الجائز ، لأن المحذوف فيه (٢) لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلّت عليه ، ولم يكن واجبا ، إذ ليس في محلّ المحذوف غيره فيسده مسده ، كما في المواضع التي حكم فيها بوجوب الحذف .

ومن الحذف (٣) الجائز الحذف بعد (إذا) المفاجأة نحو : خرجتُ فإذا السَّبْعُ ، والحذف بعد (إذا) قليل ، ولذا (٤) لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت (غير محذوف) (٥) كقوله تعالى : * فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى * * فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ * * (٦) * فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ * * (٧) * فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ * * (٨) * وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْخَبْرِ بَعْدَ (لولا) (٩) الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضى (لولا) ، إذ هي دالة على الامتناع (١٠) لوجود (١١) ، والمدلول على امتناعه هو الجواب (١٢)) والمدلول على وجوده هو

-
- | | |
|------|----------------------------------|
| (١) | ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " . |
| (٢) | فيه ، ساقطة من " ك " . |
| (٣) | في ط : " الخبر " . |
| (٤) | في ع : " وكذلك " . |
| (٥) | ساقطة من " ك " . |
| (٦) | الآية (٢٠) من سورة طه . |
| (٧) | الآية (١٠٨) من سورة الأعراف . |
| (٨) | الآية (٥٣) من سورة يس . |
| (٩) | الآية (٦٨) من سورة الزمر . |
| (١٠) | في ط : " لو " . |
| (١١) | في ع : " امتناع لوجود " . |
| (١٢) | ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " . |

(١) المبتدأ (١) فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمرواً (٢) ، لم يشك في أن المراد (٣) وجود زيد مانع (٤) من إكرام عمرو ، فصح الحذف (لتعيين المحذوف) (٥) ، ووجب لسد الجواب مسده ، (وَحُلُولِهِ مَحَلَّهُ) (٥) .

(٦) والمراد هنا بالثبوت : الكون المطلق ، فلو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو : لولا زيد سالمًا ماسلمًا ، ولولا عمرو عذنا لهلك ، ومنه قولهم صلى الله عليه وسلم : " لولا قومك حديث عهد هم بكفر ، لاسست البيت على قواعد إبراهيم (٧) .

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه . جاز الإثبات والحذف نحو : لولا أضرار زيد حموه لم ينج ، فحموه : خبر مفهوم المعنى ، فيجوز إثباته وحذفه ، ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف : (٨)

... .. فلولاً الغمد يُمسكه لسالا

وهذا الذي ذهب إليه هو مذاهب الرمانى والشجرى والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس .

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .
 (٢) في ط : " لأكرمتك " .
 (٣) في ك : " علم أن وجود زيد " .
 (٤) في ع : " منع " .
 (٥) ، (٥) ساقطة من " ك " .
 (٦) بداية سقط من " ع " .
 (٧) أخرجه البخاري في الصحيح في باب في ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم الناس عنه فيقعوا في أشد منه ، من كتاب العلم : ٤٤ / ١ ولفظه :
 " ... لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين " .
 (٨) عجز بيت ، و صدره : " يذيب الرعب منه كل غضب " . . .
 انظر المقرب : ٨٤ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ص ٣٦ ، والمغنى : ٣٠٢ ،
 والمقاصد الزهوية : ٥٤٠ / ١ ، وشرح سقط الزند : ١٠٤ / ١ .

(٤٦ / أ)

/ ومن ذكر الخبر بعد (لولا) قول أبي عطاء السّدي: (١)

لولا أبوك ولولا بعده عسر .: أَلَقَّتْ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيدِ (٢)

وأما المبتدأ المقسم (٣) به . فيجب حذف خبره بشرط كونه قسماً صريحاً نحو :
 لعمرك (٤) ، وأمين الله ، وإنما وجب حذف خبره ، لأن فيه ما في خبر المبتدأ بعد
 (لولا) من كونه معلوماً مع سدّ الجواب مسدّه ، فلو كان المبتدأ في القسم (صالحاً
 لغير القسم) (٥) نحو : عهد الله ، لم يجب الحذف . فجائز أن يقال : عليّ عهد الله
 لأفعلن ، فيؤتى بالخبر ، وجائز أن يقال : عهد الله لأفعلن ، فيحذف الخبر ،
 لأن نكر : لعمرك ، وأمين الله ، مشعرٌ بالقسم قبل ذكر المقسم عليه ، بخلاف
 (عهد الله) فإنه لا يشعر [بالقسم] (٦) حتى يذكر المقسم عليه ، ففرق بينهما ،
 وجعل أحدهما واجب الحذف والآخر جائزاً ، فلذلك قلت : أو قسم صريح .

ومن الحذف الواجب ، حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولك :
 أنت ورأيك ، وكلُّ عملٍ وجزاؤه ، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُهُ ، وإنما كان الحذف هنا واجباً
 (لأن الواو وما بعدها) (٨) قامة مقام (مع) وما ينجرّ بها مع ظهور المعنى ، فكما أنك
 لو جئت بـ (مع) موضع الواو لم تحتج (٩) (إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول
 الفائدة ، كذلك لا يحتاج) (١٠) إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها ، لكن بشرط أن

(١) ورد في المساعد : ٢٠٩ / ١ .

(٢) نهاية سقط من (ع) تقدمت الإشارة إليه .

(٣) في ع : " وكذا المبتدأ المقسم به " .

(٤) بعدها في ع : " لأفعلن " .

(٥) ساقطة من "ع" .

(٦) زيادة من "ع" .

(٧) في ط : " بذكر " .

(٨) مكررة في "ط" .

(٩) في ط : " ولم تحتج " .

(١٠) ساقطة من "ك" .

يكون نسا في قصد المصاحبة فينزل (١) اللفظ بهذه الواو ومصحوبها (٢) في الاستغناء بهما عن الخبر منزلة (سَقِيًّا) وأمثاله في الاستغناء بها عن الأفعال ، فكما أن الحذف هناك لازم (٣) ، كان هنا لازماً (٤) ، قال أبو الحسن بن خروف في هذا : ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتتامه وصحة معناه وإن قدر مقرونان فليبان المعنى .

قلت : يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر (ولا يقول بذلك (٥) ، فالقول ما قاله غيره : أن الخبر محذوف ، فلو كان الكلام مع الواو محتلاً لقصد المصاحبة ولمطلق العطف لم يجب الحذف ، نحو قولك : زيد وعمرو ، وأنت تريد مع عمرو ، فإنه غير صالح (٦) ، فلك أن تأتي بالخبر فتقول : زيد وعمرو مقتربان (٧) ، ولك أن تستغني (عن الخبر) (٨) ابتكالا على أن السامع يفهم (من اقتصارك) (٩) عليهما معنى الاقتران والاصطحاب .

ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال إذا كان المبتدأ ومعموله عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك نحو : ضربني زيدا قائماً ، وأصله عند أكثر البصريين : ضربني زيدا إذا كان قائماً ، فالمبتدأ : (ضربي) وخبره (إذا) وكان تامة لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً ، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف (١٠) ولا يمنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال (لكن العرب التزمت تنكيهه ووقعت موقعه

-
- (١) في ع : " فتنزل اللفظ " .
 (٢) ساقطة من " ط " .
 (٣) في ع : " لازماً " .
 (٤) في ك : " لزماً هنا " .
 (٥) ساقطة من " ك " .
 (٦) في ع ، ك ، م : " غير صريح " .
 (٧) في ع : " مقتربان " .
 (٨ ، ٩) سقطتا من " ك " .
 (١٠) في ط : " تعرف " .

الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال (١) فعلم أنه حال لا خبر.

ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " (٢) ومثله قول الشاعر : (٣)

خير اقترابي من المولى حليف رضى . . . وشرب بعدي منه وهو غضبان

(ومثال كون المصدر العامل في مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك :

كل (٤) شربي السويق ملتوتا ، وبعض ضريك زيدا قائما) (٥) والى نحو : " أقرب ما يكون

العبد " (٦) و " خير اقترابي من المولى " (٧) أشرت بقولي : أو مؤولا بذلك ، أي :

بالمصدر المقيد ، لأن (ما يكون) مؤول بـ (الكون) وأقرب الكون كون ، وخير

الاقتراب اقتراب .

واحتزرت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملا في مفسر صاحب الحال ، من مصدر

لا يكون كذلك (، كقولك : ضربي زيدا قائما شديدا ، فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب

الحال وفيها ، فلم يصلح (٩) أن تغني عن خبره ، لأنها من صلته ، وكذا لو جعلت عاملها

كان مقدرة مضافا إليها إذا أو إن أو ما بالمصدر ، فإن الحال حينئذ لا يغني عن الخبر ،

لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر ، فالجميع من الصلة ، فلا يغني شيء منه

عن الخبر .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٢) أخرجه أحمد في المسند : ٢ / ٢٤١ .

(٣) ورد البيت بدون نسبة في المقاصد النحوية : ١ / ٥٧٩ ، والهمع : ١ / ١٠٧ .

وشرح الأشموني : ١ / ٢١٩ .

(٤) في ط : " أكثر " .

(٥) في الأصل ، ك ، م : " غامضة " ، والمثبت من " ط " ومابين الحاصرتين ساقط من ع .

(٦) ، (٧) تقدم كل منهما في شاهده آتفا .

(٨) في ط ، ك : " مؤولا " .

(٩) في الأصل : " يصح " ، والمثبت من ط ، ك ، م .

وتناول احترازي أيضا (١) كقولهم : " حُكِمَكَ مَسْمَطًا " ، فإن المبتدأ فيه مصدر مستغنى عن خبره بحال استفناءً شاذًا ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذى هو (حُكِمَكَ) ، بخلاف : ضربي زيدا قائما ، فإن صاحب الحال فيه فاعلٌ كان المقدرة ، وهو ضمير عائد على زيد ، وزيدٌ معمول المصدر المفعول مبتدأ ، وإنما قلت : إن (مَسْمَطًا) حالٌ من ضمير عائد على المصدر ، لأن التقدير : حُكِمَكَ لَكَ مَسْمَطًا ، أي مُثَبَّتًا ، فصاحب الحال ، الضمير المستكن في لك (٣) ، وهو عائد على المصدر المفعول مبتدأ ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذٌ غير لازم ، ونحو : ضربي زيدا قائما ، و " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " (٤) الحذف فيه ملتزمٌ مطرد (٥) .

(وليس وجود المفعول في نحو : ضربي زيدا قائما ، شرطًا ، بل يجوز سدّ الحال مسدّ خبر المصدر مع كونه / من فعل لازم ، كقولك : قيامك محسنا ، وإحسانك قائما ، (٤٦ / ب) وهذا النوع أيضا داخل تحت قولي : إذا كان المبتدأ عاملا في مفسر صاحبها ، فإن المضاف عاملٌ في المضاف إليه (٦) .

(ص) والخبر الذى سدّت مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحبها ، لا زمانٌ مضاف إلى فعله ، وفاقا للأخفش ، ورفعها خبرًا بعد (أفعل) ، مضافا إلى (ما) موصولة بـ (كان) أو (يكون) جائز ، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع .

(ش) فاعل سدّت من قولي : والخبر الذى سدّت مسدّه ، ضميرٌ عائد على الحال التى أغنت عن الخبر في : ضربي زيدا قائما ونحوه ، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
(٢) مجمع الأمثال : ٢١٢ / ١ ، وتهذيب اللغة (سمط) : ٣٤٧ / ١٢ ، واللسان (سمط) ، ويروى : " حُكِمَكَ مَسْمَطًا " بالرفع ، كما في مجمع الأمثال .
(٣) في الأصل : " ذلك " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٤) حديث نبوى ، سبق الاستشهاد به قريبا .
(٥) زيادة من " ع " . (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ع) .
(٧) في الأصل : " رفعهما " ، والمثبت من بقية النسخ .

أولى الوجوه في هذه المسألة ، (وينبغي أولاً أن يعلم أن فيها) ستة أوجه :
أحدها : أن يكون التقدير : ضربي زيدا إذا كان قائما ، وهذا هو المشهور
عند البصريين .

الثاني : أن يكون التقدير : ضربي زيدا ^(٢) ضربه قائما ، وهذا [هو] ^(٣) مذهب
الأخفش .

الثالث : أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر ، كما أغنى عنه فاعل الوصف
في نحو : قائم ^(٤) الزيدان .

الرابع : أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف كما أغنى الظرف عنه .

الخامس : أن تكون الحال منصوبة بالمصدر ، وقد حذف الخبر حذفاً لأجل الاستطالة ،

كما حذف (عند أبي علي الخبر) ^(٥) في قولهم : " أول ما أقول إنني

أحمد الله " بالكسر : (والتقدير : عنده : أول ما أقول ، إنني أحمد الله

ثابت ، وكذلك يكون التقدير في هذه المسألة المشار إليها) ^(٦) : ضربي

زيدا قائما ثابت .

السادس : أن يكون (ضربي) فاعل (ثبت) ^(٧) مضرا ، ويكون المسوغ لتقديره

أولاً كالمسوغ لتقديره ^(٨) (ثابت) ^(٩) آخر .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ك) .

(٢) في الأصل " ضربه " ، وفي ط : ضربه . والتصويب من ع وك .

(٣) زيادة من ع ، ك .

(٤) في ع ، ك : " أقائم " .

(٥) ساقطة من " ك " .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٧) في الأصل ، ك : " بثبت " ، والمثبت من ط ، ع ، م .

(٨) في ع ، ك : " لتقدير " .

(٩) في ط : " آخر " .

وأجود هذه الأقوال الأول والثاني ، إلا أن الثاني أقل حذفاً مع صحة المعنى ، فكان أولى .

(وإنما قلت : إن الثاني أقل حذفاً (١) لأنه لم يُحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ثم نائب (٢) عن الخبر مع فعل وفاعل ، لأن الأصل فيه عزد من يراه : ضربى زيدا مستقراً (٣) إذا كان قائماً ، وأيضاً فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقي معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية . والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل (٤) وكثرة الوسائط ، وأيضاً فإن الحذف على الوجه الثاني أبين عذراً في الحذف ، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف وعلى الوجه الأول لاستثقال فيه فضعف الباعث على الحذف (٥) وليس في قول القائل : ضربى زيدا ضربته (٦) قائماً ، تعرض لكون (زيد) وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به ، بل تعرض به لما تعرض بقولك : ضربته قائماً .

وأما الوجه الثالث (من الخمسة) (٨) وهو أن يفني فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه في نحو : أقام (٩) الزيدان ، فضعفه بين ، لأنه لو صح لصح الاقتصار على (١٠) المصدر والفاعل ، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله ، فكان

-
- (١) ساقطة من "ك" .
 (٢) في ط : "ناب" .
 (٣) في الأصل عطامم مستقراً ، والتصويب من ع وك .
 (٤) في ط : "الأول" .
 (٥) تكلمة من "ع" .
 (٦) في الأصل عطامم : ضربته ، والتصويب من ع وك .
 (٧) به ، ساقطة من ع ، ك .
 (٨) ساقطة من "ك" .
 (٩) في الأصل ، م : "أقام" والمثبت من ط ، ع ، ك .
 (١٠) في الأصل : "عن المصدر" والمثبت من بقية النسخ .

يقال : ضربى ، فيحسن السكوت عليه ، لأن فيه معنى (ضربت) كما يحسن السكوت على : أقائم الزيدان ؟ لأن فيه معنى (١) : أيقوم الزيدان ؟ . وفي امتناع ذلك وجواز هذا دليل (٢) على فساد القول بتساويهما .

وأما الوجه الرابع وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضا ، لأن الحال إذا أُقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف ، فإما أن لا يقدر (٣) لها عامل أو يقدر (٤) فإن لم يقدر (لها عامل) (٥) لزم من ذلك استغناؤها عن مالا يستغني عنه الظرف ، مع أنه أصل بالنسبة إليها ، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره ، فكان يقال : زيد قائما ، لأنه بمعنى في حال قيام ، (وإن قدر لها عامل ، لم يكن ذلك العامل) (٦) إلا مثل المقدّر للظرف ، (فكما يُقال في قولك : زيد في حال قيام ، تقديره : زيد مستقرّ في حال قيام) (٧) كان يُقال في (ضربى زيدا قائما) : ضربى زيدا مستقرّ (٨) قائما ، فيلزم (٩) من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب ، وذلك مُحال ، (وما أفضى إلى المحال محال) (١٠) .

(وصاحب هذا الوجه الرابع ، هو ابن كيسان ، قال في كتابه : وقد يجعلون الحال خبرا للمصدر كالوقت فيقولون : ضربك زيدا قائما ، وخروجك معنا راكبا ، قال : وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر ، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت ، كقولك :

-
- (١) في ع : " لأن معناه " .
 (٢) في ع : " دلالة " .
 (٣) (٤) في ط : " تقدر " .
 (٥) ساقطة من " ك " .
 (٦) (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
 (٨) في الإصل " ط " ، " مستقرّ " ، والصواب من ك وع .
 (٩) في ع : " فكان يلزم " .
 (١٠) ساقطة من " ك " .

قيامك والناس تعود، وخروجك والركب يسير، وقال: المصدر يكون خبره الحال، كقولك: قيامك محسناً، وإحسانك قائماً. يريد: قيامك في إحسانك، وإحسانك في قيامك (١).

وأما الخامس: فإنه وجه يلزم أبا عليّ القول [به] (٢)، لأنه أجاز في قولهم: "أول ما أقول إنني أحمد الله" بالكسر أن يكون: (إنني) محكياً بالقول، فيكون من صلته ويكون خبر المبتدأ الذي هو (أول ما أقول) محذوفاً، كأنه قال: (٣) "أول قولي هذا الكلام ثابت، فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه. كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا، وتقديره بمثل

ما قدره هناك، لأن الحاجة إليهما سواء والمخبر عنه في / الصورتين مصدر، (٤٧/أ) لأن أول القول قولي (٤).

والصحيح في قولهم: "أول ما أقول إنني أحمد الله" بالكسر، أن يكون كلاماً تاماً فيجعل (أول ما أقول) مبتدأ تاماً، و(إنني أحمد الله) خبره (٥). كأنه قال: مبتدأ (٦) كلامي هذا الكلام. ولا يصح أن يقدر (ثابت) خبراً، لأن ذلك يقتضي ثبوت أول هذا المقول (٧)، وأول الشيء غير جميعه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصوداً، فتعيين كونه مردوداً.

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع".
 (٢) تكلمة من ط، ع، ك، م.
 (٣) بداية سقط طويل من "م".
 (٤) في ع، ك: "قول".
 (٥) في ع: "خبر عنه". (٦) في ع: "مبتدأ".
 (٧) في الأصل، ك: "القول"، والمثبت من ط، ع.
 (٨)(٩) في ط: "يؤنث".

وأيضاً فإن تقدير (ثابت) خبراً بعد (إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) وبعد (ضربي زيدا قائماً) وأمثالهما تقدير مالا دليل عليه ، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة ، وحذف ما كان في حذفه كذلك ممنوع ، وفي رد هذا الوجه الخامس إشعارُ برَدِّ الوجه السادس . لأن مبناه على تقدير مالا يتعين تقديره ، وتقدير ما عدَمَ نظيره .

فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش ، يليه الأول ، ومساوهما ضعفه بين ، واطراحه متعين .

وأجاز الأخفش في نحو: " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا ^(١) " رفع (قائم) خبر

(أخطب) فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين :

أحدهما : إضافة (أخطب) مع أنه من صفات الأعيان إلى ^(٢) (ما يكون) وهو في تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بـ (قائم) مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن (أخطب

ما يكون) مع أنه في المعنى (كون) ، لأن أفعال التفضيل بعضها ما يضاف إليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعاً ، وإلى هذا أشرت بقولي :

ورفعها خبراً بعد أفعال مضافاً إلى (ما) موصولة بـ (كان) أو (يكون) جائز .

وقولي : وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع ، أشرت به إلى

نحو (قول القائل ^(٣)) : ضربي زيدا قائم ، على تقدير : وهو قائم . فحقه أن يُنْعَم

مطلقاً ، لأنه شبيه بقولك : جاء زيدُ راکباً ^(٤) ، على تقدير : وهو راکب ، لكن

(١) الكتاب : ١ / ٤٠٢ .

(٢) قوله : إلى ما يكون . . وحتى . . من صفات الأعيان ، ساقط من " ط " .

(٣) ساقطة من " ك " .

(٤) في الأصل : " راکباً " ، والمثبت من بقية النسخ .

الضرورة أباح^(١) حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط ، وهو أضعف^(٢) ،
فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال ، أولى .

ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر^(٣) :

بَنِي شَعْلٍ لَا تَتَكَعُوا^(٤) الْعَنْزِ شَرِبَهَا . . . بَنِي شَعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

أراد : فهو ظالم .

(ص) وليس التالي (لولا) مرفوعا بها ، ولا بفعل

مضمر ، خلافا للكوفيين ، ولا يعني فاعل المصدر المذكور

عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور ، ولا الواو

والحال المشار إليهما خلافا لزاعبي ذلك^(٥) ، ولا يمتنع^(٦)

وقوع الحال المذكورة فعلا ، خلافا للفراء ، ولا جملة اسمية

بلا واو ، وفاقا للكسائي ، ويجوز اتباع المصدر المذكور

وفاقا له أيضا .

(ش) قد تقدم أن المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره ،

وهو الصحيح ، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر ، كان نظير المقسم به في كونه

مبتدأ محذوف الخبر للعلم به ، وسدّ الجواب مسدّه بل يكون أولى بصحة حذف

الخبر ، لأن في (لولا) إشعاراً^(٧) بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب ، والوجود

(١) في ك : " أجازت " .

(٢) في ع : " أضعب " .

(٣) هو فلان الأسدي ، أنظر الكتاب : ٦٥/٣ ، والمحتسب : ١٢٢/١ ،

والمقاصد النحوية : ٤٤٨/٤ ، واللسان (نكع) .

(٤) في ط : " لا تكنعوا . . و . . يكنع ، والنكع : المنع .

(٥) بعدها في ط : " بكل الأحرف " .

(٦) في ع : " ولا يمنع " .

(٧) في الأصل : " اشعار " ، وفي ك : " الاشغار " ، والمثبت من ط ، ع .

الذى يشعر به هو المقاد (١) بالخبر (٢) لو نطق به ، ففي حذف الخبر بعد (لولا) من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة (٣) ، وروي عن الفراء أن (لولا) الامتناعية هي الرافعة للاسم بعدها ، وروي [عن] (٤) غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر .

والقولان مردودان ، لأنهما مستلزمان مالا نظيره ، إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع (٥) ، ولا يقبل ما يستلزم عدم

النظير مع وجدان ماله نظير . (٦) (٧)
وأيضاً فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين في فصل [مدلول] إعراب الاسم ، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى (وأيضاً فإن احكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد (لولا) كان المحذوف من الجملة مؤخراً ، وإذا حكم بفاغيتيه كان المحذوف منها مقدماً والأواخر (٩) بالحذف أولى (١٠) من الأوائل ، وإذا ثبت أن الابتداء به أولى . وأن موضعه لا يصلح للفعل ، وجب التحليل في تخريج ما وقع ، بخلاف ذلك ، كقول الشاعر : (١١)

ولو لا يحسبون الحلم جهلاً . . . لما عدم المسيئون احتمالي

-
- (١) في ع : " المقاد " ، وسقطت من " ط " .
(٢) في ع : " بالخبر " .
(٣) في ك : " ويروي " .
(٤) زيادة من " ع " .
(٥) في ك : " ناصب " .
(٦) في ع : " ما تبين " .
(٧) زيادة من " ع " .
(٨) وجد ، ساقطة من " ط " .
(٩) في الأصل ، ط ، ك : " والاخر " ، والمثبت من " ع " .
(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(١١) لم أقف عليه .
(١٢) في ع : " عجزا " .

أراد : ولولا أن يحسبوا ، فحذف (أن) ورفع الفعل ، والموضع موضع المبتدأ
على تقدير (أن) كما قالوا : " تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (١) والأصل :
أَنْ تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (٢) .

وقد تدخل (لو) على (لا) التي بمعنى (لم) ، فليها الفعل لزوماً ،
فيتخيل أنها (لولا) الامتناعية ، وليست إياها ، ومنه قول الشاعر : (٣)

لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ . . . لَوْلَا حُدُوتُ وَلَا عَذْرِي لِمَحْدُودِ

أراد : لو لم أحد .

ومجيء لا بمعنى (لم) كثير ، ومنه قول الراجز : (٤)

لَا هَمَّ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ (٥) . . . زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

وَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ

وقد تقدم الكلام على مضمون قولي : ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن تقدير

الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور . وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف في نحو :

" كلُّ رجلٍ / وضعته " لا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتامه وصحة معناه ، وإن قدر (٤٧ / ب)

مقرونان فليبيان المعنى .

(١) انظر المستقصى : ٣٧٠ / ١ ، والفاخر : ص ٦٥ ، وجمهرة الأمثال :

٢٦٦ / ١ ، ومجمع الأمثال : ١٢٩ / ١ ، وأمثال الضبي : ص ٤٩ ، وأمثال

أبي عبيد : ص ٩٧ ، والكتاب : ٤٤ / ٤ ، وروايته في الكتاب : " . . . لا أن

تراه " ، وفي كتب الأمثال : " أن تسمع . . . " .

(٢) زيادة من " ع " .

(٣) هو الجموح الظفري ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢١١ ، والانصاف : ص ٧٤ ،

وشرح المفصل : ١٤٦ / ٨ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ص ٥٥١ ، واللسان

(عذر) والخزانة : ١ / ٢٢١ .

(٤) نسب لشهاب بن العيف العبدى ، ولعبد المسيح بن عسلة ، انظر

أمالي ابن الشجري : ٢ / ٩٤ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٩ ، والانصاف : ص ٧٧ ،

والمغني : ص ٢٦٨ ، والخزانة : ٤ / ٢٢٨ ، والمخصص : ١٦ / ٢٣ ، واللسان

(زنا) .

(٥) في ع : " خيلة " . (٦) في ط : " دفا " ، وفي ك : " جنى " .

وهذا الذي ذهب إليه (ابن خروف هو)^(١) مذهب مهجور، وكذا القول بأن الحال المذكورة في نحو: ضربني زيدا قائما، تُعني عن الخبر، لشبهها بالظرف، وهو قول ضعيف، وقد بينتُ ضعفه من قبل .

ومنع الغراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا^(٢) وقع الفعل موقع الحال، فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يُسحك بجوازه فإنه مخالفة بعد مخالفة . وهذا الذي اعتبره قد دلت^(٣) العرب على أنه غير معتبر بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلولم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلًا لجاز وقوعها قياسا على وقوع الجملة الاسمية، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، من ذلك قول الشاعر أنشده سيوييه:^(٤)

ورأي عيني الفتى أباكا^(٥) .: يعطي الجزيل فعليك^(٦) ناكا

والمشهور من قول^(٧) النحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغني عن الواو، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه، فأفتوا بالتزامه، ولم يرا الكسائي ملتزما^(٨) ذلك بعد سدها مسد الخبر،

-
- (١) ساقطة من "ك" .
 (٢) في ط: "ولذا" .
 (٣) بعدها في ط: "عليه" .
 (٤) نسب لرؤية، ملحقات ديوانه: ص ١٨١، والكتاب: ١/١٩١، والخزانة: ١/٤٤١ و ٤٤٣، والهمع: ٢/٩٣ .
 (٥) في ط: "أخاكا" .
 (٦) في ط: "فكفاك" .
 (٧) في ك: "عند النحويين" .
 (٨) في ك: "ولم يلتزمه الكسائي" .

كما لم يكن ملتزما قبله^(١) ، ويقوله أقول .

وقد كان مقتضى الدليل أن [يكون^(٢)] حذف الواو هنا أولى ، لأنه موضع

اختصار ، لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح . وما حكى ابن كيسان :

" مَسْرَتَكَ أَخَاكَ قَائِمًا أَبَوَهُ " ثم قال : فَإِنْ قُلْتَ : مَسْرَتَكَ أَخَاكَ^(٣) قَائِمًا

أَبَوَهُ ، أَوْ : مَسْرَتَكَ أَخَاكَ هُوَ قَائِمٌ ، جازت المسألتان^(٤) عند الكسائي وحده ، فإن جئت

بالواو قبل (هو) جازت المسألة في كل الأقوال^(٥) .

وما أجازته^(٦) الكسائي وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدر في

البيان ، كقولك : ضربني زيدًا شديدًا قائمًا ، وشربي السويق كله ملتوتا .

ومن منع احتجّ بكون الموضع موضع اختصار ، وأنّ السماع لم يرد فيه إتباع ،

ومن أجازته تبع^(٧) القياس ، ولم يرَ عدم السماع مانعًا ، لأن الحاجة داعية إلى

استعمال ما منعه في بعض المواضع ، فأجازته توسعة ، ومنعه تضيق .

(ص) ويحذف المبتدأ أيضًا جوازًا لقرينة ، ووجودًا

كالخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم

[أو بمصدر يدل من اللفظ بفعله ، أو بخصوص في

باب (نَعِم) أو بصريح في القسم^(٨)] وإن ولي

معطوفًا على مبتدأ فعل لأحد هما واقع على الآخر ، صححت

المسألة ، خلافا لمن منع .

(١) في ك : " كما لم يلتزم ما قبله " .

(٢) زيادة من " ع " .

(٣) بعدها في " ع " : هي ، زيارة للمعنى لها .

(٤) في ك : " المسألة " .

(٥) في ع : " الأحوال " .

(٦) في الأصل ، ط : أجاز ، والمثبت من ع ، ك .

(٧) في ع : " ومن أجاز اتبع " .

(٨) تكملة من ع والتسهيل .

وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما
الخبر.

(ش) ومن حذف المبتدأ جوازا لقريظة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك :
صحيح ، وفي المسجد ، وغدا ، وعشرون ، لمن قال : كيف أنت ؟ وأين اعتكافك ؟
ومتى سفرك ؟ وكم دراهمك ؟ . ومن ذلك حذفه عند شمّ طيب ، أو سَمِعَ صوت ،
أو رؤية شبح ، فيقال : مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار (هذا) ونحوه ، ولو كان
المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف ، ومبتدأ
لخبر محذوف .

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ ، وجود فاء الجزاء ، داخلة على ما لا يصح
أن يكون مبتدأ ، كقوله تعالى : * مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا * (٣)
أي : فصلاحه لنفسه ، وإساءته عليها . فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها
جائز .

وأما الحذف الواجب فحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعيين
المنعوت بدونه ، لكونه (٥) لمجرد مدح كقولهم : " الحمد لله الحميد ، وصلى الله
على محمد سيد المرسلين " أو لمجرد ذم كقولك : " أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ،
أو لمجرد الترحم ، كقولك : مررت بغلامك المسكين ، فهذه ونحوها (٦) من المنعوت
المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها ، لك فيها النصب بفعل ملتمزم
إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ، وذلك أنهم (٧) قصدوا

(١) في ع : " أو نحوه " .

(٢) مبتدأ ، ساقطة من " ط " .

(٣) الآية (٤٦) من سورة فصلت ، و (١٥) من سورة الجاثية .

(٤) في ك : " ليعين " .

(٥) في ع ، ك : " ولكونه " .

(٦) في ع : " فهذا ونحوه " .

(٧) في ط : " لأنهم " .

إنشاء المدح فجعلوا إضمار الناصب أمانة على ذلك كما فعلوا في الزداء إن لو أظهر
الناصب لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبراً مستأنفاً المعنى (١) ، فلما التزم الإضمار
في النصب التزم أيضاً في (٢) الرفع ، ليَجْرِي الوجهان على سَنَنِ واحد .
ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدراً جياً به بدلاً من اللفظ
بفعله ، كقول الشاعر : (٣)

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا . : . أَدُّ وَنَسَبِ أُمَّ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ .

ومنه قولهم : " سَمِعَ وَطَاعَةٌ " (٤) ، أي : أمري حنان ، وأمري سَمِعَ وَطَاعَةٌ ، والأصل
في هذا النوع النصب ، لأنه مصدر جياً به بدلاً من اللفظ بفعله ، فالتزم الإضمار
ناصبه لئلا يجتمع بدلٌ ومبدلٌ منه في غير اتباع ، ثم حمل المرفوع على المنصوب فسي
التزم إضمار الرفع (٦) الذي هو المبتدأ . قال سيويه : " وسمعت من يوثق بعربيته
يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ ، أي : أمري حمدُ الله ، (٨)
وأنشد قول الآخر : (٩)

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلِي

-
- (١) في ط : " مستأنفاً لمعنى " .
(٢) في ، ساقطة من " ط " .
(٣) هو المنذر بن درهم الكلبى ، ورد في الكتاب : ٣٢٠ / ١ ، والمقتضب :
٢٢٥ / ٣ ، ومعجم البلدان : ٩٥ / ٣ ، وشرح المفصل : ١١٨ / ١ ، والخزانة
٠٢٧٧ / ١ .
(٤) الكتاب : ٣٤٩ / ١ .
(٥) في ع : " فالتزام " .
(٦) في الأصل ، ط : " الرفع " ، والمثبت من ط ، ك .
(٧) في الأصل ، ط ، ع : " فقال " ، والمثبت من " ك " لموافقته الكتاب .
(٨) الكتاب : ٣١٩ / ١ - ٣٢٠ .
(٩) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب : ٣٢١ / ١ ، وأمالى المرتضى : ١٠٧ / ١
وأسرار البلاغة : ص ٣٦٧ ، وشرح سقط الزند : ص ٦٢٠ ، وهو في تفسير
القرطبي : ١٥٢ / ٩ ، وقبله : يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى .

ثم قال سيبويه : والذي يرفع عليه (حَزَانٌ) و (صَبْرٌ) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره / كترك إظهار ما نصب به ^(١) ، قال : ومثله قول بعض العرب : (٤٨ / أ) " مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ؟ " أي : مَنْ أَنْتَ كَلَامَكَ زَيْدٌ ، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الزايب ^(٢) ، هذا نصه .

ومن [المبتدأ] ^(٣) الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح (نَعْم) ومذموم (يَنْهَى) ^(٤) إذا جُعِلَا خبري مبتدأين ، فإن للقاتل : نَعْم الرجل زيد ، أن يجعل (زيداً) خبر مبتدأ محذوف ، وأن يجعله مبتدأ مخبراً عنه بـ (نَعْم) وفاعلها ، فعلى ^(٥) القول بأنه خبر ، يكون ما هو له خبر واجب الحذف .

ومن المبتدأ الملتزم ^(٦) حذفه قول العرب : " فِي نِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ " يريدون : فِي نِمَّتِي مِيثَاقٌ أَوْ عَهْدٌ أَوْ يَمِينٌ ، فاقترضوا في هذا القسم على خبر المبتدأ والتمسوا حذف المبتدأ كما فعلوا عكس ذلك في قولهم : " لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ " ذكره هـ هذه المسألة : أبو علي رحمه الله ^(٧) ، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر ^(٨) :

تَسَاوَرَسَوَّارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا . . . وَفِي نِمَّتِي لَعْنٌ فَعَلَّتْ لِيَفْعَلَا
ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم : " زَيْدٌ وَالرَّيْحُ يُبَارِيهَا "

-
- (١) في الكتاب : ٣٢١ / ١ ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه .
 (٢) المصدر السابق .
 (٣) تكملة من " ع " .
 (٤) في ط : " حذف " .
 (٥) في الأصل : " فعل " ، والمثبت من بقية النسخ .
 (٦) في ط : " الملتزم " ، سهو .
 (٧) البغداديات : ص ٢٣٧ .
 (٨) هوليلي الأخيلية ، ديوانها : ص ١٠١ ، وفيه تخريجه . وانظر الكتاب : ٥١٢ / ٣ ، والمقتضب : ١١ / ٣ ، والخزانة : ٣٣ / ٣ ، وسقط من " ع " .
 ورواية الديوان : " وأقسم حقاً ، ان فعلت ليفعلا " . وسوار : اسم زوجها .

وفي هذه المسألة خلاف ؛ فمن البصريين والكوفيين من لم يُجزها ، ومنهم من أجازها ،
فمن أجازها من البصريين جعل التقدير : زيدُ والريحُ يجريانُ يُباريها ، فيجريسانُ
خبرٌ محذوف ، ويُباريها : في موضع نصب على الحال فاستغنى ^(١) بها عن الخبر
لدلالتها عليه ، ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملا على معنى يتباريان ، ولم يحتج
إلى تقدير محذوف ^(٢) ، واستدل أبو بكر بن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول
الشاعر : ^(٣)

واعلم بأنك والمنية شربة شارب بعقارها

وقد يُقصد اشتراك ^(٥) المضاف والمضاف إليه في خبر فيجيء الخبر مثنى كقول
بعض العرب : " ركبُ البعير طليحان ^(٦) ، والأصل : ركبُ البعير والبعير طليحان ،
فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد يُفني
مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما ^(٧) الخبر .

(ص) والأصل تعريف المبتدأ وتكثير الخبر ، وقد
يعرفان ^(٨) و ينكران بشرط الفائدة ، وحصولها في
الغالب عند تكثير المبتدأ ، بأن يكون : وصفاً أو موصوفاً
بظاهر أو مقدر ، أو عاملاً ، أو معطوفاً ^(٩) ، أو معطوفاً عليه ،
أو مقصوداً به العموم والإبهام ^(١٠) ، أو تالي استفهام

-
- (١) في ع : " أو استغنى " .
(٢) الهمع : ١ / ٥٢ .
(٣) ورد بدون نسبة في الهمع : ١ / ١٠٨ .
(٤) في ك : " والموت " .
(٥) في ك : " وقد يشترك " .
(٦) اللسان (طلع) : « ركب الناقة ... » ، والمغني ص ٤٥
(٧) في الأصل : " فيطابقها " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٨) في الأصل ، ط : " وقد " ، والمثبت من ع ، ك ، والتسهيل .
(٩) معطوفاً ، ساقطة من " ع " .
(١٠) في ع والتسهيل : (أو) الإبهام .

أو نفي أو (لولا) أو أو الحال أو فاء الجزاء ،
 أو ظرفٍ مختصٍّ ، أو لاحق به ، أو بأن يكون دعاءً ،
 أو جواباً ، أو واجب التصدير ، أو مقدّراً إيجابه بعهد
 نفي .

والمعرفة خبر النكرة عند سيوييه في نحو : كم مالك ؟
 واقصد رجلاً خيراً منه أبوه .

(ش) لما كان الغرض ^(١) بالكلام حصول فائدة وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد
 كان أصل المبتدأ التعريف ، ولذا إذا أُخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على ^(٢)
 زيادة ، بخلاف النكرة ، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية
 أو معنوية ، ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ،
 لأنه إذا كان معرفة مسبوقة بمعرفة توهم كونها موصوفاً وصفة ، فنجيء الخبر
 نكرة يرفع ^(٣) ذلك التوهم ، (فكان أصلاً ^(٤)) . وأيضاً فإن نسبة الخبر من المبتدأ
 كنسبة ^(٥) الفعل من فاعله ، والفعل يلزمه التنكير ، فاستحقَّ الخبر لشبهه به أن
 يكون راجحاً تنكيره على تعريفه ، وقد يتعرفان كقوله تعالى : * اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ * ^(٦) ،
 * مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ * وقد ينكران كقوله تعالى : * وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ * ^(٧)
 ونهتُ قائلاً : بشرط الفائدة ، على أن عدم حصولها مانعٌ من كون المبتدأ
 والخبر كلاماً ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة .

(١) بعدها في ك : " المقصود " .

(٢) في الأصل ، ك ، م : " عن زيادة " ، والمثبت من ط ، ع .

(٣) في الأصل : " يدفع " ، والمثبت من ط ، ع ، ك .

(٤) ساقطة من " ك " .

(٥) في ع : " نسبة " .

(٦) الآية (١٥) من سورة الشورى .

(٧) الآية (٢٩) من سورة الفتح .

(٨) الآية (٢٢١) من سورة البقرة .

وقولي : وحصولها في الغالب (بكذا وكذا)^(١) تنبيه على أن الفائدة قد ينذر^(٢) حصولها في الإخبار عن نكرة خاليه من جميع ما ذكر، كقول من خُرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة ، أو بسماع حصة مسبحة ، شجرة سجدت ، وحصة سبحت .

ومثال الابتداء بنكرة هي وصف قول العرب : " ضعيفٌ عاذٍ بقرملة " ^(٣) أي : إنسانٌ ضعيفٌ أو حيوانٌ ضعيفٌ التجأ إلى ضعيف . والقرملة : شجرةٌ ضعيفة ^(٤) .
ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قول الله تعالى : * ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ ممن مشركٍ * ^(٥) وفي الحديث : " سوداءٌ ولودٌ خيرٌ من حسناءٍ عقيمٍ " ، ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم : " السمنٌ منوانٌ بدرهمٍ " ^(٦) أي : منوانٌ منه بدرهم ، فمنوانٌ : نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر ، ومنه قوله تعالى : * يغشى طايفةً منكم وطائفةٌ قد اهتتمهم أنفسهم * ^(٧) فالواو واو الحال ، وطائفةٌ : مبتدأ ، خبره ما بعده ، وجاز ^(٨) الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدر كأنه قال : وطائفةٌ من غيركم ، وهم المنافقون ، ومن هذا القبيل قول الشاعر : ^(٩)

(١) بكذا وكذا ساقطة من " ك " .

(٢) في ط : " يقدر " .

(٣) مجمع الأمثال : ٣٨٨/١ ، والمستقصى : ٨٦/٢ ، وجمهرة

الأمثال : ٤٦٦/١ .

(٤) تكملة من " ع " وحدها .

(٥) الآية (٢٢١) من سورة البقرة .

(٦) فيض القدير : ١١٥/٤ ، وكشف الخفاء : ٥٥٥/١ .

(٧) شرح المفصل : ٩١/١ ، والهمع : ٩٧/١ . وانظر أصول ابن السراج : ٣٠٠/٢٦٩/١

(٨) الآية (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٩) في ط : " وجاء " .

(١٠) هو صالح بن عبد القدوس ، بهجة المجالس : ٧١٩/١ ، وحماسة البحترى :

ص ٥٩ ، وأمثال أبي عبيد : ص ٣٠٤ .

إِنِّي لَأَكْثَرُ مِمَّا سُمِّتَنِي عَجَبًا . . . يَدٌ تَشْحُ (١٢) وَأُخْرَى مِّنْكَ تَأْسُونِي

أي : يَدُ مِّنْكَ تَشْحُ (١٣) [ف (يَدُ) . مبتدأ ، خبره (تَشْحُ) (٣) ، و (مِّنْكَ) :
صفة مخصصة (٤) حذفت للعلم بها ، كما حذفت صفة (طائفة) في الآية ، ومنه
قول الآخر : (٥)

وَمَا بَرِحَ الْوَأَشُونَ حَتَّى ارْتَمَوْا بَيْنَا . . . وَحَتَّى قُلُوبٌ عَنْ قُلُوبٍ صَوَارِفٍ (٦)

أي : قُلُوبٌ مِّنَّا عَنْ قُلُوبٍ مِنْهُمْ .

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله صلى الله عليه وسلم : " أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ

عَنْ مَنكَرٍ صَدَقَةٌ " (٧) ، ويدخل في هذا أيضا المضاف ، إلى نكرة كقوله : " خَسُنَ صَلَوَاتُ
كَتَبْنَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ " (٨)

(ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر : (٩)

عِزِّي اصْطَبَارٌ وَشَكْوَى عِزِّ قَاتِلَتِي . . . فَهَلْ بَأَعَجَبٍ مِّنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا

/ ومثله قول رؤبة : (١٠)

حَتَّى تَرَى مَا بِالظَّنُونِ الظَّنَّنِ تَخْلِطُ قَوْلَ الْكَانِبِينَ الْمَنَّانِ

إِنْ مِنْ هُنَّ قَوْلٌ وَقَوْلٌ مِنْ هُنَّ (١١)

(٢٠١) في ك : " تشح " .

(٣) تكلمة من ع ، ك ، ط .

(٤) في ك : " تخصصه " .

(٥) هو مزاحم العقيلي ، المقاصد النحوية : ٢ / ٩٩ .

(٦) في ك : " صوارف " .

(٧) أخرجه أحمد في المسند : ٥ / ١٦٧ .

(٨) المصدر السابق : ص ٣١٥ ، وفيه : " . . . كتبهن الله (تبارك وتعالى)

على العباد " .

(٩) ورد من غير نسبة في المغني : ص ٥٢١ ، وشرح أبياته : ٣٢ / ٧ ، وشفاء

العليل : ص ٢٥٣ .

(١٠) لم أعثر عليهما في ديوانه المطبوع ، ولا في مرجع غيره .

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى : * طاعةٌ وقولٌ معروفٌ * (١)
على أن يكون التقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلٌ ، أو نحو ذلك ، وهو أحد تقديري
(٢) سيبويه .

ومن الابتداء بالذكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر: (٣)

غُرَابٌ وَظَبِيٌّ أَعْضَبَ الْقَرْنَ نَادِيَا . : (٤) بِصَرْمٍ وَصَرْدَانُ الْعَشِيِّ تَصِيحُ
وقول العرب : " شَهْرٌ ثَرَى ، وَشَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ مَرَعَى " (٥) ومنه قول الشاعر: (٦)
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا . : وَيَوْمٌ نَسَاءٌ وَيَوْمٌ نَسْرُ

ومثال الذكرة المبتدأ بها لأجل العموم ما روى من قول ابن عباس رضي الله عنهما :
" تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادٍ " (٧) ، ومن كلام العرب : " خِبَاءٌ " (٨) صِدْقٌ خَيْرٌ مِنْ يَفْعَةٍ سَوْءٌ " (٩) .
ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام : ما أحسن زيدا ، ومثال التالية استغهما :
أرجلٌ في الدار ؟ . ومثال التالية نفيًا : مارجلٌ في الدار . ومثال التالية (لولا)

-
- (١) الآية (٢١) من سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) .
(٢) الكتاب ١٤١/١ ، ١٣٦/٢ .
(٣) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، كما في أمالي القاسمي :
١٥٩/٢ ، وورد في المساعد : ٢١٨/١ ، وسقط الشاهد من (ع) .
(٤) في ط : " بصرمي " .
(٥) الكتاب : ١ / ٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٢٦/١ .
(٦) هو النمر بن تولب ، ديوانه : ص ٥٧ ، وفيه تخريجه . وانظر الكتاب :
٠٨٦/١ .
(٧) الأصح أنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أخرجه مالك في الموطأ
في باب : فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم ، من كتاب الحج :
٤١٦/١ ، والرواية " لتمة . . . " .
(٨) في الأصل ، ط ، ك ، م ، ع : " حياة خير " .
(٩) في الأصل ، ط ، ك : " نفعة " ، وفي ع : " بقعة " .
(١٠) مجمع الأمثال : ١ / ٢٤٢ .

قول الشاعر: (١)

لولا اصطبار لأودى كلُّ ذي مَقَّةٍ . . حين استقلت مطاياهن للظعن

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر: (٢)

عرضنا فسلمنا فسلم كارها . . علينا وتبريح من الوجد خانقهم

وقال آخر: (٣)

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا . . محياك أخفى ضوءه كل شارق

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب في مثل: "إن ذهب غير فعير في الرباط".

ومثال التالية ظرفا مختصا: عندك مال. وقيد بالاختصاص تنبيها على أنه لو

جيء به غير مختص لم يفد الإخبار به نحو: عند رجل مال.

وأشهرت بقولي: أو لاحق به، إلى الجار والمجرور المختص نحو: لك مال (٥)

والى الجملة المشتتة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز جـواز

(عندك رجل) لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما في تقديم الظرف من

رفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء.

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر: (٦)

لقد ألب الواثون ألبا بجمعهم . . فترب لأفواه الوشاة وجندل

(١) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل: ٢٢٤/١، وأوضح المسالك: ٢٠٤/١

والهمع: ١٠١/١

(٢) هو ابن الذمينة، ديوانه، والفاضل في اللغة: ص ٢٣، وأمالي القالي ١٥٧/١

(٣) ورد بدون نسبة في المغنى: ص ٥٢٣، وشرح أبياته: ص ٣٣/٧، والمقاصد

٥٤٦/١، والهمع: ١٠١/١، وشرح الأشموني: ٢٠٦/١

(٤) مجمع الأمثال: ٢٥/١، وجمهرة الأمثال: ١٠٩/١، والمستقصى:

٣٧٢/١، والأمثال لأبي عبيد: ص ٣٢٥، وشرح ابن عقيل: ٢٢٥/١،

واللسان (عير).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط".

(٦) ورد بدون نسبة في الكتاب: ٣١٥/١، والمقتضب: ٢٢٢/٣، وشرح

المفصل: ١٢٢/١، والهمع: ١٩٤/١

ومثال الابتداء بذكر لكونها جواباً قولك - لمن قال : ما عندك ؟ : درهم ، ف (درهم) مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : درهم عندي (١) . ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم ، إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ، لأن التأخير يُوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب .

ومثال الابتداء بذكر لأنها واجبة التصدير قولك : من عندك ؟ (٢) وكم درهما مالك ؟ (٣) ف (من و كم) نكرتان ، وجاز الابتداء بهما لأنها بمنزلة نكرة مسبوبة باستفهام ، لأنها متضمنتان (٤) معنى حرفه .

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفي قولهم : " شرُّ أهرَّ ذاناب " (٥) فإنه بمعنى : ما أهرَّ ذاناب إلا شرُّ ، ومثله قول الشاعر : (٦)

قَدَّرَ أَطْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى . وَأَبِيَّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِسَدَارِ
أَي : مَا أَطْلَكَ ذَا الْمَجَازِ إِلَّا قَدَّرَ . ومثله قول الشاعر (٧) :

قَضَاءُ رَمَى الْأَشْقَى بِسَهْمِ شِقَائِهِ . وَأَغْرَى بِسَبِيلِ الْخَيْرِ كُلِّ سَعِيدِ

-
- (١) في ك : " عندي درهم " .
 (٢) في ط : " من عندي " .
 (٣) في ك : " كم درهم مالك " ، وفي ع : " كم درهما لك " .
 (٤) في ك : " لأنها متضمنة " .
 (٥) مجمع الأمثال : ٥١٧/١ ، والمستقصى : ١٣٠/٢ .
 (٦) هو مؤرخ السلمي ، مجالس ثعلب : ص ٥٤٥ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وشرح المفصل : ٣٦/٣ ، والمغني : ص ٥٢٠ ، والخزانة : ٢٧٢/٢ ، وذو المجاز : اسم مكان .
 (٧) الزيادة من " ك " ، والبيت في التذييل : ج ٢ لوحة ٧٣ ، وشفاء العليل : ص ٢٥٤ ، بدون نسبة ، وساقط من " ع " .

والمبتدأ عند سيبويه في نحو (كمَّ مالك) (كم) مع أنه نكرة ، والخبر
 (مالك) مع أنه معرفة ، وكذا نحو: مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، أفضل : عنده
 مبتدأ ، وأبوه : خبر ، فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً ، (١) لأن وقوع ما بعد أسماء
 الاستفهام نكرة وجملة وظرفاً (٢) أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون
 إلا خبراً نحو: مَنْ قائمٌ ، وَمَنْ قامَ ؟ وَمَنْ عندك ؟ (٣) ، فحكم على المعرفة بالخبرية
 ليجري (٤) الباب على سنن واحد وليكون الأقل (٥) محمولا على الأكثر .
 والكلام على أفعال التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

(ص) والأصل تأخير الخبر ويجوز تقديمه ، إن لم
 يوهم (٦) ابتداءً (٧) الخبر أو فاعلية المبتدأ ، أو يقترن
 بالفاء أو ب (إلا) لفظاً ، أو معنى في الاختيار ،
 أو يكن لمقرون بلام الابتداء أو لضمير الشأن أو شبهه ،
 أو لأداة استفهام أو شرط أو مضاف إلى أحدهما (٨) .

(ش) قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر ، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم
 كما تتقدم سائر العوامل (٩) على معمولاتها (١٠) لاسيما عامل لا يتصرف ، ومقتضى ذلك
 التزام تأخير الخبر ، لكن أجيز (١١) تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً ، ولشبهه

-
- (١) في ط : " خبر ، بالرفع " .
 (٢) في ط : " وظرف " .
 (٣) في ك : " وما عندك " .
 (٤) في ك : " ليتسقى " .
 (٥) في ط : " الأول " .
 (٦) في ع : " توهم " .
 (٧) في ط : " ابتداءه " .
 (٨) في ع والتسهيل : " احدهما " .
 (٩) في ك : " كسائر العوامل " .
 (١٠) ساقطة من " ك " .
 (١١) في ط : " جوز " .

المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه ، إلا أن جواز تقديمه مشروطٌ بالسلامة من اللبس ، فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين . وجب تقديم المبتدأ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك ، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز . لم يجب تقديم المبتدأ وذلك نحو (١) قول حسان رضي الله عنه (٢) :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا . . وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَفِيهِمَا .
ونحو قول الآخر (٣) :

وَأَعْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِتَصْيِيهِ . . وَكُلُّ لَهُ رِزْقٌ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ

ف(الأم الأحياء ، وأعناهما) خبران (٤) مقدّمان ، و(أكرمها وأرضاها) مبتدآن

/ مؤخران مع التساوي في التعريف ، لأنّ المعنى إنّما يصحّ بذلك . ومثل ذلك (٥) (٤٩/أ) قول الآخر (٦) :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا . . بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فبنونا : خبرٌ مقدّم ، وبنو أبنائنا : مبتدأ (٧) مؤخر ، لأنّ مراد القائل الإعلام

بأن بني أبنائهم كبنيتهم ، فالمؤخر مشبه والمقدّم مشبه به ، لا يستقيم المعنى إلا بهذا

(١) بداية سقط من "ع" .

(٢) ديوانه : ص ٢١٦ ، وفيه تخريجه .

(٣) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٧٥ .

(٤) في ط : " جزآن " .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من "ع" .

(٦) نسب للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في الانصاف : ص ٦٦ ،

وشرح المفصل : ١/٩٩، ١٣٢/٩ ، والمعنى : ص ٥٠٤ ، والخزانة :

١/٢١٣ ، وشرح ابن عقيل : ١/٢٣٣ ، والهمع : ١/١٠٢ .

(٧) في الأصل : بنوا بنائنا " ، سهو .

(٨) مبتدأ ، ساقطة من "ط" .

(٩) في ع : " بنو " .

التأويل ، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به كقولك : زيدٌ زهيرٌ شِعْراً ،
وعمرُو عنترَةُ شِجَاعَةً ، وأبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ ، فقهاً ، وسهلاً في البيت العكس ، ووضح
المعنى والعلم بأن الأعلى لا يشبهه بالأدنى عند قصد الحقيقة ، فلو قُدم
(زهير) على (زيد) و (عنترَةُ) على (عمرو) و (أبو حنيفة) على (أبي يوسف)
لم يمتنع ، لأنَّ المعنى لا يُجهل .

ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبراً قول الشاعر :^(٢)

جانِئِكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ . : تُعَدِّي الصَّحَّاحَ مَبَارِكُ الجُرْبِ

أي : كاسبك^(٣) الذي تعودُ جنايته عليك ، يعني^(٤) العاقلة ، فمن يجني : مبتدأ ،

لأن المعنى عليه .

^(٥) ومن تقديم الخبر لوضح المعنى (مع مساويه المبتدأ في التذكير لوضح المعنى)^(٦)

قوله صلى الله عليه وسلم " مَسْكِينٌ مَسْكِينٌ رَجُلٌ لَزَوْجٍ لَهُ " . ولو كان المبتدأ مخبراً

عنه بفعل . فاعله ضمير مستتر نحو : زيدٌ قامَ لم يجز تقديم الخبر ، لأن تقديمه يوهم

كون الجملة مركبة من فعل وفاعل ، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم كقولك^(٨) فسي

(الزيدون قاموا) : قاموا الزيدون ، على أن يكون (قاموا) خبراً مقدماً . ولا يمنع من

(١) في ط : " زهيراً " .

(٢) هو نؤيب بن كعب بن عامر ، الأمثال لأبي عبيد : ص ٢٧٣ ، والمستقصى :

٤٩ / ٢ ، ومجمع الأمثال : ١ / ١٦٩ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٣٠٧ ،

والمقاصد : ١ / ٥٣٤ ، واللسان (جنى) .

(٣) في ط : " جانئيك " . وهو الذي في نص البيت ، لكن سائر النسخ على " كاسبك " .

(٤) في ع : " بمعنى " .

(٥) من قوله : " ومن تقديم . . . وحتى نهاية الحديث ، ساقط من " ع " .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٧) الترغيب والترهيب ، كتاب النكاح : ٣ / ٥ .

(٨) نهاية سقط طويل من " م " سبقت الإشارة إليه .

ذلك احتمال كونه على لغة "أكلوني البراغيث" (١) لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح .

(وما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذي يأتيني (٢) فله درهم ، لأن سبب اقترانه بالفاء شبيهه (٣) بجواب الشرط ، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم جواب الشرط (٥) .

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بـ (إلا) لفظاً أو معنى ، كما في قوله تعالى :
* وما محمد إلا رسول (٦) * ، وكقوله تعالى : * إنما أنت نذير (٧) * .
وأشرت بقولي : في الاختيار ، إلى أن تقديم الخبر المقترن بـ (إلا) قد يرد في الشعر ، كقول الكمي (٨) :

فيارب هل إلا بك النصر ينتغي (٩) . : عليهم ، وهل إلا عليك المعول

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء (١٠) لأن اقترانها به (١١) يؤكد الاهتمام بأوليئته ، وتقدم خبره (١٢) عليها منافية لذلك فمنع ، ولأجل استحقاقها

-
- (١) الكتاب : ٣ / ٢٠٩ . وأصول ابن السراج ١ / ١٣٦ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٣٤٦
- (٢) في ط : " يأتي " .
- (٣) في ط : " شبيهه " .
- (٤) في ك : " لجواب " .
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
- (٦) الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .
- (٧) الآية (١٢) من سورة هود .
- (٨) لم أجده في ديوانه المطبوع وهو في شرح هاشميات الكمي : ص ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٣٥ ، والمقاصد : ١ / ٥٧٤ ، والهمع : ١ / ١٠٢ .
- (٩) في ع : " يرتجى " ، وفي ك : " ننتغي " .
- (١٠) في ك : " باللام " .
- (١١) في ط : " اقترانه بها " .
- (١٢) في ك : " وتقديم الخبر " .

للتصدير امتنع تأثر^(١) مصحوبها بأفعال القلوب في نحو : عَلِمْتُ لَزِيدٌ كَرِيمٌ . فَإِنْ
وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها ، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها
الظاهر ، كقول الشاعر^(٢) :

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ . . . يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
فلك أن تجعل اللام من قوله : لَأَنْتَ ، زائدة كزيادتها في قول الراجز^(٤) :
أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ . . . تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ
ولك أن تجعلها لام ابتداء^(٥) داخلة على مبتدأ خبره (أنت) كأنه قال :
خالي لهو أنت ، وزيادتها أولى ، لأن مصحوب لام الابتداء مؤكّد بها ، وحذف
المؤكّد منافي لتوكيده .

(ومن زيادتها مع الخبر قول كثير^(٦) :

أَصَابَ الرَّدَى مَنْ كَانَ يَهْوَى لَكَ الرَّدَى . . . وَجَنَّ اللَّوَاتِي قَلْنَ عَزَّةً جَنَّتِ
فَهَنَّ لِأَوْلَى^(٧) بِالْجُنُونِ وَالْجَنِّي^(٨) . . . وَبِالسَّيِّئَاتِ مَا حَيَّيْنِ وَحَيَّتِ
(ومن زيادتها قول الشاعر^(٩) :

وَبِنَفْسِي لَهْمُومٌ / فَهِيَ حَرَّى أَسْفَهٌ^(١٠))

(١) في الرصد ، ط ، لك ، تأثير ، والمثبت من ع .

(٢) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل : ٢٣٧ / ١ ، المقاصد : ٥٥٦ / ١ ، وشرح

التصريح : ١٧٤ / ١ ، وشرح الأشموني : ٢١١ / ١ ، واللسان (شهرج) .

(٣) في ط : " في قوله " .

(٤) نسب لرؤية ، ملحقات ديوانه : ص ١٧٠ ، كما نسب لعنترة بن عرس ،

انظر شرح المفصل : ١٣٠ / ٣ ، ٥٧ / ٧ ، والمغني : ص ٢٥٤ ، والخزانة :

٣٢٨ / ٤ ، ٣٤٤ ، والمقاصد النحوية : ٥٣٥ / ١ ، واللسان (شهرج) .

(٥) في ط : " الابتداء " .

(٦) أولهما في ديوانه : ص ١٠٧ ، وفيه تخريجه . وأما الثاني فلم أقف عليه .

(٧) في ط ، ك : " لهن الأولى " .

(٨) في ك ، م : " وبالخنأ " .

(٩) الخنساء ، ديوانها : ص ١٠١ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ٧٧ .

(١٠) في ط : " حراء سفه " ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن (كقولك : هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه فقليل : زيد منطلق هو ، لم يعلم كونه ضمير الشأن)^(١) ، ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر ، وفي حكم ضمير الشأن قول القائل : كلامي زيد منطلق ، فإن تأخر^(٢) (كلامي) وتقدم^(٣) : زيد منطلق ، امتنع ،^(٤) لأن سامع قولك : زيد منطلق ، قد علم أنه كلامك ، فيتنزل قولك : كلامي ، بعد ذلك منزلة قولك : كلامي هو كلامي ، ولا فائدة في ذلك .

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو : أيهم أفضل ، ومن يقيم أقم معه ، وكذا الحكم في الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط^(٥) .

(ص) ويجوز نحو : في داره زيد ، إجماعا ، وكذا :

في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هذ ، عند الأخفش .

(ش) نحو^(٦) (في داره زيد) جائز بلا خلاف ، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم الرتبة فأجمع على جوازه ، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو : ضرب غلامه زيد .

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ ، وسوى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو : في داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو : في دارها عبد هذ . ويقوله أقول ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فإذا كان المضاف مقدرا للتقديم بوجه ما كان المضاف إليه

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٢) في ع : " تأخير " .

(٣) في م ، ع : " تقديم " .

(٤) في ك : " امتنع " .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٦) نحو ، ساقطة من ط ، ك .

مقدرا معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح ^(١) أن يُقام / مقام المضاف أسهل ، ومنه (٤٩ / ب)
قول العرب : " في أكفانه دَرَجُ المَيْتِ " ^(٢) ، وقول الشاعر : ^(٣)

بِمَسْعَاتِهِ هَلَكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ . : فَنَفْسِكَ صُنُّ عَنْ غِيَّهَا تَكُنَّ نَاجِيَا ^(٤)

(ص) ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام ،

أو مضافا ^(٥) إليها ، أو مصححا تقدمه الابتداء ^(٦) بنكرة ، ^(٧)

أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم ^(٨) بالتأخير ، أو مستندا

دون أما إلى أن وصلتها أو إلى مقرون بالألفظ أو معنى

أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ^(٩) وتقديم المفسر إن

أمكن مصحح ، خلافا للكوفيين إلا هشاما ، ووافق الكسائي

في جواز نحو (زيدا أجله محرز) لاني نحو (زيدا) ^(١٠)

أجله أحرز) .

(ش) قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام ، وأن المبتدأ يجب

تقدمه إن كان ^(١١) بعض أدواته نحو : من عندك ؟ أو مضافا إلى بعض أدواته نحو :

(غلام من عندك ؟ ، وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان بعض أدواته نحو : ^(١٢)

(١) في ك م : " ما لا يصلح " .

(٢) التذييل : ج ٢ لوحة ٧٨ ، والدرج : لف الشيء وطيئه ، اللسان (درج) .

(٣) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٧٨ .

(٤) في ط : " غياتك " .

(٥) في الأصل : " مضاف " ، والمثبت من بقية النسخ والتسهيل .

(٦) في ط : " إليه " .

(٧) في ك : " بالنكرة " .

(٨) في م والتسهيل : " على ما يفهم " .

(٩) بالخبر ، ساقطة من " م " .

(١٠) في ط : " زيد " .

(١١) كان ، ساقطة من " ط " .

(١٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

[أين زيدٌ؟ أو مضافاً إلى بعض أدواته نحو: (١) صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ ؟ ، وقد تقدم أن [من] (٢) مصحّحات الابتداء بنكرة أن تُخبر عنها بظرف مقدّم مختص (٣) نحو: عندك رجلٌ . وإنما كان تقدّمه مصحّحاً لأنّ تأخيرَهُ يُوهم كونه زعمًا ، وتقدّمه يُوهم معه (٤) ذلك . وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختصّ نحو : لك مالٌ ، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة نحو: قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ ، فلولا الكاف (٥) من (قَصَدَكَ) ، لم يُفدِ الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يُفدِ الإخبارُ بهما ، وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولي : أو مصحّحاً تقدّمه الابتداء بنكرة ، وأما قولي : أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير ، فأشرت به إلى نحو "للهِ دَرَكٌ" ، من الجمل التعجّبية ، فإن تعجّبها لا يفهم إلا بتقدّم الخبر (وتأخير المبتدأ (٦) . وكذلك نحو : * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنزِلَتْ رَتَبُهُمْ أَمْ لَمْ تُنزَلْ لَهُمْ * من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، فإن الخبر فيها لازم التقديم ، وذلك أن المعنى : سواءٌ عليهم إلا نذارُ وعدْمُهُ ، فلو قدم (أنزِلَتْ رَتَبُهُمْ) لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمونٌ بتقدّم الخبر فكان ملتزماً .

ومن الأخبار اللازم تقدّمها (٨) الخبر المسند إلى (أنّ) المفتوحة وصلتها كقولك : معلومٌ أنّك فاضلٌ ، وكقوله تعالى : * وَأَيُّ لَهْمٍ أَنَا حَمَلْنَا نُزْرِيَاتِهِمْ * (٩)

-
- (١) تكلمة من "ع" وحدها .
(٢) زيادة من "ع" .
(٣) في الأصل : "يختص" ، والمثبت من بقية النسخ .
(٤) في ط، ك : "يؤمن ذلك" ، وفي ع : "يؤمن من ذلك" .
(٥) في ط : "القصد" .
(٦) ساقطة من "ك" .
(٧) الآية (٦) من سورة البقرة .
(٨) في ع : "تقدّمها" .
(٩) الآية (٤١) من سورة قيس .

وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة ، أو خوف التباس (أن)
المصدرية بالكائنة بمعنى (لعل) أو خوف التعرض (١) لدخول (إن) على (أن)
مباشرة ، وفي (٢) ذلك من الاستثقال (٣) ما لا يخفى . فلو ابتدئ ب (أن) وصلتها بعد
(أما) لم يلزم تقديم الخبر ، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد (أما) ، إذ لا يليها
(إن) المكسورة ولا (أن) التي بمعنى (لعل) فجائز أن يقال : أما معلوم فأنسك
فاضل ، وأما أنك فاضل فمعلوم ، ومنه قول الشاعر : (٥)

دأبي اصطباراً وأماً (٦) أنني جنعٌ . . . يوم النوى فلوجدٍ كاد (٧) يبريني (٨)

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى (مقرون بالألف أو معنى
نحو قولك : ما في الدار إلا زيد ، وإنما عندك عمرو ، وكذلك الخبر المسند إلى (ملتبس
بمضير ما التبس (١١) بالخبر كقول الشاعر : (١٢)

أهأبك إجلالا ومايك قدرة . . . عليّ ولكن ملء عين حبيها

- (١) في ط : " التعريض " ، وفي م : " التعويض " .
(٢) في ع : " ففي " .
(٣) في الأصل : " الاستثقال " ، سهو ، والمثبت من بقية النسخ .
(٤) في ط : " بأئك " .
(٥) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٢٩٩ ، وشرح أبياته : ٩٣ / ٥ ، والمقاصد
الزحوية : ٥٣٦ / ١ ، والهمع : ١٠٣ / ١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٧٥ ،
وأوضح المسالك : ٢١٣ / ١ .
(٦) في الأصل ، م : " وما " .
(٧) في ط : " كان " .
(٨) في ك : " يرديني " .
(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
(١٠) في الأصل ، ط : " ملتبس " ، والمثبت من ع ، ك ، م .
(١١) في ط : " ما لم يلتبس " .
(١٢) هو نصيب بن رباح ، ديوانه : ص ٦٨ ، وفيه تخريجه . وانظر أيضا شرح
الحماسة : ص ١٣٦٣ ، والمقاصد الزحوية : ١ / ٥٣٧ .

فحببيها : مبتدأ ملتبس بضمير العين ، وملء عين : خبر واجب التقديم ، لأنه لو أخر وقدم (حببيها) لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة^(١) ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ليؤمن بذلك^(٢) المحذور ، وذكر (الالتباس) أولى من ذكر (الإضافة) لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها ، فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت من قول الشاعر:^(٣)

..... ولكن ملء عين حبيبيها

ومثال الالتباس بغير الإضافة^(٤) قولك : معرض عن هذ المرسِل إليها .

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير ، صحّت المسألة عند البصريين وهشام^(٥) الكوفي ، نحو : زيدا أجله مُحَرَزٌ 7 وزيداً أجله أَحَرَزٌ . ووافق الكسائي في مسألة اسم الفاعل لافي مسألة الفعل ، وعضد أبو علي قول الكسائي بأن قال : المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل والفاعل ، فكما لا يمتنع : زيدا أَحَرَزَ أَجْلَهُ ، لا يمتنع : زيدا أَجْلَهُ مُحَرَزٌ^(٦) لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي ، بخلاف : زيدا أَجْلَهُ أَحَرَزَ ، فإن الأجل^(٧) وإن كان الفعل خبره فالأخبار^(٨) بالفعل على خلاف الأصل ، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقلّ بهما كلام فعسّد المبتدأ قبلهما أجنبيًا ، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل (فإن اتّصال المبتدأ به على الأصل ، لأنه مفرد . قلت : وقد يفرّق بين الصورتين بأن اسم الفاعل)^(٩) لا يجب

-
- (١) في ك : " ونية " .
 - (٢) في ع : " ذلك " .
 - (٣) تقدم الاستشهاد به آنفاً .
 - (٤) في ط ، ع ، ك : " إضافة " .
 - (٥) الهمع : ٢ / ٣٧ .
 - (٦) تكملة من ع ، م .
 - (٧) في ك : " الأصل " .
 - (٨) في الأصل : " فإن الاخبار " ، والمثبت من بقية النسخ .
 - (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

تأخيره ، فلا يمتنع تقديم معموله ، (بخلاف الفعل ، فإن تأخيره إذا وقع خبراً مبتدأ واجباً فلا يجوز تقديم معموله) (١) لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل . وهذه شبهة شهرت عند النحويين وفيها إذا لم تقيد (٢) ضُف ، لأن تقديم معمول العامل العارض منع (٣) تقديمه منه على ما كان له من جواز التقدّم قبل عروض العارض ، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه مالم يكن في ذلك إخلالٌ ملازم ، لأن منعه مَفُوتٌ للتنبيه على الأصل ، ولأجل ذلك جاز أن يُقدّم على (لن) [ولم] (٤) و(لا واللام) الطلبيتين (٥) معمولات معمولاتهن ، نحو : زيداً لن أضرب ، وعمراً / لم أكرم ، والعلم لتطلب ، والجاهل لا تصحب . (١/٥٠)

وقول أبي علي : إن الفعل وفاظه أصلهما أن يستقلّ بهما كلاماً فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيّاً تخيلاً (٦) جدليّاً لا ثبوتاً له عند التحقيق ، لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدّي معناه وتقوم مقامه ، فلا يعدّ ماهي له خبر (٨) أجنبيّاً ، كما لا يعدّ أجنبيّاً ما المفرد له خبرٌ .

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين (زيداً أجله محرّز) و (زيداً أجله أحرز) بل الأخير (٩) أولى بالجواز ، لأن العامل فيه فعل وعامل المثال الأول اسم فاعل ، فمن منع الآخر دون الأول (١٠) فقد رجّح

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٢) في ط : " تجمد " .

(٣) في الأصل : " مع " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) زيادة من " ع " .

(٥) في ط : " القلبيتين " .

(٦) في ط : " يعد " ، وفي ك ، م : " بعد " .

(٧) في ع : " تحيل " ، وفي ك : " تحمل " .

(٨) في ط ، ك ، ع ، م : " خبراً " .

(٩) في ع : " الآخر " .

(١٠) في ع : " الأول دون الآخر " .

فَرَعًا عَلَى أَصْلٍ ، وَمِنْ مَنَعْمَا فَقَدْ ضَمَّ رَحِيًّا وَبَعْدَ قَرِيبًا .

ومن حجج البصريين قول الشاعر: (١)

خَيْرًا الْمُبْتَغِيهِ حَازِ وَإِنْ لَمْ . : يَقْضَ فَالْسَّعْيِ فِي الرَّشَادِ رَشَادُ

فهذا مثل (زيداً أجله أحرز) .

(ص) - فصل - الخبر مفردٌ وجملةٌ ، والمفرد مشتقٌ

وغيره ، وكلاهما مغايرٌ للمبتدأ لفظاً متّحدٌ به معنًى ؛

ومتّحدٌ به لفظاً دالٌّ على الشهرة وعدم التغيير ؛ (٢)

ومغاير له مطلقاً دالٌّ على التساوي ، حقيقة أو مجازاً ،

أو قائمٌ مقام مضاف ، أو مشعرٌ (٣) بلزوم حالٍ تُلْحِقُ

العين بالمعنى والمعنى بالعين مجازاً .

(ش) المراد هنا بالمفرد: العوامل الأسماء تسلط على لفظه؛ عارياً كان من

إضافة وشبهها أو ملتبساً (٤) بأحد هما؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ صاحبك ، وبشعرٌ

قائمٌ أبواه. (٥)

والجملة: ما تضمن جزأين [ليس] (٦) لعوامل الأسماء تسلط على لفظها أو لفظ

أحد هما نحو: زيد أبوه عمرو ، وبشعرٌ حضر أخوه ، فنحو: قائمٌ أبواه (٧) من المثال

الثالث ، ليس بجملة عند المحققين ، لتسلط العوامل على أول جزأيه .

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٨٢ ، وشفاء العليل : ص ٢٥٩ .

(٢) في م : " التغيير " .

(٣) بعدها في ط : " به " ، ولا معنى لها .

(٤) في الأصل ، م : " ملتبساً " ، والمثبت من ط ، ع ، ك .

(٥) في الأصل وطردك وم : أبوه ، والمثبت من ع .

(٦) تكملة من ع ، ك ، ط .

(٧) في م : " أبوه " .

والمراد هنا بالمشقق : ما دلّ على متّصف موصوفاً من مصدر مستعمل أو مقدر ،
 فذو المصدر المستعمل نحو : ضاربٌ ومضروب ، وحسنٌ وأحسن منه . وذو المصدر
 المقدر [نحو] : ربةٌ وحزورٌ وقفاخر ، من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال ،
 فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التي لم تستعمل لها مصادر .

وغير المشتق : ما عرّي مما رُسم به المشتق ، وكلّ واحد من النوعين إذا أخبر
 عن به/مبتدأ ، فالأكثر أن يغيّره لفظاً ويتحد به معنى نحو : هذا زيد ، وزيد فاضلٌ ،
 فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزید ، فقد اتّحدا معنىً وتغايرا لفظاً ،
 وكذا : زيد فاضل .

وقد يُقصد بالخبر المفرد بيانُ الشبهة وعدم التغيير ، فيتحد بالمبتدأ (٣) لفظاً ،
 ويكون أيضاً على نوعين :

— مشتقاً : كقول رجل من طيء : (٤)

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَبِّهِ وَرَسُولِ الْأَنْ أَمْرٌ قَوْلًا فَظَنَّ خَلِيلًا

— وغير مشتق ، كقول أبي النجم : (٥)

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

أي : خليلي من لا أشك (٦) في صحة خلته ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ، (٧)

(١) زيادة من ع ، ط .

(٢) في ط : " التعيين " ، وفي ع : " التغير " .

(٣) في ط : " المبتدأ به " .

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٨٤ ، والمساعد : ١ / ٢٢٥ ،
 وشفاء العليل : ص ٢٦٠ .

(٥) الخصائص : ٣ / ٣٣٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٤٤ ، وشرح المفصل :

١ / ٩٨ ، ٩ / ٨٣ ، والمغني : ص ٧٣٤ ، والخزانة : ١ / ٢١١ .

(٦) في ع : " من لا شك " .

(٧) في ك : " وغيبته " .

وَشِعْرِي (١) مَا ثَبِتَ فِي النُّفُوسِ مِنْ جِزَالَتِهِ وَالتَّوَصَّلَ بِهِ مِنَ الْمُرَادِ إِلَى غَايَتِهِ ، وَقَدْ يُفْعَلُ مِثْلُ هَذَا بِجَوَابِ (٢) الشَّرْطِ ، كَقَوْلِكَ : مَنْ قَصَدَنِي فَقَدْ قَصَدَنِي ، أَي : فَقَدْ قَصَدَ مَنْ عَرَفَ نَجَاحَ قَاصِدِهِ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ" (٤) .

وَقَدْ يَكُونُ الْخَبْرُ الْمَفْرُودُ مَغَايِرًا لِلْمَبْتَدَأِ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْلَامُ بِالتَّسَاوِي فِي الْحُكْمِ حَقِيقَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ * ، أَوْ مَجَازًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

وَمَجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهَا . . . لَوْ يَنْفَخُونَ مِنَ الْخَوْزُورَةِ طَارُوا (٧)

وَقَدْ يَكُونُ الْمَغَايِرُ لَفْظًا [وَمَعْنَى (٨) قَائِمًا (٩) مَقَامَ مِضَافٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ * ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ * (١٠) أَي : هُمْ ذَوُو دَرَجَاتٍ (١٢) ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مِنْ أَمْنٍ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الدَّالُّ عَلَى التَّسَاوِي

(١) فِي ك : " وَقَوْلُهُ " : شِعْرِي شِعْرِي لِمَا ثَبِتَ ، وَفِي ع : " وَشِعْرِي عَلَى مَا ثَبِتَ " .

(٢) فِي ع : " بِمِثْلِ هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ " ، وَفِي ط : " الْجَوَابُ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : " قَصَدَهُ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ ، فِي بَابِ : مَا جَاءَ انْ أَعْمَالُ بِالنِّسْبَةِ

وَالْحَسْبِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ : ٢١ / ١ .

(٥) الْآيَةُ (٦) مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

(٦) هُوَ جَرِيرٌ ، دِيْوَانُهُ : ص ٢٠٧ ، وَاللِّسَانُ (هُوَ) . وَرِوَايَةُ الدِّيْوَانِ :

لَا يَخْفِينُ عَلَيْكَ أَنْ مَجَاشِعًا . . . لَوْ يَنْفَخُونَ مِنَ الْخَوْزُورِ لَطَارُوا .

(٧) فِي ط : " الْخَوَارَةُ " ، وَفِي ع : " الْخَوْزُورَةُ " ، وَفِي ك : " الْحَرُورَةُ " .

(٨) زِيَادَةٌ مِنْ " ع " .

(٩) فِي ك : " قَائِمٌ " .

(١٠) الْآيَةُ (١٦٣) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(١١) الْآيَةُ (١٧٧) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(١٢) بَعْدَهَا فِي ك : " وَكَذَلِكَ " وَلَا مَعْنَى لَزِيَادَتِهَا هُنَا .

مجازا فيقدّر (مثل) مضافا إلى الخبر في قولهم : زَيْدٌ زَهَيْرٌ ، «مَجَاشِعُ قَصَبٌ»
ونحو ذلك .

وقد يكون المغاير^(١) لفظاً ومعنى مشعراً^(٢) بحال تُحَقِّقُ الْعَيْنَ بِالْمَعْنَى وَالْمَعْنَى
بِالْعَيْنِ ، فالأول كقولك : زَيْدٌ صَوْمٌ ، تريد بذلك المبالغة ، كأنك جعلته نفس
الصَّوْمِ . ولا يُرَادُ بِذَلِكَ نُوُصُومٌ ، لِأَنَّ ذَا^(٣) الصَّوْمِ يَصْدُقُ عَلَى الْقَلِيلِ [الصَّوْمِ]^(٥)
وَالكثيرة^(٦) ، وَهُوَ صَوْمٌ لا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْعُلَمَنِ (للصَّوْمِ ، وكذلك ما أشبهه)^(٧) .
والثاني قولهم : « نَهَارُ فُلَانٍ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ »^(٨) ، ومنه : * وَالنَّهَارَ مَبْصِراً *^(٩) ،
وقول الشاعر أنشدته سيبويه :^(١٠)

أَمَّا النَّهَارُ فَنَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ . . . وَاللَّيْلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ
ومن هذا القبيل قولهم : « شِعْرُ شَاعِرٍ »^(١١) و « مَوْتُ مَائِتٍ »^(١٢) .

(ص) ولا يتحمل غير المشتق ضميراً مالم يُؤوَّلَ بِمُشْتَقٍّ ،

خلافاً للكسائي^(١٣) ، ويتحمّله المشتقّ خبراً أو نعتاً

أو حالاً مالم يرفع ظاهراً لفظاً أو محلاً . ويستكنّ الضميرُ

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في ع : « للمغاير » . |
| (٢) | في ع : « مشعر » . |
| (٣) | في ط : « ذلك » . |
| (٤) | في ع : « صوم » . |
| (٥) | زيادة من « ع » . |
| (٦) | في الأصل ، ط ، ك ، م : « والكثير » ، والمثبت من « ع » . |
| (٧) | ساقطة من « ك » . |
| (٨) | الكتاب : ٣٣٧/١ . |
| (٩) | الآية (٦٧) من سورة يونس ، وكذلك الآيتان (٨٦) من سورة النحل ،
وآية (٦١) من سورة غافر . |
| (١٠) | بدون نسبة في الكتاب : ١٦١/١ ، والمقتضب : ٣٣١/٤ ، والمحتسب :
٠١٨٤/٢ |
| (١١) | الأصول لابن السراج : ٠٨٤/٣ |
| (١٣) | الانصاف : ص ٥٥ |

إن جرى متحمّله على صاحب معناه ، وإلا برز .

وقد يستكنّ إن أمن اللبس وفاقا للكوفيين .

(ش) مثال الخبر الذي لا يتحمّل ضميرا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق كقولك

مشيرا إلى الأسد المعروف : هذا أسدٌ ف (أسدٌ) [خبرٌ] ^(١) لا ضمير فيه ،

لأنه خالٍ من معنى الفعل ، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمّل الضمير

كقولك مشيرا إلى رجل شجاع : هذا أسدٌ ، ففي / (أسد) حينئذٍ ضميرٌ مرفوعٌ به ، (٥٠/ب)

لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل ، فلو ^(٢) أسدٌ إلى ظاهر لرفعه كقولك : رأيت

رجلا أسداً أبوه ، ومنه قول الشاعر : ^(٣)

وليلٍ يقولُ الناسُ من ظلماتِهِ . : سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعَوْرُهَا

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً . : مُسَوِّحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا

رفع ^(٤) (الأعالي) و (الكسور) بمسوح وساج ، لإقامتهما مقام سود ، وإن أجاز

ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق كان ارتفاع المضر به أولى ، لأنه قد يرفع

المضمر ^(٥) مالا يرفع الظاهر كأفعل التفضيل في أكثر الكلام . ^(٦)

وإن ^(٧) رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا جاز أن ينصب بعد ذلك

تمييزا ^(٨) أو ^(٩) حالا ، كقول الشاعر : ^(١٠)

تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَدِيٌّ . : وَأَنْتَ الْبَلْكَسَاءُ بِنَا لُصُوقًا

(١) زيادة من "ع" . (٢) في ع : "ولو" .

(٣) هو مضر بن ربعي ، حماسة ابن الشجرى : ص ٢٢٨ ، والحماسة البصرية :

٢٤٣/٢ ، والخزانة : ٢٩١/٢ .

وروايته في حماسة الشجرى . . . مسوح أعاليها وساج كسورها

(٤) في الأصل : "رفع" ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في ك : "بملا" . (٦) في ك : "الأكثر" .

(٧) بعدها في ك : "جاز" ، ولا معنى لزيادتها .

(٨) في ع : "به" تمييز أو حال .

(٩) في الأصل (و) بدل (أو) ، والمثبت من بقية النسخ .

(١٠) هو أبو العميثل ، اللسان (بلسك) وفيه النص على أن أبا العميثل هو

الذي صنع هذا البيت . والمساعد : ٢٢٧/١ .

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميراً ورفعهُ ظاهراً لتأولهُ بمشتقٍّ لم يَرْتَبْ في أن المشتقَّ أحقُّ بذلك ، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض ، كقولك : هذا زيدٌ وزيدٌ أنت . وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد ، فعندي استبعادُ في إطلاقه (١) ، إذ هو مجرد عن دليل (٢) ، ومقتحم بقائله أو عرسيل ، والأشبهه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامدٍ عرفَ لمسامه معنى لا زم (٣) (لا انفكاك) عنه ولا مندوحة منه (٥) كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحُمرة للنار (٦) ، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور ، وأمكن أن يُقال معذور ، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين ، واجتنابه متعيّن .

وأما الخبر المشتقُّ إذا لم يرتفع به (٧) ظاهراً لفظاً نحو: زيدٌ قائمٌ غلامُهُ ، ولا محلاً نحو: عمروٌ مرغوبٌ فيه ، فلا بد من رفعه ضميراً ، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكنَّ الضمير دون خلاف ، فإن برز فالبارز مؤكّد للمستكن (٨) وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين والكوفيين عند خوف اللبس كقولك : زيدٌ عمروٌ ضاربه هو ، والزيدان العَمران ضاربهما هما ، ف (هو) فاعل مسندٌ إليه ضاربه (٨) وهو عائد على زيد ، والهاء عائدة على عمرو ، و (هما) فاعل مسندٌ إلى (ضاربهما) وهو عائد على الزيدان والمضاف إليه عائد على العَمران ، وأفرد (ضارب) المسند إليه (٩)

(١) في ع : " لا إطلاقه " .

(٢) في ك : " ففي إطلاقه استبعاد لتجرده عن دليل " .

(٣) في ع : " ملازم " .

(٤) في م : " لا انفكاك " .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٦) في ط : " للشمس " .

(٧) به ساقطة من " ط " .

(٨) في ك : " ضارب " .

(٩) في ع : (إليه) بدل (إلى) .

(١٠) في ع : " إلى " بدل " إليه " .

المثنى، لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز^(١) في مثل هذا مجمع عليه لكون المعنى ملتبسا بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول^(٢) لاستكن الضمير بإجماع^(٣) لعدم الحاجة إلى إبرازه .
ومثال^(٤) الإبراز المجمع عليه قول الشاعر:^(٥)

لِكُلِّ الْفَيْنِ بَيْنَ بَعْدَ وَصَلِيهَا . . . وَالْفَرَقَدَانِ حِجَاهُ مَقْتَفِيهِ هُمَا

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ليجرى الباب على سنن واحد . وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، ويقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر:^(٦)

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ . . . بِكُنْهٍ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

فقومي : مبتدأ، وذرا المجد : مبتدأ ثان، وبانوها : خبر جار على (ذرا المجد) في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغني باستكنا ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضا:^(٧)

إِنَّ الَّذِي لِهَوَاكِ^(٨) آسَفُ رَهْطُهُ . . . لَجَدِيرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيَهُ خَلِيلًا

ومثله أيضا قول الآخر:^(٩)

تَرَى أَرْبَاعَهُمْ^(١٠) مُتَقَدِّمِيهَا . . . إِذَا حَمِي^(١١) الْحَدِيدُ عَلَى الْكَمَاةِ

(١) في ك : " والإبراز " .

(٢) في ع : " من المبتدأ الأول ووقوعه على الثاني " .

(٣) بإجماع، ساقطة من " ك " .

(٤) في ط : " ومثل " .

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٢٢٩ .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل : ١ / ٢٠٨، وشفاء العليل :

ص ٢٦٢، والهمع، ١ / ٩٦، وشرح التصريح : ١ / ١٦٢ .
(٧) لم أوقف عليه .

(٨) في ك : " يهواك " .

(٩) ورد في الانصاف : ص ٥٩، بدون نسبة .

(١٠) في ط : " أزيافهم " . (١١) في م : " صدى " .

وتكلف بعض المتعصبين (١) فقال : تقدير البيت الأول : قومي بانو ذرا المجد بانوها ، وتقدير البيت الثاني : لأنتِ جديرة أن تصطفيه ، وتقدير البيت الثالث : ترى أصحاب أرياقهم (٣) متقلديها .

والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعده . والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا ، فمن التزم إبراز الضمير عموما مع الخبر الجاري على غير صاحب معناه التزمه مع النعت والحال الجارين (٥) على غير ما هما له ، أمن اللبس أم لم (٦) يؤمن ، ومن لم يلتزم الإبراز فسي الخبر إلا عند خوف اللبس لم يلتزمه في النعت والحال إلا عند خوف اللبس .

ومن النعت الجاري على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبي عمير * إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير نظرين إناه (٧) بخفض (غير) .

وإن كان الجاري على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا وأمن اللبس اغتفر ستر الضمير كقولك : الخبز زيد يأكله ، (٨) فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك : غلام زيد يضربه هو ، إذا كان المراد أن زيدا (٩) يضرب الغلام .

(ص) والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية

خلافًا لابن الأثيري وبعض الكوفيين ، ولا قسمية ، خلافًا

(١٠) لشعلب .

(١) في م : " المتأخرين " .

(٢) في ع : " بانون " .

(٣) في ط : " أزيافهم " .

(٤) في ط : " خبره " .

(٥) في ك ، م : " الجاريتين " .

(٦) في الأصل ، م : " أولم " . وفي ط : " ألم " ، والمثبت من ع ، وفي ك : ساقطة .

(٧) الآية (٥٣) من سورة الأحزاب ، والقراءة ذكرها أبو حيان في البحر

المحيط : ٢٤٦ / ٧ .

(٨) في ك : " وان خيف " . (٩) في ط : " زيد " .

(١٠) شرح الكافية للرضي : ٩١ / ١ ، وزاد بعده في التسهيل وحده قوله :

" ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافًا لابن السراج " لكنه لم يشرحه هنا .

(ش) الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية فمثالها : الله فضله عظيم ، وإن كانت فعلية فمثالها : * الله يجتبي إليه من يشاء * (١) ويدخل في الاسم المصدرة بحرف عامل في المبتدأ ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط .

/ ويدخل في الفعلية ، الشرطية المصدرة بحرف أو باسم معمول للشرط (٢) . (٥/أ)

فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل في المبتدأ : * الله لا إله إلا هو * (٣)

* والذين يمسكون بالكتب وأقاموا الصلوة إنما لنضع أجر المصلحين * (٤) .

ومثال الإخبار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط : الله من يطعمه ينج .

ومثال الإخبار بشرطية مصدرة بحرف : الله إن تسأله يعطيك .

ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول للشرط : الله من يهد (٥) فلا مضل له .

ومنع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية نظراً إلى أن الخبر

حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك (٦) .

وهذا نظر واهٍ ، لأن خبر المبتدأ خلاف في أصله أن يكون مفرداً ، والمفرد

(من حيث هو مفرد) (٧) لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة

بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب ، لأنها نائية عما لا يحتملها (٨) ، وأيضاً

فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو : كيف أنت ؟ ثابت باتفاق ، فلا يمنع ثبوته جملة

طلبية بالقياس لو كان غير مسموع (ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام

(١) الآية (١٣) من سورة الشورى .

(٢) في ك : * أو اسم معمول للشرط * .

(٣) الآية (٢٥٥) من سورة البقرة ، وآية (٢) من سورة آل عمران ،

وآية (٨٧) من سورة النساء ، وآية (٨) من سورة طه ، وغيرها .

(٤) الآية (١٧٠) من سورة الأعراف .

(٥) في ك : * من يهد * .

(٦) شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١ .

(٧) ساقطة من ك * .

(٨) في الأصل ، ط ، ك ، م : * لا يحتملها * والمثبت من ع * .

العرب (١) كقول رجل من طي: (٢)

قَلْبٌ مِنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْأَلُو . : صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ
وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملته قسمية (٤) .

(٥) وهو أيضا منعٌ ضعيفٌ ، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه ، كقول
الله تعالى : * والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لَنُؤْتِيَنَّهُم فِي الدُّنْيَا
حَسَنَةً * ، وكقول الشاعر : (٧)

جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ . : وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ

(ص) وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها

[أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد] (٨) استغنت عن
عائد ، والإفلا ، وقد يُحذف إن علم ونُصب بفعل أو صفة
لفظا أو محلا [أو جُرَّ بحرف تبعية أو ظرفية أو مسبوق
ماثل لفظا أو معمولا أو بإضافة اسم فاعل] (٩)

ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل
(أو شبهه في الافتقار والعموم ، ويضعف إن كان المبتدأ
غير ذلك) (١٠) ولا يَخُصَّ جَوَازُهُ بِالشَّعْرِ (١١) خلافا للكوفيين [(١٢) .

- (١) بدلها في ك : " فكيف وهو مسموع " .
(٢) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٨٩ ، وشفاء العليل : ٢٦٣ ،
والهمع : ٩٦/١ .
(٣) في الأصل ، ط ، ك " قلت " ، والمثبت من ع ، م .
(٤) شرح الكافية للرضي : ٩١/١ .
(٥) في ك : " وهذا " . (٦) الآية (٤١) من سورة النحل .
(٧) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٩٠ ، وشفاء العليل : ص ٢٦٣ ،
والمغنى : ص ٤٥٤ ، وشرح أبياته : ٢٤٥/٦ .
(٨) تكملة من م ، ك ، والتسهيل .
(٩) تكملة من ك ، م ، والتسهيل .
(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
(١١) في ع : " ولا تخص مع غيرها بالشعر " .
(١٢) التكملة من ك ، ع ، م ، والتسهيل .

(ش) الجملة المتّحدة بالمبتدأ معنى: كلُّ جملةٍ منخبرٌ بها عن مفرد يدلّ على جملةٍ (١) كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢)، وكقوله: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) ومن الإخبار عن مفرد بجملةٍ اتّحدت به معنى قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: "أفضل ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله" (٤). والجملة المتّحد بعضها بالمبتدأ معنى: كلُّ جملةٍ تتضمّن ما يدلّ على ما يدلّ عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها كقوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٥) برفع اللباس (٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحزمة (٧)، وكقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ (٨)، لأن (المصلحين) هم الذين يمسكون بالكتاب (وأقاموا الصلاة) (٩)، فيتحصّل (١٠) به ما كان يتحصّل بضمير (١١) مع تأكيد الاعتناء (١٢) ومزيد الثناء.

ويكثر الاتحاد لفظاً ومعنى تعظيماً لأمر المحدث عنه أو المحدث به كقولهم تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (١٣)، فإن لم تتحد بالمبتدأ معنى

-
- | | |
|------|--|
| (١) | تكملة من ع، م . |
| (٢) | الآية الأولى، من سورة الا خلاص . |
| (٣) | الآية (٩٧) من سورة الأنبياء . |
| (٤) | أخرجه مالك في الموطأ، في باب: ما جاء في الدعاء، من كتاب القرآن : |
| (٥) | ٢١٥/١، وكذلك في باب جامع الحج من كتاب الحج : ٤٢٣ / ١ . |
| (٦) | الآية (٢٦) من سورة الأعراف . |
| (٧) | زيادة من "ك" . |
| (٨) | الكشف : ٤٦٠/١، والنشر : ٩/٢٠٥ . |
| (٩) | الآية (١٧٠) من سورة الأعراف . |
| (١٠) | ساقطة من "ك" . |
| (١١) | في ع : "فتحصل" . |
| (١٢) | في ع : "بضميره" . |
| (١٣) | في الأصل : "تأكد الاعتناء"، والمثبت من ط، ع، ك، م . |
| (١٤) | الآية (٢٧) من سورة الواقعة . (١٤) في ط : "يتحد" . |

ولابعضها لم تستغن^(١) عن ضمير، وإلى هذا أشرت بقولي : وإلا فلا .
 ونهت^(٢) بكون الجائز الحذف منسوب اللفظ والمحل^(٣) بفعل أو صفة ، على أن
 [غير^(٤)] ذلك لا يحذف^(٤) كالمرفوع مطلقا وكالمنسوب بحرف ، وكالمجور بإضافة
 غير صفة ، ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم^(٥) ونُصب^(٥) بفعل أو صفة لفظا
 أو محلا ، فمثال المنسوب بفعل لفظا قول الشاعر^(٦) :

ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا . : فَأَخَزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

ومثال المنسوب بفعل محلا قول الآخر^(٧) :

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا . : وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرُّ

أراد الأول : ثلاث كلهن قتلتهن عمدا^(٨) ، وأراد الآخر : ويوم نساء فيه ويوم
 نسرفيه .

ومثال المنسوب بصفة لفظا قول^(٩) الراجز :

غَنِيٌّ نَفْسُ الْعَفَافِ الْمَغْنِيِّ . : وَالْخَائِفُ الْإِمْلَاقُ لَا يَسْتَفْنِي

ومثال المنسوب بصفة محلا قول الشاعر^(١٠) :

سُبُلُ الْمَعَالِي بَنُو الْأَعْلَيْنِ سَالِكَةٌ . : وَالْإِرْثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْطَى بِهِ الْوَلَدُ

(١) في ط، ع : " يستغن " .

(٢) في ع : " أو المحل " .

(٣) زيادة من ع ، ط .

(٤) لا يحذف ، ساقطة من " ط " .

(٥) في الأصل بك : " أو نصب " والتصويب من ط، ع، م .

(٦) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٨٦/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٢٦ / ١ ،

والخزاعة : ١٧٧/١ .

(٧) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(٨) في ك : " عمرا " .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٩٢ ، وشفاء العليل : ص ٢٦٥ .

(١٠) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٩٣ ، وشفاء العليل : ص ٢٦٥ .

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ (كل) قراءة ابن عامر:
 * وَكَلُّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى * (١) ، ومثال ذلك قول الراجز (٢)
 قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي .: عَلِيٌّ ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
 فلو كان (المبتدأ) غير (كل) والضمير مفعول به ، لم يجز عند الكوفيين حذفه
 مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار.

والبصريون يُجيزون ذلك في الاختيار ويرونه ضعيفا ، ومنه قراءة السلمي :
 * أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ * (٤) بالرفع ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر: (٥)
 وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ (٦) .: بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ
 هكذا رواه أبو بكر بن الأنباري (٧) برفع (خالد) و (أصحابه) (٨) .
 (ص) وَيَغْنِي عَنِ الْخَبْرِ بِاطْرَادِ ظَرْفٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ
 تَامٌ مَعْمُولٌ - فِي الْأَجُودِ - لَا سَمَ فَاعِلٍ كَوْنٍ مُطْلَقٍ ، (٩)
 وفاقا للأخفش تصریحا ، ولسيويوه إيماء ، لا لفعله
 ولا للمبتدأ ولا للمخالفة ، خلافا لزاعي ذلك . وما يعزى
 للظرف من خبرية وعمل ، فالأصح كونه لعامله ، ورسمًا
 اجتماعا لفظا .

-
- (١) الآية (٩٥) من سورة النساء . والقراءة في الكشف : ٣٠٧/٢ ، وضبطت
 الآية في (ع) : * وَكَلُّ وَعَدُّ اللَّهُ . . . * .
 (٢) ورد في الكتاب : ٨٥/١ ، وأما لي ابن الشجري : ٨/١ ، والخصائص ٢٩٢/١
 وشرح المفصل : ٣٠/٢ ، والمغني : ص ٢٢٠ ، والخزانة : ١٧٣/١ .
 (٣) بداية سقط طويل من " ك " .
 (٤) الآية (٥٠) من سورة المائدة ، والقراءة في البحر المحيط : ٥٠٥/٣ .
 (٥) هو الأسود بن يعفر ، المقرب : ٨٤/١ ، والتذييل : ج ٢ لوحة ٩٣ ، والمغني
 ٢٦٦ ، وشرح أبياته : ٢٨٠/٧ .
 (٦) في ط : " ساداتنا " .
 (٧) زاد بعدها في ط : " وأصحابه " .
 (٨) ساقطة من " ط " .
 (٩) في الأصل وم : " مطلقا " والمثبت من ط ، ع .

(ش) ذهب الكوفيون^(١) إلى أنّ الظرف من نحو : زَيْدٌ خَلَفَكَ ، منصوب بمخالفته
المبتدأ ، حكاه ابن كيسان والسيرافي^(٢) .

وهذا القول فاسد من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ تخالف المتباينين^(٣) في معنى نسبه إلى كل واحد منهما كنسبته

إلى / الآخر فإعماله في أحدهما ترجيحٌ من غير مرجح . (٥١/ب)

الثاني : أنّ المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع

نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ ، ونهارك صائمٌ وأنت قطرٌ^(٤) ،

وهم درجاتٌ ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور^(٥) لعملت

في هذه الأخبار ونحوها لتتحقق^(٦) المخالفة فيها .

الثالث : أنّ المخالفة معنى لا تختص^(٧) بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن تكون

عاملة ، لأن العامل^(٨) عملاً مجعماً عليه لا يكون غير مختص . هذا إذا كان

العامل لفظاً ، مع أنه أقوى من المعنى ، فالمعنى إذا عدم الاختصاص

أحق بعدم العمل لضعفه .

الرابع : أنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل ، لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل^(٩)

في الظرف عند تأخره ، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع

(١) في م : " المحققون " .

(٢) الهمع : ٢ / ٢٢ .

(٣) في ، ساقطة من "ع" .

(٤) في ط : " قطر " .

(٥) المذكور ، ساقطة من "م" .

(٦) في الأصل وم : " لتحقيق " ، والمثبت من ع ، ط .

(٧) في ط ، م : " لا يختص " .

(٨) في ط ، م : " العمل " .

(٩) في ط ، ع : " يعمل " .

بَعْدَهُ ^(١) بالتقدم، فأعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق .

فبان بهذه الأوجه [الأربعة] ^(٢) فساد ما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب ابنُ خروفٍ إلى أنَّ عاملَ النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، وقال :

هو مذ هب سيبويه ، وحمله على ذلك أن سيبويه قال في (باب ما ينتصب من الأماكن

والوقت) : فانتصب ، ^(٣) لأنها موقوعٌ فيها ومَكُونٌ فيها وعملٌ فيها ما قبلها ، كما أنَّ

العِلْمُ إذا قلت : أنتَ الرَّجُلُ علماً ، عمل فيه ما قبله وكما عمل في (الدرهم) (عشرون)

إذا قلت : عشرون درهماً . ثم قال سيبويه : فالمكان : هو خَلْفَكَ . ثم أردفه بنظائر

وقال : فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي عمل

فيما بعده نحو (العشرين) ونحو : خيرٌ منك عملاً ، فصار (زيدٌ خَلْفَكَ) بمنزلة

ذلك والعامل في (خَلْفَ) الذي هو في موضعه ^(٤) والذي هو في موضع خبره ،

كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى

الكلام وهو منفصل منه ، هذا نصه ^(٥) .

وهو يحتل أربعة أوجه :-

أحد ها : كون الظرف منصوباً بعامل معنوي وهو حصول المبتدأ فيه لقوله : فانتصب ^(٦)

لأنها موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها ، ويحتل ^(٧) قوله : عمل فيها ما قبلها ،

على عمل المبتدأ في المحل فيكون للظرف ^(٨) على هذا التقدير عامل

(١) في الأصل : "مع ما بعده" ، والمثبت من ط، ع، م .

(٢) زيادة من ط، ع .

(٣) في ط، ع : "فانتصبت" ، تحريف .

(٤) في الكتاب : "هو موضع له" .

(٥) الكتاب : ١ / ٤٠٣-٤٠٦ .

(٦) في الأصل ، ط، ع : فانتصبت ، والمثبت من م ، وهو الصواب .

(٧) في ع : "ويحمل" .

(٨) في ط، م : "الظرف" .

نصب في لفظه ، وهو المعنى المذكور ، وعامل رفع في محله وهو المبتدأ ، وهذا الوجه باطل ، إذ لا قائل به ، ولأنَّ الحصول لو عمل في الظرف العرفي وهو (الخلف) وشبهه لعمل في الظرف اللغوي كالكيس والكوز (فكان يقال : المال الكيس ، والماء الكوز ، بالنصب ، بسـ الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز)^(١) ونحوهما أولى بالعمل ، لأنه حصول إحاطة وإحراز ، وإذا لم يصلح^(٢) للعمل وهو أقوى فغيره بعدم^(٣) العمل أولى .

والوجه الثاني : كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين ، فإنه يوهمه سيويوه بقوله في الباب المذكور فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين ، أنَّ الظرف منصوب بالمخالفة ، لأنك إذا قلت : زيد أخوك ، فالأخ هو زيد ، وإذا قلت : زيد خلفك ، فالخلف ليس بزيد ، فخالفته له عملت فيه النصب . وقد تقدم إبطال هذا القول . فسيويوه يـري من عول عليه وجنح إليه^(٤) ، لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت ، وعمل فيها ما قبلها ، وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف ، والمخالفة بخلاف ذلك ، فتتقن أن مراده غير مراد الكوفيين .

الوجه الثالث : ما ذهب إليه ابن خروف من أنَّ عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه^(٥) ، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين ، وهو أيضا

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .
 (٢) في ع : " يحصل " .
 (٣) في ط ، م : " تقراً : بغيره ، فعدم " .
 (٤) في ع : " أو جنح " .
 (٥) في ع ، م : " مقدم " .
 (٦) في الأصل : بنفسه ، والمثبت من ع ، ط ، م .

مخالف لمراد سيوييه ، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى ، ولو قصد
ذلك سيوييه نصاً لم يعول عليه ، لأنه يبطل من سبعة أوجه :

أحدها : أنه قول مخالف لما اشتهر^(١) عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل ،
فوجب اطراحه .

الثاني : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل
نصب ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه ، ولا ريب في
إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف ، فلا عدول عنه .

الثالث : من مبطلات قول ابن خروف ، أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين^(٢) ؛
ناصب ومنصوب لا ثالث لهما ، ولا نظير له فوجب اطراحه .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط ، ولا نظير لذلك ، ومن شَمَّ
لم يكن كلاماً نحو : زيد قام عمرو ، حتى يقال : إليه ، أو نحوه .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل
من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر من
المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر^(٣) .

السادس : أن الظرف الواقع موقع الخبر / من نحو : زيد خلفك ، نظير المصدر (٥٢ / أ)
من نحو : « ما أنت إلا سيرا » في أنه منصوب مفعول عن مرفوع ، والمصدر
منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير
بالنظير .

(١) في ع : " شهر " .

(٢) في ع : " لفظتين " .

(٣) في ط : الجزاء . تحريف .

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومثلاً لا يكون إلا فعلاً أو شبيبهه^(١) أو شبيبهه^(٢) شبيبهه^(٣) ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به .

الوجه الرابع : من احتملات كلام سيوييه^(٢) ، أن ينتصب الظرف المذكور بـ (مستقر) أو (استقر) أو شبيهما . وكلام سيوييه قابل لاستنهاط ذلك منه ، لأنه قال قاصداً للظروف الواقعة بعد المبتدأ وعمل فيها ما قبلها : كما أن العلم إنا قلت : أذت الرجل علماً ، عمل فيه ما قبله^(٣) . (ما قبلها) محتمل أن يريد به الذي قبلها في اللفظ ، وهو المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به الذي قبلها في التقدير وهو (مستقر) أو (استقر) أو شبيهما . إلا أن الاحتمال الأول يفضي إلى المحذورات المتقدمة ذكرها ، والاحتمال الثاني لا يفضي إليها فكان أولى بمراده . ويؤيد أولويته في إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب^(٤) التمييز في قوله : خير عملاً ، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ ، فينبغي أن يكون ناصب الظرف خبراً لا مبتدأ ، فإن ذلك أليق بالنظير ، وأوفق في التقدير ، وكذا قوله : فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيره^(٥) ، يحتمل أن يريد بـ (ما هو فيه) المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من (مستقر) ونحوه ، وهو الأولى لما ذكرت من أن تقديره لا يفضي إلى المحذورات^(٦) السالفة ، ويؤيد ذلك أيضاً قوله : وهو غيره ، أي ما هو في الظرف

(١) في الأصل ، ط ، م : " بشبيبه " ، والمثبت من " ع " .

(٢) زاد بعدها في ع : " وهو الصحيح " .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٠٤ .

(٤) في ط : " بناصب " .

(٥) الكتاب : ١ / ٤٠٦ .

(٦) في م : " المحذورات " .

غير المبتدأ ، واحتاج إلى هذه العبارة^(١) لينبه^(٢) على أن بين الظرف والمبتدأ مقدراً ، وهو^(٣) خبر للمبتدأ وعامل في الظرف وأنه غير المبتدأ ، ولا يصح أن يُعاد (هو) إلى المبتدأ، والمها^(٤) من (غيره) إلى الظرف ، لأن الإِعلامَ بذلك إِعلامٌ بما لا يُجْمَلُ^(٥) ، بخلاف الإِعلامَ بأن^(٥) ثمَّ مقدراً هو غير المبتدأ وعامل في الظرف ، فإن الحاجة داعية إليه، ويتأيد ذلك أيضا بقوله : وصار بمنزلة المنون الذي عمل فيما بعده نحو :
العشرين ، ونحو : خيرٌ منك عملاً . فإن في (صار) ضميراً عائداً إلى ما هو فيه وهو غيره . وقد ثبت^(٦) أنه ما يُقدَّرُ من (مستقر) ونحوه وجعل نسبة هذا المقدّر من الظرف كنسبة (خير) من (عملاً) ، وفيه أيضا إشعار بأنه لا يريدُ بما^(٧) المبتدأ ، بل الخبر المقدّر ، لأن (خيراً) من قوله : خيرٌ عملاً ، خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره أنت ، أو : هو خيرٌ عملاً ، وجعل ما هو خبرٌ نظيرَ الخبرِ^(٨) أولى من جعله نظير المبتدأ^(٩) ، ثم قال : فصار (زيدٌ خلفك) بمنزلة ذلك^(١٠) . أي : صار (زيد) قبل (خلفك) بمنزلة (مستقر) لأنه يدلّ عليه ويجعله في الذهن مُشاراً إليه ، ثم قال : والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه^(١١) ، أي : الذي (خلف) في

-
- | | |
|--------|-----------------------------------|
| (١) | العبارة ، ساقطة من " ط " . |
| (٢) | في ط : " لبيّن " . |
| (٣) | في ع : " هو " . |
| (٤) | في ط ، م : " لا يجمل " . |
| (٥) | في م : " فان " . |
| (٦) | في ع : " بينت " . |
| (٧) | في م : " بها " . |
| (٨) | في الأصل وحدها : " خير " . |
| (٩) | في ع : " نظيراً لخبر " . |
| (١٠) | في ع : " نظيراً لمبتدأ " . |
| (١١) | الكتاب : ١ / ٤٠٦ . |
| (١٢) | في الكتاب : " الذي هو موضع له " . |

موضعه، (والذي (خَلْفَ) في موضعه)^(١) هو (مستَقَرَّ) أو نحوه من أسماء
الفاعلين ، فإنه الخبر في الحقيقة ، فالظرف في موضعه ، لأنه عمدة والظرف فضله .
ثم قال : والذي هو في موضع خبره .^(٢) يعني (استَقَرَّ) ونحوه من الأفعال الدالة
على كون مطلق ، فإن الظرف إذا طُقَّ بفعل فذلك الفعل في موضع الخبر الأصلي
وهو اسم الفاعل ، فأشار سيويوه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل^(٣)
ويفعل^(٤) ، ونهه على أن تقدير اسم الفاعل أولى بأن أضاف الموضع إلى ضميره . ولو قال :
أو الذي هو في موضع خبره لكان أبين ، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع (أو)
حيث لا تصلح الجمعوية كقوله تعالى : * مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ *^(٥) ووقوع (أو) موقع
الواو حيث تتعين الجمعوية كقول الشاعر:^(٦)

... .. من بين ملجم ظهره^(٧) أو سافِع^(٨)

ويدل على أن تقدير^(٩) اسم الفاعل أولى ، أربعة أمور :

أحدها : أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:^(١٠)

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ . . . فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُنُونِ كَائِنٌ

-
- (١) ساقطة من " ط " .
(٢) الكتاب : ١ / ٤٠٦ .
(٣) في ط : " باسم الفاعل " .
(٤) في ع : " ومفعل " .
(٥) الآية (٣) من سورة النساء .
(٦) هو حميد بن ثور ، والشاهد عجز بيت له ، صدره :
قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم . . . من بين . . . البيت
ديوانه : ص ١١١ ، وفيه تخريجه . وانظر أساس البلاغة (سفع) ، والمقاصد
النحوية : ٤ / ١٤٦ .
(٧) في ع : " مهرة " .
(٨) في الأصل ، م : " شافع " ، والمثبت من ط ، ع .
(٩) في ط : " تقديم " .
(١٠) ورد بدون نسبة في المغنى : ص ٤٩٧ وشرح أبياته : ٢٤٦ / ٧ ، والمقاصد
النحوية : ١ / ٥٤٤ ، والهمع : ١ / ٩٨ .

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به ، وإلى هذا البيت ونحوه
أشرت بقولي : وربما اجتماع لفظا .

الثاني : أن الفعل لا يعني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع
رفع واسم الفاعل مفعول عن تقديره (١) ، وتقدير ما يعني أولى من تقدير
مالا يعني . (٢)

الثالث : أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل ، وبعض مواضعه
غير صالح للفعل نحو : أما عندك فزيد (٣) ، وجئتُ فإذا عندك زيد ،
لأن (أما) و (إذا) (المفاجأة) لا يليهما (٥) فعل .

الرابع : أن الفعل المقدر (٦) جملة بإجماع ، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة ،
والمفرد أصل ، وقد أمكن فلا عدول عنه .

فلهذه المرجحات وافقت الأخص بقولي في الأصل : / معمول في الأجود لاسم (٥٢/ب)
فاعل كون مطلق ، وفاقا للأخص تصريحاً ، ولسيبويه إيماءً .

وخالفت ما ذهب إليه أبو عبيد الزمخشري من جعل الظرف جملة .
ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين في (٧) وصل الموصول . وهذا ليس
بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يعني فيه المفرد ، بل إذا وقع في
مفرد تؤول بجملة ، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة ، وإذا وقعت
الجملة فيه تؤولت بمفرد ، فلا يصلح أن يُعامل (٨) أحدهما معاملة الآخر .

-
- (١) في ع : "تقدير" .
(٢) في ع : "ما يعني" .
(٣) في ط : "زيد" .
(٤) في ع : "للمفاجأة" .
(٥) في ط : "لا يليها" .
(٦) في ط : "المفرد" .
(٧) تكملة من ع ، ط ، م .
(٨) في ط : "يصح أن تعامل" .

ونَهت بقولي : لاسمِ فاعِلٍ كَوْنٍ مطلقٍ ، على أن اسمَ فاعِلٍ كَوْنٍ مقيدٌ كـ (مَعْتَكِفٍ) و (قَارِئٍ) لا يُغني عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان ، والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل ، هو مذهبُ أبي الحسن بن كيسان ، وهو الظاهر من قول السيرافي ، وتسميته خبراً على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز . وللكلام في هذا مواضع يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى معتضدا بعضها ببعض .

والكلام على حرف الجر ^(١) المستغنى به كالكلام على الظرف ، وقيدته بالتَّام ، تنبيهاً على أن الناقص لا يُغني ، وهو ما لا يُفهم بمجرد ذكره وذكر ^(٢) معموله ما يتعلق به نحو : زيدٌ عنك ^(٣) ، وعمرو بك ، فلا يد لنحو هذين من ذكر المتعلق به ^(٤) نحو : زيدٌ عنك معرضٌ ، وعمرو بك واثقٌ ، فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف ، نحو قولك : أما زيدٌ فبعمرو مأخوذٌ ، وأما بشرٌ فبخالد ، أي : فبخالد مأخوذٌ ، تحذف (مأخوذ) لدلالة الأول عليه .

وحرفُ الجرِّ التَّامُ : ما يُفهم ما يتعلق به بمجرد ^(٥) ذكره ، نحو : الحمد لله ، والأمر اليك ، و * مثلُ نوره كمشكوة * ^(٦) .

(ص) ولا يغني ظرفُ زمانٍ ^(٨) غالباً عن خبر اسمٍ عينيٍّ مالم يُشبه اسمٌ ^(٩) المعنى بالحدوث وقتاً دون وقتٍ ،

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ط : " حذف الخبر " |
| (٢) | في ع : " ولا ذكر " |
| (٣) | في م : " عندك " |
| (٤) | به ، ساقطة من " ع " |
| (٥) | في الأصل ، م : " التمام " ، والمثبت من ط ، ع . |
| (٦) | نهاية سقط طويل من " ك " |
| (٧) | الآية (٣٥) من سورة النور . |
| (٨) | في ك : " الزمان " |
| (٩) | اسم ، ساقطة من " ع " |

أَوْ تَعَمُّ (١) إِضَافَةٌ مَعْنَى إِلَيْهِ أَوْ يَعَمُّ ، وَاسْمُ الزَّمَانِ خَاصٌّ
أَوْ مَسْئُولٌ بِهِ عَنِ خَاصٍّ ، وَيُغْنِي عَنِ خَيْرِ اسْمٍ مَعْنَى
مُطْلَقًا . فَإِنْ وَقَعَ فِي جَمِيعِهِ (٢) أَوْ أَكْثَرِهِ وَكَانَ نَكْرَةً رُفِعَ
غَالِبًا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ نَصْبُهُ وَلَا جَرُّهُ بِ (فِي) خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .
وَرَبَّمَا رُفِعَ خَيْرًا (٣) الزَّمَانُ الْمَوْقُوعُ فِي بَعْضِهِ (٤) .

(ش) لَا يَفِيدُ الْإِسْتِغْنَاءُ (يَظْرَفُ زَمَانٌ) (٥) عَنِ خَيْرِ اسْمَيْنِ غَالِبًا إِلَّا إِذَا كَانَ
الْعَيْنُ مِثْلَ الْمَعْنَى فِي حَدُوثِهِ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ ، كَالرُّطْبِ ، وَالْكَأَمَةِ ، فَإِنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ
عَنِ خَيْرِ هَذَا النُّوعِ يَظْرَفُ الزَّمَانَ مَفِيدًا (٦) كَقَوْلِكَ : «الرُّطْبُ فِي شَهْرِ كَذَا» ، وَالْكَأَمَةُ
فِي فَصْلِ الرَّبِيعِ . وَكَذَا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ (٧) عَلَى إِضَافَةِ مَعْنَى إِلَى الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ :
«أَكَلَّ يَوْمَ ثَوْبٌ تَلْبَسُهُ» (٨) وَ «أَكَلَّ لَيْلَةً ضَيْفَ يَوْمِكَ» (٩) وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ (١٠) :
أَكَلَّ عَامٌ نَعَمَ تَحْوُونَهُ (١١) يَلْحَقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

- (١) فِي الْأَصْلِ : «تَعَنَّ» ، وَفِي ك : «تَغْنَى» ، وَفِي م : «يَعَمُّ» ، وَفِي
التَّسْهِيلِ : «تَنَوُّ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ط ، ع .
(٢) بَعْدَهَا فِي ط : «فِي» .
(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط ، ك ، م : «رَفَعَ خَيْرَ الزَّمَانِ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ع وَالتَّسْهِيلِ .
(٤) فِي ع : «فِي بَعْضٍ» .
(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ «ط» .
(٦) فِي الْأَصْلِ : «يَفِيدُ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ .
(٧) فِي الْأَصْلِ ، ط ، ك ، م : «كَانَ دَلِيلًا» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ع .
(٨) الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ٢٤٧/٢ .
(٩) فِي ك : «يَقْصِدُكَ» .
(١٠) هُوَ قَيْسُ بْنُ حَسِينِ الْحَارِثِيِّ ، الْكِتَابُ : ١٢٩/١ ، وَالْمَخْصَصُ : ١٩ / ١٧ ،
وَالْإِنْصَافُ : ص ٦٢ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوِيَّةُ : ٥٢٨/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٩٨/١ ،
وَاللِّسَانُ (أَبَل) وَ(نَعَم) .
(١١) فِي ط ، ع : «يَلْحَقُهُ» ، وَفِي ك : سَاقِطٌ .

أي : أكلَ يومَ تجدُّ ثوبَ تلبَّسَه؟ وأكلَ ليلةً اتیانَ ضيفِ يؤمك ؟ وأكلَ عامَ إحرازٍ (١) نعم ، وكذا إن عمَّ المبتدأ وكان اسمُ الزمانِ خاصاً أو مستولاً به عن خاصٍّ ، كقولك : نحنُ في شهرِ كذا ، وفي أيِّ الفصولِ نحنُ ؟ .

وأشرت بقولي : غالباً ، إلى أنه قد (٢) يُخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل كقول امرئ القيس : * اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ (٣) ، وكذا قول الشاعر : (٤)

جاريتي (٥) للخبيصِ والهَرِّ للفا . . . رِ وشاتي إذا أردتُ جميعاً

وأما اسم المعنى فيغني عن خبره ظرفُ الزمانِ الموقوعُ في بعضه والموقوعُ

في جميعه لكنَّ الموقوعَ في جميعه إن كان نكرةً فرفعه أكثر من نصبه ، كقوله تعالى :

* وحملهُ وفصاله ثلاثون شهراً * (٦) (وكقوله تعالى : * غدَّوها شهراً ورواحها شهراً *) (٧)

وكذا الموقوعُ في أكثره كقوله تعالى : * الحجُّ أشهرٌ معلومات * (٨) ولو جرَّ هذا النوعُ

بـ (في) أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين (وامتنع عند الكوفيين) (٩) ،

وحجتهم (١٠) في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعية فيما يقصد به الاستغراق ،

وهذا مبني على قول بعضهم : إن (في) للتبعية ، حكاه السيرافي ، وليس ذلك

(١) في ع : " احواز " .

(٢) قد ، ساقطة من " ط " .

(٣) الأمثال لأبي عبيد : ص ٣٣٣ ، والمستقصى : ٣٥٨ / ١ ، وجمهرة

الأمثال : ٤٣١ / ٢ ، ومجموع الأمثال : ٤١٢ / ٢ .

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٩٩ ، وشفاة العليل : ص ٢٦٩ ،

والبيت ساقط من " ك " .

(٥) في ع ، م : " جارتني " .

(٦) الآية (١٥) من سورة الأحقاف .

(٧) الآية (١٢) من سورة سبأ ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٨) الآية (١٩٢) من سورة البقرة .

(٩) ساقطة من " ك " .

(١٠) في ك : " وحجة الكوفيين " .

بصحيح ، وإنما (في) حرفٌ مفهومة الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، فإن
 (كان الواقع)^(١) يستلزم استغراقاً كالصوم بالنسبة إلى النهار فلا يمنع^(٢) منه معنى
 (في) ولا لفظها ، وإن كان صالحاً للاستغراق^(٣) وغيره فصلاحيته لذلك موجوده ،
 قارنته (في) أولم تقارنه ، ولذلك صح في الاستعمال أن يقال (في الكيس
 درهم ، وأن يقال :)^(٤) في الكيس ملؤه من الدراهم ، فعلم بهذا أن القول ما قاله
 البصريون ، والله أعلم .

ومثال رفع الزمان الموقوع فسي بعضه قولك : الزيارة يوم الجمعة ، ولا فرق
 في هذا بين المعرفة والنكرة ، وروى قول النابغة^(٥) :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رَحَلْتَنَا غَدًا . . . وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَّافَ الْأَسْوَدَ

بنصب (غد) ورفع ، ذكر ذلك السيرافي ، والوجهان في هذا النوع جائزان
 بإجماع إلا أن النصب أجود ، لأن الحذف معه أقيس ، واستعماله أكثر . وإلى هذا
 أشرت بقولي : وربما رفع [خبر]^(٨) الزمان الموقوع في بعضه .

(ص) وَيُفَعَّلُ ذَلِكَ بِالْمَكَانِيِّ^(٩) الْمَتَصَرِّفِ بَعْدَ اسْمِ

عَيْنٍ رَاجِحًا إِنْ كَانَ الْمَكَانِيُّ نَكْرَةً ، وَمَرْجُوحًا إِنْ كَانَ
 مَعْرُوفَةً ، وَلَا يُخَصُّ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّعْرِ ، أَوْ بِكَوْنِهِ بَعْدَ اسْمِ

(١) بدلها في ك : "الآن" .

(٢) في ع : "يمنع" .

(٣) في ع : "لاستغراق" .

(٤) ساقطة من "ط" .

(٥) ديوانه : ص ٨٩ ، وفيه تخريجه .

(٦) في ط : "الغراب" .

(٧) في ع : "الغراب" .

(٨) تكملة من ع ، ط ، ك ، م .

(٩) في ع : "بالمكان" .

(١) مكان (١) خلافا للكوفيين / ويكثر رفع المؤقت^(٢) المتصرف
 من الطرفين^(٣) بعد اسم عين مقدر^(٤) إضافة بعد إليه ،
 ويتعين النصب^(٥) في نحو: " أنت مني فرسخين "
 بمعنى : أنت من أشياء ما سرنا فرسخين .

(ش) - (ذلك) من قولي : ويُفعل ذلك ، إشارة إلى الرفع المفهوم من قولي :
 وربما رفع خبرا^(٦) الزمانُ الموقوعُ في بعضه . و (راجحا) و (مرجوحا) حالان من ذلك
 المشار به إلى الرفع .

ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحا لتكثير الظرف المكاني مع كونه مؤقتا
 متصرفا مخبرا به عن اسم عين قولهم : " المسلمون جانب ، والمشركون جانب " و " نحن
 قدام ، وأنتم خلف " ^(٧) ، والنصب جائز عند البصريين ، وعند الكوفيين ، ومن زعم أن
 مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم .

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفا ، اختير النصب وجاز الرفع عند البصريين ،^(٨)
 ولم يجز عند الكوفيين إلا في الشعر ، أو إذا^(٩) كان المخبر عنه اسم مكان كقولك :
 داري خلفك ، ^(١٠) ومنزلي أمامك .

-
- (١) في ع : " اسم كان " .
 (٢) في الأصل ط ، له ، م : " الوقت " والتصويب منع والتسهيل .
 (٣) في ع : " الطرفين " .
 (٤) في ع والتسهيل : " مقدر " .
 (٥) النصب ، ساقطة من " ط " .
 (٦) في الأصل ط ، له ، م : " خبر " والتصويب منع .
 (٧) في ك : " وأنتم وراء " .
 (٨) بعدها في ك : " مطلقا " .
 (٩) في الأصل ، ط ، ك : " وإذا " ، والمثبت من ع ، م .
 (١٠) في ط : " خلف دارك " .

ويكثر رفع الظرف متصرفاً مؤقتاً إذا وقع بعد اسم عين مقدراً إضافة (بَعْدِ)
إليه كقولك : زيد مني يومان أو فرسخان ، أي : بَعْدُ زيد مني يومان أو فرسخان ،
وقريب منه : (١) دَارِكٌ مِّنْ خَلْفِ دَارِي فَرَسَخَانَ ، وَنَصَبُ فَرَسَخِينَ (وشبههما في (٢)
مثل هذا الوجه أ جُودٌ مِنْهُ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ مِّنِّي فَرَسَخَانَ . وَنَصَبُ فَرَسَخِينَ (٣) فِي نَحْوِ :
دَارِكٌ خَلْفَ دَارِي فَرَسَخِينَ ، عَلَى التَّمْيِيزِ ، أ جُودٌ مِنْ نَصْبِهِ ظَرْفًا . فَإِنْ قُلْتَ : أَنْتَ
مِنِّي فَرَسَخِينَ (عَلَى تَأْوِيلِ : أَنْتَ مِنْ أَشْيَاعِي مَاسِرْنَا فَرَسَخِينَ ، تَعْيِينَ النِّصْبِ ،
وَكَانَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأً ، وَ (مِنِّي) خَبْرُهُ ، وَفَرَسَخِينَ (ظَرْفًا) (٤) وَمَعْنَى مِنِّي : مَنْ
أَشْيَاعِي وَأَصْحَابِي وَأَهْلِي ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : * فَمَنْ
تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي * (٦)

(٧) (ص) وَنَصَبُ (الْيَوْمِ) إِنْ ذَكَرَ مَعَ الْجُمُعَةِ وَنَحْوَهَا
مَا يَتَضَمَّنُ عَمَلًا جَائِزًا ، لَا إِنْ ذَكَرَ مَعَ الْأَحَدِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَتَضَمَّنُ
عَمَلًا ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَهَشَامِ . وَفِي (الْخَلْفِ) مَخْبَرًا بِهِ عَنِ
(الظَّهْرِ) رَفْعٌ وَنَصَبٌ وَمَا أَشْبَهَهُمَا كَذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ
كَ (الْفَوْقِ وَالْتَحْتِ) لَزِمَ نَصْبُهُ .

(ش) إِذَا قُلْتَ : الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ ، وَالْيَوْمَ السَّبْتُ ، جَازَ نَصَبُ (الْيَوْمِ) لِأَنَّ الْجُمُعَةَ
بِمَعْنَى الْاجْتِمَاعِ ، وَالسَّبْتَ بِمَعْنَى الرَّاحَةِ ، وَكَذَا : الْيَوْمَ الْعِيدُ ، وَالْيَوْمَ الْفِطْرُ ،
وَالْيَوْمَ النَّوْرُوزُ . كُلُّ هَذِهِ يَجُوزُ مَعَهَا نَصَبُ (الْيَوْمِ) بِإِلَّاخْلَافٍ ، لِأَنَّ ذِكْرَهَا مُنْتَبِئَةٌ
عَلَى عَمَلٍ يُوقَعُ (٩) فِي الْيَوْمِ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : الْيَوْمَ الْأَحَدُ ، وَالْيَوْمَ الْاِثْنَانُ ، وَالْيَوْمَ الثَّلَاثَاءُ ،

- (١) بعد هافي ع : " قولك " .
(٢) في ط، م : " وشبههما " .
(٣) (٤) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .
(٥) في ع : " ظرف " .
(٦) الآية (٣٦) من سورة ابراهيم .
(٧) في ك : " وينصب " .
(٨) في ع ، ك : " وكذلك " .
(٩) في ع : " يقع " .

والْيَوْمُ الْأَرْبَعَاءُ ، وَالْيَوْمُ الْخَمِيسُ ، فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ : الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، وَالْيَوْمِ الثَّانِي ، وَالْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، وَالْيَوْمِ الرَّابِعِ ، وَالْيَوْمِ الْخَامِسِ ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي (الْيَوْمِ) مَعَهَا إِلَّا الرَّفْعُ .
هَذَا مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ إِلَّا الْفَرَاءَ وَهَشَامًا ، فَإِنَّهُمَا أَجَازَا النَّصْبَ عَلَى مَعْنَى الْآنَ الْأَحَدُ ، وَالْآنَ الْاِثْنَانِ ، وَمَعْنَى هَذَا : أَنَّ (الْآنَ) أَعْمٌ مِنَ الْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ ، فَيُجْعَلُ (١) الْأَحَدُ وَالْاِثْنَيْنِ وَاقِعًا فِي (الْآنَ) ، كَمَا تَقُولُ فِي هَذَا الْوَقْتِ : هَذَا الْيَوْمِ ، وَقَدْ قَالَ سَيِّبِيُّهُ مَا يَقْوَى هَذَا ، لِأَنَّهُ أَجَازَ " الْيَوْمَ يَوْمَكَ " بِنَصْبِ (الْيَوْمِ) بِمَعْنَى (الْآنَ) وَقَالَ : لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ : أَنَا الْيَوْمَ أَفَعَلُ ذَلِكَ ، وَلَا يُرِيدُ يَوْمًا بِمَعْنَى (٢) . فَهَذَا مَا يَقْوَى قَوْلَ الْفَرَاءِ .

وَالْمَحْتَجُّ لِسَيِّبِيهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : " الْيَوْمَ يَوْمَكَ " بِمَعْنَى : الْيَوْمِ [شَأْنُكَ] وَ (٣) أَمْرُكَ الَّذِي تَذَكَّرْتَهُ ، فَأَجْرِيًا (٤) مَجْرَى وَاقِعٍ وَمَوْقُوعٍ فِيهِ ، بِخِلَافِ : الْيَوْمِ الْأَحَدِ .

وَتَقُولُ : ظَهَرَكَ خَلْفَكَ ، بِنَصْبِ (الْخَلْفِ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، لِأَنَّهُ الظَّهْرُ فِي الْمَعْنَى ، مَعَ أَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ ، وَمِثْلُهُ فِي جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ : رَجُلًا أَوْ نَعْلًا أَسْفَلَكَ (٦) وَأَسْفَلَكَ . وَقَرِئَ : * وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ * وَ * أَسْفَلَ مِنْكُمْ * (٧) بِنَصْبِ اللَّامِ وَرَفْعِهَا (٨) فَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ : اعْظِمِ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ " فَوْقَكَ رَأْسُكَ " .

(١) فِي ع : " فَتَجْعَلُ " .

(٢) الْكِتَابُ : ٤١٩/١ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ " ع " .

(٤) فِي ع : " تَذَكَّرْتَهُ " .

(٥) فِي ع : " فَأَجْرَاهُ " .

(٦) فِي ط : " أَوْ " .

(٧) الْآيَةُ (٤٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ . فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ : ٤ / ٥٠٠ : " وَقَرَأَ

زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (أَسْفَلَ) بِالرَّفْعِ " .

(٨) زِيَادَةٌ مِنْ " ك " .

فينصبون الفوق (لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً^(١)) والقياس أن يُرفع ، لأنه هو الرأس ، وهو جائز غير أن العرب لم تقله . قال : وتقول : تحتك رجلاك ، لا يختلفون فسي نصب التحت .

(هـ) وَيُغْنِي عَنْ خَيْرِ اسْمٍ عَيْنِ بِاطْرَانٍ مُصَدَّرٌ يُؤَكِّدُهُ
مَكْرَرًا أَوْ مَحْضُورًا . [وَقَدْ يُرْفَعُ خَيْرًا^(٢)] . وَقَدْ يُغْنِي عَنِ
الْخَيْرِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ وَحَالٍ^(٣) .^(٤)

(ش) الاستغناء عن خير اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم : " زَيْدٌ سَيَّرًا سَيَّرًا^(٥) " وبمصدر محصور كقولهم : " إِنَّمَا أَنْتَ سَيَّرًا^(٦) " والأصل : زَيْدٌ يَسِيرُ سَيَّرًا ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ وَاسْتغْنَى عَنْهُ بِمَصْدَرِهِ ، وَجَعَلَ تَكَرُّرَهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، فَامْتَنَعَ إِظْهَارَهُ لِثَلَا يَجْتَمِعُ^(٧) عَوْضٌ وَمَعْوَضٌ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ : إِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيَّرًا ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ وَاسْتغْنَى عَنْهُ بِمَصْدَرِهِ وَقَامَ^(٨) الْحَصْرُ مَقَامَ التَّكَرُّارِ فِي سَبَبِيَّةِ التَّزَامِ الْإِضْمَارِ . وَقَدْ يُجْعَلُ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْمَصَادِرِ خَيْرًا قَصْرًا لِلْمِبَالِغَةِ فَيُرْفَعُ نَحْوُ :

... .. فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٩)

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٢) تكملة من ط ، ع ، ك ، م .

(٣) زاد بعدها في التسهيل : " مصدر أو " .

(٤) في التسهيل : " أو حال " .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٣٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) في ع : " لا اجتماع " .

(٨) في ط : " وأقام " .

(٩) عجز بيت للخنساء ، وصدره :

ترتع مارتعت حتى إذا أدكرت فَإِنَّمَا البيت

ديوانها : ص ٤٨ ، والكتاب : ١ / ٣٣٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٠ ، والخصائص

٢ / ٢٠٣ ، وشرح المفصل : ١ / ١١٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٧١ ،

والخزانة : ١ / ٢٠٧ .

وأشهرت بقولي : وقد يُفني عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال ، إلى قول بعض العرب : " إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَامَتَهُ " ، ويروى : " إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتَهُ " (١) فسن روى : عِمَامَتَهُ ، جعله مفعولاً به كأنه قال : (إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ يَتَعَمَّدُ عِمَامَتَهُ ، ومن روى : (عَمَّتَهُ) نضبه على المصدرية كأنه قال (٢) : " إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ يَتَعَمَّدُ عَمَّتَهُ ، فيكون نظير " إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّراً " (٣) ولا يكون من القليل بل من الكثير المطرد .

ومن / الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به مارواه الكوفيون من قول العرب : (٥٣/ب) " حَسِبْتُ الْعَقْرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ ، فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا " (٤) أي : فإذا هو يساويها .

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل (٥) قول : فيُحذف ويُستغنى عنه (٦) بالمقول (٧) ، كقوله تعالى : * وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ، إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ * (٨) أي : يقولون : ما نعبدُهم ، ف(يقولون) خبر ، وما نعبدُهم : في موضع نصب به ، فأغنى عنه وحذف ، ومثله : * فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ * (٩) أي : فيقال لهم : أكفرتُم بعد إيمانكم (١٠) .

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ماروى الأخفش من قول بعض العرب : " زيدٌ قائماً " ، والأصل : زيدٌ ثَبَتَ قائماً ، أو عُرِفَ قائماً ،

-
- (١) في ك : " عمة " .
 - (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .
 - (٣) في ع : " فلا " .
 - (٤) المغني : ص ٩٣ ، والانصاف : ص ٧٠٢ .
 - (٥) في ع : " أن الخبر فعل قول " .
 - (٦) تكملة من " ع " .
 - (٧) في ك : " بالمفعول " .
 - (٨) الآية (٣) من سورة الزمر .
 - (٩) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .
 - (١٠) ساقطة من " ط " .

وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب : **حُكْمَكَ مَسْمَطًا** ^(١) ، أي : **حُكْمَكَ لَكَ** مثبتا فـ (حكمتك) مبتدأ ، خبره : لك ، ومسطا : حال استغني بها ، وهي غاربية من الشروط المعتبرة في نحو : ضربني زيدا قائما ، وطمئنت مثل هذا **يُحْمَلُ** ^(٢) في الأجود قول الزابغة الجعدي ^(٣) رحمه الله تعالى :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعَتْهَا . . . تَوَلَّتْ وَأَبَقَتْ حَاجَتِي ^(٤) فِي فُؤَادِي سَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لِأَنَا بَاغِيَا . . . سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا ^(٥)

أي : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل وجعل (باغيا) دليلا عليه ، وهو ^(٦) أولى من جعل (لا) رافعة لـ (أنا) / ^{اسمًا} ناصبة (باغيا) خبرًا ، فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع .

(ص) وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا يعطف

وغير عطف ، وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى ،
ولا ما تعدد لتعدد ^(٧) صاحبه حقيقة أو حكما .

(ش) تعدد الخبر على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ، كقوله تعالى : * وَهُوَ
الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ^(٨)

(١) سبق الاستشهاد به في هذا الباب ، وانظر تهذيب اللغة للأزهري :

(سبط) : ١٢ / ٣٤٧ .

(٢) في ط ، ك ، م : " الحمل " .

(٣) ديوانه : ص ١٧١ ، وفيه تخريجه ، وانظر أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٨٢ ،

والمغني : ص ٢٦٠ ، والمعاصد النحوية : ٢ / ١٤١ ، والهمع : ١ / ١٢٥ ،

والأول ساقط من (ع) .

(٤) في ك : " حاجة " .

(٥) في ك : " متباغيا " .

(٦) في ع : " وهذا " .

(٧) تكملة من ع ، ك ، والتسهيل .

(٨) الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج .

وكقول الراجز :

مَنْ كَانَ ذَابِتٌ فَهَذَا بَتِي (٦) مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مَشِيَّتِي

(٣) ومثله قول الشاعر: (٤)

يَنَامُ بِإِحْدَى مَقَلَّتَيْهِ وَيَتَّقِي . : . بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْطَانُ هَاجِعُ

وعلاوة هذا النوع ، صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .

والثاني : أن يتعدد (٥) لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة ، كقولك : بنو

زيد فقيه ونحوي وكاتب ، ومنه قول الشاعر: (٦)

يَدَاكَ يَدُ خَيْرِهَا يَرْتَجِي . : . وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى : ﴿ اعْمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا

لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ (٧) ، وكقول

الشاعر: (٨)

وَالْمَرْءُ سَاعٌ لِأَمْرِ لَيْسَ يَدْرِكُهُ . : . وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيْلٌ

(١) نسب لرؤية ، ملحقات ديوانه : ص ١٨٩ ، والكتاب : ٨٤ / ٢ ، وأمالسي

ابن الشجري : ٢٥٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ٩٩ / ١ ، والاتصاف : ص ٧٢٥ ،

والمقاصد النحوية : ٥٦١ / ١ ، والهمع : ١٠٨ / ١ ، واللسان (بت) .

(٢) في الأصل : " ذابث وهذا بتي " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في ط ، م : " ومنه " .

(٤) هو حميد بن ثور ، ديوانه : ص ١٠٥ ، وفيه تخريجه . وانظر الشعر

والشعراء : ٣٩١ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٥٦٢ / ١ ، والمصون : ص ٧٤ ،

والخزاية : ١٩٧ / ٢ ، وسقط البيت من نسخة " ع " .

(٥) أن يتعدد ، ساقطة من ط .

(٦) هو طرفة ، ديوانه : ص ١٧٥ ، وتقدم الاستشهاد به ضمن أبيات في

باب المضم .

(٧) الآية (٢٠) من سورة الحديد .

(٨) هو عبدة بن الطيب ، وسبق الاستشهاد به في ص : ع ، باب شرح

الكلمة والكلام .

والثالث: أن يتعدّد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: " هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ " ^(١) بمعنى: مُزٌّ، وكقولك: هو أَعْسَرُ أَيْسَرُ، بمعنى أَضْبَطُ، أي عامل بكلتا يديه ^(٢).

فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه: خبران وثلاثة ^(٣) بحسب عدده ^(٣)، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة ^(٥) إلا مجازاً، لأن الإفادة لا تحصل ^(٦) فيه عند الاقتصار على بعض المجموع ^(٧).

ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف.

وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه

العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض، وقد أجاز العطف أبو عليّ، فعنده أن قول القائل: هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ ^(٨)، جائز، وليس كذلك لما ذكرته.

(ص) وَإِنْ تَوَالَّتْ مَبْتَدَأْتُ أَخْبِرُ عَنْ آخِرِهَا ^(٩)

مجمعولا هو وخبره خبر منطوّه، والمنطوّم مع ما بعده

خبر منطوّه، إلى أن تُخْبِرَ ^(١٠) عن الأول (بتاليه مع

ما بعده.

(١) الكتاب: ٢ / ٨٣.

(٢) في ك: " بكلتي " .

(٣) في ك: " ويلييه " .

(٤) في ع: " تعدده " .

(٥) في ع: " الواحده "، وفي ك: " الواحد " .

(٦) في ع: " لا تتحصل " .

(٧) في ع: " الجموع " .

(٨) في ع: (حُلُوٌّ حَامِضٌ) بدون واو العطف .

(٩) في ك: " عن أحدها " .

(١٠) في ع والتسهيل: " يخبر " .

ويُضاف غيره ^(١) إلى ضمير متلوه أو يجاء بعد خبر
الآخر ^(٢) بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لمتلوه.

(ش) توالي المبتدآت على ضربين : أحدهما بتجرد ، والآخر بإضافة ،
فمع التجرد يُخبر عن آخرها ويُجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلوه مع ما بعده
خبر متلوه إلى أن يُخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويؤتى بعد خبر الآخر
بروابط ^(٣) مجعولا أولها للأقرب وتاليه لمتلوه الأقرب ، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت ،
نحو : بَنُوكَ الزَّيْدَانِ هُنْدٌ عَمْرُو الدَّرَاهِمُ أَحْظِيئِهِ ^(٤) بِهَا ^(٥) عِنْدَهُمَا ^(٦) فِي دَرَاهِمٍ .
ومع الإضافة يُخبر عن الآخر ويُجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلوه مع ما بعده
خبر متلوه إلى أن يُخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده نحو ، زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ،
فقائم : خبر الأب ، والأب وخبره : خبر الأخ ، والأخ وخبره : خبر الخال ، والخال
وخبره : خبر العم ، والعم وخبره : خبر زيد ، والمعنى : أبو أخي خال عم زيد قائم .

(ص) فصل

تدخل الفاء على خبر المبتدأ : وجوبا بعد (أما) إلا نفي
ضرورة أو مقارئة قول أغنى عنه المقول . وجوازا بعد مبتدأ
واقع موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها ، وهو (أل)
الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه
أو بفعل صالح / للشرطية أو نكرة عامة موصوفة بأحد ^(٧)
(٥٤ / أ)

- (١) في التسهيل : " غير الأول " ، وما بين الحاصرتين ساقط من " ع " .
- (٢) في ك : " الأول " .
- (٣) في ع : " بالروابط " ، وفي ك : " بروابط المبتدآت " .
- (٤) في ع : " اعطيه " ، وفي ط : " أعطيته " .
- (٥) في الأرضل : بما - والمثبت من ط و ع .
- (٦) في ع : " غيرهما " .
- (٧) في ط : " بإحدى " .

الثلاثة ، أو مضاف إليها مشعرٌ بمجازاة ، أو موصوفٌ
بالموصول المذكور^(١) أو مضاف إليه .

وقد تدخل على خبر كلِّ مضافٍ^(٢) إلى غير موصوفٍ
أو إلى^(٣) موصوفٍ بغير ما ذكر^(٤).

ولا تدخل على خبرٍ^(٥) غير ذلك خلافاً للأخفش .

وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصح .

(ش) نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، لأنه معمول أول

الجزأين وثانيهما ،^(٦) فحقَّ الخبر أن لا تدخل عليه الفاء كما لا تدخل على الفاعل ،

فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب ، والسبب على ضربين : موجب ، ومجوز :

فالموجب تقدّمُ أما كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ

رَبِّهِمْ ﴾ ولا تحذف^(٧) بعد أما إلا في ضرورة ، كقول الشاعر^(٨) :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَأَقْتَالَ لَدَيْكُمْ . . . وَلَكِنَّ سَيْرًا^(٩) فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(١١)

-
- (١) في التسهيل : "المذكر" .
- (٢) في التسهيل : "خبر كل مضافا" .
- (٣) في الأصل : "على موصوف" والمثبت من ع ، ط ، ك . وفي م . ساقطة
- (٤) زاد بعدها في التسهيل : "وعلى خبر موصول غير واقع موقع (من)
- الشرطية ولا (ما) اختها" .
- (٥) خبر ، ساقطة من "ع" .
- (٦) في ع : "وثانيهما" .
- (٧) الآية (٢٦) من سورة البقرة .
- (٨) في ع ، م : "يحذف" .
- (٩) هو الحارث بن خالد المخزومي ، المقتضب : ٧١/٢ ، والمنصف : ١١٨/٣
- وأما لي ابن الشجري : ٢٨٥/١ ، ٣٤٨/٢ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ،
- و ١٢/٩ ، والمغني : ص ٥٨ ، والمعاصد النحوية : ٥٧٧/١ ، والخزانة :
- ٠٢١٢/١
- (١٠) في ك ، م : "سِير" .
- (١١) في ك : "الكواكب" .

أومع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (١) * أي : فيقال لهم : أكفرتُم . والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعاً موقعاً من الشرطية أو ما اختها ، فيتناول ذلك الـالموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٢) فلو قصد به مضي أو عهد فارق الـ (٤) شبه من وما فلم يؤت بالفاء .

ومثال غير الـموصولا بظرف قول الشاعر : (٥)

مَالِدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِيبِ مُعَارَاً (٦) . فَمَضُونٌ وَمَالَهُ قَدْ يَضِيعُ

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٧)

(ومثال الموصولة بفعل صالح للشرطية قوله (٩) تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (١٠) وقرأ نافع وابن عامر (١١) (بِمَا كَسَبَتْ) بحذف الفاء ،

فدل على أمرين :

-
- | | |
|------|---|
| (١) | الآية (١٠٦) من سورة آل عمران . |
| (٢) | أل ، ساقطة من ط ، ك ، م . |
| (٣) | الآية (٣٨) من سورة المائدة . |
| (٤) | أل ، ساقطة من ط ، ع ، وفي ك ، م : الى . |
| (٥) | ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١١ ، وشفاة العليل : ص ٢٧٨ ، والهمع : ١٠٩ / ١ . |
| (٦) | في ك : * معار * . |
| (٧) | الآية (٥٣) من سورة الزحل . |
| (٨) | في ع : * الموصول * . |
| (٩) | ما بين الحاصرتين ساقط من * ك * . |
| (١٠) | الآية (٣٠) من سورة الشورى . |
| (١١) | الكشف : ٢ / ٢٥١ . |

أحد هما : أن ما هذه موصولة لاشروطية ، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء ، لأن (بما كَسَبَتْ) لا يصلح أن يكون شرطاً [وكل جواب لا يصلح أن يكون شرطاً]^(١) فإن الفاء لا تفارقه إلا في ضرورة .

والثاني : أن اقتران الفاء بخبر المبتدا الذي نحن بصدده جائز لا لازم ، لأنها لم تلحقه^(٢) إلا لشبهه^(٣) بالجواب ، فلم تساوه في لزوم لحاقها ليكون للأصل على الفرع مزية ، وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى : * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ *^(٤) .

وقيدت الصلة التي تقع بعدها الفاء بكونها فعلاً صالحاً للشرطية ليعلم أنها لو كانت فعلاً خالص المضي لم تدخل الفاء ، وكذا^(٥) لو قرن بما لا يدخل عليه من الشرطية ولما اختها نحو : الذي إن حدث صدق مكرماً ، والذي ما يكذب أولن يكذب مغلح .

ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة : رجلٌ عنده حزمٌ فسعيدٌ ، وعبدٌ لكريم^(٦) فما يضيع ، ونفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخب .

(ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعراً بمجازاة : كلٌّ رجلٌ عنده حزمٌ فسعيدٌ ، وكلٌّ عبدٌ لكريمٍ فما يضيع ، وكل نفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخب)^(٧) .

(١) تكملة من ع وحدثها .

(٢) في ع : " لا تلحقه " .

(٣) في ط : " لشبهه " .

(٤) الآية (٣٣) من سورة الزمر .

(٥) في الأصل : وكذلك ، والمثبت من بقية النسخ .

(٦) في ك : كريمة .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .

ومثال د خول الغاء على خبر موصوف بالموصول المذكور قول الشاعر:

صَلُّوا الْحَزْمَ فَالْخَطْبُ الَّذِي تَحْسِبُونَهُ . . . يَسِيرًا فَقَدْ تَلَقَّوْهُ مَتَعَسِّرًا

وقد دخلت على خبر الموصوف [بالموصول] (٢) بعد د خول (٣) في قوله

تعالى : * قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ * فَذُخُولُهَا عَلَيْهِ (٥) مع عدم (إِنَّ) أَحَقُّ .

ومثال د خولها على خبر كل مضاف (٦) (إلى غير موصوف ما جاء في بعض الأذكار

المأثورة عن بعض السلف وهو : " بِسْمِ اللّٰهِ مَا شَاءَ اللّٰهُ كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ ، مَا شَاءَ اللّٰهُ الخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِ اللّٰهِ ، مَا شَاءَ اللّٰهُ لَا يَصْرِفُ السُّوءَ إِلَّا اللّٰهُ ، مَا شَاءَ اللّٰهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ " .

ومثال د خولها على خبر كل مضاف (٧) إلى الموصوف (٨) بغير ما ذكر قول الشاعر:

كُلُّ أَمْرٍ مَّيَّادٍ أَوْ مُدَانٍ . . . فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ التَّعَالِي

وأجاز الأخفش د خول الغاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو :

زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ . ورأيه في ذلك ضعيف ، لأنه لم يرد به سماع ، ولا حجة له في قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٍ فَا نَكْحُ فَتَاتَهُمْ . . . وَأَكْرَمَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١٣ ، وشفا العليل : ص ٢٧٩ .

(٢) زيادة من "ع" .

(٣) في ع ، م : " أن " .

(٤) الآية (٨) من سورة الجمعة .

(٥) في ع : " عليها " .

(٦) في ك : " مضافا " .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من "ك" .

(٨) في ع : " موصوف " .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١٣ ، والمغني : ص ٤٩٨ ،

وشرح أبياته : ٣٤٣/٦ ، والمهمع : ١/١١٠ .

(١٠) ورد بدون نسبة في الكتاب : ١/١٣٩ ، وشرح المفصل : ١/١٠٠ ، والمغني

ص ١٧٩ ، والمقاصد النحوية : ٢/٥٢٩ ، والخزانة : ١/٢١٨ ، ٣/٣٩٥ ،

(١) ولا في قول الآخر :

أرواحٌ مودَّعٌ أم بَكُورُ . : أنتَ فإِظْرُ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

لأن معنى الأول : هذه خولان ، فخولان : خبر مبتدأ محذوف ، ومعنى الثاني : اِظْرُ أنتَ ، فأنتَ : فاعل فعل محذوف ، على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهَّلها (٢) كون الخبر أمراً ، كما سهَّلها (٣) كون العامل مفرغاً في نحو : زيداً فاضرب * وإلى رَبِّكَ فَارْعَبْ * ، لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق (٥) به معنى المجازاة ، فالقائل : زيداً فاضرب ، أو زيد فاضربه (٦) كأنه قال : ما يكن من شيء فزيداً (٧) اضْرِبْ ، أو ما يكن من شيء فزيد (٨) اضْرِبْ ، فلا يلزم من جواز هذا جواز (٩) : فَمَنْطَلِقُ ، إذ ليس الخبر أمراً فيطرق (١٠) إلى ما تعلق به معنى المجازاة ، وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على

مبتدأ - دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط فامتنع دخول / الفاء على (٥٤/ب) الخبر ، ما لم يكن الناسخ إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ ، فإنَّها ضعيفه العمل إذ لم يتفسيَّر بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء (١) ولم يعمل في الحال ، بخلاف كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ ، فإنَّها قوِّية العمل مغيِّرةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء (٢) مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء ،

(١) هو عدى بن زيد ، ديوانه : ص ٨٤ ، وفيه تخريجه ، والكتاب : ١٤٠ / ١ ،

وأما لي ابن الشجرى : ٨٩ / ١ .

(٢) في ع : "يسهلها" .

(٤) الآية (٨) من سورة الشرح .

(٥) في ع ، م : "ماتعلق" .

(٦) تكملة من "ع" .

(٧) في ع : "فزيد" .

(٨) في ع : "فزيداً" .

(٩) بعدها في ع : "زيد" .

(١٠) في ك : "غامضة" .

(١١) بداية سقط من "ك" .

(١٢) ما بين الحاصرتين ساقط من "ك" .

صالحة للعمل في الحال ، فقوي شبهها بالأفعال فساوتها^(١) في المنع من الغاء المذكورة ، ومن بقاء الغاء مع دخول إن قوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كَافَرًا فَلَنْ يُقِيلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلًّا الْأَرْضِ ذَهَابًا *^(٢) وقوله تعالى^(٣) : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كَافَرًا فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ *^(٤) ، وقوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ *^(٥) .

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى : * واعلموا أننا غنمتم من شيءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ *^(٦) ، ومنه قول الشاعر^(٧) :

عَلِمْتُ يَقِينًا أَنَّ مَا حُمُّ كُونُهُ فَسَعِيْ امْرِئٍ فِي صَرْفِهِ غَيْرُ نَافِعٍ

(٨)

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر :

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ يَظُنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزَعُ

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكُنِّي يَغْرُوا فَيَغْرِيهِم بِي الطَّمَعِ
ومثله قول الآخر^(١٣) : وَلَكِنَّ مَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

- | | |
|------|---|
| (١) | في ع : " وساوتها " . |
| (٢) | الآية (٩٠) من سورة آل عمران ، والآية ساقطة من " ك " . |
| (٣) | زيادة من " ع " . |
| (٤) | الآية (٣٤) من سورة محمد . |
| (٥) | الآية (١٣) من سورة الأحقاف . |
| (٦) | الآية (٤١) من سورة الأنفال . |
| (٧) | ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١٥ ، وشفاء العليل : ص ٢٨٠ . |
| (٨) | ورد البيتان من غير نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٥ وشرح الأشموني : ٢٢٥ / ١ ، وثانيتها في شفاء العليل : ص ٢٨١ ، واستشهد بهما المؤلف في شرح الكافية الشافية : ص ٣٧٧ . |
| (٩) | في ع : " لكل " . |
| (١٠) | في ط : " لكى " . |
| (١١) | في ع : " يعزوا " . |
| (١٢) | في ك ، م : " مني " . |
| (١٣) | هو الأقوه الأودي ، المقاصد النحوية : ٣١٥ / ٢ ، والهمع : ١١٠ / ١ ، |